

عبد الله أوجالان

مانيفستو الحضارة الديمقراطية

المجلد الثاني

المدنية الرأسمالية

(العصرانية الديمقراطية وقضايا تجاوز الحداثة الرأسمالية)

- عصر الآلهة غير المقنَّعة والملوك العُراة -

مانيفستو الحضارة الديمقراطية / المدنية الرأسمالية
Manîfistuya Şaristaniya Demuqratik / Şaristaniya Sermayedari

اسم الكتاب: مانيفستو الحضارة الديمقراطية

المجلد الثاني: المدنية الرأسمالية

(العصرانية الديمقراطية وقضايا تجاوز الحداثة الرأسمالية)

-عصر الآلهة غير المقتعة والملوك العراة-

تأليف: عبد الله أوجالان

ترجمته من التركية: زاخو شيار

مطبعة: آزادي

الطبعة الثالثة

تاريخ الطبع: تشرين الثاني 2017

عدد النسخ في الطبعة الأولى: 5000

عدد النسخ في الطبعة الثانية: 15000

(مع شكر خاص لكل من ساهم في التنقيح والتنقيح والمراجعة)

الفهرس

الفصل الأول

مدخل.....	7

الفصل الثاني

مؤثرات ولادة الرأسمالية -لص من أهل البيت-.....	22
أ- العقلانية.....	26
ب- الاقتصادية.....	52
ج- السلطة السياسية وعلاقتها مع القانون.....	71
د- مكان الرأسمالية.....	86
هـ- الرأسمالية والحضارات التاريخية والاجتماعية.....	99

الفصل الثالث

الرأسمالية سلطة، لا اقتصاد

في قصر الإله غير المقنع والملك العاري والمال السيد-.....	120
أ- الرأسمالية ليست اقتصاداً، بل شكل من أشكال السلطة.....	128
ب- معطيات حول عدم كون الرأسمالية اقتصاداً.....	134
ج- أين، وفي أي زمان هي الرأسمالية من الواقع الاجتماعي والحضاري؟.....	141
د- وضع أوروبا في مرحلة ولادة الرأسمالية.....	178

الفصل الرابع

- اللويثان العصري: الدولة القومية - حال الإله على وجه الأرض- 183
- أ- ظاهرة الأمة وتطورها 188
- ب- تعريف الدولة 193
- ج- أيديولوجية الحداثة الرأسمالية، وتدينها 203
- د- استنكاراً لضحايا الإبادة العرقية اليهودية (قصة القبيلة العبرية) 213
- 1- اليهود والمدنية 214
- 2- الأيديولوجية اليهودية 220
- 3- القومية اليهودية 223
- هـ- السلطة في الحداثة الرأسمالية 229
- و- الحداثة الرأسمالية والدولة القومية 237

الفصل الخامس

- زمان الحداثة الرأسمالية 265
- أ- الرأسمالية التجارية الاحتكارية 268
- ب- الثورة الصناعية وعصر الصناعة 275
- ج- عصر المال-المال السيد 293

الفصل السادس

- نتيجة: هل بإمكان المدنية الدولية أن تتوافق مع الحضارة الديمقراطية؟ 313

الفصل الأول

مدخل

من أولى الأعمال التي علي القيام بها، لدى شروعي في طرح مرافعتي تجاه النظام الرأسمالي، هو الخلاص من القوالب الذهنية العائدة له. فمثلما يبدأ أي عمل في الإسلام بـ"النسمة"، فكذاك للرأسمالية مقدساتها. وما دمنّا نودّ الخلاص من هذه الأخيرة، فعلينا نبذل نوايا أدعيتها البدئية أولاً. ويأتي "الأسلوب العلمي" في مقدمة هذه "المقدسات" التي تأمر بها الرأسمالية وتسلطها. إن الأسلوب المذكور هنا ليس "أخلاق الحرية" وأخلاقياتها¹، التي لا وجود للمجتمع الإنساني من دونها ما دام قائماً، والتي تمرّ دوماً من غربال الحياة الاجتماعية. بل المقصود هنا هو أعلى مستويات عقلية الحياة العبودية والثقافات المادية والمعنوية التي تُوجدُها، والتي تعتمد على رفض وإنكار الحياة الاجتماعية وإفراغها من محتواها ومعانيها، وتتسبّب في شرذمة المجتمع ورعونته وتبعثره.

ما من مؤثر أساسي لديّ إلا ذاتي، لدى السعي للخلاص من تلك الذهنية والثقافة. فعندما كان ديكارت يشك في كل شيء في فلسفته التي هيأت الأرضية الخصبة للرأسمالية (ربما عن غير وعي)؛ لم يبق لديه في نهاية المطاف سوى ذاته. أكان عليه أن يشك في ذاته أيضاً؟ الأهم من ذلك هو: كيف وقع ديكارت في هذا الوضع؟ بإمكاننا إعطاء بعض الأمثلة من التاريخ على أشخاص مروا بمراحل تشبه المرحلة التي مرّ بها ديكارت. ولعل أولى الأمثلة الواجب استذكارها في هذا المضمّار، هي إنشاء الكهنة السومريين لآلهتهم، والشكوك العميقة

¹ الأخلاقيات أو علم الأخلاق (Etic): علم فلسفي يعتبر الأخلاق ظواهر تاريخية تكون شخصية الفرد. ويؤمن بحياة أخلاقية مجسّدة، ويسلّد إلى قيم كالخير والشر، ويعتبرها ثابتة، ويقوم على أساسها بالحكم على أعمال الفرد (المترجمة).

التي ساروت النبي إبراهيم إزاء الآلهة الموجودة (ومغامرات سيدنا محمد بصدد الإله هي مثالها الأخير)، والريبية الإيونية¹. فالذهنيات الجديدة المولج فيها خلال هذه المراحل التاريخية، والذهنيات الأسبق منها والتي توجب رفضها؛ إنما تتميز بخاصيات تحولها لإعادة تكوين المجتمع جذرياً، ولإعادة إجراء التغييرات الكلية على أنماطه. أو إنها قادرة على تأمين البراديقمانيات الأساسية كحد أدنى. ويعزى الدافع الأولي وراء الوقوع في الشك إلى نقصان الذهنية القديمة الجذرية (يمكن تسميتها بالهيكلية الأيديولوجية أيضاً)، وإلى عدم كفايتها إزاء نمط الحياة الجديدة الناشئة حديثاً. في حين أن إنشاء قوالب الذهنية اللازمة لأجل الحياة الجديدة أمر عسير، ويتطلب نقلة استثنائية وجذرية في الشخصية. وسواء أسمىناها الانبعث النبوي أو الطور الفلسفي أو الاكتشاف العلمي، فجميعها تبحث أساساً عن جواب للمطلوبات عيناها. فكيف سيتم ترتيب وتجهيز القوالب الذهنية الجديدة، التي هي ضرورة اضطرارية للحياة الاجتماعية الجديدة؟ هنا تتبدى الريبية الشديدة كخاصية أساسية لهذه المرحلة الانتقالية. وما الحياة المذهلة التي عاشها ديكارت وسبينوزا² وأراسموس³ في موطن مهد التنامي المستدام للرأسمالية في القرن السادس عشر (وهو هولندا اليوم على وجه التقريب)، إلا ثمرة موهورة بأثار تلك المرحلة التاريخية.

إن خمسينيات القرن العشرين، والتي هي بداية تاريخ حياتي، تعد في نفس الوقت الأعوام التي بلغت فيها النقطة الرأسمالية العالمية ذروتها. مكاني هو القسم العلوي من ميزوبوتاميا. تلك الأراضي المعطاءة من الهلال الخصيب الذائع الصيت، والذي تكتنفه وتحيط به سلسلة جبال طوروس-زاغروس. إنها الأراضي التي لا تنفك تحتفظ ببقايا القوالب الذهنية الغائرة في جذورها، والتي شهدت بداية العصر النيوليتي وبداية حضارة المدينة، وعاشتاهما بأطول

¹ الريبية الإيونية: هي مذهب من يلجأ في علمه وعمله متردداً بين الإثبات والنفي. وقد تكون مطلقة توجب أن يشك المرء في كل شيء. وإن يتوقف عن الحكم لعجزه عن الوصول إلى اليقين؛ أو تكون نسبية توجب أن يشك المرء في بعض الأشياء. تأتي هذه التسمية نسبة إلى الجزر الإيونية التي ظهرت فيها (المترجمة).

² باروخ سبينوزا: فيلسوف هولندي من أصل يهودي، من أهم فلاسفة القرن السابع عشر (1632-1677). ادعى سبينوزا أن الله يكمن في الطبيعة والكون، وأن النصوص الدينية هي استعارات غابها التعريف بالطبيعة الله. خط نفسه نهجاً فلسفياً يعتبر أن الخير الأسوى يكون في إرح المعرفة واتحاد الروح بالطبيعة الكاملة (المترجمة).

³ نيكيتير أراسموس: مفكر هولندي، عالم بالإنسانيات، ومن أهم شخصيات عصر النهضة (1469-1536). حاول صياغة مذهب إنساني مسيحي يناه عن الخلافات الدينية بالتوفيق بين أبيقور والمسيح. هو صاحب مقولة "لينا نتقدم، ولو كنت مقلداً لتسارعت بالشجى" إلى هنا. نشر النص اليوناني للعهد الجديد، لاعتقاده أن جوهر المسيحية الخفة أخفقه العقائد (المترجمة).

أماهما. أما حواف الجبال التي مكّنت من اتّباق الحضارة من أحشائها، فهي الأساكُن الأساسية التي بسطت عروضاً رائعة ومشاهد خلابة تستعرض الانتقال إلى العصر النيوليتي (برزت أولى أمثلتها في جوار أورفا، حيث المسلات الضخمة المحيطة بآماكن العبادة في المعابد، والمعمرة اثني عشر ألف عام).

إن الحكم الممنهج والدقيق للغاية، الذي أطلقه حُرّاس النظام الرأسمالي على بالعيش في سجن إنفرادي وسط جزيرة إمرالي، والذي يكاد يضاهي الحكم الذي أطلقه زيوس على بروماتوس بتقييده إلى صخور القفّاس العاتية؛ يحتم عليّ تحليل شخصيتي المضادة للنظام. بمعنى آخر، فمن غير الممكن الانتباه إلى معاني ذلك، دون استذكار هذه الحقائق التاريخية ثانية وتحليلها باستمرار. ذلك أنه في حال تعلّقي وتسمّري بالجمهورية التركية، فإنّ وضعي حينها كان لن يختلف كثيراً عن وضع الثور الذي يناطح القماش الأحمر دون سواه في مصارعة الثيران الإسبانية. لا شك أنّ الجمهورية التركية قد اختزلت هنا إلى مستوى مصارع الثيران. هكذا فصل دورها، ويراد لها أن تؤديه دائماً وبأفْع الأشكال. لكن ما يلزمنا، أو بالأحرى ما يلزمني أنا، هو التعريف بالأصحاب الحقيقيين لهذه اللعبة الوحشية الموهلة، وبكافة حقائق حياتهم.

علينا التمعّن في مثال كارل ماركس بعناية، كي لا تقع في أخطاء ومخادعات فادحة فيما يتعلق بتكامل المجتمع. لا يساورنا أدنى شك في أنّ ماركس شخصية شهيرة -لو أراد أن يكون كذلك- فيما يتعلق بتحليل الرأسمالية وكيفية التحرر منها. لكن الرأي الذي يجمع عليه عموماً، هو أنّ حركات التغيير الاجتماعية الهائلة، التي استقت أفكارها من ماركس، قد عجزت عن تخطّي وضعها في تقديم الخدمة المثلى للرأسمالية. لذا، واضح جلياً أنّي لن أكون سريداً ماركسياً أحق.

من الجدير استيعاب رغبتي في الانطلاق من نقاط العلام الأساسية، لدى سعيي إلى تعريف هويتي. فما هي تلك النقاط؟ إنها الانتقال إلى العصر النيوليتي، بقايا الذهنية النيوليتية وعاداتها وأعراف حياتها، الهرميات السلطوية وأشكال عبادة الدولة التي تركز إلى حضارة المدينة، وأخيراً حقائق لعبة الرأسمالية بأبعادها التي لا نظير لها في كافة المراحل التاريخية. ومن المهم الحديث عن مستوى آخر أقلّ شأنًا، ألا وهو الخصائص التي تميّز النوع البشري عن غيره، وما تقدّمه من مخاطر أو تسهيلات في الحياة.

لدى كتابتي لهذه السطور، فأنا مدركٌ تماماً لماهية المكان الذي أحبسُ فيه ضمن إطار حدود الشرعية التي خطتها الرأسمالية. ولا نية لي في إنكار عيشي ضمن هذه الحدود، أو تصيير بي بروماتوساً ثانياً. لكنني أضاعفُ من قدراتي ومن مستوى إدراكي لكل ما تحتويه من معانٍ، من خلال حالات الانفراج الذهني والتعمق الذي أحققه على مدار الساعة.

وإذا ما انطلقنا من الأمثلة المعروفة، فنسجد في الجانب الأول "ماني" على أبواب السلطة الساسانية، والإمام حسين ومنصور الحلاج والسهورودي^١ على أبواب السلطة الإسلامية. ونسجد في الجانب الثاني المئات من القديسين والقديسات المتأتين من تقاليد عيسى، بالإضافة إلى ضحايا السلطة التي هربت التقاليد البوذية من وحشيتها المروعة. ونسجد كذلك المحترفين بالسنة نيران محاكم التفتيش التابعة للكنيسة، والمتعرضين لوحشية الرأسمالية البالغة حد الإبادة الجماعية. كل ذلك ليس سوى أمثلة متطرفة واستثنائية على تشخيصات الثقافة المدونة. هذا وتشارك تلك الأمثلة الرئيسية بمزايا مهمة، ألا وهي إصرار هؤلاء على إدراك الحياة، وعنادهم في إسدال الستار الذي يراد نسجه ليحول بينهم وبين الحياة. هذا كان جزمهم.

فإذا ما انزلت ثنائية الحياة-الموت في درب مسدود تماماً، فإن أسباب ذلك اجتماعية بالتأكيد. فلا الموت موجود بالمعنى المسرود لنا، ولا الحياة التي يروج لها دائماً هي على صلة حقيقية بالحياة. نحن مرغمون على إدراك أن التشابه والمحاكاة قد أصبحت حقيقة واقعة في حياتنا (يجب فهم ذلك على أنه التقليد الآلي للحياة). من هنا، فإن أبسط شعور باحترام الحياة يستلزم اختراق حصار هذه الدوامة اللعينة.

بلغت الآن سن الستين. وبالأصل، فإني لم أقض على فضولي بشأن الحياة، والذي يُقابل مرحلة ما قبل الدراسة الابتدائية. بل لا أزال عالقاً هناك، عاجزاً عن التزعزع في الأفق والحدود التي خطتها الرأسمالية. فكلّما لا مفر من العيش بزيّف ورياء، أو البقاء قرماً ساذجاً لدى البقاء ضمن تلك الحدود. أو أنها تعني الكل: التشابه، الزيف، الدونية، الخداع، انعدام الضمير، القبح، والجهل. ولكن، يجب إعلاء منزلة الحياة فوق جميع القيم. ذلك أن فهم الحياة هو الوظيفة الأولية لمن يتطلع إلى العيش بمنوال صحيح. فالتقدرة على الفهم تعني الحياة،

^١ شهاب الدين عمر السهروردي: من كبار المتصوفة في زمانه، ومن أقطاب علماء عصره بأسور الدين والفلسفة والحكمة. يسمى مذهبه بحكمة الإشراق. مؤسس الفكر الفلسفي الإيمراقلي. الذي يدعو إلى الوصول للمعرفة عن طريق النور والكشف الروحاني، وإلى التأمل للروحاني. يُجمع للكتاب على أنه حكم عليه بالإعدام (665 هـ) بتهمة الإلحاد والزندقة (المرجعة).

سئما أن هدف القدرة على الحياة هو الفهم. ولا أعتمد بوجود تفسير سديد آخر للكون فيما عدا ذلك. فبالرغم من أن المعنى المطلق صعب المنال لدرجة تكاد تكون مستحيلة، إلا أنني مُصرٌ على كونه الواقع الذي يمكن من تدفق الحياة وديمومتها. إذ ما من قوة أقوى من قوة المعنى، أو لنقل أنه ما من قوة ستنجو من السقوط إلى مستوى استعراض قوة زائفة حيال قوة المعنى. على العودة إلى حقيقتي مرة أخرى. فما أود الإشارة إليه هو أن ما يسمى بمحطات الحياة الأساسية هي عاجزة عن إشباع فضولي إزاء الحياة، تماماً مثلما كانت الدافع الأساسي وراء تكريس الشكوك العميقة لدي. إذ لم أكن أشكُ فيها وحسب. بل وكنت أؤمنُ منها في الوقت نفسه.

تغدو الوقائع السرطانية وضعاً يستحيل صدّه أو عرقلته، عندما ينتهي الدفاع عن معنى الحياة، أو عندما يُقدّم اللامعنى على أنه المعنى. وأسباب ذلك اجتماعية لا محالة. وكون السرطان مرضاً مجتمعياً، إنما هو من أبسط الحقائق التي شخّصتها الأنثروبولوجيا. حيث تبدأ السرطنة عندما يسود اللامعنى، أو عندما تحيط أكوام المادة العمياء بالحنية وتتقشّى فيها. إن طرح عدة تشخيصات رداً على بعض الأسئلة المطروحة هو من باب الاحترام. حيث يتزامن شروعي في كتابة هذه الأسطر مع التصريح المشترك للهيئة التنفيذية العليا للجمهورية التركية والهيئة التنفيذية الأمريكية التي هي قمة النظام الرأسمالي، والذي يقول: "تعلن PKK عدواً مشتركاً للحكومات الأمريكية والتركية والعراقية". ومقابل هذا التصريح، فإن استيعابي بعمق أكبر لمعاني زمني وماهية المكان الذي أتواجد فيه، هو من ضرورات خبرتي في الحياة.

أود الوصول إلى القول بأن نمط الحياة الرأسمالية لا يلائمني. فرغم ميولي إليه بين الفينة والأخرى، إلا أنني كنت أعلم يقيناً افتقاري للقدرة على النجاح في هذا النمط من الحياة. كما أنني مدرك تماماً مدى عجزني عن أن أكون ذاك "الرجل الزوج" الذي يرضخ لمتطلبات الزيجة بحالاتها السائدة فيما قبل الرأسمالية، أو ذاك الذي يحاكي صورتها السائدة في عهد الرأسمالية. قد يقال أنني في وضع مضحك من وجهة نظر النظام القائم. ولكنني أرى هذا النظام رهيباً في دميته وقمعه واستغلاله. وتشخيص الحياة التي تشمل هذه الظواهر، واعتبارها مصدر قبيح واشمئزاز بكل معنى الكلمة، هو من ضرورات الأفق المضاد أو البراديغما المضادة ضمن حياتي الفلسفية. أنا واثق من أنني لم أبالغ أبداً بشأن ذاتي. ولكن الدفاع عن نفسي كإنسان، هو

من معالم الحياة الأساسية على الإطلاق من جهة، وهو وظيفتي الأخلاقية الأولية حيال المتطلعين إلى الحياة الاجتماعية من جهة ثانية. وإذا كنا سنتحدث عن المواطنة، التي لا أنضم لمعانيها المرسومة على يد أصحاب السلطة، ولكني أخذها على محمل الجد من حيث معانيها القيمة؛ فمن متطلبات تلك الأخلاق معرفة العيش بتحمل المهام. فالمشكلة ليست أن تعيش أو لا تعيش، بل أن تعرف كيف تعيش بشكل صحيح. وحتى لو كنا لا ننجح كثيراً في العيش بشكل صحيح، لكن الأهم هو عدم التخلي عن البحث عن الحياة، والسير على دربها.

لم يقتصر النظام الرأسمالي على الفصل بين القول والعمل. بل الأنكى هو عمله على ترسيخ الخيانة بينهما بدرجة لم تحصل في التاريخ قطعياً. فكان الأقوال في ظل هذا النظام قد خلقت لتغليب الأعمال. وكان الممارسة العملية تتأط بدور الآلة الميكانيكية متجسدة في الخنوع العبودي للنظام المهيمن بدرجة غير مسبقة على الإطلاق.

يفهم من خلال العديد من الأمثلة التاريخية أنه، من دون تحليل طبيعة الرأسمالية وهي في مرحلة الإمبراطورية العالمية، فإن كل البرامج والصياغات المعدة بشأن الحياة الحرة ستكون عرضة لشئ أنواع التعريف. بالتالي، فكل قول يقال، وكل عمل يُنفذ؛ وبمعنى آخر، كل نشاط نظري وممارسة عملية؛ لا يمكن أن يلعب دوره في ملعب خصمه. لا يمكن تجنب حالة نقل الماء إلى طاحونة النظام الرأسمالي بكل غباء وسذاجة، ما لم تطور السلوكيات البوذية والوفقات النبوية ومقاريات الأولياء المقترنين تجاه مصطلحات وممارسات الحداثة ذات الطابع الرأسمالي، والمتحولة إلى شرائع وتقاليد راسخة، والمعبودة أكثر من الأديان التعصبية، والسائدة كنفوذ مهيمن منذ ما لا يقل عن أربعة قرون. لقد ظهرت الكثير من التيارات المناوئة للرأسمالية. ولكن، ثبت بجلاء أيضاً أن الغالبية الساحقة منها عجزت عن تجنب نقل الماء إلى طاحونة الرأسمالية بحماقة رعناء.

لا أرى الرأسمالية القابعة في قمة العولمة قوية على الإطلاق. بل ربما هي في أوهن أطوارها، هشة وقابلة للانكسار في كل وقت. والشئ الذي لم يتحقق هو حماية المجتمع تجاهها بشكل صحيح وكفوء. بمقدورنا تعريف الهيمنة الرأسمالية بأنها مرض السرطان المجتمعي؛ لا من باب التشبيه وحسب، بل انطلاقاً من حقيقتها. بالتالي، لا يمكن اعتبارها قدراً محتوماً كسائر الأقدار. ينبغي تقييم الرأسمالية كأضعف نظام سلطوي مهيمن. ما يلزم هنا هو عيش المجتمعية بشكل فدير وصحيح، حتى إن تجسدت في شخص واحد فقط. فما اعتيد القيام

به على مر التاريخ، هو استخدام نفس الأسلحة أثناء الكفاح في سواحية "الرجل القوي" أو "المهيمن". لكن التطابق في المفهوم والممارسة العملية على صعيد الأسلوب، سوف يتم عن نتائج متشابهة. وهذا ما يحصل حقاً، حيث ولدت نماذج عديدة من روما لدى محاربة روما. بل إن مدينة أوروک الأقدم والأكثر أصالة لا تفتأ تولد ذاتها حتى اليوم في هيئة "العراق الجديد". فالتغيير ضئيل جداً، والتكرار كثير جداً.

من المهم عدم تضخيم الهيمنة أيضاً. فيقدر ما أن المجتمعات لم تتمثل السلطة والاستغلال والقمع طوعاً؛ فهي لم تصل مرحلة لا تطبق العيش فيها من دون سلطة. هذا ومن المهم التخلص من عدة مفاهيم، من قبيل "المجتمع الحديث العهد" و"أشكال المجتمع" المتعاقبة والمتباينة. ذلك أنها مصطلحات جوفاء. فالمجتمعات تتطور باعتبارها نمط وجود النوع البشري، ولكن على منوال متشابه ومتقارب.

فإذا كانت عين العشق عمياء، فقد يؤدي ذلك إلى أكثر الحالات سفالة، وإلى أدنى درجات الجهل. الأمر كذلك سواء في عشق السلطة، أو عشق الجنسية. أما إذا كان مغماً بالمعاني النبيلة، فهو قيم كـ "النيرفانا"¹، ويعني الفناء في سبيل الله، والانصهار في الحقيقة والاندماج بها. إنه يعني الوصول إلى حالة أنا الحق، وسيادة المجتمع العادل الحر. أي أنه حالة الديمقراطية التامة.

إني واثق من صواب حراكي بعدم الاستسلام لمجتمع القرية. لكن الخطأ الذي وقعت فيه يكمن في اعتقادي بأن الحداثة ذات الطابع الرأسمالي نور مشع. لكن، ولدى تحليلي إياها، ولو متأخراً، كنت سأجد أن انقطاعي الجذري عن مجتمع القرية كان خطأ فادحاً، حتى وإن كان ذلك المجتمع قروياً ولم يشهد الديمقراطية بعد، بل حتى وإن كان ما يزال بعيداً جداً عن المراحل المعيارية الأساسية كالدولة القومية والصناعة. هنا يكمن مصدر حزني وأسفي الشديدين. فأبي الذي لم أذكر اسمه كثيراً، وإلى جانب انتباهه الحذق إلى طاقة الحياة الجياشة لدي، كان يتصرف بحكمة تساوي ما لأمي منها على الأقل، عندما واجهني بحقيقة مرة كالعلم؛ ألا وهي عبارته الحكيمة التي ما أزال أتذكرها حين قال: "لن تدرك دمعة واحدة عندما أموت". لقد

¹ النيرفانا: لفظ سنسكريتي يدل في تعاليم بودا على زوال الألم بسبب إخماد شهوات الفرد، وما يترتب على ذلك من ثواب هو الخير الأعلى الذي يبلغه الإنسان برجوعه إلى المبدأ الأول، وإخماد ذاته القرينة في الكل. يدل على حالة التأمل المركزة وتؤدي إلى انفصال الروح عن الجسد، وتشير إلى السعادة القصوى التي تتخطى الألم بقتل الشهوات (المنزعة).

كان من المؤمنين بالعالم القديم، وينحدر من عالم الكدح، وديمقراطياً من حيث الجوهر. لا أبرح أبحت وأنبش في دوافع انجذابي اللعين المخادع لهذه الدرجة إلى الألوهية الرأسمالية. لقد سعى كارل ماركس إلى تحليل الرأسمالية بمقاربات وضعية على الأغلب. لكن هذه التحليلات أيضاً بقيت منصفة، ولم يتناول فيها حتى موضوعي السلطة والدولة. ولطالما بقيت عاجزاً عن تلمس العمق في هذا تناول. إنني أدرك ظاهرة الاستغلال. لكنني لطالما كنت أعتبرها مجرد نتيجة. وهكذا، فالابتداء من النتيجة يعدّ مقارنة تحتوي الكثير من النواقص، وتُعبّر عن حالة من التجرد التام من الدفاع على الصعيد السياسي. في الحقيقة، كانت هناك مرحلة ثورية متدلعة بالقرب من ماركس متمثلة في ثورات عام 1848. فكان يتابع باهتمام فائق مسيرة البورجوازية نحو السلطة، بقدر اعتناؤه بتلاشي الأسياد النبلاء والتغيرات التي طرأت عليهم. كما كان مهتماً كثيراً بالاقتصاد والسياسة والفلسفة والاشتراكية. إلا إنه، دعك من استيعابه لظاهرة السلطة، التي كانت تُعيد تنظيم ذاتها، وتُلف سواد الكادحين والفقراء في المجتمعات كالأخطبوط؛ بل لم يقدر حتى على الحيلولة دون تحوّل نظامه أيضاً إلى أداة بيدها في نهاية المطاف. ولم ينتبه إلى أن النموذج النظري والعملي الذي اقترحه وطرحه قد غدّى نفوذاً الرأسمالية وعزّز هيمنتها. أما الممارسة العملية في الصين، والتي تُعدّ المثال الأخير للاشتراكية المشيدة المنبثقة من أحشاء الماركسية، وسقوطها في وضع غدت فيه من أسنن سقومات الرأسمالية الأمريكية المهيمنة؛ فهو على علاقة وثيقة بذاك العجز عن الإدراك. وإذا كانت نزعة الهيمنة الرأسمالية وطيدة إلى هذه الدرجة، فالسبب الرئيسي لذلك يكمن في تمهيد السبيل أمام التسابق نحو العبودية الطوعية الناجمة عنها. فهل من عامل واحد فقط يمكنه اليوم معارضة العمل المأجور في حال كان أجره مرتفعاً؟ الوضع محزن حقاً. كلما تعمقت في موضوع الكفاح ضد الرأسمالية، تخطر علاقة الزوج-الزوجة ببالي دائماً. فكما يكون من العسير جرّ الزوجة إلى الكفاح إزاء زوجها، في حال كان ذلك الزوج قد هيأ لها حياة عادية تتوافق مع الوسط المحيط؛ فكذلك من العسير أيضاً جرّ العامل إلى الكفاح ضد سيده الرأسمالي، إذا كان هذا الأخير يمدّه بأجر مرتفع. دعك من التحرر، بل إن العامل المستमित تجاه سيده الرأسمالي في سبيل الحظي بأجر زهيد، قد غدا خادماً في حلقة نظام سيده ضد التعديبات الاجتماعية. بل عندما يتعاضم جيش العاطلين عن العمل ككرة الثلج، فإن أي عامل ضامن لنفسه يشعر أنه في أمان بقدر موظف الدولة، وربما أكثر.

بطبيعة الحال، وبقدر ما يتحول بيروقراطيو الدولة إلى بروليتاريين، فإن التحول إلى البيروقراطية أيضاً يسود بين صفوف البروليتاريا وبنفس القدر. أي، يتشكل في الطبقة السفلى ضرب من خليط أشرف العمال والموظفين، شبيه بمزيج أشرف البرجوازيين والإقطاعيين الذين في الطبقة العليا.

إن المدينة التي جرى تحليلها، والتي جذبتني كالمغناطيس لتبعدني عن المجتمع الريفي، هي بالنسبة لي المكان الأساسي لظهور القضايا الاجتماعية. فالمذهب الأول في التسبب بالنفسخ الداخلي للمجتمع بقدر انقطاعه عن المحيط، هو المدينة والمجتمعية المتمحضة عنها. أو بالأحرى، هو مجتمع مدينة الحضارة الدولية الطبقة. بل حتى إن أكثر مجتمعات الكلان بدائية لا تجهل الحياة بقدر ما هو عليه مجتمع المدينة الحضري. وعلى النقيض، فإذا كان مجتمع المدينة المتحضر قد تحول في مرحلته الرأسمالية إلى قاتل مدمر للبيئة بكل معنى الكلمة، فإن ذلك نابع - بكل تأكيد - من الجهالة المنهجية المنقضية في بنيته.

وما العقل المنفصل عن الذكاء العاطفي، والجنسانية المفتقدة معناها منذ أمد بعيد، سوى مؤشرات أولية للواقع السرطاني للرأسمالية. فبدءاً من الاعتماد على الوحشية النووية المروعة لتعويل على السلطة، ووصولاً إلى التضخم السكاني الذي لا يسعه العالم لأجل تأمين اليد العاملة الرخيصة؛ كلها مواضيع متعلقة بجوهر النظام، وبالأخص بتكوينات السلطة فيه. أما الحروب العالمية، وحروب الاستعمار، وحروب السلطة التي تشن ضد المجتمع برمته وتدور رحاها على جميع الأصعدة، والتي تتسلل حتى أدق أوردته الشعرية؛ فجميعها لا معنى لها عدا كونها دليلاً فاضحاً على إفلاس النظام القائم.

لطالما يجري إبراز الليبرالية والفردية كمحور أيديولوجي أساسي في الرأسمالية. ولكنني أستطيع التأكيد على أنه ما من نظام بلغ القوة التي تتميز بها الهيمنة الأيديولوجية للرأسمالية بخصوص أسر الفرد.

قد يقال لي: 'ما تزال اللغة التي تستخدمها غير بعيدة كثيراً عن شرعية النظام من حيث المضمون، وأنت أيضاً ثمرة هذا النظام'. (إلا إن المكان الذي أنا فيه جدير بمناهضة النظام. إنني أدرك من الأعماق أن مناهضة جيداً للرأسمالية يحاكم ويحاكم متمثلاً في شخصي. وبطبيعة الحال، فإن هذه المحاكمة تتجاوز إطار القانون أضعافاً مضاعفة. فقد أريد عدد لا حصر له من ثقافات الشعوب، من خلال طحنها في طواحين الهيمنة الرأسمالية على مر

أربعة قرون. وكان المكان الذي نشأت وترعرعت فيه هو مقبرة الثقافات القديمة. فإيتما تنبش سوف تنبتق منه ثقافة. وكان الكرد الذين ينبغي أن أعتبر منسوباً إليهم، والذين لم يتسكنوا من جعل أنفسهم مصطلحاً بعد؛ وكانهم -كشعب- شهود قابعون في صمت قبور هذه الثقافات كافة. كم مؤلم حقاً أن تتحول الثقافات التي خلقت كل البدايات التاريخية تقريباً إلى مقابر أو أن تواجه القضاء. من هنا، فإن الوحشية المروعة المعاشة في العراق اليوم، هي بإحدى معانيها انتقام لتلك الثقافات.

يجب الدفاع عن ثقافة الشرق الأوسط تجاه الرأسمالية. ولا شك في استحالة نجاح هذه المهمة دون تخطي الاستشراقية. أما الإسلاموية المحدثّة، فتعدّ من قمة رأسها وحتى أخصص قديمها اشتقاقاً هو الأجوف من بين مشتقات الاستشراق. ولدى تخطي تفسيرات الاستشراق والشروح اليمينية واليسارية للإسلاموية، يخطر على البال سؤال: وماذا تبقى لدينا؟ انطلاقاً من هذه النقطة بالذات، يتوجب عليّ تقديم مرافعتي الأصلية. وإلا، فلن أقدر -أنا أيضاً- على تحاشي التحول إلى ناطق باسم النظام، الذي عدا قيناً منذ أمد بعيد. وهذا ما لن يكون دفاعاً حينئذ، بقدر ما سيكون تكراراً ببعائياً.

لقد كانت جزيرة إنكلترا والتخوم الساحلية لشمال غربي أوروبا موطن انتصار الرأسمالية. ولا تزال الرأسمالية مستمرة في مسيرة النصر منذ أربعة قرون على مستوى النظام العالمي. أما الأسكن التي تعثرت فيها، فهي مراكز الثقافات القديمة في الشرق الأوسط. وبالأصل، فالرأسمالية هي الولد الأخير للعاق والناكر لمعروف هذه الثقافات. والصراع فيما بينهما أعمق بكثير مما يُعتقد. فما يحصل الآن هو حرب الأغرار الذين هم أشبه بنسخة من الإسكندر وداريوس الثالث. فبقدر ما يكون جورج بوش إسكندراً، فإن أحمددي نجاد يمثل داريوس بالمثل. والتناقض الجدلي غائر ويجري تحت غطاء شكليات كثيرة. حيث لم يعد التناقض منحصراً بين الزمر المهيمنة. بل بدأت المعارضة المجتمعية للسلطة أيضاً تدخل الأجندة، وعلى نطاق شامل.

ما يأتي على الذكر في شخصيتي، أو ما أسعى لذكره عن طريقها، هو الأشكال الشاملة لمعارضة السلطة. وما نهب الرأسمالية للربح سوى واحد من تلك الأشكال. ومعارضة لوحده لا تكفي كي يكون المرء اشتراكياً. بل، بطبيعة الحال، من غير الممكن أن يكون ذلك لوحده واعداً بالنجاح المظفر. فإن لم تُخص المقاومة أو تتكون صياغات الحياة الحرة بشكل

متداخل ومتناغم قولاً وعاملاً كما الأوركسترا الموحدة، فلن نذهب حينها أبعد من صب جام اللعنة على أكاد¹، أو تلاوة مرثيات نيبور².

ما عشتُه ينعته أصدقائي ورفاقي بالمأساة الثقيلة الوطأة. لكن، لنكن واقعين من أنه لولا هذه المأساة، لما كنا سنتعرف على الحياة الحرة أبداً. فكيف كنا سننظر في عيون بعضنا البعض، في حين أن كل شيء لا يعادل قرشاً واحداً! وعن أية كرامة في الحياة كنت سأحدث، وأنا في وضع الولد الذي لم يذرف دمعاً واحدة على موت أبيه؟ لا تفهموني خطأ. ففي العام الذي توفي فيه أبي، كنت قد بدأت بأول مسيرة لي في كردستان على سفوح جبال أغري، وأنا مقع بالإيمان بالهوية الحرة. وقد سمعت أن أهالي "سرهد" الكرد لا يزالون يستذكرون كل خطوة لي بخشوع. لكن واقعنا لا يفتأ قابعاً في مكانه بكل وطأته. فهذه الانطلاقة، التي دامت خمساً وثلاثين سنة، والتي يمكنني تسميتها بسباق الماراثون أكثر مما هي مسيرة الحرية، لا تزال تُعبر عن معناها في هذه الأسطر القليلة. فكيف سينتهي هذا السباق الذي هو أشبه ما يكون بسلحمة أسطورية في كل نفس وكل مكان وكل شخصية فيه؟

حتى لو كنت أملك جيوشاً جرارة كذلك التي امتلكها الإسكندر، ولو أحرزت بها النصر تلو الآخر؛ لما كانت ستمثل انتصارات الحرية إطلاقاً. علماً أن الانتصارات العسكرية غالباً ما تستجلب العبودية، لا الحرية. وما كان لثلك الانتصارات أن تتميز بأية قيمة تُذكر، إلا في حال دفاعها عن الذات والأصدقاء والرفاق. إنني أرى الدفاع عن ذاتي تجاه انتصار السلطة أمراً ضرورياً، بقدر ضرورة الدفاع عنها تجاه السلطة ذاتها بأقل تقدير. ولو أنني كنت أملك الجيوش الجرارة، لكنت سأعتبر الدفاع عن ذاتي تجاه انتصاراتها أعظم جهاد.

إن الحياة تزحف واطئة في الأراضي ضمن حقيقة واقعنا، حيث فقدت معانيها كلياً في حالتها الراهنة. نحن في أجواء تعج بالكذب وخداع الذات والقيح المتغلغل في كل مكان، وبالأسنة التي لا تستطيع حتى النعيق بقدر اليوم. ولئن كنت أحتمل البقاء منذ تسعة أعوام في

¹ لغة أكاد: مروية تاريخية أكادية، يعود أقدم نصوصها السومرية إلى 2100 ق.م. تتألف من 281 سطراً، وتصور وصول السلالة الأكادية إلى الحكم، ورحاء البلاد في عهد شروكين، واتساع نفوذه. بُدلت الأوضاع في عهد نارم سين، الذي استخف بالملكة الدينية لنيبور، فعوقب بأن بقي سبع سنوات عاجزاً، ثم حلت المجاعة والفتوى حتى اتهارت المملكة (الترجمة).

² مرثيات نيبور: كتبها شاعر سومري. يعود تاريخها إلى 1700 ق.م. وتنبؤ المدينة السومرية المقدسة المبنية من اللبن والطين، لم يكن لها أن تصمد أمام قرار الجمع الإلهي الذي يرسله لإثبات تسليم المدينة إلى الأعداء لتدميرها وإعادة أهلها القصيدة تتوجه مباشرة إلى الحاكم الذي أثار ظهيرة لشعبه، وتطالبه بالوفاء بوعده بحماية المدينة (الترجمة).

حجرتي الانفرادية هذه، فإن هذا على صلة إلى حد ما بكون العالم الخارجي أسوأ حالاً بكثير مما هو عليه في سجن إمرالي.

إن مرافعتي التي طرحتها بصورة عامة كنهر رئيسي تجاه سياق المنية، مستكون أكثر عمقاً في تحليل نزعة الهيمنة الرأسمالية. فيقدر وجود الإشارات الجمّة الدالة على اقتراب النظام القائم من نهايته، فإن الشخصيات الحكيمة حقاً تتشاطر هذه القناعة أيضاً. ونكمن المعضلة في تحديد الانطلاقات السديدة والحرّة والديمقراطية والمناذية بالمساواة، والتي ستحقق مجتمعتها للنفاذ من هذه الفوضى.

إذا كان النظام الرأسمالي بذات نفسه يحاول الخلاص من نفسه، فإن هذا الأمر كاف للإشارة إلى مدى الحساسية التي ينبغي توجيها في إنشاء المجتمعية. وحتى إذا كانت اشتراكياتنا المعمّرة قرنين من الزمن قد صهرت على يد رأس المال، ففي هذه الحالة، لا ريب أنه من المستحيل أن نكون من طائفة الملعونين القادرين على أن يسلطوا العواقب الوخيمة على رأس هؤلاء المقاتلين الأساس المتحصنين بمثل وأهداف الإنسانية العظيمة، والذين يجب الالتزام بذكرهم دوماً. بل ولا يمكننا اعتبار عقراط وبودا وزرادشت قد صمّتا وقالوا كلمتهم الأخيرة. فإذا لم نحبهم وكان أفكارهم حديثاً العهد أو قيلت يوم أمس، فهذا يعني أننا لم نفهم شيئاً البتة من فلسفة الحرية. علاوة على أنه ثمة بشرية تتأوه. وثمة طبيعة تستهلك. وثمة عشق يتعرض للخيانة. فإن لم نلب متطلبات تلك البشرية المتأوهة، وإن لم نقف في وجه استهلاك الطبيعة، وإن لم نرد الصاع صاعين على الخيانة التي طالت العنق؛ فعن أي حياة سنتحدث إذن؟

أما بشأن علمية مرافعتي، فأول ما سأقوله هو التساؤل: أي علمية؟ فإذا كان هدف العلم هو "معرفة الذات" أساساً، فإن "الوضعية" التي طالما تمثّلها النظام كأيديولوجية رسمية له، وعلى عكس ما يُعتقد، تلعب دورها في الابتعاد أكثر عن هذه الحقيقة. بل إن الدين والميتافيزيقيا، اللذين طالما انتقدتهما "الوضعية" بشدة، ربما كانا أقرب منها إلى العلم، وبالأخص إلى العلوم الإنسانية. علماً أنه إذا ما تمحصنا أغوار القواعد المسماة بالعلوم الطبيعية، فيمكننا اعتبارها ضمن لاتحة العلوم الإنسانية في نهاية المطاف. وربما كانت الوضعية بذاتها ديناً وميتافيزيقية هما الأكثر سطحية وسقماً. إذ، لم تتحرر الإنسانية من ضوابطها بهذه الوحشية والهمجية، ولم يتم إخضاعها وتضييق الخناق عليها، ولم يسر نفوذ

السلطة على الطبيعة والمجتمع بهذه الدرجة في أية مرحلة من مراحل التاريخ. حيث لم يكن تحقق كل ذلك ممكناً، إلا مع الدين الوضعي والميتافيزيقيا الوضعية.

إن لم تحصل معرفة الذات، فأية محاولات أو جهود علمية مبدولة، لن تنجو من الانتهاء بأخطر أشكال الأديان والفلسفات دوغمائية. لا أرمي من وراء "معرفة الذات" إلى الإشارة للأفكار الإنسانية المركز. بل أود التعبير عن أنه لا يمكننا فهم واستيعاب الكون والقوضى، إلا بالاستبطان الداخلي وبحسبنا التي لا تحض التجارب العميقة. وسأشير في الوقت المناسب إلى أن العلم المعتمد على التمييز بين الذات والموضوع دلالة على شرعية العبودية. وسأبرهن كيف تصب النزعة الذاتية في نفس المصّب الذي تؤول إليه المغالاة في الذات أو استصغارها. وسأسرد على نفس المنوال كيف تتحازر الموضوعية العلمية إلى أشنع أشكال الرأسمالية والهيمنة.

إن فلسفتنا تعي الحياة وتتركها ككل متكامل، بدءاً من استشفاف المعاني المخفية في عيني حصان، ووصولاً إلى تحليل المعاني الكامنة في تغريدة عصفور. وهي فلسفة تُضفي المعنى على كل شيء، بدءاً من الاحترام الكبير لحكيم عجوز، وصولاً إلى الرد على الطموحات المخفية في عيني فتاة يافعة مرتدة كغزال خائف. كما إنها تعمل أساساً بالعلم الذي يسعى إلى تحليل دوافع الجهل القطيع الكامن لدى الإنسان وفي النظم السلطوية المهيمنة بشأن إنجاب الأطفال، والذي هو ثمرة مفهوم جنساني أنكى وأفثك من الإبادة الجماعية؛ والذي يجهد أيضاً لتحليل كافة حلقات التطور الطبيعي للحياة متمثلاً في ذاته.

لم تطور الرأسمالية العلم، بل استثمرته. إن تسخير العلم في خدمة السلطة بهدف الربح، لا يقتصر على التخصّص عن أشنع الأوضاع أخلاقياً. بل ويعمم ظاهرة هيروشيما، ويقضي على الحياة القيّمة. فهل الحياة الإعلامية والمحاكاة انتصاراً للعلم، أم أنها انتهاء المعنى في الحياة؟ لا أتحدث هنا عن التكنولوجيا والاكتشافات والاختراعات العلمية. بل أسعى إلى تبيان عدم كون "الوضعية" علماً، لأنها بالأصل دين علموي.

٢. هيروشيما: بعد أن ربح الحلفاء الحرب في أوروبا 1945، ألق العالم الإنكليزي نيو زيلارد أن القنبلة النووية باتت جاهزة لاستعمالها ضد اليابانيين على مرأى الرأي العام العالمي. فالتقت أول قنبلة ذرية على هيروشيما صباح 6 آب 1945، فمّر القسم الأكبر من المدينة، ومات ما يزيد على مائتي ألف شخص. نعت زيلارد ذلك بأنه "مأساة البشرية جمعاء" (المترجمة).

وعليه، فمن دون الخلاص من سيادة العلمية الوضعية، لا يمكن النجاة من نفوذ أية سلطة، وفي مقدمتها الدولة القومية. فالوضعية هي الدين الوثني الحقيقي لعصرنا. خلاصة، طالما نخر مرض التشكيك والريبة الديكارتية ذهني، ف وقعت في وضع لا أعترف فيه بأية قيمة أو من أو أرتبط بها. كان هذا نابعاً من التهميش والانهيار المأساوي للثقافة القديمة لدي، بقدر ما كان انعكاساً للخوف من استحالة وصولي إلى الحداثة الرأسمالية المتنامية أمامي مثل لوبياتان مارد. وبالكاد كنت أثق بنفسي. أو بالأحرى، كنت أسعى جاهداً إلى الصمود والثبات على قدمي. لا شك أنه وضع غريب الأطوار. فالمجتمعات في مثل هذه الحالات تعرف كيف تجد سبيلاً لربط أفئدة أعضائها بها وتقييد عقولهم إليها. الأمر الآخر الغريب هو عدم إيماني بأن لي مجتمعاً. حيث فقدت إيماني بالعائلة والقرية في هذه الظروف. أما تحصيلي الدراسي حتى المرحلة الجامعية، وثوري، وتشبهي بالدين من قبلها؛ فكل ذلك كان من باب الاستعراض وإثبات الوجود. كما لم أكن نهليستياً متشدداً. بمعنى آخر، لم أكن أعي أي شيء في الصميم بالدرجة التي تجعلني ألبني واجباته ومتطلباته من الجذور. والأكثر إثارة في الأمر أن الوسط المحيط بي، وفي المقدمة أساتذتي، كانوا يرونني ذكياً وصاحب إيمان قوي. كنت بأحد المعاني وثاقاً من أنني شبه مجنون وشبه عاقل. ولكن، عندما أقوم اليوم بإلقاء نظرة خاطفة إلى الوراء، فإني أدرك أن تلك المرحلة الطويلة لم تكن عديمة النفع. ذلك أن الانقطاع وعدم التقيّد يحتضنان بين طياتهما معانٍ من قبيل فتح صفحة بيضاء، وتطهير الأرضية من الشوائب أثناء الاندفاع نحو الحقيقة.

لقد ساعدتني شخصيتي بمرآها هذه على التعرف بنحو أفضل على الأزمة البنيوية للنظام المهيم. كما كنت قد اكتسبت القدرة على تفسير التاريخ أيضاً. إذ إن إضفاء المعاني على أوساط القوضى، بدلاً من الخوف والارتباك إزاءها، قد سلّحتني بالعزم على إيجاد مخرج للتنفيذ منها. أما الانتباه إلى أن العقائد الدوغمائية، والتطور على خط مستقيم، والجزم العلمي القطعي للأمر، والقولنة الصارمة تتبع جميعاً من نفس الذهنية السلطوية؛ فقد جلب معه أقصى درجات الارتياح والانشراح لدي. في حين أن إدراكي الحسي اليسير للأبعاد التي اكتسبها نمط عمل الطبيعة في الإنسان، قد سكن من انفجار الوعي لدي بكل معنى الكلمة. وكلما تغلبت على الاغتراب عن ذاتي، والذي يستتر وراء الخوف والشكوك، كلما كانت القدرة المتنامية للإدراك الرفيع، وكفاءة التفسير السليم تزوداني بالجرأة والوعي الكافيين لأجل كل شرط إنساني.

لقد كنتُ بأفريقي الفكرية هذه قادراً على تقييم الرأسمالية كنظام أزمة قائم بذاته، حتى دون اللجوء إلى البحوث العميقة بشأنها، ودون إسنادها إلى الفترات والأحداث الدورية. من هنا، فدعك من أن تكون المرحلة الرأسمالية من المدنية المعتمدة على ركائز المدينة والطبقة والدولة آخر المراحل التي يبلغها العقل البشري، بل كانت تعني المرحلة التي يقف فيها العقل التقليدي الذي تركز إليه الرأسمالية، ويبرز فيها عقل الحرية بكل عظمته وغناه الوافر. ومن هذه الزاوية، بالمقدور تقييم عصر الحداثة الرأسمالية على أنه عصر الأمل.

الفصل الثاني

مؤثرات ولادة الرأسمالية

- لص من أهل البيت -

إن تفسير الرأسمالية على أنها التين الذي حصّد أعلى درجة من التداول والعمل لأجله، سيسأهم بشكل أفضل في استيعابها بنحو صحيح. فمقابل كون سمثلي الذهنية الخاصة بأوروبا، المكان الذي انتصرت فيه الرأسمالية، قد أكثروا الحديث عن الرأسمالية، ونفّذوا الكثير لأجلها ميدانياً فهم لم يتوانوا لحظة عن تحويل الحقيقة الوجودية للرأسمالية إلى صوفية باطنية، على غرار ما يلاحظ في كل دين. يندرج في ذلك أيضاً جميع المسيحيين والأشترائيين والفوضويين، الذين يقفون في أقصى القطب المضاد للرأسمالية. إنها تُشكّل مدرسة بحد ذاتها في الفكر والعقل الأوروبي المركز. وقد ابتدأوا من مرحلة هيمنتها كنظام عالمي اعتباراً من القرن السادس عشر. وحسب اجتهادي الشخصي، فهي مدرسة تضاهي أنظمة الكهنة السومريين، الذين أنشأوا النظم الإلهية، بأضعاف مضاعفة، من حيث إيداء المهارة والبراعة في ترسيخ التعمية¹ والإرباك والتشويش بحق الواقع الاجتماعي. كما يلعب "الأسلوب العلمي" دوراً بارزاً في هذا النظام الفكري والعقلي في أوروبا الغربية.

لا أتحدث عن العلم باعتباره إدراك الطبيعة، بما فيها الإنسان. فالعلم بصفته خزينة الإنسانية المدخنة، هو رأس مال مشترك وعمومي، بحيث من المحال جعله حكراً على فرد.

¹ التعمية أو الارتياب أو التحبير: مذهب سياسي يعارض نشر المعرفة بين جميع طبقات الشعب، لما قد ينشأ عنها من تفتح عقلي يضر بالأوضاع السياسية المستقرة. وهو مضاد لحركة التنوير. ظهر هذا الاصطلاح في ألمانيا خلال القرن الثامن عشر، ثم انتشر في فرنسا إثر الجدل الذي دار حول التعليم الشعبي (الترجمة).

أو مجموعة أو مؤسسة أو قومية أو أمة. وإذا كان لا بد من الحديث عن قدسية إلهية، فسيكون من الأصح عطف هذا اللقب بمعانيه هذه على العلم دون غيره. إلا إن "الأسلوب العلمي" يتميز بمكانة مختلفة في علم المصطلحات الأوروبية. فهو النموذج المصغر للديكتاتور العصري (سرى أشكال وأنواع الديكتاتوريات التوتاليتارية والتسلطية). أو إنه بالأحرى بذرته التي سقطت في رحمه. فالأسلوب كمفردة، يعني الأصول والطريق والطريقة. وحتى إن كان إيجابياً ومساهماً في تغذية ملكة الوعي والإدراك في بداياته، إلا إنه في حال بقائه مقيداً لمدة طويلة، يكتسب دور الديكتاتورية الذهنية بتمام الكلمة. فالإصرار على الأسلوب والتشدد به تحت اسم العلم، قد يؤدي إلى أخطر ضروب الديكتاتورية. وبطبيعة الحال، فالدولتية القوسوية الألمانية، التي تتأفف عن الأسلوب العلمي بشكل تجريدي وتسطحي هن، والتي تولد الفاشية؛ إنما تؤكد صواب تقييمنا هذا.

لا جدال في أن الثورة الذهنية قد تحققت في أوروبا الغربية. ولكن، من الخطأ اعتبار أن ما أفضى إلى المركزية الأوروبية هو تلك الثورة. بيد أن هذه الثورة قد استقت جميع أولوياتها وثوابتها من التطورات الذهنية الجارية خارج نطاق أوروبا.

ولسوسيولوجيا ماكس فيبر النصيب الوافر في ربط التطور ذي الطابع الرأسمالي بالعقلانية الأوروبية. إذ يسعى فيبر إلى فتح الباب تمهيداً لهذه الأطروحة في مؤلفه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية". وبالإضافة إلى كون العقلانية من أهم المؤثرات في تشكيل الرأسمالية ونشوتها، إلا أن اختزالها إلى العقلانية والقانون فحسب، لن يمكن من إيضاح هذه الظاهرة بمفردها.

في سوسيولوجيا كارل ماركس، يعزى انتصار الرأسمالية كنظام إلى إنتاجاتها الاقتصادية. فحسب نظريته، إن إنتاجيتها التي تفوق كل أشكال الإنتاج الأخرى، وقدرتها على تطوير فائض القيمة وتحويله إلى ربح ورأس مال؛ قد مهدت السبيل لانتصارها. ولكن قلة اهتمام الماركسية أو ضعف تركيزها على المؤثرات الأخرى من قبيل: التاريخ والسياسة والأيدولوجيا والقانون والجغرافيا والحضارة والثقافة، يمكن اعتباره أحد أهم نواقصها الأساسية. حيث لم تنجح الماركسية من التحول إلى مدرسة يمكن تصييرها اختزالية اقتصادية بكل سهولة. ما من شك في أنه لا يمكن إنكار قيمة الحل للشروح الاجتماعية-الاقتصادية. لكن، ورغم كل مزاعمها العلمية، فإن مخاطرات انزلاقها صوب الدوغمائية لن تغيب، في حال

عجزها عن سرد إيضاح كاف لمكانة تلك الشروح ضمن المؤثرات الأساسية الأخرى. وأغلب ما شوهد وجرى معاشته، إنما ينبع من تحول تلك المخاطر إلى حقيقة قائمة بسبب تلك النواقص.

كما إنه ليست قليلة تلك الآراء التي تربط التقدم الرأسمالي بالسلطة بالتحديد، أو بالدولة العصرية كتعبير قانوني مرني عنها. لكن التراتبية الهرمية السلطوية ضمن التكاملات الاجتماعية تعود بجذورها إلى الماضي السحيق. ودورها في إدارة وسوق شؤون الحياة المادية هو من أهم العوامل الأولية. والعنف وحده غير قادر على توليد الحياة المادية والاقتصاد أو حتى الرأسمالية كقصى نقطة. بمعنى آخر، فأدوارها في الترتيب والتطوير والإعاق، قد سارت دوماً بشكل متداخل متشابك.

إن تأثير الجغرافيا على انتصار الرأسمالية في شمال غربي أوروبا يسطر للعنوان أهمية المكان. فلطالما يقال عن كون مدينة أمستردام مهداً للرأسمالية. مع ذلك، فنصيب الجغرافيا محدود في إيضاح التأثير عليها، نسبة للمؤثرات الأخرى. مما يستدعي موضعتها في مكانها المناسب دون مغالاة، لإبراز أهمية وقيمة المعنى أكثر فأكثر.

إن قوة التفسير المرتكز إلى المؤثرات الحضارية-الثقافية أمر لا يقبل الجدل. فالرأسمالية أساساً تتزامن مع مرحلة تفسخ المدنية. هذه هي الأطروحة التي أضغ ثقلي عليها غالباً. كما أن مكان انصباب النهر الأساسي للمدنية في المحيط (وهو على الصعيد الرمزي المحيط الأطلسي المتاحم لمدينة أمستردام)، هو في نفس الوقت نهاية هذا النظام. لا شك أن النظام انتقل إلى ما وراء المحيط. حيث نجح مع الدولة القومية الأمريكية في الصعود إلى قمة العولمة في كنف هيمنة جديدة. إلا أن ماهيتها المتفسخة الهشة والمتأزمة في خضم الفوضى تتبين بوضوح. وتعبّر عن نفسها من خلال: سيادة التشبه والمحاكاة في الحياة بإفراط، والمغالاة في محوريتها حول الدعاية الإعلامية، ونفوذ المجتمع الاستعراضي والاستهلاكي، وتجاوز الاقتصاد حدوده الطبيعية بإفراط بدلاً من تلبية مستلزمات الطلب، وتسرب السلطة حتى كافة الأوردة الشعرية للمجتمع، وتطرق منظري النظام بأنفسهم إلى التاريخ.

لا يمكن التفكير بواقع بلاتاريخ أو زمان. إذ لا يمكن حصول التقدم والتطور الطبيعي والتنوع والاختلاف إلا بالتاريخ. ولا يمكن إطلاق عبارة "الكلمة الأخيرة" إلا على شكل معين. ذلك أنه ما من شكل يتميز بالأبدية السرمدية. أما زيادة تكريس الطابع الدوغمائي في الأفكار

والعقائد، واستفادة القوى الحاكمة من ذلك في تمكين استدامة سلطتهم، ومساعدتها الدائمة في تمكين سيادة امتيازات الشرائح النخبوية المتميزة؛ فقد لعب دوراً بارزاً في بلوغ المصطلحات التي أثرت بدرجة بلغة في رسم سلامح المجتمع؛ من قبيل: 'الأبدية، حتى يوم القيامة، آخر نبي، القانون الثابت النبوتي، اللانقطاع، والتقدم اللانهائي'. ويتجسد الهدف الأساسي من ذلك في اكتساب الثقة بالنفس، وفي تأمين استدامة المصالح المنفعية عبر الدعاية والتحريض. وما مزاعم الليبرالية - الأيديولوجية المحورية للرأسمالية - بكونها صاحبة الكلمة الأخيرة للتاريخ (نهاية التاريخ)، سوى تكرار حداثوي لنفس الألعية.

من هنا، يتوجب عدم نعت الرأسمالية لدى تعريفها وكأنها فكر جامد وممارسة عملية ثابتة يتم توجيهها من مركز واحد. بل يجب فهمها أساساً على أنها الممارسة العملية الممنهجة للشخصيات والمجموعات المنفعية والانتهازية المختبئة في تصدعات المجتمع ودهاليزه، والتي تُسبِرُها في نحر قواضٍ الإنتاج المتنامي مع الزمن، ونهشه بمنتهى التطفل. وأمثال هؤلاء لم تزد نسبتهم في المجتمع في أي وقت من الأوقات عن واحد أو اثنين بالمائة. وهم ينتهلون قوتهم من منفعيتهم وتنظيم ذاتهم. ويحرزون انتصاراتهم بتنظيم شؤونهم ضمن المكان على نحو أفضل، ببسط نفوذهم على الأشياء التي يحتاجها المجتمع، ضمن التصدعات الاجتماعية المتفاقمة مع الزمن من جانب، وبتلاعبهم بالأسعار وفق تقاطعات معادلة العرض والطلب من جانب آخر. وإذا لم تقمهم القوى الرسمية في المجتمع، أو على النقيض، إذا استبدانت من احتكاراتهم لتغذيتهم بالمقابل وبصورة دائمة بما يترتب على ذلك من انترامات؛ فإن هذه المجموعات المتواجدة بنطاق ضيق على هامش كل أشكال المجتمع، سوف تكتسب شرعيتها، ليغدو أصحابها الأسياد الجدد للمجتمع. وقد تكونت مثل هذه المجموعات الاحتكارية الهامشية المرابية على مر التاريخ الحضاري، وبالأخص في مختلف المجتمعات الشرق أوسطية. لكنها، ونظراً لاستقطابها مقت المجتمع واستيائه، فإنها لم تجرؤ على الخروج من تشققات المجتمع والطفو على السطح. ولم يتجرأ حكام المجتمع أيضاً، بما فيهم الأكثر جبروتاً وطغياناً، على شرعة هذه المجموعات. ولم يقتصر الأمر على ازديادها والامتصاص منها. بل ونظر إليها على أنها أفك قوة مهلكة ومفسدة للمجتمع، واعتبرت بذرة الرذائل على الصعيد الأخلاقي.

إن نقشي واستفحال الحروب والنهب والسلب والمجازر والإبادة والاستغلال وتدمير البيئة في أوروبا الغربية خلال القرون الأربعة الأخيرة، بما لا مثيل له على مر التاريخ البشري، هو على صلة وثيقة بالنظام السلطوي المهيمن. لا ريب أيضاً في أن الأراضي عينها قد شهدت أعظم أشكال النضال المضاد. أي، لا يمكن الحكم على هذه المرحلة بأنها خسارة تامة بالنسبة للبشرية.

ما أسعى إلى عمله هنا هو تسليط حزمة من الضوء على مخرج قيم، من خلال طرح تركيبة جديدة من مجموع ما أكسبه الغرب للبشرية من منجزات، مع القيم الشرقية الإيجابية القديمة العريقة.

أ- العقلانية

يُعترف بالدور الرئيسي لعامل العقلانية في ولادة الرأسمالية. فنحن نشهد من خلاله تصنيفاً يسمى بنمط التفكير الغربي، الذي يطرح العقلانية وكأنها خاصية مميزة لشكل المجتمع الغربي. إن هذا الافتراض يعتبر المجتمعات الأخرى بأنها لم تتل نصيبها الوافي من العقل طيلة مسار التاريخ. يقال: إن الغرب استخدم عقله وخلق العلم. ولدى إثبات أن العلم قوة، غدت هيمنة النظام القائم أمراً لا مفر منه. وبطبيعة الحال، فوضعنا الحالي ونحن محاصرون بنظام سلطوي مهيمن نابع من هذا العقل، ويشرف عليه أربعة موظفين رؤساء؛ فإن دل هذا على شيء، فهو يدل على مدى جدية هذه المزاعم. ولأجل التمكن من تعريف النمط العقلي لهذا النظام، والذي يحافظ على بقائه بسياسات الإرهاب النووي، فمن الضروري تعريف العقل بحد ذاته، وبالتالي، تعريف الإنسان وخصائصه التي ينفرد بها كنوع بيولوجي حيوي.

باستطاعتنا تناول هذه القضية من طريقين مختلفين: كنوع بيولوجي، وكتطور اجتماعي. لنعمل على بلوغ التعريف بإيجاد لقاط التقاطع في كلا الطريقين، بحيث يتممان بعضهما البعض.

1- بالمقدور الحديث عن ذهنية الإنسان كنوع بيولوجي. ولكي نتحكم بمجرى الموضوع، علينا التساؤل عن المعاني التي يمكن أن يتضمنها العقل ضمن نظام الكائنات الحية، وحتى

ضمن الأبعاد الكونية بمقاييسها الصغرى والكبرى. لا سهرت من الحديث عن نوع من العقل في النظريات الفكرية القائمة على الجزيئات ماتحت الذرية، وذلك بهدف إيضاح التنوع والاختلاف إضافة إلى التطور. فالمحرك الأساسي لكافة التطورات في الكون، هو حركة الجسيمات والموجات التي تتحول دوماً إلى بعضها البعض، وتتواجد في حيزٍ جد صغير بحجم الذرة بحيث لا يمكن تصوُّره، وتتميز بسرعات قصوى يستحيل تخمينها، وتؤدي بالتالي إلى التطورات الملحوظة ضمن هذا الكم الهائل من التنوع. لا يقتصر ذلك على عالم ماتحت الذرة فحسب، فالتطور يجري ضمن هذا الإطار في العوالم الفيزيائية والبيولوجية أيضاً بصفته تنوعاً. لنتنبه إلى أننا نتجول ونطوف في الحدود الميتافيزيقية.

يمكننا صياغة تصوُّرٍ مشابه بشأن الكون الأكبر أيضاً. فالكون بنفسه وجودٌ مؤلف من موجودات التصنيفات الأساسية، من قبيل: الحي-الجامد، المنتهي-اللامنتهي، المتشابه-المختلف، المادة-الطاقة، والجذب-الدفع. أي أنه كلُّ متكاملٍ يشكل فيه ماتحت الذرة وما وراء الكون ثنائية جدلية أساسية. ويتحقق الزمان والمكان بصفتيهما اتحاداً متكاملًا للعمق والانساع، أو لكي ندرِكهما ونراهما بشكل واضح. أما التساؤل: ولم الكون موجود؟ فهو أشبه بالرؤية الميتافيزيقية البحتة، مع أنه من العسير الزعم بعدم أهميته وجدواه. لكن، علينا ألا ننسى أن المسائل هو الإنسان، وهو بدوره كائن اجتماعي. فعلم الظواهر لا يعترف بوجود يتعدى نطاق ما نحسه ونشعر به. أي أننا موجودون بقدر ما ندرك ونحس، بل بقدر ما نفكر أيضاً. أما الميتافيزيقيا، فهي تحديدًا حالات الوجود المنعكسة على الحس والفكر. إني مدرك لهذه القرينة "الظواهرية-الميتافيزيقيا" بخاصيتها التي تسلب العقول، وأشدُّ على ضرورة تجاوزها. حيث لا تلوح إمكانية فهم الكون عن طريق هذه القرائن. فالفصل بين الفكر والبدن تحريف فلسفي، بل وديني أيضاً. ويُفضي إلى إنكار الحياة أكثر من أي شيء آخر. في حين، لا مشكلة للكون من هذا القبيل.

حيث نتلمس عنصر الذكاء الخارق حتى في إجراءات أبسط الكائنات الحية. وأول مزية نلاحظها هو انشطار هذا الذكاء ضمن فترات لحظية سريعة، ليجنح إلى نزعة التخليد المزمدي. حيث لم يغب أي كائن أوجد نفسه. فمقاومة هذا الكائن الأول في الوسط الذي أوجد فيه نفسه، قد مهدت السبيل لتطورات وصلت في نهاية المطاف إلى أفق وطاقة الذكاء الكامنة في النوع البشري. فكيف حصل وتطورت الطاقة الكامنة ضمن الحيوية الموجودة داخل خلية

واحدة، وتتوَعَّت لتصل حالة كائن حي ذي ذكاء مذهل كالإنسان؟ لربما كان التكاثُر والانشطار أساساً، ليس فقط في أبسط خلية حية، بل حتى في العوالم الصغرى. والتكاثُر بدوره تطلُب التَغْذِي من الوسط المحيط. وهذا بدوره ما استلزم التحلي بالقدر الكافي من حماية الذات. ولربما لا تستطيع الجزيئات ماتحت الذرية أن تتجنب مشاكلها في التكاثُر والتغذية والحماية بنسبة تضمن لها البقاء وعدم الفناء، إلا على منوال هذا العالم الأصغر. أي أن الحدود التي تستند إليها هي الحدود اللامتناهية في التكاثُر والتغذية والحماية. يمكننا هنا الوصول -ولو قليلاً- إلى جواب عن بحثنا بشأن الذكاء الكوني. ولكن، علينا ألا نعتبر هذا الكون خارجنا. فكل أطرافنا محاطة وملينة بالأكوان الصغرى. وربما كان بحثنا عن التكاثُر والمأكُل والمأمن تعبيراً ملموساً عن الانعكاس الموحد الكامل لهذا العالم (الكون الأصغر). وربما نشأ الكون الأكبر أيضاً على نفس المنوال. وإذا ما ضيقنا الخناق على الزمان والمكان، فهو سَقَرٌ في حدود اللانهاية من التعاطف وسلوكيات الذكاء الآمنة. وانعكاس الكون الأكبر في ذكاء الإنسان هو أحد الاحتمالات أيضاً.

إني منتبه إلى إفراطي في وضع التصورات. ولكن، من المفهوم أيضاً عدم استطاعتنا تفسير طاقة الذكاء الكامنة في الإنسان وكأنها منزلة من السماء، فإلى أي مدى يمكن التفكير بذكاء مجرد من الوجود والتطور الطبيعي؟ كم هو واقعي التفكير بالذكاء على أنه ميزة تخص الإنسان فقط؟ فحتى الموت يتبدى كضرورة اضطرابية لإدراك الحياة، وبالتالي الوجود؟ حيث بمقدورنا الجزم باستحالة إدراكنا الحياة لو لم يكن الموت. فالحياة إلى ما لانهاية من دون تغيير، إنما تعني في مضمونها اللا حياة. كما إن الوسط الذي يخلو تماماً من الوعي والإدراك، هو الوسط الذي لا وجود فيه لأي شيء. حتى في هذه الحالة يبدو الموت كأنه ضرورة لا بد منها كي تتحقق الحياة. إذن، والحال هذه، لم نهاب الموت وكأنه نهاية الحياة، رغم أنه كان يجب اعتباره نعمة؟ فحسب رأيي، وعوضاً عن الخوف من الموت، فمن الأنسب فهم وإدراك الحياة الممكنة بفضل الموت، والانطلاق منها نحو النتيجة بما يتناسب مع المشاركة الكونية. فكيفما يستحيل الفرار من قبضة الموت، فكذا سحال الهرب من الحياة أيضاً. أو بالأصح، يلوح أن الهدف الوحيد من الحياة هو العثور على لغز الكون وأسراره في تحليل هذه الثنائية.

حسناً، وماذا يتحقق من بلوغ معاني الحياة القديرة وفقاً لضرورة حل هذه الثنائية؟ يبدو لي أن هذا السؤال غير مناسب وضروري جداً في الآن نفسه. إذ، بمستطاعتنا تسمية وضع

المعرفة التامة والوقوف عند أسرار الكون وإدراكها بالنصر النهائي للحياة. من هنا، يمكننا النظر إلى مفهوم الجنة في الكتب المقدسة، وحالة النيرفانا في البوذية، وحالة الوجد¹ الكامل في التصوف على أنها حالات تقديس الحياة وتصييرها عيداً دائماً.

بعض المفكرين الغربيين يعتمدون على حالات الملاحظة والرصد المعروفة في ترويجهم للقول بأن اقتصار الحياة على كوكبنا فقط هو شخص صدفية، وأنه لدى قضاء النظام الشمسي، سوف تنتهي وستزول كل شيء ضمن علم نشأة الكون² الذي لا معنى له أبداً. وهذا ما يشبه تصوير جهنم، ثمة حجج يستند إليها هذا الشكل التصوري، إلا أنه أكثر التصورات سُقماً وعمماً في تحليل الحياة. فنحن لا ندرك الكون كلياً، ولا نبلغ المعاني القديرة للحياة تماماً. لذا، فالحجج ليست قوية في مثل هذه التصورات. فذنبنا حيوية وعادلة عادة، بحيث لا تسمح بحياة لا تتميز كفاية بالوسط المناسب، تماماً مثلما تمنح جو الحياة لكل كائن حي عندما يحين وقته، وبما يتناسب وطاقته الكامنة.

وبقدر أهمية عدم محورة قصة نشوء النوع البشري حول منظور الأنا المركزية، فإن التقليل من شأنها سيكون إجحافاً وإهانة بحق الدورة الكونية المذهلة. من هنا، فالميتافيزيقيا الأسوأ هي "الوضعية" المنزقة في وضع سرد ظاهرة الإنسان بعد تجزيها من عموم الكون. وأنا على قناعة بأننا سنضفي المعاني الأسمى على الحياة، وسنجلها ونقدّرنا أكثر، عندما نبسط روابط "الوضعية"، باعتبارها أكثر الماديات فظاظية، مع الرأسمالية.

خلاصة، وكأننا محظوظون بالقدرة على معرفة الكون بأفضل الأشكال متمثلاً في الإنسان باعتباره نوعاً بيولوجياً حيوياً. إن إدراك هذه الطاقة الكامنة من جهة، وتحقيقها من جهة أخرى، هما مرحلتان مختلفتان كلياً عن بعضهما البعض. وكان هذه الحقيقة الواقعة قد أدركت في الفكر الشرقي المعتمد على عبارة "كل شيء موجود في الإنسان". أعود وأوضح أن الفكر المنزلق نحو النزعة الإنسانية المركز، يرى كل حي وجماد وجميع الطبيعات الأخرى مسخرة لخدمة الإنسان. من الواضح أن هذه الرواية، التي تشكل الأرضية الفلسفية لمفهوم السلطة

¹ الوجد: هو في الصوفية حالة يشعر فيها المرء بانقطاع أوصافه البشرية، واتحاد نفسه بالموجود الكامل المتعالي (الله). والنفس التي يغشاها الوجد تنقطع عن الاتصال بالعالم الخارجي، وتتخذ بموضوعها الذاتي اتحاداً مباشراً. والوجد خشوع الروح عند مطالعة سر الحق (المرجمة).

² علم نشأة الكون: ويتضمن وصفاً لأصل العالم، وتكوينه ونشونه (المرجمة).

الاستبدادية والتوتاليتارية والهرمية، تؤدي إلى العقل التصوري الأكثر بُعداً عن الحياة. أو بالأحرى، إنها ثمرة من ثمار هذا العقل. كما إن بعض الفلسفات الأيكولوجية، التي ترى الإنسان بلاءً مسلطاً على الطبيعة، إنما تصب في نفس المجرى، وإن بدت وكأنها مناقضة له. فالنظر إلى نشوء النوع البشري كبلاء مسلط على الطبيعة، هو حصيلة فلسفة سقيمة وذات تصورات هشة الروابط مع الحياة. فالتعاطي الذي لا يولي الأهمية القديرة لتطور بلغ مرحلة الإنسان، إما أن أواصره مع الحياة واهنة خائرة، أو أنه مرتبط بالأنظمة المشيدة على أساس المغالاة في الاستغلال.

فالتطور الطبيعي الذي بلغ مرحلة الإنسان، يبسط أمامنا قضايا أخلاقية بالغة الأهمية. قبل الدخول في هذا الموضوع، لنعمل على تعريف روابط العقل مع المجتمع.

2- يتميز النوع البشري بأنه بقدر ما يحقق مجتمعية ذكائه الكامنة، فهو يتسم أيضاً بالقدرة على إبرازه بنفس الدرجة. والأهم من ذلك، أن البنية الحيوية للإنسان تقتضي المجتمعية بالضرورة. أي أن الإنسان مرغّم على المجتمعية بما لا ند له في أي كائن حي آخر. فمولود الإنسان لا يمكنه الخروج من مرحلة الطفولة تماماً، إلا بعد مرور خمسة عشر عاماً. وهي فترة زمنية يستحيل عيشها من دون المجتمع. فالطفل يولد من رحم أمه ضعيفاً لا حول له ولا قوة. في حين أن مواليد جميع الحيوانات يمكنها تأمين إمكانية الحياة لوحدها خلال فترة قد تصل يوماً واحداً، أو حتى أقصر من ذلك بكثير. إن مجتمعية الإنسان معقدة أكثر، وتقتضي إدراكها بكل أعماقها. فالنوع الإنساني المفتقد والخاسر لمجتمعيته، فإما أن يعيد تحوله ليصير نوعاً أقرب إلى القرد، وهذا ما يعني التحول نحو الخلف (وهو أمر وارد)، أو أن يقنّى ويزول. فكل الكائنات الحية تحتاج إلى التجمعات الخاصة بها، سواء كنوع قائم بذاته، أو كفضيلة تشمل كل الأنواع. أما المجتمع الخاص بالنوع البشري، فيتميز بماهية وجودية تفوق التجمع الاعتيادي بكثير.

أما اصطلاح المجتمع على أنه الطبيعة الثانية، فهي مقاربة أعق بكثير. فالمجتمعية بذاتها تعيد بخروج الذكاء من كونه طاقة كامنة، ليبدأ مرحلة الفاعلية بكفاءة. ذلك أن التجمع يستلزم تطور الفكر على الدوام. وما التطور الاجتماعي في أساسه سوى تطور الفكر، وبه أصبح ممكناً. تتطور عوامل التكاثر والمأكل والسكن أكثر بالتزامن مع المجتمعية المتنامية. أقولها بوضوح: إن عناصر التكاثر والتغذية والحماية الخاصة بكافة الكائنات الحية، هي دلالة على

وجود العقل، وهي النمط الفطري الأكثر صرامة في التعلم. إنها النمط الغرائزي الأكثر حفاظاً للمعرفة. وحركات الأحياء هي حركات معرفة. وبشكل أعم، فالنقد والتطور الكوني بأجمعه يُذكرنا بالذكاء والمعرفة. من هنا، فالمجتمع باعتباره الطبيعة الثانية، هو حالة من حالات انعكاس الطبيعة الأولى، ولكن بمراحل أعلى.

أنا على قناعة بأنه من دون تحليل المجتمعية كطبيعة ثانية، فإن الفكر والعمل اللذين يوليان الأولوية للطبيعة الأولى، يشتملان في بنيتهما على انحراف خطير. فما دام الإنسان ثمرة من ثمار الطبيعة الثانية، إذن، والحال هذه، ينبغي إيلاء الأولوية لإدراك تلك الطبيعة، كي نستطيع فهم الإنسان. ولهذا السبب لم أقتنع بموضوعية العلم المختص بالطبيعة الأولى، وبإمكانية تحقيقه منفصلاً عن الطبيعة الثانية. إذ كنت أرى ذلك انحرافاً وشذوذاً. إني على قناعة بضرورة ألا تكون علوم الفيزياء والكيمياء وحتى البيولوجيا منفصلة عن العلم المعنى خصيصاً بالطبيعة الثانية والإنسان. أدرك أنني أطوف في حدود الشرائع الدينية. لكن القضية الأساسية التي تستلزم الإنارة والتوضيح هي: ما دامت جميع القوانين الخاصة بالطبيعة الأولى تتواجد وتتجسد في الإنسان عبر الطبيعة الثانية، فهل ثمة معنى للفصل بين الذات والموضوع؟ ترى، كم باستطاعتنا الفصل بين العالم والمعلوم؟ والسؤال الأكثر حيوية وحرماً: ألا يشكل تحويل العارف والمعروف إلى ثنائية على منوال الذات-الموضوع انحرافاً محورياً؟ إني أرى وكان موضوعة الطبيعتين الأولى والثانية على شكل ذات وموضوع، هو الدافع الأولي وراء كل السياقات الخاطئة الخاصة بالإنسان، ووراء شتى المراحل الاجتماعية التي نجسرها سخاضاتها. إن نظاماً كهذا من المنطق يخضع المجتمع برمته لنير الاستغلال والأسر والسذل بمعية النظام الرأسمالي. بل والأنكى أنه لا يتوانى عن نشر نفس ذلك المنطق من القمع والاستغلال على كافة عناصر الطبيعة الأولى أيضاً.

أما المجتمعية التي تدخل حيز التنفيذ كسبيل للحل إزاء الوضع المأساوي للنوع البشري، ففي مراحلها التي تبرز حصيلة الأشواط التي قطعناها من التطور، تتحول إلى مشكلة؛ سواء في بنية المجتمع أو في البيئة الطبيعية. لنعمل الآن على تفسير التطورات ذهنيًا، مع التبيان أننا سنعمل لاحقاً على تعريف تلك القضايا ومؤثراتها الأساسية، وفي مقدمتها الاقتصاد.

من المهم الإدراك أن القوة الذهنية، التي ارتقت إلى مستوى دماغ الإنسان حصيلة التطور البيولوجي الطبيعي، قد نشطت وتمايزت مع التطور الاجتماعي التدريجي. كنت قد أوضحت

سابقاً أن المجتمعية نفسها أشبه بحالة من الذهنية الناهضة من سباتها، لتُكون في حراك ونشاط دائمين. فمن دواعي التطور الطبيعي أن الحالة الذهنية النشطة باستمرار يستمهد الطريق بالمقابل وبالتبادل أمام تطور الدماغ. والحياة الاجتماعية النشيطة هي المؤثر الأساسي المطور للذهنية، وإن اقتضى ذلك مدة طويلة. أما إيضاحات الدهاء الشخصي، فهي غير مُقنعة كثيراً. ذلك أن الخاصية المجتمعية تكمن وراء كل حالة من الذكاء.

نستنبط من المعلومات الأنثروبولوجية التي بحوزتنا، أن القسم الأعظم من الحياة الاجتماعية للإنسان قد مرّ بممارسة القطف والقنص، وأن الإنسان قد حقق التواصل عبر لغة الإشارات الشبيهة بالأصوات التي كانت تصدرها الأنواع الحية الأقرب إليه. لا يمكننا الحديث هنا عن أية مشكلة جدية ذات منبع اجتماعي في تلك المرحلة. حيث ما يزال التطور الطبيعي سارياً ومحافظة على التوازن داخل المجتمع. أما مستوى الذكاء، فعاطفي. أو بالأحرى، يسود الطابع العاطفي للذكاء، والذي من أهم مميزاته أنه يعمل برود الفعل. الفطرة أيضاً ذكاء عاطفي. لكنها أقدم أنواع الذكاء (يمكن إرجاعها إلى أول خلية بسيطة حية). ذلك أن نمط عملها وحراكها يتمثل في إبداء ردود الفعل الأنكية إزاء المنبهات، وكأن نظاماً تلقائياً من العمل هو الساري. هذا النمط يلبي وظيفة الحماية بأفضل أشكالها. ويمكننا ملاحظته بكل سهولة حتى في النبات. في حين أنه يبلغ أرقى مستوياته لدى النوع البشري. فوصول الإنسان إلى هذا المستوى الراقى من قوة الذكاء، التي تتميز بالحواس الخمس المتناسقة، لم يحصل في أي موجود آخر. لا شك أن بعض الحواس تطورت لدى بعض الكائنات أكثر مما عليه لدى الإنسان، من قبيل السمع والبصر والتذوق. إلا أن النوع البشري يتصدر الكائنات من حيث بلوغه حالة تكون فيها الحواس الخمس شاملة ومتناسقة.

إن أهم ميزة في الذكاء العاطفي هي روابطه مع الحياة. فحماية الحياة من أهم وظائفه، لأنه تطور كثيراً في هذا المجال. ولا يمكن الاستخفاف بجانبه هذا البتة، حيث ينشط بشكل مُنزه تماماً عن الخطأ. أعني بذلك القدرة على إبداء رد الفعل في أنه. والافتقار إلى هذا النوع من الذكاء يعني افتتاح الحياة على المخاطر من أوسع أبوابها. ذلك أن احترام الحياة هو على عرى وثيقة بمستوى تطور الذكاء العاطفي. إنه يحذو حذو الطبيعة في توازنها. وبمقدورنا تسميته بالذكاء الذي يمكن من الحياة الطبيعية. ونحن مدِينون كلياً لهذا النوع من الذكاء في عالمنا الحسي.

إن التطور الشامل للذكاء العاطفي في النوع البشري، يزيد من فرصة عقد الروابط بين العواطف، وعلى رأسها حواس السمع والبصر والتذوق، بحيث تطوّر الحركات الذكية بقيامها جميعاً فيما بينها بتحديد أوجه الشبه. ومع تطوّر الظروف الفيزيولوجية للتكلم، تمكّنت المجموعات البشرية من بلوغ لغة الرموز، بعد بقائها حقيّة طويلة تستعمل لغة الإشارة. أساس اللغة الرمزية هو الانتقال بوساطة الكلمات إلى التفكير المجرد. فالتفاهم بالاصطلاحات بدلاً من الإشارات هو ثورة عظيمة في تاريخ البشرية. ما يتبقّى هو إطلاق الأسماء على الأحداث والأشياء التي تلبي الاحتياجات الضرورية للإنسان. والتسمية مرحلة عظيمة تستجلب تطوير الاصطلاحات اللازمة لعقد العلاقة بين مختلف الأسماء. وسواء خصائص الأشياء التي تمثّلها الأسماء، أو الوظائف القائمة فيما بينها؛ فهي تُفضي إلى ظهور الأفعال وحروف العطف الرابطة بينها. ومع الانتقال إلى تركيب الجملة، تُكوّن الثورة اللغوية قد حَقّقت انتصارها.

هذا ما معناه بروز شكل فكري جديد. فنقش الكلمات والمفردات في الذهن يُمكن من التفكير بشأن الأشياء والأحداث، حتى وإن لم تكن موجودة. إننا على عتبة الذكاء التصوري أو النظري. إنه تطوّر رائع ومذهل. وإن لم أكن مخطئاً، فالفص الأمامي من القسم الأيسر من الدماغ متخصص كلياً بهذا النوع من الذكاء. إننا وجّهنا لوجه أمام نوع من الذكاء، الذي قد يؤدي إلى الأوضاع المضرة والخطيرة بقدر ما هو نافع نافع. وميزته الأساسية هي نشاطه منفصلاً عن العواطف. ويمكننا تعريفه بالذكاء التصوري، أو الذي يُفضي إلى بروز الفكر التحليلي. من أهم مزايا الذكاء أو العقل التحليلي، هي قدرته على التفكير بشأن كل الكون عند اللزوم. دون إرهاق نفسه كثيراً؛ ومقدرته اللامحدودة على رسم التخيلات. أي أن الذكاء التحليلي يُكوّن عالماً مذهباً من التصورات. لقد تطوّرت كفاءة صياغة المخططات ونصب الأفخاخ وحبك المؤامرات. بل ويُمكن تقليد الطبيعة ومحاكاتها لتطوير كل المخترعات. ويغدو اكتساب القدرة على بلوغ الهدف بالمصائد الممنهجة وبشتى أنواع المكائد سبباً رئيسياً وراء بروز واستفحال المشاكل داخل المجتمع وخارجه.

إن اكتساب الذكاء بُعديّ التحليلي والعاطفي بشكل متداخل هو فضيلة عظيمة تخص الإنسان كي يُحقّق كينونته. لكن الأهم هنا هو: لأي غرض يُستخدم الذكاء التحليلي؟ لقد انتبه المجتمع إلى هذه القرينة منذ المراحل الأولى، فكان رده على ذلك هو العمل أساساً

بـ"الأخلاق" كمبدأ أولي للتنظيم. حيث لا يمكن ضبط الذكاء التحليلي أو التحكم به من دون الأخلاق المجتمعية. وعلى سبيل المثال، فالشخص المشحون بمشاعر السخط والغضب، يمكنه إيذاء كل كائن حي أو مجموعة بشرية تقف في وجهه، إن هو لم يستغفها أو يرغب بها، بمجرد إعمال ذكائه التحليلي وتشغيله قليلاً. وقد سعى المجتمع إلى تذليل هذا الخطر والتغلب عليه، من خلال ارتقائه بالأخلاق، وجعلها مبدأ ثابتاً لا غنى عنه. فجعلت كل مجموعة من تعليم وتنشئة أعضائها وفق منظور أخلاقي حساس ودقيق مهمة أولية. كما إن التمييز بين "الفضيلة والرذيلة" كثنائية أساسية في الأخلاق، معنى بوظيفة ذلك الذكاء التحليلي. فإن عمل على نحو حسن، فإنه يكرم على يد أخلاق الفضيلة. وإن بدأ يغدو مضراً، فإنه يحكم عليه بنعته بأنه أخلاق الرذيلة. أو بالأحرى، ينظر إلى الرذيلة على أنها الشيء الذي يجب ألا يتواجد في كل أخلاق. فتقنع وتعاقب باستمرار، إلى أن تحتل أخلاق الفضيلة مكانة الصدارة. إلا أن هذه الحالة من الحل الذي ارتأه المجتمع، تظل قاصرة عن التحول إلى قوة رادعة كلياً. وسيظل الماكرون والمتهافتون على حيك الدساتير ونصب الأفخاخ قابعين في الفجوات الاجتماعية. وبطبيعة الحال، هناك ثقافة غائرة في القدم، وتؤدي دوراً رئيسياً في ذلك: ألا وهي ثقافة الصيد. فمبدأ ثقافة الصيد هو نصب الأفخاخ وحيك المؤامرات تجاه الكائنات الحية الأخرى. إنها ثقافة لها عروقيها المتجذرة في عالم الحيوان، بل وعالم النبات أيضاً. هذه العروق هي في الوقت نفسه عروق بيولوجية للذكاء التحليلي. وثقافة الصيد هذه، التي تختلف طبيعتها في المجتمع البشري، تتحد مع الذكاء التحليلي المتصاعد، مشكلة معه جمعية جديدة؛ ومكتسبة بذلك الكفاءة أو المقدرة التي تحولها لتشكيل سبتوية أو هرمية باكرة في البنية الاجتماعية وفي الأيكولوجيا البيئية. هكذا تبدأ الكارثة. إذ يتكاتف الفصل بين الجنة وجهنم مع قوة الذكاء التحليلي في تأسيس الهرمية الاجتماعية، ليحرزا التقدم قدماً وعلى التوازي. وقيام زمرة من "الرجال الأقوياء" المتعاليين على المجتمع بتأسيس نفسها داخل المجتمع الهرمي، مفضية بذلك إلى تخيل حياة خاصة على شاكلة جنان عدن؛ فإن الطريق بالنسبة للمجتمع السفلي تفتح بالمقابل أمام جهنم، التي تزداد استعاراً دون أن يعرف كيف ولماذا ظهرت؟

كانت المرأة أول ضحية طالتها يد "الرجل القوي". فتأنة أواصرها مع الحياة جعلت الذكاء العاطفي لديها أرقى. إنها المسؤولة الأولى عن الحياة الاجتماعية، عبر كدنها المبول بالآلام والمخاضات، ولكونها أم الأطفال. وبقدر ما تدرك معنى الحياة، فهي تعلم جيداً كيف تحقق

سيرورتها. كما إنها جامعة الشمل. وخاصيتها هذه هي محصلة ذكائها العاطفي سن جهة، وضرورة تعلمتها من الطبيعة من جهة أخرى. يتبين من المعطيات الأنثروبولوجية أن الزخم الاجتماعي قد تحقق وتراكم حول المرأة-الأم طيلة حقبة طويلة من التاريخ، وأن المرأة-الأم لعبت دوراً أقرب إلى نواة الغنى والقيم النبيلة. بالتالي، ليس عصبياً أن نجزم بكونها أم فائض القيمة أيضاً. من هنا، فجشع الرجل القوي، الذي حدد نوره الأساسي بالصيد، وطعمه في هذا الزخم المتراكم، هو أمر مفهوم. فلدى بسط حاكميته عليه، يغدو بإمكانه تأمين فرص كبرى لنفسه. إذ يتم الانتقال إلى مرحلة تصبح فيها المرأة موضوع جنس، وتُسوّد فيها أبوة الرجل، بل وتشهد تحوله إلى ضرب من السيد المسيطر، الذي يتمتع بحق التحكم بالإرث الثقافي المادي والمعنوي واستملاكه. إنه أمر مثير للطمع وباعث على الجشع حقاً. فقرة التنظيم التي اكتسبها الرجل مع الصيد، قد منحته فرصة بسط نفوذه وتأسيس أول هرمية مجتمعية. من خلال مثل هذه الظواهر والأحداث والمستجدات الوقائية، يمكننا تلمس كيفية استخدام الذكاء التحليلي لأغراض مشينة لأول مرة وبشكل ممنهج داخل البنية الاجتماعية.

إن الانتقال من عبادة المرأة المقدسة إلى عبادة الأب، يؤمن تحصين الذكاء التصوري بدرع النقد. يمكن طرح مزاعم تجذر النظام الأبوي البطريركي على هذه الشاكلة كقرضية قوية الاحتمال. بل ويمكننا على الصعيد التاريخي، وعبر البراهين القوية، إثبات انبثاق الذهنية الذكورية الأبوية بكل عظمتها في حوض دجلة والفرات. إذ نلاحظ أن هذه الذهنية المذكورة قد انطلقت من ميزوبوتاميا السفلى حوالي أعوام 5500-4000 ق.م، لتنتشر في جميع أرجاء ميزوبوتاميا، وترتقي إلى صناف ثقافة اجتماعية رئيسية. ومن خلال كافة المسجلات والوثائق الأثرية على وجه الخصوص، يمكن استخلاص نتيجة مفادها أنه، قبل الانتقال إلى هذه الثقافة، كان ثمة مجتمع أمومي سائد في جميع الأطوار والحقب الميزوليتية والنيوليتية لما قبل الميلاد. حيث ساد بالاعتماد على وفرة الغلال في السهول وعلى حواف الجبال ضمن أراضي ميزوبوتاميا العليا غالباً. وتتلخص الكثير من التلميحات في الثقافة المكتوبة، والتي تدلنا على ذلك، وتشير إلى مدى رقي العناصر الدينية واللغوية المعتمدة على المرأة ضمن المجتمع النيوليتي.

كما من المستطاع القول: لأول مرة تبرز القضايا الاجتماعية بأبعاد جدية في المجموعات الأبوية المعبودة بأطراد تصاعدي، وذلك بالتمحور حول الرجل الذكر القوي. لكن هذه البداية

في عبودية المرأة تُهيئ الأرضية لعبودية الأطفال ثم لعبودية الرجل. هكذا، وبقدر ما يكتسب الرجل والمرأة العبدان تجارب انخار القيم، وعلى رأسها فائض الإنتاج، فهما يندرجان بنفس القدر تحت نير التحكم والتسلط. وتزداد أهمية السلطة والتسلط طردياً. ويشكل تحالف الرجل القوي والعجوز الخبير والشامان بؤرة سلطوية يعزّ الوقوف في وجهها، بصفتها شريحة ذات امتيازات، فيصوغ الذكاء التصوري في هذه البؤرة سرداً ميثولوجياً خارقاً، بغرض بسط حاكميته ذهنياً. هذا العالم الميثولوجي، الذي نعرفنا عليه تاريخياً أيضاً ضمن المجتمع المومري، يتم الارتقاء به من مستوى تأليه الرجل إلى درجة اعتباره خالق السموات والأرض. وبينما يحط من مكانة قدسية المرأة وألوهيتها، ويعمل على محوها بأفطع الأشكال، فإن الأذهان تلقن بالمقابل بأن الرجل الحاكم هو صاحب القوة المطلقة. ويجري البأس كل شيء بغطاء علاقات الحاكم-المحكوم-الخالق-المخلوق، وذلك عن طريق شبكة الأساطير الميثولوجية المبهرة. هذا العالم الميثولوجي المنقوش في مخيلة المجتمع، والذي يتم تمثله بشكل كاسح، يكتسب قيمة أولية في السرد والشرح، كي يتحول شيئاً قسبياً إلى دين. لقد أصبحنا أمام شكل من أشكال الذهنية التصورية المؤسساتية التي لا تعرف حدوداً.

إن هذا الترتيب والاتساق الهرمي في العلاقات، هو أول نظام نجح فيه الذكاء الميثولوجي ذو الجنور الأبوية البطريركية، وما تمخض عنه من قوالب ذهنية في تطبيق القمع والاستغلال والحاكمة المؤسساتية، بعد إضفاء مسحة كاملة من الشرعية عليها. ونشهد هذا الحدث في العديد من المجموعات وضمن مراحل مختلفة، وإن بدرجات متباينة أو بأشكال متغايرة. لا يمكن للذكاء الذي يؤدي إلى القمع والاستغلال أن يكون ذكاء عاطفياً. كما لا يمكن التفكير بوجود ذهنية تسفر عن القضايا الاجتماعية، ما لم تبلغ المستوى التحليلي، وما لم تتجدد مع الأعيب نصب المصائد المتتالية من ثقافة الصيد. ولكي تخفي هذه الذهنية وظيفتها الأساسية، فهي مضطرة لابتكار الأساطير الزائفة.

لا ريب في إمكانية القول أيضاً أن الذكابين التصوري والعاطفي قد تداخلا، وأديا إلى اختراع التقاليد الفكرية والمؤسساتية الإيجابية للغاية. حيث ليس من الصواب إرجاع كل العالم الذهني إلى السلطات الهرمية. إذ نستطيع تلمس الحروب العنيفة في هذه الأفكار، بقدر ما نصادف فيها القوالب الذهنية الصارمة والصراعات الفكرية المحتدّة. بهذا المنوال يمكننا بلوغ جنور ما نسميه بالصراع الأيديولوجي، وكذلك جنور الظواهر والوقائع البارزة بأشكال

سختلفة، دينية كانت أم فلسفية أم أخلاقية أم فنية. فالصراعات التي تصادفها دوماً وبكثافة في الميثولوجيات والأديان، ليست في جوهرها سوى صراعات اقتصادية وسياسية. حيث انعكس الصراع على السلطة الاقتصادية والسياسية في هيئة مشاهد تلتحف السرداء الميثولوجي والديني، إلى حين ظهور الذهنية الرأسمالية. وما الدولة سوى تجسيد للتماسك الراسخ للبنى الهرسية. أما تحول التمثيل الفردي للبنى السلطوية إلى تمثيل مؤسساتي في التاريخ، فهو على علاقة وثيقة بالمجتمع الطبقي المتنامي مع المدن، والذي أسميناه "المدينة".

تتحول المدينة والتميز الطبقي إلى اصطلاحات بارزة مع النظام الرأسمالي على الأغلب. إلا أن إيضاح جذورهما وأصولهما أهم من ذلك بكثير. حيث من المحال إضفاء المعاني الكافية على أية علاقة اجتماعية، ما لم توضح جذورهما أو كيفية انبثاقهما. إذ لا يزال تكون المدينة بعيداً عن أن يكون شبكة علاقات وجدت الحل النهائي لنفسها. فهو أمر يستلزم الإيضاح ومهم بقدر أهمية ظهور الرأسمالية على الأقل. وقناعتي الشخصية هي أنه لن نكون مخطئين إذا قلنا: إن المدينة تتسم بالطابع الرأسمالي البدني. فكيف أن السوق ساحة علاقات تواجدت فيها الرأسمالية وتغذت اعتماداً عليها، فكذا يمكن تعريف المدينة بأنها المكان الذي تطورت فيه السوق واستدامت. أما علاقة ذلك بموضوعنا، فنكمن في كون المدينة الموطن والسوق الأكثر تقدماً للذكاء التصوري. وانطلاقاً من ماهيتها التسويقية، فهي مؤسسة تقتضي الذهنية التحليلية المجردة، بل وتعمل على إيراها أكثر. وهي أداة تحقيق المجتمعية بوثيرة عليا أيضاً. كما إنها وسط من العلاقات التي تسرع من وتيرة التطورات التاريخية. حيث تعمل المدينة على عقلنة العالمين الميثولوجي والديني، وتسرع من وتيرة بروز العلم بقدر ما تعجل في تزويره، وتمهد الطريق في الوقت نفسه إلى ظهور الفلسفة أيضاً. وغالباً ما تنشط المدينة عبر الذكاء التحليلي.

أما عالم المصطلحات المجرد، وانعكاسه على الفن، فيزيد من عظمة المدينة وبهائها. حيث تحقق ذهنية المجتمع بعالم فطيع من التصورات، في ظل أجواء من التلاعب اللامحدود والمضاربة المتبورة عن الذكاء العاطفي، وذلك عبر شتى أنواع المكائد. يتطور العقل في أجواء المدينة. ولكن، ما هي ماهيته؟ هل يحقق التنوير أكثر، أم يكرس الظلام أكثر؟ لم تعط أجوبة صحيحة وكاملة بعد على هذه التساؤلات. إن مجتمع المدينة هو حزمة العلاقات الرئيسية المؤلفة للحرب والاستغلال والسلطة والتحول الطبقي. كما إن المدينة التي مهدت

الطريق لظهور المتشدين بالمنظور الطبقي، والذين يُشكّلون سواد المجتمع في بنيتها؛ هي في الآن عينه تكوين يُنم عن إيادة تامة بحق البيئة. أما المجموعات المعتمدة على الأرضية الريفية، ورغم روابط تعابيرها الميثولوجية والدينية مع الذكاء التحليلي؛ إلا إنها تؤدي دوراً إيجابياً على الأرجح. فصياغتها العقائدية، وفي مقدمتها إلهها، تعكس صورة عالمها الحميم المعقم بالعواطف الجياشة. فالله رؤوف، رحيم، غفور، عطوف، يخفف الألام، ويسر المشقات. وكلما تَقَمَّصَت الصياغات الميثولوجية والدينية الطابع المدني، كلما أَضْفِيَت على إلهها الصفات المُجَرَّدَةُ مثل: السُّبُلَى والمُتَحَنِّ، المُعَاقِب، والمرغم على التضرع والاستجداء؛ ليصبح إلهاً مُعَذِّباً يُحْبِزُ التحكم والتسلط. ما ينعكس هنا بالأصل هو ما يحلُّ بعالم السلع المعروضة في السوق. إن السوق والهة المدينة متداخلة فيما بينها.

يتنامى النمايز الطبقي مع تفكك العلاقات الكلائية والعشائرية والعائلية والقبلية المرتبطة بمجموعات السلطة الهرمية، وخاصة تلك التي تربطها قرابة الدم. فبينما تتحول المجموعات القوقية، فإن المجموعات السقلية تتحول إلى مجموعات مأمورة وموجهة. إنها مرحلة جائرة لا رحمة فيها، وتسم بفرض الاغتراب عن الذات. وهي على علاقة بتراجع مكانة الذكاء العاطفي. فيقدر ما تصبح الطبقات المسحوقة تابعة لمجموعات الطبقة الحاكمة، تكون الأولى بذلك قد شرعت الهيمنة الذهنية لهذه الأخيرة، وصادقت بالتالي على انحطاطها هي. إنها لحظة وقوع المسحوقين في أسوأ الأوضاع اللعينة. ذلك أن المصادقة على استغلال المستبد، تعني الوصول إلى الحضيض من حيث الحرمان من كلا الذكاءين. فالافتقار إلى الذهنية يُعَبِّرُ عن أسوأ الحالات وعن الذنابة المشينة داخل المجتمع. فيقدر ما يتواجد في قمة الهرم ذكاء تصوري مجرد يحول الغير إلى عبيد وقرابين وضحايا، يكون قد تشكّل في القاع أيضاً كم مماثل من الحمقى والجبناء والعبيد وشحاذي العقول.

إذا ما قسّمنا التاريخ إلى مراحل من البوابة الذهنية، فيسكون على الشكل التالي: العصور الأولى التي غلبت عليها المرحلة الميثولوجية والدينية (5000 ق.م-500م)، العصور الوسطى اللاهوتية التي هي جميعة الدين والفلسفة (500-1500م)، العصر الحديث الذي انفصلت فيه الفلسفة عن العلم (1500م-إلى يومنا).

إن قولبة الميثولوجيا تولد الدين. حيث لا يمكن نعت الميثولوجيا تماماً بالدين، لأن هذا الأخير يتطلب العقائد الثابتة وأشكال العبادات التي لا تتغير. وهو تصوري كلياً. أي أن

الإيمان بالتصورات هو أساس الدين. والجانب الوحيد الإيجابي فيه هو تسببه في بروز تصدعات غائرة في المجتمع، أثناء مرحلة الانتقال إلى الفكر المجرد، ليرغمه على دخول الفكر العلمي والفلسفي ونهضة الأرضية له، وإن لم يرغب هو في ذلك. حيث يتطور الفكر الفلسفي والعلمي مع الفكر الديني ضمن علاقات جدلية، ليحمل آثاره العميقة في أحشائهما. ورغم كون الفلسفة نابعة من الذكاء الذي يفتح فيه الجانب التصوري، إلا أنها ترتبط الواقع العيني دوماً بالرصد والملاحظة. أي أنها لا تقطع صلتها كلياً مع الذكاء العاطفي. وقوتها التجريدية هي من أرقى أشكال الفكر. لذا، فمكانتها تسبق الدين بالمساهمة في العلم. في الحقيقة، ليست هناك فوارق كثيرة تميز العلم عن الفلسفة. بل يمكننا تفسيره على أنه فلسفة أساسها التجريبي أكثر تقدماً. إذ يسعى كلاهما إلى إضفاء المعاني على الطبيعتين الأولى والثانية عن طريق الملاحظة¹ والتجربة². وهذا هو الصحيح. إلا أن أهم نقص فيهما يتجسد في عدم ردهما على سؤال اللمية (لماذا) الذي يطرحه الدين. ذلك أن إعطاء الرد على سؤال الكيفية (كيف) في الطبيعة ليس بجواب كافٍ لأجل الحياة. فاعتبار هذا الكون العملاق بلا لم أو كيف أو غاية، أمر غير مرغوب به كثيراً. والعلم الذي لا يجيب على لمية الحياة، لن ينجو من التحول إلى أداة للسلطة الاستيعادية في نهاية المطاف.

إنني مضطر لبسط أطروحة قوية في فرضيتها، تشير إلى العلاقة الكثيفة بين فصل العلم عن الفلسفة والدين (فيما يتعلق بالتساؤلات اللمية والغائية³)، وبين الذهنية ذات الطابع الرأسمالي. يمكنني برهنة ذلك على النحو التالي: يشكل الدين والفلسفة، بل والميثولوجيا أيضاً، ذاكرة المجتمع وهويته وقوة الدفاع الذهني لديه. إنها وقائع سوسيولوجية، حتى وإن تعرضت كثيراً إلى التزوير بحيث تعدو مناقضة لذاتها. أما المجتمع، وبالتالي علم ذاك

¹ الملاحظة: هي إحدى صور المعرفة التجريبية. تقوم على التوجه إلى الشيء في الشاهد، للاطلاع عليه دون تغيير. تنقسم إلى خارجية تعني مشاهدة الظواهر كما هي في الطبيعة، وداخلية تعني ملاحظة ما يحصل في النفس من أحوال وظواهر. لا بد في كل ملاحظة من التفريق بين الذات المتحركة والشيء المتراك، لأجل الانتقال من الذاتي إلى الموضوعي (المتحركة).

² التجربة: هي كل تجربة ملاحظة، نكل الفرق بينهما هو أن الملاحظ يشاهد الظاهرة كما هي عليه في الطبيعة، في حين يشاهدها المجرب في ظروف يهيئها بنفسه للوصول إلى قانون يعلل به حوادث الطبيعة، أو تحقيق نظرية أو فرضية. تشمل الطريقة التجريبية الملاحظة والتصنيف والفرض والتجريب والتحقيق (المتحركة).

³ الغائية: هي اسم لكون الشيء ذا غاية. وهي نوع من السببية. والعلّة الغائية هي التي من أجلها وجد الشيء. ومبدأ الغائية هو القول بأن كل موجود يفعل لغاية، وأن الغايات الجزئية في العالم مرتبطة بغايات كلية (المتحركة).

المجتمع، الذي تنقطع أواصره مع تاريخه وذاكرته؛ فلن يسعى إلا إلى التهاافت على خدمة السلطة اليومية. هذا ما فعله الرأسمالية. فقد أسقطت الميثولوجيا والدين والفلسفة في حالة نكاد لا تساوي فيها خمسة قروش في ظل الرأسمالية. لماذا؟ الجواب صريح جداً. لأن الدين والفلسفة والملاحم الأسطورية وقفت بالمرصاد، وعلى مر آلاف السنين، أمام العناصر الرأسمالية (المرايين، والمضاربين المنتفعين من فوارق الأسعار المختلفة) المتربصة في كمانها بين تصدعات المجتمع وثغراته؛ ولأنها ظلت تنبذها، ولا تعترف بشرعيتها. وعليه، فمن المحال أن تتصنر الرأسمالية مكانتها في المجتمع، ما دام كل من الدين والفلسفة والأسطورة يحافظ على منزلته في النظام الفكري للمجتمع، وما دام الذكاء العاطفي يتسم بهيبته بين صفوفه. وما من سلطة يمكنها شرعنة الرأسمالية في وسط تسوده مثل هذه الذهنية، وبالتالي قيم هذه الأخلاق، كما لا يمكنها النفاذ عنها كنظام اجتماعي اقتصادي تركز إليه. يعرف عالم الاجتماع ماكس فيبر المذهب البروتستانتي المسيحي بأنه عالم ذهني هيا الأوساط الذهنية لبروز الرأسمالية، ومهد السبيل للانتقال إليها أخلاقياً. هذا التقييم، الذي له نصيبه من الحقيقة، يمكننا انتقاذه من جانبين:

أ- البروتستانتيّة بذاتها تعني الدين الأكثر ضعفاً. وهي قريبة جداً من العلم ذي النمط الرأسمالي. والأهم من ذلك أنها تتبدى عصر الأديان القوموية. فهي بمثابة المرحلة التمهيدية للنزعة القوموية، والتي بدورها تشكل الأيديولوجية الرأسمالية بشكلها الخالص، والنظر إلى الحروب الدينية الكبرى في أوروبا من هذه الزاوية، سيؤدي بنا إلى معانٍ متممة أكثر. أما الرأسماليون، فيرون أنها المرحلة الدينية الأكثر ضعفاً، أو أنهم وجدوا إمكانية النصر -ولأول مرة- في هذه الأراضي المنقلة حديثاً إلى البروتستانتيّة (هولندا، إنكلترا، والولايات المتحدة الأمريكية). تشكل هذه البلدان في الوقت نفسه الأمكنة التي لاذ إليها مختلف الضالين والشاذين مذهبياً. لا أدفع هنا عن المذهب الأرثوذكسي. بل مرامي هو تبين أن الأخلاق البروتستانتيّة أصبحت معبراً بديلاً للرأسمالية، لأنها تمثل الأخلاق الأكثر ضعفاً في المسيحية. في هذه النقطة بالذات اختلف عن فيبر في الرأي. فما سماه هو بالإيجابي، أفسره أنا بالسلب.

ب- حتى ولو تبدى الأمر متناقضاً، إلا إن الذهنية الرأسمالية اكتسبت شرعيتها عموماً في المرحلة الأخيرة أو الأكثر ضعفاً من المسيرة التاريخية الطويلة للذهنية الدينية. إنني لا أعتبر

العلم ثمرة من ثمار التطور ذي الطابع الرأسمالي قطعياً. فما حصل هو تزامن مع مرحلة تطويرية مشؤومة. ألا وهي تحقق الثورتين العلمية والاقتصادية الرأسمالية معاً في القرن نفسه على وجه التقريب داخل أوروبا الغربية. وقد أفسح هذا التزامن المجال أمام مُنشئَي الذهنية الرأسمالية للزعم بأن الرأسمالية هي التي ولدت العلم، ليضعوا هذه الكذبة الشنعاء مكان الحقيقة. لا شك أن الأشخاص الذين ساهموا في إنباء العلم أيضاً كانوا يعيشون في المجتمعات التي تسارع فيها تقدم الرأسمالية. لكن هذا الأمر لا يفضي قطعياً إلى التوتولوجيا القائلة بأن الرأسمالية هي التي أبرزت العلماء إلى الوسط. إذ كان للعلماء تناقضاتهم مع الفكر الديني، لكن غالبيتهم كانوا لا يقدمون التنازلات للذهنية الرأسمالية.

ما ينبغي قوله هو استفادة الرأسمالية من كافة الأنماط الفكرية، تماماً مثلما تحقق الربح وتؤمن رأس المال من المضاربات على المال والسلع. فقد قامت بكيل كافة الصياغات الفكرية، وانتقت من بينها ما يتواءم ومصالحها، لتصوغه على شكل فلسفة أو دين جديدين تُروج لهما في المدارس، وتعرضهما على الملأ تحت اسم الليبرالية أو الوضعية. والأكثر إبلاماً في ذلك هو نجاحها في بيعهما بأرباح طائلة، وكأنهما قماش جديد أو حلة جديدة؛ أي في جعلهما ذهنية جديدة مهيمنة، وإيدائهما المهارة أو المكر الحاذق في الترويج وإطلاق العنان لهما.

بالإمكان تعريف الرأسمالية من عدة نواح على صعيد الذهنية. أول ما علينا عمله هو تعريف هذه الذهنية بأنها تعني الليبرالية والوضعية، من جهة أنها توفيقية متمفصلة تأخذ أشكال كل القوالب، ومحفوظة بخطر الخداع والتضليل. فهي دوغمائية أكثر من أشد العقائد والقوالب الدينية صرامة. وهي من الجهة الثانية أكثر هذياناً من الفلسفات الأكثر تجرداً. ومن الجهة الثالثة، فهي مضارية ووثنية سقيمة، إلى درجة لم تقع فيها حتى الوثنية ذاتها. فبينما تقوم الرأسمالية بإخصاء العلم عبر "الوضعية"، وتبرزه ضد عالم العقائد والأخلاق؛ فهي، ومن خلال الليبرالية، تصير الدولة القومية إلهاً ينخر في المجتمع، ويصعد من الفردية لدرجة ارتكاب الإبادة. لم تولد أية ذهنية دينية الحروب والقمع والتعذيب المبرح، بقدر ما فعلت ذهنية

٢ التوتولوجيا أو الطوطولوجيا: مصطلح إغريقي يعني (قول الشيء نفسه). تسمى أحياناً Verum أي الحقيقة. وهو مصطلح من علم المنطق الكلاسيكي، أي الثاني الذي يحتوي على التقييمين صواب وخطأ فقط، أو صلب وواحد. يقال عن جملة ما أنها توتولوجية إذا كانت لتجهتها تقييم بالصواب دائماً مهما كانت قيمة المتغيرات أو تقييم الجملة الأولية (المترجمة).

الرأسمالية. كما لم يصبح ذهن الفرد متسماً بهذا القدر من اللامبالاة والاتجار الجشع وراء المصالح، ولم يولد أي مجتمع هذا الكم من الطغاة والديكتاتوريين والمنظمين لحملات الصهر والإبادة العرقية؛ مثلما هي الحال بالنسبة إلى ذهنية الفرد المتواجد في المجتمع الذي انتصرت فيه الرأسمالية.

والرأسمالية، باعتبارها النظام الاحتكاري المتأسس على دعائم عالم المال والسلع، تنشئ الذهنية المادية المعاصرة، لتقيد المجتمع البشري بقوالب ذهنية لا يمكن أن تخطر على بال أي نمrod أو فرعون. فبينما تدفع الإنسانية العالمية إلى السجود أمام أوطأ الأوثان سفالة، فلا يمكننا حينذاك سوى الحديث عن الإفلاس الذهني وفسادِه وتفسخه.

من عظيم الأهمية ملاحظة مضمون ذهنية الرأسمالية عن قرب. عليّ أولاً الإيضاح بأن التعاريف الأحادية الجانب بالنسبة للرأسمالية، هي محصلة النشاطات الذهنية الجارية في كنف التأثيرات الكبرى للنظام القائم. وبالمستطاع رؤية مثل هذا التفسير حتى لدى الماركسيين والفوضويين، الذين يظهرون على أنهم الأكثر معارضة للرأسمالية، ويزعمون مزاولتهم للوسولوجيا العلمية.

لربما كانت رؤية ماركس للبنية التحتية الاقتصادية بأنها منبع كل الصياغات الحقوقية والسياسية والأيدولوجية، تأتي في مقدمة أسباب فشل الاشتراكية، التي تم خوض الصراعات الضارية في سبيلها. من المهم الإدراك جيداً أنه ما من مجموعة بشرية قادرة على إنشاء نمط الحياة المادية (الحياة الاقتصادية) وتصييرها نظاماً، ما لم تتعرف على صياغة ذهنية معينة وتجربها لمدة طويلة. أما تحليلات النظام، التي تبقى على التطور الذهني يسبح في الظلمات، فمن المحال أن تتجنب خدمة هيمنة تلك الأنظمة تحديداً. الأمر هكذا، حتى وإن أنشئت الذهنية على أسس مناوئة بشدة. إذ تعمل النظم المهيمنة أولاً على ضمان حاكميتها عبر مؤسساتها الذهنية والسياسية. ولا يمكن ترتيب شؤون الحياة المادية إلا بموجب هذا النطاق. أما زعم ماركس حين قال: "إنني أصبح جذلية هيغل"، فهو -على عكس ما يعتقد- ضلاله الوخيم، وليس برهاناً على صوابه. لقد غدا مفهوماً تماماً أن مثالية هيغل، التي تعتبر قمة الفكر الميتافيزيقي، من اللبئات الأساسية على الدرب المؤدية إلى الدولة القومية الألمانية. ومن قبله

يأتي لوثر¹ (المؤسس الأيديولوجي للبروتستانتية)، وإيمانويل كانط² (الذي يتخذ من الذاتية المثالية أساساً، ويعمل بالزرعة الخلقية جزئياً في وجه الموضوعية الصارمة) على صعيد الفكر المينافيزيقي. في الحقيقة، فحتى لو تبدى الأمر وكأنه متناقض، إلا أن كارل ماركس أيضاً استمر على هذا النهج باسم البروليتاريا والنظام المناهض للرأسمالية. والنتيجة هي انتهاء الأيديولوجية الألمانية إلى الفاشية، وتوليدها قيادات من طراز هتلر.

كان الفيلسوف الألماني نيتشه أكثر من انتبه إلى هذا الخطر في القضية الذهنية. فالنشاطات الذهنية على طراز نيتشه هي مضادة فعلاً للحدثة الرأسمالية. إلا أن الخطأ الأكبر يكمن في عدم تطويرها أو تحويلها إلى فلسفة السياسة وممارستها العملية. أما المحاولات اللاحقة والجهود المتأخرة التي بذلها الفيلسوف الإيطالي غرامشي³ والفلاسفة الفرنسيون (بولوز⁴، غوتاري⁵، ميشيل فوكو، وأمثالهم)، فناقصة جداً، ولم تترجم إلى طابع مؤسساتي سياسي. ما ظهر في الممارسة العملية للاستراكية المشيدة، هو الشراكة الموضوعية في الجرم مع الحداثية الرأسمالية تحت اسم اليسار، والتي دامت طيلة قرن ونصف بأقل تقدير. وتجربتنا

¹ مارتن لوثر: راهب ألماني أعظماني المذهب (1483-1546). ومؤسس حركة الإصلاح الديني "البروتستانتية" في مواجهة للكنيسة الكاثوليكية. يرى النهضة بمثابة "ولادة جديدة" والإصلاح بمثابة تكوين جنبه للملاح والشكل. ترجم الإنجيل المكتوب باللاتينية إلى الألمانية، ليحرره من احتكار الكنيسة، ويضعه في خدمة الناس، ويتخطى بذلك نطاق الكنيسة كونها مؤسسة وسيطة بين المرء والرب. وبذلك كان له نصيبه في تحويل البروتستانتية إلى دين ألماني (الترجمة).

² إيمانويل كانط: فيلسوف وعالم ألماني برز في الفيزياء الفلكية والرياضيات والجغرافية والإتساة (1724-1804). وهو الفيلسوف الرئيسي الأخير في عصر التنوير. أشهر مؤلفاته نقد العقل المحض الذي اجتوى خلاصة تجربته الفلسفية، وأدى إلى تغيير خارطة أوروبا الفكرية والفلسفية. عرف عصر التنوير بأنه خروج الإنسان عن التصور العقلي، وبلوغه من الرشد. من هنا جاءت صيرخته التنويرية "أصلوا عقولكم أيها البشر! لكن لكم الجراءة على استخدام عقولكم!" (الترجمة).

³ أنطوني غرامشي: مفكر إيطالي شهير (1891-1937). الفصل عن المواقف المركزية للاستراكية السوفييتية، واعتبر الماركسية فلسفة تاريخية ثم سياسية؛ فتخطى الماركسية الكلاسيكية. اعتبر الفلسفة نشاطاً اجتماعياً وعالمياً من القيم الثقافية، ووجهة نظر إزاء العالم يتشاطرها الجميع بالإحساس. اعتقد بضرورة أن تكون الفلسفة مشخصة ومنتمية لمكان وزمان ما. عارض المفهوم الذي يرى الماركسية أساساً محدداً للبنية السياسية التوقية أو الاقتصادية التحتية للمجتمع (الترجمة).

⁴ جيل دولوز: فيلسوف فرنسي من أهم رواد فلسفة ما بعد البنيوية والفكر الحدائي (1925-1995). اهتم بدراسة تاريخ الفلسفة، وتوليد نماذج متعددة منه. تمثل فلسفته إلى جانب فلسفتي دريدا وفوكو تقليداً مستقلاً في التفكير المعاصر. انتقد دولوز جميع الفلسفات التي تسعى إلى إلغاء الاختلاف (الترجمة).

⁵ بيير فيليكس غوتاري: من الأسماء البارزة والمهمة في فكر ما بعد البنيوية، وبالتالي في التشظير لفكر أو فلسفة ماوراء الحدثة. وإلى جانب أعماله المشتركة مع جيل دولوز، له ملحزاته المهمة في هذا السياق (الترجمة).

روسيا الاتحادية والصين برهان صارخ على صحة حكمنا هذا. سأستفيض في تناول هذا الموضوع في الفصول المعنية.

إن انتقادات الفوضويين بشأن ولادة الرأسمالية نيرة في العديد من النواحي. ونخص بالذكر الكلاسيكيين من الرواد الأوائل، وفي مقدمتهم بروهون² وياكونين وكروبوتكين. لقد كان الفوضويون قادرين على رؤية الأبعاد الأيديولوجية والسياسية للرأسمالية بنحو أفضل. إلا أن افتقارهم إلى الفلسفة السياسية السليمة، وعجزهم عن مأسسة أفكارهم، وإغفالهم أو جهلهم مواضيع الأخلاق والتاريخ؛ كل ذلك أسقطهم في نهاية المطاف إلى الحضيض كسلعة أيديولوجية بيد الرأسمالية. كما أُبين أنه إذا لم يتكامل أي نشاط ذهني مع النشاطات السياسية والأخلاقية والتاريخية القوية، فلن يلجؤ من استخدامه واستثماره على يد الفكر المناهض له، والذي سيعمل على إفنائه أو صهره وتثليل تأثيره. لكم هو مؤسف أن ما حل بالنشاطات الذهنية المضادة للرأسمالية هو مشاركتها القدر عينه مع العديد من الأنشطة والتيارات الذهنية، التي نجد أمثلة كثيرة منها في التاريخ، وفي عقمتها المسيحية، البوذية، الزرادشتية، والمانوية. ما من شك في أنني لا أدعي ذهاب هذه التعاليم هباء، أو أنه لا خلاص من هذا القدر. ولو كان الأمر كذلك، لما كتبت هذه السطور، ولما أضفيت المعاني النبيلة على أخلاق الحرية. ما أقوم به أساساً هو مجرد الانتقاد.

إذا كان ثمة تطلع أو طموح في بلوغ نظام ناجح بديل تجاه الرأسمالية وركائزها التاريخية بحالتها الراهنة (أو بالأحرى كما عرفت ضمن سياقها التاريخي المتكامل باعتبارها المرحلة الأخيرة للمدنية)، فلا بد من تسيير نشاطات فلسفة السياسة والتأسيس السياسي ونشاطات الحياة المادية على هدى دليل العمل المتمثل في النشاطات الذهنية، وضمن تكامل متلاحم كلياً، وبشكل متداخل؛ مع رصف هذا السبيل بلبينات العشق والشغف.

إلى جانب أهمية مكانة العنف السياسي والعسكري ضمن هيمنة النظام الرأسمالي، إلا أن ما يؤمن ثبات الهيمنة ورسوخها أساساً، هو فرض الاستسلام على المجتمع، بل شل إرادته

² بروهون: سياسي وفيلسوف وسociologist ورجل اقتصاد فرنسي، ومؤسس حركة الفوضوية (1809-1865). كان مثالياً ونوفاً في الفلسفة، وحول الجدلية البيغلية إلى رسم بياني تجتمع فيه الطواغر بمنوال ميكانيكي. نظر إلى تاريخ المجتمع أنه صراع الأفكار. أعلن الملكية الرأسمالية بأنها اختلاس، لكنه أبقى على الملكية الصغيرة. دافع عن فكرة ترسيخ التنظيم ضمن الرأسمالية استناداً إلى "التبادل العادل" بين المنتجين، فكان محط نقد لادع من ماركس وأتباعه (المترجمة).

عن طريق تصنيع الثقافة. باستطاعتنا القول أنه، وباعتبار أن ذهنيات المجموعات القابعة تحت تأثير النظام القائم هي في مستوى القردة القريبة من نوع الإنسان، فقد صيرت على حال أسوأ وأكثر تخلفاً واستعداداً للتلاعب بها. وبالأصل، فالنظام الموجود في حديقة الحيوانات سؤال صريح وناجع للغاية في إثارة كيفية ترتيب المجتمع برمته على غرار حديقة الحيوانات. فكيفما تكون الحيوانات في الحديقة موضوعاً للفرجة، فكذا قام العديد من الفلاسفة بتشخيص كون المجتمع قد صار مسرحاً للاستعراض. ذلك أنه، وعن طريق تصنيع الجنس، ومن ثم تصنيع الرياضة والفن والثقافة، يتم قصف الذكابين العاطفي والتحليلي بشكل متوال ومتداخل، لنشل تأثيرهما كلياً عبر حملات الدعاية الإعلامية المتواصلة والشاملة، فيكتمل بذلك غزو ذهنية المجتمع الاستعراضي.

لقد أسقط هذا المجتمع في حالة أنكى من الاستسلام. فهو المجتمع الذي يوجهه النظام كيفما يشاء. في الحقيقة، لم نقش أول تجربة للفاشية في خلق مجتمع استعراضي. ربما قضى على زعماء هذه التجربة، إلا أن النظام القائم بسط نموذج المجتمع الاستعراضي على جميع المجموعات أثناء وبعد الحرب الباردة، عن طريق الدولة القومية والشركات المالية العالمية. إن غزو الرأسمالية للمجتمعات مادياً ومعنوياً خلال المرحلة الراهنة، يفوق غزو أعلى أنظمة الإمبراطوريات أضعافاً مضاعفة، وعلى رأسها الإمبراطوريات السومرية والمصرية والهندية والصينية والرومانية.

من الضروري الاستيعاب جيداً أن الطور الإمبراطوري يشكل ذروة الهيمنة في النظام الرأسمالي (قمة المراحل الاستعمارية والإمبريالية التي تسبقه)، وأنه بالرغم من معاناته الشديدة من معالم الفوضى والتفكك موضوعياً؛ إلا أنه يسعى لتلافي هذا الواقع عبر تلاعبه بالمجتمع بشكل متواصل، أي بجعل الهيمنة الذهنية وفقاً مسدوداً لا نفاذ منه.

من أبرز المؤثرات في الوصول إلى هذه النقطة هي تصنيع الجنس وعرضها. حيث أقحم البشر في حالة يبحثون فيها عن التجاح من خلال القوة الجنسية. بيد أن الجنسية في جميع الكائنات الحية ذات وظيفة فعالة ومفيدة في إدراك الحياة وتخليدها. بالإمكان تعريف وظيفة ممارسة الجنس لدى جميع الكائنات الحية على هذا المتوال، بدءاً من الكائنات وحيدة الخلية ووصولاً إلى النوع البشري. بالتالي، فالجنسانية ثمينة ومقدسة. وقد اتخذت المجموعات البشرية هذا النمط من التفسير أساساً لها على مر التاريخ. وجميع البحوث الأنثروبولوجية

تؤكد صحة هذا التفسير، ولئن كانت هناك علاقة أو علاقات ينبغي عدم تسليعها (تصنيعها)، فينبغي أن تكون العلاقات الجنسية في مقدمتها، لأنها معنية بقدسية الحياة وسموها وديمومتها، ومنوطة أكثر بمسؤولية عدم تحريفها، كي لا تشكل خطراً على أنماط الحياة الأخرى.

بالمستطاع القول أن استغلال الجنس من أهم وسائل النظام في بسط هيمنته. حيث لم يقتصر الأمر على تسليعه وتصويره صناعة علاقة. بل تم في الوقت عينه تميع الجنسية داخل المجتمع، وتحويلها إلى دين جنسوي للهيمنة الذكورية، بحيث يضاهي ألوهية فالوس¹ الهندية أربعين مرة. كما جرى تكريس هذه المظاهر والطقوس الدينية الجديدة لدى كل رجل بعناية فائقة، فاعتبرت حجر الزاوية في جميع الفنون وعلى رأسها الآداب؛ لتتحول بذلك إلى أداة تخدير فتاكة بكل معنى الكلمة. وأصبحت المخدرات الكيميائية صفراً على الشمال مقابل دين الجنسية الجديد ذلك. فكان كل أفراد المجتمع قد تحولوا إلى مخلوقات شاذة جنسياً، عن طريق حملات الدعاية الإعلامية (التي لا تقتصر على الدعايات المألوفة). فالجميع يستثمر دون أي تمييز بين شاب أو عجوز أو حتى طفل. أما المرأة، فصيرت من أرفع مواضيع الجنس شأنًا، وحكم عليها بذهنية وكأنها لن تساوي قرشاً واحداً، إن لم تذكر كل ذرة فيها بالجنس. وتحولت خلية العائلة المقدسة إلى بؤرة جنسية. ولم يتبق من الأم والإلهة المقدسة سوى "زوجة شمطاء" لا فائدة ترجى منها، وقابعة في زاوية مهملة. إنه وضع مؤلم ومؤسف حقاً... ومع التلقيح الاصطناعي، فإن تحويل المرأة إلى موضوع جنس يكون قد بلغ ذروته.

وانطلاقاً من طبيعة النظام القائم، ثمة وضع مناقض تنامي إلى حدود لا تطاق. فبناءً على الرغبة في الحظي بأولاد أكثر -وبالأخص الذكور منهم- باعتبارها ضمناً من تقاليد المجتمع الأبوي، فقد اختزل دور النساء في الطبقات السفلى إلى مستوى آلة لإنتاج الأطفال، وخاصة مع إدراج التقنيات الطبية مؤخراً في الأجنحة. وهكذا، يتم لقاء مسؤولية تربية الأطفال بكل عبئها الثقيل على كاهل الفقراء، فتلبى بذلك الحاجة إلى توفير الأيدي العاملة الشابة من جهة، وتخلق داخل العائلة ميوعة يصعب النفاذ منها من الجهة الأخرى. وبهذا الشكل تصاب عدة عصفائر بحجر واحد. حيث يعمل كل من الرجل والمرأة من الطبقات العليا على تميع مصطلح الابن والبنة، عبر الجنوح إلى ما يسمونه "تلافي النواقص" في هذا الشأن، وذلك من خلال التلقيح الاصطناعي، أو تبني الأطفال أو تربية الحيوانات. ومن الجانب الآخر، فهم

¹ فالوس: "الفضيب للذكري"، وكان يعبد في الهند القديمة. كانت ديانة الفيدا الهندية تلحن من يعبد (المترجمة).

يجهدون بالمقابل للحفاظ على أنفسهم جنسائين إلى أبعد الحدود، وينسبون أنفسهم لدرجة الإغشاء، نتيجة تحويلهم دين الجنسانية الجديد إلى طقوس مقدسة. والمحصلة تضخم سكاني لا يُطاق ولا معنى له، وبطالة لا نظير لها في أية مرحلة من التاريخ، وأزمة بيئية فريدة من نوعها غدت في وضع لا يُطاق فيه تحمل عبء الإنسان إطلاقاً. على التنويه إلى أنني أفكر بتناول كيفية التغلب على هذه القضية في مجلد "سوسيولوجيا الحرية" من مراجعتي.

يأتي تصنيع الثقافة، وبمعنى آخر إنتاجها السلعي المتقش، في المرتبة الثانية من بين أنوات الاستعباد المؤثرة. فالثقافة بنطاقها الضيق تعني العالم الذهني للمجتمعات. وتتألف أساساً من ثلوث الفكر والاصطفاء والأخلاق. أما محاصرة عناصر الثقافة تلك، وشراء دُممها على يد السلطة السياسية والاقتصادية داخل كنف النظام القائم؛ فهو عمل يتحقق على طول مئات السنين. حيث اعتبرت كل قوى المدينة تكبيل العناصر الثقافية وتقييدها ضرورة لا بد منها على مر تاريخ المدينة، بغرض تأمين الشرعية اللازمة لنفسها. وقد انتهت الزمر الاقتصادية والسلطوية إلى هذا الأمر مبكراً، ولم تتأخر في اتخاذ التدابير اللازمة. حيث يعود صهر الثقافة على يد السلطات إلى مرحلة تأسيس الهرميات. فهي الأداة الأساسية للحكم. وهم لن يستطيعوا إدارة الاحتكارات الاقتصادية واحتكارات السلطة، ما لم يسيطروا الهيمنة الثقافية. في حين أن الأنظمة المعتمدة على العنف والاستغلال، لا يمكنها الحفاظ على بقائها عبر النهب والسلب بالعنف إلا لمدة قصيرة في أحسن الأحوال، إلى أن ينتهي ما يمكن نهبه وسلبه. وحينها، إما أن تتنازع فيما بينها، أو أن تنهار وتشتت.

يتميز دور الثقافة بأهمية حياتية في المدينة الرأسمالية، باعتبارها الحصيصة الذهنية لكافة الميادين الاجتماعية. حيث تعمل أولاً على صهر الثقافة (تكيفها مع الساطة الاقتصادية والسياسية)، ومن ثمّ نصيرها صناعة في سبيل نقلها على أوسع النطاقات وبكثافة مرتفعة إلى جميع المجموعات في أرجاء المعمورة (الأمم، الشعوب، الدول القومية، المجتمع المدني، والشركات). وينتسب الميادين الأساسية، وعلى رأسها الآداب، العلوم، الفلسفات، الحقول الفنية الأخرى، التاريخ، الدين والقانون؛ تكون بذلك قد بصّعتها. أما الكتب والأفلام والجرائد والفضائيات والإنترنيت والإذاعات وغيرها من الوسائل، فتؤدي دور ملع هذه الصناعة. لا تقتصر السلع الثقافية هنا على تهديد السبيل لإدراج أرباح طائلة فحسب. بل إن وظيفتها المدمرة الأساسية تتمثل في تكريس الأسر الذهني بأبعاد لا نظير لها في التاريخ؛ لتكون بناء

على ذلك الطبقات والأمم والعشائر وشتى المجموعات التي تكون في حالة أسوأ من حال الأبقار والمواشي، ولتخلق منها حشداً يفتقد كل معانيه، ويكون باختصار شديد خاوي الجوهر وعديم الملامح وقريباً في شهوته ونزواته إلى القرودة. والبنّاؤون المشرّفون على ذلك هم: الدول القومية والشركات العالمية والاحتكارات الإعلامية. إذ لا يهمهم أي من شؤون المجتمع، سوى استمرار الأرباح منه واستهلاكه. فحتى الشرائع التي تنبع تحت خط الفقر، أصبحت لا هدف لها سوى جني المزيد من المال، لتعيش على هواها ولن ليوم واحد فقط. لننتبه إلى أن الإفقار يستعمل كظاهرة ثقافية. فبينما كان الإفقار دافعاً على التمرد والعصيان في العصور الوسطى التي لا نعجب بها، فإن تصبير التهافت على أجر ما هتفاً أولياً في كنف الهيمنة الثقافية الرسمية الراهنة، يدل على مدى انتصار النظام القائم في المجال الثقافي.

الجانب التوخيّم والأخطر في حالة الأسر، التي أفضت إليها الهيمنة التي يؤمنها النظام عن طريق صناعة الجنس المطوّرة على يده بالتدخل مع تصنيع الثقافة؛ إنما يكمن في عيش هذه الحالة طوعاً، بل وتسميتها بـ"انفجار الحرية" من المؤكد أن هذا الوضع يشكل الركن العماد وأداة الشرعنة الأقوى، التي يستند إليها الحكم الرأسمالي. ذلك أن مرحلة الإمبراطورية غير ممكنة بالنسبة إلى الرأسمالية، إلا مع تكريس صناعة الثقافة. بالتالي، فالكفاح تجاه الهيمنة الثقافية يقتضي أصعب أنواع الصراع الذهني. وما من إمكانية لإحراز النجاح في أي نضال في سبيل الحرية والمساواة والديمقراطية، ما لم ينظم ويطور هذا النضال شكلاً ومضموناً في مواجهة الحرب الثقافية، التي يشنها النظام القائم عبر الغزو والصهر وعملية التصنيع. سأجهد لشرح مثل هذه القضايا أيضاً، وبإسهاب، في مجلد "سوسيولوجيا الحرية" من مرافعتي.

اكتسبت الرياضة وظيفتها منذ البداية كلعبة تهدف إلى التهيئة للانخراط في المجتمع. كما ترتب الألعاب الرياضية للمشاركة في الحياة بنجاح. إنها تؤدي دورها كضرب من ضروب التعود على المجتمعية والتكيف معها. ومقابل ذلك، نلاحظ أنه بدأ تصنيع الرياضة بعد تفسخ الإمبراطورية الرومانية على وجه الخصوص. هذا هو شأن مؤسسة المصارعة والمجالد.

لقد فرضت الرأسمالية التصنيع على الرياضة أيضاً، بعد هدم جوهرها الغر من البدائية، وتحويلها إلى مهنة تخصصية، لتؤمن إرفاقها بالسلطة. إنها ميدان آخر مبضع يتميز بالأهمية لأجل التخدير. وبدلاً من أن تكون مجالاً للمشاركة في المجتمع على أساس المعنويات العالية

والقوة الجسدية المتينة، أصبحت ميداناً لجني المال، وإثارة المنافسة يتهور في سبيل ذلك. بالتالي، صار المجتمع في وضع المتفرج السلبي. لقد استشرت ثقافة حلبة الصراع (الرمي بالإنسان لقمة سائغة أمام الأسود، وإرغام المجالدين على مقارعة بعضهم بعضاً حتى الموت)، واستقرت في جميع حقول الرياضة. أما تحطيم الرقم القياسي والتصفيق، فهما التصوران السائدان فيها. فأن تكون منتصفاً لفريق ما، أصبح أهم بكثير من الانتماء إلى دين أو فلسفة ما. كذا الأمر بالنسبة للانحياز إلى فريق ما، حيث جعل حالة مرضية بكل معنى الكلمة. وهكذا يكون الحكام قد اكتسبوا وسيلة فعالة أخرى من وسائل التحكم السهل. فعلى سبيل المثال، أي دين أو فلسفة يمكنها تأدية الدور الذي تؤديه كرة القدم بالنسبة إلى حكام الدولة القومية؟

وبتقييم عام يمكننا القول: إنه بتصنيع ثالث الجنس والفن والرياضة، يكون قد تم بلوغ ذروة فن الحكم. وليس مستحيلاً تطبيق حكم رأس المال العالمي أو سلطة الدولة القومية، ما لم تصنع ميادين الجنس والثقافة-الفن والرياضة. أعود وأشدّد على أنني لا أقوم بدم وانتقاد الجنس أو الثقافة أو الرياضة كظواهر قائمة بذاتها. بل أنتقد تجميع وتصنيع هذه المجالات، على الرغم من أهميتها الحياتية في النشوء الاجتماعي وتأمين السيولة.

أما العالم الافتراضي المسيّر على يد الأجهزة الإعلامية كأساس وظيفي لهيمنة الرأسمالية ذهنية، فهو أداة هيمنة ذهنية أخرى جد مهمة. فتحول الحياة إلى خيال افتراضي، يعني وصولها أقاصي حدود العقل التحليلي. ولدى عرض حادث مروع -كالحرب مثلاً- في الفضاء الافتراضي، فسيتمكن لوحده من إفساد ونسف الأخلاق دون بد. فمنذ القديم الغابر توصف الحياة التي لم يجربها الإنسان بذهنه وجسده على أنها حياة زائفة. ولا يمكن أن تلجو الحياة من الزيف بإضافة اسم الافتراض عليها. لا ننتهم هنا التطور التقني الذي مكّن من الحياة الافتراضية. بل نقوم بإعادة تناوله وتقييمه بخصائصه، التي تتسلّ ذهن الفرد وتمكّن من الاستغلال والاستثمار. إن التكنولوجيا المتحررة من قيودها هي من أخطر الأسلحة. والمؤثر الأولي الذي يفرض وجود الحياة الافتراضية، هو تحكم الرأسمالية بالتقنية، وحاجتها إلى بسط حكمها على السيارات من البشر. حيث لم تعد الحياة تطلق، لأنها دوماً تتحول إلى عالم افتراضي يدل بدوره على موت الإنسان وهو على قيد الحياة. وما التقليد والمحاكاة سوى حالة ملموسة للغاية عن الحياة الافتراضية. ولكن، لا يحصل الإنسان على المعرفة عبر محاكاته نكل حادث أو تشبيهه بكل علاقة أو إنجاز، بل إنه يغدو أبلها بذلك، إذ لا يمكن إحراز التقدم

بتقليد جميع المنجزات الحضارية. ما يتحقق هنا هو هيمنة ثقافة التقليد والمحاكاة. لكن الاختلاف المخفي في ثلثها جوهر الحياة لا يطبق التكرار بتمامه. حتى التاريخ لا يكرر نفسه. فالنقل ضد التقدم. في حين أن الحياة الافتراضية تركز إلى التقليد اللامحدود. ذلك أن الجميع يقلدون بعضهم بعضاً، فيسابقون بعضهم بعضاً. وهكذا يخلق حشد القطيع، فعصر المال لا يمكن عيشه بدون الحياة الافتراضية. ولا يمكن إدارته إلا بسيادة حماقة والغبن بلا حدود، والذي لا يتحقق بدوره إلا مع الحياة الافتراضية.

أما الحد من ذلك، فهو المهمة الأساسية للحياة الحرة. فتعريف الحياة الحرة وتنظيمها ضرورة حتمية لا غنى عنها، كي تحافظ المجتمعات على تماسكها ورسالتها. وتكمن في هذا المجال أغلب القضايا التي ينبغي على سوسيولوجيا الحرية أن تجيب عليها.

يمكننا شرح نجاح النظام بشأن تطوير الحياة الافتراضية من عدة نواح:

أولاً: إرخاء علاقات المجتمع وروابطه الوظيفية مع الأخلاق والدين، وإسقاط الأخلاق والدين إلى المرتبة الثانية عن طريق القانون العلماني، وبالتالي فرض التبعية على المجتمع. بمعنى آخر، فإنه يسمح للدين والأخلاق بالانتعاش تماثلياً مع مدى خدمتهما للنظام القائم. فالقوانين والعلمانية في جوهرهما وسيلتان لتأمين انتقال الرقابة المجتمعية إلى قبضة السلطة الرأسمالية. حيث تتم تصفية الدين والأخلاق عن طريق سلاح العلمانية والقانون، بغية فرض التبعية على الشرائح الأرستقراطية وشرائح الألقان الموجودة في المجتمع القديم على حد سواء، وإفصاح المجال أمام رأس المال والقوة العاملة، وتشكيل قوة احتياطية منها. إنه لا يفتيها كلياً لأنه بحاجة ماسة إليهما. فباعتبارهما أداتين شائعتي الاستخدام من قبل المدنية، فإن النظام الرأسمالي أيضاً بحاجة إليهما بصفتهما "الكلمة الفصل". ولكن، بشرط ألا تشاطرا سلطته الاقتصادية والسياسية، وألا تعرقا مسيرته. وبهذه الإجراءات، تتحول دولة القانون والإصلاح الديني إلى مظاهر أساسية للحدثة الرأسمالية، فيؤديان بذلك دورهما الأصلي كآداتين أساسيتين للانتقال إلى حالة الاقتصاد الرأسمالي والمجتمع الرأسمالي. وهما في الوقت نفسه وسيلتان لحل مشاكل ذهنية النظام.

ثانياً: استخدام "الأسلوب العلمي". فكان الفصل بين الذات والموضوع مفتاح الهيمنة الذهنية. فمبدأ الموضوعية، الذي يبدو ظاهرياً كضرورة لا غنى عنها في الأسلوب العلمي، هو في الحقيقة مرحلة تمهيدية ضرورية لأجل هيمنة النزعة الذاتية. فإن تكون ذاتاً فاعلة هو

شرط لازم لأجل الحكم، وبطبيعة الحال، فما يقع على عاتق المأمورين هو أن يكونوا موضوعاً شيئاً. وكيونة الموضوع تعني التشيؤ والخضوع للحكم كأي شيء كان. إذن، فالأشياء، وبالتالي الموضوع، تعبير أسلوبى عن بلوغ الذات حالة التحكم المزاجى. بل إنها تفعل ذلك وكأنها من مستلمات العلم. تمتد جذور الفصل بين الذات والموضوع إلى عهد أفلاطون. ذلك أن أفلاطون، ومن خلال عالم "المثل" الشهيرة لديه، قد شكل أساس كل التمييزات على نحو ثنائيات تشمل الانعكاسات البسيطة. في حين أننا نشاهد أسسه الميتولوجية بشكل خارق في المجتمعات السومرية والمصرية. فأصولها الأصلية تجسد في السمو الإلهي بالهرمية العليا وتبجيلها؛ وفي استعباد واسترقاق من في القاع. فالتعبير الذهني عن ثنائية الخالق-المخلوق وقرينة الحاكم-المحكوم قد تطورت شيئاً فشيئاً على شكل: الإله-العبد، الكلام-الشيء. السئل الفاضلة-الانعكاسات البسيطة؛ لتبلغ تدريجياً الفصل بين الذات والموضوع. وكذا يندرج الفصل بين الروح-الجسد في هذا الإطار. أما المعنى السياسى لذلك، فهو إنكار الديمقراطية، وفتح السبيل أمام الأوليغارشية والمونارشية.

ينبغي الإدراك تماماً أن الذهن التحليلي قد بلغ أكثر أنماطه حيلة وتامراً ومكيدة مع الرأسمالية. والبورصة مثال صارخ على هذه الحقيقة الواقعة. والذكاء المضارب (التصوري) هو مجالها الذي يدر عليها الأرباح الطائلة. أي أن المضاربة والذكاء التصوري يغدوان توأماً في النظام الرأسمالي، مثلما الحال في القطاعين السياسى والعسكري. فالحروب تنشب على أساس الحيلة والمكر والمكيدة، لتكون بذلك ذروة ثقافة الصيد. لقد بات الذكاء التصوري أداة للتلاعب والمضاربة والتأمر في حقول البورصة والسياسة والعسكرية، وبدرجة غير مسبوقة. إنه لا يعبأ، ولو بمقال ذرة، بالوجدان والعاطفة. فبينما تحترق الأجساد في نيران القنابل النووية وغيرها من الأسلحة الفتاكة في مكان ما، فإنه يجري اكتساب المليارات من النقود في مكان آخر خلال عدة أيام، ودون أن تتسبب قطرة عرق واحدة. بالمقدور القول أن الرأسمالية تكشف النقاب عن ذهنيّتها بكل جلاء في البورصة والسياسة والحرب. إذ، ما من قيمة أو عاطفة إنسانية لن تنتهكها الرأسمالية كرسى لعيني الربح.

بيد أن الذكاء العاطفي ضرورة لا غنى عنها لأجل الحياة. فكلما ازداد الانقطاع عن هذا النوع من الذكاء، كلما خبت معاني الحياة أكثر. أما الكوارث البيئية، فتنبئ بالمخاطر المحدقة بالحياة، وكأنها تنبئ بحلول يوم القيامة. والمسؤول عن ذلك هو الذكاء التصوري المستخدم

بمنظور منحرف، والمقتات طردياً على اللغة والسلطة والمدينة والدولة والعلم والفن؛ ليتحول إلى لويثان عالمي (الإمبراطورية العالمية لرأس المال العالمي). أما التصدي لهذا الوحش وصده، فيتطلب الذكاء العاطفي وبذل جهود حثيثة وشاملة للغاية. ولأجل شل تأثيره المدمر، يجب رده عن قمعه المسلط على الحياة الحرة، ورده على أعقابهِ. يجب قطع أنفاسه كي يعجز عن العيش، قبل أن يجعل الحياة على كوكبنا لا تُطاق. وستكون المهمة الرئيسية لسوسيولوجيا الحرية هي بلوغ الرؤية النظرية لهذا العمل المصيري، وإنجاح في رسم تخطيطه السليم.

ب- الاقتصادية

تدرج في هذه الفئة الآراء القائلة بأن ولادة الرأسمالية نتيجة طبيعية للنمو الاقتصادي. ونخص بالذكر الماركسية المختزلة إلى نوع من الاقتصادية. حيث عملت دوماً على اعتبار الرأسمالية نموذجاً اقتصادياً، فوضع الاقتصاد السياسي في الزاوية الركن من علوم الاجتماع. كما تمت قوننة بعض القرارات بشأن الحياة الاقتصادية كعلم قائم بذاته، لدى تشكيل الدولة العصرية، لتكون اسماً على سمي.

وقد لعب رأس المال، الذي يتر الأرباح اعتماداً على استغلال الأسعار في السوق، دوراً مهماً في ظهور هذا الرأي. حيث برزت ميول تدعي إمكانية حصول التطور الرأسمالي بشكل معزول عن التاريخ والمجتمع والسلطة؛ أي بشكل منعزل عن السياق الحضاري ككل. هنا تكمن المفارقة. حيث أن الزاعمين بمناهضتهم الصارمة للرأسمالية، قد ارتقوا بها إلى منزلة لا تستحقها إطلاقاً تحت اسم الصراع تجاهها.

يمكن فهم أخصائيي الاقتصاد السياسي المنحدرين في أصولهم من إنكلترا. فمن المتوقع منهم كأخصائيين أن يجعلوا الاقتصاد الجديد نموذجاً في البلد الذي انتصرت فيه الرأسمالية. وتعمق كارل ماركس في هذا النموذج مهم للغاية ومنير للعقول، من حيث انتقاداته الموجهة إلى الإنكليز المختصين في هذا الشأن. لكن سوء طالع ماركس يكمن في عدم إكماله مؤلفه المعني بذلك، وفي قيام الماركسيين اللاحقين له بتحويله إلى نسخة كاريكاتورية بكل معنى

الكلمة. يمكن إيضاح النقص الأساسي لدى ماركس في عدم تحليله الممنهج لعلاقة السلطة والدولة مع الرأسمالية. فقد عمل على إيضاح دور الأيديولوجيا، وكانت مقاربتُه من ذهنية الرأسمالية قديرةً وكفوءةً في بعض الأماكن. لكن ضلّاله الأساسي يكمن في اعتماده على وجهة النظر الوضعية، التي تُعدّ الأيديولوجية المُفصّلة في حركة التنوير التي تركت بصماتها على الوسط الفكري الثقافي منذ أمد بعيد. فقد كان سقتعاً، بل وسؤماً إيماناً لا يتزعزع، بإمكانية صياغة علم الاجتماع أيضاً على منوال العلوم الفيزيائية. وقد جعلت هذه المقاربة إنجازهُ الثمين "رأس المال" عقيماً، ومهدت الطريق لتفسيره ككتاب ديني أكثر من كونه بحثاً. لكن ما يقوم به المريدون من أعمال هو أمر واضح وبين. أما سنجرات لينين بشأن الإمبريالية، الرأسمالية الاحتكارية، والدولة والثورة؛ فلم تتعدّ أفاق فلسفة التنوير. ورغم العديد من آرائه المفيدة والقيمة، إلا أن عجزه عن طرح أفاق فكرية قادرة على تخطي الحداثة الرأسمالية، كان مؤثراً رئيسياً في فشل التجربة السوفييتية.

يغلب الطابع الاقتصادي على تفسيرات الفوضويين أيضاً بشأن الرأسمالية. فقد انحازوا إلى الرأي الذي يزعم أن محكومة الرأسمالية اقتصادياً كافيةً لانهارها. إنها آراء أُفست على يد الوضعية: "للعلم قوانينه، والاقتصاد علم. بالتالي، فللعلم أيضاً قوانينه. وبموجب هذه القوانين، يستحيل على الرأسمالية العيش لأنها نظام ينتج الأزمات. وما يتبقى هو تسريع تفعيل هذه القوانين. وفي المحصلة سننتار الرأسمالية، وسنشد الشيوعية!" يخفي وراء هذه الآراء عدم التعريف السليم للواقع الاجتماعي. ذلك أنه للمجتمع عموماً نظامه، بل حتى فوضاه الخاصة به، والتي تعمل خارج ما ارتأته أيديولوجيات الحركة التنويرية تماماً. إن المجتمع بكافة بُناه الذهنية والمؤسسية، وبما فيها الاقتصادية، يختلف نوعياً عن التعاريف التي صاغتها بحقه العلوم المسماة بالوضعية. علاوة على أن حالة الممارسة العملية لديه غالباً ما تكون متشعبة بالفوضى. وهذا ما يقتضي تحليله وتناوله بمقاربات مختلفة كل الاختلاف، ويتطلب تطوير ممارسات عملية مغايرة على هدى ذلك.

على ضوء هذه الانتقادات، يمكننا جعل روابط الاقتصاد مع رأس المال، أي مع نظام رأس المال، مفهومة على نحو أفضل. التشخيص الأول الذي علينا تحديده هو اعتبار الرأسمالية ليست اقتصاداً، حتى وإن لاح ذلك كمفارقة. فتحليل الرأسمالية كنظام سياسي سيُقرّبنا أكثر من إدراك الربح الكامن في مكنوناتها الجوهرية. من المهم هنا عدم الوقوع في

اختزالية السلطة والدولة. أي، علينا ألا نفقر أو ننزلق من الاقتصادية نحو السلطوية. ولو أن عالم الاجتماع ماكس فيبر قد فسر الرأسمالية على أنها طريقة (مذهب)، بدلاً من تقييماته التي صاغها في مؤلفه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، لكانت فرصته في إيصالها أكبر. في حين أن فرناند بروديل يسعى لإيضاح ولادة الرأسمالية من خلال خاصيتها التي تؤسس الاحتكار ارتكازاً على أسعار السوق. ورغم كون تحليلاتهم جميعاً، بما فيهم ماركس، تتميز بأهمية ملحوظة، إلا أن نقصهم الأساسي يكمن في تناولهم الأمر بالإيضاح الاقتصادي، وكأنه ضرورة محتومة.

حسب رأيي، فالرأسمالية هي شكل المجتمع الذي ساد أوروبا الغربية اعتباراً من القرن السادس عشر. وقد انتظمت على الصعد العسكرية والسياسية والثقافية، استمراراً لتقاليد قديمة تتبع أساليب المكر والحيلة المنظمة على أساس نهج القيم الاجتماعية، وفي مقدمتها المراكمات المادية. كما يمكننا تعريف هذه الولادة بأنها الحلقة العصرية لسلسلة تقاليد النهب، التي لجأ إليها أول رجل قوي بمعينة مجموعته النهائية السنتفة حوله، والتي نهبت القيم المجتمعية المتنفة حول المرأة-الأم. بمعنى آخر، فالرأسمالية هي الممارسة العملية للمجموعات التي تتميز برفق ذكائها التصوري، والتي برزت في إنكلترا وهولندا، وظهرت من قبلها في مدائن جنوى وفلورنسا والبندقية التي تصدرت لائحة دولة المدينة في إيطاليا، فتداخل نموها مع الدولة. إن تلك المجموعات تتفرد بأنماط حياة خاصة بها، على غرار أعضاء طريقة دينية ما. وتبدي مهاراتها في المضاربة على الأموال، بالاستفادة من التحديثات التي تجزها في المجال الاقتصادي. وتنهب وتسلب كما هائلاً من القيم بالتلاعب بالأسعار في الأسواق المنتشرة في كافة أصقاع المعمورة. ولا تتوانى عن اللجوء المتواصل للعنف عند اللزوم. تسمى هذه المجموعات في بعض الأماكن بالسلالة، وفي بعضها الآخر بالأرستقراطية أو البورجوازية. الفارق المهم والوحيد الذي يميزها عن اللصوص والنشالين المعروفين في العصور الأولى والوسطى، هو تموقعها في المدن، وتداخلها مع سلطات الدولة، واستعمالها العنف لدى الحاجة بشكل أكثر سترًا، وإيقاؤها عليه في المرتبة الثانية. فظاهرياً، يبدو وكأنه هناك قواعد للاقتصاد، وأن تلك المجموعات تجني الربح وفق تلك القواعد واعتماداً على ذكائها ورأس مالها. ولكن، لو نبشنا بمنوال صحيح في تاريخ رأس المال، فس نجد هذه المقاربة جديرة بأن تكون حقاً حكاية.

لم تكن هناك أية قوانين اقتصادية في الحروب الاستعمارية، التي تحقّق فيها النكديس لأول مرة. فالبرتغال وإسبانيا وهولندا وإنكلترا وفرنسا، ومن قبلهم مستوطنات كمداثن البنديقة وجنوى؛ قد أمّنوا أول منخراتهم من رأس المال بالجوء كلياً إلى العنف المباشر. ليس عسيراً تحديد هذه الحقائق، سواء في أسواق البلدان القريبة، أو في المناطق المستعمرة. وقد اشتهت فيما بعد شريحة الأسياد، ونشأ الأغوات أيضاً من أحشاء "الأربعين حرامى". أما تسمية الأربعين حرامى المعاصرين بـ "الأسياذ البورجوازيين"، فهو مجرد موضوعة. في حين تتمثل الوظائف الأولية للصوابط المسماة "علم الاقتصاد" في الإبقاء على جوهر الأمر مستوراً. وأية نظرية تقدّم طرحاً ناجحاً في هذه المواضيع، فسوف يتمّ تلقّيها كمجنز رئيسي، وسكافاً عليها. من هنا، ما من علم تلاعب بالحقائق وقلبها رأساً على عقب، مثلما فعل علم ظاهرة الاقتصاد. إننا نعرّض في حقّ الاقتصاد السياسي على أفدح تزوير قام به العقل التصوري. إن الحادثة الرأسمالية هي النظام الوحيد المتميز بترفيه الامتياز بالتماسي كلياً على دعامة علم التزييف.

من أهم قضايا الكائن الحي هو تأمين الاقتصاد أو مستلزمات الحياة المادية. فالاقتصاد أداة لأجل تحقّق التطور الطبيعي. ونظام الكائن الحي يؤمّن استمراره من خلال المواد التي يحتاجها ويحصل عليها من الوسط الخارجي. ثم يطرئ عليها التغيير عن طريق انتفاعلات الكيماوية، فيحوّلها إلى مواد تتناسب ونظام الهضم لديه. إنه قانون كوني. فالتطور الطبيعي يؤمّن سيرورة الحياة بالتنوع والاختلاف. فهو يتبع أو يمكن من وجود توازن معين على الدوام، في سبيل الحد من التكاثر المفرط لنوع ما من الكائنات الحية، وإعاقة استيلائه على الأنواع الأخرى، كي لا يتسبّب بالنالي في إفنائها. فالتكاثر المفرط للفئران، وبالتالي قضاؤها على النباتات، قد أعاقه التطور الطبيعي بوساطة الأفاعي، وكذا سلك العملية نفسها بسد الطريق أمام التكاثر المفرط للأغنام والماعز وكافة أنواع المواشي، والتمكين من سيورتها واستمرار تطور نوعها؛ وذلك بتحقيق توازنها مع الحيوانات المفترسة آكلة اللحوم. أما فيما يتعلق بالسؤال: ولم يفعل التطور الطبيعي هذا؟ فيمكن الرد عليه بالنظر إلى النتائج الناجمة عنه. فحسب رأيي، إن العلة الأولية في ذلك تعود إلى تأمين رقي وديمومة نظام الكائنات الحية. فهل يسمّى ذلك وحشية الطبيعة، أم عدالتها؟ هذا موضوع نقاش آخر. وهل هذا حصيلة ذكاء عبق، أم له علاقة بالبدائية؟ ينبغي إدراجه في الإطار المينافيزيقي أم لا؟ إنها أمور

قيمة -حسب رأيي- وتعلق بالشؤون الكونية التي ينبغي التفكير فيها بذكاء تحليلي. كما يمكن ربطها بعلم الوجود أيضاً.

أهم جواب يمكن إعطاؤه على هذا السؤال، هو قيام التطور الطبيعي بالرصد الدائم للمهارة والمقدرة. وبمعنى من المعاني، فكان الكون يرصد نزوعه، ويبين ميوله إلى الكفاءة والكمال ضمن تدفق الزمان. وإلا، فكيف لنا إيضاح التطور الطبيعي المرتقي إلى حالة الإنسان، وكذلك إلى حالة المجتمع البشري الضيق؟ فلو عجز الوسط دائماً بالأسود أو بقطعان المواشي، تعوث فيه فساداً وتستولي عليه، لما أمكن استمرار الحياة وتطورها. إن التطور الطبيعي المذهل الذي وصل إلى مستوى الإنسان، قد أفسح المجال أمام ظهور ما يسمى "الضمير" و"الأخلاق". ما معنى ذلك؟ معناه الرحمة والعدالة! يمكن التعبير عن مضمون هذا المبدأ على النحو التالي: "لو لم يكن الفكر متنوعاً، لتجول الحمل والذئب معاً". هنا أيضاً تتستر الكونية. أو يمكن أن يكون الحمل والذئب أخوين؟ أجل، فقد برهنت ممارسة الإنسان على إمكانية ذلك. أي أن التفكير والعمل على استحالة أن يكون الإنسان ذئب أخيه الإنسان (مبدأ الوحشية في الرأسمالية هو أن الإنسان ذئب أخيه الإنسان)، هو هدف حتمي لكيونة الإنسان. بيد أن جذ الذئب والحمل كان نفسه في وقت ما، ثم حصل التباين. فلم لا يتجه كلاهما مجدداً صوب وحدة أخوية بأقل تقدير؟ إن هذا ممكن نظرياً على الأقل، ولطالما نصانف أمثلة عليه.

إنني أنطرق إلى هذه الأمور لتبيان عدم جدوى أن تنطلق الرأسمالية في نشوئها وولادتها من بعض الأمثلة المحدودة جداً، التي نلاحظها في التطور الطبيعي، والتي قد تعد وحشية. والأهم من ذلك: هل سندع جانباً أمثلة النشوء التي مهدت الطريق أمام مسيرة التطور الطبيعي، ابتداء من الطحالب البحرية البدائية إلى الطحالب البرية، ومنها إلى الأشجار الفارعة، وكذا إلى النظام الحيواني الغني جداً بالحيوانات النباتية (التي لا تفرس بعضها بعضاً)؟ وهل سنأخذ من أمثلة النشوء التي يمكننا نعتها بسرطان التطور الطبيعي قدوة يحتذى بها لأجل حياة الإنسان! (إني مرغم على تبيان هذه الأمور كإيضاح تمهيدي، للإشارة إلى أنه لا مكان في سياق التطور الطبيعي للأحداث التي تثبت صحة نظريات ولادة الرأسمالية، بما في ذلك المبدأ المقلوب الذي ينص على التضخيم الدائم لجيش العاطلين عن العمل، بغرض الإرغام على العمل بأجور متدنية.

إن القول باستمرار النوع البشري في وجوده على أساس المجتمعية، وباحتوائه كل مراحل التطور الطبيعي في بنيته، وتحولها إلى ممارسة؛ هو تشخيص بيولوجي. وإذا عملنا على تفسير العلم دون إصابته بعدوى دين الوضعية، فعلينا الإدراك يقيناً أن هذا أيضاً تشخيص رافع. أنوه هنا إلى أنني سأتناول في مجلد "سوسيولوجيا الحرية" هذه الخاصية لدى النوع البشري، وكذا مزاياه في الاصطفاء الأخلاقي، وخصاله في الحكم (فرص الاختيار الحر)؛ باعتبارها ملخصاً للتطور المتناغم مع التقدم الاجتماعي غير المناقض للتطور الطبيعي. كما سأسعى إلى تناول مسائل الإفراط في التمدن، وحياة المدنية المعتمدة على بؤر الدولة والسلطة، والمستغلة كالأورام الخبيثة من خلال الهرمية والتميز الطبقي، وإلى البرهان على الدوافع الضرورية لتصنيف حياة المدنية ضمن فئة "الإفراط في الاستئساد" أو فئة "الإفراط في الاستتار" المعاكسة لها.

قبل كل شيء، عليّ التشديد على إمكانية وجود جذور مثل هذا النمط من التطورات ضمن سياق التطور الطبيعي، ولو بحدود. وأنه بمقدورنا نعتها ضمن التطور الطبيعي للإنسان (كنوع حي) بضرب من المرض أو الشذوذ أو البقايا الحيثة (أكل لحوم البشر مثلاً). علاوة على ضرورة استيعابنا أن مثل هذا النمط غير موجود ضمن السياق الاعتيادي المتوازن والمتناغم للتطور الطبيعي. كما إن القول باستحالة إنشاء نظام اجتماعي (الطبيعة الثانية) بالاستفادة من خصائص البقايا الحيثة في المدنية عموماً وفي طورها الرأسمالي خصوصاً، ليس مجرد تشخيص وحسب (وهذه مهمة تقع على عاتق الأكاديميين). بل من المهم في الوقت نفسه تفسيره بأنه المبدأ الركن للحياة. وإلا، نكون قد حرقنا شروحنا الاجتماعية منذ البداية.

تستند شروحات فرناند برونييل بشأن ولادة الرأسمالية إلى قوة ملاحظة ثاقبة وشاملة، وإلى قدرة عالية على المقارنة. فضلاً عن أنه يسلط النور على قضية الأسلوب، أثناء قيامه بتكريس شروحه ضمن إطار متكامل فيما يتعلق بالتاريخ والمجتمع والسلطة والمدنية والثقافة والأحداث المكانية. إنه محتاط إزاء المقاربات الوضعية للأمور. أما كارل ماركس، فكان يصير على الزعم بجعل الاقتصاد علماً، من خلال اتخاذ العلم الوضعي أساساً، متأثراً في ذلك من الأعماق بحركة التنوير؛ ومع الأخذ بعين الاعتبار النصيب الملحوظ لعلم الاجتماع في ذلك، كونه لا يزال في مرحلة الحبو. فالجزم العلمي والتقدم على خط مستقيم قد علق في الأذهان منذ أميد سحيق، تماماً كما "البسلة" المسلم بها، وبينما سعت الرومانسية إلى هدم هذا

المتهاج، فقد انزلت على النقيض من ذلك في انحراف الإرادية، لتتسبب بزيادة وطأة الأزمات الذهنية. حيث لا يتم تطوير مقاربة نيتشه، التي يغلب عليها الذكاء النسبي والحلزوني والعاطفي. وتعوث الليبرالية وتصول في الأرض ضمن هذه العريضة الذهنية. وبينما تعمل الرأسمالية على تحويل العلوم الفيزيائية (بما فيها الكيمياء والرياضيات والبيولوجيا) إلى فلسفة، أو بالأحرى إلى دين عن طريق الوضعية؛ فهي بالمقابل تقوم بتحويل الواقع الاجتماعي أيضاً إلى فلسفة أو دين عن طريق الليبرالية، وب نفس الاتجاه. ومع نجاحها في الصراع الأيديولوجي أيضاً بالتأسيس على ذلك، يتبدى وكأن النظام أضحي كونياً مع حلول القرن التاسع عشر. في حين أنه كان النصر قد أحرز في الحرب الاقتصادية قبل ذلك. لنسهب في شرح هذه الانقذات والشروح.

لطالما بحثت المجموعات عن الأشياء التي تلبي حاجاتها المادية، وعملت على تطويرها وفقاً لمستوى تطورها الذهني. وكانت همومها الأولية منصبّة على تأمين الغذاء والمأوى والتكاثر والحماية. ولتلبية متطلباتها من هذه الحاجات الأساسية، فقد اكتفت المجموعات الأولى بما تجده من قوت، وسكنت في الكهوف والمغارات، وأمنت حماية أفضل لنفسها على تخوم البحيرات ووسط الغابات، واعترفت بأولوية منزلة الأم المنجبة. ومع مرور الزمن، تدخل مزاولة الصيد في الأجندة، فدافع تأمين الحماية، والرغبة في التغذي على اللحوم قد أدّى إلى تطوير هذه الثقافة. لكن، وابتداء من مرحلة معينة من المجتمعية، بالمقدور سلاحة التوتر، وبالتالي تصاعد سياقات مختلفة من التطور الثقافي بين المرأة المهتمة أساساً بجمع الثمار وبين الرجل الذي احترّف غالباً مهنة الصيد. وبناء على التطور الأحادي الجانب لدى كل منهما، تتعزز رويداً رويداً ثقافة "الرجل الأسد"، بينما تتركس في الجهة الثانية ثقافة "المرأة البقرة". وهكذا توضع لبّات أولى المفاهيم الاقتصادية المتباينة. تبلغ ثقافة المرأة ذروتها في العصر النيوليتي. كما إن وفرة شتى أنواع النبات والحيوان (والتي ظهرت بعد العصر الجليدي الأخير، أي ابتداء من أعوام 15000 ق.م، وخاصة على حواف جبال زاغروس-طوروس) قد مهد السبيل لتصور حياة أشبه ما تكون بالجنة. هذا التطور الاجتماعي البارز، سيستمر في وجوده كنهر رئيسي، مع تبدله خلال التاريخ المكتوب والمدنية؛ ليترك بصماته على العولمة في يومنا الراهن. وما المستجدات المعتمدة على المجموعات اللغوية التي بلغت يومنا، سوى ثمرة من ثمار ذلك العصر.

الأسر الوحيد المهم الذي يمكن قوله بشأن الرأسمالية خلال هذه المرحلة التاريخية الطويلة للبشرية، هو أن ثقافة الصيد قد حولت الرجل شيئاً فشيئاً إلى حاكم مهيم. وحسبما تمّ تشخيصه، فإنه يغلب طابع المرأة على الثقافة النيوليتية الوطيدة في أعوام 10 آلاف ق.م. فالخروج أثناء مرحلة القطف والجمع من الكهوف، والاستقرار بالقرب منها في الأكواخ الشبيهة بالخيام، وزرع البذور النباتية وإكثارها، كل ذلك قد أفضى مع الزمن إلى الثورة الزراعية والقروية. ومن خلال المعطيات التي دلت عليها جميع التنقيبات والحفريات الأركولوجية الجارية في راهننا، نلاحظ أن هذه الثقافة تطوّرت على الأرجح في جميع أنحاء ميزوبوتاميا العليا، وبالأخص في القوس الداخلي لجبال زاغروس-طوروس (ثقافة منطقة برادوست، غرزان، أمانوس والسفوح الداخلية لجبال طوروس الوسطى، نوالا جورى، جايونو، جمي خالان). وكان فائض الإنتاج يُدخّر، وإن بنطاق جد محدود.

يمكن إرجاع الاقتصاد من حيث المضمون، لا الاصطلاح، إلى هذا النمط من الاندثار، والذي ربما حصل لأول مرة. فمثلاً هو معلوم، فإن مفردة "أكو-نوموس" eko-nomos تعني في اليونانية "قانون العائلة، أو قانون السلالة". فقد ولد الاقتصاد حصيلة نشوء العوائل الزراعية الأولى المستقرة بالتمحور حول المرأة، والوصول إلى إمكانية الاحتفاظ بالغلال، وتخزينها ولو بنطاق جد محدود؛ وفي مقدمتها تلك الغلال التي لا تتلف ولا تهترئ بسهولة. لكن هذا الاندثار ليس لأجل التجارة أو العرض في السوق، بل لأجل العائلة. يبدو أن هذا هو الاقتصاد الإنساني طابعاً والحقيقي مضموناً. فقد تمّ تلافي أن يصير التكديس عامل خطر يهدد بالطمع والجشع، وذلك عبر رواج ثقافة العطايا والهدايا في جميع الأرجاء. ويبدو أن مبدأ "المال الزائد يعلم الطمع" ينأى من تلك الحقبة. إن ثقافة العطايا شكل اقتصادي مهم، ويتواءم مع نسق تطوّر الإنسان إلى أقصى الحدود.

كما يمكن ابتداء ثقافة القرابين من هذه الحقبة. فمن المفهوم أن نلاحظ تطوّر مصطلح الإله كنتيجة للتقدير الذي تكتفه المجموعات حيال هوياتها، وتبجيلها إياها، وكأول تعبير عن امتنانها إزاء العطاء المتزايد. فالعطاء يقتضي الحمد والشكران، ونظراً لاستبداده في منبعه إلى التطور التدريجي في نمط التجمع، فإن إضفاء الهوية على المجموعة، والسمو بها، والدعاء والعبادة والخشوع، وتقديمها على أنها التقدم المتصاعد للعالم الذهني؛ كل ذلك يشكل عناصر ثقافية هي على عرى وثيقة وغائرة مع الثورة الزراعية. وتؤكد اللقى الأثرية صحة هذا الرأي على نحو

صارخ. وبشكل ملموس أكثر، فمصطلحا "الإلهة-الأم" و"الأم المقدسة" البارزان هما عاملان مؤثران في تأكيد ذلك. فرموز المرأة الواسعة الانتشار تأتي في مقدمة المؤثرات التي تبرهن صواب هذه الحقيقة.

لكن الخطر الذي طالما كان مهيباً قد حلّ لاحقاً. فعندما أصبح استهلاك فائض الإنتاج المتزايد مع التقدم الذهني وتراكم التجربة أمراً عسيراً عن طريق مبادلته بالعطايا، يقوم الرجل الصياد المتأهب كعادته بالتفكير في التجارة بهذه الكميات الزائدة، ويعزز ذلك ضمن ثقافته إلى جانب مهنته الأصلية. فتراكم الغلال المختلفة المكسدة في مناطق مختلفة، قد فرض بدء الظاهرة المسماة بالتجارة. فماهية تبادل الحاجة من الغلال على نحو أفضل، قد ولدت التجارة كمهنة والتجار كثنائي تقسيم اجتماعي بارز للعمل. ويتم شرعيتها، وإن بخجل واستحياء. ذلك أن الغلال المنقولة تنمي تقسيم العمل، الذي يمكن بدوره من تأمين إنتاج أفضل وحياة أغنى. فعندما تتضاعف الغلال والنسيج في طرف ما، وتتواجد مكانين المعدن بوفرة في طرف آخر، تغدو التجارة أمراً قيماً وذا أهمية.

يشير التاريخ إلى انتشار التجارة بدءاً من أعوام 4000 ق.م. حيث نعتز على مستوطنات تجارية منتشرة بالارتباط مع الحضارة القائمة في ميزوبوتاميا السفلى حول مدينة أوروك، التي هي أول دولة مدينة (3000-4000 ق.م)، وكذلك على طول الخط من عيلام في جنوب غربي إيران إلى المناطق المعروفة اليوم بـ"الأزغ" وسلاطية في ميزوبوتاميا العليا. وهكذا تفتح أولى أبواب الاستعمار. نشاهد قبل ذلك وجود استيطان العبيدي (ثقافة آل عبيد البطريركية الأولى السلاطية قبل نشوء الدولة) كثقافة مهيمنة قبل عهد أوروك (5000-4000 ق.م). يتداخل نشوء الاستيطان والتجارة معاً. فمقابل الأوعية والصحون الفخارية ومنتجات النسيج، كان يتم نقل المعادن والأخشاب على الأغلب. وتتشكل السوق مع نشوء التجارة وظهور التجار. وتتحوّل مراكز تقديم العطايا والقرابين رويداً رويداً إلى أسواق. وهنا يمكننا تسمية التاجر الذي يتفرد بوضع السعر البدائي لقيم سلع المناطق المختلفة بـ"الرأسمالي البدائي". ذلك أنه بفضل إمكانية تحديد الأسعار، ينجح في تكديس سلع عجز سابقوه عن مراكمتها.

على التتويج ثانية إلى أن تبادل السلع وازدياد نفوذ التجارة قد سهّل الطريق لظهور مرحلة التخصّص لأول مرة. لم يكن قد تمّ الانتقال بعد من اقتصاد العطايا إلى المقايضة. حيث ما تزال

قيمة الاستخدام هي الأساس بالنسبة للمجتمع. وقيمة الاستخدام تعني تلبية السلعة لحاجة ما. هذه هي القيمة الأصلية بالنسبة إلى الإنسان. إن المقايضة اصطلاحاً يكثر حوله الجدل. ومن الأهمية بمكان صياغة تعريف صائب لها. فحسب رأيي، إن إجلال الكدح في أساس المقايضة هو موضوع جدال، بما في ذلك تحليل ماركس بشأن هذا الموضوع. ذلك أن المقايضة تحتوي جانب المضاربة دائماً، سواء عرفت بالكدح المجرد أم العيني. نفترض أن أول تاجر من أوروك قد هم باستبدال الصحون الفخارية بالأحجار والمعادن في إحدى المستوطنات على ضفاف نهر الفرات. ولدى التساؤل عن سيادر أولاً إلى تحديد قيمة التبادل، قد يقال: ستحدد بموجب درجة الاحتياج المتبادل أولاً، ومدى مبادرة التاجر ثانياً. فإذا كانت درجة الطلب عالية، فسيكون بمقدور التاجر تسعير بضاعته كما يشاء. فبدلاً من استبدال واحدة باثنتين، يمكنه، وبكل سهولة، استبدال واحدة بأربعة؛ ذلك أنه ما من مؤثر يمكنه صدّه أو ردّه عن ذلك إلا ضميره، أو بالأحرى قوّته. والحال هذه، أين يبقى دور الكدح؟

لا أنفي دور عامل الكدح كلياً هنا. ولكنني أصرّ على أنه ليس العامل المحدد أو الأساسي. يمكن ملاحظة هذا الأمر في جميع عمليات تبادل السلع على طول التاريخ. فقد يتحقق التبادل بما يكاد يعادل قيمة الكدح في بعض الأوقات، ارتباطاً بالمنافسة الحرة المتبعة في بيع وشراء السلع. إلا أنه تبادل بين الكدح والقيمة غالباً ما يسري على الصعيد النظري فقط. أما المعين في الواقع العملي، فهي المضاربة. وفي بعض الحالات يتراكم تكديس البضائع بشكل مفرط، فتتخفّض قيمتها إلى مائحت الصفر. وفي الحالات التي تقتضي كدحاً إضافياً لأجل استهلاك تلك البضائع، يندى للعيان أن الكدح ليس بقسطاس معين، باعتبار أننا لن نستطيع القول: إن قيمة الكدح قد انعدمت. كما إن مقدرة التاجر المحظوظ في خلق العوز والفاقة أو الزيادة والتزرف معينة أيضاً. بيد أن البضائع تُنتج ببضائع أخرى. وكل بضاعة قد أنتجت حصيلة تراكم كدح وخبرة الآلاف من الكادحين المجهولين على مر التاريخ. إذن، فأية آلية سوف تقي الثمن الذي يستحقه أصحاب الكدح الجامد هؤلاء؟ وعندما نضيف إلى ذلك حصلة الحرفيين المبدعين، بل حتى جميع الأنشطة الاجتماعية اللازمة؛ فسندّ أنه من غير الممكن وجود سعر ثمين لنوع الكدح المسمى بالحيوي، ومن غير الممكن -بالتالي- تحديد سعر له.

هنا يتضح عيب الاقتصاد السياسي الإنكليزي وزيفه. فمن المعلوم أن إنكلترا وهولندا هما أول بلدين أحرزت الرأسمالية فيهما نجاحها كنظام. فلكني تصفى الشرعية على الرأسمالية،

تَكُونُ الحاجةُ إلى ذريعةٍ نظريةٍ شرطاً أولياً، نخصُ بالذكرَ الأهميةَ القصوى لصياغةِ نظريةٍ معقولةٍ ومقبولةٍ لأجلِ طمسِ حقيقةِ ظاهرةِ ربحِ المضاربة. وهنا، فإن مهمةَ طرحِ نسخةٍ جديدةٍ من السردِ الميتولوجيِ الممائلِ لذين تجارُ أوروكِ الأوائلِ، قد وقعتُ على عاتقِ من يسمونَ بعلماءِ الاقتصادِ السياسيِّ ظاهرياً، والذين هم ضمناً مبتكروِ الدينِ الجديدِ للرأسمالية. أي أن ما صيغَ وأنشئَ ليس اقتصاداً سياسياً. بل ظهرَ تدريجياً دينٌ جديدٌ بكلِّ حُلته: بكتابه المقدسِ ومذاهبه المتفرعة، مثلما الحالُ في كلِّ دين. إن الاقتصادَ السياسيَّ قد صيغَ لإخفاءِ الطابعِ المضاربِ للرأسماليةِ (تكديسِ البضائعِ لأجلِ التلاعبِ بالأسعارِ، والاستفادةِ من الفوارقِ الإقليميةِ والمناطقيةِ)، والذي يفوقُ النهبَ والسلبَ الذي قامَ به الأربعون حرامي المتمرسون بأضعافٍ مضاعفة. إنه الإنجازُ الأكثرُ زيفاً ونهباً، والذي ابتكره النكباءُ التنصوري. ونظريةُ قيمةِ الكدحِ في هذا الشأنِ هي القيمةُ العالقةُ بالصنارةِ، لا غير. وفعلًا، يمتلكُني الفضولُ في معرفةِ كيفيةِ انتقائها. إني على قناعةٍ بأن الدافعَ الأوليَّ وراءَ ذلك هو إلهاءُ الكادحين. فحتى شخصٌ حاذقٌ مثل كارل ماركس لم يملك نفسه من المشاركةِ في وضعِ الطُعمِ في الفخ. أشعرُ بالأمِ مريرةٍ عندما أوجهُ هذا الانتقادَ، إلا إن الإعرابَ عن شكوكنا هو من دواعي احترامنا للعلم كحدِّ أدنى.

وإن عملنا على شرحِ هذه النقاطِ أكثرَ، يمكننا القولُ:

نصادفُ حصولَ النقطةِ التجاريةِ الثانيةِ الكبرى في المجرى التاريخيِّ متمثلةً في المستوطناتِ الآشورية، اعتباراً من أعوامِ 2000 ق.م. باستطاعتنا القولُ: إنه ما من استبداديةٍ شيدتْ صرحَ سديتها بالاعتمادِ على التجارةِ والمستوطناتِ التجارية، بقدرِ ما هي الحالُ في الاستبداديةِ الآشوريةِ (سوف أتناولُ روابطَ الرأسماليةِ مع السلطةِ في الفصولِ اللاحقة). إن آشورَ هي أولُ قوةٍ زاولتِ التجارةَ ورسختْ مستوطناتها بأرقى مستوياتها في عهدها (2000-600 ق.م)، بالغةً بها أبعاداً عالمية (حسبِ عولمةِ ذاكِ العصر). ورغمِ المهارةِ القصوى التي تميزُ بها التجارُ الفينيقيون، الذين اعتمدوا على المدينةِ المصريةِ في شؤونِ التجارةِ والاستيطانِ خلالِ الحقبةِ عينها على وجهِ التقريبِ، إلا إنهم ظلوا في المرتبةِ الثانيةِ في هذا المضمارِ. وفي حوارِ إكلترا، فإن هولندا والبرتغال أيضاً قد نهبتا كماً هائلاً وخيالياً من القيمِ، كقوتينِ قائمتينِ على التجارةِ المشحونةِ بأعنى أشكالِ الطغيانِ. ولدى البحثِ في تاريخِ الغنى الآشوريِّ والفينيقيِّ الفاحشِ المتداخلِ مع التجارةِ والطغيانِ، فسيكونُ بالإمكانِ

استتغاف كونهما أفضل مثالين حذت حذوهما المستوطنات الأوروبية (إسبانيا، البرتغال، هولندا، إنكلترا، فرنسا، بلجيكا، وغيرها). فقطالما يعتد الآشوريون ببناء جدران الأسوار والقلاع من جماعهم البشر. ولا تقف أخلاق وثقافة تلك الحياة، التي أسسوها على دعائم الذهب والسلب، تكبت أنفاس لبنان والعراق، اللذين لا يذيان بنفسيهما عن أن يكونا ساحة الحروب الأكثر ضراوة. وكذا، لم يكن عبثاً هدم قرطاجة (المستوطنة التجارية الفينيقية) على يد الجمهورية الرومانية، عندما سوتها بالأرض وصيرتها حقولاً زراعية. كما لم يقم الميديون عبثاً بتدمير نينوى شر تدمير (612 ق.م)، وتحولها أطلالاً.

ينبغي الانتباه إلى المدنيات التجارية. حيث يأتي أمن التجار ومستوطناتهم، أو بالأحرى حماية مصالحهم، في مقدمة الأسباب المؤدية إلى نشوب الحروب وتأسيس الدول على مر التاريخ. فالكل على يقين بأن الأسباب الجوهرية للحروب، التي لا تزال مندلعة اليوم في الشرق الأوسط، تعود إلى التحكم بتجارة البترول (لكم هو مؤسف أنها ابتدأت بإشعال فتيل أولى الحروب التجارية، لتبقى تخوضها حتى اليوم بأكثر أشكالها ضراوة. واسم "العراق" ينحدر من مفردة "أوروكم"). يمكننا سرد الكثير من الأمثلة الأخرى، لكن، لا داع لذلك.

مرة أخرى، نلاحظ دور التجارة في الزيادة أثناء التوجه قداماً صوب الرأسمالية، ونرصد انتقال مركز المدنية إلى أوروبا. تُعيد التجارة والمدنية انتجارية ذات المركز الشرق أوسطي إنجاز نقلتها مع ظهور الإسلام في العصور الوسطى، فحصول المنافسة المتنامية بين خديجة بمعية عاملها محمد (الذي أصبح زوجها فيما بعد)، وبين التجار والمرابين اليهود والتجار السريان ذوي الأصول الآشورية؛ فإنهما يلجآن إلى العنف في بناء أرضية المدنية التجارية المعتمدة على مكة والمدينة المنورة. فتشهد مدائن الشرق الأوسط القديم فترة انتعاش جديدة، بالتفافها حول التجارة تحت عطاء الدين الإسلامي. ومع انهزام البيزنطيين والساسانيين، يقيمون شبكة من المدائن والأسواق الكبرى، وفي مقدمتها حلب، بغداد، القاهرة، ودمشق. وتزدهر شبكة التجارة لتكون عالمية بامتدادها على طول الخط من الصين إلى المحيط الأطلسي، ومنه إلى أندونيسيا ومقاطعات أفريقيا. وتنتشر أسواق المال والبضائع بشكل واسع، ليحظى اليهود والأرمن والسريان بمكتسبات مالية عظيمة.

¹ أندونيسيا: مجموعة جزر تمتد من شمال جزيرة سومطرة حتى غرب غينيا الجديدة بالشرق. بها عدة لغات وحضارات. أصل شعبها من قارة آسيا. استوطنوا اندونيسيا، وبدلوا بالصيد ثم الزراعة؛ اشتهروا بصناعة الفوس المستطيلة (السترجة).

ترتكز الحضارة الأوروبية إلى هذا الإرث بشكل كلي. حيث يشهد التاريخ على أن ثقافة التجارة، التي أنجزت نقلة أخرى على يد التجار المسلمين في الشرق الأوسط، قد انتقلت إلى أوروبا اعتباراً من القرن الثالث عشر بزيادة المدينتين الإيطاليتين جنوى وفلورنسا. يعزى السبب الأولي في غنى هاتين المدينتين إلى المال والتجارة. إذ ترودان التجارة فيما بين أوروبا والشرق الأوسط حتى حلول القرن السادس عشر. ربما هي المرة الأولى في التاريخ، التي تُحقّقان فيها نجاحاً متواضعاً للرأسمالية على مستوى المدينة، سواء اصطلاحاً أم تطبيقاً. وللقراصنة الراجحة في البحر المتوسط، ولاحتمار الأسعار بين ضفتيه الشرقية والغربية دور رئيسي في ذلك. فضلاً عن أن المضاربة تتنامى تماشياً مع ذلك في ظل الاستبداد. وحينما نقضي التجارة إلى رأس المال، ويفضي رأس المال إلى المدينة، والمدينة إلى السوق، والسوق إلى اتساع آفاق المضاربة، حينها يكون فجر المدينة الرأسمالية قد بزغ.

لقد شوهد نموذج مصغر من هذه المرحلة في عصر أثينا-روما الكلاسيكي (500 ق.م- 500 م). أما سبب عدم انتصار أصحاب رأس المال في ذلك العصر، فيعود إلى رجحان كفة الزراعة، وخروجهم من الحروب الدينية مهزومين. في حين أن التجربة الناجحة للرأسمالية في دول المداين الإيطالية، والتي شوهدت في أعوام 1300-1600م، لم تتأخر عن الانتشار بسرعة صوب شمال وشمال غربي أوروبا. بينما كانت الرأسمالية قد فتحت إسبانيا قبلها. أما المسافات التي قطعها التجار ومهنة التجارة خلال مسيرة ليست بالقصيرة، قد دفعتهم ابتداء من القرن السادس عشر، ولأول مرة، إلى تخطي آفاق المدن، والبدء بإنجاز المكاسب على صعيد البلدان.

وهكذا، فقد شكّلت سوق على النطاق العالمي، وبُسِطت الهيمنة الاستعمارية على أفريقيا وأمريكا، وهُمِشت الإمبراطورية العثمانية، ليتم الوصول إلى الهند والصين عبر المحيط الأطلسي وجنوب أفريقيا. كما تسارع انتشار حركة التمدن في أرجاء أوروبا. ولأول مرة بدأت المدن تتغلب على القطاع الزراعي، فتحوّلت الملكيات الإقطاعية إلى دول موناشرشية عصرية. أما الدولة العثمانية، التي تُعدّ آخر إمبراطورية إسلامية، فتكبّدت الهزيمة تلو الأخرى. كما كانت النهضة قد بدأت من إيطاليا في القرن الرابع عشر، لتنتشر منها إلى عموم أوروبا. في حين أن حركة الإصلاح الديني تكاثرت بالنجاح في البلدان الشمالية من أوروبا. ولأول مرة تخبو شعلة عصر الحروب الدينية. والأهم من ذلك انتقال كل القيم الثقافية

والحضارية إلى أوروبا من الصين، الهند، بلاد الإسلام، بل ومن أفريقيا وأمريكا؛ لتنشأ الدولة العصرية وتولد القوميات.

إنّ، عندما تتوجه الرأسمالية نحو النصر، فإنها تستند في ذلك إلى هكذا تاريخ وثقافة وإرث تجاري ومدنية ونفوذ سياسي وتكامل عالمي معروض للمزاودة. فهل يمكن التوجه نحو الاقتصاد الرأسمالي، دون نضوج هذه الظروف التمهيديّة، ودون الاعتماد عليها؟ بل دعك من مدى إمكانية ذلك، فهل يمكن تصوّر وجود رأس المال حينها؟ لقد خطت المدنية خطواتها الأولى في ميزوبوتاميا السفلى مع بدء حركة التمدن والتنايز الطبقي والتحول في مدينة أوروك، وخطت خطواتها الثانية العملاقة مع بدء التجارة والتمدن في فينيقيا وإيونيا. أما خطواتها الثالثة الكبرى، فخطتها في الأراضي التي شهدت توفر ونضوج جميع الشروط الأنفة الذكر بأفضل حالاتها في كل من إيطاليا وهولندا وإنكلترا. حيث تجسّدت في انتصار الاقتصاد الرأسمالي، الذي انتشر في كافة أرجاء العالم بناءً على حركة التجارة والتمدن العظيمة، باعتباره عابراً للأسواق ومضاداً لها. هذا هو الواقع الذي لا تزال نشهده اليوم بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

عندما يصير فرناند بروديل على "أن الاقتصاد الرأسمالي مضاد للسوق، وأنه شكل اقتصادي يعتمد على الاحتكار المضارب المتحكم بالأسعار في مجال التجارة الكبرى؛ فإنه بذلك يكون أقرب من كارل ماركس إلى الحقيقة فيما يخص الواقع الذي يسمى اقتصاداً.

إننا نشاهد من خلال مرآة التاريخ نوعاً أو شكلاً من النشاط الاقتصادي قد تحول إلى سلطة، وطور السوق في بنائه إلى أقصى الحدود، وبأشرف في التحكم بالريف تدريجياً وفي توجيهه من المدينة، في ظل أجواء من الرقي الاجتماعي الذي انحطت فيه منزلة الروابط الدينية والصوابط الأخلاقية إلى الدرجة الثانية؛ ليستولي على السلع المتكدسة اعتماداً على النهب الدقيق المغلف بالأيديولوجيا. لا ريب أن انعكاس الاستيلاء بشكله الجديد هذا على الأسعار في السوق بموجب العرض والطلب، وانعكاس الأسعار بدورها بوساطة المال؛ يعدّ تطوراً عظيماً نسبة إلى المراحل القديمة؛ حيث أدى إلى اكتساب موهبة التلاعب الماهر. فبدلاً من المزاينة والصرافة بأشكالها الأولى، قطعت البنوك والسندات والأوراق النقدية ونظام الائتمان والتسليف والمحاسبة والشركات أشواطاً ملحوظة؛ لتغدو المواضيع الأولية المؤلفة لعلم الحال الاقتصادي في العصر الحديث. ما ينقص هنا هو الإيضاح العلمي، وهو ما سعى

إلى تأسيسه المختصون بالاقتصاد السياسي من الإنكليز داخل الوطن الأم للرأسمالية. وحتى لو تبدى الأمر وكأنه مغارقة، إلا إن مناهضتهم الاشتراكيين، الذين استمالوهم إلى صفهم بعد ذلك، وفي مقدمتهم كارل ماركس، قد حذوا حذوهم لاحقاً.

حينها يشرع نظام النهب والسلب، والذي يسمى "الاقتصاد الرأسمالي"، باستعمار كل المجتمعات والأراضي المتواجدة في العالمين القديم والحديث وإعادة استعبادها مجدداً، ويقوم بربط كل قدرات وامتيازات القوة بذاته (بوساطة الإقراض والتسليف، الذي هو شكل من أشكال اغتصاب الدول القائمة)، ويخوض أكثر حروب التاريخ دموية، ويغلب على بنية المجتمع بكل ما يستطيع إليه سبيلاً بغية انتزاع المصادقة على هيمنته وشرعيتها. وبينما يفعل نظام النهب كل هذا، فحسب رأيي، فإن كارل ماركس (الذي أعلن عن ذلك النظام على أنه نظام ثوري نسبة إلى المجتمع القديم) وأتباعه ومن حذا حذوهم من المدارس الفكرية، لم يقوموا بإنشاء أي علم. فمؤلف "رأس المال" هو الكتاب الأكثر معاناة للنواقص تجاه رأس المال. وبالتالي، هو الكتاب الأكثر قابلية لتفسيره على منوال خاطئ. لا أنهم ماركس هذا، بل أقتصر على الإشارة إلى افتقاد كتابه إلى الأبعاد المتعلقة بالتاريخ والدولة والثورة والديمقراطية، وإلى عدم تناولها ضمنه، أما بالنسبة للمتورين الأوروبيين، الذين يدعون أنهم "علميون" للغاية بحكم تكوينهم البنيوي، وانطلاقاً من موقعهم الموضوعي ودون وعي أو قصد منهم؛ فإنهم لم يصوغوا ببحوثهم ودراساتهم المركزة إلى كتاب "رأس المال" علماً أو أيديولوجية مبنية على مناهضة الرأسمالية باسم الشرائح المسماة "الكادحين". أما الليبرالية السنتية تماماً لنواقصهم تلك، أي لتحليلاتهم حول رأس المال، فقد استفادت بشكل حاذق منها في الإعلان عن ثورية الرأسمالية منذ ولادتها. وبطبيعة الحال، فقد اعتمدت لاحقاً على قوة الأيديولوجية الحداثوية والدولة القوسية والصناعية، لاستهداف الديمقراطيين الاجتماعيين الألمان، ثم النظام الاشتراكي المشيد بما في ذلك روسيا والصين، وأخيراً استهداف الأنظمة التحررية الوطنية؛ وصهرها جميعاً في بوتقتها، لتنتصر في الصراع الطبقي الذي خاض هؤلاء نضالات عظيمة في سبيله. ثم هزيمة نكراء واضحة تكبدتها تلك التيارات الثلاثة تجاه الرأسمالية. لكن، كم هو مؤسف أنه لم يقدم أي نقد ذاتي صريح وحاسم في هذا المضمار إلى الآن.

ثمة عبارة تقول: يسري حكم العلم عاجلاً أو آجلاً. من هنا، فلو كانت تلك التحليلات علمية حقاً بشأن تناولها للرأسمالية، التي تُعتبر حرياً مفتوحة ضد الطبقة العاملة وضد المجتمع وتاريخه؛ لما انهزم أولئك المتهورون إلى هذه الدرجة حيال النظام المضاد لهم. بل الألكي أنه لما أنفق هؤلاء إرثهم بهذا الثمن البخس، لنعمل على صياغة تعريف أفضل للحقيقة المسماة "الاقتصاد الرأسمالي"، وتحليلها ضمن وظيفتها؛ مع التنويه إلى أنني سأوسع من نطاق هذه النقاشات في مجلد "سوسيولوجيا الحرية" من مرافعتي. لا أرى داعياً لشرح اللغة الاقتصادية الرائجة ومفرداتها المعنية بتراكم رأس المال، وعلى رأسها: فائض الإنتاج، فائض القيمة، القيمة والكبح، الأجر، الربح، السعر، الاحتكار، السوق والمال. وانطلاقاً من مقارنتي، فسأدع جانباً هذه المواضيع التي تناولتها بحوث ودراسات بعز على المرء حصرها، محافظاً على بساطتها ووضوحها. وسأستمر في التركيز على المؤثرات الأساسية التي تقتضي الشرح، مع التبيان بأنني لن أتردد في التطرق إلى تلك المواضيع أيضاً بقدر ما تقتضيه الحاجة.

إن اصطلاحات من قبيل الربح-الأجر على الصعيد الاقتصادي، والبرجوازي-البروليتاري على الصعيد الاجتماعي، تُعتبر أول خطوة لإضفاء الطابع العلمي على الطراز الوضعي لنظام يصير في بونفته كل الإرث التاريخي للبشرية الممزقة إرباً إرباً على يد الرأسمالية، ويذيقها بأدق الأساليب وأشدّها تعسفاً، يسود في نهاية المطاف في أرجاء المعمورة بوحشيته المروعة في الإبادات الجماعية والنووية. أما الزعم بعلمية التشخيص الذي يقول أن العنصر المسمى بالبروليتاري يخلق القيمة بمفرده عبر كدحه، وأن المستثمر الذي هو أشبه بمالك ذلك البروليتاري، يأتي ليحلي الربح من تلك القيسة الكدحية مقابل المال والوسائل الأخرى؛ فهو أساس المقاربات الاقتصادية. ويبدو أن هذا بعينه هو المفهوم المسمى بالاختزال الاقتصادي. فمجرد التفكير بصياغة تعريف للقيمة على هذا المنوال المجرد إلى هذه الدرجة من التاريخ والمجتمع والفترات السياسية، إنما هو مشحون بالإشكاليات العويصة. فحتى إن قمنا بتأليه الفرد مستمراً كان أو عاملاً، فإنه لن يقدر على تكوين القيمة بذالك المفهوم. ذلك أن الماهية التاريخية والاجتماعية للقيم الاقتصادية واضحة وضوح النهار. وبالأصل، فاعتبار المقايضة عيياً في البدايات، وتقديم الفوائض على شكل عطايا، إنما ينبع من معاني القدسية المضافة على القيمة. فحتى الآن، ما من مزارع يقول "أنا أنتجت". بل يقول "أشغل أملاك الأجداد،

وأنال نصيبى". ويقول أيضاً "الحمد لله على نعمته"، معبراً بذلك عما يدركه من موضوع المنبع العين بلغة بسيطة للغاية، ولكنها آثمن من لغة الذين يزعمون أنهم "علميون".

والأ، فكيف يمكننا تعريف بدل الكدح الذي تبذله أم تحمل البروليتاري في رحمها تسعة أشهر، وتجنر آلاف مشقة ومشقة إلى أن تجعل منه بدأ عاملة فاعلة؟ كيف سنحدد نصيب أصحاب أدوات الإنتاج المصنوعة بزخم الخبرات المتبقية من آلاف السنين، والتي ينهبها المستثمر بكل نهم وجشع؟ علينا ألا ننسى أنه ما من أداة إنتاج قيمتها تعادل سعرها في السوق. ذلك أن مجرد اختراع التجهيزات التقنية فحسب لأجل أي معمل كان، ليس سوى ثمرة الإبداع المتراكم بجهود آلاف المخترعين. فكيف يمكننا تحديد قيمة كدح هؤلاء؟ ولمن سنندفع الثمن؟ أيمن عدم التفكير بنصيبهم الاجتماعي، إلا في حال رفض الأخلاق ونبذها كلياً؟ وهل اقتسام هذه القيم التاريخية الاجتماعية بين شخصين فقط يتناسب مع العدالة؟ بيد أن لهذين الشخصين عوائلهم وأوساطهم الاجتماعية. أفليس لتلك العوائل والأوساط الاجتماعية التي تحمي هذين الشخصين أي حق عليهما؟ يمكننا الإكثار من الأسئلة الأكثر حرجاً وحساسية. لكن هذا كاف لإظهار مدى إشكالية ثنائية الربح-الأجر.

لنعد العلاقة هذه المرة بين أصحاب الريح وأصحاب الأجر على شكل البرجوازية والبروليتاريا. فإلى أي مدى يتناسب الزعم بأن "هاتين الطبقتين قد ولّنا المجتمع الجديد تجاه المجتمع القديم كطبقتين ثوريتين" مع الحقائق فعلاً؟ إذ ما من مقابل لهذا التحالف في التاريخ. ثم إن الأمثلة التي تؤكد صحة تضادهما بحكم الصراع الأساسي بينهما نادرة لدرجة لا يمكنها أن تكون معينة من جهة كونها مرحلة صراع جذري. فما حصل هو استمرار لتقاليد الصراع القديم، ليس إلا. ما يبرز هنا، وما يشاهد في الحياة العملية، هو الشبه بين منزلة العامل بالنسبة إلى البرجوازي ومنزلة العبد الذي يعد جزءاً ملحقاً بجسد فرعون. إذ ما من عملية ناجحة قام بها العبيد تجاه أسيادهم على مر التاريخ. فحتى سبارتاكوس، الذي طالما يُشار إليه كمثال بارز، لم يكن سوى سمرّد متطلع إلى أن يكون -هو الآخر- سيداً في نهاية المطاف. وكلنا على علم بأنه لم يكن لديه أي برنامج آخر.

علينا ألا ننسى أن علاقة رب العمل-العامل المستقاة من إرث علاقة العبد-السيد الممتدة إلى آلاف السنين، تتم عن أواصر وشيجة وموثوقة بألف رابط ورابط، بحيث ما من ثمرات جذرية أو نجاحات كاسحة أحرزها العمال تجاه أرباب العمل، اللهم إلا بعض الأمثلة

الاستثنائية. بل رجحت كفة التبعية لرب العمل بنسبة ساحقة في أساس سياقها. أما الحوادث المسماة "تمرد العمال"، فنشاهد أنها نشبت بالأغلب على يد أشباه القرويين ومناهضي البطالة. وتلك التمردات على صلة وطيدة بالتأثيرات الاجتماعية العامة، والتي تنعكس بدورها على علاقة رب العمل-العامل. والأهم من ذلك أن تمرد العامل على رب العمل ليس بصراع المطالبة بحقه (كنا بينا أنها معضلة عويصة). بل إنها سقاوسة تجاه التحول البروليتاري، وكفاح تجاه كونه عاملاً أو عاطلاً عن العمل. إن رفض البطالة أو التحول إلى بروليتاريا أو إلى عامل، هي كفاحات اجتماعية أخلاقية أسمى معنى. علينا عدم تبجيل العبد والفقن والعامل على الإطلاق، باعتبارهم مضطهدين. بل، على النقيض، فالعلاقة والعملية التي ينبغي تبجيلها، يمكن صياغتها على شاكلة اللاعبودية واللاسترقاق واللاعالمية. أما الاعتراف بالأسياذ وتعريفهم، ومن ثم عرض الاقتراح على خدمهم بخوض الكفاح ضدهم، فهو النزوع المشترك لشتى أنواع الانتهازية. هذه هي الذهنيات التي أفرغت الكفاحات في سبيل الحق والكذب من مضمونها طيلة التاريخ. وباختصار، فمن غير الممكن صياغة سوسيولوجيا قيمة، أو تطوير كفاح اجتماعي ناجح من خلال تلك المصطلحات "العلمية" الأولى! أشدد على أنه عندما نذكر هذه الأمور، فنحن لا ننكر الكذب والقيمة والربح والطبقة. بل نسعى إلى إيضاح عدم صواب نمط استخدام هذه المصطلحات في إنشاء العلم. أود التوضيح أن علم الاجتماع قد أنشئ على سوال غلط.

يتحقق مكان الرأسمالية ضمن الحياة الاقتصادية للمجتمع في المستويات العليا، فهي تعتمد في بداياتها على قيام التاجر الكبير بمراكمة رأس المال عبر التحكم بأسعار الاحتكار في السوق. ورأس المال، حسب تعريفه، هو القيمة النقدية المتعاطمة ذاتياً وباستمرار. نخص بالذكر تسريب التراكيمات القيمة الكبرى في التجارة بين الأسواق البعيدة عن بعضها البعض، والتي تختلف أسعارها عن بعضها بعضاً بفوارق ليست بالقليلة. السبيل الثاني لتعاظم رأس المال، هو القروض المقدمة للدولة لتمويلها مقابل الفوائد والالتزامات. أما المجالات والأوقات الأخرى المهمة، التي يتصخم فيها رأس المال ويتورم، فهي تصنيع المعادن وفترات العوز والفاقة وأوقات الحروب. وإلى جانب التجارة، فقد يحتل مكانه في الزراعة والصناعة

والمواصلات، عندما يكون ذلك مربحاً. وسع الثورة الصناعية^١ يغدو القطاع الصناعي من أهم المجالات التي تدرّ الربح. حيث يتلاعب الرأسماليون في كلتا المرحلتين بنسبة العرض والطلب، سعياً منهم لتحديد نسبة الإنتاج والاستهلاك على السواء. وبمقدار تحكمهم فإنهم يزيدون من نسبة الربح لديهم. من هنا، وبينما كانت التجارة الكبرى والصناعة ميدانين للربح في فترتي بداية الرأسمالية ونضوجها، فإن الحقل الذي يطغى ثقله في سجل الربح في راهننا هو القطاع المالي. إذ تساهم النقود والسندات والبنوك والائتمان والتسليف، والتي تعدّ وسائل مالية رئيسية، في تسريع نمو الاقتصاد الرأسمالي. وتؤدي إلى اختصار الدورة الزمنية للربح، وإلى تكثيفها، وتوسيع نطاقها. وهكذا تتشكل فئات كبرى من المضاربة في مجالات الربح. وهكذا أيضاً تغدو مراحل الأزمة جزءاً لا يتجزأ من هذا الاقتصاد.

أما الأساليب الأخرى التي تُصنّف الربح، فهي تخفيض الأجور عبر زيادة البطالة، والاستثمارات المتجهة صوب البلدان ذات الأيدي العاملة الرخيصة. وفي المحصلة، فإن هذا الشكل من الاقتصاد يستقي مشاريه من ثقافة التجارة وثقافة الصيد الغائرة في القدم، وينتهرز فرصة التقدم باكتساب كفاءة التلاعب بالأسعار، ويخترق حصار الرقابة الاجتماعية بالتهاون في الأخلاق والدين، وقيد إلى السلطة عبر الديون، ويتنامى بتوطيد احتكاره على السوق. وعليه، فإن هذا الشكل الاقتصادي لا يمكن إلا أن يصبح اقتصاد النهب والسلب في نهاية المال. كما إن إحكام قبضته على الصناعة بهدف الربح، وعمله أساساً وفق تحديد بنية الإنتاج والاستهلاك بموجب نسبة الربح، وتحميل البنية الاجتماعية والبيئة الطبيعية أعباء تفوق طاقتها، وما يتمخض عن ذلك من أزمات وانهيار وتفسخ واهتراء؛ كل هذه هي ظواهر تصاحب منذ لحظة ولادته. لا شك أن الرأسمالية لا تشكل الاقتصاد برمته. فلا التجارة والزراعة والصناعة، ولا تداول الأموال والتقنيات والأسواق هي من اختراع الرأسمالية. بل إنها المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية المعرضة لممارسات الرأسمالية في الاستغلال والنهب والسلب بأفطع الأشكال. وتحدد معالمها بالتاريخ والحضارة، لتتداخل في مسارها مع السياسة.

^١ الثورة الصناعية: هي استبدال العمل اليدوي بالمكننة، شمل التطور الصناعي العتيد من الميادين، وأصبحت الآلات بحاجة إلى مصادر جديدة للطاقة، فاستخدم الفحم الحجري ثم البخار والكهرباء في تشغيل المحركات والآلات وتسيير البواخر والقاطرات. كان لهذا الأثر البالغ على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية (الترجمة).

هكذا أكون قد عملت على إيضاح كون الاقتصادية مفهوماً ونزعة فكرية تزور الحقيقة المعنية بتعريف الاقتصاد الرأسمالي بنسبة كبرى. كما إنني على قناعة بأنني قمت بتسليط النور على التعريف السليم لها بالخطوط العريضة، وعملت على هدى تلك الانقذات على تفسيرها - وإن بنبرة موجزة - عبر عقد روابطها مع التاريخ والمجتمع والسياسة والحضارة والثقافة.

ج- السلطة السياسية وعلاقتها مع القانون

كل عمليات الرصد تؤكد نشوء الرأسمالية داخل مثل السلطة السياسية والمجال الحقوقي منذ أن كانت بذرة. وثمما انتفعت الرأسمالية من كل السلطات وقوانينها، فقد تظاهرت بالدفاع المستميت عنها لدرجة التعصب لها عند الحاجة. أما عندما تعثرت مصالحها أو تخدشت، فلم تتردد في الإطاحة بها وكسحها بكافة أنواع المؤامرات، حتى إن اقتضى الأمر اللجوء إلى المشاركة في بعض العمليات الثورية. بل وشاركت أحياناً في العوبة الثورية الأكثر حدة وتعصياً. فقد شنت حروب السلطة، وبالأخص في مراحل الأزمات والقوضى، بدءاً من الانقلابات الفاشية إلى الانقلابات الزائفة باسم شيوعية الدولة. بل وخاضت الحروب الاستعمارية والإمبريالية وحروب الإمبراطورية الأكثر شمولية والأوسع نطاقاً في التاريخ.

علينا التبيان بأهمية بالغة أنه ما من شكل اقتصادي شعر بالحاجة إلى التحصن بدرع السلطة، بقدر ما هي عليه الرأسمالية. بالتالي، فإنه يستحيل تشكل الرأسمالية من دون السلطة. ولأول مرة في التاريخ، يطرح "علمويو" الاقتصاد السياسي فرضية أولية يزعمون فيها أن الخاصية الرئيسية للرأسمالية تكمن في تشكيل الربح وفائض القيمة وفائض الإنتاج بوساطة الاتحاد الطوعي بين رأس المال والكبح، وبالأساليب الاقتصادية خارج نطاق السلطة. نحن هنا وجهاً لوجه أمام عبارة نظرية محرفة ومشوهة بقدر نظرية الكدح على الأقل. حيث شكّلوا تركيبة جديدة من القيم العواملية والعناصرية، ليظهروها إلى مسرح التاريخ كشكل اقتصادي جديد ينص على تشكيل رأس مال من مكان ما على نحو سلمي، وعلى انقطاع القسريين والأفنان والحرفيين عن وسائل إنتاجهم حصيلة علاقات سلمية، ومن ثم اجتساعهم في بقعة

واحدة تعمها السعادة والرفاء، وكأنهم عقنوا زواجاً ثورياً سعيداً فيما بينهم! هكذا كتبت القصة على وجه التقريب. هذه المزاعم التي تنص عليها جميع المؤلفات المدونة في مقررات أخصائيي الاقتصاد السياسي العمالقة، اليساريين منهم واليمينيين، تُعدّ إحدى المُسلّمات بما يُعادل "البسلة" المُسلّم بها في الإسلام. حيث لا وجود للاقتصاد السياسي لولا هذه المزاعم! وإذا ما أضفت إليها المنافسة الحرة في السوق، تكون بذلك قد كتبت مؤلفاً كاملاً الكمال بخصوص المبادئ الأساسية للاقتصاد السياسي.

لا أرى الحاجة لأطرح زعماً جديداً، لأنّ السوسيولوجي والمؤرخ فرناند بروديل يُفند كلياً وجلياً تلك المزاعم، من خلال ملاحظاته الواسعة ومقارناته الدقيقة في بحثه "المدنية المادية" (إنه مؤلف رائع ومدهش من ثلاثة مجلدات، أنفق فيه جهوداً أخذت منه ثلاثين سنة). الادعاء الأول الذي يطرحه بروديل في مؤلفه ذاك، هو أنّ الرأسمالية ضد السوق. والادعاء الثاني هو ارتباط الرأسمالية بالقوة والسلطة حتى النخاع. والثالث هو أنها تعني الاحتكار الدائم منذ البداية، قبل وبعد عصر الصناعة. والرابع هو أنها فرضت بالاحتكارات (بالذهب والاسباب) المفروضة من الخارج والأعلى، وليس بالمنافسة المنبثقة من الداخل والأسفل. تلك هي المحاور الأساسية التي ينص عليها الكتاب. إنه التفسير التاريخي السوسيولوجي الأثمن حقاً من حيث مسار السرد ومضمونه، حتى وإن كان ناقصاً أو تضمن بعض الجوانب التي أخالفه فيها. إنه تمهيد حسن وإن كان محدوداً— بشأن تقويم وتصحيح التخريبات والتحريفات التي قام بها أخصائيو الاقتصاد السياسي الإنكليز، والأشترنكيون الفرنسيون، والمؤرخون والفلاسفة الألمان بشأن علم الاجتماع.

ما من نظام اقتصادي رسّخه الرأسمالي والعامل بتوحيد مدخرات الكدح وقواه في وسط تسوده الطوعية والمنافسة الحرة. وحتى القصص والحكايات لم تتعد إلى هذه الدرجة عن الواقع القائم. فجميع العناصر التي يمكننا اعتبارها رأسمالية فردية كانت أم مجموعات أم طبقات— لا يمكنها (هي وجميع قواها الاقتصادية التابعة لها) الحفاظ على وجودها من دون حماية السلطة، ولو لثانية واحدة. بل لا يمكن للسلطة حينها أن تبقى في قبضتها. إلى جانب ذلك، ومن دون تطوير السلطة بأوسع الأشكال، لا يمكن حصول أي بيع أو شراء للبضائع، أو المتاجرة بأية قوة عمل عبر المنافسة الحرة في أية مدينة كانت. والأهم من كل ذلك، استحالة تحقيق انقطاع الفن والقروي والحرفي في المدينة عن أماكن عملهم وألياتهم أو

أراضيهم، دون تهينة أجواء من العنف التعسفي وغير العادل. فكل عمليات قطع علاقات الكادحين العاملين في الأراضي والورشات عن أدوات ووسائل رزقهم التي ارتبطوا بها كارتباطهم بأمهاتهم، قد جوبهت بالتمردات والثورات المحتدمة، التي انتشرت تقريباً طوال الفترة ما بين القرنين الرابع عشر والثاسع عشر في عموم أوروبا. وكانت محصولها أن أُعدم الآلاف، في حين قُتل الملايين منهم في الحروب الأهلية، أو اهتزوا في زوايا السجون أو داخل المستشفيات. وكان ذلك لم يكف، فتحوّلت الأوساط إلى بحر من الدماء بسبب الحروب المذهبية والقومية بينهم. وتأتى الحروب الاستعمارية والحروب الإمبريالية لتعزّز ذلك.

واضح بما لا شائبة فيه أن كل مؤثرات العنف تلك على علاقة بالطبائع الاحتكارية النهائية المفروضة من الخارج أثناء ولادة الرأسمالية. فأي بلاغة اقتصادية سياسية يمكنها قلب هذه الحقائق رأساً على عقب؟

ولكي نرى الحقائق على نحو ملموس أكثر، علينا رصد حروب القرن السادس عشر عن كثب، والتي مكّنت من انتصار الرأسماليين. فعوامل السلطة والحروب الرئيسية السائدة في ذلك القرن، تتمثل في الفرع الإسباني لأباطرة سلالة هابسبورغ¹، وملوك سلالة فالوا² من فرنسا، وسلالة ستيوارت³ الأنكلوساكسونية التي استلمت زمام الحكم بدل الملوك نوي الأصول النورمانية في إنكلترا، والأهم والأغرب منهم جميعاً هو إمارة أورانج الحديثة الخائرة المستقوية بإظهار ردود فعل متواصلة في هولندا التي لم تكن قد سميت بعد باسمها هذا.

هؤلاء الأباطرة والملوك الذين ينحدرون في أصولهم إلى سلالة هابسبورغ، وينتهلون قوتهم من طرد المسلمين من إسبانيا (مع حلول أعوام 1500)، ويتهافون بسرعة قصوى على بناء الإمبراطورية؛ يرون أنفسهم ورثي روما، متحصنين باستيلاء السلالة العثمانية على القسطنطينية عام 1453، ويزعمون سلالة هابسبورغ النمساوية للحروب ضد العثمانيين كذريعة مثلى لطموحاتهم تلك. كما أن نار الهوس بالإمبراطورية قد انطلقت في أحشاء سلالة

¹ سلالة هابسبورغ: إحدى أقدم الأسر الملكية، والأكثر نفوذاً في أوروبا. تولت الحكم على النمسا والمجر وبوهيميا وإسبانيا والإمبراطورية الرومانية عبر فترات تاريخية متعاقبة (الترجمة).

² سلالة فالوا: هي فرع ينحدر من سلالة كابيتيون. خلفت آل كابيه ملوك فرنسا خلال القرنين الرابع عشر حتى السادس عشر. وينحدر منها شارل كوت فالوا، الابن الثالث للملك فيليب الثالث ملك فرنسا (الترجمة).

³ سلالة ستيوارت: أسرة من أصول بريطانية-اسكتلندية؛ حكمت اسكتلدة فريظانيا خلال أعوام 1371-1714م (الترجمة).

قالوا المملّكة الفرنسية، التي ترى نفسها وريثة روما الحقيقية. ولكي لا تُبتلع مملكة إنكلترا وإمارة أورانج الهولندية على يد تلك الإمبراطوريتين، فقد كانتا تخوضان نموذجاً أولياً من حروب التحرير الوطنية. وكانت مملكة السويد وإمارة بروسيا وحتى إمارة موسكو (التي تشهد الصعود القيصري) ستعمل على إشهار أسمائها والإعلان عن نفسها على التوالي كحركات مشابهة. لقد كانت مملكة إنكلترا وإمارة أورانج تواجه خطر الابتلاع فعلاً على يد ملوك إسبانيا وفرنسا في مستهل القرن الخامس عشر. ولو أن هذه العمليات نجحت في مساعيها، لكان من أكبر الاحتمال أن ينخفض مستوى مدن أوروبا الشمالية الغربية، التي يسودها التقدم ذو الطابع الرأسمالي، وفي مقدمتها إنكلترا وهولندا، إلى مستوى مدن البندقية وجنوى وفلورنسا الإيطالية.

يعدّ الوهن السياسي مؤثراً أساسياً في عجز تلك المدن الرأسمالية الإيطالية المتمتزة للغاية عن تكريس انتصارات الرأسمالية في عموم إيطاليا. أو بالأصح، فصراعات الهيمنة وحروب الغزو التي سبّرها ملوك وأباطرة إسبانيا وفرنسا والنمسا على إيطاليا (وبالتالي على غنى منها)، قد انتهت بخنوع تلك المدن، التي اضطرت للاكتفاء بمستوى محدود من القوة الاقتصادية والسياسية. بالتالي، تأخر موعد الاتحاد الإيطالي، وبقيت التجربة الإيطالية الرأسمالية في منتصفها، لتعجز عن الانتشار في عموم البلاد. كما لعب العنف دوراً بارزاً هنا، وإن بشكل مؤقت. مقابل ذلك، وبصورة مشابهة لما يفعله كل عنصر رأسمالي؛ فإن رأسمالي المدن الإيطالية أيضاً لم يتوانوا عن ربط هذه الدول بأنفسهم مالياً، وتحويلها أداة لخدمة سياسة "هات يا روجي، خذ يا عيني"²، مقابل تحييدها عن أطماعها في بسط النفوذ السياسي. ذلك أن الرأسمالية كدين جديد تتشكل حول محور "المال ثم المال".

لم تنهزم مملكة إنكلترا وإمارة أورانج. ويعود السبب الأولي في ذلك إلى قيام العناصر الرأسمالية بربط الدولة بنظام القرض والتسليف من جهة، وإلى إقامة صناعة سفن المواصلات بالاشتراك مع الدولة من جهة ثانية. فتركيزهم على القوة البحرية، لا البرية، قد مهد الطريق لانتصارهم. يظهر في هذه المرحلة تطوران اثنان بالغا الأهمية:

² بروسيا: الاسم السابق للمقاطعات الشمالية والشرقية من ألمانيا. كانت الإقليم الأقوى قبل الوحدة الألمانية، مما حدا بها إلى ضم الإمارات والأقاليم الأخرى الصغيرة والهشة، وخلق وحدة ألمانيا (المترجمة).

³ هات يا روجي، خذ يا عيني: قول شعبي، المقصود به هنا الزراعة في السمسرة التجارية (المترجمة).

1- وضعت المملكة الإنكليزية والإمارة الهولندية تقلهما على نموذج الدولة، التي أعيد تنظيمها وتفعيلها على الطراز الرأسمالي. وهكذا عدت أول مثال يتغذى على الضرائب النظامية، ويتخلى بميزانية متوازنة، ويعتمد على بيروقراطية عقلانية وجيش محترف. وبقاتها البحرية المتفوقة ألحقت الهزيمة بالقوات البحرية الإسبانية والفرنسية. هكذا تحول نفوذها على المحيط الأطلسي ثم على البحر الأبيض المتوسط إلى عامل محدد لمصير الحروب الاستعمارية اللاحقة، نبدأ بها إسبانيا وفرنسا. فالتجارات التي أحرزتها ممالك إسبانيا وفرنسا برآ، قد تحولت إلى انتصارات بيروس¹، التي كانت بطانتها أغلى من قماشها بسبب ديونهم المتراكمة. كما أن الرأي المجمع عليه عموماً، هو أن التحديثات الجارية في تكوينات السلطة في إنكلترا وهولندا قد حددت مصير الاقتصاد الرأسمالي أيضاً. هكذا نلاحظ مرة أخرى أن العنف السياسي قادر على أداء دور مصيري في تحديد ملامح الشكل الاقتصادي في المراحل المفصلية. أي أن ما عجزت المدن الإيطالية عن إنجازه، قد أنجزته مدينتا لندن وأمستردام.

2- في ذلك القرن تحصل في الإمبراطوريات الإسبانية والفرنسية والنمساوية مستجدات مضادة للقدرات السياسية السائدة في إنكلترا وهولندا. فتلذ الدول الثلاث كانت مهووسة بتأسيس إمبراطورية شبيهة بنموذج روما. وكانت تتميز بعلاقات القرابة الوثيقة إلى جانب التناقضات الحادة فيما بينها، لكن مملكة إنكلترا تراجعت مبكراً عن هذا الهوس. حيث طلعت في التحول إلى إمبراطورية عالمية، بدلاً من القناعة بكونها إمبراطورية أوروبية. ورغم مرور دول إسبانيا وفرنسا والنمسا بالعديد من الإصلاحات بالتوجه نحو المونارشيات العصرية اعتماداً على انتصار النظام الرأسمالي. إلا إنها من حيث المضمون كانت أدوات سياسية متكونة بموجب النظام المجتمعي القديم. فقد كانت بعيدة عن تكوين شكل عصري من النظام الضرائبي والبيروقراطية والجيش المحترف. فميزانيتها لا تتوافق مع هذه الطموحات، بسبب ديونها المتكدسة. لذا، بقيت مكتوفة اليدين أمام حل الاضطرابات المتخخصة عن التطور

¹ فتصارات بيروس: نسبة إلى بيروس الأيبيري (319-272 ق.م)، وهو جنرال إغريقي من العصر الهيليني. كان ملك المملكة المولوسانية اليونانية، ولحقه أفراد العائلة المالكة الأخية. عارض قيام روما المبكرة وقاد العديد من المعارك. ورغم نجاح معاركه، إلا أنها كلفته خسائر جسيمة. ومنه جاء تعبير النصر البيروسي، أي الذي يكلف غالباً أو انتهاء الصراع دون غالب أو مغلوب، أو حتى لو كان ثمة غالب، فحاله ليست بأفضل من حال المغلوب (المترجمة).

الرأسمالي. فدعك من دعم رأسمالييها لها بصورة تامة، بل كانت التناقضات تتأجج فيما بينها تصاعدياً بسبب الديون والالتزامات المتركمة. كما إن المركزية وحملة المملكة المونارشية أجبنا نار النزاعات مع الأرستقراطية الإقطاعية أكثر فأكثر. بالإضافة إلى ذلك، فقد انتفض المجتمع برمته متمرداً بسبب التناقض بين المدينة والريف. حيث كانت تلك التمردات وحدها كافية لكبت أنفاس المونارشيات. أما لجوء إنكلترا وهولندا إلى الدعم الخفي لقوى المعارضة، فكان يفتح الطريق أمام انفجار ثورات عديدة في الأرجاء. وبطبيعة الحال، فننتج الثورات تخالف أهدافها أحياناً، تماماً مثلما لوحظ في الثورة الفرنسية الكبرى.

إن القوى نفسها، أي مونارشيات فرنسا وإسبانيا والنمسا، التي أعاققت الانتصار السياسي الاجتماعي للاقتصاد الرأسمالي في إيطاليا، لم تنتج من تكبد الهزائم مرات عديدة في مواجهة نماذج الدول المعطاء والممولة من قبل رأسمالي المدن في إنكلترا وهولندا. مرة أخرى نلاحظ بوضوح لا تشوبه شائبة الدور البارز الذي تلعبه العلاقات القائمة فيما بين الأشكال الاقتصادية والأنظمة العنيفة التعسفية في ولادة النتائج الاستراتيجية. إن أوروبا القرن السادس عشر تؤدي دور المختبر حقا، من حيث مساهمتها في إدراك العلاقات بين العنف والسلطة والاقتصاد. فكان التاريخ الحضاري برمته ينهض فيها، وينفض عن نفسه غبار المقابر، ليقص علينا سيرته الذاتية ولسان حاله يقول: "بقدر ما تفهم نفسك (أوروبا في القرن السادس عشر)، تكون قد فهمتني أيضاً!"

إن سرد نبذة عن التطور التاريخي الاجتماعي للعلاقات بين العنف والاقتصاد سيسلط النور على الموضوع أكثر.

أ- إن قيام "الرجل القوي" بتنظيم أول عنف في عصور مجتمعات ما قبل المدينة، لم يقتصر على إيقاع الحيوانات في الفخ. فالتنظيم نفسه كان قد طمع في إرث العائلة الكلاسية، الذي تراكم كنزاً من ثمار الكدح العاطفي للمرأة، والذي يعتز بمثابة نور عينيها. إنه أول تنظيم عنفي جدي، وأول سلب لاقتصاد المنزل. ما تم الاستيلاء عليه كان المرأة وأطفالها وأقاربها والإرث المادي والمعنوي لجميعهم. تأسيساً عليه، نجد أن تنظيم العنف المؤلف من الشمامان بصفته نموذجاً دينياً للكهنة، ومن الشيخ العجوز الخبير، والرجل القوي، قد أسس تحالفاً متراسماً؛ ليشكل بذلك أول قوة هرمية أبوية (الإدارة المقدسة) وأطولها عمراً في التاريخ. يمكننا مشاهدة ذلك في جميع المجتمعات التي تمر بمراحل مشابهة. من الواضح أن

هذه الهرمية لعبت منذ ولادتها دوراً معيناً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، إلى حين ظهور النماذج الطبقي والتمدن والتحول.

ب- أما التكوين الاقتصادي الناشئ في مرحلة المدينة المبتدئة مع نشوء الطبقة والمدينة والدولة، أي بؤرة القوة التي يمكننا شخصتها في الكاهن-الملك-القائد؛ فيمكننا تسميتها بالدولة. وعلى الصعيد المؤسسي، فهي تولف السلطة المكونة من الدين والسياسة والجيش بنحو متداخل. والخاصية الرئيسية لنظام القوة ذاك، تكمن في تنظيمها اقتصادها على شكل شيوعية الدولة. إنه اقتصاد كنت أسميته بـ"اشتراكية فرعون"، حتى قيل أن أعلم باستخدام ساكس فيبر هذا المصطلح من قبل. في حين أن الاقتصاد الأسومي يستمر بوجوده كبقايا داخل الاقتصاد الأبوي-الإقطاعي القبلي. إن البشر يشغلون في اشتراكية فرعون كعبيد بسطاء. وتقتصر حقوقهم على سد رمقهم بكوب من الشورية يمكنهم من البقاء على قيد الحياة. والعثور على آلاف الأكواب الفخارية، التي ما تزال تكتظ بها أطلال المعابد والقصور القديمة، يؤكد صحة هذه العلاقة.

يرى العنف المنتظم في هيئة الدولة أنه من حقّه نهب وسلب كل ما تطالعه يده في جميع المجالات الاقتصادية. حيث يعتبر النهب بمثابة حقوق القائم على ممارسة العنف. والعنف إلهي ومقدس. وكل ما ينجم عنه حلال ومحق. نخص بالذكر مراكزه النواتية في المدن الشرق أوسطية والصينية والهندية، حيث تنظر البنية السياسية العليا (الكاست) إلى البنية التحتية على أنها نوع من الاقتصاد، وتعتبر نفسها قادرة على التحكم بها كما تشاء. ومنذ لم تكن الأسواق والمنافسة قد تشكلت بعد، فلم يتشكل أيضاً القطاع الاقتصادي كاصطلاح بمعانيه الراهنة. ورغم وجود التجارة، إلا إن هذا النشاط هو أحد الوظائف الأساسية بين الدول. فالتجارة بعيدة عن الخصخصة. واحتكار الدولة هو احتكار التجارة في الآن عينه. في حين أن مدن الأسواق لا تبرز بشكل ملحوظ في المناطق العازلة بين الدول إلا نادراً. وهي بدورها تتحول إلى دول مدينية خلال فترة وجيزة. وباعتبار أن التجارة كانت تسري عن طريق القوافل في تلك الفترة، فإن عمليات النهب التي يقوم بها "الرجل القوي" و"الأربعون حرامي" و"القراصنة" وقطاع الطرق تعادل في نفوذها نهب الدولة بأقل تقدير.

ج- نشاهد انتشار المدن والأسواق والتجارة شبه المستقلة بشكل واسع في المدينة الإغريقية-الرومانية. ولأول مرة ربما تقدم الإدارة الاستبدادية البابلية والآشورية المتربعة

على ميراث أوروک وأور، مساهمات جديدة للمدنية والاقتصاد، بتمهيدها الطريق أمام الوكالات التجارية (إنه نوع من تدخل مصطلحات السوق-الوكالات التجارية-الربح). وبالأصل، فالمستوطنات التجارية تعود في تاريخها إلى أوروک، بل حتى لما قبلها. أما زيادة التبادل وتكون السوق، فيهيئان لانطلاق الدولة الآشورية كأول إمبراطورية باهرة على مسرح التاريخ. وما الإمبراطوريات في أساسها سوى رد على متطلبات الأمن والحماية للحياة الاقتصادية. فلكون التجارة تشكل العمود الفقري للاقتصاد في آشور، فإن التجارة ووكالاتها اقتضت تنظيمًا سياسيًا على نمط الإمبراطورية. يُقيم التاريخ الإمبراطورية الآشورية بأنها الإمبراطورية الأكثر طغياناً والحكم الاستبدادي الأكثر جبروتاً. وهذا ما يتركز في خلفيته إلى الرأسمالية كمخطوط تمهيدي لما نسميه اليوم بالاحتكار التجاري. إن الرأسمالية التجارية الاحتكارية الآشورية قد جلبت معها إدارة إمبراطورية عليا هي الأكثر جوراً وظلماً.

نبحث الفئة السياسية للإمبراطورية الإغريقية-الرومانية في إضافة إرث مستوطنات المدن التجارية المتبقية من الفينيقيين إلى ميراث الآشوريين، وفي تشكيل بنية سياسية عليا أرقى وبنية اقتصادية سفلى أوطد. لقد تطور التبادل، وبدأ التنامي شبه المستقل للمدن والأسواق والتجارة والمنافسة، ولو بنطاق محدود. إننا نعرف هنا على تمدن يحقق التوازن مع الاستقرار الريفي. فقد غدت المناطق الريفية تنتج فائض الإنتاج لأجل المدن بهدف التبادل. وتطورت تجارة النسيج والمنتجات الغذائية والمعادن. ونخص بالذكر شبكة الطرق الواسعة من الصين إلى المحيط الأطلسي. وتتحول الفئة السياسية في إيران إلى إمبراطورية تجارية مستدامة بسبب التجارة بين الشرق والغرب. وتتنامى لدرجة تحولها لتضييق الخناق على الإغريق وروما، وتسيطر نفوذها عليهم. وتشكل سداً أساسياً أمام الفئات السياسية والأقوام في الصين والهند وآسيا الوسطى وحركاتها الاستيعابية وغزواتها صوب الغرب، مثلما تستمر في وظيفتها كسد أولي يحول دون استيلاء الغرب على الشرق. ولم يتمكن الإسكندر ومن بعده من هزم هذا السد وفتح أعطية فوهاته، إلا لفترة زمنية وجيزة (330-250 ق.م).

تعدّ المدنية الإغريقية-الرومانية المكان الذي نعر فيه بكثرة على أولى أمثلة الاقتصاد الرأسمالي. فدرجة استقلالية خصوصيات المدن، وتحديد قيم السلع والتبادل في الأسواق، وتواجد التجار الكبار فيها؛ إنما يشير إلى دنوها من عتبة الرأسمالية. إلا إن قوة المناطق الريفية تجاه المدن، وشكل تنظيم الإمبراطورية (الذي يعتمد على اقتصاد الريف أساساً)، يعيق

تَحُولُ الرأسمالية إلى نظام اجتماعي مسيطر. لذا، يبقى الرأسماليون في مستوى كبار التجار كحد أقصى، وبظل تتخللهم في الإنتاج والصناعة محدوداً للغاية. علاوة على أنهم وجهاً لوجه أمام عرافيل الزمر السياسية. أضف إلى ذلك أن ظاهرة العبودية المرتبطة بالسيد لا تزال متعززة، وأن فرصة اليد العاملة في الحياة الحرة متدنية إلى درجة العدم. والمرأة تباع وتشتري كجارية، مثلما يباع الرجال كعبيد. لا جدال في أن العنف هو القوة الوحيدة المحددة لاقتصاد الرقيق. فالعبودية كقيمة اقتصادية تكفي بحد ذاتها للإشارة، وبشفاقية لا تحتل التشكيك، إلى العلاقة الواضحة بين العنف والاقتصاد (الاقتصاد المعتمد على نهب الإنتاج الزائت). ففي نظام العصور الأولى في الصين والهند، بدءاً من تأسيس الكاست السياسي والعسكري إلى مرحلة الاستعمار الرأسمالي، كان ينظر إلى المجتمع السفلي بأنه ضرب من ضروب القطاع الاقتصادي. فيتم تشغيله، واعتبار إدارته بموجب ذلك مهمة أساسية وحقاً طبيعياً. أو بالأصح، حقاً إلهياً.

يعود لفظ الاقتصاد إلى عالم الإغريق-الهيلينيين في العصر القديم. وباعتباره يعني قانون العائلة، فهو يعبر عن ارتباطه بالمرأة من جهة، ويكشف النقاب من جهة أخرى عن منزلة الفئمة السياسية التقليدية، التي تؤدي دور الاحتكار السياسي على الاقتصاد، طبقاً للأدوار التي تؤديها الاحتكارات في عصر الرأسمالية. أشد بعناية فائقة على العلاقة المتبادلة المتلازمة والثيقة بين الاحتكار السياسي والاحتكار الاقتصادي، بحيث يشترط أحدهما وجود الآخر. وبما أن القوة السياسية لأثينا وروما بالغة العظمة، فهي -وبشكل مفارق ومتناقض- منفصلة تجاه الرأسمالية. ومن الجانب الآخر، فهي عاجزة عن التحكم بالشكل الاقتصادي ذي المنشأ المدني، نظراً لصغرها وخفة وزنها تجاه الريف. ورغم تعرف حضارتها على الرأسماليين في هذه الفترة، إلا أن الظروف لم تسمح بعد بتطورهم بشكل ممنهج.

د- رجحت كفة التجارة في أداء دورها ضمن الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى. فسيدينا محمد والدين الإسلامي على عرى وثيقة بالتجارة من الناحية الاقتصادية. إن التطور ذا الجذور التجارية للأرسنقراطية العربية المحصورة بين فكّي الإمبراطوريتين البيزنطية والساسانية، قد شكّل عاملاً اجتماعياً واقتصادياً محورياً في تحقيق انطلاقة الإسلام. فمن المعلوم أن الإسلام عمل بالسيف أساساً منذ ولادته. فهيمنة اليهود والسريان المتبقيين من الآشوريين على التجارة والمال، تبسط بكل وضوح تناقضاتهم مع الأرسنقراطيين العرب.

وبالأصل، وكممثلين للاحتكار السياسي، فإنهم يطبقون على أنفاس البيزنطيين والساسانيين. إنه مثال يلفت الأنظار إلى العلاقة بين العنف والاقتصاد في هذا المكان القديم ضمن تلك المرحلة من التاريخ. فالعصور الوسطى أقرب ما تكون إلى عصر الإسلام. ويقدر ما اقتضت حماية التجارة طرازاً على شكل إمبراطورية، فهي منبهة تماماً إلى كونه حجر عثرة أمامها لنفس السبب. حيث يعيق تحول رأس المال التجاري إلى شكل الإنتاج الرأسمالي. والنسيج الاجتماعي الكائن في مناطق الاستقرار الريفى، يقبع تحت الرقابة الدينية والأخلاقية الصارمة. بالتالى، فالحرية المحدودة التي يتمتع بها رأس المال ضمن المدن، لا تحوله ليصير قوة سياسية. ورغم وجود شبكة واسعة من المدن والأسواق، وتعاضد حجم المدن بدرجة ملحوظة، إلا إنها ليست في مستوى القوة التي تمكنها من تحطيم منزلة المدن الإيطالية. والسبب في ذلك ليس تكنولوجياً على الإطلاق، بقدر ما أنه ينبع من عوامل الاحتكار الديني والسياسي. فتعرض التجار لمصادرة أملاكهم وبضائعهم بشكل كثيف هو من نواحي النظام القائم. لذا، يمكن النظر إلى عدم توليد الإسلام الرأسمالية بأنه نقطة في صالحه. فإذا تم تقييم دوره في كونه إلى الآن حجر عثرة أساسى تجاه الرأسمالية بنحو إيجابي (مفهوم الإسلام في الأمة، أممية الأقوام، التضاد مع الربا، مساعدة الفقراء، وغيرها من الأمور المشابهة)، فيمكنه تقديم مساهمة مهمة لمشروع الحرية المجتمعية. ولكن، يجب الانتباه جيداً إلى أن الراديكالية الإسلامية السائدة تحتضن بين أحشائها الرأسمالية الإسلامية المستحدثة المشحونة بالزعة اليمينية والقومية الاقتصادية.

إن العرب والبرابرة بقيادتهم الأموية^١ في الأندلس، هم الذين نقلوا الحضارة الإسلامية إلى أوروبا على الصعيد الثقافي. في حين أن ناقلها على الصعيد الاقتصادي-التجاري هم تجار المدن الإيطالية. أما العثمانيون، فلم ينقلوها إلا من حيث الاحتكار السياسي، وعلى نطاق محدود. وتجلت تأثيراتها في التقاف القوى السياسية والدينية في أوروبا حول الرأسمالية أكثر، لتتمكن من النجاح تجاه العثمانيين. فلولا العثمانيين، لما اضطرت القوى الاحتكارية الدينية والسياسية في أوروبا -ربما- إلى تتخيل نفسها لهذه الدرجة سياسياً وعسكرياً

^١ الأمويون: أولى السلالات الإسلامية التي تولت شؤون الخلافة، وحكمت بين 661 و750م. ينشئون إلى جدهم أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، من أقرباء الرسول محمد، ومن بيوت الرقبة في قرش. تأخر إسلام معظمهم إلى ما بعد الفتح. لكن عثمان بن عفان، وهو منهم، كان من السابقين في الإسلام. أشهر ساداتهم أبو سفيان بن حرب (المرجعة).

واقتصادياً، مرة أخرى نجد أن القوة تولد القوة، وهذا ما يسرع من وتيرة بحثها عن الشكل الاقتصادي المناسب.

إن المساهمة المعينة للشرق الأوسط في تمكين ولادة الرأسمالية داخل أوروبا مرتبطة بالمسيحية. سأكتفي الآن بالتذكير بمؤلف ماكس فيبر "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، مع تبيان أملى بتناول هذا الموضوع بإسهاب في مجلد "سوسيولوجيا الحرية" من مرافعتي. علاوة على ذلك، يمكن القول أن الشرق الأوسط قد أكمل دوره في تحديد وجهة الأخلاق في أوروبا إلى حين حلول القرن العاشر، وأنه لعب دوراً أولياً في ولادة أوروبا الإقطاعية (على الصعيدين السياسي والديني)، وأنه أعيد نقل الشرق الأوسط ثانية إلى أوروبا مع اندلاع الحروب الصليبية. كل هذه الأمور تُعدّ مزايا مصيرية بشكل ضروري لا غنى عنه.

ولدى دمج هذه النبذة التاريخية الاجتماعية المقتضبة جداً مع تقييماتنا بصدد القرن السادس عشر، فيدرك بصورة أفضل مدى تأثير منطقة الشرق الأوسط على قوى النفوذ السياسي وعلى ولادة الرأسمالية. إذ يمكن التبيان، وبكل سهولة، أنها لعبت دور المؤخر والمعرقل أحياناً، ودور المُسرّع بل والمُنصِّح أحياناً أخرى. وغالباً ما يحصل الدنو في ظل النظام الرأسمالي من المعادلة: احتكار الدولة يساوي الاحتكار الرأسمالي.

من المفيد اننتطرق إلى العلاقة بين القانون والنظام الجديد من عدة جوانب. فعادةً ما يكون القانون مؤسسة تفرض وجودها مع تطوّر العلاقات بين التجارة والسوق والمدنية. والمجتمعات التي يسري فيها القانون هي المجتمعات التي تفسّخت أخلاقها، وزاد فيها دور العنف، فتمخّص بذلك عن الفوضى، وتفاقم فيها قضايا المساواة. ونظراً لبروز أعوص القضايا المعنية بالأخلاق والمساواة ملتفة حول الأسواق والنمايز الطبقي المتطور في المدن، فإن القانون يغدو ضرورة لا مفر منها في ترتيب شؤون الدولة. فبدونه يستعصي أمر إدارة الدولة إلى أقصى حد، حتّى إن لم يكن ذلك مستحيلاً. يمكن تقييم القانون من حيث التعريف بأنه ممارسة القوة السياسية للدولة ضمن شكل مؤسّساتي مستدام مضبوط بالقواعد. إنه أشبه ما يكون بالدولة المجمدة، الثابتة الهادئة، والمستقرة. وهو المؤسسة الأكثر توطداً في علاقاته مع الدولة. أما الروابط بين التجارة والدولة، فقد تواجدت وتنامت وتعمّدت تصاعدياً منذ ولادتهما وحتى مرحلة التحول الرأسمالي. إذ ربّبت الوثائق القانونية التي يمكننا تسميتها

بالحقوق، منذ عهد بابل وحتى عهد روما. حيث تنص في الأغلب على أمن الأملاك والممتلكات وكيفية سد الطريق أمام خسائر الأرواح. يخدم القانون تخفيف وطأة مشاكل السياسة أحياناً والإكثار منها أحياناً أخرى. وتتجسد وظيفته في شرعنة اللامساواة الفعلية، وتأمين قبولها واستساغتها، وحسمها، وفي تحصين القوى السياسية. أي، على عكس ما يُعتقد بأن وظيفته تكمن في ضمان التعامل المتساوي لجميع مواطنيه. باختصار، فتعريف القانون بأنه الإجراء المستدام لاحتكار زمر النفوذ السياسي، هو التفسير الأقرب إلى الحقيقة.

تنتم علاقة القانون مع الأخلاق بأهمية كبرى. فالأخلاق كالإسمنت بالنسبة إلى المجتمع. حيث لا مجتمع من دون أخلاق. والأخلاق هي أول المبادئ التنظيمية في المجتمع البشري. وتُعد وظيفتها الرئيسية بكيفية تفعيل الذكاءين التحليلي والعاطفي لصالح المجتمع، وكيفية جعلهما مبادئ وسلوكيات. وتتعامل بالتساوي مع المجتمع بأكمله، مع مراعاة حق الاختلاف ودوره. إنها تمثل الضمير الجمعي للمجتمع في بداياتها. إلا أن تماسس الهرمية والسلطات السياسية على شكل دولة، يلحق أول ضربة بالمجتمع الأخلاقي. ويهيئ الانقسام الطبقي الأرضية للانقسام الأخلاقي أيضاً، لتبدأ المشكلة الأخلاقية بالظهور. وبينما تسعى النخبة السياسية إلى حل هذه المعضلة بوساطة القانون، فإن الكهنة يسعون إلى الرّد عليها بالأسلوب الديني. لهذا السبب ينتهل القانون والدين من الأخلاق منبعاً. فكيفما أن الآليات المؤسسية المستدامة والمضبوطة للسياسة والثقة السياسية تُشكل القانون، فكذا يسعى مؤسسو الدين أيضاً إلى أداء الوظيفة عينها، وحل الأزمة الأخلاقية عبر تأسيس آخر، أي عبر دين جديد مؤسسي راسخ ومضبوط، ويتخذ من الأخلاق معيماً ومنبعاً. أما الفرق بينهما، فيتمثل في كون القانون قوة عقاب وجزاء، في حين أن الدين الذي يفتقر إلى هذه الماهية، يعتمد أساساً على الضمير والورع من الرب.

إن الأخلاق على علاقة وثيقة بالحرية، نظراً لعنايتها بقابلية الإنسان للاختيار. فالأخلاق تقتضي الحرية. والمجتمع، أي كان، يحدد حريته بوساطة أخلاقه. بالتالي، فمن لا حرية له، لا أخلاق له. والسبيل الأكثر تأثيراً لذلك دعائم مجتمع ما، يمر من بتر أواصره مع أخلاقه. في حين أن إضعاف تأثير الدين لا يسفر عن الانهيار بالحجم الذي يؤدي إليه ترويدي الأخلاق. حيث بإمكان شتى الأيديولوجيات والفلسفات السياسية والمعيشيات الاقتصادية المتحوّلة إلى ضرب من الدين أن تملأ الفراغ الناجم عن إضعاف الدين. في حين أن الفراغ الناجم عن

تردي الأخلاق لا تملؤه سوى التبعية والخنوع وانعدام الحرية. من هنا، فالمعضلة الفلسفية الأساسية التي يعنى بها وجود الأخلاقيات أو علم الأخلاق (الذي هو نظرية الأخلاق)، هي البحث في الأخلاق، التي تأخذ شكلاً مصيرياً حرجاً مع الزمن، وإعادة الرقي بها إلى دورها الرئيسي. إن الأخلاق التي يتعين طرح وظيفتها بصياغة سليمة وسديدة، ستظل تحافظ على منزلتها في المجتمع كقضية لا تتناقص أهميتها، إلى حين جعلها مبدأ محورياً في الحياة.

عندما تكون ولادة الاقتصاد الرأسمالي موضوع الحديث، فإن القانون والأخلاق يتميزان بأهمية قصوى ضمن إطار هذه التعاريف الموجزة المصاغة ارتباطاً بالسلطة السياسية. ذلك أنه ما من فرصة لرسوخ الاقتصاد السياسي في المجتمع، ما لم تستم تعريته من الدين والأخلاق، بل ومن القوانين الإقطاعية أيضاً؛ وما لم يتم كسرها وتحطيمها في الكثير من مواضعها. ينبغي ألا يفهم من ذلك أننا ندافع عن أخلاق الطبقة العليا القديمة، أو عن كيفية تعاطيها مع الدين. ما نسرده هنا هو مدى الصعوبة الكبيرة الكامنة في نظرة الأديان الكبرى والتعليم والشرائع الأخلاقية الكبرى إلى نظام وحكم كالرأسمالية، واعتبارها أنه بإمكانه أن يتناسب أو يتناغم مع مبادئها. فحتى القوة السياسية محدودة التأثير في هذه المواضع. ذلك أن هدم الدين والأخلاق يجلب معه نهاية الفئات السياسية أيضاً.

واضح أن الجدل الدائر حول الإصلاح بشأن القانون وفلسفة الأخلاق في القرن السادس عشر هو على علاقة بولادة الرأسمالية. ولكوني صيغت تعريفاً مختصراً للنزاعات السياسية ولمنزلة القوة، فسوف أتلافى التكرار في الأمر.

يأتي الإصلاح البروتستانتي وما أسفر عنه من جدالات محتدمة وحروب طاحلة، في مقدمة العوامل الأولية المؤثرة في تحديد مصير أوروبا العصر الحديث. وحسب رأيي، فقد أهمل ماكس فيبر أهم نقطة لدى تقييمه دور الأخلاق البروتستانتية. فالبروتستانتية يسّرت ولادة الرأسمالية. ولكنها ألحقت الضرر القاسية بالدين والأخلاق عموماً وبالكاثوليكية خصوصاً. لذا، فمسؤولية البروتستانتية عن جميع آثام الرأسمالية ليست بسيطة البتة. لا أقول ذلك بغرض الدفاع عن الدين والكاثوليكية. بل أصرّ على أن البروتستانتية جعلت المجتمع أعزل ومجرداً من آليات الدفاع. فأيما تطوّرت البروتستانتية، فإن الرأسمالية حققت هناك نقلة ملحوظة. لقد أدت البروتستانتية دوراً أقرب ما يكون إلى حصان طروادة بالنسبة إلى الرأسمالية.

قام بعض مفكري العصر بتوجيه أولى التحذيرات الجدية من سلبيات الإصلاح البروتستانتي واللويثان الجديد الذي ابتكره. وسيكون من الواقعي أكثر اعتبار نيتشه في طبيعة الذين اتخذوا مواقفهم تجاه الحداثة الرأسمالية. لا يبرح هؤلاء المفكرون يحافظون على أهميتهم في راهننا أيضاً، باعتبارهم يبحثون عن المجتمع الحر والفرد الحر المناهض للرأسمالية.

قام هوبز وكروتيوس¹، زعيما الجدالات الدائرة بشأن القانون، بإعادة التظهير له في سبيل تعبيد الطريق أمام اللويثان الجديد (الدولة الرأسمالية). إن تسليم احتكار العنف إلى الدولة يعني تجريد المجتمع من أسلحته. ومحصلة ذلك هي تصاعد قوة الدولة القومية المركزية إلى درجة الفاشية بما لا نظير له في أية مرحلة من التاريخ. فعادة وحدة الهيمنة ليست سوى نظرية تجريد كل القوى الاجتماعية الخارجية عن نطاق الدولة من قدراتها وطاقاتها، وعزل المجتمع عن أساليب وأدوات الدفاع الذاتي إزاء التوحش الرأسمالي بما لا مثيل له في التاريخ. وباختصار، فيضان المفكران قد لعبا دورهما في الإعلان عن أن الإنسان ذئب أخيه الإنسان، وفي التبشير بمنزلة القوة الاحتكارية المونارشية، وتمهيد الطريق للاحتكار الرأسمالي على جميع الجبهات والمناحي. لنكرر: الاحتكار السياسي= الاحتكار الاقتصادي. ومكيايلي² هو أحد مفكري القرن السادس عشر المهمين، الذين أجازوا جهراً ودون الحاجة للمواراة- وسمحوا بعدم الالتزام بأية قواعد أو ضوابط أخلاقية عند اللزوم، في سبيل إنجاز النجاح السياسي. إنه بذلك يكون قد ذكر وكتب عن المبدأ الذي يوصل إلى الفاشية قبل بروزها بمئات السنين.

تلافياً لسوء الفهم، يجب ألا يعتقد بأنني أقوم بتجريم وانتقاد جميع مساعي الإصلاحية. بل أدافع عن ضرورة الإصلاح الديني، لا بضعة مرات فحسب، بل مرات ومرات. ولا أفتأ أقول منذ سنين بالضرورة الحيوية لحركة الإصلاح الإسلامي العميق والمتواصل بما يفوق

¹ هوغو كروتيوس: مفكر وفيلسوف هولندي شهير في السياسة وفلسفة الحقوق (1583-1645). أحد مؤسسي مدرسة القانون الطبيعي. حيث افترض وجود قانون طبيعي يجد مصدره في ذاته، وينبع من طبائع الأشياء، وهو قانون ثابت، لأن قواعده مستمدة من طبيعة الإنسان ومعطيات العقل (الترجمة).

² نيكولا مكيايلي: مفكر وفيلسوف سياسي إيطالي، ومؤسس مدرسة التحليل والتظهير السياسي العقلاني (1469-1527). ويرى أن القوى المحركة للتاريخ هي المصلحة المادية والسلطة. وهو صاحب مقولة "الغاية تبرر الوسيلة"، ومن أوائل من زاولوا الدولة بعين إنسانية، واستعملوا غوايتها من العفل والخبرة، وليس من اللاهوت (الترجمة).

الإصلاح المسيحي على وجه الخصوص. لا ريب أن هذه الجهود تستلزم أفقاً فكرياً واسعة وشخصية قوية. إلا إنها مهمة لا ملاذ منها في سبيل تخطي استبدادية الشرق الأوسط والتغلب عليها. سأعمل على تناول ومناقشة ذلك وغيره من المواضيع المشابهة في المجلد الذي أفكر بكتابته منفرداً بذاته تحت عنوان "أزمة المدنية وحل الحضارة الديمقراطية في الشرق الأوسط".

لا تعني هذه الأسطر كثيراً بشرح حركتي النهضة والتطوير، لأنهما حركتا قرون مختلفة، إلى جانب كون علاقتهما مع الرأسمالية غير مباشرة؛ هذا إن سعينا لعقدها. كما إنه من غير الصحيح اللجوء إلى التعميم هنا. فبقدر ما يتواجد الساعون لفتح الطريق أمام الرأسمالية ضمنهما، فهناك العاملون على سد الطريق أمامها أيضاً. إن قيام العناصر الرأسمالية بصهر معارضيتها بواسطة قوة المال أمر مفهوم، تماماً مثل رغبة السلطة في تقييد معارضيتها. إلا أن تلك الفترات صبت في خدمة البشرية متجسدة في شخص عظماء الفلاسفة والإصلاحيين (برونو، أراسموس) والطوباويين والكوموناليين المتصدين أمام الرأسمالية، والتواقين إلى الحرية لدرجة الاحتراق بالسنة لهيبتها.

أعيد وأكرر أن جميع الحضارات انتفضت في عصر النهضة والإصلاح والتطوير، وانتعشت مجدداً، وروجت نفسها، وتحولت إلى صورة ذات ملامح، وصارت أنغماً غنية، وتحولت إلى آلهة مقدسة، واستعبدت، وتصارت، وتصلحت، وهزمت، وهزعت. لكن، في النتيجة، انبثقت العناصر الرأسمالية المتربصة قروناً عديدة ضمن تصدعات المجتمع وأخايدته وزواياه الهامشية. وظهرت كقوة تنظيمية ومادية هي الأكثر استعداداً وتجهزاً في معمعان تلك القرون الأشبه بيوم الحشر. واستغلت الأوساط وصهرتها بالعنف وبقوة المال والأنشطة الذهنية، بل وببسط نفوذها عليها بالعنف اللفظ عندما دعت الحاجة، كي تكلل النظام الرأسمالي بتاج النصر في نهاية المطاف. ولا تنفك مستمرة في مسيرة الانتصار تلك إلى يومنا الراهن.

د- مكان الرأسمالية

قضية مكان المجتمع موضوع خلاق بالبحث. حيث تتضمن فهم الجغرافيا والأرض التي افتقرت بها تطور المجتمع البشري. إنه موضوع واسع. إذ يمكن ابتداء نشوء المكان من نقطة تكوين النظام الشمسي. بل أبعد من ذلك، يمكن إدراج قائمة طويلة جداً من التساؤلات والردود في قضية الجغرافيا، من قبيل: أطوار نشوء كوكبنا الأرضي الذي يشكل ثالث حلقة تدور حول الشمس، نشوء طبقات الغلاف الجوي، نشوء البحور والمحيطات والأمطار والأنهار، ظهور الطبقات الصخرية، طبقات التربة، الوسط الحيوي في المحيطات وأولى الخلايا الحية، عالم النبات المبتدئ بالطحالب، عالم الحيوان المبتدئ بأول البكتيريات، العلاقة بين الحيوان والنبات، والتطور الطبيعي لعالمي النبات والحيوان بصورة عامة، وفي أي طور من أطوار سلسلة التطور التدريجي تكون النوع الإنساني المبتدئ من الثدييات البدائية التي تعتبر أولى الكائنات البشرية.

من الواضح وجود ترابط وطيد في العلاقة بين الإنسان والجغرافيا بخطوطها العريضة وعلى شكل حلقات حلزونية. فعلى سبيل المثال، لو انقطعت أو جفت موارد الغلاف الجوي والنبات والحيوان والتربة والمياه العذبة يوماً واحداً، فلن يبقى شيء اسمه النوع البشري. وكأنها ثمرة ذكاء خارق، بحيث أن أي فساد لحظي يصيب هذه الأوساط كاف للقضاء على حياة الإنسان. بالتالي، وبشكل عام، فمن الضروري وضع علاقة الإنسان بالجغرافيا نصب العين على الدوام. ومن دون ذلك، لا يمكن دراسة المجتمع من الناحية العلمية. بيد أنه صيغت ودونت العديد من العلوم والفلسفات والأديان حتى المراحل الأخيرة على نحو وكأنه لا داع للبحث والتعاطي مع هذه العلاقة. إنه أمر غريب حقاً. فالميتولوجيات التي اعتبرناها أكثر بعداً عن الحقيقة، قد اشغلت بدقة بالغة بتلك المواضيع التي أسميناها علاقة الإنسان والجغرافيا. يبدو أن لامبالاة العلم في هذا الشأن هي ثمرة انقطاع الذكاء التحليلي عن الذكاء العاطفي.

يتجلى تأثير المكان، أي الظروف الجغرافية، على نحو أوضح في سياق "الفترة الطويلة" للكلان، التي تعد أول شكل مجتمعي للتجمعات البشرية. سيكون من الأصح ربط عجز المجتمع الكلاسيكي عن تحقيق انطلاقة جدية حتى نهاية العصر الجليدي الرابع بسوء الأجواء والأوساط الجغرافية، أكثر من عزوه إلى نقصان التطور التدريجي الداخلي. فالفترة الزمنية

التي عاشتها الكلاز، والمُقدَّرة بملايين السنين، كافيةً لأجل التطورات التدريجية والارتقاعات الداخلية. إذن، فالأجواء الخارجية لم تكن تُسمح بالتطور. يُجمع الأخصائيون بالجغرافيا على أن تكون أجواء جغرافية متشابهة بخطوطها العاسية، منذ نهاية الحقبة الجليدية الرابعة إلى راهننا (من أعوام 20 ألف ق.م إلى يومنا). فقد شرع النوع البشري بالدخول في مرحلة جديدة بسيادة نوع الهوموسابينس (الإنسان المفكر) في نهاية العصر الجليدي الرابع؛ بعد أن مر بالعديد من الأطوار حتى تلك المرحلة في الأراضي التي سميت بعد مدة طويلة باسم آسيا وأوروبا وأفريقيا (فيما عدا القسم الأكبر من أمريكا وحزب المحيطات على أرجح الظن).

تشير العديد من البحوث الأنثروبولوجية والتقنيات الأركولوجية إلى بزور ثلاث مجموعات ثقافية بصورة واضحة بعد أعوام 20 ألف ق.م. فغالبا ما تتشكل أول مجموعة من الساميين القريبين من العرق الأسود، والذين يعدون آخر حلقات الهجرة المتدفقة من القارة الأفريقية. وقد خطوا مسار انتشارهم في أفريقيا الشمالية والجزيرة العربية، وأحيانا وصلوا تخوم جبال طوروس-زاغروس (وذلك على نحو كثيف إلى حين بدء مرحلة المدنية، ومن ثم كلما وجدوا في أنفسهم القدرة على الانتشار). أما المجموعة الثانية، فانقطع فرعها الأول عن تخوم سيبيريا، لينتشر عن طريق مضيق برينغ نحو القارة الأمريكية. في حين انتشر فرعها الرئيسي الثاني نحو الشواطئ الغربية للمحيط الهادي وجزره، وكذلك عن طريق البر نحو آسيا الوسطى، وأحيانا وصلوا أوروبا الشرقية (الفينيون-الأويغوريون). ويمكننا تسميتهم بالعرق الأصفر والهنود الحمر. وأضحى عناصر هذه المجموعة يتكون مما يُعرف اليوم باسم الصينيين واليابانيين والأتراك. ويبقى في الوسط النوع من العرق الأبيض، والذي يُسميه بالمجموعة الهندوأوروبية في المناطق الأوسع والأفضل. وهي المجموعة الأساسية المبتدئة بالحضارة وبالعصر الزراعي النيوليتية كحقب تسبقها. ورغم انتقال مجموعات العرقين الأصفر والأسود في الشمال والجنوب إلى العصر النيوليتي وعصر المدنية بصورة متأخرة، إلا أنني أرى أنه من العسير التفكير في تحقق هذا الانتقال، من دون إسهام أصحاب العرق الأبيض القاطنين في المنطقة الوسطى في ذلك.

يشترك جميع الأنثروبولوجيين والأركولوجيين والحيولوجيين والبيولوجيين البارزين في الرأي القائل بأن حواف جبال زاغروس-طوروس هي المكان الذي ابتدأ العصر النيوليتي ومن ثم المدنية، حيث قدمت الظروف المثلى لانتقال المجموعة الهندوأوروبية إليهما.

والعناصر المحددة هنا هي: الأنواع الحيوانية الوفيرة، الغطاء النباتي الغني، غزارة الأمطار والمياه، والمناخ والجيولوجيا؛ والتي ساعدت لتكون هذه الأراضي الواقعة بين أفريقيا وآسيا وأوروبا ذات منزلة مثلى تُرشحها لتغدو مكاناً أولياً للتمركز والانتقال الأساسيين. والمجموعات المسماة بالأرية، هي أول من ابتدأ بالعصر النيوليتي-الزراعي، ومن ثم بتشييد صرح المدينة-الدولة-المدينة في هذا المكان ضمن سياق التاريخ؛ لتؤدي دوراً رئيساً في نشرهما إلى أرجاء المعمورة فيما بعد، باعتبارها النواة الرائدة ضمن المجموعة الهندوأوروبية (يرجح الظن بأن السومريين هم أول ثقافة استخدمت كلمة "الأريين"، التي تذكرنا بثقافة النباتات على سفوح الجبال والتلال وفي السهول). لن أكرر هذا الموضوع، كوني خصصت المجلد الأول من مرافعتي له.

أما موضوعنا الأساسي، فيتجسد في دراسة دور هذه الجغرافيا في كيفية نجاح الاقتصاد الرأسمالي ضمن هولندا وجزيرة إنكلترا الحاليتين، اللتين لا يمر ذكرهما كثيراً في سياق التاريخ.

يسعى علماء الاجتماع الحاليون إلى تفسير دور الجغرافيا بغض النظر عن جوهرها الأساسي، وإلى تضيق نطاقها تحت اسم "علم السياسة الطبيعية"¹ (الجيوبوليتيكا) و"علم الاستراتيجية الطبيعية"² (الجيواستراتيجيا). بيد أن العلاقة بين المجتمعية التاريخية والجغرافيا تقتضي تناولها بأولوية أساسية وعلى نحو أوسع. اعتقد أن الانشغال بالجذور، لا بالفروع والأغصان، أمّن معنى. وبشكل عام، فالبحث الجغرافي في العصور والحضارات شرط أولي لأجل تحصيل المعلومات الأنثروبولوجية والتاريخية. إذ لا تاريخ من دون مكان. وبالأصل، فثنائية الزمان-المكان في الكون هي في محط الأنظار دائماً من حيث أبعادها الأساسية. ولطالما تشهد العلوم جدلاً مستمراً بشأن تأثيراتهما المتبادلة على بعضهما البعض، بل حتى تحويلهما إلى بعضهما البعض، وقدرتهما على الاتحاد والاندماج.

لنعد مرة أخرى إلى قصتنا، قصة "الرجل القوي الماكر". وبهذه المناسبة أودّ لفت الانتباه إلى إيماني بضرورة عقد العلاقة بين القصة وعلم المعرفة. ذلك أنني غير مقتنع باكتساب العلم

¹ علم السياسة الطبيعية: هو علم دراسة تأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية والبشرية (من حيث كثافة السكان وتوزعهم) في سياسة الدولة الخارجية بصورة خاصة (المترجمة).

² علم الاستراتيجية الطبيعية: فرع من علم السياسة الطبيعية، ويبحث في الاستراتيجية (المترجمة).

لمعانيه بصورة كاملة من دون علم القصة. من هنا، فقصّة "الرجل الماكر القوي" من إحدى المصطلحات التي يتعين جعلها حجر زاوية في العلوم الاجتماعية. هذا ضروري كي نستمكن من التفسير الأفضل للعديد من العلاقات الاجتماعية. وبطبيعة الحال، فالمناطق التي شهدت عدداً لا يحصى من الحوادث والعلاقات، تلعب القصص والحكايات فيها دور أداة تقدم أثمن الإسهامات للعلم. ويبدو أن السبيل الأصح يكمن في تطوير العلم باللجوء إلى الدين والأخلاق وشئى أنواع الفنون المشابهة للقصص، نظراً لعدم التمكن من تحديد هذا الكم الهائل من الأحداث والعلاقات، التي يعزّ على المرء تعدادها وتشخيصها، تحت اسم النزعة الدينية المسمّاة بالوضعية. يبدأ ظهور الرجل الماكر والقوي مع مرحلة الانتقال إلى الرجل الحاكم المهيمن، ويصل حتى التوقع في بؤر القوة الراهنة الرصينة بامتياز، ماراً بطريق طويلة مليئة بالمتاهات المتشعبة، ومشحونة بالمكائد الكثيرة. من المهم البحث في أماكن ذلك الرجل، أو أولئك الرجال، والتي يظهرون فيها علناً أحياناً، ويتوارون عن الأنظار أحياناً آخر. أما تصوّرهم دائماً كقوة استراتيجية تقوم بالحملات الاجتماعية (والاقتصادية، والسياسية، والعسكرية) والتكتيكات المتواصلة، فسوف يساعدنا على فهم حقيقتهم أكثر.

دخل "الرجل القوي الماكر" بيت المرأة واقتصادها خلسة كاللص. لم يكتف بالتهب والسلب. بل والأكثر أنه حول خلية العائلة المقدسة إلى مرتع الأربعين حرامى، بإبقائه على المرأة تنّ تحت نير اغتصابه الدائم لها. ولم يتخلّ قط عن حالته النفسية المطابقة لحالة خائن يعي ماذا يفعل. هكذا نثرت أولى بذور تراكمات رأس المال في مكانين: أولهما؛ احتلاله بذات نفسه لجوار اقتصاد المنزل. ثانيهما؛ التوقع داخل أو في جوار مواقع تركز الأربعين حرامى على شكل احتكار خاص تجاه احتكار الدولة الرسمي المشرعن. طاف "الرجل القوي الماكر" سكرّاً بين الأماكن بوجه مقلّع ومحتال تحسباً من عيون المجتمع والدولة. وتصب الكمان الخفية، وانقضّ على فريسته كالأسد عندما سحت الفرصة. وأحياناً أخرى اصصااد فريسته بمكر الثعلب، ولم يتخلف عن تمويه نفسه والثلون بلون المحيط كما الحرياء. وغداً خبيراً في التجارة ضمن المواقع الهامشية، يرصد بعين ساهرة المدن والمناطق الريفية التي عجزت المدينيات عن الوصول إليها. إنه ماهر محترف بالاستقرار في ثغرات أخاديد المجتمع، ويعرف كيف يعري ويسلب الطرفين بتأديته دور التوازن. إنه مدرك يقيناً للمكاسب الضئيلة التي سيجنيها من تجارة الطرق القصيرة، وللمكاسب الطائلة التي ستدرها عليه تجارة

الطرق الطويلة. ومن أهم قواعد مهنته هذه هي معرفة المناطق المربحة، والتوجه إليها وكأنه يشم رائحتها. من المفيد تقييم عملياته تلك كالتقصد الاستراتيجية على الطرقات، حيث يُشار إلى هذه الحقيقة لدى القول: "لا موطن لرأس المال".

قد يُقال: ما دامت المدينة والسوق والتجارة تُشكل الشروط التميدية لوجود رأس المال، فلم لم يعلن هذا النمط الرأسمالي انتصاره في هذه الأساكن مبكراً؟ أشد في هذه النقطة بعناية على أنه ما من علاقة مباشرة بين الرأسمالية كنظام وبين العلم والتكنولوجيا. فقد كان بإمكانها أن تلد في مدينة أورو، تماماً مثلما حققت ولادة ناجحة ارتباطاً بمدينة أمستردام. فقد يكون من الأنجع لها البقاء على مستوى تاجر متواطي أو رئيس متاجر أو صاحب مزرعة بدلاً من المراهنة على النظام برمته. ولكن، قد يعود السبب الرئيسي إلى عدم إتاحة الاحتكار الديني والسياسي والعسكري الفرصة أمامه لبسط نفوذه. فقد تكون بؤر القوى الثلاث المجربة والشرعية تلك، نظرت إلى تشكل بؤرة رابعة بعين الريبة والخطر المهدد لوجودها، نظراً لطبيعة بنائها.

نلاحظ أن "الرجل القوي الماكر" قد عول في بعض الأحيان على النظام كاحتكار رابع، ولكنه هزم في كل مرة. واعتقد أن تحول العديد من المدائن إلى أنقاض في مناطق غير متوقعة، قد أصبح ممكناً مع مثل هذه الأحداث. أما تعرض العديد من المدن التجارية الغنية جداً إلى الزوال من صفحات التاريخ على حين غرة في العصور الأولى والوسطى، بحيث أصبحت أطلالاً؛ فقد يكون على علاقة بالمقاومة السياسية والعسكرية للاحتكار الرابع (الرأسمالية البدائية). كذلك مدينة هارابا (وهي مدينة متطورة للغاية. بل تستعمل الكتابة وفنّها المعماري راق وقويم. ومشهورة بالعلم والرفاه. وقد قامت في أعوام 2500 ق.م) الواقعة في أراضي الهند-باكستان، ربما يعزى اندثارها وزوال اسمها عن الخارطة باكراً جداً، إلى منافستها وتمردّها على احتكار ثالث الكاهن-السياسي-العسكري في الأراضي المجاورة. يغلب الظن أنها تلهفت إلى الاستقلال وتمردت في سبيله، بعد أن كانت مستوطنة تجارية لمدينة ذات أصول سومرية. ولو أنها انتصرت في تمردّها ذلك، فربما كانت ستجرب تأسيس نظام قائم بذاته (أول تجربة رأسمالية)، على غرار ما فعلته أمستردام؛ نظراً لأنها كانت تفتقر الشروط المكافئة لظروف منافسيها.

وقصة قرطاجة مثال أكثر لفتاً للأنظار. فقد غلب الطابع التجاري تماماً على هذه المدينة، التي أنشأها الفينيقيون في القرن الثامن قبل الميلاد في أقاصي البحر المتوسط. وكأنها كانت تمثل غرب البحر المتوسط وأفريقيا الشمالية، وتستخدم كمنطقة خلفية تزود غيرها بالمؤن. واضح أنها تطورت كثيراً، ولكن نقطة ضعفها كانت تتجسد في عدم تشييدها الإمبراطورية بسبب الظروف المحيطة بها. بل كانت تعرقل مساعي الجاهدين إلى تشكيلها. ويلوح أن هذا ما كان وراء تناقضاتها مع روما. فقد تحللت روما بالمقدرة على تخطي دولة المدينة، وتأسيس جمهورية أو تشييد إمبراطورية تشمل أراضٍ فسيحة لكونها في شبه الجزيرة الإيطالية. في حين أن الشرط الوحيد لخلاص قرطاجة، كان أن تحذو حذو أمستردام تجاه إسبانيا والإمبراطورية الفرنسية. أي أن توحد طبائع الاحتكار التجاري المتطور للمدينة مع جهاز دولة ذات طابع رأسمالي ضمن أراضٍ متسعة باطرداء، وأن تعززها (كتأسيس احتكار دولة في أفريقيا الشمالية قاطبة، شبيه بذلك الذي أسسته السلالة الأموية في إسبانيا). لم يكن الخلاص من الجمهورية الرومانية ممكناً بغير ذلك، مثلما لم يكن أمام روما خيار آخر سوى دحر قرطاجة، لأن هذه الأخيرة المجاورة لها كانت بديلاً مخوفاً للتحويل إلى خطر يقضي عليها. كم يشبه هذا نمط العلاقة بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية؛ ثمة مقولة شهيرة لا تزال دارجة، وهي العبارة التي كان النواب الرومان في مجلس الشيوخ ينتفضون ليندووا بها الافتتاحية كل اجتماع لهم: "وماذا بشأن قرطاجة؟".

ما حل بمدينة تدمر الشهيرة الواقعة شرقي سوريا، كان قريناً آخر شابه روما في الصغير، وذلك في بدايات أزمت الانهيار التي شهدتها الإمبراطورية في النصف الثاني من القرن الثالث للميلاد. عندما كنت في سوريا كثيراً ما كنت أزور أطلالها المثبتة مسحوراً بعظمتها. إنها مدينة خلابة بقلعتها القابعة على نخوم غابات النخيل، التي تحف نبعاً ينبثق من الأرض وسط الصحراء المجدبة، وبأسوارها وساحتها العامة الفسيحة ومعبدتها (معبد دلف الشهير)، وبمبنى مجلس الشيوخ ومقابر الوادي، وبأسواقها الطويلة وقصورها الجمية. إنها جديرة حقاً بنعتها بمعجزة الصخور المنحوتة والمنقوشة. وهي مدينة تترك المرء يتخبط بين الخشوع والذهول.

تتأني أهمية تدمر من موقعها القائم في مركز الشبكة التجارية الواصلة بين الغرب والشرق من جهة، وبين الشمال والجنوب من جهة ثانية؛ ومن أدائها دور دولة مدينة عازلة

تتوسط روما والإمبراطورية الإيرانية-الساسانية. ويزداد اتساعها اتساعاً وغناها غنى من موارد الاحتكارات التجارية المعززة قروناً طويلة. وحسب رأيي، فإن تشبيهها بأموستردام تلك المرحلة، أو بنيويورك الحالية قد يقلل من شأنها. الأمر كذلك من الناحية العالمية! تساءل الإمبراطورية الرومانية من هذا المثال، تماماً مثلما قرطاجة. حيث يظهر لنا التاريخ أنها في آخر مراحل تمدنها (أعوام 270م) لم تكن بأن تكون قوة معتمدة على السلالة، فتبقى في منزلة شبيهة بالمملكة التابعة لروما. بل كانت تطمح في أن تكون بديلاً لروما بالذات.

فهل ستجح تدمير فيما عجزت عنه قرطاجة؟ هذه هي المشكلة. واضح جداً أن تدمير تشكل خطراً كامناً. يقال أن أوريليوس^١، إمبراطور روما، رغب في تسليم شؤون إدارة المدينة كلياً للملكة زنوبيا القديرة في عهداها، بعدما أحكم قبضته على المدينة عقب نزاعات طويلة. وهكذا يترك تدمير للملكة زنوبيا، بعدما جعلها مقاطعة تابعة له. لكن، عندما عاد أراجيه، وطرق إلى مسمعه وهو في منتصف الطريق أن المدينة انتفضت ثانية في سعي منها إلى انتزاع استقلالها، انقضت ثانية على المدينة مهتاجاً وضارباً فيها بقوة لن تمكنها من لم شملها ثانية، وعاد إلى روما مخلفاً وراءه خراباً. عاد ومعه زنوبيا، التي قبض عليها على ضفاف نهر الفرات، عندما كانت تحاول الهرب إلى الساسانيين. وطالما يذكر التاريخ كيف أشهر بزنوبيا بكل ثرائها بين شعب روما كاسيرة ذليلة.

طالما تأثرت بالطابع الأنثوي في لغة روما. وكأنني اكتشفت سر ذلك، بعدما قيمت قصة زنوبيا. فروما لا تعني فقط المدينة التي تؤدي كل الطرق إليها، بل هي مدينة رحل إليها أيضاً كل الملوك والملكات القديرين الحذقين. وبالطبع، يبدو أن ما حل بي (خروجي إلى روما التراجيكميدي) على علاقة وثيقة بتاريخ روما هذا. واضح تماماً أنني كنت سأتوخى الحذر والحيلة أكثر، لو أنني تمكنت سبارتاكوس وبولص الرسول وبرونو على نحو أفضل، فضلاً عن أنه كان علي مطالعة غرامشي أيضاً وبكل دقة. أه أيها الاشتراكيون! السبيل الوحيد لخلاص تدمير أيضاً كان سبيل أمستردام أو لندن. لقد قاومت، لكنها أخفقت.

^١ ماركوس أوريليوس: آخر أنطاكية جديون الرومان، ومن أهم الفلاسفة الروائيين (121-180). تميز عهده بالحروب في آسيا ضد إعادة الإمبراطورية البارثية والقبائل الجرمانية إلى بلاد غالة، والتمرد الذي حدث في الشرق. اهتم بالتشريع واللوائح. وتعد تأملاته الفلسفية أحد النصوص الأدبية في الحكم والإدارة (المترجمة).

قد يكون من المفيد أيضاً طرح مثال أثينا في العصور القديمة. فهذه المدينة، التي هي ثمرة الملاحه البحرية، كانت كالنجمه الساطعه في سماء الحضارة في الفترة ما بين 500-350 ق.م. وبالإمكان تخصيص كونها مدينة تطورت فيها الرأسمالية البدائية غالباً. فالاحتكارات التجارية الضخمة والخاصة (وليس احتكارات دولة) كانت تحل الأمور من على بعد كيلومترات. وكانت الثروات تتدفق على أثينا. حيث كانت كل شبكات التجارة تدور الأموال وقائض الإنتاج عليها، بدءاً من شرقي البحر المتوسط إلى مارسيليا، ومن أفريقيا الشمالية إلى مقدونيا؛ إلى جانب كافة مناطق البحر الأسود وبلاد الأناضول. لقد خلقت الفلسفة وارتقت بالحرف اليدوية إلى مصاف المعامل، وبلغت صناعة السفن ذروتها، والأموال سيالة فيها بلا توقف، والمستوطنات رانجة في كل مكان، ويرد إليها الأغنياء والمستثمرون من كل صوب وحذب. ولأول مرة نكتسب أثينا خاصيتها كمدينة كوزموبوليتية. وحسب قناعتى الشخصية، فإن نقصها الوحيد المتمثل في عزلها عن تحقيق الوحدة داخل شبه الجزيرة، كان العائق الوحيد أمامها لنمو النصر الرأسمالي. حيث لم تكن تعاني من مشكلة اليد العاملة، فالزريق المباعون في الأسواق أرخص من الماء. والمرحلة التي وصلتها أثينا كانت تحتم عليها تجاوز البنية العبودية القديمة، وتحقيق الانطلاقة بالتوجه نحو دولة قومية ضمن شبه الجزيرة، لتغدو على نمط هولندا بشكل مبكر؛ أو أن تهزم على يد منافسيها. لتظل تعاني من هامشيتها وتدني أهميتها. لقد تعرضت هذه المدينة إلى الضربات الموحجة طيلة قرن ونيف. إذ نزلت عليها الضربة يراً من مملكة إسبارطة، وأنتها من وراء البحار من الإمبراطورية البرسية. لكنها جهدت دائماً للثبات والصمود بوساطة ديمقراطيتها الشهيرة. إلا أن محالب قبضة الملكين المقدونيين، الأب فيليب والابن الإسكندر، قد ألحقت هزيمة استراتيجية شتعا بأثينا. هكذا، وبعد أعوام 300 ق.م، لم تبق أمامها فرصة القيام بحملة جديدة تجاه مملكة روما المتصاعدة والمملكة الهلينية البارزة في الأناضول.

إن القيام هنا بعرض أمثلة عن النموذج البدني للرأسمالية ضمن المدينة الإسلامية في العصور الوسطى والأمثلة المتأسسة على مشارف شبه الجزيرة الهندية سيكون تكراراً فظاً. في حين، تشكل المدائن الرأسمالية الذائعة الصيت في شبه الجزيرة الإيطالية، أمثلة ضاربة للنظر في تلك المرحلة. إلا أن كلاً من البندقية وجنوى وفلورنسا أضاعت فرصتها بأن تغدو

مثل أمستردام ولندن في وقت مبكر، لدى إخضاعها وكسر طوق هيمنتها -مثلما حصل لعموم شبه الجزيرة- على يد إسبانيا وفرنسا والنمسا المنتدقات بولع بالطراز الإمبراطوري القديم. كانت المدن الإيطالية قد خلقت كل ما يلزم لأجل الرأسمالية العصرية. فشبه الجزيرة الإيطالية كانت فيما بين أعوام 1300-1600 مختبر أوروبا -التي ستولد لاحقاً- ونموذجها البدني؛ وذلك من خلال: تراكم رؤوس الأموال، البنوك، الشركات، نظام الائتمان، السندات كوسائل تمويل، التجارة البعيدة والقريبة، المانيفاكچورات، مختلف أنواع المهنين والحرفيين، شتى أنواع المنتجات الصناعية في تلك المرحلة، وتجارب الجمهورية والإمبراطورية، وأديانها ومختلف طوائفها المذهبية. علاوة على أنها عتشت حركة النهضة. وهذا ما ينبع -دون أدنى شك- من علاقاتها الريادية مع أراضي المشرق ومن إرثها التاريخي. فإيطاليا ذاك العصر تعني الشرق الأوسط الإسلامي، وتعني الصين والهند، بل حتى روسيا المتصاعدة حديثاً. وقد نقلت الاحتكارات التجارية المدنية، وفي مقدمتها مدن البندقية وفلورنسا وجنوى، موارد أراضي المشرق تلك إلى شبه الجزيرة بجشع لا يعرف للشبع حدوداً. والأهم من ذلك أن حركات التمدن المتصاعدة بريادة المدن الإيطالية على صعيد عموم أوروبا لأول مرة في تاريخها، كانت مستودعاً مذهباً لمراكمة رؤوس الأموال، وبالمستطاع رؤية بصمات التجار الإيطالي في كل مدينة أوروبية. وبالأصل، فقد كانت الكنيسة الكاثوليكية قد رصفت أرضية المدنية منذ زمن طويل. وكانت النهضة الكلمة الفصل في الريادة.

إن السبب الوحيد وراء عجز إيطاليا عن أن تكون إكثكثراً أو هولنداء، هو أراضيها الجغرافية. والمفارقة في الأمر أن أراضيها كانت تجعلها رائدة في رأسمالية المدينة، وتوصلها إلى حافة النصر على صعيد شبه الجزيرة من جهة؛ ولكنها كانت تجعلها تعجز عن خطوة الأخيرة نحو النصر النهائي من الجهة الأخرى. وعندما كانت تحثها على خطوها، فإن الكوارث كانت تنهال عليها من كل حذب وصوب. السبب واضح للغاية. فلو أن إيطاليا استطاعت أن تكون إكثكثراً عصرها مبكراً، لكانت ستحطم تيجان أباطرة إسبانيا وفرنسا والنمسا على رؤوسهم، لتغدو ثاني إمبريالية عالمية، طبقاً لانطلاق روما صوب الإمبراطورية؛ ولكن، على أرضية اجتماعية-اقتصادية رأسمالية. من هنا، فاحتشاد أصحاب النيجان على المدن الإيطالية وتضامنهم أمر مفهوم إلى أبعد الحدود. فاتحاد المدن الإيطالية على الأساس الاجتماعي الاقتصادي الجديد، كان يعني نهاية تلك الإمبراطوريات، لبدء عهد

النفوذ الإيطالي في أوروبا، ثم البدء بالانتشار في أرجاء العالم كحالة لا بد منها. إذ كانت تملك رأس المال وكل ما يلزم لأجل ذلك. إلا إن الإخفاق كان سوء طالع فظيع حقاً. وكان يعني تراجعاً وطنياً ثلاثة قرون بأكملها إلى الوراء.

حسب رأيي، فقد أضاعت بقاء شعرة فرصتها في أن تكون روما الثانية للأسباب الجغرافية. كما إن روما الأولى كانت نجت، وبقيت شعرة، من اعتداءات هانيبال¹ الذي أتاه من الشمال بعد مسيرة شاقة طويلة. لكن غارات القوى عليها من الشمال هذه المرة تضاهي قوة هانيبال أربعين مرة. بالتالي، لم تبقى أمامها أية فرصة. السبيل الوحيد أمامها كان التحول إلى دين السيف، مثلما فعل الإسلام العربي في أرجاء الشرق الأوسط قاطبة. ولو أن الإسلام ساد في روما بدل المسيحية، أو أنها طبقت الدين الكاثوليكي والانتشار السياسي معاً وبالسيف؛ لكان مجرى تاريخ العالم مختلفاً كل الاختلاف. لا يملك المرء نفسه من التساؤل: كيف كانت ستغدو نهاية روما، وماذا كان سيتمخض عنها، لو لم تكن المسيحية؟ بل والأكثر إثارة؛ كيف كانت ستصبح النتائج لو أن القائد سلطان محمد استجاب لدعوة البابا، وقبل التحول إلى ضرب من المسيحية الممتشقة للسيف؟ التاريخ ليس مسرحاً للمضاربات. لكن احتواء التطور التاريخي العديد من الاحتمالات البديلة في كل الأوقات أمر واقع لا يمكن إنكاره. فما عجزت المدن الإيطالية عنه، قد حققته أمستردام ولندن في نهايات القرن السادس عشر. أما أسباب ذلك ونتائجه، فهو المجال الذي طالما انكب المؤرخون على البحث فيه، ونظروا إليه كأطروحة بحث ذاتها. وقد سلطت عليه الأنوار كفاية. لنرتب أسباب ذلك باختصار:

- 1- لأنهما تتواجدان في أقاصي أوروبا الشمالية من بين أماكن المحيط الأطلسي، التي وصلتها جميع المبادي الحضارية القديمة متأخراً وبأوهن حالاتها.
 - 2- كانت القوى العظمى الثلاث في أوروبا -ممالك فرنسا والنمسا وإسبانيا- تخوض فيما بينها حروب الهيمنة على أوروبا.
 - 3- لم يكن ينظر إليهما بعين الخطر المحقق بالقدر الذي كانت عليه المدن الإيطالية.
- بالتالي، لم تهاجمهما تلك القوى بقوة موحدة وكافية.

¹ هانيبال: قائد ورجل دولة قرطاجي ومن أعظم جنرالات العصور القديمة (247-182 ق.م). خاض معارك دامية حتى سيطر على شمالي إيطاليا ثم شرقيها، غزا صقلية بأسطول ضخم، وواصل زحفه على هيميرا، طمع بغزو روما، لكنه متي بالفشل إلى أن حاصره جيش روما، وقضى الطاعون بين جلوده، فأهلك أكثرهم (الترجمة).

- 4- إنهما تروّدان نشر حركة الإصلاح في أوروبا الشمالية.
 - 5- قدّم نواجذهما على سواحل المحيط الأطلسي تسهيلات كبرى لهما لمزاولة التجارة البعيدة والقريبة.
 - 6- كانتا قد نقلتا إلى أراضييهما كلّ الثقافات المادية والمعنوية من المدن الإيطالية.
 - 7- إنهما تتصدّران المناطق التي تشهد ضعف القوى الإقطاعية، سواءً على صعيد الثقافة المادية أم المعنوية.
 - 8- وكيفما لم تتكوّن إقطاعية راسخة قادرة على إعاقة رسالة المواصلات والزراعة والصناعة، فقد تطوّر التحضر لأول مرة في العديد من المناطق وفق الماهية الرأسمالية.
- كلّ هذه العلل والمؤثرات السببية، والتي يمكننا الإكثار منها، ذات غرض وثيقة بالموقع الجغرافي. في الحقيقة، فقد كانت الجيوستراتيجيا والجيوبوليتيكا تقدّمان أوضاعاً ملائمة للغاية. واتحاد هذه الأوضاع مع الظروف الاجتماعية قد مكّن من النجاح.
- تشكّل أوروبا وآسيا وأفريقيا ثلاث قارات متّحدة. ومن أهمّ تشخيصات الأنثروبولوجيا أنّ أفريقيا كانت في وضع الريادة خلال معامرات البشرية حتى العصر الجليدي الأخير. وتبدّلت الجغرافيا الرائدة فيما بعد، لتتحقّق الثورة النيوليتية في الحواف الخصيبة المنبّثة والجاذبة لسلسلة جبال زاغروس-طوروس. ومن أعوام 15000 ق.م حتى 4000 ق.م، أنتجت سفوح تلك الجبال كلّ ما يلزم من الثقافات المادية والمعنوية، لبدء المرحلة التي ستتصاعد فيما بعد على شكل مندية. سيكون صحيحاً لو نعتنا الثورة النيوليتية بالثورة التاريخية الكبرى. فنهر دجلة والفرات لم يقتصر على ترسيب الأراضي المعطاء من تلك الجبال وحوافها إلى دلتا الخليج¹. بل وحملتا نفسيهما وكلّ قيمهما الثقافية مع أولى صناعات السفن. في الحقيقة، كانت مدينتا أريدو وأوروك قد جمعتا قيم هذه المسيرة القاهرة العسيرة في تركيبة جديدة، عندما بدأتا بأولى مغامراتهما الحضارية. كان التعاطف يستمر من ضفاف النهرين المقدسين إلى مصبهما في المحيط، متواصلاً متكاثفاً، تماماً كجريان نهر دقاق.
- أوروك ليست ثقافة إنسانية بسيطة. بل هي بداية معجزة جديدة. إذ لا يزال صوت إينانا، ملكة أوروك، يشكّل المنبع العين لجميع الملاحم والأشعار والأغاني. هذا الصوت هو صوت تلك الثقافة الخلافة. وهو في الوقت نفسه صوت المرأة التي لم يدنسها الرجل القبيح بعد. لقد

¹ دلتا الخليج: وهي شط العرب حالياً (المترجمة).

أزهرت ثقافة أوروک وأیعت في أراضيها، فتكاثرت المدن المشادة على التوالي كالكرة الثلجية، ليتشكل بذلك حزام طويل من المدن. وفي هذه المرة، رأى الرجل القوي الماكر منبع الثروة الأصلي في الإمكانات التجارية المتنامية داخل المدينة. وابتدأ تدفق نقافي في الاتجاه المعاكس، بحيث امتد حتى سفوح الجبال. إنها بداية مسار ابتلاع الجغرافيا النيوليتية من قبل المدينة. هكذا عدا صوت إيانا المكبوت تدريجياً صوت المرأة المغفدة تأثيرها. وصار صوت الرجل القوي الماكر صاخباً جهوراً. لقد كانت السوايق (الإضافات التي في بداية الكلمة) في اللغة السومرية ذات طابع أنثوي، مما يشير إلى دور المرأة في نشوء اللغة.

لا داع هنا لسرد المغامرة الجغرافية للحضارة المرتكزة إلى القوة. ولكن، سيكون من الأفضل كتابتها. سنكتفي بالقول أنها سالت كائنهم الأم، وقطعت آلاف الكيلومترات متخطية الشواطئ والأراضي الوعرة، لتخلف وراءها ثقافة جديدة، وتصل تخوم أمستردام ولندن، وتصب رمزياً في المحيط الأطلسي في نهاية المطاف.

واضح جلياً أن هاتين المدينتين رادتا حركة إظهار الاقتصاد الرأسمالي المعاصر وقوميته على مسرح التاريخ، بالانتهال من الثقافات المادية والمعنوية البارزة على مر العصور ومن شتى الأراضي. كما كانت كلتا المدينتين آخر محطة وصلتها الثقافة النيوليتية. لا نقلاً نلاحظ مثل النوع التالي من العلاقة بين الجغرافيا والثقافة: من العسير جداً تكون ثقافة جديدة في الأماكن التي تتجذر فيها الثقافة القديمة. فالثقافة القديمة لا تقبل الجديد بسهولة، بل تدافع عن نفسها؛ وهو أمر مفهوم، والساحة الشرق أوسطية الوحيدة، التي لم تتوطد فيها ثقافة المدنية القديمة بالدرجة الكافية، هي المناطق الداخلية نشبه الجزيرة العربية. وقد شكل هذا الفراغ الجغرافي أرضية اجتماعية خصبة للإسلام. فلولاً هذه الجغرافيا، لما كان الإسلام.

تعتبر أوروبا الشمالية، وكل من إنكلترا وهولندا كبلدين في أقاصيها (مصطلح الوطن المعروف وفق الحدود الوطنية يبرز حديثاً في هذه المرحلة) أرض عنراء من حيث خلوها من الحضارات القديمة. وبسبب هذه الخاصية، فهي تشكل الساحة التي ستثبت فيها أية بذرة جديدة بمجرد نثرها، ذلك أن فرصتها كبيرة في توطيد جذورها وتأمين استدامتها.

لقد زرعت فيها بذرة الاقتصاد الرأسمالي فنبئت جيداً. إنها الإرث الأخير لثقافة أوروک المنقولة من شاطئ إلى آخر. وحاملو هذا الإرث هم التجار دوماً. يقال أن التجار أكثر من يستشعرون المناطق ذات الريح الوفير. أركز بأهمية على أن وضع المناطق الهامشية الخارجية

عن آفاق بُور القوة، وإمكانات الطرق الطويلة، قد أفسح الطريق أمام تجلّي حسن الحظ. فقد عزز هؤلاء التجار حسن طالعهم في الريادة، من خلال الاستيلاء على جميع المكتشفات الرأسمالية في المدن الإيطالية، والقرصنة على الطرق الجغرافية التي اكتشفها الأسطولان الإسباني والبرتغالي. ما حصل كان عملية صبر، وبينما حالت الحرب الداخلية الدائرة بين القوى الأوروبية العظمى دون الأخطار المحتملة من الخارج، فقد كان المردود المؤكّد للاقتصاد الجديد في الداخل (اليد الرخيصة والمواد الخام) كافياً لإنجاح ولائته وتوطّده في هذه الأراضي في نهايات القرن السادس عشر.

وبعد التحالف الذي أسسته هاتان القوتان، اللتان لا تتميزان عن بعضهما بعضاً سوى ببضعة فوارق شكلية، فقد انتقلنا إلى مستوى تمثيل الاقتصاد الجديد على الصعيد العالمي. إن استحداث الاقتصاد حقّز الدولة أيضاً على تحديث ذاتها، ودفعها للتوجه نحو شكل الدولة المعطاء الناجحة. كما ساهم التفوق الاقتصادي في تحقيق التفوق السياسي والعسكري أيضاً. ولأول مرة تشترك احتكارات التجار مع احتكار الدولة (شركتا الهند الغربية والشرقية نموذجاً)، ليصبحوا قوة شبه رسمية. ولأول مرة أصبح مغتصبو الحضارة، المتواريون عن الأنظار والياقون في الأقباص وداخل الدهاليز المعتمة، أسياداً محصّنين بشرعية لا جدال عليها. وتقلّدوا جميع النياشين الأرستقراطية القديمة التي انتزعوها من الملوك والملكات. وكيفما كان أسد أوروبك أضعف من أن يقف في وجه "كلكامش" في زمانه، فكانه لم تنبثق القوة الكافية لمواجهة وحوش أمستردام ولندن الكاسرة (إن تسميها الأسود)، التي هي الوريث الأخير له. وحتى لو تبقّت قواهم، فلن يكون من العسير القبض على زمامهم وخنقهم، تماماً مثلما انقضّ كلكامش على الأسد وخنقه.

في الحقيقة، إن أولى الملاحم وأشدّها تأثيراً تلك الملحمة التي تسرد الحرب الضروس التي شنتها الإلهة إينانا ضد أنكي، حامي مدينة أريدو وأول إله ذكر طاغية وماكر (الذكر المهيمن المؤلّه)؛ لاسترجاع منجزات أنواع الفنون التسعة والتسعين التي اخترعتها المرأة، ولإنقاذها

² شركتا الهند الشرقية والغربية: تأسست شركة الهند الشرقية في لندن عام 1600. منحتها بريطانيا سلطات احتكارية على تجارة الهند ومستعمراتها بجنوب شرق آسيا لمدة 21 عاماً، فتحوّلت إلى مؤسسة تحكم الولايات الهندية ومستعمرات التاج البريطاني، إلى أن حلّت إثر عصيان مدني بالهند 1857. شركة الهند الغربية شكّلتها تجار هولنديون 1621. منحتها هولندا امتيازات تجارية واستعمارية لمدة 24 عاماً في أمريكا الشمالية وغربي الهند وأفريقيا (المترجمة).

من قبضته. في حين أن ملكات إنكلترا وهولندا اللواتي يعتبرن وريثات إينانا، قد اكتسبن ملامحهن وكأنهن صور رمزية تدل على انعكاس كل سمات الرجل الماكر المستبد وقبحه في المرأة، ليكن بذلك اختصاراً واضحاً لمغامرات الحضارة جمعاء.

هـ- الرأسمالية والحضارات التاريخية والاجتماعية

سنتناول قضية أشكال المجتمع بمنظور ملموس أكثر، فيما لو قيمنا دور القطاع الرأسمالي باعتباره عملية هيكلية المجتمع ورسم ملامحه. إنني أسعى للرد على السؤال التالي: هل الاقتصاد الرأسمالي وشكل المجتمع ضرورة تاريخية-اجتماعية حتمية؟ وكرد عليه، فإن هذا الفصل من مرافعتي يشير بوضوح إلى أنه ليس بضرورة تاريخية-اجتماعية اضطرابية. وعليه، فإن أفدح غلط وقع فيه التفسير الماركسي للمادية التاريخية (المادية البحتة)، هو زعمه بكون ذلك ضرورة حتمية في التطور التاريخي-الاجتماعي. بل الألكى هو تشبثه بالمفهوم الذي يعتد بتطور أشكال المجتمع على خط مستقيم، وعرضه مثالية هيغل تحت اسم المادية. وهذا ما يعني ضمناً أنه مجرد نسخة ثانية من الهيغلية. وما قام به أيمانويل كانط بخجل مفرط، تجسد في تبيان قوة الذات تجاه هذا النوع من مفهوم التطور الموضوعي الشيني؛ وبالتالي في الإشارة إلى دور الأخلاق باعتبارها تعني تفصيل الحرية. في حين أن الماركسية متخلفة حتى عن الكانطية من جهة أخلاق الحرية. ولا داعٍ للحديث عن المفاهيم الليبرالية اليمينية الأخرى، لأنها لا ترى ولادة الرأسمالية ضرورة حتمية فحسب، بل وتعتبرها الكلمة الفصل للتاريخ.

ما من فرصة أمام خيار الحرية، ما لم يكشف النقاب عن الوجه الباطني لتعاريف الرأسمالية. وما لم تفرغ من محتوياتها، باعتبارها أشد خطراً من التخلف الديني، وتعتمد على المدرسة الوضعية كأكثر أشكال الدين تعصباً. وبالأصل، فتاريخ الاشتراكية والاشتراكية المشيدة، الذي يقارب القرنين من الزمن، يشير إلى عجزهما عن تخطي الدعم للرأسمالية من جهة اليسار. المسألة أبعد بكثير من الاختصار على الكشف عن مكان الخطأ. فالبراديغم ذاتها خاطئة. بالتالي، فإن تحتوي في مكوناتها على خطأ أو اثنين متميزين، أو صح أو اثنين

متميزين، فإن ذلك لا يُغيّر من النتيجة كثيراً على الصعيد البراديغماتي. حيث يتم تناول المجتمع انطلاقاً من منظور الخطّ المستقيم، وكان كل شكل منه مكتوباً بالتسلسل على اللوح المحفوظ (أي أنه حُدّد في طابق الإله منذ أزلٍ حقيق)، وأنه سوف يتحقّق عندما يحين أوّله. فحتّى جدالات العصور الوسطى حول الإرادة الجزئية والإرادة الكلية هي أرقى من هذا النوع من المقاربات الوضعية المادية. هذه المقاربة البراديغماتية للمجتمع هي العاملُ المُعيّن في هزيمة النضالات العظيمة المبذولة في سبيل الاشتراكية.

واضحٌ بجلاء أن التعاريف التي قمت بصياغتها أنفاً على شكل بنود، بعيدة تماماً عن هذه المقاربات. فدعك من رؤية الرأسمالية كمرحلة اجتماعية ختمية، فهذه المقاربة بذاتها متأثرةٌ بذلك النظام. بل وهي وسيلةٌ دعائيةٌ له، سواء عن وعي أو من دونه. سأقول في البداية ما عليّ قوله في النهاية: من المحال أن تكون الرأسمالية شكلاً للمجتمع. قد تسعى للتأثير فيه، وقد تؤثر فيه فعلاً، ولكنها ليست شكلاً له على الإطلاق. قد يقال: ألست الرأسمالية الشكل الوحيد المهيمن على العالم أجمع طيلة أربعة قرون؟ أن تكون مهيمنة شيء، وأن تكون شكلاً شيء آخر. فالتاريخ شاهدٌ على ثلاثة أشكال أو نماذج للمجتمع: المجتمع الكلاسيكي البدائي، مجتمع الدولة الطبقية أو مجتمع المدنية، والمجتمع التعددي الديمقراطي. أما المقاربات المنادية بالتقدم على خطّ مستقيم، من قبيل: المجتمع البدائي، العبودي، الإقطاعي، الرأسمالي، والمجتمع الاشتراكي؛ فهي دوجمائيةٌ زيادةً عن اللزوم. بمعنى آخر، فهي مقارباتٌ مثاليةٌ وقدرية. والأهم من ذلك، إن نماذج المجتمع الثلاثة لا تتقدم في مسارٍ مستقيم. بل هي أقرب إلى نظام حلزوني يتعمق ويتسع باطراد. ورغم القبول بعمل الآلية الجدلية، إلا أنني مضطّر للتصريح بشفافيّة أنني غير مقتنع بصواب الرأي القائل بتقدّم الأطراف من خلال إفناء بعضها البعض. في حين أن المقاربات العاملة أساساً بأسلوب الأطروحة والأطروحة المضادة والجمعية (التركيبة الجديدة)، قد تكون وسيلةً منطقيةً مساعدةً أكثر على إيضاح أسس تفاعلات وآليات الكون. إلا أن نسط أو وعي العلاقة الجدلية الوفيرة الغنى، والمفتحة على التنوع، والمعرفة بالتغذي المتبادل (العلاقة التكافلية أو التضامنية¹)؛ هي الأقرب إلى الآليات الجدلية في الطبيعة، أو أنها تتورّأ أكثر.

¹ العلاقة التضامنية (التكافلية): اصطلاح حقوقي يُطلق على علاقات الأشياء وتوكلها بعضها على بعض بشكل متبادل، بحيث يكون أحد الشئين غير مستقل عما يؤثر في الآخر. ويعني التضامن الطبيعي الطوعي (المترجمة).

من المهم الإدراك وعدم الإغفال أن طراز النشوء المعتمد على الثنائيات في الكون، والذي يمكن من حصول النشوء، بدءاً من الذرات اللامتناهية في الصغر وحتى الكل المتكامل على المستوى الكوني، وما يتمخص عنها من علاقات وتأثيرات متبادلة، والمحتضن لكليهما في أحشائه، والذي يؤدي إلى تكوين مختلف عن مجموع كليهما في نفس الوقت؛ إنما هو طراز كوني أساسي. إذ نلاحظ وجود هذا الطراز من النشوء في أساس جميع التطورات والتغيرات. والمجتمع ليس كياناً خارجاً عن نطاق هذا النمط من النشوء. بل يتسم بلغة نشوء تابعة للنمط نفسه. وباختصار، فهو يكون الثنائيات على الدوام، ويُتيح الفرصة لتكوينات جديدة مختلفة تحتوي كليهما، ولكنها تتخطاهما. إن استيعاب جدلية المجتمعات في التطور والتغير بهذا المنوال، سيساعد على حظينا بمعلومات أكثر بشأن معرفة الواقع الملموس. بمقدوري القول أنه لدى مقاربتنا مع الحقيقة الاجتماعية بهذا المفهوم الجدلي، بدءاً من أصغر الخلايا الاجتماعية إلى أكثرها تكاملاً وتلاحماً؛ فإن قدرتنا على التفسير والإدراك ستتسط خصائصنا الإنسانية أكثر (طاقات الإنسان الحر). وفي هذه الحالة، بمقدورنا تجسيد المجتمع في الفرد، نطور بذلك الفرد الحر المتميز بروح المسؤولية العليا من جهة، ولنحرر المجتمع المتأثر بالأفراد الأحرار أكثر فأكثر من جهة أخرى. وإمكانية التحرر تتحلى بأفضل أفق المساواة وفرص النمقطة المثلى.

أعيد التركيز على أنني لا أكتشف شيئاً جديداً، عندما أتحدث عن الديناميكية الثلاثية للواقع الاجتماعي. بل أعمل فقط على تكيف ديناميكية النشوء الكوني مع واقع المجتمع. وإذا طرح سؤال: ولم الديناميكيات الثلاثية؟ فسأقول: بسبب الوجود. فإذا كان الوجود (الكيونة) يسعى إلى إيجاد الجواب كقضية بحد ذاتها، فحينها ينبغي القفز إلى سؤال: ولم نحن موجودون إذن؟ لكن الكيونة أمر مفروغ منه حسب رأيي. قلولا الوجود، لما كان ثمة داع أصلاً لطرح هذا السؤال وتلك القضايا. حيث لا مكان لما ليس موجوداً. أي، وفي حال عدم الكيونة والوجود، لا يمكن الحديث سوى عن عدم النشوء، وعدم وجود أي شيء. وهذا بحد ذاته الشيء الذي تسميه الهذيان.

إذا كنا نقبل بالكيونة والوجود، فسيكون من المفيد الحديث عن نمط النشوء. ذلك أن المعنيين بكافة معاني الحياة وكل مراحل تطور الفكر، قد شعروا بأن التغير والتطور ينبعان من النشوء. وتأسيساً على ذلك كونوا كلاً متكاملًا مذهباً في مختلف تصنيفات الفكر

الميتولوجية والدينية والفلسفية والعلمية. بالطبع، لا يمكننا إنكار تلك الكليات المتكاملة. ذلك أنها جميعاً تروم الرد على سؤال النشوء أساساً. ولهذا الغرض لجأت بعضها إلى الأساليب الميتولوجية، وأخرى إلى الأساليب الدينية. وعندما بقيت قاصرة، جاءت أصناف الفلسفة والعلم لتجديتها. جميعها وظائفها متماثلة، ولكن أجوبتها متباينة. فجميعها تساءلت عن أسباب وكيفية وغائية الوجود والنشوء. وكل صنف جهد لابتكار وصياغة أجوبة تتواءم وضوابطه هو. والعلم الذي يتميز بالضوابط الأمثل، قد سلط الضوء على الديناميكيات الثلاثية للنشوء بنسبة جد مهمة. فلدَى إسقاط ميكانيكية المادة-الطاقة إلى مستوى الجزيء-الموجة، أي الكوانتومات (على الصعيدين النظري والتجريبي)؛ أثبت أن الثنائية تُفسح الطريق دائماً أمام التكوينات، وأن المحصلة الناجمة عن هذه التكوينات قد اختلفت، مع استمرار طرفي الثنائية داخل هذا التكوين الثالث الحامل لأثار تلك الثنائية (جريان المادة-الطاقة والجزيء-الموجة هو ذو طابع كوني)، وأن التغير يكون على شكل تقدم أو تراجع، وأن هذا الطراز هو الصفة الأولية المميزة لديناميكية الوجود. ولا داع لإعادة إثبات ذلك.

لنتأمل أنفسنا. فالإن الأم والأب يشبه أمه وأباه كثيراً، ويشتمل على بقايا الاثنين. لكنه يمثل كياناً متميزاً في شكل جديد (هذا الاختلاف يجري على مهل. وهو كذلك في كل وقائع الطبيعة). ويمكن تفسيره على أنه ذرة من النشوء الأزلي. بهذا الطراز فقط يمكن للنشوء أن يظفر بصراع الوجود. فما هو صراع الوجود؟ وكيف يكون الحفاظ على الوجود؟ إن الحفاظ على الوجود يعني التيمومة عبر تغيير الذات. ولكن، لماذا؟ ربما كي يثبت أنه موجود. وربما لمشاهدة ألوهية وروعة الوجود والكيلونة من خلال التغير!

يكنم الهذيان في هذه النقطة: ما دام علينا ملاحظة التكوينات المحيطة بنا والقريبة منا للحصول على منطق سليم، فلماذا ابتعدنا أو أبعدنا إلى هذه الدرجة عن هذه الحقيقة الأصلية؟ سوف نبغ الموضوع الرئيسي، فيما لو سلطنا النور على هذا الهذيان. إنني أتناول هنا أجهزة السرد والفكر، وأتماطها، وحالات الطمس التي تحف مزايا ووظائف الظاهرة الاجتماعية منذ لحظة ولادتها. لماذا شعرت المجتمعية بالحاجة لهذه الموارد؟ لماذا انقسم الذكاء إلى بعدين عاطفي وتحليلي إزاء هذه المستجدات؟ وماذا كانت وظيفة هذين البعدين؟ يمكننا من خلال الردود الصحيحة تغيير وتبديل تفسيرنا لمجتمعنا، بالنظر إليها كما هي. أو كما نود أن نكون. فالإنسان، كذات فاعلة، كائن يتسم بالقدرة على التفسير والتغيير حسبما

يشاء. وبقدر ما يتوافق التفسير والرغبة (بمعنى آخر التفكير والإحساس والطلب) مع ديناميكية النشوء والكينونة، فإن فرصة تطور الشكل الجديد تزداد بالمثل. وبقدر ما يتباعدان ويتنافران، فإن المجتمعية أيضاً تشهد التعصب أو التراجع بالمثل. ويتحقق تطور الذكاء العاطفي والتحليلي بالانكشاف حول محور هذه القضايا.

لأنه هنا هذا الفصل الذي يغلب عليه التفسير الفلسفي. حيث سأسعى للاستفاضة أكثر في شرح هذه النقاط ضمن مجلد "سوسيولوجيا الحرية".

لا ريب أن الشكل الاجتماعي الذي أسميناه بمجتمع الكلان ليس كياناً جامداً. فتطور ماهيات مختلفة من هذا النوع (من انثديات البدائية المشابهة للإنسان)، يعني تطور مجتمع الكلان أيضاً. القضية الأساسية هي قضية الوجود. وبوجه عام، فالمشكلة الأولى لمجتمع ما (مجتمع آلاف المجموعات) هي الوجود والاستدامة، بالإضافة إلى الدفاع عن وجوده تجاه القوى الساعية لإخراجه من كونه مجتمعاً. وللمجتمعات مثل هذه المشاكل والقضايا في كل زمان ومكان. ويتمحور هذا الدفاع أحياناً حول هدف حماية الوجود كدفاع عن الذات تجاه المخاطر والمهالك. وأحياناً تتواجد أوساط وكيانات مفيدة تتيح الفرصة للتطور التكافلي المناسب. وفي ذلك الزمان والمكان تتسارع وتيرة التطور الإيجابي، حيث يشهد النوع -كلنا أو مجتمعاً- اغتناء على صعيد الثقافتين المادية والمعنوية. وإذا ما عملنا على الشرح وفق ثنائية "أنا-الآخر" كاصطلاحين سوسيولوجيين بارزين في الآونة الأخيرة، نجد أن "أنا" تُشرع بالدفاع الذاتي تجاه "الآخر" الذي يشكل خطراً عليها. فإما أن تهزم الآخر، وتستمر في تطورها؛ وإما أن تبقى في وضع التوازن، وتحمي وجودها، ولكن تطورها يتباطأ حينئذ؛ وإما أن تهزم فتفقد وجودها سبباً أو كلياً حسب درجة الهزيمة التي تكبدها. وفي هذه الحال، تكون قد خرجت من كونها ذاتها كموجود قائم، لتغدو موضوعاً شينياً ضمن موجود آخر مختلف؛ أو أنها تنصهر وتستمر بوجودها كموجود مختلف. وحينها تتكون الأصناف المسماة بالمنحرفة المشوهة أو المائعة الهامشية.

وبشكل ملموس أكثر، وبينما يتواجد المجتمع المتطلع إلى الحفاظ على وجوده في مستويات النشوء الأبسط، فإنه بالمقابل يكون في صراع دائم مع الشروط الطبيعية، كي لا يكون فريسة للحيوانات الكاسرة من جهة، وكي يحمي نفسه من الظروف المناخية القاسية ومن الأوباء ونقص الغذاء من جهة أخرى. وبينما تهدد المخاطر وجوده، فإن الظروف المساعدة تقوم

بتطويره إيجابياً. لقد تمّ تسليطُ النور - وإن نسبياً - على الحلقات الأساسية من سلسلة المغامرة هذه، والتي مرّ القسم الأكبر منها في أفريقيا، في حين انقضت الأعوام المليون الأخيرة منها على وجه التقريب في أوروبا وآسيا. فهذه المجتمعية المتشابهة، والتي لم تتطور بعد لغتها الرمزية حينها، ولم يبلغ تعدادها مئة شخص؛ يطفح عليها نفوذ المزايا البيولوجية. لكن، وبسبب طغيان الجانب الجمعي على ممارستها العملية، فهي تتكوّن بالانقاف حول المرأة-الأم. وبنية الملحقات الأنثوية في اللغات الأولى تؤيد هذا الواقع. ينبغي عدم التغاضي عن الميزة الأساسية للمجتمع. فمن المهمّ بمكان النظر إلى المرأة-الأم على أنها بؤرة قوة "إدارية" طبيعية من خلال تجاربها في الحياة وتربيتها الأطفال، أكثر من اعتبارها زعيماً أو سلطة. وترتقي منزلة البؤرة، وتزداد جاذبيتها في أماكن الاستقرار المشابهة لثرتيات المنزل الأولى. أما مصطلح الأبوة، فهو علاقة اجتماعية ظهرت بعد زمن طويل جداً. حيث لم يتعرّف المجتمع أحقاباً طويلة على هذا المصطلح، الذي بدأ بالظهور ارتباطاً بالنظام الأبوي، بعد أن نشأت وتطورت مؤسسة الإرث ونظام الملكية. في حين أن الخال (شقيق الأم) وانتماء الأطفال لأنام اصطلاحان ظهرا بشكل مبكر. وكان القطف والقصص المحدود شكلين لتلبية الحاجات المادية. وكانت عضوية الكلان أهم ضمان للحياة. ويغلب الظن أن الطرد من مجتمع الكلان، أو التجرد منه كانا ينتهيان بالموت المحتوم. لذا، فمن الواقعي النظر إلى الكلان بأنها نواة مجتمع سليم قويم. إنها الشكل الأصلي للمجتمع.

طالما ذكرنا أن الانتقال إلى عصر المجتمع النيوليتي حصل بفضل ملاءمة الجغرافيا، وبعد مراحل طويلة من التطور. وأن ذلك ينبع من جبال زاغروس-طوروس، التي شكّل النهر الأم في تقديم الأجواء المساعدة. وبينما تكرر أ ومراراً أن هذه الحقبة، التي يمكن نعتها بذروة المجتمع الأمومي، قد شهدت إكسكانية ولادة فائض الإنتاج. وحسب رأيي، فسيكون من الأنسب إطلاق اسم "المجتمع المشاعي-الأمومي" على هذه السلسلة المتواصلة من المراحل، التي طالما سمّتها أغلب العلوم الاجتماعية بالنظام المشاعي البدائي، أو بالعصر الحجري القديم أو العصر الحجري الحديث، أو بالنظام الوحشي. إنها حقبة تكاد تحتل 99% من مجموع حياة المجتمع البشري. يجب عدم الاستخفاف بها البيئة. ومقابل تراكم فائض الإنتاج والقيم الثقافية الأخرى في أحشاء المجتمع المشاعي الأمومي، لن يكون من العسير استخلاص النتيجة القائلة بأن الرجل القوي الماكر، والذي يتجول دائماً متسكعاً في أطراف ذلك المجتمع

(فيما خلا بعض جولات الصيد المظفر التي تمده بالقوة تدريجياً)، قد توجه نحو بسط أول هيمنة على هذا النظام الاجتماعي. ثمة الكثير من المعالم الأنثروبولوجية والسجلات الأثرية والملاحظات والمقارنات ووجهات النظر التي ترجح كفة هذا الاحتمال، كما تطرقنا بكثرة إلى التكوين ذي الطابع الذكوري، الذي يغلب على المجتمع الأبوي المؤلف من الشامان+الشيخ العجوز الخبير+القائد العسكري. من الأصح البحث ضمن هذا التطور عن نموذج أولي لشكل المجتمع الجديد. مقصودنا من المجتمع الجديد هو حالة إضفاء الهرمية على الكلان. فافساح الهرمية الطريق أمام التحول الطبقي المستدام وتنظيم نمط الدولة الوطيد، قد حسم هذا الانقسام. واضح جلياً أن المجتمع المتعرف على الطبقة والدولة قد غير ماهيته. والدينامية الأساسية في هذا التغيير هي إخراج فائض الإنتاج من كونه هدايا وعطايا، وتسليمه للمقايضة، وتحويله إلى تبادل سلع في السوق. ومع دخول ثلوث السوق-المدنية- التجارة حيز التنفيذ كعنصر دائم في المجتمع، تسارعت وتيرة التدول والتحول الطبقي. لن أكرر ثانية كيفية جريان هذا التطور في الظروف الزمكانية، نظراً لأنني تناولته مراراً. وعلى صعيد الشروح المتباينة، فقد سعت مختلف العلوم الاجتماعية إلى الرد على هذا المجتمع الجديد، بإطلاق العديد من الاصطلاحات عليه من قبيل: المجتمع الطبقي، مجتمع المدنية، المجتمع الدولي، والمجتمعات العبودية والإقطاعية والرأسمالية. وحسب رأيي، فسيكون من الأنسب تسمية تلك المراحل بـ"مجتمع المدنية"، واختارها أكثر وتسميتها بـ"المدنية"؛ نظراً لأن الطبقة والمدنية والدولية ميزات بارزة ومستدامة فيها، ولأنها نعتت غالباً بصفات "التمدن" و"المدنية".

ينبغي ألا تغفل عن أنه عندما نتحدث عن المدنية، فإننا لا نفسرُها على أنها تعني السمو والتقدم على صعيد أخلاقيات المجتمع. بل نعتيها بماهيتها الأساسية المتمثلة في انحطاط الأخلاقيات وقمعها. فمجتمع المدنية يعني السقوط المتهاوي نسبة إلى أحكام القيم الأمومية المشاعية القديمة، أي نسبة إلى رويتها الأخلاقية. تبرز هذه العلاقة بأسطع أشكالها في اللغة السومرية، التي تعد أقدم لغة نعرفها. فمفردة "أمارغي" Amargi تعني الحرية والعودة إلى الأم والطبيعة على السواء. إن هذا التعادل المتطابق المعقود بين الأم والحرية والطبيعة، يشير إلى وعي سليم لافت للنظر. فالمجتمع السومري، الذي يتعرف على مجتمع المدنية لأول مرة، يشير بكلمة "أمارغي" إلى حنينه وشوقه للمجتمع القديم، أي للمجتمع المشاعي الأمومي، الذي

لم يبتعد عنه كثيراً، إن متابعة هذه الثقافات الاجتماعية ضمن الأصل السومري أمر ممكن، بل ومنور ومثير للغاية.

من المستطاع تلمس تداعيات اختلال التوازن في العلاقة بين المرأة والرجل على حساب المرأة، وهي ترد في أولى التجارب الملحمية المنظمة على شكل حوارات بين إينانا (الإلهة الحاسية لمدينة أوروك) وأنكي (إله مدينة أريدو). إنها ملحمة تسبق ملحمة جلجامش، وتنص على الصراع القائم بين النظام (أو المجتمع) المشاعي الأمومي والمجتمع الأبوي الهرمي (مجتمع العبور إلى المدنية). ندرك من ذلك بكل جلاء أن تلك المرحلة شهدت تسييراً تعسفياً وصراعاً مريراً. كما تمدنا المعطيات التاريخية بالبراهين والدلائل التي تشير إلى أن المجتمع السومري شهد في بداياته مرحلة يمكننا تسميتها بالديمقراطية البدائية. فمجلس الشيوخ العجائز لم يتحول بعد إلى نظام بطريركي. والجدالات الحيوية جداً تشير إلى نوع من الديمقراطية. ولم تتشكل بعد أنواع المصطلحات من قبيل أوامر الإله وتعاليمه (هي في الحقيقة مبدأ النظام العسكري الاستبدادي الأحادي الجانب، والنابع من النمط المقنع، كما هي حال الرجل القوي الماكر). وبالأصل، فطراز المحادثات في ملحمة إينانا حيوي للغاية، ويسرد ما يجري في المجتمع، وما يسوده من ظلم وجور، وما يحل بالمرأة وإنجازاتها وأطفالها من فواجع ونكبات. ولو كانت الوثائق أكثر، لرجحت كفة الميزان لصالح رصدنا وتلمسنا لوجود مرحلة انتقالية نحو ديمقراطية تتخطى بمسافات شاسعة ديمقراطية أينا (ديمقراطية الطبقة العبودية).

بإمكان الجزم نظرياً بكون الانتقال إلى مجتمع المدنية قد تدخل مع الانتقال إلى المجتمع الديمقراطي. فالجدالات المستخدمة في أول مجلس للشيوخ العجائز، ليست سوى أصداء لصوت أقدام المجتمع الديمقراطي وانعكاساته الأولى. إننا نشاهد مثل هذه الثنائية، أي: ثنائية المجتمع الديمقراطي-مجتمع المدنية، في جميع المجتمعات المارة بهذه المرحلة. وبشكل ملموس ومفهوم أكثر: إنها ثنائية الدولة والديمقراطية. أي، ثمة إشكالية الديمقراطية في كل مكان تتواجد فيه الدولة، وثمة مخاطر التدول في كل ساحة تتواجد فيها الديمقراطية. فكيفما أن الديمقراطية ليست شكلاً للدولة، فمن الخطأ المناداة بمصطلح الدولة الديمقراطية. ينبغي الانتباه بدقة بالغة إلى ماهية العلاقة بينهما.

هذه أيضاً من الثنائيات التي طالما تم التلاعب بها في التاريخ. فما برز (من أحشاء المجتمع القديم) قد أفسح الطريق أمام سجلات وتحريفات كبرى، بصدد تشخيص ماهية

التطور الحاصل إن كان ديمقراطية أم دولة. إذ يشير تداخل الديمقراطية والدولة إلى مرور المرحلة مشحونة بالصراعات الحادة والحروب الضارية. والنقاشات والنزاعات المحتكمة حول الجمهورية والديمقراطية والسلطنة في مثال الإسلام الذي نعرفه جيداً، مثيرة للأنظار وشفافة. في حين، تكاد تكون معاهدة سيدنا محمد في المدينة المنورة أقرب إلى العقد الاجتماعي لـ"جان جاك روسو"¹. كما نلاحظ ذلك بكل سطوع في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية. إلا إن النظام الهرمي للأرسقراطية القبلية، التي تعزز شأنها كثيراً بجوارهم (وبالأخص نظام قبيلة قريش الهرمي)، يبحث علناً عن نموذج سلطنة على غرار المثاليين البيزنطي والساساني. وقد نشب هذا الصراع مذ كان سيدنا محمد على قيد الحياة. وفي الحقيقة، فالصراع بين مكة والمدينة المنورة، هو بأحد معانيه صراع حول ما إذا كان النظام الجديد سيكون جمهورية (وتعني في اللغة العربية الديمقراطية الشعبية) أم سلطنة (أي النظام المونارشي المتداول بالوراثة من الأب إلى الابن). هذا السياق من الصراع، والذي بدأ مع هروب سيدنا محمد من مكة (610م)، واستمر خمسين عاماً؛ قد انتهى بخروج طائفة معاوية الموالية للسلطنة ظافرة منتصرة؛ بعد أن أُردي سيدنا علي قتيلاً سنة 661 في مدينة الكوفة، التي لا تنفك اليوم تشهد اشتباكات مماثلة في شدتها وحدتها في جوارها. لم يكن النظام الهرمي القبلي المتوطد في تلك المرحلة يتيح أية فرصة للجمهورية، أو بالأحرى حتى لظهور ديمقراطية بدائية. لذا، فالقيام ببحث سوسيولوجي حقيقي بشأن الإسلام من هذا الجانب، سيتم عن نتائج مثيرة حقاً!

يسلط التاريخ مثلاً آخر ملفتاً للأنظار لدى تأسيس الإمبراطورية البرسية الإيرانية. فقد حول البرسيون ميراث الكونفدرالية الميديّة إلى إمبراطورية. بعد جدل طويل وصراع عسير، وللأسالة الأخمينية دورها المحدد في ذلك. ثمة مؤشرات جمة تشير إلى أن الفترة الممتدة من 560 ق.م إلى 520 ق.م قد شهدت مقاومات باسلة بزعامة الكهنة الميديين. وحادثة قمبيز²

¹ جان جاك روسو: أهم فيلسوف سويسري في عصر العقل (1712-1778)، ساعد في تشكيل الأحداث السياسية التي أدت إلى قيام الثورة الفرنسية، حيث أثرت أعماله في التعليم والأدب والسياسة. شهير بمؤلفه "العقد الاجتماعي" (المترجمة).

² قمبيز: هو ابن قورش، ملك فارس. بدأ حكمه بقتل أخيه. أعوته غزو مصر، فزحف لهدم حدود الإمبراطورية الفارسية إلى نهر النيل. وفتح. ولكنه أصاب رشده، فلما يسفر من دين المصريين، وينتس الهياكل. علم وهو عائد إلى بلاده أن معتصماً استولى على عرش فارس. وأن الثورة التعلت في بلاده. ومن حينها يختفي قمبيز من التاريخ، ويقال له انتحر (المترجمة).

المفكرة خير مثال على ذلك. بيد أن تأسيس الكونغرالية الميديّة السابقة كان نموذجاً نوعياً عن الديمقراطية البدائية. ويزودنا تاريخ هيرودوت بسرد مثيرة في هذا الشأن. ديمقراطية أثينا أيضاً من الأمثلة الشهيرة. فالحروب التي خاضتها، سواء تجاه مملكة إسبارطة أو تجاه البرسيين والمقدونيين، هي في بعض أوجهها صراع حول: الديمقراطية أم الإمبراطورية أم الملكية؟ ولطالما شهدت الجدل والصراع حول: المجتمع الديمقراطي أم مجتمع المدنية؟ حتى وإن كان ذلك بنحو بدائي وعلى أساس طبقي. فالصراع في روما حول الجمهورية والإمبراطورية، يشير إلى إمكانية قتل أشهر الشخصيات، وفي مقدمتها يوليوس قيصر؛ مما يدل على ثنائية حربية عنيفة. يمكننا الإكثار من هذه الأمثلة، بل وتعريف الثورتين الفرنسية والروسية الكبيرتين على هذا الصعيد، في سبيل جذب الانتباه إلى الموضوع أكثر، والارتقاء بمفترتنا على إدراكه بنحو أفضل.

اندلعت الثورة الفرنسية (1789) ضد المونارشيّة المطلقة، وانتهت بالجمهورية (الديمقراطية الاجتماعية الراديكالية)، بعد مرورها بمرحلة عنيفة جداً، أي بمرحلة الإرهاب الثوري. وبعد عهد السلطة الثلاثية، أدامت وجودها مع إمبراطورية نابليون¹. وشهدت إعلان خمس جمهوريات، بعد مرورها بمرحل انتقالية متعددة. في حين أن السادسة منها قيد النقاش. أزيل الستار في الثورة الروسية الكبرى (1917) بديمقراطية أكثر راديكالية (عهد السوفييت والشورى). وشهدت الديكتاتورية الثورية في الحرب الداخلية، وتوطدت الديكتاتورية في عهد ستالين²، لتعود مجدداً إلى الديمقراطية في الذكرى المئوية الثانية للثورة الفرنسية، أي عام 1989. ولا تبرح جاهدة لتطوير ديمقراطيتها حالياً. ونكاد نشهد مناس الأمثلة المشابهة كل عام خلال مرحلة الحداثية الرأسمالية.

لقد سردت من خلال هذين المثالين القصيرين التعقيد الشائك بين هاتين العلاقتين. وسعيت إلى عكس أجواء ومجالات التناقضات المتوترة والمتصارعة بين يورتي المثنية والديمقراطية.

¹ نابليون بونابرت: قائد عسكري وإمبراطور فرنسي (1769-1821). حول نظام الحكم من القنصلية إلى الإمبراطورية، وينسب إليه إصدار القانون المدني الفرنسي، الذي اقتبسته الدول الأوروبية، وإنشاء حكومة منظمة ومحكم وإدارة قوية.

تتمسك على بريطانيا والتمسا وروسيا. وهزم أمام روسيا في معركة والرو، ونفى إلى جزيرة سانت هيلينا (المترجمة).

² ستالين: قائد جورجي شارك في تنظيم ثورة أكتوبر كعضو في الحزب الشيوعي الروسي، وأحد معالم الثورة الروسية (1879-1953). أصبح بعد وفاة لينين الشخصية الرمز للاشتراكية السلطوية المركزية (المترجمة).

النقطة الأخرى الأهم، والتي يجب الانتباه إليها، هي مساعي كلا المجتمعين الجديدين إلى إيجاد نفسيهما اعتماداً على المجتمع المشاعي. ومثلما عرفناه سابقاً، فالمجتمع المشاعي هو مجتمع "الخلية النواة"، الذي مايزال مستمراً بوجوده في جميع أسجة المجتمعات، وإن على شكل بقايا. وهو الذي لا غنى عنه، وينبغي عدم التشكيك في سيورته، ما دام النوع البشري قائماً. فكيفما أن الخلايا النواة في مختلف أسجة الوجود البشري تقوم بتغذية البنية الجسدية وترعيمها، بل وبإعادة إنشائها عند اللزوم؛ فإن المجتمع الأمومي المشاعي أيضاً يستمر بوجوده على شاكلة مشابهة ضمن مختلف المجتمعات الثنائية. ثمة أسباب ونتائج مهمة للغاية لتأكيد مراراً على عدم فناء أو استحالة إبقاء المجتمع المشاعي، مهما سادت الاشتباكات والحزازيات والاضطرابات وأحياناً الوفاقات ضمن مجتمعات الديمقراطية والمدنية المولودة من أحشاء بنية المجتمع المشاعي. وسأثابر على تناولها مراراً في المكان المناسب.

إن إشارتي الدائمة إلى الاشتباكات والنزاعات بين المجتمع الديمقراطي ومجتمع المدنية لا تقف احتمال الوفاق. بل على النقيض، فالوفاق أساسي بينهما. أو بالأصح، كان يجب أن يكون أساسياً. ومن أولى أسباب ذلك، أنه لا وجود للمجتمع الديمقراطي ومجتمع المدنية من دون بعضهما بعضاً، كنتيجة للمفهوم الجدلي القائل أن الأطراف لا تفني بعضها بعضاً. فوجود أحدهما ممكن بوجود الآخر. وكما نوهت سابقاً، فانطلاقة الديمقراطية وانطلاقة المدنية تتبثقان من أحشاء المجتمع المشاعي الأم عينه. وبينما يغلب على الديمقراطية أنها تتخذ من الغالبية والتنوعية السفلى المعرضة للقمع واستغلال وخيانة الطبقة الهرمية العليا قاعدة لذاتها، فعالمياً ما تقوم المدنية باتخاذ الشرائح العليا المنظمة للقمع والاستغلال والهيمنة الأيديولوجية أساساً لها. وبالطبع، فهذه الشرائح لا تفصلها عن بعضها بعضاً أو عن المجتمع المشاعي الأم حدوداً فاصلة. بل هي متداخلة، ولكنها في نفس الوقت بؤر متميزة باختلافاتها الكبيرة.

في هذه النقطة تبرز ضرورة إعادة النظر في رؤية اصطلاح المجتمع كلياً، بشرط استنكار ذلك واستيعابه على الدوام. إذ يجب النظر إلى المجتمعات على أنها ليست وحدة بسيطة. بل هي كل متكامل من مجموع: آلاف الوحدات البسيطة، التحولات الطبقيّة، آلاف المجموعات السفلية، ملايين العوائل المنصوية تحت جناح كل طبقة، شتى أنواع المجموعات التي تناهض التحول الطبقي ولم تشهد، الوحدات العالمية المتعددة بقدر تعداد الوحدات المحلية، الأديان، اللغات، السياسيين، أشكال الاقتصاد، القبائل، القوميات، الكيانات العالمية،

وجميع أنواع الفوضى والنظم التي تشهد آلاف العلاقات والتناقضات المتوترة والهادئة من جهة، والمتصارعة والمتضامنة بشكل متداخل فيما بينها من جهة أخرى. وبقدر ما تتوازن وتتساوى الديمقراطية والدولة في معمعان هذه التعقيدات الإشكالية المتشابكة، فإنه يتشكل نظام اجتماعي أقرب إلى إحلال السلام. أما حالة السلام التام، فتقتضي حالة اللادولة. وهذا ما لا نزال بعيدين عنه بمسافات شاسعة على الصعيد العملي، حتى وإن أمكن التفكير فيه نظرياً.

لا يمكن إحلال السلام الكامل، إلا من خلال حياة ديمقراطية على المدى الطويل، بحيث تشمل المجتمع برمته، بما في ذلك مجتمع الدولة أيضاً. كما يمكننا الحديث عن حالات السلام باعتبارها مراحل خالية من الصراعات والصدامات، ومعتمدة على توازنات القوى المعنية المذكورة (قوى الدولة والديمقراطية) خلال الفترة التاريخية القائمة. وإذا سعت الديمقراطية إلى ابتلاع الدولة واحتوائها كلياً، فحينها تغلب خصائص الفوضى العارمة في تلك الفترة التاريخية. والتجارب المعاشة في كثير من البلدان تشير إلى ذلك. في حين إذا أضرت الدولة دائماً على اللاديمقراطية، فتتكون حينها النظم الاستبدادية الديكتاتورية. وهذا ما يفضي في تلك الفترة التاريخية القائمة إلى الفوضى مرة أخرى. يستمر التحضر المسمى بالسياق التاريخي أيضاً منذ خمسة آلاف عام. في حين كانت فرص الديمقراطية في الحياة محدودة أكثر. إلا إن المجتمع بسواده وبتعديلاته الساحقة عول دوماً على الديمقراطية، وكافح في سبيلها. ولربما ستستمر الدول والديمقراطيات بالعيش المشترك المتداخل بشكل من الأشكال، وإن لم يكن بالمعنى نفسه، حتى لو مرت آلاف الأعوام.

تكن الإشكالية في كيفية الفصل بين الدولة والديمقراطية، وفي تحديد الضوابط المنهجية للعيش المشترك بينهما على نحو معطاء، أو بحيث لا تتكران بعضهما بعضاً كأقل تقدير. وقد يتطلب الأمر من دساتير من نوع جديد. فالتداخل بين الدولة والديمقراطية أشبه ما يكون بالضلال المخادع، الذي لا يجدي إلا في تمكينهما من التستر على عيوب بعضهما البعض، كما ورقة التوت التي تخفي عورة الجسد. لذا، لا يمكن البدء حتى بنقاش مبدئي حول الدولة والديمقراطية، ما لم نتخط هذا الوضع. فحتى الثورتان الفرنسية والروسية، اللتان هما أكثر الثورات عصريّة، قد زادتا من حدة التشويش والتعقيد في هذا الشأن. فما بالك بالارتقاء به وخلق الشفافية فيه! من هنا، وبأقل تقدير، فنظرية السياسة بحاجة ساسة إلى تشخيص الدولة المنفتحة على الديمقراطية (الدولة التي لا تضع نفسها محل الديمقراطية، والتي لا تحظر

الديمقراطية)، والديمقراطية التي لا تتكرر الدولة (الديمقراطية التي لا تتطلع إلى التناول سريعاً، والتي لا تنظر إلى الدولة كعائق يتوجب هدمه على الدوام)؛ وإلى رسم معالِمهما بمنوال شديد من حيث الشكل والمضمون كحد أدنى. حقاً ثمة حاجة إلى النظرية، ولكن، بشرط أن تكون جواباً لحالة الأجواء العملية المعقدة. إنني على قناعة بضرورة بل بإمكانية- تحديد أشكال الدولة والديمقراطية، بحيث تنخفض فيهما نسبة الصراع والصدام إلى أدنى المستويات، وتحتل بعضهما البعض على العطاء المتبادل. وبضرورة تطوير الاحتمال السياسي، الذي نحن بآس الحاجة إليه على هذا الأساس. فالدول القائمة لا تعترف بالديمقراطية جوهرياً. ولذلك فهي بليدة جداً وضخمة الجثة. في حين أن الديمقراطيات الموجودة منحرفة للغاية وغير فاعلة إطلاقاً، باعتبارها مسخاً وصورة كاريكاتورية عن الدول القائمة. لذا، لا جدال في أن هذه هي القضية الأولى لفلسفة السياسة وممارستها العملية.

أعيد وأبين أنني سأستفيض في تناول هذه المواضيع المشتتة على العديد من التحديث في مجلد "سوسيولوجيا الحرية" من مرافعتي.

إنني منتبه إلى أنني أطرح إطاراً نظرياً أساسياً أو براديعماً مختلفاً عن البراديعمات الليبرالية والاشتراكية التقليدية. وسأجهد لإضفاء المضمون عليها أكثر. وقد رسمت هذا الإطار الموجز للرد على سؤال: أين وكيف سأقوم بموضعة الرأسمالية باعتبارها تشكل المجتمع. واضح جلياً أنني لا أرى الرأسمالية شكلاً للمجتمع، ولا أعتبرها شكلاً اقتصادياً بحثاً.

لنعمل أولاً على رؤية العلاقة المسماة بـ "الاقتصاد الرأسمالي" ضمن نطاق متكامل لمجتمع المدنية. من الضروري الاستيعاب أن الاقتصاد الرأسمالي، أي التسليع المسمى اقتصاد التبادل، يعتمد على مكاسب احتكارات قائمة على علاقات السوق والمناقسة، ومتأسسة أساساً بمقتضى التلاعب بالأسعار وبلاستفادة من فارق الأسعار بين مختلف المناطق. في الحقيقة، وبموجب هذا التعريف، علينا الإدراك جيداً أنه ما من قطاع يخلق قيمة المقيضة. بل هو معني بنسبة ضئيلة وجزئية جداً من الحياة الاقتصادية العامة، إلا إنها نسبة معينة نظراً لمكانتها الاستراتيجية. إنه محصلة مجموع القيمة التبادلية المتراكمة بكميات طائلة في قبضة حفنة من الأشخاص. بالتالي، فهو متفوق استراتيجياً في التلاعب بالعرض والطلب على السواء. علينا ألا نغفل عن أن هذا التفوق لم يكن موجوداً في الدول حتى في تلك الأيام.

الغريب في الأمر هو نمط نشوء هذا التفوق واستخدامه. إننا نعي ولادته ونشوءه إلى حد ما. في حين أن استخدامه أكثر جذباً للأنظار، وأكثر تسبباً في التقلبات الاجتماعية، بسبب ارتكازه إلى التضخم المستمر لرأس المال. من هنا، فإن نعت ذلك بالثورية، ينكافأ وخيانة المجتمع، وبالأخص المجتمع التاريخي-الديمقراطي!

إن، متى سيعترف علم الاقتصاد السياسي بأن رأس المال نهبٌ سُبْدَعٌ بأدق الأشكال المناسبة لقوا إليه، وأنه يطبق بعد أن يضخم نفسه كفاية؟ (قانون الريح الشهير الذي يعرضه الاقتصاديون بامتياز، بالاستفادة من قدسية اسم القانون العائد لأخصائي الاقتصاد السياسي، بعد إعادة طلائه وتجميله). لماذا لا أسمى الرجل الماكر القوي بـ"الرأسمالي"؟ لأن استيلاءه يعتمد على القوة العلنية والحرب المحضة. ولا للنسي-بالطبع- أن الحرب تعني نصب الفخ، ولا ترى الحاجة لتكييفها مع القانون والدين، أو تغطيتها بأي غطاء. لكن، يجب التسليم بحق الاقتصاد الرأسمالي في نقطة مهمة، ألا وهي أنه كان يعتمد على الاستيلاء الجبري على علاقة الدولة والاقتصاد السابقين له. فقاعدة "مال الكافر حلال" في الدين، الذي تنتمي إليه حقوق الأعراف والتقاليد الهرمية، كانت تُجيزُ الاغتصاب والسطو العلنيين والنظر إلى الغنيمة على أنها حق مشروع. أي أن الرجل القوي الماكر بات دولة. في هذه النقطة بالذات ينفصل الاقتصاد الرأسمالي عن الدولة الكلاسيكية. لا أقول بأنه يغدو على تضاد معه. بل ينفصل عنه. وعندما لا يجعل مستوى تطور مجتمع المدنية غنيمة النهب والسلب ذات مردود ناجع، فحينها تشرق الشمس على هذا القطاع. وبالأصل، يظهر هذا الفرق في مسئول اللحظات والمراحل التي تبدأ فيها الدولة العبودية والإقطاعية بالجذب (عندما لا يُثمر عن حق الغنيمة الذي يعني بدوره النهب والسطو العلني. ولدى تجفيف المجتمع حتى النخاع، بحيث يبلغ الحدود التي يعجز فيها عن إنجاز فائض الإنتاج)؛ فيرى في ذلك فرصة لينقلد بإقطة نظام اقتصادي جديد.

كان احتكار الدولة العبودية ستمراً للغاية في العصور الأولى. يتجلى هذا الأمر لدى إلقاء نظرة على مقابر أهرام القراعنة وبقايا المدن الإغريقية-الرومانية. لقد تواجد القطاع الرأسمالي في هذا العصر أيضاً، ولكن بنطاق ضيق جداً. فمردودية احتكار الدولة لا تتيح لذاك القطاع فرصة التطور، أو أنها تسمح به بأدنى المستويات. ونحن نعلم أن نظام العمل الإقطاعي يبدأ بالانتشار عندما يصاب نظام العمل العبودي بالإفلاس. وباعتبار أن تحويل

أسباب إفلاس المدنية العبودية ليس مرتبطاً بموضوعنا، فسنبكفي بتبيان أنه تم تخطي تلك المدنية من خلال رؤيتها للحياة والنشاط، والتي عُمِّرت مدة طويلة جداً (4000 ق.م-500 م)، وكذلك من خلال توسعها في مساحات فسيحة، وببنياتها الطائفة التكاليف، وبانتهاك جميع الحدود والضوابط في سبيل الحظي بمزيد من المناطق والعبيد بالعنف والإكراه، ومن خلال آلاف التمردات والمقاومات الداخلية والخارجية الديمقراطية، التي يطغى عليها طابع الحرية. أما مجتمع المدنية المُنشد، والذي يُمثله كلُّ من الشرق الأوسط الإسلامي وأوروبا المسيحية، فاعتمد على طراز شرعية مختلفة واستغلال مغاير نسبة إلى المدنية الإغريقية-الرومانية المترتبة على إرثه، والمتأسسة على المدنيتين السومرية والمصرية. حيث نجح مجتمع المدنية، الذي انتهل شرعيته من كلا الدينين، في تجديد نفسه من خلال القروي القسن، الذي يعدُّ ملك نفسه بنسبة أكبر نسبة إلى العبد. لا ريب أن تضال المساواة والحرية، وبالتالي الميول والمساعي الدائرة لبناء المجتمع الديمقراطي (والتي سادت فترة طويلة في الديانة المسيحية التي شكَّلت وجدان الفقراء طيلة ثلاثة قرون، واستمرت في الإسلام على مرَّ مرحلة طويلة تحت غطاء مختلف المذاهب الإسلامية)، قد أدَّت دوراً رئيسياً في تحديث المدنية لذاتها من جهة، وفي جعلها تُطابق من جهة ثانية. لا يتأتَّى هذا الوضع من سمو المدنية وتطوُّرها المشرف، حسبما يزعم منظروها. فحتى إن كان للمدنية بعض مكتسباتها، إلا إنه تم بلوغ هذه المرحلة من خلال بقايا المجتمع المشاعي القديم، والآلاف من مقاومات وتمردات القبائل والأقوام والعبيد الفارين والفقراء المضطَّهدين.

إن نجاح القمع والاستغلال في استحداث نفسيهما ضمن مجتمع المدنية عبر وسائل الشرعية الجديدة، قد أسفر عن استحداث الطبقة والدينة والدولة أيضاً باعتبارها وسائل أولية لديه. وهكذا تيسر تطوُّر العناصر الرأسمالية في الأوساط الجديدة، التي تسودها علاقات القرن-السيد والمدينة-السوق والدولة-العبد. كما أفضت المدائن المتنامية حول الأسواق في مساحات واسعة تمتد من الصين إلى المحيط الأطلسي إلى تسريع إنتاج السلع بالتزامن، وإلى توطُّد التبادل اتساعاً وعمقاً. في حين أفرق السعر بين الأسواق تسجيل أرباح التجار الاحتكاريين لمستويات قياسية لا نظير لها. هكذا، وللمرة الأولى، بات بإمكان المدن تحقيق التوازن حيال المناطق الريفية. فالمدنية الإسلامية كانت ضرباً من ضروب التجارة بين الشرق الأقصى وأوروبا. حيث قدَّمت لأوروبا ما تحتاجه على الصعيد التجاري، سواء من

جهة الثقافة المادية أم الثقافة المعنوية. في حين أن الوسائل الأولية الأخرى للحضارة تُمنح لها بالأصل منذ النصوص الأولى. هكذا ينتهي نقل المدينة والطبقة والدولة إليها مع العهد الإسلامي. ما من شك في الدور الرئيسي الذي أداه العرب واليهود في هذا المضمار. حيث قام الحكماء والصناع والحرفيون والتجار العرب واليهود بإتمام ما أبقاه الإغريق-الرومان سنتصفاً من أعمال.

يكنم النقص الوحيد المهم للمدنية الشرق أوسطية في عدم تخطيطها لمن القطر الرأسمالي، وعدم تمكنها من لعب دور رئيسي على مستوى بلد ما. أي، في عجزها عما استطاعت أمستردام ولندن القيام به. وللحكم الاستبدادي المركزي الساحق بما يفوق الأنظمة الأوروبية المطلقة نصيبه الرئيسي في ذلك. فالبلى السياسية في الصين والهند كانت تتفوق على سلطانات الشرق الأوسط بدرجة كاسحة على صعيد مركزيتها ولاتماثلها ولاتناسقها. في حين أن اليابان بقيت ضمن إطار البنية السياسية الإقطاعية نسبياً على شاكلة النمط الأوروبي. ومع توجهنا نحو القرن السادس عشر، كانت المدنيات الآسيوية القديمة قد خارت قواها عن القيام بحملة جديدة. ولم تذهب أسفار جنكيزخان¹ وتيمورلنك²، وكذا هجرات وتيارات هجرة الأنساب التركية من قبلها، أبعد من ضحها بالدم الطازج، وبالتالي إطالة عمرها أكثر. وما كان سيحصل كان مقدراً أن يحصل في أوروبا، التي هي أقرب ما تكون إلى شبه جزيرة في الأقاليم الغربية من آسيا. فقد كانت تلك الأراضي المختبر الجديد للمدنية.

ولدى انتقال التجارة والقطاع الرأسمالي إلى أوروبا بالتزامن مع المدنية، كانت تنبسط أمامها الأراضي العذراء وتأسيسات المدن النظرة وإقطاعية أوروبا الغرة المتصاعدة حديثاً؛ والتي لا يمكن نعت جميعها حتى بالمدينة. ما نجحت فيه المسيحية حتى نهايات القرن العاشر، كان قيامها بالتطعيم المعنوي. ولو أنه تشكلت في أوروبا حضارة قديمة على غرار حضارة الشرق الأوسط، لكانت فرصة تطوّر المدنية الرأسمالية فيها موضوع جدال إلى أقصى حد. فالحضارات الجديدة تتكون في الأراضي العذراء. من المفيد أخذ هذا الجانب بعين الاعتبار

¹ جنكيزخان: مؤسس وإمبراطور الإمبراطورية المغولية، أصبح إمبراطورية في التاريخ (1162-1227). ومعنى اسمه قاهر العالم، أو ملك ملوك العالم. كان نجاحه في الغارات سبباً في تولية الروح العسكرية والزعة الحربية لدى جنوده وشعبه، فاكتمحت جحافلهم بلاد آسيا كلها تقريباً وأجزاء من أوروبا (المترجمة).

² تيمورلنك: أحد زعماء الشعب التتري، ولول من انتصر على ملاطين بلخي (1336-1405). اتخذ من الإسلام سلاحاً، وأعد نفسه قائماً لأسباب تروى إلى جنكيزخان، ليعينه ذلك على كسب طائفة المغول (المترجمة).

بالنسبة إلى الحضارات. فإذ ما ألقينا نظرة على تَحَمُّر المدنية في أوروبا، فسنستشف فراغاً غريباً فيها. فمشقات استمرار القديم، وقلة خبرة الجديد (الإقطاع)، يتحان فرصة انسلال وتسرُّب الاحتمال الثالث من بينهما. وعلى سبيل المثال، كيف كان سيجري التاريخ لو تأسست إمبراطورية من الطراز القديم في أوروبا على يد العرب عن طريق إسبانيا، أو على يد العثمانيين عن طريق البلقان، أو من خلال هجمات الأقوام الغازية من جنوبي سيبيريا، أو على يد فرع من الزحف المغولي الأخير؟ إذن، فالحظُّ أيضاً كان عاملاً مهماً بالنسبة لأوروبا. إننا نقوم بعقد كل هذه المفارقات بشأن جميع تلك المدنيات، بغرض تسليط الضوء على ولادة قطاع رأسمالي، وعلى كيفية اكتسابه طابعاً مهيمناً. فحتى أننا لا نجد ولو حلقة حتمية ضمن سياق التطور الحضاري. ذلك أن مجموعة من كبار التجار المضاربين، والتي تكمن في تصدعات المدنيات القديمة والمناطق الهامشية، وتؤمن مكاسبها عبر الأعياب المال على حساب السوق وبالتضاد معه، وتجنّي نصيبها الكافي من طرق التجارة البعيدة ومن نهب وسلب المستعمرات؛ تلك المجموعة استغادت بشكل مذهل من التأثير المتحد لآلاف المؤثرات بمحض الصدفة، لتبسط نفوذها على أوروبا عبر مدينتين واهنتين، ثم على العالم برمته.

كلُّ البحوث الجارية تدلُّ على أن هذه المجموعة المضاربة متعصبة إلى أبعد الحدود، وأنها تنفق إلى أي فكر بناء أو إبداع خلاق. والعمل الوحيد الذي تمرّسته هو اكتساب المال عبر المال. والمجال الاجتماعي الوحيد الذي برعت فيه بدهاء، هو جني المال من المال، واكتساب المال أيضاً من أوساط الفقر المدقع وأجواء الحروب. إضافة إلى اكتساب المزيد من الأموال وبجشع لا يعرف حدوداً، من خلال فوارق الأسعار في عموم العالم. تجسّدت الخاصية الغريبة الأخرى لأوروبا في مستهل القرن السادس عشر في بلوغ المال مستوى القوة القادرة على بسط نفوذها على كل شيء. لقد صار المال الحاكم والقائد الحقيقي في الميدان. فمن لديه المال، لديه القوة. لا ريب أن العامل الأساسي في ذلك هو التسلّع والتسوق والتمدن بدرجة مذهلة.

لم يكن لأي قوة سلطوية آسيوية قديمة، أو أي سلطان أو إمبراطور فيها، ولا حتى لأي إمبراطور في روما، هم من قبيل الاعتناء بجني الأموال كثرة من ثمار التسلّع، أو إدارة شؤون السلطة عن طريق المال. وحتى إن وجد، فهو موجود في نطاق جد محدود، رغم أنهم -هم أيضاً- نقلوا ما في خزائن العالم إلى قصورهم منذ أمد بعيد. في حين، عندما ظفر

القطاع الرأسمالي بالنصر تلو الآخر، كان ملوك أوروبا في وضع يتوسلون فيه الاستدانة منه. لقد كانت مرحلة مغيرة بالنسبة إلى قوة المال-السلطة. فلأول مرة كانت السلطة السياسية تركع خاشعة أمام المال. وما هذا الواقع سوى برهان قاطع على تعزيز المال إلى درجة استلامه زمام القيادة ودفعتها. وقد كان نابليون يصرح بهذه الحقيقة، عندما قال بشأن الجيش: "المال! ثم المال! ثم المال! ثم المال!".

إن رجحان كفة عامل المال في أساس التجديد الحاصل في تاريخ المدنية العالمية (وليس تاريخ العالم المناهض للمدنية!)، يقضي إلى التجديد في المدنية أيضاً. إلا إنه لا يقطع أية مسافة في التعبير الجذري على صعيد نوعيته الأساسية. علماً أن الحضارة لا تتعرف حديثاً إلى المال والسوق والمدنية والتجارة، ولا حتى إلى البنوك والسندات. فجميعها وسائل مخترعة منذ آلاف السنين.

البند الآخر المهم هو عدم وجود أية صلة للقطاع الرأسمالي مع الإنتاج في بداية الأمر. بل لا علاقة له حتى مع التجارة الصغرى. وما من اختراع أو اكتشاف أو تجديد يذكر في العلاقات الأولية للاقتصاد. فهو ليس القوة المبدعة للسلعة والتبادل. إذ توجد التسلع والتبادل منذ آلاف السنين إلى يومنا. وإن كان لا بد من الحديث عن مهارة خاصة بالقطاع الرأسمالي، فيمكننا الإشارة إلى براعته الماهرة في اكتشاف قوة المال، واستثماره، وتصديره رأس مال بامتياز. أي، يمكننا الإشارة إلى دهائه في حرفة جني المال من المال. ولا جدال حول حذاقة الرأسماليين في رصد وتحديد المدن والبلدان والطرق والسبل والأسواق التي تدر عليهم الأموال بأفضل الأحوال. لقد كان هؤلاء، الذين يحتلون أماكنهم في هذا القطاع، ماهرين في وضع شبكات لتسويق الأموال والبضائع. لكن إرجاع انضواء أوروبا تحت قيادة المال وسيادته في بدايات القرن السادس عشر إلى دهاء تلك المجموعة، سيكون إجحافاً بحق الحقائق. فجميع الحقائق التي ذكرناها تشير إلى الدور الهامشي جداً لهذه المجموعة في سياق التطور الحضاري. بالتالي، فتوليد المال والسوق للقطاع الاقتصادي الرأسمالي ليس ضرورة حتمية. إذ كانت المدنات الآسيوية تتميز بقوة من المال والسوق تفوق ما لأوروبا منها بأضعاف مضاعفة. بالتالي، لو كانت الرأسمالية مرتبطة بذلك بصورة مباشرة، لولدت هناك أولاً. أما الرأي الذي يجمع عليه عموماً، فيشير إلى أنه من المستحيل الربط بين ولادة

الرأسمالية وبين العلم والفن والدين والفلسفة. بل على النقيض من ذلك، فقد نظرت هذه الضوابط بعين التشك إلى هذه الولادة على صعيد الثوابت الأخلاقية والمعنوية.

إنه موضوع سعيته إلى التذكير به في كل الأوقات: لماذا سقطت قوة المرأة في وضع يائس يائس إلى هذه الدرجة بين يدي الرجل؟ لماذا حكم عليها بالذل والخنوع في قبضة هذا الرجل، الذي لا يتميز كثيراً بالإنتاج والإبداع؟ الجواب بالطبع يتمثل في دور العنف. فمع انتزاع الاقتصاد من يدها، يصبح الأمر المروع أمراً لا مهرب منه بالنسبة إليها. لقد أخرجت المرأة من كونها ذاتها، لدرجة رضاها بسلوك أحط وأدنى مستويات الفن الزوجي على مدى أربعين سنة، حتى وإن كان الزوج الوصي عليها والأمر لها صبيها صغيراً. علماً أن القيام بمطالبات الزيجة حيال الرجل القوي أقطع وأنكى.

إنني مقتنع بفائدة مقايضة ذلك المثال مع قوة النفوذ التي يكتسبها المال باعتباره رأس مال - على المجتمع. في الحقيقة، إن تحلّي المال بقدرة القيادة والسيادة اعتراف صريح بخروجه من كونه ظاهرة اقتصادية. والمؤرخ المتمرس فرناند بروديل يشير إلى حقيقة قيمة، لدى قوله بكون الرأسمالية على تضاد مع السوق، وبالتالي على تضاد مع الاقتصاد، بل حتى أنها خارج نطاق الاقتصاد. ولأنه ابتداءً بالاقتصاد من ظاهرة التبادل والسوق، فإن حكمه هذا يحظى بقيمة عظمى. لقد كان رأياً طالما رغبت في التعبير عنه: لا علاقة للرأسمالية مع الاقتصاد، بالرغم من أنها تختزل كل شيء إلى الاقتصاد. بل هي العدو للدود للاقتصاد. وأكد بإصرار: الرأسمالية ليست اقتصاداً، بل هي العدو للدود للاقتصاد. سوف أتناول ذلك بإسهاب في الفصول القادمة. هل التمويل اقتصاد؟ هل التمويل العالمي اقتصاد؟ هل الكوارث والفواجع البيئية اقتصاد؟ هل البطالة قضية اقتصادية؟ هل البنوك والسندات وسعر المبادلة والصرف والربا اقتصاد؟ هل إنتاج السلع لأجل الربح المستشري كالمسرطان هو اقتصاد؟ تطول لائحة الأسئلة كثيراً. والجواب الوحيد الذي يمكن الرد به على جميعها هو مفردة عملاقة من "لا". المعادلة هي كالتالي: "المال ورأس المال ذريعة، والسلطة روعة" فمن خلال الحيل التي لا تتضب للمال ورأس المال، لم يتأسس شكل اقتصادي جديد، ولا شكل المجتمع الرأسمالي، ولا حتى شكل المدنية المسماة بالمدنية الرأسمالية. ثمة في الميدان لعبة الاستيلاء على المجتمع بنحو غير مسبوق تاريخياً. إنه ليس استيلاء على القوة الاقتصادية فحسب. بل استيلاء على قوة جميع الميادين السياسية والعسكرية والدينية والأخلاقية والعلمية والفلسفية والفنية

والتاريخية، وعلى شتى الثقافات المادية والمعنوية. الرأسمالية أكثر أشكال السلطة والهيمنة تطوراً.

لنلق نظرة خاطفة على القرون الأربعة الأخيرة من تاريخ البشرية، والمسماة عصر الرأسمالية. فهل ثمة خلية واحدة أو نسيج واحد في المجتمع ولم يقم تحت نير الهيمنة، أو لم تتأسس عليه السلطة حتى أدق أوردته الشعرية؟

يتحدث عالم الاجتماع الإنكليزي الماكر أنطوني غيندز¹ عن ثلاث منقطعات (فترات غير مستمرة) في الحداثة: شكل الإنتاج الرأسمالي، الدولة القومية، والصناعة. يُلوح ظاهرياً أن غيندز واقعي لدى تعريف الحداثة من خلال هذه المقومات الثلاث. لكنني أعتقد أنه مدرك لقيامه جوهرياً بالتنظير لمرحلة جديدة من صراع إنقاذ الرأسمالية في موطن نشأتها عبر هذه البراديعما. فتماشياً مع الحملة الرأسمالية العالمية الأخيرة، يراد حقن العقول مرة أخرى بالليبرالية، التي تُعد نظرية متبدلة باستمرار، بهدف التمكين من سرمدية الرأسمالية، من خلال مزاعم نمطها اليميني القائل بـ"نهاية التاريخ"، ومزاعم نمطها اليساري القائل بـ"أبدية".

سأواصل تفسيري بصدد الرأسمالية بعد الآن على أساس تحليل الحداثوية، وبالأخص على صعيد الدولة القومية والصناعية. إلا أنني سأعمل على ستابعة أثرها في معاقل السلطة بالذات. ليس في بيت الرأسمالية على غرار ما فعل فرناند بروديل، الذي استلهمت منه الأفكار، ولكن رأيت ناقصاً. بل في ميادين نعمة السلطة الخفية بالذات. أي، في القصور الكائنة تحت الأرض. تماماً مثلما هي حال أنكي، الإله الماكر لدى السومريين، وحال هادس² لدى الهيلينيين. بالنّسبة، سيكون من الأفضل عنواناً سردياً ذاك تحت اسم في قصر الملك العاري والإله غير المقنع. سأناظر على عرض كل أنماط الشرح، بعد جمعها في تركيبة واحدة، للإشارة إلى رغبة الرأسمالية منذ البداية في أن تصبح نظاماً سلطوياً عالمياً، وإلى مساعيها للنجاح في تحقيق أملها ذاك عبر دعائمي الدولة القومية والصناعية. ذلك أن أول شغل شاغل لهذا الثويانان الجديد، هو الانهماك في تجزئة وتشتيت أنماط الشرح الكبرى. لذا،

¹ أنطوني غيندز: عالم اجتماع وأكاديمي بريطاني. ولد عام 1938. اشتهر بكتابه "الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية"، الذي شكّل حجر الأساس في التحولات الليبرالية التي اعتمدتها الاشتراكيات الديمقراطية في أوروبا. قدم رؤية جديدة لعلم الاجتماع المعاصر، وطوّرت نظرية "البهكلة". اهتم بقضايا الحداثة ودعا إلى الديمقراطية الحوارية (المترجمة).

² هادس: إله النار والجحيم وما تحت الأرض في أساطير اليونان. وهو ابن كرونوس وريا، وشقيق زيوس وبوزيون. وكلمة هادس تعني في اليونانية "أخير المرئي" (المترجمة).

سيكون الشرح المفقّر إلى التماسك ناقصاً للغاية. بينما يفسح التوحيد المجال أمام أن يجد النقد غايته. قد يرفض أسنوبي هذا، إلا أنني واثق من كونه سيفضي إلى تفسير قدير للعلاقة الاجتماعية، وبالتالي إلى إدراكها. سأجهد إلى إكمال الجزء الأخير من تقييماتي هذه تحت بند 'الرأسمالية، العدو اللدود للاقتصاد'. في حين سيتم تخصيص عملي اللاحق لأجل تحليل المجتمع الديمقراطي الحر الذي تسوده المساواة، وذلك تحت عنوان 'سوسيولوجيا الحرية'.

الفصل الثالث

الرأسمالية سلطنة، لا اقتصاد

-في قصر الإله غير المقنع والملك العاري والمال السيد-

"خذ الخبر اليقين من فم الطفل"، قول شعبي مأثور، يُقال لدى السعي للاستعلام عن النبأ الصحيح: إني مضطر مرة أخرى لإعادة تفسير تصوراتي وانطباعاتي الطفولية، احتراماً لجميع الأطفال، وللغوص في مصدر الخبر اليقين في نفس الوقت.

عندما سمعت بأن أمين، ابن عائلة الجيران، قد بدأ بمطالعة كتاب "علم الحال"¹؛ ازداد اهتمامي بالإسلام والجامع. ومقابل حفظ عدة أدعية، كنت قد نجحت في التسلل إلى الصقوف الأمامية لعقد الصلاة خلف "الإمام مسلم" مباشرة. لم أُنس أبدأ قول مسلم علي، والذي علمت به لاحقاً، إذ قال: "إذا استمر عبد الله بهذه الوثيرة، فسوف يخلق عالياً". فهذا ما معناه أني قمتُ ببداية صحيحة. كما لا أزال أذكر كيف كنتُ أحتضن جذع شجرة الزيتون وأنا أتساءل: كيف هي المدرسة والمعلم؟ وأناقش ذلك مع عزيز، الذي كان سيصبح فيما بعد زميلي في المرحلة الابتدائية (سمعتُ لاحقاً أنه صار مهندساً خاملاً في المساحة ومديراً في إدارة السكن والعقارات). فلدى ذكر اسم المدرسة، كانت قد تشكلت لدي صورة أقرب إلى الوحش (اللويثان المعاصر). لم أكن مخطئاً في ذلك، لأنها كانت المكان الذي يتم فيه تلقين الإله الجديد، ألا وهو الدولة القومية. وعندما طالعت في فلسفة هيغل بعد مدة طويلة كيف أن الإله

¹ كتاب "علم الحال": ويراد به معرفة: علم العقيدة ومعرفة الله والرمز وما يجب لهم وما يستحيل عليهم وما يجوز في حقهم، وإثبات وجود الله بالليل العقلي وإثبات صفاته، والكلام عن اليوم الآخر وما فيه. كما يراد به علم الفقه بشكل مختصر وكتاب في معرفة السلوك، سواء في العبادة أو في المعاملة، ويراد به معرفة ما يتعلق بالسيرة النبوية (المترجمة).

الجديد قد هبط على الأرض في هيئة الدولة القومية، وأنه بدأ بالمسير على البسيطة في هيئة نابليون، وشرعت بتفسير كيفية قيام المعلمين-الكهنة بتلقين ذلك للأطفال منذ مرحلة الدراسة الابتدائية؛ فقد انتبهت إلى أنني أخذت الخبر اليقين منذ طفولتي. فبينما تهشت صورة "إله الجامع" للإمام مسلم لدي مع بدني بارتياح المدرسة الابتدائية، كانت ألوهية المعلم محمد المنتمي إلى مدينة "جوروم" ترتقي محلها. أما أنوار مصابيح شاحنة السائق حيدر، وهو من قرية "أرغل" المجاورة، فعندما كانت تضرب عيني الناعستين عدة مرات في السنة مع بزوغ الفجر، وأنا أنتظر على مصطبة حراسة الكروم؛ حينها ترسخت ساحرية الآلة في مخيلتي جيداً وكأنها شبه إله؛ لقد كانت سيارة الإله الجديد. وعندما بدأت بتفسير الصناعية بعد ذلك بزمان طويل على أنها أقوى ركائز اللوياتان الجديد، أو أنها إحدى صفاته الأساسية؛ فقد أيقنت أنني أخذت الخبر اليقين مرة أخرى من خيالاتي الطفولية.

عليّ التنويه هنا فوراً إلى أن أياً من الألوهيات لم تتوحش بقدر ما غدت عليه الصناعية. كانت قريباً تبعاً حوالي خمسين كيلومتراً عن الحدود السورية. وطالما أتذكر أنوار أجهزة المسلاط² التي تُتبر الحدود، عندما كانت تتعكس على عيني بين الفينة والأخرى كبريق صاعقة، فتتشكل في بالي صورة عن خليط الدولة-الإله كئالت خبر في طفولتي.

جمهورية تركيا هي إحدى أولى أمثلة الحداثة الرأسمالية المتحوّلة والمتطورة إلى دولة قومية في البلدان شبه المستعمرة. إذ تحمل آثار جمهورية فرنسا أثناء تأسيسها. حيث تداخلت الديمقراطية والدولة لديها في البداية، على غرار جمهورية فرنسا، تماماً مثلما حصل في الجمهورية الإيرانية الإسلامية، وجمهورية المدينة السنورة الإسلامية الأولى، بل حتى مثلما الحال في بدايات اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية أيضاً. فمع تشذيب وتقليم العناصر الديمقراطية مع الزمن، تم تحويل تلك الجمهوريات إلى دول قومية مسطحة بصفتها شكلاً من أشكال السلطة الرأسمالية. سأجهد لتحليل وتناول هذه المواضيع بإسهاب في الفصول المعنية. ربما كانت الجمهورية التركية تمثل إحدى بدايات تلك الأمثلة. بالتالي، فالأمثلة الأولى تستوجب التفسير الدقيق والحذر دائماً. كم كنت أود سرد تصوراتي حول الجمهورية بشكل منفصل على شكل رواية مطولة. لكنني أرغب قول ما يلي بجملة واحدة: لقد أدركت لاحقاً أنني عندما كنت في سنة التخرج من "كلية العلوم السياسية في جامعة أنقرة"، والتي هي من

² المسلاط: الأضواء الكاشفة (المترجمة).

أفضل كليات المدرسة الجمهورية؛ رأيت أني غدوتُ امرأةً حوَّله اللويثان الجديدُ إلى شخص مشلولٍ في ذكائه التحليلي والعاطفي، لا يشعر بشيء، ولا يفقه شيئاً. بل صرتُ جاهلاً أعمى، ذا شخصية أقرب إلى أن تكونَ صفيحية، وعاجزاً حتى عن إصدار صوت الصفيحة التتكية. أما تأثيرات الدين القديم الملقن في القرية، فكنتُ قد نجحتُ في تحطيمها بعد سنتين طويلة، وخاصةً بما حفظته في مدرسة مذهب الاشتراكية المشيدة. على التتويه إلى أني وقعتُ في ريبية مروعة في تلك السنين. فكلما ازدادتُ في التفكير والتأمل، كنتُ أغرقُ فيها وكأني أختنق. ولم أستطعُ لم شملِي نوعاً ما، إلا بعد فترةٍ طويلة، عندما أدركتُ أن ما يفرض نفسه لم يكن سوى اللويثان العصري، سواء في هيئة الجمهورية التركية أو الاشتراكية السوفييتية المشيدة. لقد كنتُ وجهاً لوجه أمام إله الدين المعاصر الأكثر ترويعاً وفظاعةً من أنهية كل الأديان الأخرى (من خلال رموزه وأصنامهِ اللامعدودة التي تحيطني من كل جنب)، ولدى استيعابي كيفية ولادته وصعوده سلاّم الهيمنة، أدركتُ حينها أن هذا الدين وإلهه لا يداساني. وبدأتُ أشعرُ وأدركُ جيداً أنه كلما نجحتُ في تحاشي التعلق بهذا الدين أو الانزلاق فيه، فسيتنامى خيارِي في الحياة الحرة بالمثل. ولأول مرة يتعاوض الذكاءان التحليلي والعاطفي في ذهني، ليعيداني إلى نفسي. إنني أعمل على تفسير تلك المرحلة عبر هذه السطور.

عندما يُفسر كل من كارل ماركس وفريدريك أنجلز^١ "الاشتراكية العلمية"، أي علم الاجتماع الخاص بهما؛ يقولان أنهما "كوناً تركيبةً جديدةً من الاقتصاد السياسي الإنكليزي، والفلسفة الألمانية، والاشتراكية الفرنسية". هذه المدارس الثلاث تعمل على صياغة التحليلات النظرية للحدائق الساعية إلى التحكم بمسار حياة أوروبا بأكملها. فبينما يجهّد أخصائيو الاقتصاد السياسي الإنكليز للبرهنة على أن ما يحدث هو نجاح ظافر للاقتصاد الجديد (أو على الإقناع بأنه الدين الجديد)، فإن الفلاسفة الألمان يعملون على القول بأن العامل الرئيسي الذي يجب الأخذ به أساساً هو الدولة القومية (الشكل الجديد للملك-الإله). في حين يواظب الاشتراكيون الفرنسيون أساساً (وباعتبارها اتحاد المدنية والديمقراطية) على التنظير باسم

^١ فريدريك أنجلز: وضع مع ماركس لنس الفكر الماركسي والاشتراكية العلمية والحركة الشيوعية النولية (1820-1895)، واستمر معاً طيّال الحزب الشيوعي، ويعتبران المرشدين الفكريين للحركة العمالية والاشتراكيين الأوروبيين في عهده. من أهم أعمال أنجلز أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، ومساهمة في نقد الاقتصاد السياسي (المترجمة).

المجتمع قاطبة، بقولهم أن كل السرود الدينية القديمة قد انحسرت، ليتحقق نجاح المجتمع العلماني الوضعي (الدين الجديد للنظام القائم).

يكمن التأثير الهائل للاحتكار الرأسمالي، الذي قلب كل شيء رأساً على عقب، في أساس الثورة الفكرية المتنامية في أوروبا اعتباراً من القرن السادس عشر. من الضروري وضع بعض الأمثلة التاريخية المشابهة نصب العين مراراً، لدى العمل على تعريف هذه الثورة الفكرية. يتعلق مثالنا الأول بتكون دولة الكهنة السومريين في رحم المعبد. فمع بروز الثورة الفكرية، قُيِّمت ظروف تنظيم نموذج الدولة اعتماداً على فائض الإنتاج. ولكن، بأي جهاز رقابة يمكن الاستيلاء على فائض الإنتاج؟ كيف يجب تطوير وترتيب وسائل الشرعة الأساسية (إنقاذ المجتمع بالنظام الجديد)؟ الحل المبكر كان تنظيم الدولة، وإنشاء الآلهة الجديدة كأول مثال لجميع أديان المدنية. لقد صيغ جواب راديكالي للغاية. فلأول مرة تنظم الدولة في هيئة الكاهن-الملك. ولأول مرة ينظم الاقتصاد بالتداخل مع الدولة وكاشفترابية الدولة، لينضوي تحت المراقبة. في حين أن القوى الهرمية الكلاسيكية تنشأ وتُفَع في هيئة آلهة جديدة للسماء والأرض والهواء والماء والمدنية. يرمز إلى أول استعباد للإنسان في سلمة الخلق بالقول: "وخلق الإنسان من قذارة الإلهة". أما مكان كل هذه الاختراعات، فهو الزقورات. فالطباق الأعلى في الزقورات، أي المعبد، هو مجمع الآلهة (اتحاد الآلهة، أي: صلاحيات وسلطات الطبقة العليا الهرمية). والطابق الأوسط هو مكان الكاهن-الملك (مبدع النظام وأول حاكم مهيم). أما الطباق الأسفل، فقد خصص للعبدة الأرقاء والحرفيين المنتجين لفوائض القيمة وفوائض الإنتاج. ولدى قولنا أن السعيد هو رحم المدينة والدولة والطبقات وأول نموذج بدائي مصغر لها، نكون بذلك قد حددنا صياغة كل نظم وإجراءات المدنية. فجميع المدنيات تحمل آثار هذا المثال، إلى أن تصل نموذج أوروبا الأخير. ولذلك أعول على صحة اعتبار المثال السومري المصدر الأصلي الأبهي، وأقول: من المستحيل أن تكون أية نسخة أو أي اشتقاق جذاباً ومؤثراً بقدر المثال الأصلي.

النموذج الإيوني-الإغريقي هو النسخة الثالثة. في حين أن النسخة الثانية من الحضارة السومرية، هي حضارة الهوريين، وكذلك الحثيين المتداخلين معهم، والنابعة من ميزوبوتاميا العليا. يكمن فرق الإغريق في تخطيطهم الأفاويل السيتولوجية الكلاسيكية، وإنشائهم الطراز الفلسفي. ويعود السبب الأساسي في إنشائهم فلسفة الطبيعة والمجتمع إلى ضعف قدرة الإقناع

بالميثولوجيا لدى إيضاح تدوّل المدن البارزة على مستوى أرقى، فرغم استمرار قوة شرعنة السرد الميثولوجي بين الطبقات السفلى، إلا أن امتلاك ذخّر من العبارات الأكثر إقناعاً لأجل المنهمكين بالمشاكل العينية للحكم، غدا حاجة ماسة تفرض نفسها شيئاً فشيئاً. فالممارسة العملية للحياة الاجتماعية، والمشاكل المتمخضة عن المدن، تستوجب طرازاً فلسفياً في الإيضاح. لكن مجمع الآلهة الأولمبية المبتدئ مع زيوس لا يزال مؤثراً للغاية. وبينما ضحى سقراط بحياته في سبيل مقارباته التشكيكية، فقد نجح تلامذته في تحويل مسودة تعاليمه إلى مصدر أولي للفلسفة. لن يكون خطأ تسمية أفلاطون وأرسطو بصورة خاصة بـ"أبو الفلسفة". بالمقدور تعريف العبريين بأنهم أول قبيلة انتقلت من الميثولوجيات السومرية والمصرية إلى السرود الدينية التوحيدية. إنها نسخة من رافد مختلف. وبإضافة العديد من الروافد الجانبية الأخرى (وفي مقدمتها الفلسفة اليونانية والزرادشتية)، فإنها تولّد مستقباتها من الديانات الموسوية والعيسوية والمحمدية.

إن الرخم الثقافي المادي والمعنوي الجديد، الذي اكتسب القدرة على القيام بحملة جديدة عظمى في أوروبا خلال القرن السادس عشر، يتركز أساساً إلى ذلك الأصل التاريخي وتلك النسخ المشتقة منه. أما التفكير في التاريخ بمعزل عنها، والابتداء به من أوروبا، فلن يكون إلا من خلال ابتكار ميثولوجيات وأديان جديدة تبدو عاجزة عن الإقناع منذ البداية. فعمليات الإنشاء الفكري المعمول بها تحت اسم الوضعية والعلمانية والليبرالية، بل وحتى الاشتراكية، ورغم احتضانها الجديد في ثناياها؛ إلا أنها أنشئت في ظل التأثير الغائر للمصدر التاريخي الأس. فالغالبية الساحقة من اصطلاحاتها ومضامينها قد صيغت في النماذج الأسبق منها. بالتالي، لا يمكن إيضاح عصر النهضة والإصلاح والتنوير في أوروبا، بالانقتصار على الفلسفة الإغريقية-الرومانية وعلومها وفنونها وقوانينها. بل يستحيل فعل ذلك من دون الاعتماد على الإرث السومري والمصري.

• الآلهة الأولمبية: أشهر الآلهة عند اليونان، لأنها جاءت إلى البلاد مع الأكيبيل والنوزيين، وهزّت عزوش الآلهة البسيطة والأرضية. على أن الآلهة المغلوبة بقيت خاضعة للآلهة الجديدة، ولكنها ظلت موضع تعجب من عامة الشعب. كان على رأس هذا الطغلم الإلهي الجديد رب الأرباب زيوس (المترجمة).

لا شك أن لأوروبا مساهماتها. وبالأصل، فقد بدأت تلك الإسهامات تُعطى أكلها في مستهل القرن السادس عشر. فسُرد العلماء والفلاسفة، وعلى رأسهم فرانسيس بيكون ومونتaigne¹ ومكيافيلي وكوبرنيكوس، والتي تتألف من مزيج العلم والفلسفة والدين؛ إنما تحدد ملامح النسخة الجديدة. لم تقتصر ما منحت المدنية على المدينة والدولة والطبقة والتاجر والمال والسوق فحسب. بل وقّدت الفلسفة والدين والعلم والفن أيضاً. لقد برهنت أوروبا امتلاكها أكثر من غيرها مهارة الانتهاز من الثقافة المادية والمعنوية للتاريخ القديم، وإمكانية تفحصها بدقة أقرب إلى دقة المختبرات، وصهرها في بوتقتها، وتكوين جمعية جديدة منها. في حين عجزت الحضارتان الهندية والصينية عن النجاح في ذلك. كما بقيت الحضارة الشرق أوسطية قاصرة عن إيداء قدرتها على تحقيق حملتها الأخيرة. وقد تطرقت إلى أسباب ذلك مراراً.

سيكون من المفيد التذكير باختصار بهذه الحقائق التاريخية، لدى القول بأن ما قامت به أوروبا هو ثالث نسخة عظمى في التاريخ الحضاري.

لقد اصطلاح أنطوني غيندز مساهمات المدنية الأوروبية على شكل "مقطعات" (فترات غير متواصلة). حيث يسعى بذلك إلى تحديد الأصل. لا ريب أن للمدنية الأوروبية أصولها. لكنّ مقاطعات غيندز تلك (الرأسمالية، الدولة القومية، والصناعية) برهان نسبي على ذلك. سأعمل في الفصول اللاحقة على تقييم سوسيولوجيا غيندز، التي تتضمن معاني إنقاذ الرأسمالية الراهنة. إلا أن المواضيع الثلاثة الأساسية التي شرحها، تستلزم التحليل العميق. لذا، من المهم عقد الروابط معها.

لنعد مرة أخرى إلى المصادر الثلاثة المهمة للماركسية. فالتمييز بين تلك التيارات الثلاثة أمر مهم على صعيد لم شمل مصادر أوروبا الفكرية. لكن غيندز عجز عن تشخيص التشابه الكامن بين ثلاثتها. فلو فعل لكشف عن نفسه بذلك. أيديولوجية التنوير هي التي جمعت بين الاقتصاد السياسي الإنكليزي والفلسفة الألمانية والاشتراكية الفرنسية، بما فيها الماركسية. ما يجب تحليله أساساً هو هذه الأيديولوجية، التي لا تزال مهيمنة ومؤثرة بقوة في العالم. فعلى الرغم من تقديم السوسيولوجيا كعلم، إلا إنها تفنقر لأي تجديد خارج نطاق الأيديولوجيا عينها. وإن لم أكن مخطئاً، فعندما يقوم عالم الاجتماع الأمريكي الشهير الراهن إيمانويل والرشتاين

¹ مونتaigne: إحدى الشخصيات المهمة لحركة النهضة (1533-1592)، دافع عن الفكر الحر، وجمع مجمل كتاباته وتقييماته بشأن العديد من المواضيع في مؤلفه "تجارب" (المترجمة).

بتحليل الفكر الأوروبي، بما فيه الماركسية، فكأنه يعترف بما مقاده: "خوفي من أن يحل علينا غضب الآلهة عندما نتكلم ونناقش الحرية والاشتراكية، لأننا جميعاً شربنا من نفس المبع المسموم". الفكر المذكور هو أيديولوجية التنوير. في حين أن الاعتراف الشهير لأدورنو، الممثل النابغة لمدرسة فرانكفورت الفلسفية، كان على النحو التالي: "الحياة الخاطئة لا تعاش بصواب".

أما نيته وأتباعه المشابهون، فينتقدون أيديولوجية التنوير بشكل أكثر علانية. حيث يقول نيته: "جميع مصطلحات التنوير قد انتهت من الدين". كما سَلَطَ كارل شميت^٥ الضوء على الجذور الدينية لجميع اصطلاحات وقرضيات فلسفة السياسة. هذا وثمة مراجع غنية ولائحة من الشخصيات القدوة بشأن مدى عمق الريبة والشك في طراز الفكر الأوروبي ذاته. إن حال المدنية في أوروبا كثيرة التعقيد، وتبعث على الجفول. حيث تعاطم حجمها بما لا يقاس بأية مرحلة أخرى في التاريخ. ليس فقط بحروبها الدينية والقومية والاستعمارية والإمبريالية الزهية. بل وتعاطم الاقتصاد أيضاً بنحو غير مسبوق، حصيلة السيطرة عليه وتوجيهه وتمكين سلطوته وتداوله. لا يمكن إنكار وجود العديد من "المتقطعات" هنا. بل وتعرض الرأسمالية والصناعية والدولة القومية "متقطعات" بالغة الأهمية من بعض النواحي. إلا إن كل أنماط السرود تلك، وفي مقدمتها أيديولوجية التنوير، لا تستطيع توضيح "متقطعات" المدنية الأوروبية. فكيفما يضطر معتق كل دين إلى الدعاية لدينه، فإن حال أصحاب تلك السرود أيضاً مشابهة، وإن عن غير وعي. إذ إنهم مكفون بمثل تلك المدنية كدين، وبإضفاء الطابع الأبدي عليها في آخر المطاف. أود التذكير هنا بأن إمكانية وجود الاستثناءات في كل وقت لا تفني القاعدة العامة، بل تؤيدها. يجب عدم التغاضي بتاتاً عن الماهية الدينية والميتافيزيقية للبنية الفكرية الأوروبية، والتي تمت بجذورها إلى أغوار التاريخ السحيق. إذ تعرضت للاشتقاق عدة مرات، وتشكلت أصولها في أوساط مدنية مادية متقلبة بالإشكاليات العضال. ومثلما الحال في كل دين، فإن الذين يتمثلون هذا النمط الفكري أيضاً

٥ كارل شميت: من أكر نقد الفلسفة الليبرالية وأهم المفكرين الألمان الذين ناقشوا إشكاليات السياسة والتسور ومعضلة الحريات العامة. ومن أكر أعداء المجتمع التعددي الليبرالي المفتوح على الديمقراطية. وأحد الأسس الفكرية للنظام النازي، والمدافع عن مفهوم الأمة القوية. دافع عن نظام سياسي قائم على مبدأ الرأسمالية الديكتاتورية (المترجمة).

سُكِّفُون بالدفاع عن الظروف الثقافية المادية التي يُعبّر عنها، وبإضفاء مسحة الأبدية عليها. ومهمتهم الاستراتيجية تتجسد في نشرها في كافة أرجاء المعمورة.

لقد حاصرت المدنية الرأسمالية المجتمع بنقدياتها السلطوية السياسية وبالغنف العسكري كدرع منيع. وغزت جميع ميادين المجتمع الذهنية، سواء كونياً أم محلياً، وخاصةً وطنياً؛ وذلك بالوسائل والمؤسسات الممتدة من الكهنة الأوائل إلى جميع الجامعات الرسمية بشتى مدارسها وأكاديمياتها، ومن المدارس الابتدائية إلى الثكنات، ومن المعامل إلى مراكز الأسواق التجارية، ومن الإعلام إلى المتاحف وصولاً إلى بقايا الأديان القديمة، ومن المشافي إلى السجون وحتى المقابر. لقد بات المجتمع برمته محبوساً في القفص الحديدي.

كلما اكتسبت الأديان والأفكار التي تحمل آثارها صفة رسمية، فإنها تكون قد تأدلجت. أما الأيديولوجيات، فهي مبادئ البرامج المدافعة عن المجموعات البشرية ومصالحها بشكل ملموس. لقد تحول الفكر أو الدين الأوروبي، الذي أصبح رسمياً على الصعيد العالمي، إلى أيديولوجيا. وكمدينة، فهي مرغمة على الدفاع عن طبقها العليا، وتأمين أبنيتها، وبسط هيمنتها بكل ما أوتيت من قوة. علاوة على ذلك، وتلاقياً لسوء الفهم، يتعين التبيان أن هذه الانتقادات ليست موجّهة إلى الإنسان الأوروبي فحسب. بل وإلى جميع البشرية المغزوة والمستولى عليها، بما فيها أنا، ومنطقتي، وعالمي.

والسؤال: لماذا أثرت أيديولوجيا التنوير إلى هذه الدرجة؟ هو تساؤل في محله. فهذه الأيديولوجيا هي بمثابة الدين الكوزموبوليتي الأرقى. إذ توجه نداءاتها لمعتقي كل الأديان التي تسبقها. إنها قومية لدرجة بات التفكير في سيول وطنية أو مجتمعية لا تعبد الدولة القومية شبه مستحيل فيها. لقد غدا الإنسان المفكر إلى الدولة القومية أشبه بإنسان بلا دين. إن أيديولوجيا الدولة القومية بمثابة أضعف الأديان. بالتالي، لن يكون القبول بها واعتناقها صعباً كما الأمر حيال الأديان السابقة. فهي تتغذى دائماً من العلمية، وتُحوّل نمط حياتها المادية إلى ضرب من الشعائر الدينية. في حين تعمل وسائل الثقافة المعنوية، وفي صدارتها الأجهزة الإعلامية، على الترويج الدائم لها. أما الحياة السياسية والاقتصادية، فهي تحت قبضتها المحكمة كلياً. لقد باتت عالمية.

إني منتبه إلى كوني بسطت صورة لعالم مسدود لا نفاذ منه، لدى سردي هذه التعميمات. وأنا مضطر إلى الإشارة فوراً إلى أن مدنية تعرض نفسها على هذه الشاكلة، هي أشبه

بالإمبراطورية الرومانية التي فقدت الثقة بذاتها في أواخر عهدها، فمهما لاحت وكأنها قوية ومنيعه، فإن التعديبات الموجودة ضمن كافة مستويات المجتمع الذي عرضته للانهدام، وكذلك البيئة المتأجبة لحماية نفسها أيكولوجياً؛ كل ذلك قد دخل حالة صراع عتيد تجاهها منذ زمن سحيق. أي، وبقدر ما تتحول المدنية إلى إمبراطورية، فالديمقراطية أيضاً تستمر بالمثل في التحول إلى كونفدرالية.

آ- الرأسمالية ليست اقتصاداً، بل شكل من أشكال السلطة

إن الزعم بأن الرأسمالية ليست شكلاً اقتصادياً، هو فكرة ينبغي أن تؤدي إلى نتائج تماثل التحليلات التي في كتاب "رأس المال" لماركس بأقل تقدير من حيث الأهمية. علي التنويه مسبقاً أنه لا علاقة للفكر الذي أسعى إلى إيضاحه هنا باختزالية السلطة. فضلاً عن أنني لا أقبل انتقادي من خلال الفكرة التي تربط الرأسمالية بالدولة باعتبارها اقتصاداً. إنني أتحدث عن تكون قوة وزمرة سياسية تسيطر على الاقتصاد، وعن الظواهر التي تم اصطلاحها كالتالي: الرأسمالية، الرأسمالي، والاقتصاد الرأسمالي. فلأول مرة عادت هذه القوة ذات شأن وتأثير داخل أوروبا في القرن السادس عشر، وصارت نفوذاً سياسياً أساسياً في هولندا وإنجلترا من خلال تلك المصطلحات بالذات. واستخدمها الاقتصاد ليس مؤشراً على أنها اقتصادية. من المستطاع القول: إن فرناند بروديل هو أول عالم اجتماع ومؤرخ قدير انتبه إلى هذه الحقيقة، ولكنه عجز عن تحويل فكرته إلى منهج. بل ورغم إدراكه مدى إفساده لإحدى المسلمات المشتركة ضمن الفكر الأوروبي برمته، إلا إنه عجز أيضاً عن الترويج لها كفاية. وربما بقي قاصراً عن تطوير فكره في هذا المنحى. إلا أنه يقول علانية أن الرأسمالية ضد السوق، وأنها نهب احتكاري وقوة مفروضة على الاقتصاد من الخارج. إذن، يجب التساؤل: ما هو الشيء الذي يفرض نفسه على الاقتصاد من الخارج، والمضاد للسوق، والذي ليس اقتصاداً؟ إن الجواب على هذا السؤال ناقص للغاية. فهل هو قوة سياسية أم دين أم مدرسة فكرية؟

سيكون من المفيد فحص التطور الميداني للفكر النظري، والبحث فيه ضمن ميادين العلاقات التي ينتشعب داخلها. لنبدأ بالبحث في مثال مدينة البندقية. حيث ثمة مجموعة من

التجار الكبار في البندقية في القرن الثالث عشر. لكن هذه المجموعة تهيمن على إدارة شؤون المدينة في الوقت نفسه، وتُصارع أُنذادها، وتملك أسطولاً بحرياً. أي أنه هناك مدينة البندقية صاحبة القوة العسكرية أيضاً. علاوة على أنها تدافع عن النهضة وتحميها، وتتسم بإحكام سيطرتها على الاقتصاد والمجتمع. من هنا، فمن اليسير التبيان بأن كل هذه العلاقات متداخلة مع بعضها البعض، وأن المال يؤدي دور الصمغ اللاصق لها. إذن، فأي مصطلح يستطيع الرد على تكامل هذه العلاقات؟ وكجواب يمكن إيضاحها: تقوم البندقية بمراقبة الاقتصاد واختلاس قسم سهم من فائض القيمة عن طريق المجموعة التي تسمى بكبار التجار. ولهذا الغرض، فإما أنها تحكم قبضتها على الزمرة السياسية بذات نفسها، أو أنها تراقبها وتتحكم بها، بل وتستخدم قوة جيشها عندما يستدعي الأمر اللجوء إلى العنف.

وإذا دققنا بامعان، فس نجد أن المجموعة نفسها تتميز بحراك شامل على وجه التقريب، فحتى إن تغيرت بعض الأسماء داخلها، فإنه ثمة مجموعة نافذة على صعيد مدينة البندقية على الأقل. لنقم مرة أخرى بتعريف هذه المجموعة. إنها احتكار التجار، الدولة، الجيش، والبيروقراطية. وهي حامية مجاميع الكنيسة والفنون النافذة. هذه المجموعة تتجاوز نطاق الدولة، وتفرض ذاتها على الاقتصاد كاحتكار خارجي، رغم أنها ليست معنية بالاقتصاد، وتُحكم نفوذها على المجتمع بما يتخطى هيمنة الدولة نفسها. وعليه، فإذا نعنتنا هذه المجموعة بـ "السلطة المكثفة"، أو سمينّاها "السلطة"، فسيكون ذلك تفسيراً ذا نصيب وافر من الصحة. ولو كانت هذه المجموعة نافذة على جميع أرجاء إيطاليا، لسميناها "السلطة القومية". ولو انتشرت بين جميع شرائح المجتمع، لسميناها "الدولة القومية". ولو أنها استولت على اقتصاد البلد برمته، لسميناها "السلطة الاقتصادية". ولو أنها بسطت منزلتها على جميع أصقاع أوروبا، ومنها على كافة أرجاء المعمورة، لقلنا عنها أنها "إمبراطورية أوروبية وعالمية".

لننمّن الآن في جغرافية هولندا وإنكلترا الحالية خلال القرن السادس عشر، تأسيساً على هذه الفرضيات. فالحدث المعين هنا هو تضيق الخناق عليهما من قبل المملكتين الفرنسية والإسبانية. فكلتاهاما تتطلعان إلى الإعلان عن نفسيهما كإمبراطورية، وتسمعان إلى تحويل إنكلترا وهولندا إلى مقاطعتين تابعتين لها. في حين أن الملك والأمير في كلا البلدين (إنكلترا وهولندا) يجهدان للحفاظ على استقلالهما السياسي وتعزيزه. بالتالي، فهما بأمر الحاجة إلى القوة. وإلا، فاحتواؤهما وابتلاعهما تغو مسألة لحظية. أما القوة التي يحتاجانها، فهي سياسية

وعسكرية ومالية وفكرية. ولهذا يقوسان بمناشدة المفكرين والفنانين. وقد كان ديكارت وسبينوزا وأراسموس موجودين هناك. وكان الصيارفة اليهود يتدفقون إلى هناك كمستثمرين. وعليه، يتم تعبيد الأرضية لجيش جديد. إنه جيش محترف، متدرب، منضبط، ويمتلك التقنيات الحديثة. إذ يكون الأهمية للحرية في سبيل التكافل الاجتماعي لهم، ويتغلبون على النزاعات السياسية الداخلية. والأهم من كل ذلك، أنهم ساهرون في تأمين نسبة هامة من الإنتاج الاقتصادي على الصعيد الأوروبي. ولو فكرنا بمجموع كل هذه العوامل، فسنجد أن هولندا وإنكلترا تحميان نفسيهما بقوة تجاه منافسيهما. بل تحظيان بالفرصة لبسط هيمنتها أيضاً في نهايات ذلك القرن. وسيقبل كل المطلعين على الأمر قليلاً كان أم كثيراً— بأن هذا هو المسار العملي العام للتطورات في هذا الشأن.

إن، والحال هذه، لنكرر سؤالنا مجدداً. أي اسم يجب أن نطلقه على شبكة العلاقات المتداخلة والمتراصة تلك؟ بأي نظام علينا تعريفها؟ هل طبقة جديدة مبدعة هي التي أنجزت كل هذه التطورات اقتصادياً؟ ثمة في الميدان اقتصاديات متمراً. فمن الذين أوجدوه؟ إنهم الآلاف من شتى المهنيين، الفلاحين، العمال، صغار التجار، أصحاب الدكاكين والمتاجر، والأسواق والأموال والسندات التي تسرع من الحراك والتداول. والأهم من كل ذلك، أن هذا العطاء الاقتصادي يضخم فائض القيمة. فمن الذي ينال حصة الأسد من فائض القيمة الضخم ذلك؟ إنهم، بطبيعة الحال، المسيطرون على الاقتصاد بوساطة المال والقوة السياسية والعسكرية. ذلك أنه لا بيع من دون مال. وإن غاب المال توقف الإنتاج. ومن دون الجيش والقوة السياسية يحصل احتلال البلد، فيلغى الإنتاج. إذن، فالمحدد هنا، إلى جانب تأثير المال ومشتقاته، هو أن بعض الشرائح المنظمة تستمر في بسط سيطرتها بشرط التحكم بالاقتصاد، في سبيل نهب وسلب فائض القيمة المتعاظم. من المحتمل أنهم يمثلون الشرائح التي تكون على علاقة كثيفة مع الفئات السياسية والعسكرية. والاحتمال الراجح هنا هو أن الأمير والملك يقودان الجيش. بالتالي، فهما بحاجة ماسة إلى المال. وهذا ما معناه أنهما ينتميان إلى نفس مجموعة جامعي فائض القيمة، أو أنهما على علاقة وثيقة بهم. وفي الانتهاء، فهم يوظفون العزى فيما بينهم عن طريق الحركات الفنية والفكرية. كما أن وصفهم في أوروبا بالملوك والأمراء المهتمين بالحرية يتوافق مع مصالحهم. فهم لا يتخلفون أيضاً عن دعم وموازرة حركات المعارضة داخل البلدان المنافسة لهم. لنسأله مرة أخرى: كيف يمكننا

اصطلاح هذا الحراك الشامل؟ فإذا سميناها اقتصاداً، نجد أنه لا يوجد ولو شخص واحد ينشغل بالاقتصاد الحقيقي. إنهم المسئولون على فائض القيمة. فمن هم هؤلاء؟ إنهم الذين يفرضون أنفسهم على الاقتصاد من الخارج. وهم الذين يسرعون من سيولة المال-القيمة لأجل تضخيم المال. وهم الذين ينقلون المال إلى الدولة على شكل ديون، ليكونوا -ربما- شركاء في الدولة مقابل ذلك.

نلاحظ إذن أن العناصر التي نسميها "الرأسمالية والرأسمالي والاقتصاد الرأسمالي"، هي التي نراقب الاقتصاد بشكل غير مباشر، ولا تأخذ مكانها فيه بصورة أساسية. فيماذا ينشغل هؤلاء أساساً؟ إنهم معنيون باحتكار السلطة. أي أنهم يوحّدون احتكاراتهم الاقتصادية مع احتكارات السلطة. كما إنهم يحاربون، لأن قواهم تتضاعف داخل البلد عندما ينتصرون في الحرب. وهذا ما معناه مزيداً من فائض القيمة. أما حين تنتصارهم في حروبهم مع الخارج، فهذا يعني كسبهم مستعمرات جديدة وتعزيزهم لنفوذهم. وهذا ما يعني النهب الاحتكاري.

وإذا ما عمّمنا مثال إنكلترا وهولندا على الزمان والمكان، فسنتسبب التطورات مزيداً من الشفافية والوضوح. فهما تستغلان تحالفهما لتأمين الهيمنة في أوروبا أولاً. حيث تحطّم نير عبودية وظلم الإمبراطورية الإسبانية مع نهايات القرن السادس عشر. ولحقّت ضربة مميتة بأمالها في أن تكون إمبراطورية على صعيد أوروبا. كما تكبّدت المونارشية الفرنسية هزيمة نكراء في نهايات القرن السابع عشر. ونالت أسألها في الهيمنة على أوروبا طعنة ساحقة. وعمدت إنكلترا وهولندا إلى موازنة بروسيا الألمانية ضد النمسا، لتتحقّق مع أسرة هابسبورغ الحليفة ضربة قاضية بخيالاتها في تأسيس إمبراطورية على الصعيد الأوروبي. ومع حرب الثلاثين عام الأخيرة من ذلك القرن، يكون قد طوي عهد الحروب الدينية، لنقوموا بإرساء أرضية النظام المعتمد على توازن الدول القومية الموافقة لنهج إنكلترا وهولندا في عام 1649 تأسيساً على معاهدة وستيفاليا. وقد رنّت فرنسا على ذلك بثورة عام 1789، لتنتهي بفقدان الهيمنة الاستراتيجية مجسدة في شخص نابليون. وفي تلك الأثناء كانت قد ظفرتا في حروبهما الاستعمارية، لتدخل القرن التاسع عشر من خلال الثورة الصناعية. لقد حسمت الثورة

٢ معاهدة وستيفاليا: ألزمت المعاهدة المساواة بين الدول المسيحية، وأجلت نظام السفارات المستدامة محل المؤقتة منها، فساعدت على قيام العلاقات بين الدول بصفة دائمة. طبقت مبدأ التوازن الدولي للمحافظة على السلم في أوروبا. وفتحت الباب لتدوين اللوائح القانونية التي يجب أن تجزي عليها الدول، فساعدت على تدعيم القانون الدولي وشبوه (المترجمة).

الصناعية أمر الهيمنة الإنكليزية، لتسُق طريقها نحو التحول إلى إمبراطورية عالمية. أما المارد الألماني المتمثل في بروسيا، والمستيقظ من سباته متأخراً، فبعدما أحرز النصر على فرنسا عام 1870، دخل الحريين العالميين ليُسَطِّ هيمنته على أوروبا والعالم. لكنه خرج منهما متكبداً هزيمة ساحقة. في حين خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحريين العالميين بمكاسبها باعتبارها إنكلترا ثانية، لتُصير قوة سهيمنة في العالم الجديد منذ الحرب العالمية الثانية. وبينما كانت إمبراطورية روسيا الاتحادية تتطلع إلى تكرار دور ألمانيا، فقد هُزمت في حرب الهيمنة. وبات هناك أمريكا التي تراهن على الإمبراطورية العالمية، بحيث تهرع لعرقلة انهيارها وإطالة عمرها عبر نوع من الحرب الدفاعية.

هذا هو المنحى الأساسي لتطور السلطة. فنهر السلطة المنبثق من مدينة أوروك، قد ضمَّ إلى مجراه آلاف الجداول والروافد الفرعية المتدفقة، ليصبَّ في المحيط ويضيع في مياهه بالقرب من مدينة نيويورك الأمريكية. يتم التخمين بأن النهر قد عرج على شواطئ محيط الصين أيضاً. لكن هذا مجرد فرضية حالياً. إلا أن احتمال وصوله إلى هناك أقل من احتمال عدم وصوله. في حين يرجح بنسبة أكبر احتمال انهيار وتحلل مجتمع المدينة. فالتقضايا الاجتماعية والبيئية المتفاقمة عالمياً، قد حثت المجتمعات الديمقراطية على البدء بالفاعلية، وإنشاء حضاراتها هي، كإحدى الاحتمالات الأولية البارزة. أي أنه، وبدلاً من عبادة الإمبراطورية المتبقية من أنظمة الدول القديمة، تَرجح فرصة قدرة الاتحادات الكونفدرالية للديمقراطيات في التغلب على القضايا الكونية القائمة.

نُصاغ هذه الفرضيات في سبيل موضوعة الرأسمالية في مكانها المناسب. إنه أمر أشبه ما يكون بجولة في الأفاق الذهنية. فبعد أن يُخلف النهر الأم للحضارة دوامة عميقة مكان محطاته في إنكلترا وهولندا، فسيستمر في تدفقه ضمن مجراه، مكتسباً سرعة ولوناً جديدين. بالإمكان التنبأ علناً أن المتقطعات المنصبة في النهر الأم بالتزامن مع ظهور الدوامة، ستُضفي عليه سرعة ولوناً جديدين في تدفقها اللاحق. إن الدولة القومية، التي هي نسخة جديدة للدولة الكلاسيكية، وثورتها الصناعية، التي تُعدُّ أعظم ثورة اقتصادية بعد الثورة النيوليتية؛ تُشكِّلان معاً نهريْن دفاقيْن بجزارة. هذان المؤثران هما اللذان سرَّعا من وتيرة الحضارة الكلاسيكية، وأضغيا عليها لونها.

مرة أخرى يتجلى السؤال الذي أطرحه دائماً: أين هي الرأسمالية؟ وأين هي من الدولة القومية والصناعة؟ أطرح هذين السؤالين من حيث المضمون الاقتصادي. فرغم بحثي الدؤوب عن الجواب، لكنني أكرر أنني أعجز عن العثور عليها داخل الاقتصاد.

قد يواجه قولي هذا باستغراب. لكن حسب رأيي، فالمرأة هي صاحب الحقيقى للاقتصاد، رغم كل مساعي الاحتلال والاستعمار. فإذا كنا نود دراسة الاقتصاد على نحو قيم سوسيولوجياً، فالمقاربة الأصح هي قبولنا بأن المرأة هي القوة الاقتصادية الأساسية على الإطلاق، ما دامت تحمل الجنين وتغذيه في رحمها لتسعة أشهر وعشرة أيام، وما دامت تعتني به بعد مخاضات الولادة الشاقة، إلى أن تجعله قادراً على الاعتماد على ذاته، وما دامت هي المتمرس في تدبير شؤون المنزل وتأمين رزقه. إن جوابي رد سوسيولوجي أكثر احتراماً للحقيقة، مع أخذ روابط الاقتصاد البيولوجية بعين الاعتبار بالتأكيد. علماً أن المرأة لا تزال القوة الأساسية المحركة لعجلات الاقتصاد في العديد من ميادين الحياة، وليس فقط داخل المنزل، نظراً لدورها في الثورة الزراعية، وجمعها الثمار على مدى ملايين السنين. وقبام اليونانيين الأصليين، الذين كان لهم الشرف في إرساء أرضية العلوم، بإطلاق تسمية "قانون البيت أو قانون المرأة على الاقتصاد؛ إنما يشير إلى تخصيصهم هذه الحقيقة منذ آلاف السنين. ودون شك، يأتي في المرتبة الثانية أولئك الذين يندرجون في لائحة العبيد والأقنان والعمال، والذين طالما استغلّتهم قوى المدنية، وبسطت عليهم رقابتها الصارمة بأساليب مجحفة، بغرض نهب فائض الإنتاج وسلب فائض القيمة كفن أولي حفظته عن ظهر قلب. أما في المرتبة الثالثة، فيتواجد الحرفيون وصغار التجار وأصحاب الدكاكين والمتاجر ومالكي الأراضي الصغيرة من المزارعين، والذين هم أكثر تمتعاً بالحرية نسبياً. وبإدراج أرباب المهن الحرة أيضاً إليهم، كالصناع والمعماريين والمهندسين والأطباء، نكون قد أقمنا اللوحة على وجه التقريب. الأمر المفروغ منه هو أن تلك المجموعات أو الطبقات الاجتماعية هي التي تدبر العجلة الاقتصادية على مر التاريخ. مرة أخرى نجد أنه لا يوجد بينهم الرأسمالي أو السيد أو الأغا أو الأفندي. فمن الواضح أن هؤلاء ليسوا قوى اقتصادية. بل هم القوى الاحتكارية المحنلة والاستعمارية والاستغلالية والصاهرة، التي تفرض وتتفد شتى أنواع الاحتلال والاستعمار والاستغلال والصهر الخارجي على الإنسان وكندحه. أي أنه ليس الرأسمالي فقط هو اللااقتصادي المسلط من الخارج. فإلى جانب الرأسمالي بصفته تاجراً

كبيراً وصانعاً ومالك بنك، ثمة السيد والأفندي والسياسي والعسكري والمتكف المتحضر أيضاً، والذين هم ليسوا اقتصاديين، ولكنهم قوى تفرض نفسها على الاقتصاد من الخارج.

ب - معطيات حول عدم كون الرأسمالية اقتصاداً

إن المعطيات التي في حوزتنا مثيرة، ليس فقط من حيث أن الرأسمالية ليست اقتصاداً، بل الأنكى أنها ضد الاقتصاد أيضاً.

1- تحل معطيات الأزمات الاقتصادية مرتبة الأولوية. إن فريق الكهنة "الوضعيين-العلميين" الساعين لبرهنة كون الرأسمالية نظاماً اقتصادياً، يفهمون قضية الأزمات ويشرحونها على نحو خاطئ. ثمة إيضاح واحد فقط للأزمات الاقتصادية، ألا وهو أن الرأسمالية ذات هوية معادية ومضادة للاقتصاد. يصاغ أحياناً تعريف يشير إلى أن الأزمات تتبع من الإنتاج الزائد. فمن جهة، هناك القسم الأعظم من العالم يتضور جوعاً؛ ومن جهة أخرى، هناك زيادة في الإنتاج! وعن طريق هذا النوع من الأزمات المبتدعة قصداً وعمداً، غالباً ما يبرهن أن الرأسمالية مضادة للاقتصاد. علّتها في ذلك واضحة للغاية: ربح الاحتكار. حيث يتم تخصيص حصص للقوى الكادحة، التي تنتج مقابل ثمن أو أجر بخس يكاد لا يساوي شيئاً. وعندما لا تكفي تلك الحصص للقوى المشتريّة، يظهر ما يسمى بالأزمات. أو بالأصح، يتم افتعالها. وفي هذه الحالة، فأى كاهن زائف -أو بالأحرى ما يسمى بالاقتصادي- يأتي للنجدة هنا؟ إنه "لوهن ماينارد كينز"!¹ ما الذي يقوله؟ يقول: "على الدولة أن تزيد النفقات". كيف؟ برفع قوة الشراء لدى الكادحين! وكيف تنكشف اللعبة بكل قبحها؟ ستقوم بإفراغ جيبتك من جهة، وستملئ جيبتك الآخر من الجهة الأخرى! إنها سياسة التلويح الصارخ بالموت إزاء الكادحين وكل المجتمع الكامن خارج المثنية، لاسترضائهم بقبول الحمى. واضح جلياً أننا هنا أمام علاقة سياسية. حيث يتم تجويع القوى الديمقراطية المناهضة للمثنية أولاً

¹ لوهن ماينارد كينز: رجل اقتصاد إنكليزي شهير ببيلساته المالية إزاء الركود الاقتصادي (1883-1946). تراجع عن مفهوم الدولة الليبرالية ذات التدخل المحدود، ليدافع عن ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد. يبرز في مفهومه الاقتصادي عاملان أساسيان: شميل للاستهلاك، وأقلية الاستثمار (المتزجمة).

عندما يُراد قمعُ ممارستها، ثم يُنْفَعُ بها إلى الاستجداء والتوسل لسد رمقها. إننا في مواجهة أقدم تكتيكات الحرب: إن كنت تودُ فرض الاستسلام على شعب (أو مدينة ما)، فعليك محاصرته وتجويعه! ثم اعمل على سد رمقه مقابل الاستسلام!

يمكنني البرهنة بمئات الأمثلة على أن هذا هو المضمون الحقيقي لنظرية الرأسمالية في الأزمة المصطنعة. فلو حللنا فقط أزمة عام 1930 الشهيرة، نكون قد حللنا منطق الأزمة برمتها. ما الذي يجري في تلك المرحلة؟ يغدو الاتحاد السوفييتي، الذي يرفض هيمنة إنكلترا، نظاماً مستداماً وظافراً، بل ويهدد العالم المسمى بالرأسمالي. وفي أوروبا، كان الألمان والتابعون لهم يمينهم ويسارهم يقاومون معاهدة الاستسلام المفروضة عليهم بشروط تعجيزية. كان ماو^١ يترأس عصياناً قروياً ضخماً في الصين، ويروده. في حين كانت بلدان المستعمرات وأشياء المستعمرات، وعلى رأسها الأناضول، تنتفض في كل أنحاء العالم ضد الهيمنة الإنكليزية، وتخوض مقاومة الانبعاث الوطني. أما الجواب الذي أعطته الهيمنة الإنكليزية العالمية لهؤلاء، فكان أزمة 1929-1930 المقصودة. حيث تكدست السلع فوق بعضها البعض في طرف، وتفاقم الكادحون والشعوب المتصورة جوعاً في الطرف الآخر. إن علاج "كينز" الإنكليزي يُمِطُ اللثام عن كل شيء: منح كادحي وشعوب العالم ما يسمى "فرصة البقاء والعيش"، بإعطائهم بعض الفئات! هذا ما يزعم أنه السياسة الاجتماعية للدولة. وماذا كانت نتيجة "السياسات الاجتماعية للدولة الرأسمالية" تلك؟ كانت تراجع المجتمع والحضارة الديمقراطية العالمية مقابل تنامي القوة المهيمنة الجديدة. وكانت تحريفهما وصهرهما خطوة خطوة بالتزامن مع ثورة أكتوبر السوفييتية، ثم الإعلان رسمياً في أعوام التسعينيات عن زوال النظام السوفييتي، عبر سياسات الهدم الداخلي المبتدئة قبل ذلك بكثير (سياسات ستالين اللاديمقراطية، أي ديكتاتوريته في أعوام 1930. لماذا؟ لأجل تلافي تداعيات أزمة 1929-1930. ومن الذي أبعد وأزِيل؟ ستالين وفريقه، والاقتصاد السوفييتي). فضلاً عن إفراغ الدول التي توجت نضالها التحرري الوطني بالنجاح من مضمونها الاجتماعي (من مضمون الثورة الديمقراطية والمجتمع الديمقراطي)، وإرفاقها بالنظام الرأسمالي المهيمن. واضح جلياً

^١ ماو تسي تونغ: مؤسس أكبر دولة في العالم في الصين (1893-1976). وصاحب عبارة "دع مائة زهرة تتفتح، ومائة مدرسة تتبارى". نفذ كل سياسات الصين الزراعية والصناعية والعسكرية والاجتماعية والفنية. تبنى الماركسية، وحرك للحرب الأهلية الثورية الأولى، ثم أعلن تأسيس جمهورية الصين الشعبية (مترجمة).

أن هذا هو الغرض الرئيسي من كل الأزمات، والذي تم بلوغه بتأمين استمرار النظام المهيمن بواسطة سياسات الدولة المقصودة، أو أنه بذلك يكون قد تجاوز مرحلة حرجية على الأقل.

2- بمقدورنا إدراج الأزمات المعتمدة على العوز والفاقة أيضاً في نفس الفئة. أي، فرض التخلي المقصود عن إنتاج السلع، أو جعل الناس يأملون المدد والعون لياسهم وعجزهم عن مكافحة الأمراض والأفات. حيث يستحيل التفكير بمجاعة جديدة أو أمراض جماعية جماهيرية، فيما لو فعلت التقنيات والتجهيزات الموجودة. لكن، عندما يكون الهدف حماية وجود النظام السلطوي المهيمن، فإنه يتم اللجوء إلى هذا النوع من الأزمات المصطنعة، واستخدام الأمراض والكوارث كورقة رابحة. مرة أخرى نستطيع ملاحظة وتفسير روابط الجهاز المسمى بـ "المجتمع والاقتصاد الرأسمالي" مع القوة المذنية الرسمية المهيمنة. المنهاج هو نفسه: اتركه جائعاً، واستغل حالة الأمراض والكوارث لديه! بل وستكون حينها قد برهنت فوق ذلك كله أنك الملاك، بل الإله المنفذ. ولشكرك العباد جزيل الشكر!

3- ينبغي الاستيعاب جيداً أن الرأسمالية ليست مضادة للاقتصاد فحسب، بل والمجتمع. لقد سعت روزا لوكسمبورغ² منذ زمن بعيد إلى البرهنة نظرياً على عدم إمكانية رسملة المجتمع كلياً، وعلى استحالة حصول ذلك. حسب رأيي، فلا داعي كثيراً للنظريات الدقيقة في هذا الشأن. إذ يستحيل عليك إنتاج سلعة للبيع بهدف الربح، إذا ما انقسم الجميع، أي المجتمع برسته، إلى عمال ورأسمالي! لنعط مثالاً على ذلك بالخطوط العريضة: لنفترض أن هناك مصنعاً يعمل فيه مائة عامل. ولينتج هؤلاء العمال مائة سيارة. ليكن المجتمع مؤلفاً من مائة عامل زائد شخص واحد رأسمالي 1+100 (باعتبار أن المجتمع مؤلف فقط من عمال ورأسمالي. هذا هو الحدث المسمى بالمجتمع الرأسمالي الخالص. وهذا بالطبع الضلال الكبير لقسم من الماركسيين على الأقل). لنقم ببيع السيارات المائة كي نجني الربح. ولنفترض أن العمال المائة قد اشتروا السيارات بأجورهم. فماذا يتبقى لرب العمل؟ صفر في اليد. إذن، ينبغي أن يتواجد دائماً المجتمع اللارأسمالي، والذي أسميته في تحليلاتي بشأن النظام "المجتمع

² روزا لوكسمبورغ: ناشطة ثورية في الحركة الاشتراكية البولونية، وأحد أهم المحررين للنظرية الماركسية للحركة العمالية الألمانية في ألمانيا (1871-1919). أسست بأهنية الإضرابات الجماهيرية الاقتصادية والسياسية في نضال العمال الثوري. والسلمة الرئيسية للحزب الاشتراكي الديمقراطي الثوري. أسست مع كلارا زيتكين وشخصيات عدة "عصبة سبارتاكوس" لتتلاقى الانحرافات داخل الثورة العمالية والإطاحة بالحكومات الإمبريالية (الترجمة).

الديمقراطي المناهض للـمدنية"، وذلك كي يغدو الاستمرارُ بمجتمع المدنية ممكناً. ومثلما حال المدنيات الأخرى، فإن "المدنية الرأسمالية" كقوة مهيمنة جديدة، لا يمكنها أن تتواجد إلا على أرضية التضاد مع المجتمع الديمقراطي. بل وتزداد استعاراً في أوقات الصراع والاشتبك، ليكون وجودها مرهوناً بالعداء السافر للمجتمع الديمقراطي. إنها تستمر بوجودها بالحرب أو بالسلم. ومثلما الحال في كل التاريخ الحضاري، فثمة عدد لا يعد ولا يحصى من الحروب والوقائع التي تؤكد صحة هذا السرد في تاريخ المدنية الرأسمالية أيضاً.

4- البطالة مُعطاة أخرى تدل على أن الرأسمالية ليست اقتصاداً. فالرأسمالية كنظام مضطرة لاحتفاظ بجيش من العاطلين عن العمل كقوة احتياطية، بهدف الإبقاء على ارتفاع معدل نسبة الربح الوارد من فائض القيمة. بل هي مرغمة على خلقه إن لم يكن موجوداً. أي إن البطالة مرحلة مفتعلة بشكل مقصود. فبينما يكون أبسط أنواع الحيوانات والنباتات مفيداً لشيء ما، كيف يترك كائن مثل الإنسان عاطلاً ليصبح بلا فائدة؟ مثلاً: هل يمكن وجود نملة عاطلة؟ فحتى النملة إذا كانت لا تبقى عاطلة عن العمل، فكيف لكان راق كالإنسان أن يكون عاطلاً؟ لا مكان لظاهرة البطالة في الكون. بل يتم ابتكارها بنمط مصطنع والحفاظ عليها منتعشة، باعتبار البطالة كثرة شاذة للذكاء التحليلي، وكأفطع عملية وحشية في الحياة الاجتماعية. ما من حدث قادر على كشف النقاب عن العداء السافر للنظام الرأسمالي تجاه الحياة الاقتصادية، بقدر ما هي "البطالة". فحتى في نظام فرعون، الذي تكوّن له الانتقادات الثلاثة، لا مكان لاصطلاح "العبد العاطل". فكيفما يستحيل وجود فرعون عاطل عن العمل، فكذا لا يمكن التفكير حتى بمصطلح العبد العاطل. إذ كان للعبد قيمته وعمله على الدوام. لا تتواجد البطالة، أي العداء السافر تجاه الاقتصاد، إلا في الرأسمالية فقط.

5- الرأسمالية عدو التقنية الاقتصادية أيضاً. فالمستوى العلمي والتقني القائم قد ارتقى على شاكلة تخول أي مجتمع كان -سواء أسمىناه "مجتمع الرفاه" أو "مجتمع الجنة"- للاستمرار بوجوده بكل سهولة على شكل مجتمع ديمقراطي يمثل النظام السياسي. وتمكنه من الجانب الآخر من حل مشاكله اقتصادياً. إلا إن "قانون الربح" في النظام الرأسمالي يعرقل التطبيق النموذجي لهذا المستوى العلمي والتقني في تلبية احتياجات الإنسان. فلو لا قانون الربح، لكانت الأفاق الموجودة للمنجزات العلمية والتقنية قادرة على إيجاد شتى أنواع الحلول اللازمة، وبكل سهولة، على صعيد صياغة اقتصاد مجهز فقط بما يلبي احتياجات الإنسان من

الغذاء. إلا إنه لا يُسمح باستخدام هذه الأفاق أو الاستفادة منها كلياً في أي وقت من الأوقات. وعلى العكس، يتم السعي إلى تكريس بقاء المدنية الرأسمالية باختلاق الأزمات وحالات البطالة والتضخم المجتمعي بشكل دائم. والحال هذه، فالرأسمالية ليست فقط عدو الاقتصاد. بل إنها عدو العلم والتقنية القادرين على تحقيق التطور الاقتصادي في المستوى الأمثل.

6- الرأسمالية عدو الأخلاق والقيم المعنوية، التي هي من أهم مبادئ الاقتصاد. حيث يستحيل على البشرية تنظيم احتياجاتها الاقتصادية إلا بالمبادئ الأخلاقية. وإلا، فسُتصاب بالتضخم مثلما هي حال النمل على سبيل المثال. ولن تكفيها حينئذ عشرة كواكب مثل الأرض. وإن غابت الأخلاق، فسيتحول المجتمع إلى "مجتمع أسود". وعندئذ، لن تبقى قطعان مواش أو حيوانات تؤكل. بالتالي، لن يبقى للأسد أيضاً عالم يعيش فيه. أي، إن لم يوضع حد للرأسمالية، فإما أنها ستحول المجتمع إلى "مجتمع النمل" (الصين واليابان مثلاً) وستبلغ به شفير الهاوية والانهيار، أو أنها ستجعله "مجتمع أسود" (المجتمع الأمريكي نموذجاً). من الواضح تماماً أن فرصة المجتمع البشري في السيرة ستتناقص تدريجياً، إذا ما صار كل مجتمع على غرار ما هو عليه في أمريكا أو الصين واليابان. لقد ضحّت الرأسمالية هنا أساساً بالمبدأ الأخلاقي كرمي لـ "الاقتصاد الرأسمالي" المزعوم المفترض. في وقت ما، كان الأطفال والبنات يقيمون قرابين لأنهم زيادة. حيث لا يمكن الاستمرار في ذاك المجتمع، إلا بالتضحية بالإنسان عبر أخلاق كهذه، هذا إن وجدت. علماً أننا إذا نظرنا إلى كافة الحروب ذات الطابع الرأسمالي على أنها "طقوس التضحية بالإنسان"، فسندرك بنحو أفضل ماهية "مبدأ الاقتصاد الرأسمالي" (أو لأخلاقياته). فهذه اللاأخلاقيات لا تدمر النسيج الاجتماعية الداخلية للمجتمع فحسب. بل وتتحكم لأول مرة بالبيئة والطبيعة، لترتكب بحقها مجزرة كبرى تبلغ حداً لا يهدد حياة الإنسان فقط، بل وكل الحياة الحيوية. فهل من لأخلاقيات أشنع، أو عداً للحيوية أقبح من هذا؟

7- الرأسمالية عدو المرأة التي تعدّ القوة الأم الخالقة للاقتصاد. وتحليلاتنا بأكملها تبرهن أولوية منزلة المرأة ورفعة مستواها في الحياة الاجتماعية، وأسبقية قيمتها الاقتصادية. إن حقيقة "المرأة المقصاة من الاقتصاد" الموجودة على طول التاريخ الحضاري، بدأت تعيش أكثر مراحلها إجحافاً وجوراً في عصر المدنية الرأسمالية، لتغدو بذلك تناقض المجتمع الأكثر عمقاً ولفناً للأنظار. فقد تركت نسبة ساحقة من الجماهير النسائية عاطلة. ورغم كون أشغال

المنزل من أصعب الأشغال، إلا أنها لا تساوي خمسة قروش. ورغم أن إنجاب الطفل وتثنيته من أصعب الأعمال في الحياة، فهو لم يعد يחס القيمة وحسب، بل وبات التفكير يسود بكونه بلائاً مسلطاً. إن المرأة يد رخيصة أو عاطلة عن العمل، ومنجبة ومربية للأطفال بألف مشقة ومشقة. وهي بالمقابل بلا أجر، بل وحتى مذنبية! لقد وضعت المرأة في قاع المجتمع على مر التاريخ الحضاري. لكن، ما من نظام اجتماعي في المدنية استطاع التحكم باستغلالها بقدر ما هي الرأسمالية، التي تطبق ذلك عليها بمنوال ممنهج للغاية. ففي هذه المرة، باتت المرأة موضوع اللامساواة واللاحرية واللامتفرطية، ليس في القاع فقط، بل وفي جميع طوابق المجتمع! والأنكى أن النظام الرأسمالي يطور سلطة المجتمع الجنسوي بكثافة وحدة لا نظير لهما في أية مرحلة من التاريخ. وبكثير من هذه السلطة ويوسع نطاقها لتشمل عورات الإنسان. ويحول المرأة إلى صناعة جنسية، وينشر التعذيب في كافة طوابق المجتمع، ويصعد من "المجتمع الذكوري المهيمن" إلى أقصاه في هذه المرحلة من مراحل المدنية. فكانه بذلك ينقم من "الأكونوموس"، أي من الذات الخالقة للاقتصاد، ليبرهن عداؤه للمرأة والاقتصاد في كل مكان وزمان يسري فيهما!

8- تبرهن الرأسمالية بما يزيد عن الحد، وتسرد على مرأى من المجتمع بشكل يفتقر العيون، مدى عدايتها للاقتصاد، وعدم علاقتها بالاقتصاد الحقيقي. وذلك من خلال إيصال ما يسمى سوق "البورصة، أسعار الصرف والمبادلة، والربا" إلى الذروة في مرحلة العولمة الأخيرة، وتحويلها إلى العوبة نقود ورقية. مرة أخرى نلاحظ أنه لم يحول الاقتصاد في أية مرحلة من التاريخ إلى العوبة ورقية من هذا النوع، وإلى نظام افتراضي بهذه الشاكلة. فطالما اعتبر الاقتصاد من أكثر أنسجة المجتمعات حساسية ورقية، وخلعت عليه مسحة من القداسة (ينحدر مصدر كلمة القداسة إلى المجتمع السومري، حيث تربط بمصطلح الغذاء). حيث اعتبرت التغذية من أهم القضايا، وسعى إلى حلها. كما تميزت في جميع الأديان بجانب إضاحي مرتكز إلى الضمان الاقتصادي. فالأعياد ترتب في أوقات الرفاه والغنى الاقتصادي، أو على الأقل استذكراً لمراحل الخروج من الأزمات والمآرق. لقد نظر كارل ماركس عن وجه حق إلى الاقتصاد بأنه حقل مهم لدرجة يعبر فيها عن مجموع الخصائص المؤثرة في شتى حقول المجتمع ومجالاته. وكشف بالنالي عن الماهية الحقيقية للاقتصاد الرأسمالي، حين قال أنها تتجسد في إخراج الاقتصاد من كونه مجالاً يتكاثف ويتركز فيه السذهن العاطفي

والتحليلي، ثم يربطه بالاعيب المال والمستندات الورقية، وتحويله إلى أكثر ميسدين الذهبية التحليلية المضاربة بلادة وانقطاعاً عن الحياة الحقيقية. فهي تتداول مليارات الدولارات (المال العالمي) على الصعيد العالمي خلال ساعات قليلة، عبر التلاعب بأسعار الصرف والسندات، وغير الربا والفائدة، ودون أن تبذل أي كدح إطلاقاً. فبينما يطوف نصف البشرية على حدود المجاعة واليأس المدقع، فمن العصيب تصور نظام قادر على إظهار تضاده مع الاقتصاد بقدر هذا النوع من الحوالات القيميّة. إن الرأسمالية في مرحلتها الأخيرة المسماة عصر المال، وبوجهها هذا فقط، تبرهن كفاية مدى عدم جدواها، ومدى كونها نظاماً خارج الاقتصاد، بل ومعادياً للاقتصاد.

9- لقد أحكمت الرأسمالية قبضتها على أهم ميدانين في الاقتصاد، ألا وهما الإنتاج والاستهلاك. ووضعت ثقلها على السياسات الهادفة فقط إلى جني الربح الأعظم، دون الاكتراث باحتياجات المجتمعات الحقيقية من مأكّل وملبس ومسكن ومواصلات؛ لنخلق بذلك أزمت الإنتاج والاستهلاك المصطنعة -مثلاً بيئياً أنفاً- وتتمزّ بنى المجتمع من الجنور. ومن بعض الأمثلة التي يمكننا سردّها في هذا الخصوص: إيصال التسلّح إلى أبعاد رهيبة تنصدرها الأسلحة النووية، رغم أنه لا علاقة له البتة بالبنى الإنتاجية والاستهلاكية الحقيقية لكدح البشرية (أو أنها ليس من أولوياتها)، بل إنه يتسبب بمخاطر جدية لها؛ واستثمار مصادر الطاقة الكربونية بهدف الأرباح الهائلة، رغم تمخضها عن كوارث بيئية فظيعة؛ وإنتاج النباتات الزراعية المعدّلة هرمونياً والاستثمارات الضخمة الباهظة كتقنية الفضاء وخطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية، رغم العلم بمدى التلوّث الكبير الناجم عنها؛ والاستثمارات التي لا تُحصى في إنتاج نفس السلعة بمئات النسخ إرضاء لطيش الموضة. هكذا، فمن جهة نجد تراكم الأشياء المتكدسة بأحجام ضخمة وبشكل طائش في مجالات لا نفع منها، وتعاني من العجز عن تسويقها، فتفقد بالتالي صلاحيتها الاستهلاكية، وتصبح عرضة للتفسخ والاهتراء؛ وبالمقابل نجد جيوش البطالة والانتكاسات النابعة من المجاعات والأوبئة بسبب الافتقار إلى قدرة الاستهلاك! إن الرذالة والعداء الذي عجزت أية حرب أو كارثة طبيعية عن إلحاقه بالمجتمع البشري على مر التاريخ، يقوم الشكل الاقتصادي المسمى "الرأسمالية" بتحقيقه. بل إنها تنتجها بالضغط والتضييق على الشرايين الحيائية للاقتصاد، وباستئصالها، وبتركيب الشرايين الاصطناعية عوضاً عنها.

لا ريب أن هذه البؤد التسعة التي ذكرناها بصدد الرأسمالية باعتبارها مرحلة من مراحل المدنية، تستلزم تحليلات البرهنة عليها تدوين مجلدات كثيرة. لكنني فضلت السرد الموجز على هذه الشاكلة، لأن ما سعيت إلى عمله هو رسم أطر أطروحة على مستوى المرافعة. سأستأنف الشرح من جوانب أخرى مغايرة في البندين اللاحقين إلى جانب تناولهما في فصل النتيجة.

ج- أين، وفي أي زمان هي الرأسمالية من الواقع الاجتماعي والحضاري؟

إن، والحال هذه، أين، وفي أي زمان من الواقع الاجتماعي والحضاري علينا موضوعة هذا النظام اللاقتصادي والبارز بتضاده مع الاقتصاد، كي ننجح في إضفاء معان سديدة عليه، وصياغة تفسير قدير بشأنه؟

لا يمكننا بلوغ نتيجة قيمة بحق الرأسمالية، إلا بتحليل سياق الممارسات العملية والصراعات داخل وفيما بين قوى المدنية وأنظمتها من جهة، وتحليل سياق الممارسات والحروب الناشئة بينها وبين القوى المضادة للمدنية من جهة ثانية على سر التاريخ الحضاري.

إنني مدرك إفراطي في التطرق للموضوع وتكراره. وسع تقديم اعتذاري، إلا أنني مضطر لعرض هذه الجولة المثيرة جداً والشارحة للأفاق، وسردها مرة أخرى بخطوطها العريضة.

1- العصر المشاعي البدائي (من الإنسان البدائي وحتى نهايات العصر الجليدي الرابع، أي إلى ما قبل 20 ألف سنة):

يتم إرساء أرضية ثقافة الاقتصاد في النمق الأمومي المشاعي البدائي. حيث تستهلك الغلال المؤمنة من القنص والقطف بشكل مباشر، مع الاستفادة من الجلود والأياف. والمرأة- الأم هي السيادة المتسقة لشؤون الكلان بشكل غالب. إنها ضرب من ضروب الهيمنة الأمومية الأولى. إذ تتجسد العلاقة والتناقض الأساسيان داخل المجتمع الكلافي في الحماية من كل ما يشكل خطراً من بين شروط البيئة الطبيعية، والاستفادة من كل ما يمنح فرص التغذية

والإمكانيات المناسبة. تتسم هوية الكلان بماهية مصيرية، ويغدو لا غنى عنها في هذه الظروف. لم يتطور مفهوم الزوج-الزوجة بعد. فالمرأة المنجبة معروفة، في حين أن شريكها (الرجل الذي يضاجعها) عديم الأهمية إلى درجة عدم معرفته. وقد عاش المجتمع البشري 98.5% من مجموع حياته إلى الآن على هذا المنوال. هكذا، فهو أطول أشكال المجتمع زمنيًا. وباعتبار الحجارة المصقولة بشكل طفيف هي أولى الوسائل المستعملة أساساً حينذاك، فيطلق على ذلك العصر اسم العصر الحجري المصقول. وأحياناً يسمى بالعصر الوحشي البدائي. في حين أن الاسم المفضل سوسيولوجياً هو النظام المشاعي البدائي. تُستخدم فيه لغة الإشارة، ويسوده السكن داخل الكهوف والأكواخ العالية الموثوقة بالأوتاد على ضفاف الجداول والأنهار والبحيرات. يرجح الظن والاعتقاد بأنه تم العيش هكذا طيلة مليوني سنة في أفريقيا، ومليون سنة في آسيا والقارة الأوروبية. لم تتطور بعد اصطلاحات الوطن والحدود والملكية. والانتماء لا يعرف إلا بالكلان. وعندما يراد ترميز الكلان، فإن ذلك يتم من خلال تمثيلها بطوطم أو بأي شيء آخر معبر. تنتقل البشرية تحت ظل هذا النظام الرتيب نحو العصر النيوليتي في أواخر العصر الجليدي الرابع، ولو أنها شهدت داخلها نقلات أو حققت مستويات متفاوتة من التطور.

2- العصر النيوليتي (15000-4000 ق.م تقريباً):

بعد انقضاء العصر الجليدي الرابع، وبعد فترة قصيرة من العصر الميزوليتي (العصر الحجري الأوسط) المعاش قبل حوالي سبعة عشر ألف عام على وجه التحمين، وعلى حواف جبال زاغروس-طوروس؛ يتم العبور على شكل فرع أساسي لأول مرة إلى مرحلة ذات أهمية تاريخية قصوى تسمى بالنيوليتية (العصر الحجري الحديث)، بسبب استخدام الحجر المصقول والمشدب جيداً والسبح¹ المبلور. إلا إنها في جوهرها تمثل ثورة الزراعة والقرية. هذا المجتمع الذي برهن وجوده أركولوجياً، والذي يعود إلى ما قبل حوالي عشرة آلاف عام، يشهد فترة عظمى في تلك السلسلة الجبلية، بسبب مناخها الملائم وبينتها الغنية بالغطاء النباتي والحيوانات التي يمكن الاستفادة منها. فتزداد بذلك فرص التغذية، وتحاك المنسوجات، ويتم

¹ السبح أو زجاج لويسيديل: زجاج صخري يركب طبعي نصف شفاف، لود أو رمادي اللون. كان يصلح منه الأكواب والأواني. كان يصدر من جزيرة سزديليا والمجر وصقلية ومبلوس ببحر ليجه ووسط تركيا والمكسيك (المترجمة).

الانتقال من الكهوف إلى حياة الريف. تؤدي النباتات والحيوانات إلى ثقافة الزراعة وتدجين الحيوانات. وتُصنع الأواني الفخارية بدءاً من أعوام 6000 ق.م تقريباً. ويحصل العبور إلى مرحلة ثقافية وطيدة للغاية ومزايطة ببعضها بعضاً بأواصر كثيفة (ثقافة تل حلف)، وخصوصاً في المنطقة الممتدة على شكل هلال يبدأ من حواف جبال شرقي البحر المتوسط إلى جبال زاغروس.

البؤرة الأم في هذا العصر هي ميزوبوتاميا العليا، حيث يعيش المجتمع انفجاراً بالاكشافات الجديدة وباختراع وسائل الإنتاج. إن ما يُعاش أشبه ما يكون بعصر الصناعات النيوليتية. يتم السمو بالمرأة الأم في هذه الثقافة إلى منزلة الإلهة-الأم. ويغلب الظن أن دورها محدد في تكوين المجتمع الجديد. فالنسق (النظام) الأمومي يترك طابعه الواضح على مجتمع الكلان. أما التناقض مع الرجل، فيبدأ بالظهور لتوّه آنذاك. في حين كان قد تم العبور إلى اللغة الرمزية. وهجرات مجموعات العرق الأسود المسماة "السامية" من الجنوب إلى آسيا وأوروبا عبر المنطقة التي هي بمثابة الخط الرئيسي للهجرة، لم يعد أمراً يسيراً كالسابق. يُلوح أن هذا العامل أدى دوراً مهماً في تكوين الثقافة السامية. كما تسّرت هجرة المجموعات، التي يمكننا تسميتها بذوي البشرة الحمراء والصفراء، من الشمال إلى المنطقة. فبينما توجه فرع من تلك المجموعات صوب القارة الأمريكية (عن طريق مضيق بيرينغ، حوالي أعوام 12000-7000 ق.م)، نجد المجموعات الأخرى تتكاثف في الصين وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية. في حين أن المجموعة الهندوأوروبية ذات البشرة البيضاء، والقاطنة في المنطقة الوسطى، تؤدي دوراً رئيسياً مهماً بسبب ملائمة المناخ وظروف التغذية. نخص بالذكر المجموعة التي في الهلال الخصيب، والتي تُعد مجموعة مهيمنة، وستحافظ على صفاتها وميزتها هذه رداً طويلاً من الزمن إلى حين بروز عصر المدنية.

لقد تم نقل ثقافة الهلال الخصيب، التي برهن وجودها واستدامتها لأول مرة في التاريخ، إلى ميزوبوتاميا السفلى حوالي أعوام 6000 ق.م، وإلى وادي النيل المصري وبلاد البلقان وإيران وسهوب شمالي البحر الأسود في أعوام 5000 ق.م، وإلى كافة أرجاء أوروبا والصين في أعوام 4000 ق.م. وحسب تخميني، فمهما تم الحديث عن نيوليتية الصين المتنامية بدنامياتها الداخلية، فهي تعتمد غالباً على تلك الثقافة المنقولة. فترية الأبقار ونقل استخدام السبع إليها يعزز هذا الطرح. وبطبيعة الحال، فبسبب الفترات الطويلة تحظى كل

منطقة رئيسية بفرصة تطوير نيوليثيتها الخاصة بها. إلا أن كل الإشارات تُظهر أن الهلال الخصيب هو البؤرة الأم التي انطلقت منها شرارة الثقافة الأولى. فالانتشار لم يكن على شكل استعمار أو احتلال. فانتساع نطاق المناطق الخالية لا يتيح هذا النوع من العلاقات. إن الرأي التاريخي والمعلومة السوسيونوجية المُجمع عليهما عموماً يفيدان بأن الحركة العالمية الكبرى الأولى، التي تركت بصماتها الراسخة وأثارها الواضحة في العالم، قد تطورت على هذا الأساس.

3- عصر المندنية السومرية (4000-2000 ق.م):

نُمثل الثقافة المسماة "ثقافة آل عبّيد"، والتي يُحتمل أنها برزت في ميزوبوتاميا السفلى أعوام 5500 ق.م، واستمرت حتى 3800 ق.م؛ طوراً جديداً مؤثراً على صعيد التطور الاجتماعي. تتسم هذه المرحلة وثقافتها بأهمية تاريخية، سواء من حيث تمهيدها العبور إلى المجتمع الأبوي، أو تسجيل تقدم ملحوظ فيها لتقنيات صنع الأواني الفخارية، أو على صعيد انتعاش التجارة فيها، وابتدائها بأولى عصور الغزوات الاحتلالية والاستيطانية، بالإضافة إلى اعتمادها على ثقافة الهلال الخصيب (وبالأخص ثقافة تل حلف). يمكننا تسميتها أيضاً ثقافة أوروك الأولى. نخص بالذكر أهميتها النابعة من كون ظهور المجتمع الأبوي دلالة على التمهيد للمندنية. هنا تبدأ ثقافة الإلهة-الأم بفقدان أهميتها، وترغم المرأة على الاعتراف بالتفوق الحاسم للرجل. كما تقطع الإدارة الهرمية أشواطاً ملحوظة في تقدمها. فلأول مرة نتلمس تأثير البنية الثلاثية لإدارة المندنية الكلاسيكية وحكمها في هذه الثقافة على شكل مخطوط بنّي. هكذا سوف تعلق طردياً أصوات أقدام الشامان الشبيه بالكاهن، والشيخ الخبير بشؤون المجتمع، والزعيم العسكري القوي يدنياً. كما وتحمل الثقافة الدينية والسياسية والعسكرية الشرق أوسطية الآثار الغابرة لهذه المرحلة.

إنها ثقافة أثبتت جدارتها. وتستشف تأثيراتها في ميزوبوتاميا العليا أعوام 4500 ق.م. حيث تحكم قبضتها على ثقافة تل حلف، لتُصيرها مستوطنة. وقد برهن في السجلات والمخطوطات الأثرية أن المستوطنات الأولى انتشرت في أعوام 4000 ق.م، لتصل إلى ما يُعرف اليوم بمنطقة ملاطية والأزغ. هذا وتحمل معها ثقافة السلالة، أي ما نسميه بالأسرة الواسعة. حيث لا وجود لهذه العناصر في الثقافة التي تسبقها. كما نثر على آثار نشاطاتها

المدن أيضاً، فالآثار الثقافية لبعض القرى المدنة تشهد على تنفيذ تدمير واحتلال وغزو ممنهج. وتبرز آنذاك ملامح ثقافة التجارة بوضوح. وربما تحققت أول هيمنة جادة في التاريخ بالتزامن مع هذه الثقافة.

بات من المعتاد تسمية مرحلة ما بين 4000-3000 ق.م على وجه التقريب بعصر ثقافة أوروك. تتناسى ثقافة أوروك بالحدود حدو ثقافة آل عبيد. وتتمايز عنها بأول ظهور للمدينة-الطيفة-الدولة. أي أنها تتفرد بخاصية البدء بالمدنية والتاريخ المكتوب. بالطبع، من المهم للغاية بالنسبة إلى التاريخ، أن نعود بالثقافة الأبوية إلى أول ثقافة مدنية. ولمناخ ميزوبوتاميا السفلى دوره الأساسي في ذلك، لفرضه الري الاصطناعي. فمثل هذا النوع من الري يتطلب تعداداً سكانياً واسعاً. فضلاً عن أن وسائل الري وأدواته شروطاً تمهيدية للتمدن. كما إن تشغيل أعداد ضخمة من الناس في الوقت عينه قد استلجبت معه ضرورة حل مشكلة الإعاشة. واقتضت مستلزمات وأدوات الري أيضاً ولادة الحرف والمهن. في هذا الوضع يحصل الاستقرار على نطاق المدينة بالضرورة. وهذا ما يفرض وجود إدارة معنية بتدبير شؤون المدينة وحل مشاكل شرعية الحكم. إضافة إلى أنه يتطلب الحماية من هجمات القبائل الغازية والمعدية، والتي كانت قد برزت منذ زمن طويل في الخارج. باتحاد كل هذه الأمور، نتولد الحاجة إلى ثلاث الكاهن المقتدر+الملك الحاكم+القائد العسكري. وملحمة ججامش المدونة احتفاء بأول ملك في أوروك وإهداء له، تعكس هذه التطورات التاريخية بنحو مؤثر.

المدينة بنية تحتية قادرة بمفردها على إرغام المنطق على التطور. ذلك أنها تسفر عن مشاكل جمة. والمشاكل تشغل المنطق، وبالتالي تشغل الفكر، الذي بدوره يطور وسائل الإنتاج الجديدة. من ثم تتصاعد إدارة الاقتصاد، التي تقود بدورها إلى الإدارة السياسية والعسكرية على التوالي. بمقدورنا اعتبار التطور الطبقي أيضاً ثمرة من ثمار المدينة غالباً. ذلك أن مجتمع المدينة تجمع يخطي مجموعات العشيرة والسلالة. كما يمكن الافتراض أن الإدارة الهرمية الأبوية الحاكمة قد نبذت عدداً جماً من الأفراد من بنيتها، نظراً لطبيعة التناقض السائد لديها. هكذا تغدو المدينة مركز جذب للأشخاص المطرودين من تلك المجموعات، حتى وإن كان مقابل سد رمقهم فقط. وبما أن الشخصيات الخارجة من نطاق العشيرة والسلالة لأسباب مختلفة ستكون شريحة محكومة وعاملة في كنف الإدارة المتأسسة، فإن ولادة التمايز الطبقي

تغدو أمراً لا مناص منه. إن العلاقة السوسيولوجية (التمايز الطبقي) عامل مهم في ثقافة أوروك. وسوف تولد الدولة كامتداد طبيعي لكافة شبكات علاقات المدينة تلك.

لا تتيح الإدارة الحاكمة في المدينة أية فرصة لسيادة حكم العشيرة أو السلالة. حيث تتطلب إدارة متمرسّة تتجاوز روابط الدم. علاوة على أن المشروعية تقتضي قوة الإقناع. ومن لبى النجدة هو الكاهن الذي ربما كان صانع أول مخطوط للدولة، إضافة إلى المعبد الذي هو كناية عن أول نموذج مُصغّر للمدينة. أما عمل التأسيس الذهني للمدينة والدولة والطبقية كمؤسسات أيديولوجية، فيعني الإنتاج الميثولوجي والديني. وهو مسؤولية تقع على عاتق الكهنة. إن تأثير الثقافة المادية على الثقافة المعنوية يلفت الأنظار في ثقافة أوروك. ونقيض ذلك أيضاً مؤثر للغاية. إذ يكاد من العسير التعرف على الثقافة المادية القابعة تحت وطأة الثقافة المعنوية، لأن الثقافة المادية باتت مخفية بوساطة التأسيس الأيديولوجي العملاق. فالوظيفة الرئيسية لأيديولوجية الدولة الجديدة تتمثل في حقن الأذهان بهذا التأسيس لغة وخطابة ومضمونا، بحيث يعيش فيها لآلاف السنين، فتستمر وراء الظروف المادية. نتلمس هذه الوظيفة في المجتمع السومري على نحو صاعق جداً. فبينما تُضفى المعاني على الدولة كمؤسسة إلهية، تغدو الطبقة العاملة في كنفها عبداً خلقهم الإله. أما الحلقة الوسيطة بين الدولة ومن تحت إمرتها، فتجد صداها في مصطلح "الملاك". أي، وبينما تنعكس أكبر سلطة حاكمة على أنها الإله الأكبر، فإن نوابها يمثلون مجمع الآلهة من الدرجة الثانية. أي أنهم يستلمون الإدارة الرفيعة المستوى في الدولة ونظام اجتماعاتها. في حين أن جيل الإلهات القديمات لا يزال يستقطب الأذهان بقوة تعكس مدى السيادة النسائية للمرحلة التي تسبق المدينة، ولا يزال يستجيب الاستنكار. هكذا، فجميع العلاقات الاجتماعية تُترجم إلى لغة شبه ميثولوجية-شبه دينية، لتخلع على نفسها مسحة من الشرعية في كنف العالم الميتافيزيقي المغاير كلياً، وعلى صعيد الأفراد. وتعاد هيكلية المدينة-الدولة-الطبقة مجدداً على الصعيد الأيديولوجي.

ستغدو عملية إعادة التأسيس الأيديولوجي تفسيراً لكل أنواع التطور المادي، بل وللطبيعة حتى. لأنها ثقافة معنوية ذات وظيفة كبرى. فبالاستناد إليها وبالا اعتماد خصيصاً على اللغة التي تعكسها بشكل أساسي، ستتمتق المعاني، وسيعمل على تمكين إيمان الناس بها، وستعاش الحياة بتقديسها في ظل هذا العالم الشرعي الجديد. وعلى الصعيد الأيديولوجي، فحتى مجرد التساؤل عن وجود أو عدم وجود ولادة مادية حقيقية تجاه هذه الولادة الجديدة، يكاد يفقد معناه

إزاء هذه المستجدات. وحتى إن اعتبر قِيَمًا، فسيتم تصويره على نحو مغاير. إن ثورة أوروك هي أول ثورة مدنية تعادل الثورة الزراعية في أهميتها، باعتبارها أول مدنية. إنها منبع انبثاق النهر الأم. أما المساهمات اللاحقة، فهي بمثابة جداول وبحيرات صغيرة مغلقة لا يمكنها التدفق إلا بفضل النهر الأم. أجل، ثمة ثورة مدنية في الصين وأمريكا الوسطى أيضاً. هذا صحيح. إلا أنها ثقافات محلية لا تشكل النهر الأم. فإما أنها تنضب في مكان انبثاقها، أو أنها أشبه ببحيرات راكدة لا يستفيد منها إلا قلة قليلة من الناس من حولها. من الضروري الاستيعاب جيداً أنه، ولأجل كينونة الحضارة، ينبغي أن تكون النهر الأم، أو تتحدر فيه، كشرط أولى مهم. إذ، ما من حضارة نقية خالصة.

علماً أنه وراء ثقافة أوروك ثمة ميراث نيوليتي يمتد عشرة آلاف سنة. أي أنها لم تنزل إلى الصحراء بزئيل من السماء، تسمى هذه الثقافة أيضاً بالحضارة. ولكن، من الصحيح ترجمتها إلى مفردة المدنية. وبينما نعرف بنيتها المادية والمعنوية وانعكاساتها بهذا المنوال، نكون بذلك قد عرفنا المدنية برمتها.

ثقافة أوروك توسعية وفقاً لطبيعة بنيتها. فالتوسع المدني على جميع الأصعدة مع زيادة العطاء والإنتاج، وبسبب تحملها التزايد السكاني إلى حد معين، قد أدى إلى ولادة المدن المجاورة على التوالي. فالثقافة القروية في الهلال الخصيب أيضاً كانت قد تكاثرت على هذه الشاكلة، لتتخصص عن تأسيس سلسلة متعاقبة من القرى. هكذا يتعاضد نطاق الحزام القروي الأول كما الكرة الثلجية (اعتباراً من أعوام 10 آلاف ق.م)، بدءاً من نوالا جوري (في سيفرك التابعة لمدينة أورفا على ضفاف نهر الفرات) إلى جايونو (في أرغالي التابعة لمدينة ديار بكر على ضفاف إحدى فروع نهر دجلة)، ومنها إلى جمي خالان (بالقرب من نهر باطمان)، وصولاً إلى كركوك في الأسفل. هذا هو الحدث الذي سميناه ازدهار الثقافات. تحول أوروك إلى ثقافة أيضاً سلك مساراً مشابهاً. إن تكاثر المدن يعني زيادة التناقص. فنظراً لأن المدينة تعني السوق في الوقت عينه، فإن الثقافة الجديدة تحمل في ثناياها عنصر المنافسة حيثما حلت. وقد باتت التجارة مهنة لاهثة للأنظار منذ ذلك الوقت. بل كانت الصناعة المعنية بالزراعة والمواصلات قد ولنت بريادة الحرفيين. أما النزاع بين المدن، فسيجلب معه مشكلة الهيمنة بطبيعة الحال. ما يعني أن العبور من دولة المدينة إلى الإمبراطورية البدائية (وهذا ما يعني بسط نفوذ الشخص عينه أو حكم السلالة عينها على كل المدن) سيفرض نفسه تدريجياً.

سنقوم حافة أوروك إلى التجارة الساحة النيوليتية في مرحلة التحضر والاستيطان مبكراً. فالعديد من المعطيات تبرهن وجود مساحة انتشار وأنشطة استيطان أكثر رقياً في أوروك، وذلك بالحدود حذو المستوطنات المعتمدة على ثقافة آل عبيد. نخص بالذكر العثور على مستوطنات أوروك الراقية للغاية على سواحل نهر الفرات. كما تثبت اللقى الأثرية وجود نزوع يظهر اندلاع التمرد من جهة، وتبادل البيع والشراء من جهة أخرى في ثقافة ميزوبوتاميا العليا (التي لم توقف حلقات التوسع أصلاً منذ عهد ثقافة تل حلف) تجاه حركة الاستيطان المتطورة في أوروك منذ أعوام 3500 ق.م. كما ثمة حفريات في أطلال كثيرة تشير إلى بدء التمدن في المنطقة خلال أعوام 3000 ق.م بفضل دينامياتها الداخلية القوية جداً. هذا وتحث جميع اللقى المتزايدة مع الأيام على التفكير بانتقال ثقافة المدينة من منطقة النبع الأم صوب ميزوبوتاميا السفلى، تماماً مثلما انتقلت إلى مصر وبلاد وهارابا. ونخص بالذكر الحفريات الجارية في الماضي القريب في مكان السكن بمنطقة غوباكلي تبه بالقرب من أورفا، والتي تمخضت عن لقي قادرة على تغيير الآراء الحالية (حيث برهنت على بنيتها في أعوام 10000 ق.م). فقد تم تمييز ثقافة يمكن اعتبارها عملاقة مقارنة بغيرها، وذلك قبل أن تشهد التزييف. ويرجح الظن أنها كانت ثقافة المعبد. ورغم عدم التحليل الكافي للمعنى الذي تدل عليه المسلات، إلا إنه من المؤكد أنها تعكس ثقافة جذ راقية. وقد تؤدي البحوث الحديثة إلى حالات انزلاق وتبدل في المركز الثقافي.

لقد استقصت في هذا المقطع بهدف إيضاح أن انتشار أوروك لا يمكن إلا أن تقابله ثقافة قوية وطيدة. كما لثقافة المنطقة أيضاً مقاومتها وإصرارها على ماهيتها تجاه الانتشار الثقافي المبتدئ قبلها (ربما أنها ثقافة آل عبيد البارزة في 5500 ق.م). بل نستتبط من رسوخ ورسانة البنية الثقافية في المنطقة وجود حالة دائمة من المقاومة تجاه موجات الهجرة الآتية إلى المنطقة من الجنوب والشمال على مر الحقبين الميزوليتية والنيوليتية.

هذا الواقع، أي انصهار ثقافة أوروك في بوتقة الثقافة المحلية، سؤر على مدى قوة الثقافة المقابلة. إنه في الأصل سياق لا يفتأ مستمراً إلى يومنا الراهن. أما تفوق أوروك، فيتأتى من قوتها في الإنتاج ومن قوة الدولة المركزة إلى التعداد السكاني الضخم. وكأننا وجهاً لوجه أمام أول نموذج مصغر من هولندا وإنكلترا.

حسب تفسيري الشخصي، فإن ثقافات مصر و عيلام (جنوب غربي إيران اليوم) وميزوبوتاميا العليا هي أولى الثقافات التي نجحت في مواجهة انتشار أوروك وآل عبيد، وفي خلق ثقافتها المدنية الخاصة بها. علماً أن البقايا الأثرية تزداد مع الأيام، بحيث تبرهن على تسارع تطور المدينة في تلك المراكز التاريخية الثلاثة اعتباراً من أعوام 3000 ق.م، وأنها صبت روافدها الخاصة بها في نهر الحضارة.

أهم ما في ذلك هو ما حصل في المدن والمناطق الجبلية المجاورة لأوروك. فالتاريخ ينسب بانقضاء عصر أوروك الثقافي في 3000 ق.م، وبدء عصر جديد مع سلالة أور الأولى. قد يكون هذا التطور حصيلة الصراع بين المدن. وبالأصل، فلدى الاطلاع على الألواح الأثرية، نستشف حصول التطورات في هذا المنحى بكل جلاء. فترانيم "مرثيات نيبور" و"لغة أكاد" معنية في جوهرها بنتائج تدمير وإحراق المدن. كم هي شبيهة بما يجري اليوم في بغداد وجوارها! يستمر عصر أور الأول والثاني حتى أعوام 2350 ق.م، ليبدأ عصر السلالة بقيادة سارغون الشهير فيما بين 2350-2150 ق.م. وسارغون، الذي يمكن تعريفه أيضاً بأول إمبراطور، طالما تباهى ببسط نفوذه، أي إمبراطوريته في الهلال الخصيب، بعد خوض حروب دموية مروعة. تُسرد الوحشيات الفظيعة على أنها عمليات مجيدة تسمو بالعزة والكرامة. من اليسير اقتفاء ذلك في المصادر المتنوعة. حيث يسجل فيها أنه جعل أكاد عاصمة له، وأنه ينحدر في أصله من العموريين (الاسم الذي أطلقه السومريون على القبائل الغازية الآتية من الصحراء العربية. وتعني "الناس المغبرين أو الوسخين"). وفي أعوام 2150 ق.م، يقوم السنتمون في أصولهم إلى زاغروس بقيادة زعيمهم خودا Gudea بتدمير أكاد وتسويتها بالأرض، ليؤسسوا سلالة جديدة. وفي أعوام 2050 ق.م على وجه التقريب تنهار هذه السلالة أيضاً. وسلالة أور الثالثة التي حلت محلها، لا تستمر هي أيضاً سوى مئة عام.

يشير التاريخ إلى أن العصر البابلي المهيّب بدأ في أعوام 1950 ق.م. تبرز أمامنا ثنائية مثيرة للغاية في صراعات المدن هذه. فالسومريون هم المجتمع الأم الخالق للمدنية. عندما أقول "الأم" فأني أقصد بها المصدر. إذ يدل منشأهم على احتمال كونهم شعباً أو مجتمعاً متأتياً من ثقافة الهلال الخصيب قبل زمن سحيق، ولكنهم غدوا أهلين هناك. فلغتهم مختلفة عن جيرانهم العموريين والكويتيين، رغم كثرة المفردات المتداخلة فيما بينهم بالطبع. وبشكل خاص، فهي أقرب إلى مجموعة اللغة الآرية. في حين أنها مختلفة بشكل بارز عن الجذور

السامية. هجمات القبائل العسورية-السامية مكثفة متواصلة. علماً أن مدينة أكاد وسلالتها وسارغون نفسه من أصول عمورية-سامية. بل ويرجح احتمال كون سارغون قائداً نشأ وترعرع في قصور المدن السومرية، واحتل مكانه في حكمها. فالملاحم والأساطير تعكس ذلك جلياً. أما الكوتيون، فعالباً ما يقتربون من السومريين كحلفاء. وهم آريون في أصولهم، وقد قطنوا جبال زاغروس. النقطة المثيرة جداً هي سريان لوحة مشابهة جداً لذلك في عراق اليوم أيضاً.

خلاصة، فالمدينة كنظام استمر حتى مستهل أعوام 2000 ق.م، اتسمت أثناء ولادتها وتطورها بنسبة عليا من الدموية والاستغلال، وبتأسيس المدن وتدميرها، وبالتحالف والاستيطان والهيمنة. ففي الأراضي المروية المعطاء، التي يعمل فيها العبيد مقابل سد جوعهم، شهدت إلى جانب الزراعة نماء في الحرف والتجارة مع المدن والمناطق النيوليتية المجاورة، ما أسفر عن زخم هائل من فائض الإنتاج. يقوم نظام المدينة ذاك المتأسس على أرضية هذا الإنتاج (أي على خلفية الثقافة المادية) بإنشاء ثقافة معنوية مهيبة، يؤلفه مجموعاته الحاكمة، بينما يحط من شأن العبيد العاملين باعتبارهم كائنات مخلوقة من قذارة الآلهة. ينبغي الإدراك جيداً أن انعكاس الحياة المادية في أساطير الولادة والنشوء بهذا المنوال أمر جلي للغاية. أما الإلهة-الأم المبدعة، فيتم خلقها من ضلع الرجل الأيمن (الضلع الأعوج). كم هي مثيرة تلك الأساطير. فهي تعكس بجلاء كيفية خنوع المرأة الأم بشكل سطلق. لقد غدت الحياة أمراً يدرك ويُفسر وفق اللغة التي تؤلفها الأساطير.

أما الحياة المادية الحقيقية، فستبقى قاصرة عن خلق لغتها وتفسيرها الخاص بها حتى يومنا، فيما خلا سعيها للتطرق أحياناً إلى بضعة حقائق قديمة بالغة ترميزية تهكمية. لكن، وبما أنه لا أحد يفهم أو يفقه تلك اللغة، فستخبط في صمتها وخسائر معانيها. علينا ألا ننسى أنه لا يزال العجز مسيطراً في خلق لغة الحقيقة وقابلية سردها!

4- عصر المندنيين البابلية والآشورية (2000-300 ق.م):

رغم الفوارق الموجودة على صعيد الزمان والمكان بين هاتين المنديتين، إلا أن التشابه الثقافي والتزامن اللذين انفردا بمزايا خاصة، يطغيان عليهما من حيث الظهور على مسرح التاريخ والانقطاع كسلطة عن السلالات السومرية. يغلب الظن باتحادهما من الجذور

العمورية-السامية، ومشاطرتيها الحضارة مع السلالة الأكادية. فالشبه اللغوي والثقافي بينهما، والمصادر المدونة الوفيرة تؤكد ذلك.

مر العصر الأخير للسومريين بكل بهائه في مدينة نيبور الثقافية. من المستطاع التنبأ أنها أول مدينة تشهد تلقي التعليم الأكاديمي. وعندما دُمّرت على يد السلالات الأكادية كاحتلال راجح، تأسست وتضاعدت مدينة بابل بالقرب منها، والتي طغت عليها اللغة والثقافة الأكادية، ليغدو بالإمكان اعتبارها بداية لعصر حضاري جديد. وبالأصل، فالوضع الجديد يتكهن بكل وضوح بعد عهد سلالة أور الثالثة، أي السلالة السومرية الأخيرة، منذ بدايات أعوام 2000 ق.م. حيث تستولي السلالات الجديدة على المدن واحدة تلو الأخرى بزيادة مدينة بابل. وتبرز أهمية اللغة الأكادية كلغة الحضارة الجديدة، إذ تفرص وجودها في جميع مناطق المدنية كلغة التجارة والسيادة السياسية. ثم تتخذ لنفسها اسم الأرامية، لتغدو لغة التفاهم المشترك بين جميع الشعوب الحضارية، ولتؤدي دوراً مشابهاً للغة الإنكليزية الراهنة. وعلى الصعيد الحضاري، تتخذ الثقافة الأكادية من الثقافة السومرية ميراثاً لها من حيث المضمون. أما التحول الذي أنجزته ميثولوجيا، فينعكس في ارتقاء الإله ماردوخ وسموه. تعد أنوما أليش من أهم الملاحم المتبقية من ذلك العصر. فماردوخ يؤدي دور كبير الإلهة في الثقافة التي تحط من شأن الإلهة-الأم بشكل بارز، وتؤله الرجل السلطوي وتجعله ثقافة رمزية. إن زيوس في الثقافة اليونانية، وجوبيتر في الثقافة الرومانية، وخودا ذا الأصول الآرية في الثقافة الهندوأوروبية (ينحدر القوط الجرمان والإله كوت Got، وكذلك مفردة خويده Xwedê التي لا تزال دارجة في الكردية تنحدر من الجنور عليها)، والله في الثقافة العربية، وإبراهمان¹ لدى الهنديين، وتاو² لدى الصينيين؛ جميعها تمثل الجبل الإلهي نفسه.

يغلب انعكاس المراحل الحضارية المشتركة وتقارب الثقافات المتشابهة لتلك المرحلة على تسمية الآلهة، التي تمثل المجتمع كرمز أساسي له. حتى إن ظهور الأسماء جميعها حوالي أعوام 2000 ق.م ليس بمحض صدفة. بل ينبع من الثقافة الغائرة والمشاركة الكاملة

¹ إبراهيم: هو السلطة العليا للكون، يتجلى في الآلهة الهندوسية مثل براهما (إبراهمان الخالق) وإشنو (إبراهمان الحافظ) وشيفا (إبراهمان المدمر). وكل الآلهة الهندوسية تعتبر وجهاً لإبراهمان المقدس (المترجمة).

² تاو أو طاو: كلمة صينية تعني أسلوب الحياة أو الطريق الصحيح (طريق السماء). والنتيجة الفلسفية الطولية ذات جذور شعبية. تصب اهتمامها على العالم الآخر، وتسعى إلى إدراك الذات وتهذيب النفس بتمزيقات الوجاه، للوصول إلى العسى ترجأت العلو. أي الواحدة الثابتة التي تكمن وراء عالم التغير وتعطي قوة الدفع وحركة الحياة (المترجمة).

وراءها. يتم تأليه ثقافة الرجل المهيمن بشكل ترميزي (أي بالاعتداء والتعدي على المرأة-الأم واقتصادها من قبل الرجل الماكر الطاغية). وبينما يخبو نجم الأسماء الأساسية للإلهة-الأم شيئاً فشيئاً، والتي هي ستار باللغة الآرية، وإينانا بالسومرية، وكيبالا بالحثية، وعشتار بالسامية، وكالي بالهندية؛ يتم السمو بأسماء الإله-الذكر المذكورة آنفاً. هذا وتنعكس أعيام 2000 ق.م لغوياً وثقافياً الهزيمة النكراء والاحتطاط البالغ بشأن المرأة، وحبوطها إلى قاع الطوابق الاجتماعية. لقد باتت المرأة مهزومة ومنحطة ومكبوتة النفس والصوت وملعونة وفي حالة هامشية مميتة، تجتر نير العبودية في الحضيض السحيق باعتبارها الجنس المعرض للعبودية في كنف الثقافة المادية والمعنوية للمدنية، حتى قبل عبودية الرجل والعشيرة. ضمن هذه الأرضية الثقافية، تتصاعد ظاهرة الزوجة الخائعة، ويعنو شأن الرجل-الزوج بصلاحياته اللامحدودة. ووضع المرأة الذي لا يبرح وطيداً في العالم العربي والمجتمعات الشرق أوسطية ذات الأرضية الثقافية المشتركة، يؤكد صحة هذا التقييم. وما جنايات الشرف سوى غيض من فيض ضمن هذه الثقافة.

العصر البابلي أسبق من العصر الآشوري. وللتراجع خطوة بخطوة نحو شمالي ميزوبوتاميا من حيث المكان الجغرافي دوره المهم في ذلك. وبينما تقع بابل إلى الجنوب من بغداد اليوم، فإن المدينة المسماة على اسم الإله آشور، تقع بالقرب من الموصل الحالية، حيث سجلت انطلاقات لاحقة باسم نينوى.

يلاحظ أن مدينة بابل جذبت الأنظار في التاريخ ببعض مزاياها، فقبل كل شيء تمثلت كل ثقافة نينور، المدينة السومرية الثقافية الأخيرة. كما ندرك من ذلك أن جميع التراكمات الثقافية والشخصيات اللامعة في كل المجتمعات التي عاصرتها قد انتقلت إلى بابل في عهدها الإمبراطوري. ويلوح أن برج بابل الشهير و"رواج التحدث بالثنتين وسبعين لغة" ليس أسطورة خيالية، بل هو حقيقة واقعة. أو بالأحرى، إنه أسطورة الحقيقة. تعد مرحلة ما بين 1900-1600 ق.م أبهى مراحل العصر الحضاري لبابل، فنفوذها يسري على المناطق الحضارية قاطبة كقوة إمبراطورية حاكمة. وإمبراطورها حمورابي الذائع الصيت، هو ثاني إمبراطور عرفه التاريخ بعد سارغون. فـ"شرائع حمورابي"، التي أعلنها باسمه، تتميز بأهمية رئيسية على صعيد تأثيرها وأثارها التي تركت بصماتها على صفحات التاريخ؛ وإن كانت بالأصل استمراراً للتقاليد السابقة في القونة والتشريع. من المؤكد أن "قوانين الإله" و"القوانين

الحقوقية" المعروفة في ثقافة المدنية، تحمل على السواء بصمات تتحدّر من عهد حمورابي. فقد أحكم هيمنته على جميع مدن ذلك العصر بعد حروب دموية ضارية. فضلاً عن أننا ننلمس فرضه سيطرة تعسفية على ثقافات العشائر، سواء تلك القاطنة داخل حدوده أو في الجوار. وبينما يسمي الملوك-الآلهة المصريون أنفسهم "فرعون" في تاريخ المنطقة، نجد أن الملوك-الآلهة البابليين والآشوريين غالباً ما يسمون أنفسهم "نمرود".

يبدو أن خروج (أو فرار) سيدنا إبراهيم من أور (أورفا الحالية) المذكور في العهد القديم¹ (أقدم كتاب مقدس لدى اليهود)، على علاقة وثيقة بجور وظلم نماردة بابل. يدون التاريخ أن حمورابي حكم فيما بين 1700-1650 ق.م على وجه التقريب. ولدى التأمل بكون هجرة سيدنا إبراهيم قد حصلت في التاريخ عينه، فإننا نعي جيداً الصراع الدائر بين إبراهيم ونمرود. فأبراهيم زعيم عشيرة من بين العشائر الكثيرة التي تعتاش على الزراعة والتجارة وتربية الحيوان في جوار أورفا. وطالما نشهد اليوم أيضاً المجتمعات الانتقالية المشحونة بتأثيرات كلتا الثقافتين المنحدرتين من الأصول الآرية والسامية في المنطقة.

إن القيمة الرمزية والمعنوية لقصة إبراهيم وعشيرته، والمدونة بلغة شبه دينية-شبه سينولوجية، هي أمر معلوم. فاعتبار سيدنا إبراهيم الجد الأكبر للأديان التوحيدية الثلاثة، وكونه يكاد لم يترك ديناً في العالم إلا وأثر فيه؛ يكفي لبسط أهميته للعيان. من المتوقع أن عدداً جماً من العشائر والمدن قاومت نماردة بابل، الذين شهدوا أعتى درجات التسلط والنفوذ مع حمورابي (وهم يشملون كل بيروقراطيي بابل والشخصيات الشهيرة في كل المراكز والأقاليم). ويبدو أن كلمة نمرود هي الاسم أو اللقب الممنوح للحكام المتصدين في المدن والأقاليم). وأياً كان الاسم الإلهي (اسم الله)، الذي تفرض به الإمبراطورية ممارستها، فمن الواضح أن العشائر، بل وحتى المدن والقرى التي لا تفتأ متقلبة بتأثيرات النظام المشاعي الوطني، ستبدأ بمقاومتها، وستتمرد عليها. ذلك أنه من العسير جداً استعباد المجتمعات التي

¹ العهد القديم: ويشمل الأسفار الخمسة التي يسميها اليهود (التوراة). يجمع العلماء على أن أقدم ما كتب من أسفار التوراة هما القصتان المشابهتان المنفصلتان في سفر التكوين. تتحدث إحداها عن الخلق باسم (يهوه) والثانية باسم (الوهيم). ويعتقدون أنها امتزجتا بعد سقوط السامرة. والعصر الثالث يعرف بالثنائية، والرابع يتألف من فصول أضلها الكهنة فيما بعد، وهي تكون الجزء الأكبر من سفر الشريعة الذي لأذاعه عزرا (للمترجمة).

تجهل طعم العبودية، وتفضل الإبادة الكلية لنفسها أحياناً على أن تستعبد. وطالما تشهد أمثلة لا حصر لها على ذلك طيلة التاريخ.

إن دين سيدنا إبراهيم وأفانيسمه تجسيد لتلك الثقافة العامة المقاومة والمناهضة لنسروود. المنيع الأول لهذه الثقافة هو أرضية وزمان إمبراطورية بابل في أعوام 1700 ق.م. أما منبعها أو رافدها الثاني، فهو تمرّد سيدنا موسى على فراعنة مصر اعتباراً من نهايات أعوام 1300 ق.م. والأفانيسم التي تروي ذلك. أي أنها ثقافة المقاومة لحشود أشباه العبيد المتطلعين إلى الخلاص، والمنقذين في وجه الثقافة الممثلة لسيادة فرعون مصر؛ مقتنين بذلك منحى يشبه أو يطابق مسار شريعة سيدنا إبراهيم. تلك الثقافة بأجمعها تشكل تقاليد الكتاب المقدس. هذه التقاليد ذات المدى الطويل، والتي باقت مع الزمن ثقافة جديدة في معارضة النمادة والفراعنة الجبابرة في عصرهم، والذين يصورون أنفسهم ملوكاً-آلهة؛ هذه التقاليد قد تجسدت بعد عهد سيدنا موسى في الرهبان العتاة الأشداء (مثلاً: اعتباراً من التقاليد المبتدئة من هارون أخو موسى، مروراً بصاموئيل الأول والثاني، وصولاً إلى أشعيا والعديد من الأنبياء)، الذين أسسوا لاحقاً فوق أراضي إسرائيل-فلسطين الحالية مملكة منيعاً في عهد سيدنا داوود وسيدنا سليمان فيما بين 1020-900 ق.م. من هنا، ومن دون التفسير الدقيق والحذر لمسيرة تلك التقاليد والقبيلة العبرية التي تمثلها، ولتأثيرها ضمن التاريخ؛ فإنه يستحيل إدراك وتحليل تاريخ المدنية وشتى أنواع المقاومات والتسردات المنتقضة في وجهه (أقصد بشتى أنواعها جميع الحركات بشتى أنواعها: الأيديولوجية، الميتولوجية، الفلسفية، الدينية، السياسية، الطبيعية، الاقتصادية، الحقوقية، القبائلية، والوطنية).

نلاحظ أن العصر البابلي الأول قد انقضى عام 1596 ق.م على يد القوى المسمّاة "الكاسيين" ذوي الأصول الحثية والهورية. الأمر الأكثر أهمية وإثارة هنا، هو التحالف القائم فيما بينها اعتماداً على الهوية الحثية والكاسية. هذا الموضوع الذي لم يشرحه المؤرخون بعد، يتميز بأهمية ملحوظة على صعيد معرفة تاريخ المنطقة وشعوبها. يبدو أن التغلب على تقاليد ثقافية وسياسية وعسكرية منيعاً كبابل ليس بالأمر اليسير. بل يقتضي ثقافة مضادة رصينة

* أشعيا: نبي يهودي وكاتب الفصل الأخير من التوراة. أثناء حصار الآشوريين لأورشليم أصبح أشعيا من أعظم شخصيات التاريخ العبري. تميز بوسع الألفاظ وصواب الآراء في السياسة العبرية. لم يكن يشك في أن السامرة ساقطة، وأن المملكة اليهودية الشمالية تختصر. كان ينصح بمعاملة الناس بالعدل، وترك أمرهم إلى "يهوه" (المترجمة).

للغاية. بيد أن ما فعله ممثلو التقاليد الإبراهيمية هي الهجرة الدائمة، أو بالأحرى الهرب. إذ لم يكن لهم أن يصبحوا قوة سياسية، إلا عندما يجدون الفرصة الملائمة من الفراغ الموجود. من المهم للغاية تحليل التقاليد المتشكلة في جبال زاغروس-طوروس، والمتجسدة في فيدرالية عشائر زاغروس الأخيرة في عهد أوروك وأور، والتي مثلها خودا (غريب حقاً، إنه يحمل نفس اسم كبير آلهة الأريين. نترك من ذلك دخوله ضرباً من الحضارة المضادة) ملك الكوثيين الشهير، الذي قضى على السلالة الأكادية في عام 2150 ق.م. وبقدر غريبة ندرة تطرق التاريخ إلى هذه التقاليد أو عدم تطرقه لها أصلاً، فإنها تعدّ حقلاً أو مجالاً مهماً يقتضي التركيز والبحث.

الاحتمال الأقوى هنا هو أن تجمعات العشائر القاطنة في السهول وعلى سفوح الجبال وحوافها، والتي تتميز بشبكة علاقات واسعة جداً فيما بينها؛ قد قاومت بشكل مشترك، وأسست فيدرالياتها إزاء المخاطر المشتركة. ومن ثم أسست اتحاداتها السياسية المستدامة، سواء تجاه مستوطنات ثقافة آل عبيد، أو تجاه الاسيطان السياسي والتجاري لكل من أوروك وأور. وقد اتسمت تلك العشائر بإبداعها ثقافة زراعية أكثر رسوخاً، وأسست شبكة قرى متداخلة ومتراصة للغاية. وشارفت عتبة التمدن، وربما كانت تمدنت قبلاً (اللقى الموجودة على نلال المعابد الكبرى في غوباكلي تبه بأورفا نذكرنا بإمكانية ذلك. فمبدعو تلك الثقافة في أعوام 10 آلاف ق.م يمكنهم بكل سهولة خلق ثقافة مدنية أرقى بكثير مما عليه في أوروك وأور. فمن العمار لديها ومثولوجياتها نشعرنا بذلك).

يلاحظ أن هذه المجموعات، التي أطلق عليها السومريون اسم "الهوريين" خلال أعوام 3000 ق.م. قد أسست صوب الشمال اتحادين سياسيين منيعين أعوام 1650 ق.م. أحدهما باسم الحثيين، ومركزه كانيش وهاتوشاش، والثاني باسم الميتانيين، ومركزه واشوكاني (أو خوشكاني Xweškanī، ومعناها الينبوع العذب. وهي حالياً مدينة سريه كانيه Serēkani التي تقابل الاسم عينه، والموجودة في سوريا وفي جيلان بنار). تبرز من العديد من الوثائق أن الميتانيين مدوا توسعهم من كركوك وزاغروس إلى نال علال وجبال أمانوس، وأنهم في أعوام 1400 ق.م غدوا ثالث قوة سياسية وثقافية عظمى مع المصريين والحثيين. إنهم يشتركون مع الحثيين في الثقافة واللغة. وتربطهم ببعضهم بعضاً روابط الدم الوثيقة والزيجات السياسية (يقول الإمبراطور الحثي شوبيلونيوما للأمير الميتاني ماتيزاقا: "أعطيتك ابنتي، فلنحكم

المنطقة سماً كالرجال). هذا وتنعكس قوة الميثانيين بوضوح في الهيروغليفية المصرية. إذ تكتظ القصور بالعرائس الميثانيات. والملكة الشهيرة نفرتي هي واحدة منهن.

كما إن الإلهة الأنثى بودوهايا الشهيرة لدى الحثيين هي ذات أصول هورية، وكأنها آخر ممثل لأثر المرأة في ثقافة المنطقة. أما الكوثيون والكاسيون، ومن بعدهم الميثانيون الذين يُعدّون كياناً سياسياً جديداً، فجميع هؤلاء يُعدّون فروعاً سفلى للهوريين. وأنتولوجياً، فمفردة هوري تعني "الجبليين" في اللغة السومرية، ولا تزال دارجة بين الحين والآخر حتى يومنا الحالي. الأهم من ذلك أن كل الدلائل القوية تشير إلى أن جميع ملوك وأمراء الدولة المسماة "الحتية" يحملون أسماء هورية، ومتزوجون من أميرات هوريات الأصل. وحسب تفسير الشخصيات؛ فبينما يُعدّ الميثانيون على الأرجح اتحاداً سياسياً أو كياناً أشبه بالفيدرالية، مؤسساً في الهلال الخصيب على الحواف الجنوبية لقوس جبال زاغروس-طوروس؛ فإن الفرع الثاني من الهوريين يُمثله الحثيون، الذين نظموا صفوفهم في الشمال، أي في المنطقة التي تمتد حتى جبال البحر الأسود، وكذلك على طول شمالي جبال طوروس؛ ليؤسسوا دولة أقوى، بل أقرب إلى الإمبراطورية البدائية. يمكن سرد المؤثرات المؤكدة على ذلك متمثلة في الأرضية الثقافية والقرابة والعلاقات الدبلوماسية، بل وحتى في التحالف الحثي-الكاسي الأهم من كل ذلك.

من اليسير انتباز أن هذه المقاومة الثقافية في الشمال، وكذلك الاتحاد السياسي المتشكل في أواخرها، قد طويلا صفحة العهد البابلي الأول. أما بالنسبة إلى بابل في عهدها الثاني (1600-1300 ق.م)، فإما أنها انضوت تحت هيمنة ذلك الاتحاد السياسي، أو أنها ظلت سدينة عقدت سعة ما هو أشبه بالوفاق، ليتشاطرا الحكم فيها، وتُستمر بوجودها على الأغلب كمركز تجاري وثقافي هو الأكبر في عهدها. لقد كانت أشبه بباريس اليوم.

أثرت الثقافة البابلية من الأعماق في الكتب المقدسة الثلاثة أيضاً، وتركت العديد من البصمات عليها. هذا ويمكن تعريفها كمستودع التجارة والسوق الإقليمية ومدينة الجامعة. كما يمكن التنبأ بكل سهولة أنها جسدت دور المركز الدولي (أو بالأصح فيما بين الأقوام والمذاهب) لمذنبات عصرها. وباتت كل الألاعيب السياسية والتجارية والاستخباراتية تحاك في بابل. فلا يمكن غض الطرف عن دورها كمركز تأمري. علاوة على أن تصويرها وتوصيفها في الكتاب المقدس مثير للغاية، باختصار، لقد أدت دورها كمركز حضاري بجدارة. وهي بجانبها هذا سدينة الشبه بلندن اليوم.

أما العصر البابلي الثالث (610-330 ق.م)، فيبدأ مع مسح نينوى من الخريطة عام 612 ق.م بناءً على التحالف المبرم مع الميديين (وهو شبيه للغاية بالتحالف الشيعي-الكردي الراهن)، وينتهي مع غزو الإسكندر للمنطقة عام 330 ق.م. ويتم استنكاره عادةً بإمبراطورية نبوخذ نصر^٢ الذائعة الصيت. وهي آخر أكبر إمبراطوريات ميزوبوتاميا. بعد هذا التاريخ تبدأ ميزوبوتاميا بخسران دورها كمركز أم رويداً رويداً. فبعد أن عجزت ثقافة البشرية كمركز أم للتاريخ طيلة خمسة عشر ألف عام تقريباً في أحضان وديان نهري دجلة والفرات وعلى جانبيهما، وفي ثأيا الجبال والسهول التي يحتضنها، ومن ثم قامت بنشرها في جميع أرجاء القارات؛ باتت منهكة القوى. ولكنها تعدُّ نفسها اليوم لمرحلة جديدة وهي متفائلة. يمكن تقسيم عصر آشور أيضاً إلى ثلاث مراحل بنحو مماثل. فهي أعتى قوى التاريخ القديم سياسياً وعسكرياً وتجارياً. وتؤدي دور الحلقة الوسيطة بين المدينيين السومرية والإغريقية-الرومانية. يتم استنكارها في المدنية بإرقاء الدماء والجور والإبداع التجاري، والاحتفاء بانهارها كيوم عيد من قبل جميع شعوب الشرق الأوسط (بما في ذلك شعبها). ولانتهاء الاستبداد والطغيان الأقرب إلى طراز نمرود وفرعون نصيبه المحدد في تلك الاحتقالات.

العهد الأول (2000-1600 ق.م) هو عهدُ نماء الأرسقراطية التجارية. واللافتُ أن الزمرة التجارية والسياسية تتجسد بكثافة في نفس الشخصية كشكلٍ احتكاري. بالمقدور القول: إن احتكار القوة السياسية والتجارية قد تأسس لأول مرة على يد المجتمعات الآشورية. كما يمكن التبيان، وبكل سهولة، أنهم اعتمدوا على إرث تاريخي واسع، واستخدموا الخبرة التجارية لكل من آل عبيد وأوروك وأور. وبابل، واقتفوا أثرهم، وطوروا التجارة اعتباراً من أعوام 2000 ق.م في جميع المناطق الحضارية بالاشتراك مع جيرانهم من القرى النيوليتية والمجموعات المهاجرة، وأسسوا المستوطنات التجارية في المراكز المتقدمة الرئيسة. ولأول مرة عملوا بما هو أشبه بالامتيازات الأجنبية المستقلة، وامتلكوا شبكات من القوافل الواسعة جداً، فكانوا المدنية الأرقى من حيث الوعي التجاري. ولجؤوا إلى القوة التعسفية لضمان

^٢ نبوخذ نصر: ابن حاكم الدولتين البابليتين الأولى والثانية. أقوى ملوك الشرق الأدنى، وأعظم المحارزين والبنائين والحكام السياسيين. التقى بالجيش المصرية عند قرقميش، وكاد يبيدها. وقعت فلسطين وسوريا في قبضته، فألحق الملكية اليهودية بحكمه، واشتهر بغرضن السبي الثاني على اليهود (المتروجة).

جميع هذه العلاقات الاستراتيجية. تزخر نينوى بالغنى والذهب والفضة، فباتت بمثابة أمستردام هولندا. وباتت مراكز أجود الأقمشة وأشهر القصور تجتمع في نينوى والمدن المجاورة لها. ومثلما الحال في المنافسة بين أمستردام وباريس، فإن بابل هي المنافس الندي لنينوى (أشور). فكل واحدة منهما تبذل جهوداً مريرة للتأثير في الأخرى، ولمد هيمنتها عليها. كما لم تنقاص نزاعاتهما الاقتصادية والتجارية وصداماتهما السياسية واشتباكاتهما العسكرية بسبب المصالح المتبادلة. لكن، ورغم تداول التفوق المرحلي بينهما من حين لآخر، إلا أنهما عجزتا عن إحراز التفوق النهائي.

يمر العهد الثاني (1600-1300 ق.م) تحت ظل الهيمنة التي بسطها الميتانيون والبابليون حصيلة التحالف فيما بينهم. إلا أنهم يستمرون في أداء أدوارهم التجارية.

العهد الثالث (1300-600 ق.م) هو العهد الذي أنشؤوا فيه قوتهم العسكرية والسياسية الأصلية، فغدوا القوة الأكثر هولاً في عهدها. وفيما عدا الأورارتيين، لم يتركوا مكاناً إلا واحتلوه وفرضوا عليه الضريبة، بما في ذلك مصر. ويفرضون عهداً تجسراً فيه الأقوام والعشائر أشد المخاضات. بالإمكان نعتهم بوجه المدنية الأكثر دموية. حيث يتباهون ببنائهم الأسوار والقلاع من الجمامج، ويتحدثون عن ذلك وكأنه معيار عظمته. فيقتل كل أفراد الأقوام والعشائر، فيما خلا المستعبدين منهم. فحتى مدنية مثل مصر لم تنج من الاحتلال الأشوري (670 ق.م). كما تسوى مملكة القدس أرضاً. إنها قوة عالمية أشبه بأمريكا اليوم. ومثلما الأمر في كل إمبراطورية، فهم يغرقون في الأنانية بأعلى درجاتها، ولا يعترفون بتقافة الوفاق والعيش المشترك السلي. كما لا يمكن الاستهانة بنصيبهم في خلق وتشديد تقاليد الإمبراطورية.

مرة أخرى يؤدي ذوو الأصول الهورية دوراً مصيرياً في دمار آشور وانهيارها. فجميعنا نعلم أن الميتانيين كنمو على أنفاسهم وكبحوا جماعهم مدة طويلة (1600-1300 ق.م). لكن تدميرهم وقضاءهم على الميتانيين لا ينهي مقاومة ذوي الأصول الهورية. حيث تتصدى المجموعات العشائرية المعروفة باسم النائيريين (وتعني في الآشورية "سعب النهر")، وتقاوم الآشوريين مدة طويلة (1200-900 ق.م) في إقليم بوطان الحالي، عبر الاتحادات الأقرب إلى الفيدراليات العشائرية. بعد هذا التاريخ يدخل الاتحاد السياسي المسمى "الأورارتيين" حيز الواقع، لتستمر مقاومتهم تجاه آشور من أعوام 870 ق.م إلى حين انهيار آشور (610

ق.م). تتحول هذه المقايضة، التي دامت قرابة ثلاثة قرون، إلى كيان سياسي حصين في مركز وان الحالية، لتترك بصماتها على صفحات التاريخ. كما يحتمل وجود بنية سياسية عليا هجينة. ففي البداية يطغى تأثير اللغة الآشورية، ويغلب الظن باستخدام لغة خليطة مليئة بأثار اللغات الهورية والأرمنية والقفقاسية. تعكس هذه البنية اللغوية الموزايك الذي تشتمل عليه المقايضة. نستشف من ذلك أن هذه الشعوب القاطنة كخليط مشترك في المنطقة قد اتحدت تجاه المخاطر المشتركة، وحافظت على وجودها عبر كيان سياسي موحد منع. كما إنه عهد شهد النشاط المؤثر للإسكيتيين ذوي الجذور القفقاسية. وإذا وضعنا نصب العين احتراف الأورارتيين في الحداثة، واستخدامهم البرونز في صنع العديد من الأسلحة والأوعية، وتقوهم في العمار يتصدرة بناء القلاع والحصن، وتغلبهم العسكري المتواصل على آشور؛ فإننا سندرك أهميتهم بنحو أفضل. إن النصيب الوافر في إتهاك الآشوريين وإيلانهم شر بلية كان من حصة دولة أورارتو، رغم عدم تمكنها من إلحاق الهزيمة النهائية بهم. لقد ترك الأورارتيون أثراً يصعب محوه من صفحات التاريخ الحضاري.

أما الهزيمة الساحقة النهائية، فحدثت بأشور عام 612 ق.م، حصيلة التحالف بين الكونفدرالية الميديّة ودولة مدينة بابل، بعد دبلوماسية خفية زاولتها بابل على المدى الطويل، وبعد الانشغال الدؤوب للرهبان الميديين الذين تمت تسميتهم بالماعيين Maḡi (وتأتي من كلمة 'ساغ' Maḡ التي تعني موقد النار في اللغة الكردية). هكذا يبدأ عهد الميديين والعصر البابلي الثالث في المنطقة.

النتيجة الأهم التي يمكن استخلاصها من الواقع العملي للمدنية الآشورية، هي تدخل الاحتكاريين التجاري والسياسي، واهتمامهما بالحروب. إذ تشكل آشور المرحلة الأهم لهذين الاحتكاريين في التاريخ الحضاري. وبالمقدور القول: إن الحلقة المركزية الأولى الواصلة بين المدنات المصرية والصينية والهندية -قبل الإمبراطورية البرسية- هي الاحتكارات التجارية الآشورية. لقد خلقوا عالماً تجارياً قائماً بذاته. إنه شكل من العولمة في ذلك العصر. مرة أخرى يتبدى أن الاحتكار التجاري ليس اقتصاداً، بل يفرض على الاقتصاد من الخارج بنظام إرهابي يندر وجود نظير له، لينهب الثروات التي جمعتها وأوجدتها الشعوب والقبائل بشق الأنفس وبالكدح المرير. من الواضح جلياً مدى استحالة أن يتم الاحتكار التجاري من دون دولة. فبينما كانت الاحتكارات السياسية السابقة متعلقة بنمط الزراعة العبودي، فقد اكتسبت

التجارة في هذه الفترة، ولأول مرة، ثقلاً يعادل ما للزراعة منه. وإذا ما عرفنا الاحتكار التجاري على أنه الرأسمالية، فإن الاحتكار السياسي يحتل مكانه في المدنية كقوة استعمارية استغلالية أكثر تأثيراً في نهب وسلب فائض الإنتاج في الزراعة. الإمبراطورية هي شكل الحكم الذي تشجعه التجارة أكثر من الزراعة. فضمان الطرق حاجة ضرورية لتجارة المناطق الطويلة. وهذا ما لا تؤمنه إلا الإمبراطورية. أما الحدة التي تميز بها العنف، فمن الجلي بما لا يحتمل الجدل، أنها تصاعدت بالتدخل مع المقاومة التي يبديها المجتمع تجاه الإرغامات الاقتصادية الجديدة المفروضة عليه.

من الواضح أن الزراعة والسوق والتجارة الصغيرة والحرفة وعددًا جماً من الشرائح الخاصة المستقلة ذات فائدة للاقتصاد. فكذلك الإنسان في جميع هذه المجالات قد أثبت قيمته المطورة للإنتاجية والعطاء. ليس عسيراً تشخيص عدم جدوى الاحتكار السياسي أو العسكري أو التجاري-الاقتصادي بالنسبة له. فهل كان الاقتصاد سيصاب بالركود لو لم تكن أشور؟ بالعكس، من المفهوم أن الوسط الذي يستتب فيه السلام والأمن قادر على خلق حياة اقتصادية مغايرة وإيجابية أكثر. والدولة باعتبارها شكل الحكم المناهض للديمقراطية، ليست فقط بلا جدوى أو غير ضرورية، بل وهي قوة مخرية للاقتصاد والمجتمع، من خلال التبرؤقراطية التي تنتجها، والحروب التي تشنها، وعمليات النهب والسلب التي تقوم بها. لا أناقش هنا أهمية وضرورة المدينة والتمايز الطبقي. بل أتحري في العلاقة بين المدنية والقوة الطاغية المتمثلة بالأغوية الأيديولوجية الإلهية، والمحصنة بدار عسكري وسياسي غليظ. أكرر ثانية؛ حتى وإن كان للمدينة جوانبها الإيجابية على صعيد التمدن، فهي قد دنست، وطغت عليها الجوانب السلبية بالعوائق الرجعية التعصبية التي تجرها إلى السوراء. فتسويق الإدارة شيء، واحتكارات الطغيان والسلب شيء آخر.

أشدد على أن تدخل الاحتكارات السياسية والتجارية والاقتصادية لا يقتصر على الرأسمالية فحسب، بل ظهر وتميز بالخصائص نفسها منذ بدايات المدنية بالتزامن مع التمدن وحكم السلالة. وأن هذه الاحتكارات الثلاثة قد نسفت الجوانب الإيجابية للمدينة، وسحقت الأنشطة الديمقراطية فيها، وأحاطت بها كسلسلة متواصلة ومتراصة لا تنقطع؛ لتنتقل بوجودها إلى يومنا الزاهر بناءً على ذلك. لنستمر إذن في التعرف على حقائق تلك السلسلة.

5- المدنيات المصرية، الهندية، الصينية، الحثية والفينيقية:

إن تسلط الضوء على مساهمات مصر والهند والصين في النهضة الحضارية موضوع يتطلب عملاً كبيراً، لكن مكانه ليس هنا. إلا إنه قد يكون مفيداً القيام بالتحري والتحقيق الموجز في أسباب طغيان الزراعة فيها على الأرجح، وعجزها عن إبداء القدرة والإرادة اللازمين لتخطي مناطقها. إنني على قناعة بأنها راقية للغاية في داخلها، وأن استدامتها رداً طويلاً من الزمن ترجع إلى عدم لجوئها إلى الاحتكار الاقتصادي، وبالأخص الاحتكار التجاري في المسافات البعيدة. فثلاثتها تكاد تغيب فيها التجارة الخارجية. يبدو أن البنية الداخلية للزراعة والتجارة لا تتيح الفرصة كثيراً للاحتكار. فبقدر ما يقف الاحتكار السياسي القائم على مسافة بعيدة من الاحتكار الاقتصادي، فإن عمره يكون أطول. فالقوة السياسية والعسكرية تواجه اعتراضاً أقل، عند قيامها بعرقلة المخاطر الخارجية والفوضى الداخلية. بالتالي، فإن عمرها يطول أكثر. جميعها في نهاية المطاف هي احتكارات السمسرة والريع الاقتصادي. لكن الأمر المفهوم أيضاً هو أنها لم تغرق حتى الحلق في نزعة الاحتكار الاقتصادي.

لقد قُمت مصر مساهماتها في الثقافة والحضارة الأوروبية بقدر تأثيرها في الثقافة الإغريقية-الرومانية. في حين أنها بقيت بالنسبة إلى أفريقيا كثقافة شبه غائبة. وهي لم تتدخل في التجارة أبداً. كما جردت نفسها من الشرق الأوسط. ربما كانت من أولى أمثلة الاشتراكية المطروحة بيد الدولة. إذ ما من أمثلة شبيهة ومؤثرة بقدر ما هي مصر. فقد انخرطت مصر كلياً، والهند والصين جزئياً في حضارة العصور الوسطى عن طريق الشرق الأوسط. وأدت الديانة الإسلامية دوراً أساسياً في صيغتها جميعاً داخل حوضها، ومن ثم تقديمها إلى أوروبا.

لا داع لتخصيص بند منفصل حول الحثيين، الذين نشروا الحضارة في بلاد الأناضول بالتحالف مع الهوريين-الميتانيين. فمن خلال بسط نفوذهم على سواحل إيجة، قدموا مساهماتهم في إنجاز التطور الحضاري الجديد داخل شبه الجزيرة اليونانية، بما يعادل مساهمة المصريين والفينيقيين بأقل تقدير. وقد سدوا الطريق أمام توسع مصر عن طريق سوريا، وأثروا أيضاً في عرقلة توسع آشور ومن قبلها بابل.

أما تجارة المناطق الشاسعة، التي عجزت مصر عن إنجازها، وتركها خالية، فقد أنجزها القوم الأهل في شرقي البحر المتوسط، والمسمى الفينيقيين. حيث يعود الفضل في نجاح

تأسيس أولى المستوطنات التجارية المحيطة بأطراف البحر الأبيض المتوسط إلى الفينيقيين. كما إنهم أول من نشر الثقافتين الشرق أوسطية والمصرية في أوروبا. فضلاً عن أن فنونهم في الأبجدية وصناعة السفن مؤثرة على الصعيد الحضاري. فهم من علم اليونانيين حروف الأبجدية. وهم أول من أسس الموانئ، ودورهم مهم في نقل الثقافة المعنوية. إنهم عامل مؤثر في التاريخ الحضاري، بقدر الأورارتيين على الأقل.

أما تأثيرات المملكة الإسرائيلية، فترجح كثفتها في الساحة المعنوية. والأهم من ذلك هو إنتاج التقاليد العبرية للأديان التوحيدية. فكان لهم ذراع ومسوغات تاريخية، من قبيل إيراد الدولة المعنوية في مواجهة الدولة المادية المصرية والسومرية. من الضروري عدم النظر إلى التقاليد العبرية من النافذة اليهودية الضيقة. فبينما ارتقى التجار اليهود في الحقل المالي المادي من هذه التقاليد على الأغلب، نجد الأنبياء والكتّاب والمتتورين الواعين قد تواجدوا في حقلها المعنوي. أما طغيان تأثيرهم في كلا الحقلين، فقد ترك بصماته الغائرة في تاريخ الحضارة العالمية. من هنا، وللتعرف على الحضارة بشكل كلي، يتوجب بالضرورة تحليل التقاليد السومرية والمصرية والعبرية بكل جوانبها. لذا، فإيضاح أوروبا من خلال إسنادها إلى العصور الوسطى، ونسبياً إلى الثقافة الإغريقية-الرومانية العريقة، يعد تمطاً من السرد المعلق في الهواء دون جذور. إنه نمط ناقص وخاطئ للغاية. سأجهد لاحقاً لتناول ماهية النتائج الوخيمة المتمخضة عن تلك النواقص.

6- العصر الميدي-البرمي (700-330 ق.م):

للميديين تأثير لم يبرز بعد إلى العن بشأن الحضارة. فمن أهم المزايا المعروفة عنهم أنهم قوم ذو أصول هورية، ويقطنون جبال زاغروس، ولهم علاقات قرابة مع الفرس، وأنهم كونوا قرعاً على شكل عشانر آرية. وقد تميزوا بهوية المقاومة تحت نير القمع الشديد للأشوريين. وثمة رهبانهم المسمون "الماغيين"، الذين هم معلمون ومدربون ومنظمون أساسيون، بحيث يمكن القول أنهم أدوا دوراً بارزاً في شؤون الإدارة مدة زمنية طويلة. من المؤكد أنهم أسسوا اتحاداً كونفدرالياً في مستهل أعوام 700 ق.م، وعاشوا في منطقة ميديا، التي تشمل عرسي إيران اليوم، وتقع في منطقة تقارب الحدود الإيرانية والعراقية والتركية الحالية. وقد شهدوا علاقات تجانب وتصادم مع الإسكيتيين الوافدين من بلاد القفقاس. ويتعلّبهم على الأشوريين

في 612 ق.م، تزداد شهرتهم، وتُفتح الطريق أمامهم. هذا ومن المعلوم أنهم هزموا الفريغيين عام 585 ق.م على شواطئ النهر الأحمر. في تلك الأثناء يظهر علامة متمرسٌ مقتدرٌ من بين الرهبان الماعين، اسمه زرادشت، ليؤسس ديانةً يطغى عليها الطابع الأخلاقي. إنها الزرادشتية. هي ليست ديناً خالصاً، ولا فلسفة خالصة. وبالإضافة إلى تميزها عن التقاليد الإبراهيمية، إلا أن التأثيرات المتبادلة كثيفةٌ بينهما. وقد تبلور تأثير الزرادشتية على وجه الخصوص في فترة قيام إمبراطور بابل نبوخذ نصر بأسر بني إسرائيل ونقلهم إلى بابل 595 ق.م. تتنظر الحضارة اليونانية إلى الميديين بأنهم أكثر أهميةً ورفقاً من البرسيين. وهم الشعب الأكثر ذكراً في تاريخ هيرودوت. وحصيلةٌ خيانيةٌ داخليةٌ عام 559 ق.م، يتسّم الأخمينيون البرسيون رأس الهرم السياسي الميدي. لقد تمت نشأة كيروس، مؤسس هذا الكيان، في القصور الميديّة. أي أن البرسيين والميديين عنصران مشتركان مؤسسان للإمبراطورية. بالتالي، فالإكتفاء باسم "الإمبراطورية البرسية" هو تسمية ناقصة.

لقد وطّئوا أوسع نطاقات الاتحاد السياسي للإمبراطورية البرسية-الميديّة في عهدهم خلال مدة تصل إلى ثلاثة قرون، لتمتدّ من مصر إلى أعماق بلاد الهند (التي فتحت في 515 ق.م)، ومن حدود الصين إلى شبه الجزيرة اليونانية. وقسموها إلى اثنتين وعشرين مقاطعة، ليؤسسوا نوعاً من شبه الدولة. أما مساهماتهم في الحضارة، فتجسدت في البيروقراطية ونظام الطرقات والبريد الجيد، وفي بناء أعتى جيش في عهدهم. فضلاً عن إيلانهم الأهمية للتقاليد الأخلاقية. انتهكت الحضارة اليونانية العديد من عناصرها الثقافية من الميديين والبرسيين. وفي ذاك العصر تبلورت معالم التمييز بين الشرق-الغرب. ثمة تأثير متبادل وثيق فيما بينهم. فالعديد من اليونانيين موظفون في القصور البرسية، والآلاف منهم صاروا جنوداً مرتزقة. إن تكديسهم الثروات الكبرى، وتحكمهم بمنطقة إيجة لقرون من الزمن، قد طوّرت لدى اليونانيين تياراً مضاداً للبرسيين إلى درجة الهوس. فبات تحطيم طوق البرسيين الضاغطة من جهة، والاستيلاء على ثرواتهم من جهة أخرى بمثابة هدف قومي مللي. من هنا، فظهور الإسكندر وكأنه هرقل الجديد ليس بمحض صدفة. فقد أخذ الإسكندر حصته من هذا المناخ، وتلقّى

• هرقل: أخذ الشخصيات المهمة في الميثولوجيا اليونانية. يقال إنه ثابر عشر سنين على إنشاء جيش ودولة جديدين من لبقاض الجيش والدولة القديمين. أبحر بأسطوله إلى البحر الأسود، واخترق أرمينيا، وهاجم بلاد الفرس، وهزم جميع الجيوش التي سبّرها إليه كبرى. ولما تقدم اليونان، قرّ كسرى (المتزجعة).

تدريباً خاصاً على يد أرسطو، فحتى الفلسفة اليونانية مشحونة بتأثيرات الصراع في كيفية التصدي لهذا القمع السائد. أما التأثيرات الميتولوجية، فهي بالأصل أكثر بأضغاث مضاعفة. لقد تكون ما هو أشبه بثقافة المقاومة، حيث طبق اليونانيون ضد البرسيين تجارب مشابهة لتلك التي مارسها الميديون ضد الآشوريين. إن القوة الكامنة وراء تمكن الإسكندر (المقدوني) في أصله واليوناني في ثقافته من تمزيق أوصال الإمبراطورية البرسية وكأنها قصر من ورق؛ هي تعبير صارخ عن التركيبة الجديدة المؤلفة من ثقافة المقاومة الممتدة مئات السنين، وبشكل خاص من التنوير الفلسفي وروح القبيلة المقدونية الحرة.

7- الثقافة والحضارة الإغريقية-الرومانية:

من الخطأ تقييم الثقافة والحضارة الإغريقية-الرومانية بأنها بداية الثقافة الغربية. حيث لم تولد ثقافة أو حضارة كهذه في الغرب، أي في أوروبا، حتى تسمى الثقافة والحضارة الغربية. إن المستجدات المعاشة في المجال الثقافي داخل أوروبا، تعلى نقل الأحداث والوقائع، بما في ذلك مسيحية العصور الوسطى، وكذلك نقل الثقافات والحضارات النابعة من الشرق الأوسط (ميزوبوتاميا ومصر) إلى أوروبا، مع تأخر قيم يصل حتى القرن الخامس عشر الميلادي. ما نسعى إلى إيضاحه هنا هو كيفية جريان الثقافة، التي تشكلت خلال "فترة طويلة" امتدت خمسة عشر ألف عام، والتي تتبع من "مكان معين" على شكل حلقات متسلسلة، وكيفية تدفقها إلى أوروبا كنهج أم.

رغم أن الحلقة الإغريقية-الرومانية من المدنية قد تكونت في الأراضي الأوروبية، إلا أنها استقت كل شيء يخصصها من إرثها هذا الذي ترتبط به. إذ لم يتشكل أي جديد جاد كثقافة مادية ومعنوية بعد القرن السادس عشر. كما لم تتكون أية "منقطعات". أما الانطلاقة الفلسفية التي يمكننا اعتبارها تحديثاً، فيستحيل التفكير فيها بمعزل عن الثقافة المستقاة من البابليين، المصريين، الحثيين، الأورارتيين، الميديين، والبرسيين. فحتى أفلاطون يعترف كيف طاف الحكماء اليونانيون -وفي مقدمتهم صولون وفيثاغورس وثالس- وجابوا مراكز الحكمة الشرقية لسنين طويلة، وفي صدارتها بابل، اعتباراً من أعوام 600 ق.م؛ وكونوا بذلك أفكارهم الفلسفية، وفيما خلا بعض التسميات، فإن الميتولوجيا اليونانية والرومانية من حيث المضمون تعتبر الاشتقاق الرابع والخامس من الميتولوجيا السومرية، ونسباً من الميتولوجيا

المصرية (الميثولوجيا السومرية+البابلية+الهورية-الحيثية-الميتانية+اليونانية+الرومانية). وبالأصل، فالثقافة المادية للعصر النبوي¹ قد شملت جميع مجالات الحياة الأوروبية في أعوام 4000 ق.م. أما الثقافة السومرية والمصرية، فشمّلتها فيما بين أعوام 2000-1000 ق.م. في حين أن التركيبة الجديدة المتنامية في شبه الجزيرة اليونانية في بدايات أعوام 2000 ق.م، وبعد مرورها بالتجربة الأولى فيما بين 1600-1200 ق.م، بدأت تُعطي ثمارها في العصر القديم المبني منذ أعوام 1000 ق.م. وكان هوميروس وهسيودوس² أول من تطرق إلى ثمارها وأشاعها. إضافة إلى ذلك، فمرحلة التخمير المبنيّة مع الأتروسكان³ في شبه الجزيرة الإيطالية أعوام 1000 ق.م، قد عدت ملكية في أعوام 754 ق.م، لتسوّل إلى الجمهورية أعوام 510 ق.م.

تيسّط لنا مرحلة الألف عام فيما بين 500 ق.م-500م خصوصيات مهمة. فبعد أوروك تكوّنت سلسلة من المدن الخليفة بوصفها بالحلقة الثانية. لا ريب أن المدن الإغريقية-الرومانية تتوافق مع مرحلة تمدن ذات قيمة جمالية نفيسة. أما حالة التمايز الطبقي وأشكال الحكم، فقد كانت معاشة قبل آلاف السنين بالعديد من خاصياتها، وإن لم تكن بنفس الدرجة من النضوج. كما تشكلت قبل آلاف السنين العديد من عناصر الثقافة المادية والمعنوية كالتجارة والسوق والمال والأبجدية والعلم والفلسفة (الحكمة) والمعنويات والميثولوجيا. باستطاعتنا القول: إن كل ذلك يُشكّل نسخة ثانية بالغة الأهمية. لكنّ عدم إسناد الثقافة المادية والمعنوية الأوروبية إلى هذا الإرث المذكور، بل القيام باشتقاقها من شبه الجزيرتين فقط، وكأنها عشب أبيض من تحت الأرض؛ ليس بمقاربة صحيحة. وقد احتوى التاريخ الغربي فيما يتعلق بالمقاربة من جنور الحضارة أخطاء ونواقص مهمة جداً دامت مدة طويلة. في حين تطورت التفسيرات الأكثر صحة في عصر ماوراء الحداثة.

¹ هسيودوس: شاعر يوناني (حوالي 846-777 ق.م). يعد من أعظم مدوني الميثولوجيا اليونانية إلى جانب هوميروس. يسمي عصره عصر الحديد، ويأسف على فساد معتقد أن "كشفت الحديد قد أضر بالإنسان". ولعله أخذ عن بابل فكرته القائلة أن القوسى والعناء أصل الأشياء. وأن الشهوة أوجنت كل شيء. وهو مبدع قصة صندوق باندورا (المترجمة).

² الأتروسكان: شعب عريق عاش في إيطاليا القديمة في "توسكانا" الحالية تقريباً. تميزت حضارتهم بلغتها الخاصة، وتطورت ثقافتهم بعد حوالي 800 ق.م تقريباً على أنقاض الثقافة الفيلاتوفية من العصر الحديدي. كانت روما ضمن الأراضي الخاضعة للسيطرة الأتروسكية. وهناك لغة كثيرة على أن روما خضعت في بدايتها للأتروسكان (المترجمة).

تجسد خصوصية بارزة في الثقافة الإغريقية-الرومانية في معاشتها نظم الدولة كالمسكية والجمهورية والديمقراطية والإمبراطورية على التوالي وبالتداخل. فبينما كانت الديمقراطية والملكيات متداخلة في البداية، فقد تداخلت الجمهورية والإمبراطورية في مراحلها الأخيرة، لتكتسب الإمبراطورية أهميتها كنمط تكويني أخير قبيل الانهيار. لقد شكّلت ما هو أقرب إلى النظام الثقافي والحضاري الأخير والأشمل للنظام العبودي. إن هذه الخاصية مهمة، فإما أن تنهار أو تتحول. علماً أن الإمبراطورية الرومانية انهارت فتحوّلت. لقد دخلت المدينة الإغريقية-الرومانية مرحلة أزمة عائرة بعد أن عاشت أكثر مراحلها نضوجاً وهي تضرّ بإحدى فترات التاريخ الطويلة. فالإنتاج المعتمد على الزراعة في الريف والحرف في المدينة يفسح الطريق لفائض إنتاجي مهم ووفير يشكّل الأرضية لتنظيم من نمط الدولة. كما أن فائض الإنتاج مرتبط في جوهره بالكبح المحترّف والمبذول مقابل سدّ الجوع، والشكل الرئيسي للكبح هو ذلك المستخدم بطراز عبودي. فاستناداً إلى هذا الشكل من الكبح يتأسس احتكار الدولة المؤثف من الثالوث الأيديولوجي والسياسي والعسكري. هذا النظام المتصاعد بالتداخل مع الثمن، يطور من تقسيم العمل بالتزامن مع ظهور الحرف اليدوية، ليؤمن تكوين سلسلة التسليح-السوق-المال. وفي هذه الحلقة يدخل الاحتكار التجاري حيز التنفيذ، ليتمكن من الاستيلاء على قسم من الإنتاج الزائد. ومن حيث المضمون، يتولد احتكاران يتناقضان ثم يتصارعان طردياً للاستيلاء على زائد الإنتاج المكون من الزراعة والحرف، سواء داخل الدولة أو فيما بين الدول. ورغم عدم التمايزات الحادة فيما بينهما، إلا أن مصطلح الاحتكارين يلعب دور المفتاح من حيث تحليل العديد من التجاذبات والتنافرات السياسية والعسكرية التي شهدناها.

بإمكاننا إطلاق تسمية المدينة على النظام المكوّن من: القوى التي بمقدورها تعريفها بالخط العريض بالزمر الاحتكارية الزراعية والتجارية، ومن المجتمع المؤثف من التكاملات الكنية الثقافية المادية والمعنوية، التي تشكّل نواة الأجهزة الأيديولوجية والسياسية والعسكرية المتكاثفة حول المدينة. ونظراً لسيادة استغلال الكبح وفق النمط العبودي، فسيكون نعت تلك النظم بـ"المذنيات العبودية" أمراً ذا معنى. بمقدورنا التمييز بين فرعين شهدا التنافس والتنافر على مرّ تاريخ المدينة: أولهما؛ في كنف المدينة ذاتها، فيما بين الاحتكارات عموماً، وفيما بين الاحتكارات الزراعية والتجارية خصوصاً. وثانيهما؛ بين نظم المدينة وجميع القوى

الاجتماعية المتناقضة معها (الطبقات المسحوقة، العشائر، القبائل، الشعوب، والحرفيون). ووفقاً لطبيعة الحروب، فبقدر ما تفتتت من كلا الفرعين، فإنها تطورهما دائماً ولنفس الأسباب- في أوساط الثقافة المادية والمعنوية التي يسودها الصراع والتنافس الكثيف، بغرض إحراز النصر. وتبدأ الكيانات التي نعتها بالتفاعلات المتسلسلة بالظهور في التاريخ الحضاري.

إن مرحلة التفاعلات المتسلسلة تلك، والتي أوجزناها باختصار إلى حين العصر الإغريقي-الروماني، هي مرحلة متأزمة. فضعت الزراعة والتجارة وانهيارهما في بعض المناطق لأسباب مختلفة، يجعل الأزمات قائمة دوماً. ومن أهم الأسباب الرئيسية للأزمة: الشروط المناخية، الإفراط في الإنتاج، الصراعات الداخلية والخارجية، الهجرات الداخلية والخارجية، أنماط الإنتاج المعطاء، النظام (الفلسفة) والتنظيمات الأكثر رقياً على الصعيد التحليلي في المجالات العسكرية والسياسية والأيدولوجية. فالشرائع التي لا ترغب الحرمان من الزمر الاحتكارية، بل تفرض مضاعفة نصيبها، تستخدم الصراعات والحروب كوسائل إنتاجية. الأمر كذلك لأنهم الاحتكار المؤسس على دعامة الاقتصاد. تخص بالذكر الدول والمدنيات المرتكزة إلى الأسس التجارية بنسبة أكبر، والتي تفتح الطريق أمام مزيد من الحروب بسبب تكرار الأزمات التجارية مراراً. في حين أن الدول والمدنيات التي يستتب فيها الأمن والاستقرار أكثر، حيث تتحكم بها الاحتكارات الزراعية المتميزة بمناخ مناسب وري منظم، تكون قد سدت الطريق أمام التعرض المتكرر للأزمات. وإذا أمعنا النظر من هذا المنظور، فسوف نعي بنحو أفضل لماذا نادراً ما خاضت مصر والهند والصين غمار الحروب، فيما عدا بضع تمردات وانتفاضات للعبيد في بعض المدن والمناطق. في حين أن المدنيات ذات الأصول الميزوبوتامية عموماً هي توسعية وقاتلية باستمرار. وهذا أمر مفهوم، نظراً لتبعيتها المفرطة للتجارة. فعيش مدنيات آل عبّيد، أوروک، أور، بابل، آشور، وبرز في أوساط يسودها الاستيطان والتوسع والحروب الدائمة، هو على علاقة وثيقة بدور التجارة الذي لا غنى عنه في مرحلة الإنتاج.

كما إن كون المدنية الإغريقية-الرومانية في حالة دائمة من الحروب والأسفار البرية والبحرية، سواء في عهد ازدهار أثينا أو عهد زعامة روما، هو على غري وطيدة بوزن التجارة في عالم البحر المتوسط كشرط ضروري لا ملاذ منه. لقد باتت ميزوبوتاميا مهد

الزراعة والتجارة منذ مرحلة تشييد المدينة. وغالباً ما تطغى الأسباب عينها على خوض البرسيين في الشرق والإغريق والرومان في الغرب "حروب الألف عام" عن طريق ميزوبوتاميا منذ أعوام 600 ق.م، سواء لتشييدهم بالمناطق الإنتاجية والتجارية الأولية التابعة لهم، أو لارتباطهم بالتجارة والزراعة في ميزوبوتاميا.

لا وجود للمدينة من دون التجارة عموماً أو تجارة ميزوبوتاميا خصوصاً. فإما أن تنهار كليهما أو إحداها فجأة، أو أن تتوازنا وتتعادلا. لقد كان هناك غالب ومغلوب، لكن حالة التوازن وعدم غلبة كلا الطرفين كانت أطول زمناً. وكمثال على ذلك: فإن آل عبيد وأوروك كانا على صراع وتوازن فيما بينهما. وقبل ذلك كانا في حالة صراع وتوازن مع المجتمع في ميزوبوتاميا العليا. كما نشبت صراعات مهولة بين سلالات أور وأكاد، إلا إن التوازن كان قائماً بينهما. لكن كليهما مَحِيَّتاً من صفحات التاريخ. هذا وشهد الأكاديون والكويتيون مراحل اشتباكاتٍ وحقي وتوازنٍ فيما بينهما. فضلاً عن أن بابل وأشور كانتا متعادلتين ومتصارعتين. كما مرت مراحل من الحرب الضروس والتوازنات بفواصل زمنية متقاربة فيما بين البابليين والآشوريين من جهة، والهورييين عموماً من جهة ثانية (بما فيهم الحثيون، الميتانيون، الكاسيون، الميديون، والأورارتيون). في حين أن مراحل التوازن والحرب حافظت على وجودها بين الحثيين والمصريين. وفي نهاية المآل، نشبت حروب "الألف عام" (550 ق.م-650م) بين الإغريق-الرومان والبرسيين-الساسانيين. هكذا هي الصراعات والمساومات داخل زمر المدن وفيما بينها!

فضلاً عن أن مقاومات وتمردات الشعوب والعشائر والعبيد والمدن (الحرفيين) تجاه فرض إرفاقهم عنوةً بالمدينة، أي بالعبودية والنهب والسلب التجاري؛ تمثل فئة أساسية أخرى لا تعرف الخمود أو الهوادة. فالمدينة نظامٌ عبوديٌّ دمويٌّ تعذيبِيٌّ واستغلاليٌّ، لا يقتصر وجوده على فائض القيمة في الرأسمالية (رأس المال) وحسب. بل ويكمن وراء الإنتاج الزائد (رأس المال) على مر خمسة إلى ستة آلاف عام.

8- الإسلام والمسيحية:

لا ريب أن كلا من الإسلام والمسيحية حضارة. ونقاط الشبه والاختلاف بينهما مهمة ومثيرة. ورغم الحديث المطول وكتابة الكثير عن منزلتهما وتأثيراتهما في التاريخ الحضاري،

إلا إن الشروح ذات الماهية العلمية المتقدمة قليلة. ولنشوء الشخصية تحت تأثيراتها نصيبها البارز في ذلك. وعليه، فقد تكون صياغة البراديعما بالخروج من نطاق المسيحية والإسلام مهمة تقتضي إنجازها بنجاح مستقبلاً. فالتفسيرات الوضعية العلمانية أشبه بدين وثني فقط تماماً، وتفتقر إلى المضامين القادرة على تحليل وتخطي الأديان عموماً، والديانات اليهودية والمسيحية والإسلامية خصوصاً.

تمثل حركتا الإصلاح والتنوير تكييف المسيحية مع الرأسمالية. وبالأصل، فمن المعلوم أن حركة النهضة لم تدخل في صراع مع المسيحية. فضلاً عن أن مناهضة حركة التنوير للدين والمسيحية تفتقر إلى ماهية تخطيها، بقدر ما هي بعيدة عن توجيه انتقادات مبدئية أو بلوغ شروح مستقرة بشأن الدين.

أما الديانة الإسلامية، فقد شهدت عصبية مبكرة في الصراعات المذهبية، أكثر من توجيه منسوبها للانتقادات بشأنها. كما لم تخضع إلى تفسيرات فلسفية بقدر المسيحية، ولم تشهد البنية مراحلها الخاصة بشأن النهضة والإصلاح والتنوير. في حين أن التيارات الإسلامية الحديثة، التي هي عبارة عن ردات فعل وحركات استغزازية، فلا تعبر عن شيء أكثر من الدلالة على مفهوم السلطة القومية والفاشية في ظل ظروف الرأسمالية.

بمقدورنا تفسير الإسلام والمسيحية بأنهما المرحلة الثانية من التاريخ الحضاري. لقد كانت الأزمنة التي شهدتها الإمبراطورية الرومانية في القرنين الرابع والخامس الميلاديين أزمنة حضارية بوجه عام. فخلال هذين القرنين، اللذين ينعتيها المؤرخون بـ"عصر الظلمات"، يتسارع الانحلال العام للحضارة العبودية السعمرة ما يقارب 4000 سنة. فالبشرية التي تن تحت نير عبودية مجتمع المدنية، بحاجة ماسة إلى الخلاص وإلى وسائله النبوية الذهنية والمادية. فيدور البحث عن الهدف والوسيلة في كل الأرجاء. وتسود حالة نفسية أشبه بمن هو على وشك الاستيقاظ من كابوس مزعج. أي أن الشمس ساطعة لا محال. ولكن، كيف سيكون النهار؟ هذا ما هو مجهول. فالعقائد القديمة والتصورات الوثنية لم تعد تساوي خمسة قروش. بل حتى أن أباطرة روما أضحو لا يمرؤن على معبد جوبيتر. من هنا، فولادة المسيحية والماتوية والإسلامية أمر مفهوم، باعتبارها ملائمة لروح تلك المرحلة، التي يفرض فيها موضوع التركيز الذهني والميول العقائدية نفسه من الأعماق.

السؤال الأكثر حيوية هو: رغم كون الإسلام والمسيحية حركتين سياسيتين بكل تأكيد، فلماذا أصرنا على عرض نفسيهما كحركتين 'إلهيتين' و'لاهوتيتين'، أي كدين؟ سيكون من المفيد البحث عن جواب لهذا السؤال السهم ضمن خصائص الأجواء السائدة المذكورة آنفاً. بقدر البحث عنه في الأشكال الفكرية المتطلعة إلى الخلاص في ذلك العصر. إذ كان ينبغي على المفاهيم الفكرية والمنهجية والتنظيمية وأنماط التعاطي أن تكتفي أثر الأمثلة المتقوِّنة سابقاً بالضرورة.

ومن أهم التقاليد التي لعبت دورها في هذا السياق، هي تقاليد النبوة الإبراهيمية. فالأنبياء أول من سيُشرون بالخلاص. فبدون وجود النبي أو القول بنبوته، لن يتبع أحد أي مناضل أو متوِّر يقول: 'أنا المنقذ'. وقد لا يسعُ الحظ أي خيار آخر كثيراً، بسبب جذرية تلك التقاليد. علماً أن المانوية سعت إلى تجربة تقاليد مغايرة نوعاً ما. لكنها عجزت عن إحراز النجاح التام بسبب التقاليد القديمة، رغم مضمونها التتويري. واستمرار تقديم الحركات ذات الأصول الشرق أوسطية نفسها بغطاء ديني حتى الآن هو على صلة وثيقة بهذه التقاليد التاريخية.

بالتالي، فمن الضروري لدى تفسير الإسلام والمسيحية الاستيعاب جيداً أنهما حركتان سياسيتان كثيراً، ومكسوتان بالغطاء الديني. لا شك أن لهما جانبهما الأيديولوجي أيضاً، لكن، وستلما سردنا في تقييمنا المختصر هذا، فانقسم اللاهوتي هو الغالب على التقاليد الدينية الإبراهيمية التي تعود جذورها إلى العصور الأولى، وخاصةً إلى التصورات الميثولوجية والدينية المنسقة والمنظمة في معابد كهنه سومر ومصر. وهو معنى بمصطلح الإله وشعائره. وقد بذلت (تلك التقاليد) جهوداً عظيمة في سبيل صياغة تفسير مغاير لآلهة سومر وشعائرها (عباداتها). وطالما طُورت مساهمات التفسير والتأويل^٢ المنسوبة للأنبياء المشهورين. وموسى، صاموئيل، داود، سليمان، حزقيال^٣، وأشعيا والعديد منهم هم من هذا الصنف. لكننا على علم بالوظيفة التحريرية الرفيعة التي تكفلت بها تلك الشخصيات لأجل الخلاص من الأنظمة الاستبدادية السائدة في وقتها.

^٢ حزقيال: نبي يهودي ويُلقَّب بأشعيا الثاني، وقد خُصص له جزء في التوراة. ندد نبوتية الدين وتحلل الأخلاق، وشبه أورشليم والسامرة بالزانيين التواصين لأنهما باعتا عبادتهما للآلهة الغريبة. تتبأ ببناء معبد جديد ومتينة فاضلة للكهنة فيها للكلمة العليا والمقام الأعظم. حيث يقيم فيها يهوء مع شعبه أيد الدهر (المترجمة).

يُعرى ضياع أثر المانوية إلى عدم سعايتها تقاليد سليمة كهذه، لا قبلاً ولا بعداً، لكن التقاليد الإبراهيمية، ومقابل تميزها بماض يقارب 1500 عام، كانت قد أحرزت نجاحاً محدوداً إلى حين عهد عيسى المسيح. وعجزت عن التغلب على أي من المسخيات ذات الأصول المصرية والميزوبوتامية. أما مملكة القدس الصغيرة التي أسستها، فظلت قاصرة عن إطالة عمرها وطبع بصماتها المؤثرة بوضوح. ولكن، يتجسد نجاحها المهم جداً في معرفتها الدائمة بكيفية أن تكون صوت الأمل للناس المظلومين والمتطلعين إلى الخلاص. حيث باتت مركز الجذب وضمير جميع المسحوقين والفقراء والمتلهفين للمثل العليا تجاه المخاضات المجتررة من جبروت النمادة والفراغة (كل الإدارات الاستبدادية الطاغية).

بمقدورنا استيعاب حادثة سيدنا عيسى المسيح، إذا ما وضعناها ضمن هذا الإطار. فالإمبراطورية الرومانية قد فتحت مملكة القدس وغزتها منذ زمن بعيد. ولدى توحّد الكهنة المتواظنين مع الحكام الرومان، باتت الأجواء ملأمة لظهور نبي جديد. فضلاً عن انبثاق حشود كبيرة من تجمعات "العبيد العاطنين" والبروليتاريا من أحشاء مجتمعات الشرق الأوسط، التي فككتها العبودية الرومانية. فولدت بذلك الكثير من الطرائق والأنبياء. يُعتقد أن عيسى المسيح هو أحد هؤلاء المصلوبين. في الحقيقة، لقد حكم على الكثير منهم بالموت المشابه. بالتالي، يغدو لفظ المسيح (المنقذ) مجرد اسم رمزي مشترك لحركة الفقراء عموماً. بالمقدور تقييم الحركة العيسوية كحركة اشتراكية بدائية. فهي، بكل تأكيد، كانت في بداياتها حركة الفقراء والعبيد الفارين. وهي الحركة الأخيرة للشخصية المسماة عيسى ولمسيرته في فتح القدس. إنه بطمح إلى الملكية الجديدة: مملكة الفقراء. وهو أقرب إلى سبارتاكوس الروماني، ولكن، بشكله المسالم. وتتجهر الحركة بعد حراك الحواريين الاثني عشر، وبالأخص بعد تشكّل أولى التجمعات ومخطوطات الإنجيل (الوثائق الأنيولوجية).

القدّيس بولس وبعض الحواريين نشطاء جداً. حيث يتابعون روما والإمبراطورية الساسانية. وينخرط فيها شعبان أو ثلاثة شعوب أساسية بشكل جماهيري: الإغريق في دواخل وغربي الأناضول، الآشوريون في الشرق ضمن المقاطعات الساسانية، والأرمن في شمال شرقي الأناضول. والمنشقون المتتورون اليهود فعالون للغاية، يتصنّرونهم القدّيس بولس. حيث يهزّون عرش روما والإمبراطورية الساسانية من ركائزها الاجتماعية، ليصبحوا حركة سياسية بكل معنى الكلمة. أما انفصال بيزنطة (القسطنطينية) على شكل روما الشرقية، فيأتي

بعد تصيير المسيحية ديناً رسمياً، فالتعاليم والشرعة الظاهرة على أساس معارضة روما، تغدو الدين والأيدولوجية الرسمية لروما. ما يؤدي إلى تسريع وتيرة الانقسام من جهة، وإلى إطرء التحول على الإمبراطورية وإطالة عسرها من جهة ثانية.

تاريخ روما الشرقية والغربية معلوم، ويبدو أن هذه المرحلة تشق الطريق أمام مداولات وسجلات وانفصالات كبرى بين الحكام المسيحيين البارزين، وتولد العديد من المذاهب. كانت المداولات في الظاهر لاهوتية (وحيطبية¹، تقويطبية²)، لكنها من حيث المضمون سياسية بحتة. وبينما يتوارى قسم من تلك المذاهب تحت الأرض مجدداً، فإن قسماً لا يستهان به منها يصبح الشريك الأعتى لروما الشرقية والغربية سياسياً واقتصادياً. وتتدفق السياسة والاقتصاد بغزارة من خلف قناع الأيدولوجيا. وتخرج المسيحية من كونها ديناً لتصير مدنية. إن انتقال أوروبا كلياً إلى المدنية لأول مرة في تاريخها وبعطاء ديني، هو محصلة لهذه الممارسة اللاهوتية والسياسية للمسيحية، والتي أوجزناها باختصار.

ومع انتقالها إلى شمال وشمال شرقي أوروبا في القرن العاشر الميلادي، تكمل المسيحية وظيفتها التاريخية الأولى بشكل حقيقي. وسوف تلج حملة عالمية جديدة لاحقاً مع العصر المسمى "التحول الرأسمالي" على وجه الخصوص، في حين سيدخل مسيحيو بلاد الأناضول وميزوبوتاميا، أي شعوب الإغريق وأرمينيا وأشور، مرحلة تحضر يطغى عليها الجانب المعنوي على أساس المدنية البيزنطية أولاً، والالتفاف حول الكنائس المستقلة لاحقاً. وكونها شعوباً مسيحية³، فسيؤثر ذلك في مصائرهم استراتيجياً. نخص بالذكر استهداف الإسلام لهم، والذي سيؤول إلى نتائج وخيمة ومأساوية للغاية.

تبدأ ولادة الحضارة الإسلامية أيضاً استناداً إلى تقاليد مشابهة. فمدينة مكة تشكل بالأساس نقطة تقاطع الطرق التجارية الرئيسية بين البحر الأحمر-الخليج واليمن والحبشة-الشام. وكانت الإدارة الهرمية الأرستقراطية لقبيلة قريش العربية قد تشكلت. وقريش هي قبيلة وثنية وتجارية تماماً. وكان قد تكون رأس المال التجاري إلى حد ما. وإلى جانب اليهودية والزرادشتية والمسيحية، ثمة العديد من العقائد التي تنتعش وتنتشر آنذاك. كما يتم إنشاء كوخ

¹ الوحيطبية: هو مذهب اليعقوبيين والأرمنيين القائلين بأن للمسيح طبيعة واحدة، حيث أنه الابن الكلمة، وليس بالله، وأنه مولود من الله الأب، لذلك فعلاته مع الأب علاقة بنوة. بالتالي، فهو مخلوق بشري خاضع لله (المترجمة).

² تقويطبية: هو مذهب النسطوريين القائلين بأن للمسيح طبيعتين: إلهي الكلمة وإسلي أو بشري يسوع (المترجمة).

حول بنر زعزم، المكان الذي هاجر إليه إسماعيل، ابن سيدنا إبراهيم من زوجته هاجر (المنقطعون من القبيلة العبرية الأم). هذا هو المعبد الأول في مكة. لكن الأصنام توضع في داخله فيما بعد. كان ثمة ثلاثة أصنام مهمة في عهد سيدنا محمد: اللات ومناة والعزى^١. يولد سيدنا محمد في عائلة فقيرة من عوائل قبيلة قريشية فقيرة.

تجنب البلدان التي تدعي اعتناقها للإسلام إخضاع الديانة الإسلامية عموماً وحياة سيدنا محمد خصوصاً للبحث السوسولوجي، وكأنه ثمة أشياء تهابها. لكن، إن لم يخضع الدين أيضاً، باعتباره فكراً وشكل حياة اجتماعية، للبحث السوسولوجي، فلا يمكن أن يتحقق أي تنوير حقيقي. وإن لم يحصل ذلك، فلن نتخلص منطقة الشرق الأوسط من كونها حقل تجارب للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. فضلاً عن أن السبيل الأمثل لفهم سيدنا محمد يمر من البحث السوسولوجي. ولن يخسر المجتمع من هذا الموقف شيئاً. فقد عاشت أوروبا التنوير لأنها اتخذت هذا الموقف أساساً بشأن المسيحية. بالتالي، لن يقدر الشرق الأوسط على إنجاز ثورته الفكرية، ما لم ينجز حركته التنويرية الذاتية. وقد يكون تحليل شخصية سيدنا محمد أحد أولى الخطوات على درب الثورة الفكرية. فعصره وشخصيته وأفعاله ملازمة لذلك، وهو من قبيلة عبد المناف هاشمي، وأبوه عبد الله، إنه يرتب السفر إلى دمشق مقابل حصة له ضمن قافلة خديجة التاجرة، ويتأثر بالزهاد السريان. في حين يؤدي اليهود دوراً نافذاً في التجارة. وكان التناقض مع اليهود سائداً في البداية.

لقد تمخض زواج سيدنا محمد من خديجة عن وضع جديد. كما راجت في الوسط مقولة "آخر الأنبياء". كان أتباعه كثراً، بل ظهر من بينهم النساء أيضاً. وحسب تخميني، فسيدنا محمد يتعلم الكثير من خديجة. فباعتبارها تاجرة وغنية، فإن ذلك يقتضي اتسامها بالمقدرة والكفاءة. ويغلب الاحتمال أنها أول من هب له باللبوة. أما الاتحاد فيما بينهما، فهو بكل تأكيد - تطلع نواتي إلى السلطة. إذ كانت أرستقراطية قريش عاجزة عن التناول بسبب نقاليتها الرجعية (وثنييتها). كما كان اليهود والمسيحيون منبوذين وبلا شأن، علاوة على التناقض المادي القائم بينهم. إن قصة هاجر - إسماعيل قصة عربية توحى له بالإلهام. فقد كان (سيدنا

١ اللات ومناة والعزى: ثلاث إلهة أنثوي عبده العرب بمكة وجوارها في عصر الجاهلية. كانوا يعتقدون أن الثلاثة هن بنات الله. كانت اللات ربة السماء، ومناة إلهة الخير والعطاء، ولكنها إلهة المنايا والموت أيضاً. أما العزى، فكانت إلهة قوة عزيزة تعز من عبدها، وكانت قريش تحلبها معها في حروبها، وتراها شديدة العقاب والانتقام من يعاديهها. (المترجمة).

سحمد) يعرف أمر العقائد والطرائق السائدة آنذاك. أي أنه يدرك أنه لن يستطيع تحقيق أهدافه في تأسيس اتحاد سياسي في البلاد العربية. ويعتدو سرشحا لأداء هذا الدور بتحفيز وتشجيع من خديجة. وبالأصل، يتواجد بالقرب منه الفرع العربي المنحدر من التقاليد الإبراهيمية كشرعية أيديولوجية، وما تبقى هو التعلم من الرهبان السريان الأكفاء. وهذا أمر ليس بالعسير.

في عام 610م يأتيه أول وحي ينبئه بأنه نبي. إنه عهد احتدام الصراع البيزنطي-الساساني حتى أوجه. وهذا الوضع بمثابة فرصة سانحة لشبه الجزيرة العربية. كانت قريش والمستوطنات اليهودية أول عاتقين يعترضان طريقه. والنبوة منذ بداياتها تعنى القيادة السياسية، وما من خيار آخر أصلاً. من هنا، فكل رسائله مخصوصة برجال الدولة. إنها انطلاقاً الإمبراطورية المتنامية حديثاً في الشرق الأوسط. ومن خلال الانفتاح على الشعوب سائرة بقيادة العرب، يتم التغلب على ضيق الأفق في الأيديولوجية اليهودية المستحدثة إلى أبعد الحدود. ويتم ترسيم معالم نمط الحياة الجديدة بالعبادات، لتعم الجهات الأربع من المعمورة باستراتيجية وتكتيك قويمين. لذا، بالإمكان نعت الإسلام بأنه أول حركة أممية شاملة، وباختصار، سيتطور قديماً تاركاً بصماته على صفحات التاريخ كحركة حضارية سياسية مثلى من حيث أيديولوجيتها ومنهجها السياسي وقيادتها واستراتيجيتها وتكتيكاتها.

من المثير أن اسم الإسلام يعني السلام. ربما أن سيدنا محمد أخرج السلام في أولوياته، لأنه تنبأ بحلول مرحلة ضارية من الصراع. إذ يتعين عليه مواجهة ثلاثة أهداف أساسية: الإمبراطوريتان البيزنطية والساسانية وأرسقراطية قريش. ينتهي التوجه نحو أول هدف في سكة بالهجرة (622م). وتجهز أول معاهدة اجتماعية في المدينة المنورة، لتتوافق ومصالح السود الأعظم من القبائل، عدا تلة قليلة من أرسقراطي العشائر والقبائل. فالجنة الموعودة هي في حوزة البيزنطيين والساسانيين. بينما جهنم السعير هو طراز الحياة القديمة. وبالأصل، فالحياة في الصحراء غالباً ما تذكر بجهنم. تتجلى النتيجة بعد صد أول اعتداءات القرشيين وردهم على أعقابهم (سارك بدر، أحد، والخندق). بالتالي، فولادة أول جمهورية (ديمقراطية) عربية باتت مسألة لحظية. وتتكايف المداولات والاجتماعات (الجامع، مكان التجمع والاجتماع). وعلى عكس ما يعتقد، فالجوامع الأولى لم تكن أماكن للعبادة، بل للاجتماع والتداول.

إلا إن الأرستقراطية (ورئيسها معاوية) التي خسرت السلطة مدة قصيرة، كانت ستستولي عليها مجدداً وخطوة بخطوة، إثر وفاة سيدنا محمد (632م) وباتباع مراوغات جديدة (من الطبيعي أنها متمرسة في ذلك). أما قتل سيدنا علي، الإنسان المبدئي المؤمن، فيفسح الطريق أمام سلطنة (ملكية) معاوية وسلالته، كانت سلالة التي ستفقد منزلتها وأهميتها السياسية مع مقتل سيدنا حسين في الكربلاء بلحج مأساوي. إلا إن زمرة جديدة من التجار العرب لن تقتصر على المطالبة بحقها في أملاك شبه الجزيرة فحسب، بل وفي جميع أملاك البيزنطيين والساسانيين. تُحرز حركة الفتح الكبرى انتصارات ثلث الأخرى، ليكون اليهود والمسيحيون في شبه الجزيرة أول المغلوبين الخاسرين. ومع حلول أعوام 650م، كانت قد فُتحت بلاد الساسانيين برمتها، والقسم الأكبر من بيزنطة، وشمال أفريقيا، ليصلوا مشارف القسطنطينية. بإمكاننا تشبيه نمط الفتح السريع هذا بفتوحات الصاعقة التي حققها الإسكندر بتوحيده روح القبيلة المقدونية مع الفلسفة اليونانية، وعجنها بالنتائج الثقافية المادية والمعنوية المتمخصة عنها. فبتوحيد بسالة القبائل العربية مع روح الإيمان النبلي الجديد المعتمد على ميراث جذري عريق ضمن تركيبة جديدة، يتحقق الانتصار بقوة الفتح المنيعة في حروب الفتح على النحو الإسكندري. وتُشكل المرحلة الثانية الفرع الأهم على الإطلاق للحضارة، ويحرز الشرق الظفر في حملته الحضارية الثقافية الكبرى الأخيرة.

الجانب المثير في قصة الإسلام، هو تداخله مع السلطة ترأساً مع ولادته وتوسعه. بل ولادته كسلطة. هذا ما يميزه عن المسيحية، التي تحولت إلى سلطة بعد ثلاثمائة عام على ولادتها. هكذا، كان سيتم إقصاء المضطهدين والفقراء وأصحاب الكدح الحقيقي في تطوير الإسلام عن عرش السلطة بسرعة. وسيبادر أصحاب الروح القبليّة المتمردة الثائرة والنضرة والمتعطشة إلى تشييد الحضارة متجسدة في دولة فديرة مقتدرة تتمحور حول الجوامع والقصور الأقرب إلى الجنان. سيكون من المفيد جداً تحليل كيفية تحول مدينة صغيرة من مرحلة كLANات التجار إلى إمبراطورية عملاقة خلال فترة زمنية وجيزة (640-650م)، ودراسة ذلك من الزاوية الدينية وعلى الصعيد السوسيولوجي المؤطر بمعانيها السياسية.

فحسب تفسيري الشخصي، يمكن إيضاح قصة هذه الحركة المتجهة سريعاً وباكراً نحو السلطة من خلال: فراغ السلطة في أعماق الجزيرة العربية مدة طويلة من الزمن، الفوضى المجتمعية (صراع القبائل)، اتسام الإمبراطوريتين البيزنطية والساسانية بخصائص المرحلة

الأولى من الحضارة، بالإضافة إلى المزايا الشخصية لسيدنا محمد. فمتلما فتَحَ مناطق الحضارة الكلاسيكية في الشرق الأوسط برمتها، فقد توسَّع ليُطَافَ نصف بلاد الهند وآسيا الوسطى، وأعماق قفقاسيا، والأقاصي الجنوبية الشرقية من آسيا (أندونيسيا، وماليزيا)، وكذلك تجاوزَ شبه الجزيرتين الأهم في الجنوب الغربي والجنوب الشرقي من أوروبا، أي إيبيريا¹ والبلقان.

إن كلمة دينية كـ"الإسلام" لا تُسلطُ الضوء على هذه الحركة، ولا تُفسرها كثيراً، رغم أنها حركة عسكرية سياسية عظيمة. بل تؤدي دور الستار الذي يطمس الحقيقة. فالإسلام اسم رمزي. واصطلاحاً "الله" و"النبي" قد صيغا على يد العبريين منذ زمن سحيق. اعتقد أن النقد الذي وجهه يهود المدينة المنورة بقولهم "إنك تسرق ديننا، وتُشهره في وجهنا" قد أثار حنقة سيدنا محمد. وسوسيولوجياً، يمكن إرجاع أصول ظاهرة تبجيل الملك وأعوانه إلى الميثولوجيا السومرية والمصرية. إلا أن المضمون الذي أضفاه سيدنا محمد على مصطلح "الله" انفسرد باختلافه البارز. فالله شيء أشبه بطلاقة الكون. إنه مفهوم متقدم. ولكن، لم يجز أي تفسير سوسيولوجي البتة في هذا السياق على يد علماء الإسلام. وشروط الإيمان في الإسلام أقرب ما تكون إلى المبادئ النظرية. والعبادات تهدف إلى الإبقاء على أواصرها حية مع الواقع العملي. فأغلبها قد سنَّ لتلبية الحاجات الأخلاقية والقانونية لذاك العصر. كما اعتمد العطاء في التجارة والزراعة. وشرعت القوانين (الفقه) بموجب ذلك. وتم التدخل بشكل صارم في نسط الحياة الأيديولوجية المثبتية من المرحلة الأولى في الحضارة العبودية. فـ"الكافر" هو "الآخر" الذي ينبغي القضاء عليه. أما التعددية الأيديولوجية، فلا يُعترف بها كحق إلا للتقاليد الإبراهيمية.

الإسلام منفتح أكثر على العلمانية نسبة إلى المسيحية. إنه كذلك موضوعياً. لكن إعلانه الحرب الجذرية على نمط الحياة القديمة، قد أسفر عن نتائج سلبية وخيمة. وبذريعة العقائد القديمة، فإما أنه قُضي على الثقافات التاريخية للشعوب (بما فيها المسيحية)، أو أنها صُهرت كما حال الزرادشتية والمانوية. ووضح أن الحياة الجديدة التي جلبتها معها قد شقت الطريق أمام الأرستقراطية الإقطاعية. فقد حلت ثنائية السلطان-ظل الله محل الملك-الإله، لتغدو

¹ إيبيريا: هي شبه الجزيرة الإسبانية. كان شعبها يعيش في الألف الأولى قبل الميلاد على الساحل. وكانت له كتاباته ولغته الخاصة التي لم تفسر حتى الآن. ولا ترجع أصولها للغات الهندية الأوروبية (المترجمة).

السلطات الاستبدادية أمراً لا مفر منه في نهاية المال، يفنقر الإسلام (كدين) إلى مهارة سد الطريق أمام الاستبداد. بل يمكننا قول المزيد في هذا الشأن بصدد المسيحية. فبقدر انفتاحها على المونارشية، فقد جعلت من الكهانة شريكاً أرقى للسلطة. وكلتا الديانتين من حيث هما دولة، قد أبدتاه أهمية خاصة للإبقاء على الشرائح الخارجة عن نطاق المدنية ضمن مستوى القنانة، والتي هي أخف وطأة نسبة للعبودية الكلاسيكية، ولكنها من بعض جوانبها أسوأ حالاً مما كانت عليه ماضياً. أي أن كلتا الديانتين ليستا ضد العبودية بشكل كلي. فهما تتميزان بخصوصية حماية الهرمية وسلطة الدولة على السواء وبشكل أقوى. كما تتسمان بمهية محفزة على التطور القومي.

كما إن كلا الدينين (والدين اليهودي أيضاً)، ورغم انضمامهما إلى النهر الأم للمدنية كمرحلة ثانية، لم يستطيعا من حيث الزمان والمكان إيجاد الحلول، سواء للمشاكل القائمة بين الزمر الاحتكارية الحاكمة، أو لقضايا الحرية والعدالة التي تتطلع إليها قوى المجتمع الديمقراطي المنبؤة من قبل المدنية. بل، على النقيض، فالمرحلة الثانية قد زادت من وطأة قضايا الحرب والحرية والعدالة.

أ- لقد أضيفت بؤر جديدة إلى بؤر السلطة الاحتكارية. وبالمقابل، لم تُسجل الحرف اليدوية والإنتاج الزراعي تطوراً نوعياً ملحوظاً. وتكاثرت الأطراف المتصارعة على فائض الإنتاج، ليصبح الأمراء عناصر احتكارية بقدر السلاطين (الخلفاء المونارشيين)، وتضاعفت السلالات، وكثر الطامعون بالحصص بنسبة كبيرة مقارنة مع المراحل السابقة. وعندما لم يستحوذوا على الحصة الكافية على غرار الطبقة الوسطى، راحوا يضرعون نار الحرب على الدوام. وقد جرت الحروب الإقطاعية في أوروبا وروسيا بجدة عالية. كما ضاعف المونارشيون من نسبة البيروقراطية، ليزيدوا من وطأة مشاكل الدخل والواردات.

ب- عندما عجز معتقو كلا الدينين الجديدين عن تحقيق (أو العثور على) آمالهم في الحرية والعدالة ضمنهما، أبنوا المقاومة الدائمة على شكل مذاهب مختلفة.

ج- وعوضاً عن تطوير الثقافة المعنوية، قُضي على الثقافة القديمة باسم ظلمات العصور الوسطى. فساد العجز عن تقديم البديل الجديد، وحلت محله السجالات اللاهوتية والمذهبية التي لا تنتهي، لتؤدي إلى الانقطاع الذهني عن العالم والتاريخ (حيث كان اختزل التاريخ إلى أقاصيص دينية). وباتت الإرادة وكأنها مغيبة، فتحوّل الناس إلى مخلوقات الظل. وأقجم

المتشددون بتصورات الجنة والنار في حال لا يبالون فيها بالحياة الدنيا، بل يرونها لا تستحق العيش. ولم تتوان الزمر الاحتكارية عن تشييد القلاع والقصور الأشبه بالجنان. وغدت ثقافة المدينة والفلسفة أكثر تخلقاً مما كانت عليه في الماضي.

د- الأنكى من كل ذلك، أن حروبها في نشر سلطاتهم كافة على وجه البسيطة تحت شعار "إله واحد في السماء، وخليفة واحد على الأرض" وكأنها "فتح العالم"؛ قد خلفت حروب العصور الأولى وراءها من حيث جدتها التدميرية. إذ كان الجهاد في سبيل الرب أكثر نماراً من حروب الآلهة نفسها. وتصادت التوسع والاستعمار والاستيطان بما يفوق المراحل الأولى أضعافاً مضاعفة. واتسمت حروب الأمة بدرجة أعلى من الاستمرارية والمنهجية مقارنة بحروب العصور الأولى. أما الصراعات المذهبية، فغدت في حال مسدودة لا نفاذ منها.

د- وضع أوروبا في مرحلة ولادة الرأسمالية

لا المسيحية ولا الإسلام استطاعا أن يكونا حلاً للأزمة النهائية المتعمقة مع انهيار الإمبراطورية الرومانية في العصر العبودي. و"النظام الإقطاعي" أو الذي سُمي "حضارة العصور الوسطى" الذي طوره، لم يكن مختلفاً كثيراً عن وصفات كهنة سومر ومصر. ولم يذهب بوصفاتها الميتافيزيقية العسيرة على الإدراك أبعد من إقحام المجتمع في الوضع المسمى "ظلمات العصور الوسطى"، سواء من حيث المنهاج السياسي أو الممارسات الميدانية. فتلاشت الكثير من القيم الثقافية التي كانت موجودة في العصور الأولى. واستشرت أزمة روما على يد وراثتها. وكادت المجتمعات في ظل أفاق المدنية تبعد كلياً عن الحياة الحيوية على كوكب الأرض، بتحويلها إلى صور تنتظر تحديد صفها ضمن رتلي "فريق الجنة وفريق النار"، وتتخرط في الحروب بخطى سيّدة لهذا الغرض.

ماذا نرى في الواقع الملموس، بموجب هذه اللوحة التي عرضناها نظرياً على شكل بنود رئيسية؟

أ- إن الإغريق والأرمن والآشوريين، الذين يُعتبرون من أولى الأقوام المعتمدة للمسيحية، قد خسروا قسماً كبيراً من مناحيهم التاريخية والثقافية مع الفتوحات الإسلامية. فبينما كانت

نلك الشعوب تتطلع إلى تعزيز الهوية الإغريقية تجاه روما، والتشبث بالهوية الأرمنية والآشورية-السريانية تجاه البيزنطيين والساسانيين؛ فقد فقدت القسم الأكبر مما لديها مع موجة الفتح الإسلامي العارمة، لتسقط في أكثر الأوضاع مأساوية، وتُفقد ميادينها في الثقافة المادية والمعنوية المعمرة آلاف السنين. أما القومان اللذان خرجا من هذه المرحلة بمكاسب كاسحة، وأنجزا توسعات عظيمة، فهما الأتراك والعرب. في حين بالكاد استطاع الكرد والفرس الحفاظ على وجودهم. ومقابل ذلك، كان الروس القوم الأكثر ظفراً بفضل المسيحية. أما الطرف المغلوب مقابل الروس، فكان الأتراك والتتار والمغول، بل حتى الصينيين.

ب- وازنت القبائل الأوروبية بين منجزاتها ومكاسبها عن طريق المسيحية. فبينما شهدت تطورات نسبية في هوياتها القومية بسبب العقائد المشتركة، فقد أثرت في خسران أرسنقراطية الرهبان ومن بعدها الإقطاعيات جزءاً مهماً من انتعاشها الثقافي القديم. وساد الخنوع والإذعان على الجوانب النيوليتية المتفوقة، وفُرضت عملية الصهر. لكن الحقيقة التاريخية الواقعة هي أن هذه المرحلة شهدت ظهور أولى العناصر الوطنية بشكل راسخ.

ج- لم يستطع أهالي أفريقيا وأمريكا وأستراليا صون ثقافتهم الأم. ففقدوا هوياتهم ربحاً طويلاً من الزمن بشكل كلي مقابل المسيحية، وقسماً مقابل الإسلام. كما كانت الثقافة الهندية طرفاً خاسر. في حين عجزت الصين عن التجرد على التوسع إزاء هذه الأديان.

اكتسب وضع أوروبا ماهية استراتيجية، انطلاقاً من كون حضارة العصور الوسطى -أو المرحلة الحضارية الثانية حسب تعييري- قد أدت إلى نتائج عمقت الأزمة بدلاً من حلها. فأوروبا كانت ستخسر كل شيء إذا ما خسرت صراع المدينة. وكانت ستجزم بتفوقها الاستراتيجي في حال ظفرتها. لا ريب أن الصراع ينور بين قوئي العصور الوسطى الاستراتيجيتين: إنها الحرب بين المسيحية والإسلام داخل أوروبا، وعلى أوروبا. الأمر معقد وشائك أكثر مما يُعتقد.

ومع حلول القرن الخامس عشر، كانت المسيحية قد أتمت انتشارها في عصور أوروبا، وتمت بمرحلتها الملكية والإقطاعية المقدسة. وتزعم الإمبراطورية الرومانية-الجرمانية أنها امتداد لميراث روما. لكن، هناك منافسوها وأندادها الذين عارضوا ذلك، وعلى رأسهم الملكية الفرنسية. كما إن سلالة هابسبورغ النمساوية تتصاعد كقوة حديثة العهد، وتتبنى مزاعم مماثلة. في حين أعلنت روسيا القيصرية أنها روما الثالثة منذ زمن بعيد (وبعد سقوط

إسطنبول). وملكية بولونيا تقف في مقدمة الجميع، لدرجة أنها لا تود لأحد خسران القدسية أو إفلتها، باعتبارها الثقافة المسيحية الأكثر نجداً. أما إنكلترا وفرنسا، فتخوضان حرب المائة عام. ومسيحيو إسبانيا والبلقان في حالة الدفاع. فضلاً عن أن المدن الإيطالية تسير على درب الرُسمة من جهة، وتزعم حركة النهضة من جهة ثانية، لم يكن متوقعاً أن تنامي مدينة مثل روما، وتحقق الوحدة الإيطالية، لتكون مثلاً يحتذى في عموم أوروبا. من هنا، فقد أقدمت المدائن الإيطالية على المنافسة التجارية فيما بينها، وغاصت فيها حتى الحلق، فاحتد النزاع بينها. وتتجسد مساهمتها الوحيدة في تزعم حركة التمدن لأجل أوروبا خلال القرنين الأخيرين، ونشر الرأسمالية التجارية في أوروبا، لتهيب بذلك فرصة استراتيجية لها. ويرجح الظن بأن هذه الفرصة الاستراتيجية ستكون الأهم بالنسبة لأوروبا. وستؤكد أحداث القرن السادس عشر ذلك. فالحروب الصليبية لم تنته كما كان مرتقباً. ولا يزال مصير أوروبا سجهولاً.

في تلك الأثناء بالذات، يستمر العرب المسلمون في كونهم تهديداً استراتيجياً يأسوح في الأفق عن طريق إسبانيا. فقد دخلوا فرنسا، ودحروا منها بشق الأنفس. ولدى إضاعة تلك الجبهة، كانت أوروبا المسيحية ستكون أشبه بمستعمرة تتجه نحو الزوال. في حين دخل أباطرة العثمانيين حنود النمسا-المجر بسرعة البرق عن طريق بلاد البلقان، وبلغوا مشارف بولونيا. ولو أنه لم يتم عرقلتهم، لكان سينتهي الوجود السياسي والثقافي لأوروبا مثلما حل بروما. كما كان الأتراك العثمانيون وعرب الأندلس يعلمون علم اليقين أنه في حال عدم إحرازهم الظفر النهائي تجاه أوروبا، فسيدخلون مرحلة الخسران على التوالي دون شك. ودولة "الجيش الذهبي"، التي تعتبر استمراراً للمغول، قد تهاجم أوروبا عن طريق شمالي البحر الأسود في كل لحظة.

لأوروبا بعض المزايا الأخرى الضارية بجذورها في الأعماق. فتقاليد ديمقراطيات قبائلها ما تزال نضرة. ولم تشهد الشعوب نظام الحضارة العبودية بعمق. وتصورها للمسيحية سطحي لأبعد الحدود، حيث لم تغز أذهانها بكل معنى الكلمة. نخص بالذكر أن وضع الشعوب في الخط الشمالي هو كذلك. فأواصرهم مع الحياة الطبيعية وطيدة، ويعيشون أكثر مراحل التمدن نضارة وسرعة. ويطغى الجانب الديمقراطي على المدن، نظراً لعدم تعرفها الجدي على الملكيات والإمبراطوريات. وتسود جميعها الحكومات شبه الديمقراطية، التي تؤسس

الكونفدراليات فيما بينها، ولا تعترف بأي سيادة سوى لإرادتها هي. أما الملكيات والإقطاعيات المتكونة، فجميعها حديثة العهد وشحيحة المواهب وقليلة الخبرة في تمثيل أوروبا. لذا، فقد تنأثر أغلبها كالقشور في معمران الحروب الصليبية.

مقابل ذلك، فالمدنية الإسلامية صاحبة تجربة. ومن خلفها عالمها الحضاري القديم. وهي أدرى بمشاكل السلطة. إنها تتق بنفسها كثيراً. وهي أكثر دوعسانية لأنها تمثل آخر الأديان والأنبياء. ومثلما أنها لم تهزم أو تخسر في الحروب الصليبية الأولى، فإن الطرق التجارية أيضاً ما تزال تحت سيطرتها. إنها لا تفتأ متفوقة في التجارة.

إذا ما نظرنا انطلاقاً من هذه الوقائع، فلن نجد صعوبة في تلمس معاناة أوروبا لأزمة المدنية من أعماقها. فخطر هجوم الإسلام، وبالتالي الأتراك والعرب، يتعاظم مع مرور كل يوم. والقسطنطينية ذهبت من أيديهم، والسلطان محمد الفاتح أرسل جنوده إلى "أوترانتو" في جنوبي إيطاليا. والإسلام بعد ذاته كابوس يقض مضاجع أوروبا، سواء كدين أم من حيث الأقوام التي يجرها وراءه. والمسيحية ليست شكلاً حضارياً قادراً على تخطي هذا الكابوس. فهي تخسر على الدوام، ولم يبق خط حربي سوى فيينا. فإذا سقطت هي الأخرى، فسيكون من العسير جداً إيقاف زحف الإسلام والأتراك.

في هذه الحال، فإن تشبث المدن الإيطالية بالرأسمالية التجارية بنحو استثنائي، وطرحها حركة النهضة إلى الميدان، يعد أمراً قيمياً. فكلتا الحركتين تعتبران بالنسبة إلى أوروبا مسألة وجود أو عدم. والأحداث المعاشة في شبه الجزيرة الإيطالية مصيرية على هذا الصعيد.

إن المسيحية والإسلام البارزين كقوتين تتطلعان إلى حل الأزمة لإخراج البشرية من ظلمات انهيار روما وإيصالها إلى الخلاص والنور، قد ضاعفا من عمق الأزمة في داخلهما وفي مواجهة بعضهما بعضاً على السواء. وأدبياً بالتالي إلى عودة ظهور مشاكل التحرر والتثوير. من هنا، وبعد أن احتضنت أوروبا القوتين الممثلتين للمرحلة الحضارية الثانية، فحسرت بذلك الأزمة في ثباياها؛ كان عليها حل هذه الأزمة أو السقوط إلى الحضيض كما حل بروما.

في هذه النقطة بالذات يبرز التساؤل الحيوي: نرى، هل بمقدور "الرأسمالية"، التي نحرينا ولادتها في القرن السادس عشر، أن تكون وسيلة للحل؟ يفرض هذا السؤال نفسه بكل ثقله. قد نتيج مزايا ولادة الرأسمالية المجال لحلحلة الأزمات الناجمة عن الإسلام والمسيحية في

نهايات العصور الوسطى (في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين). وبالفعل، فتجربة هولندا وإنجلترا في القرن السادس عشر تُسلط الضوء على فرصة الحل. لكن، ولدى تفحص هذه الخصائص بإمعان، سنجد أن مخاطر استفحال وتجذير الأزمة ونشرها في العالم أجمع خلال المرحلة الحضارية الثالثة، ليست أقل مما كانت عليه في المرحلتين الأولى والثانية على الإطلاق. فتواجد الرأسمالية بالذات كاحتكار حربي وسياسي واقتصادي، هو المؤثر الأساسي للأزمة خلال التاريخ الحضاري برمته. إنها منتوج الأزمة ومنتجها في نفس الوقت. وبمقدورها تعميم الأزمات على الزمان والمكان. لكن، لن يكون هذا حلاً. والأحداث والمجريات الحاصلة منذ القرن السادس عشر حتى مطلع القرن الحادي والعشرين، تؤيد ما أود قوله بما فيه الكفاية، بل ويزيد.

سيكون العنوانان الرئيسيان بعد الآن تحت اسم الدولة القومية والصناعية. فسوف أجهّد لتحقيق في هاتين الوسيلتين، اللتين طبقتهما الرأسمالية لأول مرة في التاريخ على أنهما دعمتان أساسيتان لحل القضايا الاجتماعية. وسأعمل في فصل النتيجة على طرح مناقشاتي وسرد تحرياتي بشأن الرأسمالية من حيث كونها -هي بالذات- نظام الأزمة، ومدنية الأزمة.

الفصل الرابع

اللويثان العصري: الدولة القومية

- حال الإله على وجه الأرض -

إنَّ الانطلاقَ من الاقتصاد لدى الشروعِ باصطلاحِ الحداثةِ الرأسماليةِ هو تعاطٍ ناقص، ويؤدي من حيث الأسلوب إلى نتائج غامضة وإلى أحكام تحريفية تُبعدنا عن استيعابِ علاقاتها وماهيتها. كانت التعاريف والتحليلات التي أجريناها حتى الآن بشأن الرأسمالية، قد برهنت أنها لا يمكن إلا أن تكون قوة احتكارية مفروضة خارجياً على الحقل الاقتصادي. وهذا ما مفاده مضموناً أنَّ البحث عن الرأسمالية في مكان آخر سيتمخض عن معطيات أكثر صواباً على صعيد الأسلوب. سنستطرد في البحث عنها في المكان الذي تسعى فيه للتستر والاختفاء. أي، في ميدان الدولة.

كان كارل ماركس، الذي بحث عن الرأسمالية في الميدان الاقتصادي عبر كافة تجهيزاته المنهجية العلمية والفلسفية والتاريخية والسوسيولوجية، قد توصَّل إلى نتيجة إيجابية يشير فيها إلى البنية الاحتكارية للرأسمالية، التي تُشكِّل مزاياها عبر نظام الأزمات الكثيفة. فالتحكم بالاقتصاد لا يعني أن تكون اقتصادياً، مثلاً أن فرض البنية على الاقتصاد ليس اقتصاداً، وسوسيولوجياً، فإنَّ التلاعب بالأسعار في السوق، وتنويع وسائل المال لأجل ذلك، واستخدامها في تكديس الربح ورأس المال، هو غير ممكن من دون سلطة سياسية. وبدون تحليل السلطة السياسية وطابعها العنفي من حيث كافة نتائجها، إنما يعني صياغة مصطلح رأس المال عبر تحليلات الاقتصاد السياسي المجردة، وتلقين الوعي بذلك على الدوام، والسقوط في خطأ الأسلوب عمداً أو عن حسن نية، والتحول إلى ضحية للبراديغما الرأسمالية.

إني مدركٌ مخاطر توجيه النقد إلى كارل ماركس من خلال الأطروحات الهشة والسطحية دون اللجوء إلى التحليلات الشاملة. أخص بالذكر المقاربات الدوغمانية الوضعية للزاعمين بأنهم ماركسيون، والتي لم تتعد حدود مريدي الطرائق الدينية، مما يفسر عن عقم النقاشات حول مثلهم المملة المتكررة. إلا أنه قد برهن مئات المرات عبر التجارب النظرية والعملية القائمة طيلة قرن ونصف، على وظيفة رأس المال كطوطم جديد، وعلى عدم جدواه الملحوظ للعمال. إني أرجع أسباب ذلك إلى خطأ البحث عن الرأسمالية في حقل الاقتصاد رغم عدم كونها اقتصاداً، وإلى إظهار ما ليس اقتصاداً على أنه موضوع اقتصادي رئيسي. كما أقيم موضوعة سياسات الدولة الاحتكارية في صدارة الاقتصاد، رغم كل خصائصها الخارجية عن الاقتصاد، بأنها انحراف "تئوري" يشوش الذهن بدرجة مزوغة، ويسدل الستار على مساوئ الرأسمالية، بل ويسفر عن نتائج مأساوية كارثية على الصعيدين السياسي والأيدولوجي.

لست مختصاً بدراسة هيغل وماركس. بل ولم أقرأ لهما كثيراً. كما لا أملك معلومات عنهما عدا أفكارهما الرئيسية. ولست على قناعة بضرورة ذلك كثيراً. لكنني مهتمٌ بفكرهما، وأؤمن بحقي في تفسيرهما كمهمة على درب الحرية. ربما أعقد الروابط بين حق التفسير وبين مهمة الحرية والمساواة، انطلاقاً من كونهما الأكثر تأثيراً في مجتمع الحداثة الرأسمالية. فعندما كان ماركس وأنجلز يشخصان الفلسفة الألمانية كإحدى مصادر الاشتراكية العلمية، فإنهما بذلك كانا يضعان نصب عينيهما فلسفة هيغل، التي أثرت عليهما تأثيراً بليغاً على ما يبدو، إذ بالمقدور استخلاص ذلك من خلال انتقاداتهما.

يُعتبر هيغل قمة الميتافيزيقيا أيديولوجياً، وأعظم ممثلٍ معاصرٍ للديالكتيك. إنه فيلسوف ألماني بحق. أعني أنه الأب الروحي لفكرة القومية الألمانية. لقد سار ماركس وأنجلز على الطريق الصحيح، عندما سعيًا إلى تشخيص البرجوازية الألمانية، التي تمثل المستوى المختلف للرأسمالية الألمانية، وإلى دراسة منزلتها في الفلسفة الألمانية. وما انتقاداتهما لفلسفة هيغل القانونية سوى انعكاس لمواقفهما تلك. ومن ثم تترسخ مكانتهما عملياً، عبر تأسيس عصبه الشيوعيين وتسيير أنشطة البيان الشيوعي. وحسب قناعاتي، فإن عجزهما عن تحقيق آمالهما من ثورة 1848، قد أفسح المجال لإحدى الارتكاسات الجذرية. تلاها ظهور بوادر انزلاقهم نحو الاقتصادوية. لا أناقش أسباب إعلانها أهمية أساسية للاقتصاد. ولا أقول بعدم ضرورة البحث في الاقتصاد. كما لا أنتقد بحثهما في "رأس المال" لأنه خاطئ. بل إن النقطة الأساسية

التي أنتقدها، هي ذاتها التي انتقدا فيها هيغل. ألا وهي التساؤل عن أسباب إيلاء هيغل الأولوية للدولة والقانون. وحسب رأيي، فقد طور هيغل فكرته من النقطة الأكثر ضرورة وحيوية. أي أنه يبدأ من المكان الذي يجب الابتداء منه. في حين أن الذي ارتكب الخطأ التاريخي هو ماركس وأنجلز بذاتيهما، ألا وهو انحرافهما نحو الاقتصادية. فهذا الانحراف هو السبب الأساسي -وبنسبة أكبر مما يعتقد- في عجز اشتراكية القرن ونصف القرن (أي نضال المساواة والحرية، وبالتالي المجتمع الديمقراطي) عن إحراز النجاح المأمول.

عندما قلت بصواب ما فعله هيغل، فإني لا أقصد بذلك إعجابي أو تمثلي نهجه النظري والعملية. بل أقول أن صوابه يكمن في تحديد النقطة التي يتعين الانطلاق منها. أكرر ذلك تلافياً لسوء الفهم.

إن هذه المشكلة عامة في أوروبا، ومعنية بقضايا التحول السلطوي في أوروبا المتدولة. كيف سيتشكل اللويثان العصري؟ إن ما بينه توماس هوبز وكروتوس في هذا الشأن، يشير إلى الضرورة المطلقة لوجود الدولة ومركزيتها. وما قاما به هو التطوير للمطلقة الحتمية. إذ ينظران إلى الحتمية العصرية كاتطلاقة أساسية وكوسيلة حل أولية، باعتبارها نموذج الدولة المأمول في العبور من العصر الإقطاعي إلى العصر الرأسمالي. لكن وسيلة الحل هذه لا تقضي على الأزمة كئياً. فمشكلة الدولة مستمرة بكل وظائفها. كما إن أداء الرأسمالية دوراً رئيساً في هولندا وإنكلترا الجاهدين على تطوير سيطرتهم، يهز أركان فرنسا وألمانيا، ويؤثر فيهما. فقد خسرت فرنسا تبعاً في حروبها من أجل الهيمنة. ولم تكسب ألمانيا بعد الدعوى المسماة "الوحدة الوطنية". في حين أن جميع مرشحي السلطة الآخرين، الذين يعولون على "مستقبل" ومكانة أعلى في أوروبا، يتخبطون في قضايا النزعة الدونية. إن الملكية والمطلقة عاجزان عن حل هذه المشاكل تماماً. ومثال فرنسا ماثل للعيان. فالحكم المطلق لملك الشمس المذهل لويس الرابع عشر بقي قاصراً عن إحراز النجاح إزاء تحالف هولندا وإنكلترا. في حين أن مشاكل الدولة الداخلية تتعاضد باستمرار. فماذا عسى أن يفعل الآخرون؟ بالمقابل، فالأوضاع الثقافية المادية والمعنوية لهولندا وإنكلترا، وتناقضات مصالحهما المنفعية لا تسمح لهما بالتطلع إلى نموذج الدولة.

انفجر الحدث المسمى بالثورة الفرنسية مقابل هذه الأجواء والقضايا، فأضاف في المحصلة قضايا الثورة إلى قضية الدولة، ومقولة لينين "الدولة والثورة" ليست عبثاً. فمشكلة السلطة في

أزمة تامة وبكل معنى الكلمة. لكن الهيمنة الرأسمالية المتنامية بهدف إيجاد الحل للأزمة الإقطاعية، قد عمقت الأزمة، وعممتها أكثر. حيث ينهار الحكم المطلق، وتعلن الجمهورية. فيبدأ عهد مروع من الإرهاب، يعقبه بزور مشروع الإمبراطورية والإمبراطور المتهور. فيهب أركان أوروبا برمتها، وكأنه نزل من السماء. وبشرع الفرنسيون على نحو غير مرتقب بخنق الأوساط بالقول والفعل؛ وبعبارة أكثر لباقة، بالنظريات والحروب. وإلا، فما هي ساهية المفصلة؟

إن تفسير هيجل رائع ومذهل، عندما يقول بشأن الدولة متجسدة في شخص نابليون: "إنها حال الإله على وجه الأرض". ويصف نابليون بـ "الإله السائر على وجه الأرض". إنه نمط الإيضاح الذي سحرني. وهو أكثر ما استندت منه في حياتي. إذ من العسير العثور على جملة أخرى يمكنها إيضاح الدولة القديمة والدولة الجديدة بنحو أكثر كمالاً. لقد كان عاقلاً في اختصار جميع ما سعت آلاف الكتب المقدسة والعلمانية لذكره في جملة واحدة. لقد أنشأ فلسفة بحق. بمستطاع القول أن الإنكليز متمرسون في شؤون الاقتصاد، والفرنسيون في شؤون المجتمع، والألمان في شؤون الفلسفة. لكنني أنوه إلى مدى خطورة إنشاء تركيبة جديدة منها. يسعى نابليون سنة 1802 (على ما أعتقد) إلى الدعاية للنموذج الذي يمكننا تسميته "الدولة القومية"، في سبيل تشتيت نزعة الحتمية الأوروبية التي تحيط به. ويجهد بذلك إلى تدويل الفرنسيين كلياً، والنهوض بهدف تجيير أوروبا وإخضاعها. وينجح في ذلك فعلاً. إن نابليون ليس متحضرًا إقطاعيًا، لأنه بالأصل يرمي إلى خنق الإقطاع ضمن زوابع الثورة. وهو يقتدي بالإمبراطورين الرومانيين قيصر والإسكندر. لكن عصره لا يسمح له بذلك. إذ يفترق إلى الوسط الثقافي المادي والمعنوي القادر على جعله إمبراطوراً على هذه الشاكلة. في حين أن إنكلترا بالمقابل - تتعاطى مع الأمر بمكر ودهاء. أي أنها تراوُلُ في الهيمنة السلاطة لـ "الاقتصاد السياسي" بكل مهارة. فكاد نابليون يجن جنونه، حيث لم يستخلص الدروس بتأتاً من نفيه إلى جزيرة ألبا. وحتى لو أنه استخلصها، فقد خرج منها أكثر تسرعاً وطيشاً. فظل يحارب بشكل مذهل. ولكنه بهزم في معركة واترلو، ويغدو وضعه مزرياً جداً. لقد كان آخر

٢ معركة واترلو: وقعت عام 1815م قرب بروكسل. وهي آخر معارك نابليون، حيث فرضها على الحلفاء بعد فراره من منفاه في جزيرة إلبا. فوصلت جيوش إنكلترا وبروسيا، وجيوش فرنسا، على أن تتوالت إلى الراين جيوش بقية الحلفاء. هتف نابليون بها إلى الفصل بين الجيشين والقضاء عليهما قبل وصول جيوش روسيا والنمسا. لكنه هُزم فيها (المترجمة).

سا تلفظ به وهو يحتضر (1821) في جزيرة القديسة هيلانة وسط المحيط الأطلسي، بعد نفي دام خمسة أعوام: "أه فرنسا! الجيش، جوزيفين!". إنها كلمات تختزل ماهية الشخص المعنى بممارسة الدولة القومية بشكل رائع.

إن الألمان وهيجل هم من شرعوا بالتطهير لها، فتشكل بذلك تكامل أيديولوجي مذهل. لذا، فقول الأيديولوجيا الألمانية ليس هباء. هكذا تتأسس دولة بروسيا وتتصاعد في الواقع العسلي خطوة خطوة. تقوم إنكلترا بدعم بروسيا، بغية دحر دولتي فرنسا والنمسا (إمبراطوريتيها بداية). ومع إحراز النصر في واقعة سيدان عام 1870، ثم تأسيس الوحدة الألمانية في 1871؛ تبرز بروسيا كقوة مهيمنة ثانية مقابل إنكلترا. فهي مستاءة من التقسيم غير العادل للعالم، وتطالب بحصتها. لكنها يهزيمتها في الحربين العالميتين، تخسر طموحها في الهيمنة مثلما هي حال فرنسا.

لقد ثبت مدى عمق الأزمة (المتواصلة، وليست الدورية) للرأسمالية، منذ الثورة الفرنسية وحتى عام 1945. إن زعيم ألمانيا في الحرب العالمية الثانية هو هتلر. ويرمز إلى النازية بالصليب المعقوف (الجيمي). لقد صيغت العديد من التحليلات، لكن جميعها تضليلية بمنتهى السوء، بما فيها تلك التي صاغها الماركسيون ثم الليبراليون والمحافظون والأناشيون. فجميعهم لا نية لهم أو لا قدرة لديهم على إيضاح ما حدث بصدق أو بكمال مشيع. علاوة على أن مفكرتي اليهود المذهلين أيضاً -ضحايا الإبادة العرقية- يحتلون الصدارة في هذا التضليل. ذلك أن هتلر هو قذارة تتورهم المشترك جميعاً، و"القيء" المشترك لممارساتهم السياسية. ألا يقال: "إن فرخ الغراب في عين أمه كطير العنقاء"²؟ أهاك أيديولوجيا أو ممارسة عملية تقول "لقد تقيأت القذارة"³؟

كما أرى حكم الفيلسوف الألماني أدورنو اليهودي الأصل قبيحاً وذاعن، إذ قال ما هو شبيه بذلك باختصار. كنت قد تطرقت إلى حكمه الأول، حين قال بشأن الحداثة الرأسمالية مقولته الغائرة في العمق: "الحياة الخاطئة لا تعاش بصواب". من جانب آخر، هناك قوله "لم

² وللمعنى سيدان: هي جزء من الحرب الفرنسية البروسية. وقعت في 1870 في باريس، وأسفرت عن إلقاء القبض على الإمبراطور نابليون الثالث. كان الألمان دحروا الفرنسيين بعدة معارك لرعية، وكانت هذه المعركة الحد الفاصل. خطط لها بمارك، فاستخدم الألمان المخترعات الحديثة، واعتلت الفرنسيون على أمجادهم وسعة جيشهم، فازتكوا أخطاء عسكرية كبدتهم خسائر فاحشة، فاضطر نابليون الثالث أن يأسر برقع العلم الأبيض لإنهاء هذه المجازر (الترجمة).

³ فرخ الغراب في عين أمه كطير العنقاء: مثل شعبي يقبله في للعبية المثل القائل: "الفرخ في عين أمه غزال" (الترجمة).

يعد بحق لبني البشر التحدث باسم جميع الإلهيات والمقدسات، مشيراً بذلك إلى معسكرات الإبادة الجماعية ومُحللاً معانيها. قد أكون سخطاً. ولكنني فسرتُ مضمون مقولته على هذه الشاكلة؛ حيث يودُّ القول أنه ما من إيضاح للإبادة الجماعية. لقد سقط القناع عن مذنبتنا، ولم يعد لها حقُّ الكلام. مدرسة فرانكفورت الفلسفية أيضاً تبقى أثر الحقيقة، إلا أن قلقها وارتكاسها جرّاء تلطّحها بارتكاب ذاك الذنب، واعترافاتها بهذا الصدد؛ قد أثمت المفكرين المنتسبين إليها من الأعماق، وجعلتهم مغمومين. إن الإقرار بنصيب الأيديولوجية اليهودية التي رأيناها لدى والتر بنجامين¹ ونيودور أدورنو (الامتعاض، الاستياء، الكابة والتعاسة)، واستيعاب دورها في ذلك هو أمرٌ مهمٌ للغاية. والاتحاد الأوروبي بحالته الراهنة هو حركة التستر على هذه القذارة. ولا أعتقد أنه نظف ما تحته. بل ما تزال الأزمة مستمرة بعمق.

ثالث حملة كبرى للعولمة (عولمة عصر المال)، هي عملية رصد الأزمة والسيطرة عليها، بعد تعميمها على الزمان والمكان حتى الأعماق. ومع انهيار النظام السوفييتي رسمياً عام 1989، يَكون قد تمَّ الاعتراف بماهيته كدولة قومية، وبدوره في الأزمة المستدامة. والولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها القوة المهيمنة الجديدة بعد عام 1945، والمنتصرة في الحرب الباردة؛ قد أعلنت منطقة الشرق الأوسط ساحة حرب استراتيجية، نظراً لكونها منطقة أزمات أساسية طويلة المدى للنظام القائم. وإلا، فالأم يرمز إعدام صدام حسين، رئيس الدولة العراقية، باعتباره لويس السادس عشر للدولة القوسية في الشرق الأوسط؛ إن هذا يقتضي نقاشاً شاملاً.

أ- ظاهرة الأمة وتطورها

إن تقسيم المجتمعات في داخلها إلى المجتمع المشاعي البدائي ومجتمع الدولة والمجتمع الديمقراطي، متعلق بقضايا التحول الطبقي والحكم. في حين أن التقسيم على أساس حقيقة

¹ والتر بنجامين: فيلسوف وعالم اجتماع ونقاد أدبي ومترجم ماركسي يهودي ألماني (1892-1940). يعد أحد أهم مفكري القرن العشرين في موضوعي الأدب والتجربة الجمالية الحديثة. حيث قدم إسهاماً جديداً للفلسفة الماركسية الغربية ونظرية علم الجمال. اعتبر لفترة أحد أعضاء مدرسة فرانكفورت في النظرية النقدية (المترجمة).

الأمة يتحدد بموجب التطورات اللغوية والثقافية والحقوقية والسياسية. إن الحديث عن أشكال الأمم المختلفة للغاية، لا عن نموذج أمة واحدة فقط، أمرٌ مُتخَمٌ بالمعاني. أي، بالمقدور التحدث عن الأمم المتكونة على أسس متباينة للغاية، وليس على الأساس عينه.

لدى إضفاء المعاني على معيار الأمة، فيسكون من المفيد وضع ظاهرة اجتماعية عامة نصب العين دائماً. فلجميع المجموعات، وعلى رأسها الكلاّن، مشاكلها في تكوين كينونتها. أي مجتمع أو مجموعة أكونه أنا؟ إنه أشبه بالتحري عن الهوية. فكيفما لكل إنسان اسم وهوية، كذلك فإن الحديث عن وجود اسم وهوية لكل مجموعة هو أمر اضطراري يتعدى اللزوم إلى الضرورة. وإن كان ثمة العديد من الظواهر الاجتماعية المتشكلة من ماهيات متباينة بشكل فاقع، فمن الطبيعي وجود هويات تعبر عنها. وإلا، فالأمر سيكون أشبه بعقد أفراد أسرة واحدة العلاقات فيما بينهم دون تحديد أسمائهم وهوياتهم. على حين يلوح استحالة التفكير بذلك ضمن المجتمع الكلاّني حتى. وبأبسط الأحوال، فهو أشبه تماماً باستحالة مناداة أحد بالقول: 'تعال!'. دون أن يكون للمنادى اسم. بيد أن قيام المجتمع بإضفاء المعاني على الأشياء، أو عقده العلاقات، أو مزاولته العلم، أو انتقاله إلى الممارسة الاجتماعية، أو تطوره؛ سيكون عبثاً ما لم يَقم بتسمية ونعت مزاياه الخاصة المتسمة بالآلاف التمايزات المختلفة. وإلا، فسيتم تصوّره كمجتمع أخرس. وهذا أمرٌ مستحيل حتى لدى الحيوانات التي تتميز بلغة الإشارة الخاصة بها.

أي أن التعددية اللغوية والثقافية والسياسية والحقوقية أمرٌ ممكن، ولكن، بشرط وجود اسم وهوية ضمن شبكة العلاقات هذه كافة. قد تتواجد أمة ثنائية اللغة والثقافة والسياسة والقانون. لكن هذا لا ينفي وجوب وجود الاسم والهوية. إن تعدد الهويات وعيش الاختلافات معاً يقتضي الاختيار السليم للأساليب. وبالأصل، فالمجتمعات لا تتشكل أو تدار على مثال آخر.

بالتالي، فتعبير كلاّن ما عن كينونته وانتمائه من خلال طوطمه، يبرهن على القدم السحيق لهذه الحقيقة. وبأبسط الأحوال، فالطوطم يعني هوية الكلاّن. بالإمكان رصد هذه العلاقات في العديد من الكلاّنات والعشائر التي لا تزال موجودة.

إن تعبیر المجتمع السومري عن ذاته من خلال هوية المعبد، يعكس الروابط بين التسمية والعقيدة. فالمعبد شبكة علاقات تصوّرية. حيث اكتسب المجتمع مستوى تحليلياً أعلى من جهة تسمية ونعت ذاته. بالتالي، فالنظر إلى مجموع العلاقات في المعبد، أي إلى هويته، يفيد بمعرفة ذلك المجتمع بنسبة مهمة. إنها أشبه براهننا من حيث وفرة الأسماء والكنى المجردة

في عكس وجود المجتمع، بل ربما كانت بنسبة أكبر. فضلاً عن أن سجد المدينة، وإله وإلهة المدينة يمدنا برأس الخيط في ماهية المصطلحات ومدى القوة التي يمتلكها المجتمع. من هنا، فإيلاء القيمة العليا حتى اليوم الراهن للأماكن المقدسة، يعود إلى قيم الهوية التي تنسم بها، حيث يجدون أنفسهم فيها. وهذا بالذات هو الحدث الذي نسميه الوعي الذاتي. فالهوية هي حدث الوعي. إنها الحدث الأكثر تأثيراً بشأن وعي الوجود الذاتي.

هوية المجتمع في الأديان التوحيدية هي الدين والإله. إذ يستحيل تصور المجتمع منفصلاً عن الدين، أو الدين منفصلاً عن المجتمع. لذا، وحسب هذه العلاقة، من المستطاع تعريف الدين وإلهه بأنهما حدث إدراك المجتمع لوجوده الذاتي وكيونته. فمعرفة المجتمعات الإسلامية تدرج بنسبة كبرى ضمن الوعي الديني الذي تعتقه. ثمة انتماءات أخرى أيضاً، كالهوية الجنسية، الهوية السياسية، الهوية القبلية، الهوية الطبقية، والهوية الفكرية. لكن جميعها صبوغة بطابع الهوية الدينية كهوية عامة.

أثينا وروما بحد ذاتيهما هوية (إني أتحدث عن العصور القديمة). فمواطنتهما هي هوية الفخبة التي لا تُمنح لأحد بسهولة. وتشير إلى كرامة المدينة وامتلاكها الشخصية. حيث لم تتشكل آنذاك الهوية الإغريقية والإيطالية بعد.

تتصاعد الروح القومية في العصور الوسطى، وتؤدي الأديان وظيفة مهمة بهذا الصدد. فالإسلام على سبيل المثال، يعني في الوقت عينه وعي العروبة وسموها. كما أن الموسوية نظيرة لليهودية. والمسيحية بالنسبة إلى من اعتنقها ميكرأ من الأرمن والسريان والإغريق، تعلي هوية قومية جد مهمة. إنها تغذيان بعضهما البعض بشكل متبادل. وتتجسد أهم وظيفة للأديان التوحيدية في تجاوز هوية العشيرة والقبيلة. إن الوعي القومي تكوين سوسولوجي أثر في تطور الأديان التوحيدية في الشرق الأوسط خلال العصور الوسطى، وإن لم يكن بالدرجة التي ساهم بها وعي الأمة وهويتها. من هنا، وإذا ما عقدنا أواصر ذلك مع الروح القومية، فبالإمكان القول أن الأديان هي الشكل البدئي للقومية. فالدين بالنسبة للأتراك أداة هوياتية مهمة للغاية. فلو لم يكن الإسلام، لكان التحول القومي التركي والعربي أكثر خمولاً في الشرق الأوسط على أغلب الظن. بالإمكان ملاحظة هذه الحقيقة في تركيائية الخزر الموسوية ووضع العرب المسيحيين مثلاً. لقد أدت العلاقات الدينية أواراً مختلفة بالنسبة إلى كل شعب أو قوم.

تداخل انتشار المسيحية في أوروبا أثناء العصور الوسطى مع التطور القومي بنسبة كبرى. في حين كان الوعي القومي المشترك بين المجموعات العنصرية التي تسبق تلك الفترة ضعيفاً للغاية، تماماً مثلما نرى ذلك لدى القبائل العربية والتركية أيضاً. فقد أدت المسيحية دورها كعامل موضوعي مؤثر في الوعي القومي الذي يسبق مرحلة الحداثة. أي أنها لم تقل "انتم فرنسيون أو ألمان" في أي مكان حلت فيه. لكن منحها الوعي الديني نفسه لجميع القبائل الألمانية والفرنسية، شكل خطوة عملاقة على درب التطور القومي كهوية مشتركة فيما بينها. وتتجسد الخطوة الثانية في التطور السياسي على شكل ملكيات. حيث أن تكون الملكيات المشتركة، عدا عن الأديان المشتركة، غداً آخر خطوة عظيمة على درب المؤدية إلى تكوين الأمة ضمن القبائل. وهذا الوضع نموذجي بالنسبة إلى فرنسا.

هكذا بات باستطاعتنا الحديث عن ولادة الأمة، من خلال تنامي السوق وتضاعف العلاقات الاجتماعية. لقد كانت ولادة تشكيل بدايات الأمم وفق هذا النموذج في أوروبا. إذن، والحال هذه، فالأمة ظاهرة أو مجموع علاقات اجتماعية ملتفة حول: الوعي القبلي + الوعي الديني + السلطة السياسية المشتركة + السوق. إن تسمية ذلك بمجتمع الأمة سيكون أكثر معنى. فالتحول الوطني (تكون الأمة) والتحول ليس شيئاً واحداً. مثلاً، ستستمر الأمة الفرنسية في وجودها، حتى لو انهارت الملكية الفرنسية. قد يكون من المفيد ربط الأمة بتعريف عام على أنها الوحدات اللغوية والثقافية. لكن القول بأن اللغة والثقافة وحدهما تحدّدان الأمة، يعد تعاطياً ضيقاً وناقصاً للغاية. إذ ثمة الكثير من المصادر التي تشكل الأمة وكيونيتها. فالسياسة، القانون، الثورة، الفنون، وخاصة الآداب، الموسيقى، والسوق الاقتصادية وغيرها من الظواهر؛ جميعها تؤدي دورها في التحول إلى أمة. لا علاقة مباشرة بين الأمم والنظم الاقتصادية والسياسية. ولكن، قد تؤثر في بعضها البعض.

الأمة موضوع مهم إلى أبعد حد. ومن المهم جداً اتخاذ الحذر والتوازن بشأنها. لقد تحولت المجتمعات الراهنة بدرجة كبرى إلى أمة. أي أن الأغلبية الساحقة هي مجتمع الأمة، حتى وإن كان ثمة مجموعات هامشية لم تحقق تحولها إلى أمة. بل يكاد لا يوجد فرد لا ينتمي إلى أمة ما. من الواجب التفكير في الانتماء إلى الأمة على أنه حال طبيعية للمجتمع. لكن الأمة لم تكتسب أهميتها القصوى طيلة التاريخ الحضاري كآزمة قائمة، إلا في ظل النظام الرأسمالي. بالأحرى، فالمضاربات المروعة باسم الأمة قد هيأت الأرضية للكونارث الكبرى.

إن التركيز المفرط على مقومات الأمة قد شكّل بداية الكوارث. وعلى سبيل المثال؛ فالأواصر بين الأمة والسياسة هي العامل الأساسي في تكوين الأيديولوجية القومية. ذلك أن سلطة الفاشية ستكون المحطة الأخيرة للسياسة القومية. وتؤدي النزعة القومية التي يحرّضها الاقتصاد والدين والآداب إلى المخرج نفسه. فالاحتكار الرأسمالي يختار الطريق الأسهل باسم حلّ الأزمات. فيفرط في إضفاء النزعة القومية على جميع الظواهر المكوّنة للأمة دون استثناء: السياسة، الاقتصاد، الدين، القانون، الفن، الرياضة، الدبلوماسية، الروح الوطنية وغيرها. وهكذا يبلغ بها حداً من التكامل المنتظم، بحيث لا يبقى أي عضو في المجتمع إلا وتحوّل إلى سلطة. وهو بذلك يقوم بحساباته ليكون الأقوى (بالنسبة لكل أمة)؛ فكانت نتائج ذلك مروعة. إذ أغرقت أوروبا في بحور من الدماء، وفسحت الطريق أمام الحروب العالمية، فأسفرت عن محصلات لا مثيل لها تاريخياً. إن هذه العملية ليست تحوّلًا إلى أمة (قوم)، بل هي تدبير لهذا التحوّل. وهذا ما يعني دين النزعة القومية. فالقومية دين بمعناها السوسيولوجي. سوف أتناول هذا الموضوع في البند المعنى.

حتى الأديان انتهجت مسار الأسمية بثبات، وتخلّت بالحيلة البالغة إزاء ذلك، لإدراكها يقيناً بمخاطر القومية. إلا أن التاريخ الحضاري شهد أقذر مراحل على هذا الصعيد في العصر الرأسمالي.

إن النموذج الأنجع بالنسبة للأمم هو الأمة الديمقراطية. من المهم الاستيعاب جيداً أن المجتمع الديمقراطي هو نموذج المجتمع المخوّل أكثر للحل ولتحقيق التطور بشأن موضوع الأمة. فالأمة قادرة على التكوّن والتنامي في ظل المجتمع الديمقراطي الأفضل. فعوضاً عن أن تكون وسيلة للنزاع والحروب، فإنها بذلك تستطيع تحقيق طور تاريخي من التطور، من قبيل التعاضد والتكافل ضمن الغنى الثقافي، بل أن تكون أمة الأمم (الأمة العليا). بمعنى آخر، فالأمة بحد ذاتها ليست عاملاً للنزاع والصراع. بل هي قادرة على أن تكون عاملاً للتعاضد والسلم والأخوة في ظل الغنى الثقافي من خلال النظام الديمقراطي. ونظراً لأهمية الموضوع، فأمل أن أطرحه للنقاش بإسهاب في المكان المعنى.

يمرّ سبيل الحل الأمثل للنفاذ من مشاكل الأمة وقضاياها من: عدم إنكار الأمة، عدم الإفراط في إضفاء النزعة القومية على مقوماتها، عدم اختزال الأمة إلى مقوماتها، وعدم

تسييسها بغرض جعلها أداة بيد أجهزة السلطة المغالية في القومية. بالمقابل، فهذا السبيل يمر من تطوير وعي الأمة الديمقراطية، وتطبيقه على أرض الواقع.

ب- تعريف الدولة

الدولة هي المصطلح الأكثر رواجاً تاريخياً ورافناً. لكنها في نفس الوقت المصطلح الأقل نصيباً من حيث الإلمام به وتعريفه، والأكثر غموضاً. إذ ثمة جهلٌ فطيعٌ بشأن ماهية الدولة. ما يزال التعريف الصحيح والتفسير السليم للدولة يحتفظ بجوهره كمسألة هي الأهم من نوعها، في سبيل تحليل التاريخ والوقت الراهن، ولتخطي حالة المجتمع المتأزم. والأدنى أنه يقدر عجز المعتدين بوجودهم داخل الدولة عن معرفة نوعية الوسيلة التي يمتطونها، فإن التعريف الخاطي للدولة (المثال الملموس على ذلك هو فاجعة الاشتراكية المشيدة بصورة خاصة) من قبل الباقيين خارج الدولة أيضاً (هذا إن كان بقي أحد) تجعلهم أقرب ما يكونون إلى حوار العميان والطُرشان، وأشباه بحالة الفوضى والبلبلة اللاحقة لسقوط برج بابل على مجموعاته التي تتحدث اثنتين وسبعين لغة مختلفة. غالباً ما يتم تصور الدولة كميّدة لحل المشاكل، ويُعتقد أن الوجود داخل الدولة يكافئ الخلاص من كل المشاكل. وما بعد ذلك بخطوة هو تصور الدولة على أنها الدولة-الإله.

إن أي استيعاب سوسيولوجي عميق سوف يشير إلى تدخل ظاهري التآليه والتدول على مر التاريخ الحضاري. فمشاركة الكاهن في التدول هي السبب الأولي لتدخل تطور الدولة-الرب. فمن المؤكد أنه لدى انعكاف الكهنة على إنشاء الدولة، وخاصة في هوية المعبد السومري، نجد أن مجمع الآلهة المتميز بمكانته كعازل أيديولوجي، ليس سوى قناع أيديولوجي تَقْمُصَتُهُ الإدارة السياسية. فالكاهن-الملك هو الملك-الإله بذاته في الخطوة اللاحقة. وقد استخدم اصطلاح الملك-الإله أو الإمبراطور حتى عهد الإمبراطورية الرومانية، حيث يعود بأصوله إلى المعبد السومري. في حين أن الأديان الإبراهيمية عملت على جذب هذا الاصطلاح إلى محفل الإله-النبى أو الإله-الرسول، لإضفاء الرمز الإنساني عليه نوعاً ما. وقد نجحت في ذلك.

الغريب حقاً هو الفصل بين الصفات الألوهية والبشرية في الميثولوجيا اليونانية (الاشتقاق الثالث من الميثولوجيا السومرية). فكان هسيودوس يحظر -أو يرى معيباً- عقد الأواصر بين الإنسان والإله ضمن نظام مُجمّع الآلهة، الذي طوّره بالتناسب طرداً مع مستوى الوعي. بل يتشيت بإصرارٍ عنيدٍ بالإبقاء على العلاقات بين الآلهة والإلهات كطبقةٍ كاستٍ منغلقة. في حين أن طبقة الكاست البراهمانية الانطوائية، التي تُشكّل حالةَ حاملةٍ وهاشميةٍ من تصوّر الملك-الإله، هي أكثر صرامة لدى الهنود، الذين لا يقبلون بسهولة بأنسنة الإله أو بعقد علاقته مع الإنسان. ولو ترجمنا هذا إلى لغة العلم، فسنجد أنهم أيديولوجياً (وبشكل بارزٍ في الميثولوجيا والأديان، ونسبياً في الفلسفة) لا يميلون بتاتاً لفكرة أن الدولة ظاهرة مبنية بيد البشر. بل يجهدون بكل دأبٍ وتحجّر عقائدي إلى الإسهام في مواراة الدولة وراء ستائر مضاعفة، وفي صون ألوهيتها. وبالفعل، فالاصطلاحات من قبيل: الدولة سامية ومقدسة وأداة خلاصٍ أساسية وما إلى ذلك؛ تنتهل جذورها من الكهنة السوريين، باعتبارهم حقاً المشيدين الأوائل للدولة. فقد تم إنشاء الدولة في رحم المعبد، مثلما سعت إلى تحليل ذلك سابقاً بإسهاب. تأسيساً على الإيضاح المذكور أعلاه، فتفسير هيجل للدولة القومية التي يبتدئها بنابليون على أنها "هبوط الإله على وجه الأرض"، وترميزه "مسيرة الإله" في شخص نابليون؛ يُعتبر مفيداً إلى أقصى حد. فالدولة القومية هي الشكل الأخير والأخطر في الوقت ذاته للدولة-الإله. أما التفسير السوسيولوجي العلمي، فيعمل حديثاً على تعريف هذه الشبكة من العلاقات المعقدة (الدولة). إنني أعتبر مشاطرة أرائي في هذا الصدد (والتي تعمقت فيها مدة طويلة)، وطرحها للنقاش واجباً أولاً بالنسبة لي. وأمل أن تكون مساهمة نوعية تفتح الأفاق. قد يكون تعريف الدولة ارتباطاً بالسلطة بدايةً حسنة. فجميع أشكال السلطة المقيدة بالضوابط القانونية يمكن تسميتها بالدولة. فالسلطة المركزة ضمن تكامل مجمل المؤسسات المؤطرة ذات القواعد المحددة، تُعرف الدولة جيداً قانونياً. لكن هذا لا يكفي. فإيضاحها لمضمون الدولة بالارتباط المتكامل مع الشكل، وتناولها الإطار والشكل معاً؛ يُقدّم وجهة نظر أكثر اكتمالاً. وإذا ما دمجت هذه المقاربة مع التطورات التاريخية والاجتماعية الحاصلة، فسنستطيع بلوغ تعريف شامل ذي قيمةٍ عليا من حيث المعنى والمرد.

إني سنبته إلى وجود العديد من تعاريف الدولة. لكن، لن يكون مفيداً تكرارُ القوالب والكليشيات المحفوظة منذ مدة طويلة، سواءً في المعسكر الليبرالي أو الاشتراكي. عليّ أولاً إيضاح ما لا تعنيه الدولة.

أ- إنها ليست قمع الصراع الطبقي أو الإبقاء عليه ضمن التوازن (كحالة). إذن، فاصطلاح كونها أداة قمع طبقي خاطئ غالب فيها ليس مطوراً كثيراً.

ب- إنها لا تعني إزالة حالة الفوضى بتاتاً. في حين أن مزاعمها في استتباب الأمن والنظام بعيدة عن التعبير عن الحقيقة.

ج- إنها ليست ميداناً لحل المشاكل والأهداف على الإطلاق. وعلى النقيض، فهي سحقل استفحال للمشاكل كالغريزنا، ونأزيمها، والاستمرار بها.

د- أما علاقتها مع الألهيات والمقدسات، فيثولوجية وأيديولوجية.

هـ- ولا معنى لها البتة كقوة تكوين وإدارة الأمة والدين والثقافة.

كل هذه التفرعات، التي يمكننا الاستطراد فيها، هي بالأغلب مجرد دعايات معنية بتعاريف الدولة السالفة الذكر. فالدولة تعني بالأمور المذكورة أنفاً. لكن التاريخ يوضح لنا أن كل الدول لم تتعدّ كثيراً أداء دورها الأصلي في تحويل الأوساط إلى مذبحة، والقيام بعملية الصهر، وبناء المجتمع الخامل، وتصيير الإنسان أحمقاً بليداً على يد العقل المضارب. أنا لا أنكر مكانة الدولة في إدارة شؤون المجتمع. ولا أرى تعريف الدولة وفق منظور الأنارشييين أو حالة اللادولة التي ينادون بها أمراً مجدياً أو قابلاً للتطبيق. ومثلما هي حال الاشتراكيين، فإن حقيقة هؤلاء الفوضويين التي ظهرت إلى الوسط، قد أشارت إلى فشلهم من خلال ممارستهم العملية على مر قرن ونصف. فوضعهم البنان على بعض الحقائق بخصوص الدولة، لا ينفي أخطاءهم بخصوص المقاربات الأساسية بشأنها. في حين يعتبر الوضع الذي قال فيه الليبراليون: "أقل قدر من الدولة" أكثر معنى من أحد مناحيه. إذ أدركوا كون الدولة إرغاماً احتكاريّاً اقتصادياً. لكن دفاعهم المستميت عن كون الرأسمالية نظام الاقتصاد الأكثر عطاءً، لا ينقذهم من الإشارة إليهم على أنهم أقطع المرائين الذين يخلقون وراءهم كل القوى التي أخطأت في تعريف الدولة.

إن تعريف الدولة على الصعيد الضيق بأنها احتكار اقتصادي متأسس على فائض الإنتاج وفائض القيمة، ينير الأمر أكثر. فالدولة الطامعة في استصااص ونهب فوائض الإنتاج والقيمة

من المجتمع إليها، تُنظَّم نفسها كبنية احتكارية عليا مُسلَّطة على المجتمع بكافة الوسائل، بدءاً من الوسائل الأيديولوجية إلى العنيفة. وإذا ما نظرنا إلى الأمر على ضوء هذا التعريف الضيق، فس نجد أن السياسة، أي سياسة الدولة تعني في آخر المطاف فن الحكم القائم على التنسيق والإشراف اللازمين لتحقيق فائض الإنتاج وفائض القيمة. وإذا حولنا ذلك إلى معادلة عامة، فيمكننا القول: إن الدولة-فائض الإنتاج وفائض القيمة+الوسائل الأيديولوجية+ أجهزة العنف+فن الحكم. وإذا قيمناها ضمن مجموع التطور التاريخي، فس نجد أن كل هذه العوامل فعالة على الأرض عندما تكون الدولة موضوع الحديث. وفيما عدا هذه العناصر أو العوامل، فإن تعريف الأدوات والوسائل الأخرى، متكاملة كانت أم منفردة، وتوصيفها على أنها الدولة؛ لن يمكن من تحليل شبكة العلاقات المسماة بالدولة.

1- القول بكون الدولة تعني تهيب وسلب فائض القيمة أمرٌ صحيح. لكنه تعريف ناقص للغاية.

2- النظر إلى الدولة أيديولوجياً على أنها ألوهية مقدسة، أو تعريفها بأنها ظل الله على وجه الأرض، أو حالة تجسيد الإله؛ لا ينفع سوى في تجهيز القناع الأيديولوجي اللازم لشتى أنواع الاستبداد والجور.

3- أما تعريف الدولة على أنها استبداد وطغيان، فلا يذهب أبعد من كونه حكماً أخلاقياً هو الأرخص علمياً، باعتباره يتغاضى عن العناصر الأخرى.

4- تشتمل مضامين المفاهيم التي تُفسر الدولة بفن الحكم على مخاطر جدية من قبيل مواراة الوجه الباطني الحقيقي للدولة، نظراً لتغاضيها عن العوامل الأخرى التي لا غنى عنها، بقدر التفسيرات الأخلاقية على الأقل.

لا ريب أنه لكل عنصر من العناصر المذكورة مكانته التي لا بد منها لوجود الدولة. لكن، لا يمكن تعريف كل عنصر لوحده على أنه الدولة. من هنا، فأغلب التعاريف المُصاغة متباينة فيما بينها، نظراً لإبرازها أحد العناصر على حساب الآخر. فلا تنجو بذلك من إفساح الطريق للتقييمات الناقصة.

بالمقدور تصنيف الدولة وفق مختلف التقسيمات المألوفة على مر التاريخ.

a- من حيث الطبقات الاجتماعية الناهية لفوائض القيمة والإنتاج:

1- الدولة العبودية: هي شكل الدولة الذي يكون فيه الناس تابعين للدولة وأسيادها الخاصين المندولين، ليس بكدهم وحسب، بل وبوجودهم الكلي مقابل سد الرمح. وهي الجهاز الاستغلالي الأساسي لحضارات العصور القديمة، يكون فيه العبيد أداة الإنتاج الرئيسية.

2- الدولة الإقطاعية: هي شكل العبودية المروضة بحدود. فما يميز الفن عن العبد هو حق الأول في تأسيس العائلة. وهي شكل الدولة المجرب في مدينيات العصور الوسطى، باعتباره يفسح المجال أكثر أمام فائض الإنتاج وفائض القيمة، حتى وإن كان عسير التنفيذ عملياً، ومرتبطة بشروط جسة.

3- الدولة الرأسمالية: هي شكل الدولة الذي يعتمد أساساً على الطبقة الاجتماعية المسماة "العمال"، والتي تقتصر على بيع كدحها في السوق كأي سلعة. وقد يكون تسميتها بالقسم أو البنية أكثر ملاءمة من تسميتها بالشكل. إنها دولة عصر المدنية الرأسمالية.

b- يتعلق طراز التقسيم الآخر بالوجود الأثني للفئة الحاكمة:

1- دولة الكهنة: تسمى هكذا لسيادة مجموعة الكهنة عليها، باعتبارهم أول مؤسسيها ومُشيدِيها. وكل الاصطلاحات من قبيل المعبد والدولة المقسمة أو الدولة-الإله تعود إلى هذه الفئة.

2- دولة الأسرة الحاكمة: تُعرّف وفق الأسرة التي تمسك بزمام الحكم. بالإمكان أيضاً تسميتها بدولة السلالة. وهي طراز دولة إدارية شائعة في كافة العصور الحضارية. بل لا يزال تأثيرها سائداً حتى في الدول الراهنة. وهي الدولة التي تُشكل عائلة أو سلالة المجموعة الحاكمة الأساسية فيها.

3- دولة القبيلة أو القوم: هي الدولة القائمة تحت نفوذ قبيلة أو قوم ما بالأغلب. ويلاحظ تأثيرها بشكل خاص في العصور الوسطى، حيث تطور الوعي القبلي أو القومي. ووضع الدولة في المسيحية والإسلام واليهودية والهند والصين وغيرها من العديد من الأديان والأقوام يتيح الفرصة لتعريف كهذا. حيث يؤدي الدين هنا دور التحول القومي.

4- الدولة الوطنية: هي الدولة المرتكزة على أساس المجتمعات التي حققت تحولها الوطني. وهي دولة العصر الحديث (العصر الرأسمالي بمعناه الضيق)، ولا تقتصر على

العصر الرأسمالي فحسب، بل هي الدولة التي يتخذها العصر الديمقراطي أيضاً أساساً له؛ أو بالأحرى هي حالة الدولة التي تتكفل بدورها في إدارة دفة الحكم بالوفاق (الدولة+الديمقراطية). وبالإمكان القول بوجود الدولة الوطنية عندما تتواجد كلتاها، أي عندما يسود نظام الدولة+الديمقراطية. والدولة الوطنية تختلف عن دولة الأمة، حيث قد تتصوي العديد من الأمم تحت سقف الدولة الوطنية.

5- الدولة القومية (دولة الأمة): هي الدولة التي تحتوي في بنيتها على أمة واحدة فقط، بحيث يتكامل ويلتحم جميع أعضاء الأمة مع الدولة على أساس دين القومية. تكاد تكون الدولة فيها أحادية بقومها. وهي شكل الدولة الأساسي في المدنية الرأسمالية. ومن غير الممكن الفصل بين الدولة القومية والدولة المسماة بالفاشية، نظراً لكون هذه الأخيرة شكل نظام الثورة المضادة للدولة القومية، أو شكل نظامها المتميز بالآزمات الدائمة في ظل الرأسمالية.

ج- يمكن إجراء طراز آخر من التقسيم، بموجب الانتخاب أو التعيين، أو باستلام زمام الحكم بالوراثة أو بالعنف:

1- الدولة المونارشية: هي الدولة المرموز لها بشخص واحد حاكم. أي أن حاكم الدولة أحادي هنا. وقد يكون مونارشياً أو ملكاً أو إمبراطوراً يستلم دفة الحكم بالوراثة أو بقوة العنف. وقد شوهد هذا النمط في كافة العصور الحضارية، والذي يعكس مدى هشاشة تماسس الدولة.

2- الجمهورية: هي حالة مجيء مجموعة الإدارة الرئيسية بالانتخاب. وقد ينتخب شخص واحد أو ألف شخص، لا فرق في ذلك. وحتى إن اختلف الأمر شكلياً، لكنه لا يغير من المضمون شيئاً. يحصل الخلط أحياناً بين الجمهورية والديمقراطية، وهذا خطأ وخيم. فالجمهورية شكل دولة. والانتخاب يعمل به لتحديد إدارة مؤسسات الدولة المتشكلة بشكل وطيد، لا لأجل الديمقراطية كإدارة للشعب. في حين أن الديمقراطية نظام مختلف كل الاختلاف. فهي شكل إداري لا يندرج في نمط حكم الدولة. لا ريب أن للديمقراطية أيضاً مؤسساتها التي تقوم بالانتخاب داخلها. لكن الديمقراطية والدولة تختلفان عن بعضهما البعض جوهرياً. لقد اختلط هذا الوضع على كل المتقنين المتنورين، بما فيهم الماركسيين. بل وثمة

خلطاً لدى لينين حتى. ذلك أنه هناك فرق نوعي بين وضع الديمقراطية وبين المدنيات الرسمية المكوّنة لفؤادة الدولة.

من هنا، يتحلى عدم الخلط بين الإدارة الديمقراطية وإدارة الدولة بأهمية قصوى (سواء كانت منتخبة أم لا بالنسبة لكليهما). علماً أن الدولة تعني أساساً تقاليد الحكم المؤسسي المتأني من آلاف السنين. لذا، فوظيفة الانتخابات في الإدارة محدودة النطاق جداً. ذلك أن ما يجري بالانتخابات أساساً هو تأمين الأفضلية والتفوق لأجل شتى الزمر الاحتكارية الموجودة ضمن الدولة إزاء بعضها البعض بموجب مكانتها وقوتها (كالزمرة الاحتكارية الزراعية، الزمرة الاحتكارية التجارية، وزمرة الصناعة أو المال...). فالأقوى هو الذي يُنتخب. وإلا، فلا ديمقراطية في الوسط، وليس هناك وضع يسمى بانتصار الديمقراطية.

ما من حكم مطلق في كل الديمقراطيات يقول بتوظيف الجميع بالانتخاب. فمن لم يُنتخبوا أيضاً بإمكانهم أداء دورهم ضمن الإدارة في ظل الديمقراطيات. لكن المعيار الأساسي هنا هو تحديد المجتمع الديمقراطي لإدارته بالانتخاب وفق فترات دورية قصيرة، لإفصاح المجال أمام تحقيق مختلف أشكال التطور والإثمار والإبداع والحقوق والحريات والمساواة.

d- يعتمد شكل التقسيم الآخر على المجموعات الناهية لفائض القيمة:

1- الدولة الزراعية: تعريف الدولة على هذا النحو يسلط الضوء عليها جيداً، نظراً لكونها قد انتظمت في بدايات تأسيسها كإدارة تعمل على السطو على فائض الإنتاج الزراعي. بالتالي، فمن المستطاع الحديث عن وجود الدولة الزراعية على مر التاريخ بالتناسب طرذاً مع قوة الزمرة الزراعية في العديد من الدول أو داخل أجهزتها.

2- الدولة التجارية (المركنتية)¹: هي الدولة التي تعتمد في حكمها على التنظيم التجاري أسلوباً في نهب فوائض القيمة والإنتاج. مثلاً، فالدولتان الآشورية والفينيقية تُعتبران كذلك تاريخياً. وفي راهننا، ثمة الدول التي لا تزال زمرها التجارية قوية للغاية.

¹ المركنتية: اكتملت مقوماتها في القرنين السادس عشر وحتى الثامن عشر. يجمع مؤرخو الفكر الاقتصادي على إطلاق هذه التسمية على جميع الأفكار الاقتصادية التي سادت هذه الحقبة، وهي تركز على عدة مبادئ: العلاقة بين ثروة الأمة وما تملكه من معادن نفيسة، تحقيق الميزان التجاري، تدخل الدولة في الحياة التجارية، وترتيب النشاط الاقتصادي (المترجمة).

3- دولة المال: هي حالة الدولة المعتمدة على قوة المال، بسقوطنا إظهار سويسرا مثلاً، الأهم من ذلك، ونظراً لإمكانية اعتبار عصر العولمة الرأسمالية الأخير على أنه عصر المال؛ فبالإمكان القول أن زمرة المال أو الاحتكار المالي الحالي قد تعزز شأنه بدرجة عظمى في جميع الدول، وبات له وزنه المحدد على دفعة الحكم في راهتنا.

4- الدولة للصناعية: ثمة العديد من الدول المنعوتة بهذه الماهية، انطلاقاً من الإنتاج الصناعي، الذي يؤدي دوراً رئيسياً في الاقتصاد بالتزامن مع الثورة الصناعية على وجه الخصوص. لقد كان بلوغ حالة الدولة الصناعية هدفاً مثالياً في القرن التاسع عشر، لأن التصنيع كان مرادفاً للثغنى. بالتالي، كان البلوغ الأسرع للتصنيع غاية أساسية لكافة الدول المتأسسة. من هنا، كانت زمرة الدولة الأقوى تتكون من الصناع. بمعنى آخر، فالزمر الاحتكارية الأساسية المعششة داخل الدول هي التجار الكبار (المركنتلية) في القرن الثامن عشر، والصناع (الصناعية) في القرن التاسع عشر، والماليون (الممولون والمستثمرون) بالأغلب منذ القرن العشرين وحتى يومنا. وبشكل أساسي، هذه الزمر هي التي تدبر شؤون العلاقات المعقدة المسماة الدولة.

e- التقسيم الآخر الأغرب هو التسميات المزيفة للدولة: والتي تؤدي إلى إبراز دور الجهاز الأيديولوجي الساعي إلى إخفاء حقيقة احتكارات الدولة الرأسمالية. قد يكون من المفيد إعادة النظر فيما يزعم أنها أنماط الدولة، والتي هي عبارة عن صياغات أيديولوجية تجهّد لإضفاء هالة من الغموض على مصطلح الدولة، بحيث يغدو من الصعب تعريفها. ذلك أن الأجواء اليومية تنن تحت وطأة هذه المصطلحات وفروضها:

1- الدولة الليبرالية: هي المصطلح الأيديولوجي المحبب إلى قلوب المختصين بالاقتصاد السياسي. ومعناها الحرفي هو الدولة الحرة، رغم أن النضاد -لا التماهي- هو الأساس بين الحرية ومصطلح الدولة. فالدولة من حيث الجوهر تعني الحد من الحريات. ومن أعظم القضايا على مر التاريخ هي دفاع الفرد والمجموعة عن حرياتهم تجاه الدولة. وقد احتل هذا الكفاح مرتبة الصدارة بين لائحة الصراعات السياسية والحقوقية الرئيسية. علاوة على أنه يتم تعريف هذه الدولة أيضاً بأنها الأقل تدخلاً في شؤون الاقتصاد، رغم أن وجود الدولة غير ممكن إلا بالاحتكار الاقتصادي. تأسيساً على ذلك، فمقولة "الدولة الأقل تدخلاً" ليست سوى

سفسطة مضادة ومخالفة لمضمون الدولة وهوية كينونتها. قد يراد بهذا الاصطلاح فتح المجال أمام الاحتكارات الاقتصادية الرأسمالية باعتبارها دولة، وكذلك مضاعفة حصتها.

2- الدولة الاشتراكية: هذا الاصطلاح المأخوذ به غالباً في معسكر الاشتراكية المشيدة بصورة خاصة، هو عبارة عن سفسطة معادلة لما يتعلق بمصطلح الدولة الليبرالية بأقل تقدير، فالاشتراكية الحقة لا علاقة لها بالدولة أصلاً. فالدولة على تضاد مع الاشتراكية بقدر تضادها مع الديمقراطية كحد أدنى. إن الجرم الأشنع للانتهازية يكمن في الخلط بين الدولة باعتبارها مجموع الزمر الاحتكارية الاقتصادية الكبرى تاريخياً، وبين الاشتراكية باعتبارها نسق المساواة. فالدولة الاشتراكية في راهننا، والمقابلة للظاهرة التي اصطلح على تسميتها بـ"اشتراكية فرعون"، هي على عرى وثيقة مع الفاشية البدنية، كونها شكل الدولة الأكثر انفتاحاً على الرأسمالية: إنها المقابل الرديف للدولة القومية (الفاشية) ضمن الاشتراكية المشيدة. أي أن الدولة القومية هي الطابع الحقيقي لليبرالية وللإشتراكية المشيدة (اشتراكية الدولة) على السواء. لذا، فمن بالغ الأهمية تقييم أواصرها مع الفاشية (ضمن نطاق السلطوية والتوتاليتارية). سيكون من الأنجع تقييم الدولة الليبرالية والاجتماعية أو الاشتراكية على أنها الفاشية البدائية السائرة على درب الفاشية.

يتعين على الموالين للاشتراكية أن يستوعبوا جيداً أن الدولة هي المؤسسة الأساسية في اختلاس فرائض الإنتاج والقيمة طيلة تقاليد المدنية المعمرة خمسة آلاف عام، وليس فقط ضمن التقاليد الرأسمالية المعمرة أربعة قرون فحسب. بالتالي، فإن كانوا يدافعون عن فكرة تشييد الاشتراكية من خلال الدولة عن وعي وقصد، فذلك يعني الفاشية. وإن كانوا أداة مسخرة عن غير وعي، فمفاده الغفلة والخيانة. أمل أن أتناول وأطرح هذه المواضيع بإسهاب في مرافعتي "سوسيولوجيا الحرية".

3- الدولة الفاشية: اصطلاح لا معنى بارز له. فالفاشية والدولة القومية متطابقتان من حيث الجوهر. تتجسد السفالة الكبرى للمتقنين المدعين أنهم ليبراليون أو اشتراكيون في صياغة تعريف الفاشية وكأنها شيء استثنائي سُلِّط على النظام خارج نطاق الرأسمالية، فالرأسمالية والمدنية والدولة هي التعبير الممنهج للإبقاء على الدولة القومية (بالتالي الفاشية) ستربصة على عتبة الباب في كل الأوقات. الفاشية قاعدة سائدة. والاستثنائي هو وفاقها مع البنية الديمقراطية.

4- الدولة الديمقراطية: لطالما تطرقنا إلى أسباب استحالة أن تكون الدولة ديمقراطية. فنظراً للاختلاف الجوهرى بين الدولة والديمقراطية على صعيد الذهنية وبنية المجتمع ونمط الفاعلية والممارسة، فلا وجود للدولة الديمقراطية. لكن، وكعامل محوري تماماً، فقد ولدت حاجة الدولة كضرورة ماسة إلى الوفاق مع نظام الحضارة الديمقراطية. وذلك بسبب بنية المدنية الرأسمالية المتأزمة على مدى التاريخ عموماً، والتي تتفاقم أزمتها في راهننا بدرجة أكبر بكثير. أي أن الدولة عاجزة عن إدارة دفة الحكم لوحدها. بل باتت في حالة تضطر فيها إلى القبول بالإدارة المشتركة مع القوى الديمقراطية. بالتالي، فالوفاق بينهما أمر ممكن. وطالما نشهد العديد من هذه الأمثلة في التاريخ أيضاً. وأياً كان شكل الدولة، فإذا ما بحثت عن فرصة للتشارك مع الثوابت والبنى الديمقراطية وأسست لها، فحينها يكون مصطلح الدولة الديمقراطية ذا معنى من حيث كونها منفتحة على الديمقراطية. بموجب ذلك، فالتعريف الأصح والأسلم لذلك هو: "الدولة+الديمقراطية". كنت قد بينت سابقاً أن التركيز على أشكال الدولة وتناولها هو من أهم الوظائف المرحلية (العاجلة) لفلسفة السياسة. ذلك أنه بات من المستحيل القدرة على إدارة المجتمعات الراهنة بمنطلق الدولة الكلاسيكية. ولهذا السبب دخلت منظمات المجتمع المدني جدول الأعمال. لكنها تعاني النقصان الجدي، ولا يبدو أن هذه المنظمات قادرة في الأفق القريب على ملء الفراغ الإداري أو على مشاطرة الحكم.

يلوح أن المخرج الوحيد الممكن يتجسد في الوفاق بين بنى المجتمع الديمقراطي المنتظمة براديكالية أكثر، وبين مؤسسات الدولة المصنيرة أكثر عطاء. أما القول بوجود المدنية الرأسمالية لوحدها، أو القول بتشديد الحضارة الديمقراطية بمفردها أو النظام الاشتراكي لوحده في خضم المرحلة التاريخية القائمة (لا أحد يستطيع التخمين كم من السنين ستدوم)، فقد أفلس بعدما تمخض عن نتائج أساسوية كارثية من خلال الممارسات العملية الحاصلة. والخسران هنا هو من نصيب المجتمع البشري، في حين لا يطول إلا عمر الألم وإرافة النداء والاستغلال. سنستطرد في معالجة هذه المسائل بشكل واسع في مجلد "سوسيولوجيا الحرية".

هناك بعض المصطلحات الأخرى فيما يتعلق بالدولة، يتصدرها مصطلح "دولة القانون". لكن الدولة باعتبارها تمثل الاحتكار الاقتصادي، ولكونها تحياً بالسطو على فاتن الإنتاج أصلاً، فمن غير الممكن أن تكون عادلة أو قانونية في صلبها. لكن، وبموجب القواعد المصاغة والمبينة لأعضائها ومواطنيها، فقد سميت دولة القواعد أو دولة القانون، نظراً

لسلوكلها على أساس المساواة ووفق القوانين المرسومة سببقاً. لا شك أن هذا وضع إيجابي قياساً بدول الاستبداديين والباشوات، الذين يبتدعون القواعد يومياً أو يجعلون من كل كلام لهم فرماناً راسخاً. لكنه من حيث المضمون لا يشكل تعريفاً مختلفاً للدولة. فمثلاً، "دولة الدين" اصطلاح لا يدل على شيء ملموس. ذلك أنه، وانطلاقاً من دولة الكهنة، فقد عرّضت الدولة وطُرحت تحت عطاء القدسية طيلة التاريخ. أما التسميات النابعة من الدين والمينولوجيا والفلسفة، بل وحتى "العلموية"، فتتدرج في نطاق الدعاية والتحريض على الأرجح، كونها الوسائل الأيديولوجية للدولة. أما الدولة العلمانية، فقد تم تصوّرها أصلاً على أنها مضادة لدولة الدين. لذا، فهي تشمل على المعنى ذاته. أي أن النعوت ذات الأهداف الأيديولوجية، من قبيل الدولة العلمانية أو الدولة الدينية؛ لا تتميز مضموناً بشيء أكثر من القيمة الدعائية.

خلاصة؛ فالدولة هي البذرة النواة للمدنية ولتاريخ المدنية، بحيث تكاثرت على طول مداره حتى وصلت يومنا. وحرصت على تمويه ذاتها دائماً من خلال الانقسام إلى أشكال لا حصر لها. ولأول مرة أتحت فرصة تعريف الدولة ضمن نطاق وظيفتها الحقيقية في عصر المدنية الرأسمالية، رغم كل التزويرات الأيديولوجية. والوصول إلى إمكانية صياغة هذا التعريف، الذي هو ثمرة جهود ذهنية وعملية كبيرة، يعدّ من أشن مكتسبات الكفاح ضد الرأسمالية. لكن القضية الحياتية تتجسد في ترسيخ وتصعيد معاني الحضارة الديمقراطية شكلاً ومضموناً (تنظيماً وممارسة) على ضوء هذا التعريف، في سبيل تطويرها وإجهاها.

ج- أيديولوجية الحداثة الرأسمالية، وتدينها

تتكون الحضارات على المدى الطويل تأسيساً على الصياغات الأيديولوجية. أما التساؤل وهل تأتي الثقافة المادية أولاً، وتتطور الثقافة المعنوية لاحقاً؟، فلا يذهب في معناه أبعد من زيادة تعقيد الموضوع. وإذا ما أعطيت مثلاً كونياً في العالم الفيزيائي، فسيتضح الأمر على نحو أفضل، فمنذ مدة طويلة بدأت النقاشات الكثيرة حول سؤال: هل الأولوية للجسيم أم للموجة؟ وفي المحصلة، أجمع عموماً على الرأي القائل بتطور الكون في جوهره بناءً على إفساح المجال أمام التكوينات من خلال ثنائية الموجة-الجسيم بدليكتيكها التطوري، لا

الإفئائي. كذا أمرُ قرينة الثقافة المادية-الثقافة المعنوية. حيث تؤدي دوراً مشابهاً، رغم أنها ذات طبيعة مختلفة. فهما عاملان تكوينيان يغذيان بعضهما البعض، وليساً متضادين. بل يولدان بعضهما بالتمايز والاختلاف. فكيفما أن كل موجة يُطلقها أو يُقضى إليها الجسم أو الثقافة المادية، تُشكلُ عنصر ثقافة معنوية؛ كذلك فكل موجة أو عنصر ثقافة معنوية أيضاً، تُكونُ جسماً أو عنصر ثقافة مادية. ثمّة شذوذٌ وزيفٌ عامٌ في العقل التحليلي ضمن نظام المدنية، بسبب النظام الذي شيدّه لصالحه. إذ يقوم أصحابُ هذا العقل بصياغة الأحكام المطلقة من قبيل: القواعد الثابتة، القوانين المطلقة التي يتعينُ على الكل الامتثال لها، أسبقية الآلهة، قدسية الدولة وأيديتها. بالإضافة إلى صياغتهم للمثل النموذجية، ومرحلة المظاهر المرئية، والجوهر غير المتغير، وسرعة زوال الشكل وغيرها. وهم يتطلعون من خلال كل ذلك إلى توطيد وتنظيم مصالحهم ومنافعهم. إنه موقفٌ معاكسٌ لديالكتيك النشوء الكوني.

والنقاشات الدائرة في المجتمع حول البنية التحتية والبنية فوقية هي على علاقة كثيفة مع هذه الصياغات المنحرفة المنشأة للمدنية. فهيغل يبدأ بنظامه من البنية العليا أولاً. أي من الدولة والقانون. تماماً مثلما ابتدأ نظامه الكوني من الذكاء أو العقل المطلق. في حين أن ماركس يولي الأولوية لقوى وعلاقات الإنتاج، التي سماها البنية التحتية. وهو بهذا النحو يشاطر هيغل المنطق عينه، رغم زعمه بالقول: "لقد أجلسْتُ الأمر على قدميه". فكيف يكون ذلك؟ فأحدهما يقول: إن عنصراً ما هو الأساس، والثاني يقول: إن الأساس هو العنصر الثاني أو العنصر المحدد. وهذا ما مفاده الوقوع في فخ المنطق اللفظي للتمييز بين الذات والموضوع. بالتالي، فقد استمرراً بالذهنية الحضارية القديمة، مهما ادّعى العكس. وفي هذا المنطق بالذات نتوارى حقيقة الجواب على التساؤل: لماذا لم تحرز اشتراكية ماركس النجاح المأمول؟ فمن جهة، يتضمن تعريفه للاقتصاد تشويشاً وتعقيداً كبيرين. ومن الجهة الأخرى، فهو ينطلق في مسيرته مسلحاً بكافة أدوات المعاني العائدة للحضارة الكلاسيكية. بناءً عليه، فالنتيجة هي أن الحقيقة ليست كما تم تفسيرها، مهما قُدمت أسس البتولة، وسهما قبل الكلام الصحيح.

لدى شروع المدنية الرأسمالية (الحدائث) بإنشاء نفسها، فقد قامت بفعاليات تشييد أيديولوجي بمهارة تضاهي ما كانت لدى الكهنة السومريين، وصيرت نفسها نظاماً راسخاً. بل بالإمكان القول: إنها بدأت أولاً بقطع مسافات شاسعة أيديولوجياً فيما يتعلق بنمط الدولة. فتشرح الأمر وكأن كل الحضارات أو المدنيات ليست نتاج إله واحد. هذا ما تُردده وتلقنه للغير أيضاً. إن

هذه الجمل مهمة. لنتأمل سيدنا محمد مثلاً. فسرى أن مضمون الآيات الأولى في القرآن مختلف كثيراً عن الآيات الأخيرة. فمصطلح الله يتم تطويره باستمرار. فالرب الذي اكتفى في البداية بالقول "اقرأ"، نراه لاحقاً قد شاد نظاماً بارزاً. بمعنى آخر، فقد شيدت الآيات المتجزئة النظام على مراحل متوالية. أو بالأحرى، إنها رصفت أرضيته خطوة خطوة. وهكذا تشكل في نهاية المطاف كل أيديولوجي متكامل وعلاق، وساد هذا النظام قروناً عديدة.

لا يمكننا تحليل الأدوات الذهنية للحدث الرأسمالية، ما لم نستوعب نظامها من جميع المناحي. فالحدث الرأسمالية لم تنشئ مصطلحاتها وفرضياتها وممارساتها بمفردها. بل وتربعت على ميراث آلاف السنين. وإن صح التعبير، فمن خلال هذا الميراث تتمكن من إضفاء مسحة معمارية جديدة على بيتها، من حيث النظام والمضمون. ففي البداية تقوم بسكب الصياغات الأيديولوجية اللازمة لطبقها. ثم تحقق تكاملها مع طبقة أو عدة طبقات دولية منشأة على متواليها. وتدمجها معها بجميع الأبعاد، بدءاً من الموضة إلى الفلسفة، ومن التحكم بالإنتاج إلى الاستهلاك، وصولاً إلى التحكم بالسياسة. ثم تشيع ذلك على الصعيد القاري ثم العالمي. وإذا ربّنا الأمر بخطوطه العريضة:

1- يقوم صانعو الأيديولوجيا، وفي مقدمتهم رينيه ديكارت وفرانسيس بيكون، بإنشاء اليوتوبيات ومبادئ المنطق الجديدة بمقتضى الكيانات التي فرضت وجودها أثناء القرن السادس عشر. فطرح ثنائية الروح-البدن، حتى وإن تبدت كأمر بسيط، قد استجابت معها ما يشبه التفاعل التسلسلي للأفكار المصاغة لاحقاً على شكل التمييز بين الذات والموضوع؛ نتصاعد بالتالي إلى ريادة "الرأسمالية والبورجوازية". وبقدر ما يحصل الانقطاع عن المنطق الإقطاعي، فإنه يتم إنشاء طبقة جديدة يرافقها منطق جديد لازم للقيام بشتى أنواع عملياتها. علاوة على ذلك، بل والأهم منه، أن سلم الأولويات يرتب وفق هذه الصياغات الأيديولوجية، وبما يتوافق ومقتضيات تمكين الطبقة الجديدة الحاكمة من إدارة الطبقات القديمة والجديدة والتحكم بها. إنها العوبة قديمة تدور، ولكن بشكل جديد للغاية. فالفلاسفة والعلماء باتوا الاسم الجديد لطبقة الكهنة الجديدة. فتتهل الاصطلاحات والنظريات على الدوام من الخزينة الأيديولوجية الإقطاعية، بل والعبودية أيضاً. وحسب الوضع، فيما أن ترسم وترقع، أو أن يتكون منها نموذج جديد للغاية (بشرط أن تبقى المبادئ كما هي).

يكفي الاقتصاد على صياغة تحليل بشأن ديكرات فقط، كي ننتبه إلى العناصر الضاربة للنظر في الإنشاء الأيديولوجي. فديكرات يبدأ أولاً بالشك في كل شيء. كلمة السر لديه هي القول بضرورة تجاوز الدرع الأيديولوجي للطبقة الإقطاعية، وبالتالي السلطة. لكن، إن قال ذلك علناً، فمحاكمُ التفتيش منتصبةً أمامه، وأوصاله ترتعد من خطر الحرق. بالتالي، فهو مرغمٌ على التنظير للفلسفة بشاكلة تجريدية للغاية. وعليه، فهو يبدأ بقول "أفكر، إذن أنا موجود". بهذه العبارة تتم الاستعدادات الأيديولوجية، ومن ثم الإشارة إلى إدراج عناصرها في جدول الأعمال على التوالي. فهو يقول للجميع "استبھوا بكل شيء. بمقدوركم إثبات وجودكم بالأفكار القوية فقط". ليس عسيراً البتة فك طلاسم عبارته بهذا النحو: لا قيمة لمنطق الحياة التي تفرضها الإقطاعية، وبمقدوركم بناء حياة جديدة بأفكاركم المنيعة. ومن خلال قرينة الروح-البدن، يجري التذكير بوميض الإشارة بالإله والدنيا الآخرة، والإشارة إلى أهمية الحياة الدنيوية. فبعدما صُحَّ الإله انتفاع الحياة الأولى، شرع الكون بالحركة الذاتية على الدوام. إذا ما فككنا رموز هذه العبارة، فسنجد أنه إلى جانب أولوية منزلة مبدعي الحضارة القديمة، هناك مدينة جديدة تشرع في الحراك، وقادرة ذاتياً على إنشاء حضارة جديدة لنفسها. وإذا ما ترجمنا هذا القول إلى اللغة الطبقيّة، فسنجد أن هناك طبقة جديدة تولد، قادرة على التفكير، وعلى ترتيب عالمها وفق قوانينها في الحركة والعمل.

بإمكاننا صياغة تحليل مختصر بشأن فرانسيس بيكون أيضاً. فالتجربة أساسٌ في منطق بيكون. فما تؤكدته التجربة يعمّم. والفكر غير المجرب يستحيل أن يكون علماً أو ذا قيمة. بالمستطاع فك لغزه: "كل شيء سيثم تعلّمه ومعرفته بالتجربة والممارسة العملية. ولا تؤمنوا بالسفسطات القديمة، فالعلم قوة. وليس هناك ما يمكنه تعزيز شأنكم، سوى تلك الأفكار التي تحصلون عليها، أو تضطرون للحصول عليها بتجاريتكم وأفعالكم!" أما فك الشيفرة الطبقيّة في ذلك، فكأنه يقول للقوى الجديدة المتشكلة باتباع الأساليب الاحتكارية الرأسمالية، وبالترفع على فائض القيمة: "لا تفكروا وفق الذهنية الدوغمائية القديمة. بل جربوا كل شيء على هدى مكتسباتكم. طوّروا نتائجها، وعمّموها، فبالمعرفة سيتعزز شأنكم، وستبنون بينكم وعالمكم".

إن النظر إلى جيش العلم والفلسفة المتكاثر طردياً اعتباراً من القرن السادس عشر على أنه القوة الريادية للاحتكار الرأسمالي، هو تقييم غير صحيح بالطبع. فنحن على علم بأن الطابع النوعي السائد حتى لدى الغالبية الساحقة من الذين احتلوا أماكنهم في الحركات

التاريخية الثلاث (النهضة، الإصلاح، والتنوير)، هو كونهم حكماء العقلية الحرة، والملتزمين بتخليّاتها، وأنهم كرهوا النظام الذي على شاكلته الرأسمالية التي تبيّنت نتائجها منذ يوم ولادتها، ونفروا من حفنة حكمائها ومن نمط حياتها. كما لا جدال البتة في أن الثورة الذهنية المتفجرة في أوروبا تتميز بقيمة إنسانية عالمية شاملة. وقد كان أغلب رواد هذه الثورة إنسانيين مثاليين وعلى مسافة ملحوظة من الدين والقومية. علماً أن العلم والفلسفة بذاتيهما ثورة. وإن كان لا بد من إدراجهم في شريحة اجتماعية معينة، فلا ريب أنهم من المتعطشين غالباً إلى الحرية والمساواة والديمقراطية، ولا ينتمون إلى الموالين للغارقين في القيم الحضارية الكلاسيكية.

بل إننا مدينون لهم حتى لدى كتابة هذه السطور. ليست هذه هي المشكلة. بل تكمن المشكلة في التالي: فكيفما أن فائض الإنتاج يُختلس من أصحابه، لاستثماره في إنشاء ذاتهم كقوة حاكمة لطبقة اجتماعية جديدة؛ فالأمر سيان في الاستيلاء على فائض الإنتاج الذهني وقيمه لدى هذه الطبقة الجديدة، وتسخيرها في خدمة صياغاتهم الذهنية. بمقدورنا، وبكل سر، نعت هذه العملية بالاحتلاس الذهني. لقد علمت البورجوازية أيضاً كيف تشيد الحداثة الجديدة بما يتوافق ومصالحها التطبيقية من جميع النواحي. من الضروري إدراك هذه الخاصية لزمير الدولة الاحتكارية: فإنَّ صحَّ التعبير، فإنهم "لا يحجمون الدجاج عن المكان الذي يأتي منه الإوز". لقد استغلوا مصاعبتهم (الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية) بكل مهارة في استمالة رواد الذهنية الجديدة إلى مصافهم، وعرفوا كيف يسخرونها لخدمتهم. تصاماً مثلما سخروا الشرائح السفلية المنتجة للاقتصاد في سبيل ذلك. لقد بسطوا نفوذهم على كم كبير من الصناعات والعلماء والفلاسفة. بل وأسّوا مشاركتهم في أجهزة السلطة، ليحققوا عملية الاستغلال هذه. فضلاً عن إدراكهم كيف يشلّون تأثير المعارضين والمقاومين إزاءهم، وبنفس الأساليب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وكلنا على علم بما حلّ بالحكماء والعلماء من أمثال أراسموس، غاليليو، وبرونو.

ومثلما بسطت الحاكمية مجدداً على الاقتصاد بيد احتكار الدولة، فإن حركة الاحتكار الأيديولوجي أيضاً باتت نافذة بنحو مماثل. فقد قُمِعت التمردات في الميادين السياسية

٢ غاليليو غاليلي: عالم الطبيعة والفلك الإيطالي، وأصير النظرة العلمية، والثائر ضد أرسطو والنزعة المنزنية السكولاستية (1564-1642)، اكتشف قانون القصور الذاتي ومبدأ النسبية في الحركة، ومهد السبيل للعلم التجريبي. أمّن بأن العالم لانهائي، وأن المادة لينة والطبيعة واحدة تحكمها آلية ميكانيكية صارمة (الترجمة).

والأيديولوجية والاقتصادية بممارسات شاملة للغاية. ومع نهايات القرن الثامن عشر أحرز النجاح المأمول، ليس على صعيد جبهة الاحتكار الاقتصادي وحسب (الصناعة). بل وفي الجبهة السياسية (الثورة الفرنسية) والجبهة الأيديولوجية (القومية والدولة القومية). أما الخسران، فكان من نصيب الكاثوليكية المسيحية، والنمط القديم للموناركية، والأباطرة والإنسانية المثالية. أي، فكما تم احتواء الاقتصاد على يد الاحتكاريين المناهضين والمناوئين له، فكذا أدرجت الحركات والأهم الديمقراطية في سياق الاحتواء والبلع على يد الدولة القومية والنزعة القومية. أما حصّة الأرستقراطية والكنيسة الكاثوليكية والمسيحية، ورغم أنها فقدت اعتبارها السابق، فقد تجسّدت في تجديد التحالف مع الأسياد الجدد مقابل مصالحها، وفي الوفاق معهم وفق شروط مناسبة قدر الإمكان. إذن، لم يقتصر الانتصار المنجز حتى القرن التاسع عشر على الاحتكارات الاقتصادية الجديدة (التجارية، الصناعية، والمالية). بل إن النصر الأيديولوجي أيضاً كان مهماً بقدر النصر الاقتصادي على الأقل. وقد تحقق فعلاً.

2- كان نمط الإنشاء الديني للحضارة الإقطاعية قد تفكك. وما البروتستانتية سوى ثمرة لذلك. كانت الكنيسة الكاثوليكية قد فقدت منزلتها البهية، في حين أن ماكس فيبر قد بين للجميع عبر مؤلفه الزائع المتكامل، مدى تلاؤم الأخلاق البروتستانتية (البديلة للكاثوليكية) مع الرأسمالية. كانت العلمانية إحدى المنجزات الأيديولوجية الناجحة في هذه المرحلة، كاصطلاح يقتضي تحليله جيداً. فعالم المسيحية كان قد انهال بكل وطأته الدوغمانية المفرطة على أذهان الشعوب الأوروبية، منذ أن كانت بسوادها قبائل حرة. وكان تناقضها مع العالم لا تتسوية شائبة. بالتالي، فعندما خسرت وزنها السياسي والاقتصادي، لم يكن عسيراً توقّع تخطيها بسرعة أيديولوجياً. لذا، كان الأهم هنا هو كشف تلك الأعجوبة المسماة العلمانية. فرغم أنها كمفردة تعني "الخروج على الدين"، إلا إن مدى كونها داخله أم خارجه كان من أكثر المواضيع غموضاً. فقد التفت البورجوازية حول الظاهرة المسماة الوضعية، واستمسكت بها. بالتالي، وبما أن الوضعية أعلنت نفسها ديناً عالمياً جديداً، فإلى أي مدى كانت العلمانية ستكون خروجاً عن الدين؟ بل وما معنى "الدين الجديد"؟

تتلهل الوضعية ماهيتها الدينية من نزعتها الظواهرية. فالظاهرة بالنسبة للوضعية هي الواقع الأساسي من حيث الجوهر، وما من واقع غير ظاهراتي لديها. في حين أن البحوث والفلسفة (بشكل كلي) تشير إلى أن الظاهرة والإدراك سيان (أي: الظاهرة تساوي الإدراك).

أما الإدراك، فهو أبسط العمليات الذهنية. وهو أسلوب المعرفة الأكثر فظاظة (نوع المعرفة غير العلمية والأكثر ضللاً)، والذي يتشكل حصيلة عمليات الملاحظة الأكثر سطحية للأشياء. أما إقحام الظاهرة في حالة الظاهرية، فيعطي عطف دور الواقع الأساسي على الموضوع الشيء. وقد كانت المقاربة نفسها موجودة في ركيزة الوثنية: جعل الشيء موضوع عبادة. والحال هذه، فلتهجم الوضعية قدر ما تشاء على الميتافيزيقيا، وفي صدارتها الدين. فهي بذاتها باتت ديناً مادياً بأكثر أشكاله فظاظة، بسبب مناداتها بحقيقة ومصادقية الموضوع الشيء. بمعنى آخر، فهي ميتافيزيقية باعتبارها اشتقاقاً من الوثنية الشبئية. وهي تمثلها الجديد في ظل الحداثة، بل وأكثر أشكالها سطحية. نيتشه أيضاً لديه نفس القناعة. سوف أسهب في مناقشة هذا الموضوع في مجلد "سوسيولوجيا الحرية" من مرافعتي.

لقد شوشت الوضعية الأذهان ودمرتها بقدر لاهوتيات العصور الوسطى على الأقل. فهي لم تنتبه قط إلى منزلة العالم المعنوي العظيم للمجتمع البشري. بل قالت بنهاية العالم الميتافيزيقي، ورمت بالمقدسات الإنسانية المتراكمة عبر ملايين السنين إلى سلة المهملات. لقد كانت حركة جاهلية تماماً. وبالفعل، فإن الوضعيين يستحقون لقب "أبا جهل"، الذي أطلقه سيدنا محمد على "عسرو بن هشام بن المغيرة" بعدما كان يكنى بـ"أبي الحكم". فهم ممثلو أبي جهل المعاصر على صعيد علم الاجتماع. من الضروري الإدراك جيداً أن الخروج عن الدين (مذهب العلمانية) والظواهرية (الفلسفة أو الدين الوضعي)، والمادية الفظة ("عقل الإنسان كالمرآة، إذ يعكس الأشياء وحسب")، هي مجرد أنسجة أيديولوجية على علاقة وثيقة بالاحتكارات الرأسمالية. وسد أكثر من أربعة قرون وحركة التدمير والترهيب سُلطة على المجتمع الجديد وعلى عالمه المعنوي من خلال هذه النسخ الأيديولوجية الثلاث.

ذلك أنه كان من المحال على ثقافة الرأسمالية المادية إحراز النصر، من دون تفكيك المجتمع الذي طالما صان وجوده بالثقافة المعنوية (أي بتأثير الأخلاق) لآلاف السنين. لهذا السبب كان الغزو الأيديولوجي ضرورة لازمة. فعداؤهم للدين أيضاً ينبع من الجانب الأخلاقي في الدين. لقد أثرت هذه الفلسفات الثلاث بنسبة بليغة في ذلك دعائم أخلاق المجتمع. فالمجتمعات الخاوية أخلاقياً، إما أن تشد أو أن تستسلم بسهولة. وهذا ما حصل. فالعلمانية، وبمناداتها بالخروج عن الدين، قد انتهكت الفضائل الأخلاقية في الدين، وقضت عليها. أما الوضعية، ففتحت السبيل أمام وثنية جديدة من خلال الظواهرية (بالمقدور تعريف طيش

المجتمع الاستهلاكي الأخير، وهوس تملك الأشياء لدرجة العبادة بالوثنية المعاصرة). بهذه الطريقة تحقق السقوط الأخلاقي الفظيع.

إحدى أكثر هجمات الوضعية جهالة هي التضاد مع الميتافيزيقيا. فالميتافيزيقيا متطلب ضروري للبشرية منذ نشوء النوع البشري. إنها حاجة ضرورية، ليس لأجل المذنبات المحاكاة حول الدولة وحسب، بل ولأجل جميع البشر، وحتى لأجل الحيوانات ذات المستوى الذهني المتطور أيضاً. وسواء ماضياً أم حاضراً، فما من إنسان قادر على تسليح نفسه بالمعلومة النامة أو العلم المطلق، أو لنقل بالعلموية على حد تعبير الوضعيين. وحتى إن لم يكن ذلك مستحيلاً، إلا أن قوته العقلية لا تفي بذلك. فإذا جردتم الإنسان من عالمه الميتافيزيقي، أو دمرتموه؛ فلا يبقى في الوسط سوى جثة هامدة. أو بالعكس، إذ يعجز الوسط بالناس المتهورين المنفلتين من قيودهم (كثيراً ما شهد المجتمع الغربي هذه الظاهرة). وهذا ما حصل مرة أخرى. علماً أن الظواهر لا تمثل الحقيقة برمتها، بل تشكل الجانب الشائع منها فحسب.

لم تقل الكوانتوم والكوسمولوجيا كلمتها الحاسمة بعد. أما الحياة، فلم تحل بتاتاً. بل لم يدرك لغزها قط. لذا، نستحق الوضعية أن نسميها بـ"الجهالة العصرية". المادية الفظة أيضاً ليست مغيرة لها. فقضايا الحياة والعقل عوالم قائمة بذاتها، ويستحيل إيضاحها بنظريات المرأة. بل حتى إن العلم نفسه لا يزال يواجه معجزاتها الخارقة يومياً. من جانب آخر، فالحياة الاجتماعية أكثر تعقيداً، تأسيساً عليه، وعندما تم الإدراك أن تلك المقاربات ليست سوى حركات جهالة مبكرة، وأنه محال عليها أن تصير مركز جذب قيم، فقد شرعوا هذه المرة بإقحام تركيبتين جديبتين متمخضتين عن تلك الفلسفات الثلاث، ولكن بشكل أكثر تسرّاً: الأسمية البورجوازية والقومية البورجوازية، اللتان تبدوان وكأنهما عتافرتان، لكنهما في الجوهر متممتان لبعضهما البعض.

3- الأسمية أو العولمة البورجوازية: يركز المنظرون على شيئين في تاريخ المدنية: القابعون في الطابق العلوي، والقيم الرمزية المشتركة. حيث يشير ذلك إلى التعبير الرمزية

* الكوسمولوجيا أو الكونيات: مبحث فلسفي وفرع من علم الفلك، يعنى بنشأة الكون وعمليات تطوره وبيئته. يعالج الكون ككل واحد متكامل. ويرى أن وراء هذا الكل بما يحويه من حركة متوشة وتباين ظاهري بين عناصر الكون، قانون عام يحكم حركات هذه العناصر في مجموعها (الترجمة).

للمصالح المشتركة. تتميز الأيديولوجيات على الدوام بماهية رمزية. والسهم فيها هو: الإلم بـرمز، ولمصلحة من؟ فهينة الآلهة القيادية في الطابق العلوي للزقورات كانت رمزاً. وكل من: أن وأليل وماردوخ كانوا يعكسون المجلس الأعلى للهرمية المتصاعدة والمتأسسة لتوها. لا علم لنا بمدى نسبة الوعي أو العفوية في هذا الترميز. لكن هذه التقاليد قديمة، وتنتم بخصائص عامة مشتركة. وقد وصلت هذه الرمزية يومنا الراهن، مع سرورها الدائم بالتعديل والتعقيد. أما فيما يخص القابعين في الطابق السفلي، فهم يرمزون إلى العبودية والقنانة. وتلاقياً للخلط بينهم وبين الهيئة القيادية الإلهية المقدسة، يُقام برسم خطوط فاصلة دقيقة للغاية. وما على العبد سوى تنفيذ واجبات عبوديته، وعدم التدخل في شؤون الآلهة إطلاقاً. لا يتمالك الإنسان نفسه هنا من التساؤل: ما الذي خسره المجتمع من خلال هذا النوع من الحكايا والأقاصيص؟ وما الذي جناه؟

في يومنا الراهن، تجتمع الهيئة القيادية للفاطنين في الطابق الأعلى في منتدى ديفوس¹ بشكل دوري، سرّاً كان أم علناً. لكن، من المؤكد أن عناصر الشرائح الفوقية من العراة وغير المُقنعين، والذين يملكون في الطابق الأعلى من الزقورات، يندسّون بين الناس بين الحين والآخر. حيث برزت الكهنة المتمرسون المُكلّفون ضمن هذه الاجتماعات، ويروجون بأنه: "لا داع لأن يخاف الناس، فهم يتحكمون بزمام الأمور. وأن استعدادهم للحرب تامة، وذخائرهم كافية، وأموالهم وافية. وأنه لا يجوز التفكير إطلاقاً باحتمال الفشل والهزيمة". إنهم يفعلون ذلك بكل عناية وحرص. ويحثّون الجميع على استخلاص العبر منه. وفي الكثير من الأماكن والأصقاع، لا يفتأ صفوف الكهنة ينقشون هذه الأيديولوجيا الأممية في العواطف. ويلقّون الأذهان بها بكثافة فريدة من نوعها، من خلال القنوات الإعلامية المتطورة؛ بحيث يخلفون الجامعات والجوامع والكنائس وراءهم في هذا المضمار. فعصر التواصل والاتصالات هو في الوقت نفسه عصر العولمة. ويستمر استهلاكهم ولهوهم ونشوتهم بما يتوافق مع العصر الأخير لجميع المذنبات. حيث لا يرغبون في التشكيك وإن يتمقال ذرة في عالمهم المؤسّس،

¹ منتدى ديفوس أو المنتدى الاقتصادي العالمي: تأسس في 1970، وسمي بذلك نسبة إلى البلدة السويسرية التي استقر فيها. بعد مؤتمراته السنوية بحضور عدد كبير من صنّاع القرار الاقتصادي والسياسي وروساء الدول والحكومات والعلماء والخبراء على أعلى المستويات. وهو يمثل الفئات المنتفعة والمهيمنة عالمياً، ثم بات من الركائز الرئيسية لاحتضان ظاهرة العولمة ونشرها. يواجه حالياً أزمات جدية متفاقمة من جميع الملاحى (المترجمة).

حتى عندما تتعرض البيئة الأيكولوجية -ولأول مرة- للتدمير الحقيقي فعلاً. ورغم أن نواقيس الخطر لا تنفك تفرع منذرة باستحالة الاستمرار في المجتمع والمدينة والريف والديموغرافيا، إلا أن عيونهم باتت عمياء، وأذانهم صماء بمقتضى الأيديولوجيات الأممية السائدة. فقد أفرغت من مضامينها منذ زمن بعيد، وتكاد لم تبق بؤرة في المجتمع إلا ويمكن تخديرها بالاستخدام الطائش لثالوث الجنس والرياضة والفن.

4- القومية: وإن تبدت نقیضة للأممية، إلا إنها الوسيلة الاستراتيجية لدين "فرق-تشد" الجديد، الذي يتشبه به أسيو الطابق الأعلى في سبيل تخدير الطوابق السفلى من المجتمع. وهي الوسيلة الأيديولوجية الأكثر تأثيراً بيد الحداثة الرأسمالية، إلى درجة استحالة وجودها من دونها. وذلك بغرض تلافی النواقص والمشاكل المتولدة من الوسائل الأيديولوجية الأخرى، كالوضعية والعلمانية والمادية الفظة والعلموية. وهي قبل كل شيء، الدين الوحيد المؤثر للدولة القومية. ذلك أنه لكل عصر حضاري عقائده المؤثرة المتناغمة معه، بحيث يستحيل خطو خطوة واحدة من دونها. والقومية هي القلب العقائدي الأكثر تأثيراً بيد الحداثة. إنشاؤها بسيط للغاية: عليك تحويل كل عنصر من مقومات الأمة إلى قسمة عقائدية! وعليك المطابقة بين هذه العناصر وبين مسألة الشرف في شتى المدارس والتكتلات والجوامع والكنائس والعائلة وغيرها من النشاطات الجماعية. عليك إثارتها بحيث تُحرض المشاعر حتى لدى أكثر الأفراد بلاهة ولا مبالاة، لدرجة تجعله شخصاً عدائياً ومعتدياً. أنت فقط تكون قد خلقت الدين الأكثر فتكاً. وعلى النقيض مما يُعتقد، فالأديان لم تنشأ لأجل الاستعداد للحياة الأخرى عقائدياً والإيمان بها. بل هي برامج واستراتيجيات سياسية. أما أنماط العبادة، فهي وسائل التدريب اليومية.

تتجسد الوظيفة الأولية للسوسيولوجيا في تطوير هذا النمط من التحليلات بشأن الدين، مهما ازداد موارثه خلف أردية سميكة ومضاعفة. وإلا، فلن تستطيع السوسيولوجيا الذهاب في دورها أبعد من التحول إلى فرع ثانوي للعلموية. علماً أنه للأديان مقدساتها المهمة جداً. وكشف النقاب عنها أيضاً وظيفة جادة منتصبة أمامها. فإذا كان قد رُج بالدين فعلاً في حالة بات فيها من أكثر الأدوات الأيديولوجية فظاظلة من خلال خيائنه لمقدساته (واضح جداً أن هذا ما هو جارٍ)، فهذا يعني أنه دفع به إلى نقطة جديدة يُعول فيها الواعظون بالذات على النفاق، باختصار، فالدين والقومية الراهنة هما من أكثر الأدوات المستخدمة. إنهما أداة الأداة. أكتفي

هنا بهذا التعريف، لأننا سنرصد في القسمين اللاحقين وعن كُتب مسار نشوء الدين وكيفية استخدامه.

من العسير إنقاذ الذهن والفكر، وبالتالي إنقاذ الممارسة الحرة من تأثير الأدوات والوسائل الأيديولوجية للحدث الرأسمالية، التي تسود منذ قرون عديدة، وتعادل الاحتكارات الاقتصادية في تأثيرها. رغم ذلك، فإن هذا من أولويات سهام العصرية الديمقراطية. فتركيزي على ماركس والماركسيين، ومن ثم على الفوضويين والطوباويين، وعلى شتى طرائق الأخوية المذهبية، بل وحتى حركات الديمقراطية الاجتماعية والتحرر الوطني، وتوجيهي هذا القدر من الانتقادات اللاذعة لهم؛ إنما ينبع من عجزهم عن تحقيق التأسيس الأيديولوجي القدير والمؤثر للعصرية الديمقراطية. ساطع جلياً أن ماركس والماركسيين سعوا إلى إبداء المواقف اللازمة، وقاوموا الاحتكار الرأسمالي المتصاعد. كما لا يمكن الاستخفاف بالميول الديمقراطية للآخرين أيضاً. لكن، ولدى مقايسة الأمر بيومنا، فسندجّد كم أنها بقيت ناقصة، واحتوت الأخطاء، وافترقت للممارسات اللازمة. هذا ما يتضح من خلال مرور الحدث الرأسمالية بأفضل مراحلها، وأكثرها رفاهاً، وهي مترتبة على عرشها رغم أزمتها العميقة والمتواصلة؛ ومن خلال ما تسببت به من خروج على المجتمع، وما نجم عنها من كوارث بيئية وبطالة وفقر متقع.

ما من مهمة حياتية ومقدسة عاجلة أمام جبهة الحضارة الديمقراطية، أكثر من إعادة النظر بإمعان في إرثها الماضي ضمن كافة العصور، وأخذ ما يلزمها منه، وإتمام متطلباتها باستخلاص ما ينقصها من التحليلات المرحلية الملموسة، لتنفيذ حملتها الأيديولوجية بظفر ساحق.

د- استنكاراً لضحايا الإبادة العرقية اليهودية (قصة القبيلة العبرية)

قد يستغرب البعض تخصيصي قسماً كهذا في مرافعتي. لكنني على قناعة بأنه أمر ضروري وفي مكانه تماماً. ذلك أن خروجي خارج حدود الوطن، واعتقالي، والروابط بين الإبادة العرقية اليهودية وبين القومية باعتبارها الدين العصري للرأسمالية؛ كلها مبررات

تؤكد أهمية تناول هذه القصة كموضوع قائم بذاته في هذه المرافعة. فضلاً عن مواقف المتورين التي لا تروي النظم بشأن الإبادة العرقية اليهودية، وبالأخص عدم تقديم المنظرين اليهود نقداً ذاتياً عميقاً بهذا الخصوص، أو عدم رؤيتي أو اطلاعي عليه إن كانوا فعلوه. كل ذلك يفرض علي تخصيص جزء جد مهم لسردها في مرافعتي. وسأبذل جهدي كي أتناول وأقيم الموضوع بتفاصيله الدقيقة في المجلدين الرابع والخامس من مرافعتي، واللذين سأعدهما تحت عنوان "أزمة المدنية وحل العصرية الديمقراطية في الشرق الأوسط" و"القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية".

1- اليهود والمدينة:

كل مفكر معني بتاريخ الحضارة والمدينة، ينتبه فوراً إلى عدم قدرته على طرح تقييم قدير، ما لم يلتفت إلى دور اليهود فيها. ونظراً لكوني تناولت هذا الموضوع بين الحين والآخر على شكل مسودة في مرافعاتي السابقة اعتماداً على معلوماتي المحدودة، فسأكتفي بتقييمات موجزة بصدده.

كل الدلائل تشير إلى أن الشخص الذي يسمى إبراهيم (المعلومات المتعلقة بهوية سيدنا إبراهيم، والتي يجمع فيها على أنه سلف الأديان الإبراهيمية، هي منسوجة بحبكة ميتولوجية، على غرار ما يتعلق بسيدنا عيسى وسيدنا موسى. لذا ثمة حاجة للبحوث السوسولوجية الشاملة لإظهار الحقيقة بشفافية أكبر) لم يتفاهم برادغماتياً مع واحد من نمادة بابل، ألا وهو حاكم أورفا الحالية، والذي كان أشبه بوالي الإقليم. أو لنقل أن سوء الفهم قد صور على هذه الشاكلة، رغم وجود أسباب أخرى. تسأنف القصة الميتولوجية الموضوع على النحو التالي: يقوم سيدنا إبراهيم بتحطيم هياكل الأوثان في مجمع الآلهة، في إشارة منه إلى استحالة أن تكون تلك الأصنام آلهة. ثم يعلق بالرافعة على قلعة أورفا، لرميه في النار المنطلعة في أكوام الحطب. لكن النار تتحول إلى بحيرة ماء بمجرد رسبه فيها. فتشكلت منها "بحيرة السمك" الحالية.

يرجح احتمال أن يكون خط الوصل بين أورفا والقدس بمثابة منطقة عازلة تتوسط أراضي القوتين العظمتين في ذلك العصر: السلالة المصرية الجديدة، وسلالة حمورابي البابلية السومرية. ولأول مرة في التاريخ، تبلغ التجارة مستوى قطاع اقتصادي متمم. ربما

كانت التجارة بين قوتى هاتين المدينتين تؤدي دوراً يفوق ما للسياسة منه. حيث تتسارع وتيرة ذهاب التجار وإيابهم فيما بينهما. هذا ويتزامن عصر الآشوريين التجاري بكل بهائه مع هذه الفترة. علاوة على أن خط أورفا-القدس-دمشق-حلب يمثل مساراً بالغ الأهمية منذ العصور الأولى (منذ ولادة النيوليتية وتأسيس أول مدينة) من حيث الهجرة والتجارة والاحتلال والغزو. والأهم هو أهميته من حيث التبادل الديني. حيث نيس مصادفة أن تكون هذه المناطق هي التي شهدت انطلاقاً سيدنا إبراهيم وأولى هجراته. ومعروف أنها خط الانطلاقات الأولى لكل من المسيحية والإسلام أيضاً. يتطلع سيدنا إبراهيم أولاً (يعتقد أن المصريين هم الذين أطلقوا هذا اللقب عليه. كما كان المصريون يسمون الوافدين عن طريق صحراء سيناء "العابيرو" إشارة منهم إلى الغبار والوسخ الذي يلوث ملابسهم. بالتالي، يغلب الظن أن اسمي العبريين وإبراهيم مشتقان من لفظ عابيرو مع إطرء التحويل عليه) إلى المكوث بالقرب من مدينة القدس الحالية. لكن الحكام المحليين لا يأذنون له بذلك بسهولة. يقال أنه ابتاع قطعة أرض صغيرة جداً، وفيها لقي حتفه. ومن شاء فبإمكانه من خلال الكتب المقدسة (العهد القديم، العهد الجديد، والقرآن) متابعة القصة المبتدئة بأقاصيص سارة، هاجر، إسماعيل، إسحاق، ويعقوب؛ والمستمرة مع سيدنا موسى وعيسى ومحمد؛ وكذلك متابعة سلسلة الحلقات المستمرة بمئات الأنبياء الآخرين. وقد تكون آلاف الكتب التاريخية والقصص والروايات الأخرى المكتوبة مفيدة أيضاً. لكني أكتفي بعدة مراحل بخطوطها العامة جداً للإشارة إلى ما أرمي إليه:

- أ- المرحلة الأولى: قصة إبراهيم وهو في أورفا وبعد الخروج منها، وهو رئيس القبيلة وتاجر. يحتمل أنها فترة ما بين أعوام 1700-1600 ق.م.
- ب- مرحلة الأسر في مصر فيما بين أعوام 1600-1300 ق.م.
- ج- الخروج من مصر بزعامه سيدنا موسى فيما بين أعوام 1300-1250 ق.م.
- د- السكن والاستقرار في أرض الميعاد فيما بين أعوام 1250-1200 ق.م (مرحلة القائد وسيدنا يشوع النبي).
- هـ- مرحلة الزعماء والحكام فيما بين أعوام 1200-1000 ق.م. وهي فترة العلمانيين والقادة الدينيين (الكهنة)، الذين لم يتحولوا بعد إلى ملوك أو أنبياء، والمستمرة حتى عهد الملك الأول شاوول.

و- مرحلة ملوك يهوذا وإسرائيل فيما بين أعوام 1000-700 ق.م. وهي الفترة المبتدئة مع شاؤول، داود، وسليمان، والمنتهية مع حزقيال (الاحتلال الآشوري).

ز- مرحلة الاحتلال والاستيلاء والغزو والتحكم والمقاومة والشنات¹ (الدياسبورة) فيما بين أعوام 700 ق.م-70م (عصر هيمنة وغزو الآشوريين، البابليين، الإسكندر، والرومان). تنهار المملكة اليهودية أو الإسرائيلية في هذه الفترة، تُحل محلها مجموعتان بارزتان، إحداهما مقاومة، والأخرى متواطئة. يظهر المواطنون كمجموعتين أساسيتين إحداهما مؤالية للإغريق والأخرى للبرسيين. والسبي البابلي الثالث الشهير (495-535 ق.م)، الذي استمر أربعين عاماً في عهد نبوخذ نصر ملك البابليين، هو الأكثر شهرة بعد الخروج من أورفا ومصر. وقد شهدت هذه المرحلة الأحكام المنصوص عليها في الكتاب المقدس، والتي يتضح تأثيرها بالزراندشتية بجلاء. وقد بدأ الإعجاب الكبير بالبرسيين يسود، لأنهم وضعوا حداً لفترة السبي التي استمرت أربعين سنة. كما تظهر النسخ الأولى المجمعّة والمدونة من التوراة في هذه المرحلة، أي بعد عام 700 ق.م. أي أنه لم يكن ثمة نسخة مدونة ملموسة للكتاب المقدس طيلة ما يقارب ستة قرون (700-1300 ق.م). وهذا ما مفاده أن الأقسام المعنية بذلك في الكتب المقدسة الثلاثة، تركز في أساسها إلى السرود الشفوية التي تعود إلى ستة قرون. وكتابا "الإلياذة" و"تيوغونيا"، اللذين صدرتا في نفس المرحلة لكل من هوميروس وهسيودوس، هما تدوينان نقصص مشابهة. أما هدم الرومان لهيكل سليمان مرتين حوالي أعوام 70 ق.م-70م، ففتح الطريق أمام مقاومات كبيرة. كذلك، فالمسيحية هي تقاليد المقاومة للشرائح الفقيرة. علاوة على أن مقاومات الطبقة العليا ذائعة الصيت، كما لدى المكابيين² مثلاً.

يزداد تشتت القبيلة أو القوم خارج الوطن مع بدء الشنات، أي اعتباراً من عام 70م. وبينما حل الشنات على القاطنين في ظل الثقافات الآشورية والأرمنية والإغريقية، فقد تركز ضمن الإمبراطوريتين الرومانية والإيرانية بشكل أساسي. وفي الوقت نفسه تسمى هذه الفترة

¹ الدياسبورة: ومعناها باليونانية "الشنات" وبالعبرية "النفق". ورغم كونها تعني تشتت اليهود في العالم، إلا أنها في يومنا تتضمن معانٍ دينية وفلسفية وسياسية وسociولوجية. حيث تستخدم كوسيلة اصطلاحية تنطلق إلى تلافي الانحصار، والعودة إلى الوطن الأم، وتنظم المواطنين اليهود بالخارج (المترجمة).

² المكابيون: هم كنيّة من العشيرة الششمونية من أبناء يهوياثان، أول من أخذ هذا القلق هو يهوذا بن متاثيا، والمقلب "المكب" أي "المطرقة". ثم اتخذ اسم "المكابيين"، فأطلق بعدها على كل العشيرة ومن قاوم الحكم السلوقيين. رغم برنامجهم السياسي المضاد للهيلينية، لكنهم يتأثرون بها كثيراً (المترجمة).

الطويلة عصر الكتاب. حيث يعمل بدأب على جمع نصوص التوراة وتفسيره. وبرز الأنبياء أيضاً. إلا أن مهنة الكتابة تتقدمها في المنزلة. وهذا ما معناه أن المستوى الفكري الرفيع في الثقافة اليهودية يركز إلى تقاليد تاريخية باللغة الأهمية. يبدو أن المهنة الأخرى المهمة لديهم هي الانشغال بشؤون المال والتجارة. فانهساكهم الدؤوب بشؤون التجارة وبالمال الذي هو وسيلة مؤثرة فيها، هو على صلة كثيفة بعدم توفر الإمكانات للعاشة اليسيرة من الزراعة في أراضيهم. انطلاقاً من هذا السبب، بالإمكان القول: إنهم حلوا محل الآشوريين، واستحوذوا على الاحتكار التجاري والمالي في الشرق الأوسط. وبينما جعلهم هذا الوضع متمرسين ظافرين للغاية بأرباحهم في مدن العصور الوسطى وفي لندن وأمستردام اللتين تشكلان مهد الرأسمالية؛ فهو في الوقت عينه يشير إلى استنادهم إلى تقاليد تاريخية طويلة الأمد في بلوغهم مستوى المستثمرين الكبار. يحمن أنهم بقوا مدة قصيرة في القدس وأطرافها، وتشرّد غالبيتهم في بلاد المنفى. وهكذا سبّرت ثقافتان مهمتان على شكل الشتات الشرقي والشتات الغربي في قصة تبعثر هذا القوم.

ح- سيكون من المناسب تسمية اليهود بمصطلح "القوم"، نظراً لخروجهم من النطاق القبلي تزامناً مع الشتات، وتجمعهم في عدد جم من المجموعات الثقافية التي تخطت مستوى القبيلة. نخص بالذكر أنهم تجمعوا غالباً في البلاد العربية، إيران، كردستان، مصر، والأرض الهيلينية. وباتوا مجموعات يهودية تستند إلى ثقافة المنطقة التي يقطنونها. وهكذا يعدون شعباً ثنائي الثقافة: الثقافة العبرية الأصلية، وثقافة المجتمعات التي استقروا فيها. كان هذا الوضع سيؤثر إيجاباً وبدرجة رفيعة الأهمية على سهاراتهم الفكرية. ذلك أنهم على تماس مباشر مع جميع الثقافات التاريخية العريقة.

ويبدأ عصر مأساوي آخر مع ظهور الإسلام. فالعرب ينتقلون مع الإسلام إلى إنشاء مدينة تجارية. ولكن التجار والصيارفة اليهود يتحكمون بغالبية الاحتكارات التجارية والمالية في الكثير من المناطق، ومن ضمنها البلاد العربية أيضاً. من هنا، فالحديث المنسوب إلى سيدنا محمد: "أخرجوا اليهود من جزيرة العرب" هو ذو معنى، وإن كان مشكوكاً في صحته. يعود العداء العربي-اليهودي بجذوره إلى أغوار التاريخ. فإرسال هاجر وابنها إسماعيل كشخصين سببوا إلى المكان الذي تقع فيه مكة، مرتبط بالتناقضات السائدة آنذاك بين القبائل اليهودية والعربية. هكذا، ومنذ ذلك العهد ومصالح اليهود والتجار والشيوخ العرب على تنازع

دائمين، لتتصاعد في راهننا إلى مستوى الصراع العربي-الإسرائيلي والفلسطيني-الإسرائيلي. هذا الصراع النابع من التاريخ السحيق، والممتد بجذوره إلى ما يقارب 3500 عام، قد تحول في حاضرتنا إلى صراع المذنبات بكل ما للكلمة من معنى. من الطبيعي نشوء تنافس حاد بين الاحتكارات التجارية ضمن المنطقة. بناءً على ذلك، تتجلى أمامنا بصورة أوضح أسباب إيلاء الإسلام أهمية قصوى للتجارة، ودوافع العلاقة بين خديجة وسيدنا محمد. وفي المحصلة، كان أمام اليهود خياران: إما أن يعرضوا أنفسهم لمخاطر الصهر والتحول إلى عملاء مفيدون (المتقنين^١، الدوثة) للمكوث في المنطقة؛ أو أن يتمثلوا النفي والتشتت في مناطق جديدة. في الحقيقة، تتجلى الحالتان معاً لديهم. فقد انفصل قسم كبير منهم، وزادوا من وتيرة هجراتهم، التي ابتدأت إلى أوروبا منذ عهد الإمبراطورية الرومانية. بينما ظل الباقون متقنين وأشياء أسرى، ينفعون الجزية الثقيلة مقابل العيش. وينقدمون بأدوارهم التاريخية (الكتابة والتأليف، التجارة، والصرافة) إلى مستويات أرفع، ليزيد صيتهم في الحضارة الإسلامية خلال العصور الوسطى، وبالأخص في إيران والأندلس (إسبانيا). ويحظون بإمكانية النشاط والعمل مع العديد من القوى السياسية، ليغدوا حذيرين بلقب الشعب المتصور والتاجر والصراف بما لا يقبل الجدل. هذا السبب هو الذي يجعلهم أيضاً هدفاً لحقد وكراهية متقفي المجتمعات الأخرى وتجارها الكبار داخل جميع المناطق التي يقطنونها. إذن، فالعداء لليهود ينشأ من تقاليد ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، وله أبعاد المادية والثقافية والتاريخية بالغة الأهمية.

ط- مع بلوغنا مستهل العصر الحديث، نجد أنه ستهب موجة من الحقد والنفور، وستزداد سرعة النفي والتهديد المسلطين على اليهود انطلاقاً من تلك الأسباب. ذلك أن الرأسمالية مذنبة ولدت ونشأت في رحم الاحتكار التجاري والمالي. وكل منتفع أو متضرر على هذا الصعيد، سوف يشير بالبنان إلى المتقنين والتجار والصيارفة اليهود كحجر عثرة أساسي يعترض دربهم. إن اليهود وجهاً لوجه أمام مفارقة خطيرة. فاحتكارات التجار والصيارفة من الأمم الأخرى، والذين تتوافق مصالحهم مع المستجدات والأحداث الرأسمالية الجارية، سوف

١ المتقنون أو المهنتون: تجمع الأقباء من اليهود، وآلوا هيئة من الصلوة أطلقوا عليها اسم المتقنين. مقابل مخاطر الصهر التي كانت تحيق بقولهم وحواصمهم. بدأت هذه الجماعة حوالي 300 ق-م بعهد بسيط بأن يستنعوا عن الخمر زمناً معيناً، ثم حرّموا جميع المذات الجسمية وعظّموا استسلاماً للشيطان (المترجمة).

يعتبرون العناصر اليهودية عائقاً. بالمقابل، فعناصر الزُّرَّاع والحرفيين القدماء من الأمم الأخرى، والذين تتنافر مصالحهم مع تنامي الاحتكارات الرأسمالية، سيفقدون -وبكل سهولة- على إبراز اليهودي وجعله خطراً صوفياً محدقاً. ومن مصلحة المفكرين أيضاً إظهار اليهودية كصندوق باندورا¹، بسبب تبعيتهم للنظام القائم. هكذا، سيغدو القرنان الخامس عشر والسادس عشر بالنسبة لليهود بداية لسياق حضارة جديدة تشهد سجداً استعار النفي والمذابح المنظمة (الإبادات الجماعية اليهودية)، مثلما حصل في التاريخ المنصرم.

الجانب المثير في الأمر هو، وكيفما أن قوة المفكرين والتجار والصيارفة اليهود كانت العامل الأهم في إنشاء هذه الحضارة الجديدة؛ فستكون أيضاً الأكثر تعرضاً لعضبها وسخطها. هذه هي المفارقة. ففي عام 1492، لم يُطرد المسلمون فقط من إسبانيا. بل وطُرد اليهود أيضاً بشكل جماعي. فأياً يكن، فقد تسبب هؤلاء بصلب عيسى. لقد كانت الذريعة جاهزة وناقذة. لكن الأسباب الأصلية هي كما سردناها. لقد شوهدت سياقات مشابهة في بولونيا وروسيا القيصرية. ومقابل هذا الوضع، كانت هولندا وإنجلترا ستصبحان في مقدمة البلدان التي سيتجمعون فيها حديثاً، والتي سيقصدها كل التجار والصيارفة والمفكرين اليهود النابغين وذوي الشأن على موجات متوالية. فقسم منهم سيهاجر إلى الإمبراطورية العثمانية، التي هي في حالة حرب مع المونارشيات الأوروبية. ولن يقتصر الأمر على قبولهم لأجل أداء أنوار قديرة في احتكارات الصرافة والتجارة التابعة للسلطان بصورة خاصة. بل وستوجه إليهم الدعوات أيضاً. ثم تبدأ هجراتهم رويداً رويداً إلى القارة الأمريكية من جهة، وتتعزيز منزلتهم تصاعدياً داخل احتكارات الصرافة والتجارة الشاملة في المدن الألمانية المتنامية حديثاً من جهة أخرى. لقد ساد الاستيطان والتهجين على نحو جذري في هذا البلد.

حتى لو ربط بعض المفكرين الرأسمالية بالنزعة اليهودية، إلا أنها مزاعم مبالغ فيها. إنهم مؤثرون فيها. وبطبيعة الحال، فجنور التأثير المعين تنأى من ظروف المجتمع الاستيطاني المستقر. لكن، من غير الممكن الاستخفاف بالدور المحفز للأقليات القابضة على الزناد. فتأثير

¹ صندوق باندورا؛ يقال: نأى غضب زيوس على بروماتوس حين سرق النار من السماء، أمر الآلهة أن تُخلق المرأة كهيئة للرجل. وسماها باندورا، لأن كل الساكنين في البيوت الأولمبية أهدوها هدية لتؤدي بها الرجال المبدعين. قدمها زيوس إلى أخ بروماتوس، فخضع لجمالها. كل بروماتوس قد ترك مع أخيه إبيثيوس صندوقاً خفياً عجباً أوصاه ألا يفتح. غلب على باندورا الفضول، ففتحت، فطار منه عشرة آلاف شر لخصت تنغص على الناس حياتهم، ولم يبق فيه إلا الأمل. (المترجمة).

أصحاب البنوك والتجار والفلاسفة اليهود القاطنين في هولندا وإنجلترا عظيم الشأن والأهمية، سواء في تنامي الأوساط الفكرية، أو في بروز الرأسمالية كنظام هيمنة جديد. فسينوزا مثلاً من أهم الرموز التي ابتدأت مرحلة عقل العصر الحديث. وهو من أوائل العلمانيين اليهود (نقصد بهم الشخصيات الخارجة على الكنيسة اليهودي أو المطرودة منه على الأغلب)، ومن أعظم مفكري الحرية. حيث أن فلسفة "الفهم حرية" مدينة له بالكثير. كما إن القروض التي يمنحها أصحاب البنوك والتجار اليهود إلى دولتي إنجلترا وهولندا، تؤدي دوراً عظيماً في ظفرهما في الحروب وتحويلهما إلى دولتين قويتين. هذا وسيلعبون دوراً مشابهاً في القارة الأمريكية، وبالأخص في أمريكا الشمالية وخلال حرب استقلال مقاطعات إنجلترا. والكل على علم -أو يجب أن يكونوا على علم- بأن المفكرين والتجار وأصحاب البنوك اليهود يحتلون مرتبة الصدارة بين القوى الأولية المؤثرة في نشوء الولايات المتحدة الأمريكية الراهنة.

2- الأيديولوجية اليهودية:

على التنويه بدايةً وبكل شفافية، إلى أن القيادة الأيديولوجية العالمية ما تزال في قبضة المفكرين اليهود، ولها جذورها التاريخية السحيقة.

أ- نعر على الآثار الغائرة للثقافتين التاريخيتين العظيمتين السومرية والمصرية في بدايات تكون الثقافة اليهودية. وما العهد القديم والتوراة سوى انعكاس لما تمثلته القبيلة العبرية من كلتا الثقافتين على لغة القبيلة وضميرها. الانعكاس واضح تماماً. وهو من أولى اشتقاقتهما. الأمر كذلك بدءاً من قصة آدم وحواء إلى خلق الكون في سبعة أيام، ومن مصطلح الله إلى مصطلح النبي. لا ننسى هنا أن طوفان سيندا نوح ملحمة سومرية. وكذلك سلحمتا النبيين أيوب وإدريس! ذلك أنه سعي إلى تجريب اصطلاح الدين التوحيدي لأول مرة كإصلاح كبير الشأن في عهد أخناتون، فرعون مصر. علاوة على أن أورفا تشكل المركز الأم الأقدم للثقافة النيوليتية. بالتالي، فتأثير الأيديولوجية النيوليتية بعد إطرار التعديل عليها، منبع مهم آخر لا يمكن إغفاله إطلاقاً. هذا وتكمن وراء الأيديولوجية اليهودية مجموعتان لغويتان وثقافتان كيريان: الآريون والساميون. إذ لا يمكن غض الطرف عن دور هذين المصدرين الأوليين أيضاً في ثقافة القبيلة العبرية.

ب- كما تبرز تأثيرات الثقافتين البابلية والزرادشتية (البرسية-الميدية) بجلاء في عهد السبي الأول. حيث أعدت العديد من أقاصيصهم بالاستقاء من هاتين الثقافتين.

ج- المصدر الثالث الكبير هو الثقافة الإغريقية-الرومانية. ونخص بالذكر التأثير المحدد للعصر الإغريقي-الروماني في تطوير الفلسفة الدينية. أي أن أسس تدين الفلسفة وإضفاء الطابع الفلسفي على الدين، والتي تتواجد في صلب المسيحية والإسلام في العصور الوسطى؛ تعود إلى المدارس الفلسفية للعصر الهيليني، وفي مقدمتها أرسطو وأفلاطون والمدرسة الرواقية¹.

د- واضح تماماً أن المسيحية والإسلام مذهبان منتشران من الدين العبري الموسوي، لكن، مع تكيفه بما يتواءم واحتياجات المجتمعات الإغريقية-الرومانية والعربية. من الواضح أنهما يستقيان من نفس المصدر. أما صراع هذين المذهبين مع الموسوية، فيتأتى من الخصائص القبلية الغائرة للأخيرة. فقد نشأت الموسوية في بداياتها كدين لمجموعات القبيلة العبرية. ثم، واعتباراً من مسهل العصور الوسطى (بدءاً من الشتات)، تغدو الدين القومي للقوم اليهودي، أو بالأصح، ثمة مطابقة ساطعة أمامنا: القبيلة العبرية=الدين العبري=القوم العبري أو اليهودي. أي أن الأيديولوجية اليهودية ذات مضمون ديني منذ البداية. ما مقاده أنها ذات ماهية قبلية وقومية تماماً. أما الإسلام والمسيحية، فتكونا بموجب متطلبات الثقافة المادية والمعنوية للمجموعات القومية المجاورة، والتي هي على علاقة وصراع جذريين مع اليهودية. بالتالي، فقد تأثرت الديانتان المسيحية والإسلامية باليهودية إلى درجة كبيرة من جهة، وبقيتا على صراع متواصل معها من الجهة الثانية.

هـ- في الوقت نفسه، فالأيديولوجية اليهودية هي ثمرة الثقافة المادية العميقة. وقد شهدنا كيف قام اليهود ضمن ثقافتهم المادية هذه بتعريف حضارتهم. بالتالي، فالأيديولوجية اليهودية هي أيديولوجية حضارة نشأت ضمن علاقات وطيدة مع كافة الحضارات المتكونة في منطقة الشرق الأوسط منذ أيام السومريين. قد يكون من المفيد وضع صياغة على النحو التالي:

¹ المدرسة الرواقية: مذهب فلسفي أسسه زينون القيرصي نسبة إلى الرواق الذي كان يعلم تلاميذه فيه. والرواق يرى أن السعادة في الفضيلة، لا يفرح بشيء، ولا يحزن على شيء، ولا يبالي بما يصيبه من بؤس وشقاء، ويعتقد أن الإنسان جزء من الكون، وأن كل ما في الطبيعة يقع بتأثير العقل الكلي أو القدر؛ وأن المادة تنجز إلى غير نهاية، وأن الفار أصل الوجود، وأنها توحد أجزاء الجسم وتربط أجزاء العالم ببعض، وأن العالم لا ينفصل عن الله (السترجم).

الأيدولوجية اليهودية مليئة بالجواهر المركب من جميع المذنيات. وهي تنتهك قوتها وشأنها من هذا الجوهر. وللنور الذي آداه الأنبياء والكتاب اليهود على مر التاريخ شأنٌ مُحدد في ذلك. ولهذا السبب أيضاً تكون المجتمعات المعنية على علاقة وصراع مع اليهودية بمقدار ما تكون عليه حالها مع مذنياتِها هي. النتيجة الأخرى التي يمكن استخلاصها، هي إمكانية تعريف اليهودية بأنها ليست حضارة دينية أو قومية فحسب، بل وهي حضارةٌ جميعية (أو مُحقة) من مجموع المذنيات. وإذا وضعنا نصب العين دور الأيدولوجية اليهودية في تعزيز البنى الفكرية للحضارات، فيكون بمقدورنا الاستيعاب بصورة أفضل أسباب دورهم الريادي الذي لا يزال قائماً على الصعيد العالمي.

و- تمزقت الأيدولوجية اليهودية مع العصر الحديث، وانقسمت إلى فرعين أساسيين يتخذان المسارين الديني والعلمي. وسبينوزا (1632-1677) هو رأس الجناح العلماني. كما قام الكثير من الفلاسفة ذوي الأصول اليهودية بتغذية هذا التيار. فضلاً عن أن مدى كون العلمانية ديناً جديداً أو خروجاً على الدين هو موضوع نقاش. أود التنويه سلفاً إلى أنني لا أعتبر إنتاج الأفكار الموائمة للدين أو الخارجة عليه نشاطاً اجتماعياً أو أيدولوجياً قيماً. يجب ألا يكون التصنيف هكذا. فيقدر ما تكون قيمته المفيدة والتنويرية جدٌ محدودة، فهو مُتخَم أيضاً بالخصائص التزويرية والتضليلية. لكل نوع من أنواع المعرفة الميتولوجية والدينية والفلسفية والعلمية مُقابل اجتماعي. لكن، لا يمكن تسليط الضوء على أدوارها وعلاقاتها وتناقضاتها مع ركائزها الاجتماعية والسياسية إلا بالعمل السوسيولوجي.

ز- لليهودية ذات الجناح العلماني تأثيرها العظيم في أيدولوجية التنوير. هذه الأيدولوجية، التي بمستطاعتها تسميتها بـ"العلموية" أيضاً، مكافئة للوضع في المستويات الفلسفية. هذا التيار الأيدولوجي، الذي ترك بصماته على العصر الحديث، بات مع الزمن عقيدة دينية للحداثة الرأسمالية تحت اسم العلموية أو الوضعية. أشدُّ هنا على نقطة مهمة، وهي أن الوضعية دينٌ قديم بقيص مختلف. أو هي الوجه الداخلي للقيص نفسه، قيص الدين. إذ ثمة وحدة ذهنية بين مفهوم القوانين في العلموية وتظيرتها في الأديان. أي أنه، وعلى خلاف ما يُعتقد، لا الدين مفهومٌ "أخروي"، ولا العلمانية مفهومٌ "دنيوي". ثمة تصنيف زائف في هذا الشأن. فجميع الأديان معنية بالدنيوية، وعلى صلة مع المجتمعية. والمفاهيم المسماة "الدنيوية"، هي معنية بالمجتمعية أولاً، وليس بالدنيوية. من هنا، قمصطلحا الأخروية

والدنيوية يخفيان تناقضاً مجتمعياً خطيراً من جانب، ويخدمان استمرار الصراع بنحو خفي من جانب آخر. فكما انتظمت أيديولوجية التنوير على شكل العلموية والظواهرية (الوضعية)، كلما صارت الأيديولوجية الرسمية للدولة القومية الناشئة حديثاً. وهذا ما معناه التحول السريع إلى أيديولوجية قومية.

3- القومية اليهودية:

اكتسبت شريحة التجار والصيارفة اليهود التقليدية صفةً عصريةً أكثر بروزاً كطبقة بورجوازية في النظام الرأسمالي. إن الأمر المفهوم هو أن البورجوازية كطبقة اجتماعية جديدة وجدت أيديولوجيتها الرسمية ضمن التيار الوضعي، وأنها ولدت الطابع القومي لمنظور الدولة. حيث تعزّزت منزلتها هذه، لأنها المؤسسة لأرضية الأمة، ونظراً لماهية أيديولوجيتها تلك، فبعد إصفاء المسحة القومية على جميع مقومات الأمة، لن يكون عسيراً عليها الانتقال إلى الاحتكارات الاقتصادية المهيمنة عبر احتكار الدولة. وما كان بالإمكان تحقيق الخداع بشأن التحول الاحتكاري المتنامي بسرعة بين جميع الأمم الأوروبية، إلا عن طريق تيار القومية. إننا أمام تكوين مشابه لأيديولوجيا التي حققت نجاحها لدى السومريين. إذ يتم الإعلان عن الأمة بأنها الوحدة الأسمى (هي أقدم الآلية، أو في مقامها). وتشرع الدولة باحتكار الحياة المادية داخل الأمة، لتغدو القوة الأعلى للمجتمع. وباتحاد كليهما، تصبح الدولة القومية حالة جديدة لدولة الملك-الإله القديمة. ولجعلها ملكاً لجميع المجتمع، هناك حاجة للسينولوجيات. وفي عصر الرأسمالية ثمة حاجة للفلسفة ولشئ أشكالها السوقية المبتدلة القادرة على تعميمها بين المجتمع بأكمله. وتلبى القومية هذه الحاجة على أكمل وجه. هكذا يصاغ التعبير الرسمي لمسار مجتمعات الأمم الأوروبية، حصيلة البحوث الأيديولوجية طيلة القرون الأربعة الأخيرة. وتتبدى ملامح العالم الجديد محسومة بتغذية الأمة للقومية، وتغذية القومية للأمة، وتغذية كليهما للدولة، وتغذية هذه الأخيرة للاحتكار الاقتصادي؛ ولكن، ضمن نطاق زمنيها المرحلي بالطبع. وعندما كان التمييز الحاسم بين الأمم يتزايد في جميع الأصقاع، وتضطرم بالنالي نار القومية المتأججة؛ كانت الأيديولوجية اليهودية -بطبيعية الحال- ستؤثر في الأجواء وتتأثر بها على السواء.

إن وجود الروابط الموضوعية للأيديولوجية اليهودية منذ البداية مع القوم والقبيلة، وبالتالي مع النزعة القومية والقبلية، خاصية لا يصعب على المرء فهمها. فالقومية التي تضرب جذورها في أعوار التاريخ بمعناها الذي يشير إلى قومية القبيلة والملة، هي الخاصية الطبيعية والأساسية للأيديولوجية اليهودية. وهي من أسهل الأيديولوجيات التي مرت بالتحول في طور التبرجز. مرة أخرى نجد أنفسنا أمام مفارقة: أن تكون الأب الروحي للأيديولوجية القومية، وأن ترفضك جميع الاشتغافات الناجمة عنك! لقد تطورت هذه المفارقة في الميدان المعنوي-الأيدولوجي، تماماً مثلما كانت في الميدان المادي. هكذا بدأت جميع النزعات القومية تكشف عن أنيابها وتترصد لأبيها. وشرع القوميون من كل أمة أوروبية بالإشارة بالبنان إلى اليهود (كأيدولوجيا، وكثقافة مادية، وكأمة-قوم) بصفتهم مسؤولين عن جميع المشاكل والعثرات التي تعترضهم. تماماً مثلما تنظر المسيحية والإسلام إلى اليهودية بأنها العقبة الركن أمامها، على الرغم من أنهما ينحدران من الأصول الموسوية. وهنا تتخفي الخاصية التي أدت دورها في تعبيد أسس المدنية، والتي تؤيد صحة أطروحتي: ألا وهي أن الدولة احتكار اقتصادي، وتمثل نواة المدنية. ويغدو الاشتباك أو الحرب أمراً لا مفر منه بين الاحتكارات الجديدة والقديمة في كل مكان يشهد التحويلات الجديدة. وستستمر الحرب كضرورة حتمية إلى أن يفنى أحد الطرفين، أو يستسلم، أو يصبح غير ذي شأن.

فكيفما تواجد موضوع "أرض الميعاد" منذ 3500 عام بالنسبة للقبيلة اليهودية، فستقرض هذه الحاجة نفسها بكل ثقلها في عصر الأمة والقومية داخل أوروبا أيضاً. فأمة يهودية جديدة تعلى أرضاً جديدة. وبما أن أوروبا مناهضة دائساً لليهود، فإن ولادة وتطور تيار مستند إلى مفهوم "أرض الميعاد" القديم يغدو أمراً لا مهرب منه. هكذا تولد القومية البورجوازية اليهودية المسماة "الصهيونية"¹ كأكثر الأمثلة تأثيراً في عصر النزعات القوسوية خلال القرن التاسع عشر.

وتدخل القصة أبواب التاريخ بعد ذلك. ما علينا ذكره في هذا الخصوص باختصار شديد، هو الحاجة الماسة للدولتين الأكثر منعة في عصرهما، أي ألمانيا وإنكلترا، من أجل حل قضية

¹ الصهيونية: منظمة يهودية تأسست في 1898 على يد هودور هرتل. وهي ذات طابع يهودي شكلاً وأسلوباً ومضموناً واتخاذاً. مهمتها تنفيذ المخططات لإعادة مجد بني إسرائيل وبناء هيكل سليمان، ثم إقامة مملكة إسرائيل والسيطرة على العالم تحت إمرة (ملك يهودا) المنتظر. سميت بذلك نسبة لجبل صهيون الذي يقده اليهود، جنوب بيت المقدس (المرجمة).

الوطن. في حين نزلت فرنسا إلى المرتبة الثالثة. وينشط القوميون اليهود بكل دأب في كلا الجناحين. فالكُل يعلم كيف عزّزوا من شأن دولتي إنكلترا وهولندا. هكذا يَشْمَرُ المستثمر اليهودي عن ساعده لمزاولة مهمةٍ مشابهة في ألمانيا أيضاً. هذا وللمفكرين اليهود نصيبهم الوافر في تكوين رأس المال الفكري (الأيديولوجية الألمانية). فيفضل مؤازرتهم يتمكن الإمبراطور الألماني من الذهاب مرتين إلى القدس، يُعرب عن اهتمامه بحركة الوطن الجديد. ولو أن النصر حالفهم في الحرب العالمية الأولى، لكانت اليهودية المحمية من جانب الألمان والعثمانيين (كان الجناح الأقوى في الاتحاد والترقي موالياً لألمانيا، وعلى علاقة مع المستثمرين اليهود في سيلانك) ستعود مبكراً إلى فلسطين -أراضيهم القديمة- معتمدة على دعائم أكثر حصانة. وبطبيعة الحال، فهم كانوا يتميزون بوزن ثقليدي ثقيل في جناح لندن.

لنترك التاريخ السياسي جانباً، باعتباره موضوعاً واسعاً. إن هنتر يلقي المسؤولية الأكيدة على عاتق اليهود في هزيمة ألمانيا. ذلك أنه يرى بشكل قاطع أن تفوق لندن ليس مستقلاً عن الأيديولوجية اليهودية وقوميتها. فقد تعرضت ألمانيا إلى خيانة كبرى. والمسؤول عن ذلك هو اليهود! هكذا يتطور عداؤ اليهود ومناهضتهم ضمن كل أمة تعاني من مشاكل مشابهة (قضية دريفوس² في فرنسا). إلا أنه بالإمكان إثبات أن الحقيقة ليست كذلك. لكن، لماذا لا تتفك هذه المزاعم متأججة باستمرار عالمياً؟ بل وحتى من قبل أحمدي نجاد، رئيس جمهورية إيران مؤخراً؟ إن هذا على صلة بوظيفة الأيديولوجية والقومية اليهودية في العالم. فهي لا تزال الأيديولوجية الريادية، تماماً مثلما هي عليه في احتكارات رأس المال.

لا يمكن البتة الدفاع عن الهنترية. فالتطهير العرقي من أفدح جرائم الإنسانية. إنها حقائق إنسانية واجتماعية لا تقبل الجدل. فضلاً عن استحالة استتغار منزلة المتتورين اليهود في الكفاح الأصلي للمجتمع في سبيل الحرية والمساواة والديمقراطية. لندع أنبياءهم جانباً. لكن وضع عددٍ جم من المفكرين والثوريين اليهود في العصر الحديث واضح وضوح الشمس؛ بدءاً من سبينوزا ووصولاً إلى ماركس، فرويد³، روزا لوكسمبورغ، تروتسكي⁴، أدورنو،

² قضية دريفوس: دريفوس ضابط يهودي فراسي بهينة أركان الجيش الفرنسي. قُدم للمحكمة العسكرية بتهمة الخيانة وتسريب معلومات إلى الألمان، فحكم عليه بالسجن والنفي. بعد سنوات اكتشفت السلطات براءته، فثار الراديكاليون، واتهموا هيئة الأركان بالتواطؤ مع رجال الدين والملك وأعداء السلمية. فعاد دريفوس إلى الجيش ونال وسام الشرف (المترجمة).

³ سيغموند فرويد: عالم يهودي ألماني يؤمن بالكون المادي. وأحد أبناء التنوير (1856-1939). هو مؤسس منهج التحليل النفسي كجزء من العلوم الطبيعية. يرى أن الناس تتصرف في حياتها وفق مجموعة من الدوافع، وقرن بينها وبين الرغبات

حتى أردت²، وأينشتاين. إنني واعي تماماً لمدى متانة ورسوخ الأبعاد الديمقراطية الاشتراكية لدى المفكر اليهودي. لن أكرر حكم أنورلنو مجدداً. ولكن، متى سيُقدّم النقد والنقد الذاتي اللازم للانتقال باليهودية من شأنها الموضوعي فيما يتعلق بالتطهير العرقي في ميداني الثقافة المادية والمعنوية على السواء، إلى مكانة باعثة على الحل وتحصد النتائج السياسية المرتقبة؟ ومتى ستُلبى متطلبات ذلك عملياً؟ من هنا، فمن المحال تقييم ذكرى ضحايا التطهير العرقي اليهودي بما هو خليف بهم، ومن المحال إعاقه حدوث إبادات عرقية جديدة بحقهم؛ دون التحليل السليم للقومية اليهودية باعتبارها قوة أيديولوجية من جهة، وانطلاقاً من منزلتها الريادية من جهة ثانية. فالقومية اليهودية ليست قومية أمة صغيرة. بل هي قومية العالم أجمع. إنها أب جميع نزعات القومية والدولة القومية. لكن، كم هو مؤلم أن يكون اليهود أنفسهم مرة أخرى أكبر ضحايا القومية، وبما يندر وجود شبيه له في التاريخ.

كثرت الجدالات بشأن اليهودية كقضية، وبالأخص من قبل المتتورين اليهود اللامعين مثل ماركس وفرويد. لكن، تظل المشكلة العالقة التي تنتظر الجواب هي: كيف تم الوصول إلى الإبادة العرقية؟ وبما أن الالتزام بذكرى ضحايا التطهير العرقي بما هو جدير به مشروط بعدم تكرار حدوث الإبادة الجماعية، فكيف سيتحقق ذلك؟

بمقدوري صياغة جميع النتائج التي توصلت إليها في مرافعتي انطلاقاً من المثال اليهودي على النحو التالي:

تطلعت القبيلة اليهودية إلى المذنية السومرية والمصرية، وقلّدتها، فكان النفي ثمن ذلك. فشرعت القبيلة الصغيرة العنيدة بإنشاء أيديولوجية (دين) نزعتها القبلية الخاصة والحسد يأكلها، وكأنها تطمح في ريادة ما تطلعت كل القبائل إلى فعله. فأسست مملكة القدس. ثم

الجنسية، فسمّاها (هو) كجزء من اللاشعور. إضافة إلى الطوائف السلوك البشري على الأما والأما الأعلى. ويعتقد أن ثلاث فطرات أساسية توجه ملوك الإنسان: حماية الذات، الغريزة الجنسية، والمجتمعية (المترجمة).

² أيون تروتسكي: كان سياسياً مؤثراً في بدايات الاتحاد السوفيتي، ومقوضاً شعبياً للعلاقات الخارجية، ثم مؤسساً وقائداً للجيش الأحمر، ومؤسساً وعضواً في المكتب السياسي السوفيتي. بعد صراع على السلطة مع ستالين، طُرد من الحزب الشيوعي، ثم اغتيل في المكسيك. كانت أفكاره نواة للنظرية الشيوعية التروتسكية (المترجمة).

³ حتى أرلنت: مفكرة وفيلسوفة يهودية ألمانية، وأحد أعلام الفكر النقدي العالمي (1906-1975). تُعد أيقونة الدفاع عن أولية الحرية، ترى الشمولية شرخاً سحق العقول السياسية ومقاييس الحكم الأخلاقي. شكّل وصول النازيين إلى الحكم نقطة تحول مركزية في حياتها، دفعتها للاعتقاد عن الفلسفة بمفهومها النظري، والتوجه إلى العمل السياسي عملياً (المترجمة).

انهارت المملكة. فعادت القبيلة أكثر، وتشتتت في أصقاع العالم بحثاً عن مكان لقبيلتها ثم لقومها. لم يمنحوها المكان، بل تم نفيها. وكى لا يهزموا، انعكفوا على الغوص حتى أعماق الذرة، والصعود في كبد الفضاء. تراهن القبيلة هذه المرة بدولتها القومية الصغيرة على الريادة للمدنية. وقد تدك دعائم كل مدنيات ودول الشرق الأوسط، بل والعالم أجمع، بعد أن كانت مولدتها. لكنها هي الأخرى ستزول آنذاك، لأن الحضارة اليهودية الصغيرة تشكل صلب الحضارة العالمية. بالتالي، لا حضارة يهودية من دون الحضارة العالمية، ولا حضارة عالمية من دون الحضارة اليهودية. هذه هي العبرة الكبرى التي ينبغي استخلاصها من الإبادة العرقية اليهودية.

منذ أمد بعيد كان الحكماء قد قالوا: "لا يمكنك إخماد النار بالنار". أي، من المحال تحقيق الخلاص من نار المدنية الكبرى، بإضرام نيران المدنيات الصغيرة (الدول القومية، والاحتكارات عسوماً). فقياديو وزعماء جميع القبائل والأقوام الفقيرة والمسحوقة والمستعبدة التي حاربت قوى المدنية على مر التاريخ، إما أنهم قتلوا أو انتصروا. ولا يمكن نسيان ذكرى الأموات منهم أبداً. لكن أول عمل قام به المنتصرون، كان أن جعلوا من أنفسهم مدنية، لأنهم لم يعرفوا شكلاً آخر. فحتى زعماء الاشتراكية العلمية الظافرون، عجزوا عن النأي بأنفسهم من التحول إلى مثال القفص الحديدي للحدثة الرأسمالية. كما لم يفكر المعرضون للإبادة العرقية إطلاقاً بأن هذا ما سيحل بهم هم أيضاً. ولكنه حصل.

في هذه النقطة، ودون أدنى شك، فإني أعني من الأعماق معاناة ضحايا التطهير العرقي، أكثر من أكثر الزاعسين مناهضتهم له. لماذا أفهمه أكثر من أي يهودي؟ لأن النظام القائم نفسه كان قد زج بي أيضاً في عجلاته تلك. وبالطبع، فالقوة اليهودية - مرة أخرى - هي التي كانت تدير عجلات النظام. فلو لا صراع تلك الأيديولوجية على السلطة، ولولا قوتها في إبداع المدنية وتشييدها، فهل كانت المسيحية ستكون؟ بالتالي، فلو لا المسيحية أكان هنتر سيكون؟ فكيف أن القومية الألمانية، التي وُلدت هنتر، تُضرب بجذورها في الأيديولوجية الألمانية، وبالتالي في الأيديولوجية التنويرية (الوضعية والأحيائية)؛ فهي على علاقة جدلية مع الأيديولوجية اليهودية التي لعبت دورها في التنوير، ومع القومية اليهودية أيضاً (الجنز التنويري المشترك). بمعنى آخر، ومثلما تشكل قبيلة اليهود وقومها جذور القومية اليهودية،

* الأحيائية: وتعني الأخذ بالتعليقات البيولوجية في تحليل الأوضاع الاجتماعية (المترجمة).

فكذا تُسَكَّلُ القَبَلِيَّةُ الألمانية وقوميتها جذور النزعة القومية الألمانية. فضلاً عن أنها تطوّرت على منوال متداخل في ألمانيا. ونظراً للاحتكاكات الاقتصادية والسياسية الموجودة بينها، فقد أفضحت المجال للعلاقات المعقدة. كلُّ هذه الأحداث التاريخية والاجتماعية تسلط الضوء بكل جلاء على الروابط بين كلتا النزعتين القوميتين. من هنا، ومن دون تخطي كليتهما، لا يمكن استنكار ضحايا الإبادة الجساعية كما يستحقون، أو تحاشي التعرض لأنواع جديدة من الإبادة العرقية.

لدى القيام بمقارنة شبيهة بين الأيديولوجية والقومية العربية وبين الأيديولوجية والقومية اليهودية، فستكون نتائجها جدلية ومثيرة. فلولا تلك الأخيرة، هل كان سيكون الإسلام؟ ولولا البعث، هل كان سيكون سيدنا محمد؟ ولولا هذا الأخير هل كان سيكون البعث؟ ولولا البعث هل كان سيكون صدام؟ قد يقال أنني أنظر وأشرع للتوتولوجيا. لكنني أمرر كلامي من غربال تحليلاتي بشأن المدنية. فأمريكا قوة عالمية مهيمنة. بل وقد تكون إمبراطورية. وهي الآن تحارب في الشرق الأوسط من أجل إسرائيل. وقد تحارب غداً ضد إيران. كما إنه ثمة خطر الإبادة العرقية، حيث ستستخدم الأسلحة الذرية هذه المرة. أي، سيتم إعاقة الحرب النووية بالحرب النووية! وما من أحد قادر على إنكار أن هذا الخطر هو على مشارف الأبواب. علماً أن هيروشيما واحدة كافية! إذن، فتحليلي صائب. فعندما شيدت المدينة، قيل أنها في رعاية الآلهة السماوية. ولكن، عندما انهارت تم اللجوء إلى الثرة. هنا تفضل الذريعة الزائفة على الحقيقة منها ألف مرة. إني أتحدث عن الملوك العراة السائرين على وجه البسيطة برفقة إلههم غير المقنع، وعن صاعقتهم الذرية.

إني من أكثر الراغبين في أن يكون لليهود مكاناً في الشرق الأوسط، باعتبارهم أناساً ذوي وعي رفيع. فاللويثان الذي بات عملاق العولمة عاجز عن أن يكون قوة الحل في ديمقطة ثقافة الشرق الأوسط وإنشاء كيان إسرائيلي-فلسطيني كوندراي ديمقراطي. هذا الوحش العملاق، الذي تسبب أبوته لتسمية اليهود، هو المنبع الحقيقي للإبادة الجماعية.

الحل يكمن في الحضارة الشرق أوسطية الديمقراطية. فستلماً أن الشرق الأوسط خراب بلا اليهود، كذلك فاليهود بلا الشرق الأوسط هم شتات الإبادات العرقية. والتاريخ مليء كفاية بالدروس والعبر. فإن إدراك المثقف اليهودي مع الزمن يزداد بأن قضيته قضية عالمية. يجب البحث عن مكان الحل في الشرق الأوسط. علينا ألا نغفل البتة عن كون الشرق الأوسط

الديمقراطي ليس خيالاً. بل هو حاجة يومية وحيوية لبقائنا، كما الخبز والماء. على اليهود الإدراك تماماً أن السبيل إلى استنكار ضحايا التطهير العرقي بشكل لائق، وإلى سد الطريق أبدأً أمام أية إبادات عرقية محتملة؛ يمر من الحضارة الشرق أوسطية الديمقراطية. وعلى جميع شعوب الشرق الأوسط أن نعي جيداً استحالة بناء الشرق الأوسط الديمقراطي من دون اليهود، وأن نتشبت بمهمة إنشاء المجتمع الديمقراطي بناءً على ذلك، إدراكاً منها أن السبيل الوحيد للحل يمر من وفاق ديمقراطي تاريخي.

هـ- السلطة في الحداثة الرأسمالية

تشكل مصطلحات المدنية والسلطة والدولة فئة العلاقات الاجتماعية الأصعب تفكيكاً، سواء في دواخل كل منها، أو على صعيد تداخلها المتشابك فيما بينها. فالمدينة لا تزال موضوع جدال بشأن تعريفها. أما تحديد مكان بدء ونهاية السلطة، وزمان وكيفية نشوئها، ومدى ضرورة إنهاؤها؛ فهو إشكالية أكثر تعقيداً. فعلى الرغم من الحديث اليومي عنها بقدر عدد مرات شرب الماء أو تنفس الهواء، إلا أنها تأتي في صدارة المواضيع التي قلما تجمع الآراء على تعريفها؛ ليس لمجرد أنها لغز منهم ومن المواضيع الشائكة، بل ولأنه أريد لها أن تكون وتبقى كذلك. وقد سيرت نشاطات أيديولوجية جمة في هذا الصدد. فأول شرط للشعور بالفرع من شيء ما، هو إحاطته بالأنغاز وجعله معقداً للغاية. فلو كشف النقاب عن وجههم الحقيقي، لباتوا موضوع استهزاء وسخرية لدى الجميع، ولخرجوا من كونهم عامل هلع وذعر. بالتالي، تذهب آمال مجموعات المصالح المنفعية المستورة هباء حينها. وطالما تروى الأفاصيل في هذا الشأن بين صفوف الشعوب.

تبتدئ المدنية أولاً بأقاصيصها الميثولوجية. فيدون أن تأخذ الزمر المنفعية أو احتكارات فائض الإنتاج مكانها في سباق مغزى هذه القصص، قلن تستطيع مزاولته السلب والسطو بالعنف سوى بضعة مرات. بناءً عليه، ولتأمين ديمومتها وتبيل الرضى والقبول، فهي بحاجة حتمية للميثولوجيات والدين والقانون. أما في راهننا، وإلى جانب كل هذه العوامل المذكورة، فهي تسعى للحزم بضممان نباتها وشرعيته المعترف بها عن طريق تأجيح النزعات الثلاثية

(الجنس والرياضة والفن)، والمتاجرة بها عبر الوسائل الإعلامية، ومضاعفة التحكم بعقول وعواطف المجتمعات من خلالها.

قمتُ بدايةً بتقسيم تاريخ الحضارة إلى ثلاثة أقسام. وحاولتُ توصيف كل مرحلة على حدة بالخطوط العريضة. وأسرتُ بعناية فائقة إلى عدم إيلائي أي اعتبار لأساليب العلمية. وأنها قد تكون مفيدة بشرط استخدامها بحدود. وأنه كلما ازدادت قولبتها ازداد خطرُها في القضاء على فرصة الحياة الحرة. وتوخيتُ الحيلة والحذر في تطبيق أسلوب الشرح السوسولوجي دون قولبته وتقنيته (بالعلمية والوضعية). أنوه إلى أنني أطرح تقييماتي بخطوطها العريضة وبأمتثلها الوفيرة، للنقاش حولها بشئى مناحيها. وأردفُ قائلاً: سأكون متيقظاً لعدم السقوط في التكرار، إلا في الحالات الضرورية جداً.

وإلى جانب العمل على تحليل الحداثة الرأسمالية (التي تطابق المدنية في معناها) كحداثة رسمية موقفة في العصر الحديث (منذ القرن السادس عشر للميلاد وحتى يومنا)، فقد توخيتُ الدقة في عدم تعميم الرأسمالية على عصرنا. ووجهتُ الانتقادات الشاملة فيما يخص مناهضة الحداثة. وبالإضافة إلى مشاطرتي عالم الاجتماع أنطوني غيدنز بخصوص تعريف الحداثة، فقد أوضحتُ أنني لا أوافقهُ الزأي تماماً فيما يتعلق بتفسيره حول موضوع "المتقطعات الثلاث"، والتي بينها على أنها: الرأسمالية والدولة القومية والصناعوية. فقد بسطتُ من خلال السرد الشاملة والأمثلة الغنية كيف أن ثلاثتها شهدت التقدم من حيث أصولها اعتباراً من بدء نشوء المدنية، وأنها بلغت أوج قوتها مع الحداثة الرأسمالية. أما ما سأقوم به في هذا البند، فسيتركز غالباً على تناول علاقات السلطة والدولة في ظل الحداثة الرسمية (أسمي الحداثة غير الرسمية بالعصرية أو الحضارة الديمقراطية أو الحضارة أو المدنية. فجميعها مرادفة لبعضها البعض). وسأقوم بتسليط الضوء على كيفية تكون ملامحها بشكل ملموس أكثر.

1- يُقيم علماء الاجتماع الوضعيون (أنطوني غيدنز وأمثاله) حضارتهم ضمن كل مرحلة من مراحل التاريخ الحضاري ونماذجها المنفردة بأنها فريدة من نوعها، معتقدين بذلك أنهم ينظرون لعلم الاجتماع. وعلى سبيل المثال، فهم لا يتكئون في القيام بالآلاف البحوث والدراسات في سبيل تحليل وتعريف المدنية والدولة الإنكليزية بأنها فريدة في التاريخ، وأنها ضربٌ من الدولة والمدنية الخاصة بإنكلترا فقط. إن البحث لدى هؤلاء أشبه بالبحث عن الرمال في البحار! ففي الحقيقة، ثمة تزويرٌ جدٌ دقيقٌ يطبق على هذا العمل المسمى علماً. فهو

سجّاراً أشبه بأن تُؤاري الغابة بإبراز الأشجار! إذ لن نستطيع تعريف الغابة بتركيز بحثنا على ملايين الأشجار فرادى. واضح منذ البداية مدى عُم هذا الأسلوب من حيث الوصول إلى نتيجة صحيحة. ولكن، يبدو أنه لا يرى ضميراً في مزاوله سياسة استغلال عشرات الآلاف من الشباب، وتسخيرهم للتغاضي عن الطبائع والصفات الحقيقية للنظام القائم، في ظلّ مزاعم التنظير لستل هذا النوع من علم الاجتماع. هكذا تُفرِّغ علوم الاجتماع، أو السوسيولوجيا باسمها العام، من مضامينها ومعانيها.

الصواب هو أن الدولة والسلطة والمدنية الإنكليزية أيضاً مرتبطة بسياق التطور ذي الطبائع الأساسية الواضحة المعالم، والذي يمتد إلى خمسة آلاف عام (الدولة باعتبارها تتألف من ثلاث الطبقة والمدينة والاحتكار الاقتصادي). وهو أن الطبقات المتنامية حول المدن، التي انتعشت مجدداً اعتباراً من القرن العاشر، قد تربعت على عرش السلطة، وعزّزت من شأنها اعتباراً من القرن السادس عشر؛ متجلية بادئ الأمر في هيئة الملوك والأرستقراطيين، ثم في صورة البورجوازية؛ وملتفة على نفسها كعقدة متراسة في هيئة احتكارات الدولة الاقتصادية، وملتحفة لأجل ذلك مختلف أنواع الأغذية الأيديولوجية لتتوارى عن الأعين، أو متسرلة ضمن مئات القيم الرمزية كي تغدو لغزاً عصياً على الإدراك. كما إن الدولة الإنكليزية والمدنية الإنكليزية، اللتين تُعتبران أول مثال، أو لنقل من أولى أمثلة التطور المذكور أنفاً؛ هما من مسئلي الهيمنة في النهر الأم للمدنية، والذي مافئ يتدفق ليصل يوماً الراهن. كلي ثقة بأن هذا التعريف المحشو في جملة واحدة يساعد في فهم كثلة العلاقات الإنكليزية المعقدة (الدولة) على نحو أفضل مما تقدمه عشرات الآلاف من البحوث القائمة. إذ لا أرى فرقاً جدياً من حيث المضمون (أي، على صعيد مجموعات المصالح الأولية المخفية) بين اعتماد الكهنة السومريين على حركات النجوم في تفسير شؤون المجتمع وتدوينها على عشرات الآلاف من الألواح الطينية، وبين تفسيرات عشرات الآلاف من الكهنة العلمويين في الحداثة الرأسمالية. فالفرق هو في أساليب البحوث وزمانها ومكانها، لا غير.

ومتلماً بيننا بأهمية فائقة، فمن الواضح أن فارق الزمان والمكان يعني التغير والتطور المسمى بالنشوء والتكون على الصعيد العالمي. فالمجتمعات أيضاً تتغير وتتطور ارتباطاً بالفارق الزمكاني، مع احتمال حصول التطورات العكسية نحو الخلف طبيعياً. لا أنتقد هنا الحالة الخاصة. إذ ما من تطور أو تغير في الكون إلا وله خصوصياته. والتكرار نفسه ليس

سجود عقيدة دوغمانية فحسب. بل إن كلمات "التكرار المثلّي" هي تلاعب لغوي لا معنى له في جميع الحوادث الطبيعية.

بهذا المعنى، فللحدثة الرأسمالية أيضاً خصوصياتها الخاصة بها والمهمة جداً، والتي تحققت في الميادين الثلاثة المهمة، حسب تعريف أنطوني غيدنز، تأسيساً على ذلك، فقد يكون من المفيد تسميتها بمصطلح "المتقطعات". ونظراً لأننا قمنا بتفسير خصائص الرأسمالية مدعومة بالأمثلة الخاصة بها، فلن أكرر ذلك ثانية. لكن، ثمة حاجة ضرورية ومفيدة للغاية في طرح سرد موجز وجوهري بشأن اصطلاح السلطة، وفيما يتعلق بموضوع الدولة القومية، باعتبارها التعبير الملموس والقانوني عنها.

2- كنا قلنا: إن السلطة تحتل مكانة الصدارة بين المواضيع التي طالما تطرقت إليها علوم الاجتماع. ولكن، كثيراً ما تناقشت فيما بيننا لتحريفها أيضاً. ما يقال هنا ليس انتقاداً معنياً بالمأرب وحسب، ففي مقدمة الجوانب الأكثر خصوصية للحدثة الرأسمالية، يتأتى نجاحها المنقطع النظير بين جميع المذنبات على صعيد النطاق والمزايا، اعتماداً على مهارتها الفائقة في ترسيخ حالة اعتقاد كل فرد فيها بأنه السلطة، وتصيير نفسه على هذا النحو. هذا هو الموضوع الذي ينبغي التركيز عليه غالباً. وهو نفسه الموضوع الذي انكب عليه عالم الاجتماع الفرنسي ميشيل فوكو أكثر من غيره، ولكنه عجز عن تحليله والتغلب عليه كلياً. وقد جهد لينين لتعريف الدولة من خلال مآثوره "الدولة والثورة". ولكن، تبدى للعيان منذ أن كان على قيد الحياة، أن النقطة التي غالباً ما أخطأ فيها كانت الدولة. أما السلطة، فلم يرغب البتة في التعرف على ماهيتها. علاوة على عجزه عن إدراك أن الرجل القوي الماكر قد توارى تحت شتى الأقنعة المدنية، حاملاً "العصا السحرية" على كاهله للوصول إلى راهتنا، وقائماً منذ البداية على إفراغ الاشتراكية -التي تعدّ النشاط الاجتماعي الأولي الذي يتعين تشييده بصورة تامة بموجب العصرية الديمقراطية- من خلال "السلطة الاشتراكية".

إني أستشف المعالي الثمينة من عبارة تلفظ بها ميخائيل باكونين، والتي مفادها: "ضعوا تاج السلطة على رأس أكثر الرجال ديمقراطية، فسيحول إلى أنذل ديكتاتور خلال أربع وعشرين ساعة" أو "سوف تُفسد أخلاقه". إن التنظير السوسيولوجي للسلطة لا يزال المهمة العلمية الرئيسية التي تقتضي التحليل الشامل. فمن أكثر المواضيع غموضاً على الصعيد الاجتماعي، هو ما تكونه السلطة، ومدى الحاجة إليها من عدمها. فحسب رأي بعض العقول

وسموعات المصالح المسترة تحتها، فالسلطة المطلقة تعني الحل المطلق. يبدو أن الرأي الآشوري كان هكذا تماماً: القضاء على الهدف كلياً. وثمة من يرى السلطة داء عضالاً. الأنارشيون والسليبيون هم هكذا بالأخص. فحسب رأيهم، يجب الهروب من شتى أنواع القوة والسيادة، وكأنك تهرب من وباء مميت. في الحقيقة، هذا المفهوم هو الشكل الموضوعي للاستسلام للسلطة.

إن التعريف والحل اللذين يعرضهما نظام الحضارة الديمقراطية مختلفان نوعياً. فالدفاع عن النفس حق مقدر لأجل كل مجموعة اجتماعية. والتمتع بقوة الدفاع إزاء كل أنواع الاعتداء على وجود المجموعة وقيمها التي يتأسس عليها وجودها، إنما يتخطى نطاق الحق، ليغدو سبب الوجود نفسه. إنني على قناعة باستحالة نعت قوة الدفاع بمعناها الكلاسيكي بالسلطة. قد يكون من الأنسب تسميتها بقوة أو اقتدار الدفاع الديمقراطي. وعندما أضع نصب العين كيف تسعى الوردية (وهي نبته) للدفاع عن نفسها بأشواكها، فإني لا أتمالك نفسي من تسمية براديجما الاقتدار الديمقراطي هذه بـ "نظرية الوردية".

أ- التعريف الأنسب للسلطة تأسيساً على المدنية، هو القول بأنها توظيف لجميع أنواع النشاطات الاجتماعية بهدف جني فائض الإنتاج، ومضاعفته، والاستيلاء عليه. فإذا كانت النشاطات الجارية تعني اختلاس فوائض الإنتاج والقيم المجتمعية، فيكون ممكناً تسميتها في نهاية المال بالنشاطات السلطوية؛ بدءاً من النشاطات الأيديولوجية إلى العسكرية، ومن حكايات ما قبل النوم إلى الإبادة العرقية، ومن ألعايب اللهو إلى الطقوس الدينية. بهذا المعنى، فالسلطة ميدان نشاطات اجتماعية مترامية الأطراف والأطر. نخص بالذكر أن السلطة ضمن مجتمعات المدنية تنزع باستمرار إلى التضخم والتعاظم شاقولياً وأفقياً بما يتناسب ونسبة زيادة فائض الإنتاج.

وإذا سلطنا الضوء على مصطلح فائض الإنتاج وفائض القيمة، فسيتم استيعاب ماهية السلطة بنحو أفضل. فإذا أمعنا النظر في عملية الاستيلاء عنوة على المنجزات والمكتسبات المادية والمعنوية للأشخاص والمجموعات، وبشكل عام على كافة قيمهم الثقافية، وإذا أمعنا في الحالة المتمأسسة لهذه العملية متجسدة في "فن السلطة"؛ فسيحتل بشكل ملموس ما هو "المستولى عليه" ومن هو "المستولي". بناءً عليه، فالسلطة هي عملية وفن الاستيلاء بالقوة والسطو الدائم على الأشياء، والاعتقاد بأن تلك الأشياء ملكها هي (رغم أنها ليست كذلك). كما

إنها تعني فن الصبر والتمكك والتوطين، أما في الحالات المعاكسة، فهي عملية وفن الطرد بالقوة، النفي، التهجير، البطالة، التجريد من الملك، والتجريد من القيم المادية والمعنوية بصورة عامة. إن تحديد ذلك بفائض الإنتاج وفائض القيمة داخل السجال الاقتصادي فحسب، هو تناول بالغ الضيق، فالسطو في هذا الشأن هو الأصل، لكن هذا المسار مليء بالآلاف من القيم الأخرى التي تستولي عليها قوى السلطة. بالتالي، فتسمية مجسوع عمليات الاستيلاء والسطو هذه بالسلطة هو الأكثر واقعية.

أما الوظيفة الأساسية للاقتدار الديمقراطي، فتجسد في الدفاع عن وجود الأشخاص والمجموعات المعنية، وعن كافة القيم المادية والمعنوية التي يتعلق وجودهم عليها، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر؛ وعدم النعاضي عن الاستيلاء عليها، واستردادها في حال كونها مسلوقة؛ وما إلى هنالك من الحالات الإيجابية والضرورية والمحقة التي يصعب الاستغناء عنها. بموجب هذا المضمون، فالأقتدار الديمقراطي هو فن التطبيق العملي تأسيساً على ذلك، وفيما يخص فحواه، فيكون من الأصح القول بأنه قوة ردع السلب والسطو، وعمليتها الفنية. ثمة فرق أنطولوجي (وجودي) بين أنشطة أو فنون استخدام القوة (الجيش-الحرب)، والتي تُشاهد في حالات الاعتداء على الوطن الأم، وبين حالات صد هذا الاعتداء. فكلهما اصطلاحان متافران. ويعبر المجتمع بالمقابل عن مثل هذه الحالات المتضادة على شكل ثنائيات مثل: الفضيلة-الرذيلة، الثواب-العقاب، الصبح-الخطأ، الحق-الباطل، والجميل-القيح. ب- بالإمكان تقسيم وتصنيف السلطة بموجب وجهات نظر مختلفة:

1- السلطة السياسية: هي الشكل الأكثر رواجاً. وتُعبّر عن مهمة الحكم والتشريع والتنفيذ للدولة وإسقاطاتها (ك نماذج الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني التي تأخذ الدولة أساساً). وهي الشكل المعين بنسبة غائقة، إذ لطالما رجحت كفته في التركيز عليه واللجوء إليه على طول التاريخ.

2- السلطة الاقتصادية: وتُعبّر عن القوى الاحتكارية القائمة على تنفيذ عملية سلب فوائض الإنتاج والقيمة والاستيلاء عليها. وقد طبقت الأشكال العديدة منها في التاريخ.

3- السلطة الاجتماعية: وتُعبّر عن عملية وتقاليذ القوة التي تُسلطها الشرائع الاجتماعية الأساسية على بعضها البعض، ولها تقسيماتها العديدة المهمة ذات الأصول المتأبئة من العائلة، الطبقة، الجنس، والأثنية. هذا إلى جانب تناول بعضها الآخر بشكل منفصل بذاته. فمثلاً: الأب

في العائلة، نهَابُ القيمة الزائدة في التمايز الطبقي، الرجلُ في التمييز الجنسي، والمضطهد المتحكم في التمييز الأثني؛ فكلهم يمثلون السلطة.

4- السلطة الأيديولوجية: وتعني الذهنية الحاكمة. والشخصيات والمجموعات الرفيعة المستوى في العلاقات العلمية والثقافية، هي بمثابة سلطة أيديولوجية.

5- السلطة العسكرية: وهي المؤسسة الأولى من حيث تكافؤها مع السلطة. هي شكل السلطة الأكثر تطرفاً، والأكثر تضاداً مع الطابع الاجتماعي والطابع الإنساني. إنها أم جميع السلطات، أو بالأحرى أبوها.

6- السلطة الوطنية: وهي السلطة المركزية السارية ضمن إطار الأمة. وتحرص على التعبير عن ذاتها على أنها واحدة لا تتجزأ. يمكن نعتها بالهيمنة الوطنية أيضاً.

7- السلطة العالمية: وتُعبّر عن مستوى هيمنة المدنية أو الحداثة أو إمبراطوريتها. وتستخدم الحداثة الرأسمالية في حاضرتنا سلطتها هذه بزيادة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الاحتكار الاقتصادي العالمي والدول القومية. بإمكاننا الاستطراد أكثر في مثل هذه التقسيمات.

3- السلطة هي مجموع العلاقات التاريخية والاجتماعية والمؤسسية. وتاريخياً، فهي تتربع على الميادين والأنسجة الأكثر حيوية في سياق التطور الاجتماعي. وتعمل على جعل نفسها تقاليد ثابتة وأعرافاً راسخة. فالأعراف التقليدية تحمل المعنى المؤسسي أيضاً. والسلطات هي ميدان العلاقات الاجتماعية الأكثر تماسساً، وتتطلب الحساسية والحذر. بل إنها مرتبطة بالبروتوكولات والأعراف السياسية. ففطراً لتوظيفها الكبير على يد المعنيين بها والمزاويلين إياها، فإن توثيق تماسسها وأشكالها بالأعراف السياسية يعدّ أمراً حياتياً من حيث تأمين ديمومتها وتمثيلها. وعلى سبيل المثال، فإن تشييد سلطات السلطنة، ومراسيم استلامها وتسليمها، والاستيلاء عليها؛ قد رُتبت جميعها ونُسقت بالأقنعة والرموز والأعراف والبروتوكولات الكبرى. فبدءاً من الألبسة والهندام إلى المأكّل والمشرب، ومن طرق الزواج إلى الموت؛ فكلّ علاقة لها أشكالها التقليدية وأعرافها المعمرة آلاف السنين. انطلاقاً من هذه الأسباب، فإنه ليس بمقدور كل شخص أن يصبح سلطة بالقوة التي يطلبها. وإلا، فسيفال حينها؛ إنه أصبح مستبداً أو قاطع طريق. في الواقع، إن الجوهر الحقيقي والأكثر انكشافاً للسلطة يُعبّر عن الاستبداد وقطع الطرق كالأشقياء. لكن مؤسسة السلطة المقدسة المَبجَّلة ترى

في محاربة هذه الأشكال العلنية من السلطة بكل صرامة ضرورة حتمية للحفاظ على ديمومتها وتبجيلها، وتلافياً لقول: "سقطت القبة وبانت الصلعة". إنها تعي تماماً أن نسبة مهمة من شرعيتها قد تحققت عبر هذه الأعراف والرموز التقليدية.

أود التذكير بتشبيه مجازي كنت قد ذكرته في مرافعتي السابقة: إن السلطة التي هي مجموع الاحتكارات المصلحية التي اكتسبت نوعية تاريخية بارزة في مجتمع المدنية، هي أشبه بالكرة الثلجية المتدرجة من قمة جبلية. فكلما تهاوت، كبر حجمها وازدادت سرعتها.

4- بالإمكان استيعاب السلطة بنحو أفضل من خلال تشبيهها بالمرض المعدي أيضاً. أي أن السلطة معدية. هذه العدوى الاجتماعية، التي مارسها بداية "الرجل القوي الماكر" لوحده على حيوانات الصيد، ثم على الأمهات الحكيمات؛ قد تحقق تماسكها في النظام الأبوي الهرمي أولاً على يد ثالوث الكاهن (مالك المعاني)+الحاكم (موجه المجتمع بخبرائه)+القائد العسكري (محتكر القوة). ثم تم تتوئها مع بناء الطبقات والمدن. ولكن، ينبغي عدم الاعتقاد بأن النظام الأبوي الهرمي للرجل الماكر القوي قد زال مع تأسيس سلطة الدولة.

يمكننا صياغة معادلة السلطة هذه المرة على الشكل التالي: السلطة=الرجل القوي الماكر+النظام الأبوي الهرمي+الدولة. هذه المؤسسات الثلاثية الأولية تعبر عن مجتمع السلطة. وبارفاق عدد جم من الكيانات التحتية والفوقية إلى هذا النظام، نسمي الصنف العام الناتج عنه بالمدنية. ففي الطابق السفلي هناك الاقتصاد. وفي الطابق العلوي يقبع مجلس الآلهة. هكذا أنشأ السومريون المدنية. وقد تغير شكلها مع الزمن، إلا أنها حافظت على جوهرها مع ازدياد سعائيه. وعلى مر التاريخ، خصص الطابق السفلي للأداة البشرية المستخدمة في إدراج فائض الإنتاج، وفي المقدمة يأتي العبيد والأقنان والعمال. أما الحرفيون والمزارعون وغيرهم من الشرائح المسماة بأصحاب المهن الحرة، فيمكثون أساساً في هذا الطابق مشرفين فيه على العمل والإجراءات التنفيذية. وفي الطابق العلوي تمكث الآلهة الميثولوجية الأحادية (قد يمكث فيه أحياناً السلطان الذي هو ظل الله، أو النبي الذي هو رسول الله، وأحياناً الشaman والكاهن)، وفيه أيضاً الأفكار والقوانين التي تدبر دفة الحكم (حسب ادعاء أفلاطون).

وبينما حكمت السلطات في العصور القديمة والوسطى اعتماداً على هذه المؤسسات الأساسية بالأغلب، متجسدة في هيئة الدولة خصوصاً؛ فقد أصيب المجتمع برمته بعدوى السلطة في عصر الحداثة الرأسمالية. بمعنى آخر، أصيب المجتمع بأكمله بعدوى الاعتقاد بأنه

دو سلطة. إن نشر السلطة واستفحالها من خلال المؤسسات السهمة جداً، والتي سماها أنطوني غيندر "الفترات المتقطعة"، هي ظاهرة خاصة بالحدثة الرأسمالية، حتى وإن كانت حالة مرضية. وتؤدي بعض الأيديولوجيات والمؤسسات دوراً مصيرياً في هذا السياق. سوف أتناول هذه الخصائص في القسم اللاحق.

لا ريب أن إصابة المجتمع كله بعدوى السلطة لا يقتصر في معناه على أنها قد تعززت كثيراً. بل يعني في الآن نفسه أن هذه السلطة غدت عاجزة، وأنها شارفت على الحالة النهائية، ووصلت السرعة الأخيرة على درب التشتت. فليما كان الشيء، فعندما يصل حده الأخير، فسيحصل أمران: إما أن يقوم المعنى به بما تقتضيه حالته الأخيرة، أو أن يدعه وشأنه فينفسخ. فمثلاً، ما يتطلب عمله عندما تصل التفاحة مرحلة نضوجها واحمرارها، هو قطعها. أما إذا لم يحصل ذلك، ومضت فترة عليها، فسوف تفسد التفاحة، سيدخلها الدود، وتتشقق، وتهترى. قد يكون هذا التشبيه فظاً. لكنه سار على السلطة أيضاً. فظاهرة السلطة التي كانت تشكل حالة مرضية بالأصل أثناء تشييدها، تعتبر قد بلغت مرحلة التفسخ بالتزامن مع الحدثة الرأسمالية، وتفوح منها رائحة العفن. فقد تعفنت لدرجة أنها ستصيب الرجل الدمث الأخلاق وذا البنية السليمة، لترديه مريضاً إذا ما اقترب منها، على حد تعبير باكونين. في الحقيقة، مفاد حكم باكونين كالتالي: "عندما تضع السلطة تاجها على رأس أكثر الرجال ديمقراطية، فإنها تجعله أكثر الديكتاتوريين سفالة خلال أربع وعشرين ساعة". هذا صحيح. ضعوا مثلاً تاج هذه السلطة المتعفنة على رأس أكثر النساء تعرضاً للسخف والظلم، فهي أيضاً ستغدو ديكتاتورة خلال أربع وعشرين ساعة فقط. من هنا، فالسبيل الوحيد لنوقاية من هذا المرض وسد الطريق أمام هذا التفسخ، يمر من إنشاء نظام العصرية الديمقراطية.

و- الحدثة الرأسمالية والدولة القومية

بقدر ما تكون الدولة القومية من أكثر المصطلحات تخبطاً في الظلمات، فهي أيضاً في مقدمة الاصطلاحات تعرضاً للتزوير. ولا ينفك الإصرار المتعنت قائماً في الهروب من تحديد وظيفتها الحقيقية ودورها الرئيسي. بالمقدور القول: إنها استخدمت لأهداف دعائية على

الأرجح. ونخص بالذكر العناية الفائقة في إخفاء روابطها الوجودية مع الفاشية والقومية، تماماً مثلما الحال في الإصرار على غض الطرف عن الأواصر المتداخلة للفاشية والقومية مع الحداثة الرسمية. هذا الموقف ليس حكراً على الليبراليين البورجوازيين فحسب. بل إن الاشتراكيين أيضاً يتظاهرون بالدفاع عن الدولة القومية، أو يمررون الموضوع باختزاله إلى عدة كلمات بسيطة وجمل عادية وكأنها بلا شأن. بيد أن الدولة القومية من المصطلحات المفتاح لفهم عصرنا والفترة على تغييره. وقد وجدت أنطوني غيندز متوراً من حيث تسليطه الضوء على مدى أهمية الدولة القومية حقاً، حتى وإن بقي ناقصاً في تحليله.

بالإمكان تقييم المواضيع التي سعت إلى سردها حتى الآن، على أنها نشاط تمهيدي يهدف إلى تعريف الدولة القومية وتسليط الضوء على وظيفتها. ذلك أن تحديد دور الدولة القومية لن يكون تحليلياً كثيراً، ما لم تتم صياغة تعريف -حتى وإن على شكل مسودة عامة- بشأن عوامل ولادة الرأسمالية؛ أي بخصوص مصطلحات الحداثة والسلطة والأمة والدولة. ولقياي ببسط المسألة اليهودية على شكل عناوين رئيسية ضمن مخطوط عام، صلات وثيقة بالموضوع. فكيفما أن تحليل الدولة القومية يشكل المصطلح المفتاح للتمكن من تحليل القضايا الاجتماعية الراهنة، كذلك فتناول المسألة اليهودية أيضاً ارتباطاً بالمدنيات، أو على الأقل تعريفها من النواحي التاريخية والاجتماعية، سيكون مفيداً وتعليمياً، وسيعرض مثلاً قيمياً للغاية في سبيل تحليل الدولة القومية. بالمقابل، فمن دون تحليل المسألة اليهودية والدولة القومية، سيبقى استنكار ضحايا الإبادة العرقية اليهودية وإضفاء المعاني عليهم أمراً ناقصاً وخاطئاً للغاية. ومأساة الشرق الأوسط الراهنة تؤيد صحة التحليلات المقدمة هنا.

1- الدولة القومية هي الشكل الذي تحقق فيه الاحتكار الرأسمالي. فشكل الدولة الذي كان لازماً لإنكلترا وهولندا منذ القرن السادس عشر، لأجل تحطيم أمال الإمبراطوريتين الإسبانية والفرنسية، كان شكلاً بدائياً من أشكال الدولة القومية. فقد كانت إمارة هولندا ومملكة إنكلترا ستعملان على ضمان تفوقهما بالتوجه قديماً صوب الدولة القومية. ومع بروز العامل القومي بين الدول بعد إبرام معاهدة وستفاليا عام 1649م، تسارعت الأحداث باتجاه الدولة القومية. كما إن اتخاذ الدول من المركزية أساساً باعتبارها تعني السياسة الاقتصادية، وإيراز السوق القومية للمقدمة بات عاملاً آخر في تعزيزها وتسريع وتيرتها. هكذا أضحت نشاطات اللغة القومية والفن القومي والتاريخ القومي جكراً على الدولة تدرجياً. وغدت مختلف النزاعات

والحروب بين الدول مستحيلة التطبيق، دون اللجوء إلى النزعة القومية والسلطة بنموذجها في الدولة القومية. وقد لعبت حروب نابليون دوراً ريادياً في هذا السياق. حيث ما كان بإمكانه إدارة رحى الحرب، من دون جعل فرنسا دولة قومية. أما المنظرون الألمان، الذين يتابعون المستجدات عن كثب، فكانوا قد اكتشفوا كل رؤوس الخيط اللازمة لتأجيج النزعة القومية الألمانية والدولتية القومية الألمانية متجسدة في شخص نابليون. وهكذا كانت القومية الألمانية المؤججة ستلعب دور الرافعة في توحيد ألمانيا بسرعة، وفي إراز نمط الدولة الذي تبحث عنه الحداثة. وفي مستهل القرن التاسع عشر، خطيت أولى الخطوات على الدرب التي كانت ستؤد هتتر فيما بعد.

في الحقيقة، الموضوع أعمق من ذلك، ومعنى بركانز الحداثة (المدنية) الرأسمالية. فهذه الحركة التي تشمل النزوع إلى إنجاح الاحتكار الاقتصادي في مركزها، لن تقتصر على تحريف مسار التقدم الوطني. بل وكانت مرغمة على إصفاء النزعة القومية على كل المقومات التي تحقق كينونة الأمة. ذلك أنه كان عسيراً على الاحتكار الاقتصادي بسط هيئته على السوق، ما لم يشحن الدين بالنزعة القومية. والنزعة القومية في الثقافة والفن أيضاً متعلقة بالتوضع الاحتكاري المشابه. وكانت وطنية الحروب ستشكل آخر ولكن أهم تلك العوامل. فشحن جميع هذه العوامل بالطابع الوطني، كان سيؤد الروح الوطنية، التي كانت ستؤد في آخر المطاف إلى النزعة القومية. وكان المنظرون قد أعدوا منذ زمن بعيد الدعائم الفكرية اللازمة لنشاطات الأمة والدولة، واضح جلياً أن مجموع هذه العوامل هي ثمرة السوق الوطنية، بالإضافة إلى الرأسمالية الاحتكارية التي تستميت في عراكها الضاري لأجل إحكام قبضتها على هذه السوق.

2- أما الثورة الصناعية، فقد مدت كل هذه المراحل بالدفع اللازم. إذ كان التصنيع بماهيته هذه سيشكل موضوع التحول الوطني الأساسي، من حيث احتلاله المرتبة الثانية بعد التجارة الكبرى، بل وتقدمه عليها مع الوقت في إنتاج فائض القيمة. فالصناعة الوطنية كانت تعني جني الربح الأعظم بالنسبة إلى كافة الرأسماليين الناشطين في إطار الأمة. لقد كان القرن التاسع عشر مصيرياً بجانيه هذا. فالصناعية كأيديولوجيا هي على صلة وثيقة بالقومية. إذ من غير الممكن التفكير بالصناعية بشكل منفصل عن دوافع ارتقاء القومية في القرن التاسع عشر إلى مستوى الأيديولوجية الأمثل وقوة الممارسة السياسية الأفضل.

فالبورجوازية التجارية غير قادرة من حيث الحجم على حمل عبء الأمة لوحدها. والمركنتية بمفردها بعيدة عن تشكيل نوعية الاحتكار الاقتصادي القادر على دفع الأمة. في حين أن البورجوازية التي كبر حجمها مع الاحتكارات الصناعية، بدأت تنتبه إلى حقها في التحدث باسم الأمة جمعاء. فشرعت بكتابة تاريخها مجدداً، وحسنت ميولها الفلسفية، وجعلت الثقافة الوطنية جزءاً من تاريخها هي، وتركت بصماتها على الجيش الوطني والتعليم الوطني. هكذا توطدت السيادة والنصر المظفر، اللذين أحرزتهما الرأسمالية على النطاق الوطني بفضل البورجوازية الصناعية الوطنية.

من هنا، فالمصطلح المسمى "الثورة البورجوازية"، سيكون ذا معنى إذا ما احتضن كل هذه السياقات في ثناياه. وإلا، فالثورات المنفردة كالإنكليزية والفرنسية وغيرها، ليست بثورات بورجوازية ممنهجة كما يُعتقد. فما فعلته البورجوازية هو استثمار هذه الثورات وفقاً لمصالحها. كما من الخطأ النظر إلى الثورة الصناعية على أنها انتصار الطبقة البورجوازية. فهذه الثورة أيضاً هي ثمرة الخبرة العظيمة المتركمة على طول التاريخ.

ما حصل هو إحكام البورجوازية الأنانية والاحتكارية قبضتها على هذا الميدان، مثلما هي في باقي الميادين، وفرض نفسها ومصالحها وأرباحها عليه. فمثلما أن الاقتصاد ميدان اجتماعي لا يقتضي بالضرورة وجود البورجوازية كطبقة، كذلك فالصناعة أيضاً ميدان اقتصادي لا يتطلب وجود البورجوازية الصناعية سلفاً لأجل ظهوره. في حين أن ما قامت به الاحتكارات التجارية كان إحكام القبضة على هذا المجال، الذي يدر الأرباح الطائلة بنسبة أكبر مما كانت تجنيه التجارة على مر التاريخ. أما أصحاب الثورة الحقيقيون، فلا أحد منهم كان بورجوازياً. فالبورجوازية كانت غائبة أثناء الاستعداد للثورة الصناعية، سواء نظرياً أم عملياً. لقد كانت الثورة الصناعية إحدى أهم الطفرات التي حققها الاقتصاد خلال تناعمه مع التطورات التاريخية والاجتماعية. إنها تماماً كالثورة الزراعية في العصر النيوليتي. وكان الإنتاج الاقتصادي المتناسي في كل مرحلة من مراحل التاريخ، سيحول الدولة (كونها جوهرياً تعني الاحتكار الاقتصادي) والمواطنين معها إلى احتكارات جديدة، تبسط سيادتها على حقل الإثمار والإنتاج الجديد هذا بكل جشع، ودون أي رادع، بل ودون التردد في استعمال القوة إذا تطلّب الأمر. وكانت الدولة القومية ستجد ركانزها المادية أساساً في هذه الاحتكارات. بل وكانت ستبتكرها إن لم تعثر عليها.

3- بعد منتصف القرن التاسع عشر من السقافصل التاريخية المهمة. فإما أن يكون النصر حليف الدولة القومية كونها نواة البورجوازية، أو حليف الحركة الكونفدرالية الديمقراطية لجميع الشرائح الاجتماعية الباقية خارج إطار هذه الاختكارات والأرستقراطية الجديدة. كانت الثورات الإنكليزية المندلعة فيما بين أعوام 1640م و1688م، والقوى الثورية في الثورة الفرنسية 1789م تلعب الدور الأساسي كتيارين بارزين آنذاك، وإن لم يكن ثمة حدود فاصلة وواضحة بينهما. كان الكوموناليون (الشيوعيون) في الثورة الفرنسية، واللويون في الثورة الإنكليزية ممثلي الميول الديمقراطية، التي كان سبقضى عليها فيما بعد. أما ثورات 1848م، فكانت ثورات شعبية بكل معنى الكلمة. كانت نشاطات كارل ماركس وفريدريك أنجلز بشأن عصابة الشيوعيين والبيان الشيوعي حتى عام 1848م خطوات تاريخية وفي محلها. لكن أول خسارة استراتيجية للثورات تجسدت في هزيمتها النكراء، حصيلة تعرضها لخيانة البورجوازية، التي عقدت الوفاق مع مختلف القوى الرجعية. كان ربيع الشعوب قصيراً، ليعود الشتاء القارس مجدداً. إذ كانت ثورة البورجوازية أيضاً معققة على مصالحها الآنية. فلو انتصرت، لاستطاعت تحويل سلطتها السياسية مبكراً إلى احتكار اقتصادي. لكنها عرفت كيف تحافظ على ما لديها، وكيف تقنع بالمنجزات المحدودة بدلاً من خسارة كل شيء. علاوة على أن الأرستقراطيين والموالين للملكية القديمة أيضاً عجزوا عن الحظي بما كانوا يأملونه. كانت أركان الدولة القومية ستتوطد في هذه المرحلة أكثر، باعتبارها ضرباً من قوة التوازن. أما تحالفات الدولة القومية كمركز للاحتكارات الاقتصادية والسياسية، فكانت ستحدد إطار المرحلة اللاحقة. شهد عام 1861م إعلان الدولة القومية الإيطالية رسمياً. بينما أعلنت الدولة القومية الألمانية بشكل رسمي في 1871م. وكان الدور سيأتي على إعلان الدول القومية الأخرى.

وعندما لم تأت الموجه الثورية الجديدة كما كان مرتقباً، تراجع ماركس إلى لندن، منكباً فيها على البحث في رأس المال. وتجربته الأهمية كانت أقرب ما تكون إلى نشاط جمعية. وقبول الشيوعيين الألمان للدولة القومية المركزية أساساً (بما فيهم ماركس وأنجلز)، كان يعني الاعتراف موضوعياً بالهزيمة. أما إعداد البرنامج، وتأسيس التنظيم، ورسم مسار الاستراتيجية والتكتيك بموجب نظريات الأزمة وسقوط الرأسمالية؛ فقد تحول مع الوقت إلى حركة تسعى لنيل حصتها من الاحتكار المسمى بالاقتصادوية، بعد تحقيق الوفاق مع

الرأسمالية على حساب المجتمع وضمن قوالب الحداثة نفسها (القبول بشرعية الصناعية والدولة القومية). والاقتصادوية بدورها تعني الاعتراف بالاحتكار الاقتصادي الصناعي وبمحتاج الدولة القومية. هكذا عجزت الثورة الروسية -مثلما هي حال سابقتها- عن تجنب تحولها إلى أداة بيد رأسمالية الدولة الاحتكارية ومحتاج الدولة القومية في آن معاً. لم تنج الثورة الصينية أيضاً، بعد التخطيط في أجواء من العريضة الطويلة الأمد، عن تقاسم العاقبة نفسها، والسير في الوجهة عينها بنسكين الوفاق بين الدولة القومية الصينية+الرأسمالية الاحتكارية الصينية+الاحتكار العالمي.

أما الثورات التحررية الوطنية، التي تعدُّ ثورات تدور على محور ذهنية حداثوية أكثر سقماً وسطحية؛ فجعلت من التصنيع والدولة القومية سقفاً أعلى لبرامجها، التي كانت متطابقة، بالرغم من احتضانها عدداً جماً من أمثلة الاشتراكية المشيدة. إذن، فالسبب الأولي لفشل الحركة القائمة باسم الاشتراكية العنسية على مدى قرن ونصف، يكمن في عجزها عن كسر طوق الحداثة التنويرية، وعن إبداء القدرة اللازمة لتكوين نظرية العصرية الديمقراطية ومحتاجها واستراتيجيتها وتكتيكها، وعن التحلي بالقوة الكافية لتطبيقها. أو بالأصح، لأنها لم تكن تنوي ذلك. كل المؤشرات تتوحد في النظر إلى هذه الحركة على أنها احتوت خصائص الاستسلام السهل للنظام القائم، من قبيل: الانسجام بطابع البورجوازية الصغيرة، ضيق الأفق، وعدوى نشوة النصر.

عجز الفوضويون الذين احتجوا على هذه المرحلة عن التحول إلى بديل سياسي، بسبب عجزهم عن تنظيم أنفسهم وفق الانتقادات المهمة والمقترحات المنهجية التي طرحها باكونين وبروديهون وكروبوتكين بشكل خاص، وكذلك بسبب ضيق آفاقهم الأيديولوجية، ومعرفتهم السطحية بالمجتمع، علاوة على مفاهيمهم في ممارسة العمل الفردي. وعليه، فإن تدخلهم في توجيه مجرى المرحلة التاريخية لم يؤت أكله كما كان مرغياً. أما نقطة الضعف الرئيسية لكلا التيارين، فكانت تتجسد في تمثيلهم للفلسفة التنويرية كما هي، وفي ارتباطهم الدوغمائي بالعلموية الوضعية. لقد كان الفشل متعلقاً على الأرجح بالأسباب الأيديولوجية.

أما موراي بوكشين، فكانه يطرح تشخيصاً أكثر صواباً للسجريات الحاصلة في الحقل الاجتماعي، عندما قال أن الكادحين في المدن والقرى الأوروبية كانوا ميالين بقوة للكونفدرالية

الديمقراطية حتى أعوام 1850م، وأن هذه الفرصة ذهبت أدراج الرياح مع استسلام الاشتراكيين لمفهوم الدولة القومية المركزية.

4- كان الفيلسوف العظيم نيتشه (إن نعتته نفسه بنبي المعارضة الأعلى إزاء العصر الرأسمالي تشخيصاً في محلّه) من أول المتركين للمخاطر الكارثية الكامنة في إعلان الدولة القومية الألمانية في 1871م. فبينما كان جميع المتتورين، بما فيهم الديمقراطيون الاجتماعيون، يصفقون ويهللون لهذا التطور، كان نيتشه يرى في ذلك الخسران الأقطع للبشرية. يتجسد قحوى تفسيره -على ما اعتقد- فيما مفاده: "الدولة المثالية تعني الكادحين والأفراد المتمتعين والمجتمع المستأنث المخصي".

انتقاد برودهون بشأن المواطنة أكثر لفتاً للأنظار. فكأنه تنبأ بحال الفرد في راهنا قبل ذلك بزمان بعيد، وماكس فيبر يعرف المجتمع القابع تحت تأثير الحداثة بـ"المجتمع المحبوس في القفص الحديدي". كما صيغت تعاريف أكثر ترويعاً لهذا المجتمع في عالم الأدب، وسترداد التفسيرات المشابهة، ما دام المجتمع مطوّفاً بصيدة الدولة القومية. إلا إن كل هذه الانتقادات والتنبؤات بعيدة عن طرح الحل الملموس وعن تقديم منهج الحرية للمجتمع. فمنذ القرن السادس عشر وحتى نهايات القرن العشرين، أبدت الشعوب والمتفقون مقاولات باسلة لا نظير لها في التاريخ. وأحرزت العديد من الانتصارات المرحلية. لكن، وما دامت الهيمنة العالمية للرأسمالية قائمة بكلّ جبروتها في عصر الاحتكارات المائية، فهذا برهان قاطع على عجز ميول العصرية الديمقراطية عن تطهير نفسها من نواقصها الفادحة في التحليل، وعن الخلاص من أخطائها ونقاط ضعفها في رسم مسار البرنامج والاستراتيجية والتنظيم والممارسة العملية.

5- المهمة الحياتية التي لا غنى عنها، والتي لا تحتمل التأجيل أو السماطة في كل مرحلة حضارية، هي إيلاء الثقل عينه في تحليل العوامل الثلاثة الأولية للحداثة، والقيام تأسيساً على ذلك بإدارة وتوجيه حركة التنوير الثقافي العظمى وشتى أنواع الحركات الاجتماعية كعناصر أساسية للعصرية الديمقراطية البديلة. ونظراً للتكرار المفرط للانتقادات اللاذعة الموجهة إلى الرأسمالية، رغم كونها انتقادات ناقصة؛ فإن توجيه رأس الحربة إلى الدولة القومية، وإتمام ذلك بانتقاد الصناعية، لا يزال يحافظ على شأنه ضمن النضال في

سبيل المجتمع الديمقراطي والحر والمتساوي في ظل العصر المالي الاحتكاري. ونحن نقدم ما يقع على عاتقنا.

لم يعد عسيراً التبيان بأن أداء دور الصمغ اللاصق يطبق على يد القومية بشتى أنواعها، سواء لإنشاء الدولة القومية، أو لتأمين ديمومتها. أودّ نفت الأنظار إلى أننا نقيم القومية في هذه الحالة كعنصر أيديولوجي منفرد بدوره الخاص به. قد يكون من الأنسب القول أنها تعنى تدين الأيديولوجية الوضعية والعلمانية. فقد لعبت المقاربات الوضعية والعلمانية دوراً إيجابياً في تجاوز الدوغماتية التقليدية خلال ولادة النظام القائم، حتى وإن كانت على مسافة شاسعة من ذهنية العصرانية الديمقراطية. كما لها نصيبها في تنامي التفسير العلمي. لكن، فمنذ أواسط القرن التاسع عشر، وبسبب انتصار النظام القائم سياسياً واقتصادياً من جهة، واستمرار خطر الممارسات والنشاطات الديمقراطية من جهة أخرى؛ فقد انزلق النظام بمساره الأيديولوجي صوب الطابع الديني، مثلما نصادف ذلك في كل مدينة. إذ كانت القومية تلبي مقتضيات هذه الحاجة كفاية، بل ويزيد.

بعد هذه الإيضاحات التمهيدية للدخول في موضوع الدولة القومية، سيكون من المفيد، بل والضروري تجريب صياغة تحليل ملموس وبتفاصيل أدق بشأنه، نظراً لأهميته.

أ- إذا ما صغنا تعريفاً أشمل، فيمكننا القول: إن الدولة القومية هي الإطار القانوني لاتحاد مجموع أجهزة السلطة المستقلة ضمن الوجود الكلي للمجتمع من جهة، والأفراد الذين يسمون "المواطنين" من جهة أخرى في عصر الحداثة الرأسمالية. المصطلح المحدد هنا هو ظاهرة السلطة المستشرية في المجتمع بأكمله. فشرعية جميع الدول التي قبلها كانت مؤطرة بمؤسساتها وكوادرها. لكن هذا الإطار يتم خرقه في الدولة القومية. إذ يتجسد صلب الدولة القومية في تدويل الأفراد الذين يسمون المواطنين، والذين تسعى الدولة إلى تكوينهم بما يتواءم ومصالحها الأيديولوجية والمؤسسية والاقتصادية، وكأن كل واحد منهم عضو يتمتع بحقوق الدولة وواجباتها، فله ما لها، وعليه ما عليها. يحل تشكيل المواطن مرتبة الصدارة بين المواضيع التي تهتم بها الدولة القومية بعناية. لذا، فهي تسعى إلى الاستفادة من الكثير من العناصر كالأيديولوجية، السياسية، الاقتصادية، القانونية، الثقافية، الجنسية، العسكرية، الدينية، التعليمية، والإعلامية.

- 1- الأداة الأيديولوجية الأكثر تأثيراً هي القومية. إنها بمثابة دين جديد. تخلع القومية على الدولة القومية مساحة من القدسية، وكأنها "حال الإله على وجه الأرض". ومن متطلبات الدين الجديد الارتباط بالدولة حتى الموت، وقبولها كأسمى وأبلى قيمة.
- 2- تُستخدم جاذبية السلطة السياسية وقوتها المؤثرة بكثافة في تصيير الفرد مواطناً. وتلعب الأحزاب السياسية بشكل خاص دورها لهذا الغرض. فالتشبث بالسلطة، والقول أن "الدولة لي"، هي الطريق المختصرة إلى الأمان والاعتبار بالنسبة للفرد.
- 3- نظراً لاستفحال ماهية الدولة في الاحتكار الاقتصادي بنسبة أكبر مع الثورة الصناعية، ولأن الاحتكار الصناعي تنامي بدرجة كبرى؛ فإن ما يقارب نصف المجتمع يُستخدم في مؤسسات الدولة كعامل أو موظف. هذا الوضع يحد ذاته يُفجم سواد المجتمع في حالة من التناقض ليكونوا أعضاء -أي مواطنين- في الدولة القومية. ويغدو من العسير تمييز ما يسمى بالاحتكارات الخاصة عن احتكارات الدولة القومية. ذلك أنه ثمة حالة من الوحدة والشرابة الوطيدة جداً بينهما. أي، من العسير تمييز مكان بدء احتكار الدولة وانتهائه، أو تحديد موقع الاحتكار الخاص. فبينما تُقدّم الاحتكارات الخاصة أكثر من نصف معدل أرباحها إلى الدولة، فإن الدولة أيضاً تؤمن لهم تسهيلات لامحدودة كنوع من الالتزامات العصرية. بالتالي، فإن سعي الاحتكارات الخاصة إلى تصيير الفرد مواطناً، يكون أحياناً أكثر رجعية من الدولة نفسها. ذلك أنه يتيسر لها تعليمه كما تشاء، بتلويحها له بخطر البطالة. وتزمت النقابات في أواخر عهدها، وتماهيا المفرط مع الدولة القومية، هو على صلة كثيفة بهذه المستجدات. ومع الاشتراكية المشيدة يكاد العمال يصبحون مناضلي الدولة القومية.
- 4- علاقة الحقوق بالمواطنة أمرٌ ملموس للغاية. فكل فرد يرغب في العمل، عليه أن يكون صاحب وثيقة الهوية الشخصية. والهوية الشخصية بذاتها تعني مواطنة الدولة. أي أنها التعبير الرمزي عن عضوية الدولة.
- 5- واضح جلياً أن وعي السلطة والدولة، أي تقاليدنا التي يُحافظ عليها حية طيلة التاريخ، تُقدّم مساهماتها المهمة في تشكيل ملامح المواطنة.
- 6- يتأتى تأثير الجنسية من نظرة الأب إلى نفسه وكأنه ممثل الدولة داخل خلية الأسرة. فكل رجل في البيت يعني الدولة بالنسبة للمرأة. ويسحب هذا الإدراك على المجتمع بأكمله. إذ تعمل الدولة القومية على تطوير هذا الوعي وتكليفه بما يتوافق ومصالحها.

7- باعتبار المؤسسة العسكرية قيمة أساسية في الدولة القومية، فإنها تحتل المرتبة الأولى من بين مؤسسات الدولة، التي يُعاد تشكيل هوية الفرد فيها على خلفية نقش هذه المؤسسة في ذهنه وعقله وعواطفه. فلكل مؤسسة في الدولة القومية وظائف مشابهة للآخرى، لكن أياً منها لا يصل في مستواه إلى تأدية دور المؤسسة العسكرية.

8- الدين هو بمثابة الأداة التي استخدمتها القومية أكثر من غيرها في مرحلة الدولة القومية، وحوّلته مباشرة إلى دين الدولة القومية. إذ يُعمل على الحط من شأنه بإضفاء الطابع الوطني والنزعة القومية عليه، فيحوّل إلى مؤسسة اجتماعية هي الأكثر تناقضاً مع جوهره الأخلاقي. فيغدو الدين شاهداً على ما هو أشبه بالخيانة الداخلية، بعد توحيد شرائح المجتمع التي بقيت خارج نطاق القومية العلمانية مع القومية الدينية. أي بتوحيد تلك الشرائح معها بصفتها عبيداً للإله القديم بجلته الجديدة، سواء حصل ذلك تلقائياً أو عن وعي. والصراع بين الدين والعلمانية على صلة وثيقة بهذه الخيانة.

9- مؤسسة التربية والتعليم هي مؤسسة الحداثة الأكثر تأثيراً في جعل الفرد مواطناً، بدءاً من المرحلة الابتدائية وحتى الجامعية. وهي تتسابق مع المؤسسات العسكرية في هذا المضمار. يتجسد الهدف الأولي لهذه المؤسسة في تنشئة المواطن الذي يبلغ ذروة الحماسة والبلادة، بعد أن تُسرّبل كافة القيم التي كونها المجتمع التاريخي المتأثر على التعبير والتحول والاختلاف، وتُسرّر من غريبات الدينيّة ثم القومية، وتُعجن في بوتقة الأيديولوجية الرسمية للحداثة الرأسمالية. وقد خلف التعصب في هذا الخصوص سكيولاستية² العصور الوسطى وراءه بفراخ شاسعة.

10- الإعلام هو الأداة الأكثر فعالية في الحداثة لغسل العقول والأفئدة. فهذا الجهاز يؤمن نسبة كبيرة من التفسير للدولة القومية، التي تستفيد من الإمكانيات التي تمنحها تكنولوجيا التواصل، في تنشئة نمط المواطن الذي تشاء. نخص بالذكر الدور الرئيسي الذي تؤديه الأجهزة والوسائل الإعلامية في الترويج لثالثات الجنس والرياضة والفن، وعرضه على المجتمع بعد إفراغه من محتواه. وبالتالي، في تكوين المواطن الأكثر بلادة وسذاجة وتخدراً.

² السكيولاستية: فلسفة نصرانية سادت القرون الوسطى وأوائل عصر النهضة. بُنيت على منطق أرسطو لما وراء الطبيعة، لكنها اتسمت في أوروبا الغربية بالخصاض الفلسفي للاهوت. من أبرز رجالها توما الأكويني، الذي حاول إقامة صلة عقلانية بين العقل والدين. والسكيولاستية الحديثة تعني التمسك بالتعاليم والأساليب التقليدية الخاصة بمذهب لوغرة ما (المترجمة).

هكذا تتم تنشئة نموذج مواطن لا مثيل له في أية مرحلة من التاريخ عبر هذه الأدوات والوسائل، التي بإمكاننا الاستطراد فيها والإكثار منها على شكل بنود أساسية. المرام الأساسي لهذا المواطن من الحياة، هو أن يكون صاحب سيارة وعائلة (العثور على زوجة أو زوج، وإنجاب طفل أو اثنين) وشقة سكنية، وأن يصبح مستهلكاً يومياً بامتياز. أما معاني المجتمعية، فبالإمكان وضعها جانباً، والتخلي عنها بسهولة، كرمي للحشع الفردي الأكثر انحطاطاً. كما إنه مبنون من التاريخ لأنه مسلوب الذاكرة. أما ما يعتقد أنه التاريخ، فهو ليس سوى قوالب الوطنية وكليشيهات القومية. إنه عديم الفلسفة، أو لا يؤمن بأية فلسفة للسعادة، عدا تلك المرتكزة على المنفعة المحدودة جداً. كما إنه عصري السظهر، وخالي المضمون. بالتالي، فما هو موجود ليس إلا الفرد، أو بالأحرى اللافرد، المنتمي إلى قطيع المواطنين أو مجتمع الحشد¹ المهيأ للانديفاع دون كلل وراء الآمال السوداوية الدامسة (الفاشية).

لقد نونت العديد من الروايات القيمة بشأن الدور الذي أدّاه هذا النمط من المواطن في التوجه صوب الفاشية. وثمة كتاب لامعون في هذا الشأن. نخص بالذكر الروايات المفيدة جداً، التي تدور حول تحليل الإبادة الجماعية. علاوة على أن الانتقادات الموجهة مؤخراً بشأن "المواطن" يتأثير من تيار ماوراء الحداثة، تُثير الأمر بما فيه الكفاية.

إن الدولة القومية بمجتمعها الذي ينتج مثل هذا النمط من المواطن، تنصدر لائحة العراقيل الرئيسية التي تعترض درب العصرية الديمقراطية. انطلاقاً من ذلك، فمن أولى المهام التي تقع على كاهل الديمقراطية، هي تحليل الدولة القومية ومجتمعها المؤكّد لهذا النمط من اللافرد (لأن الفرد يُعتبر معدوماً في الواقع)، وتنشئة الأفراد (المواطنين) العادلين والأحرار والديمقراطيين القادرين على بناء الحضارة الديمقراطية.

ب- من المهم رؤية الخيوط الأنطولوجية بين الدولة القومية والفاشية. فأحد أهم الأخطاء المرتكبة بخصوص الفاشية هو: العجز عن رؤية وإيضاح روابطها مع نظام الدولة القومية، أو التغاضي عنها، أو تمريرها بجرّة قلم عندما يغدو إقحام المزراق (الرمح) في الكيس مستحيلاً. علماً أنه حتى تحليلنا هذا، الذي هو كناية عن مسودة، قد سرّد للعيان علاقات القرابة الجذرية بين الفاشية والأيديولوجية التنويرية (بما فيها الأيديولوجيات الوضعية

¹ أصبح إقحام المزراق في الكيس مستحيلاً: مثل شعبي يناد به أن حجم الحقيقة أكبر مما يمكن طمسها أو موارئتها. أو أن حجم الكنية يكبر مما يصدق ويُبْهَم (المترجمة).

العلمانية). فمثلاً أن الدولة القومية هي شكل السلطة الأساسي للحدثة الرسمية، كذلك فالقومية دينها الجديد. والمجتمعات المسربة من غريال قومية الدولة القومية، هي مجتمعات جاهزة دائماً لإثمار الفاشية. فمن المحال تصور الفاشية بلا دولة قومية. تماماً مثلما يستحيل التفكير بالدولة القومية بشكل منفصل عن التعبير المكثف للاحتكار الاقتصادي (التجارة+الصناعة+التسويل المالي).

ليس عسيراً العثور على جذور فاشية هنتر في الأيديولوجية الألمانية. فالمنفذ الوحيد للبورجوازية الألمانية كان بالتركيز والتكاثف الاحتكاري كدولة قومية. فمن أهم الأعمال والانتصارات التي أنجزتها البورجوازية الألمانية ومنظروها خلال القرن التاسع عشر، هو إنتاج هذا النمط من الدولة أيديولوجياً ومادياً على السواء. الحكاية طويلة، ولا أود سردها هنا. كما لا يمكن الاستخفاف بحصة الرأسمال اليهودي والمنظرين اليهود في ذلك. فكيفما أن المئات من البحوث تؤكد الروابط الجدلية بين اليهودي واليهودية من جهة، وبين القومية الألمانية والفاشية من جهة أخرى داخل ألمانيا؛ كذلك فقد برهنت معالجتنا النظرية للموضوع وجود هذه العلاقة.

وفيما بعد، بات النموذج الألماني منبع الإلهام لجميع القومويات والحركات المنادية بالدولة القومية. نقطة الضعف الأفدح التي تميز بها جميع المناهضين لفاشية، وعلى رأسهم الاشتراكيون، هي عجزهم عن ملاحظة الروابط النظامية فيما بين الدولة القومية+الاحتكارات (احتكار الدولة والاحتكار الخاص)+الفاشية. بل الأنكى هو عجزهم عن تحليل الأواصر الوجودية بين الحدثة الرأسمالية والفاشية.

ج- الدولة القومية والاتحاد السوفييتي هي الموضوع الآخر الذي لا يزال يحافظ على أهميته وينتظر التحليل. إن القبول بكون الدولة القومية المركزية الألمانية تشكل إطار الكفاح الأساسي لأجل الطبقة العاملة منذ أيام ماركس وأنجلز، قد أصبح المحور الأم لجميع الأخطاء اللاحقة. فمن بين آراء ماركس وأنجلز بالذات: مؤازرة الدولة القومية المركزية، والنظر إلى الكيانات الكونفدرالية الديمقراطية المعتمدة على تمردات المدن والقرى، والتي كانت وطيدة البليان في ألمانيا حتى أواسط القرن التاسع عشر، على أنها رجعية. حسب رأيي، لا تزال انتقادات وآراء باكونين وكروبوتكين في هذا السياق ذات خصائص راهنة. فمثل هذه التشخيصات التي قام بها ماركس وأنجلز، كانت السبب الأساسي في إجهاض الأهميتين الأولى

والثانية مبكراً. ذلك أنه ثمة اتفاق موضوعي مع البورجوازية الصناعية الألمانية. وقد كُتِبَ هذا الأمر علانية. فكانت النتيجة نصهاراً في بوتقة الدولة القومية. إن قصة القرن ونصف القرن للماركسية هي قصة ذهابها ضحية لهذا الخطأ.

وتجربة الاتحاد السوفييتي ووضع الصين الحالي خير مثالين على ذلك. فقد قُضِيَ على البنية الديمقراطية في روسيا حتى قبل عام 1920م. وما تبقى هو طريق التأسيس الاشتراكي بنموذج الدولة القومية تحت سقف الوطن الواحد. لذا، قُضِيَ على جميع المعارضين، وكُسِحت القروية التي تنصدر قائمة القوى الديمقراطية، وكُنِمت أصوات المستورين. وما ظهر كان "اشتراكية فرعون" العصرية. أما العصرية الديمقراطية، فلم تخطر على البال حتى. أو بالأحرى، إنها أُعِيقَت. وستدخل تلك الديمقراطية نفسها جدول الأعمال ثانية بعد أعوام 1990م، ولكن، بحالتها المجهضة. لا أوافق الرأي القائل بسيادة فاشية متالين مقابل فاشية هتلر في تلك المرحلة. فكلاهما حركتان تنبعان من مسارين مختلفين. لكن مثال الاتحاد السوفييتي تجربة تاريخية ملفنة للأنظار، وتشير إلى عدم كون التجربة السوفييتية اشتراكية، وإلى استحالة تحقيق اشتراكية لا تأخذ الحضارة الديمقراطية أساساً.

اهتم ماو بالديمقراطية. وانتقاداته للسوفييت مهمة. والثورة الثقافية في الصين برهان قاطع على أن بعض الأمور لم تسر في مجراها. إلا أن آفاق الوعي لدى ماو، والوسائل والأساليب التي اتبعتها، لم تَمُدَّهُ بالقوة الكافية لتخطي الخطأ الماركسي والتجربة السوفييتية. وحقيقة الصين الراهنة توضح الكثير من الأمور في هذا المضممار.

أغلب الحركات التحررية الوطنية المتصاعدة على نهج الاشتراكية المتشيدة، اعتبرت الدولة القومية هدفاً أقصى لبرنامجها. ولئن وضعنا نصب العين أن هذا النمط المتحقق لا يمكنه الصمود إلا بالتعامل والشراكة مع الاحتكارات الرأسمالية الأساسية كأمريكا والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي؛ فعلياً عدم الذهول إزاء بناتهم المناهضة للديمقراطية، بل والمزدادة تعصباً مع الزمن.

المثال الأكثر إيلاًماً هو اشتراكية البعث المتمحورة حول صدام حسين. إنها حدث وعبرة نفيسة كالذهب لمن يعتبر.

أما 'دولة الرفاه' التي نادى بها الديمقراطيون الاجتماعيون، فلا يميزها عن الدولة القومية شيء. فالديمقراطيون الاجتماعيون الألمان، الذين يترعمون العالم في هذا الأمر أيضاً، جنوا

أرباحاً طائلة لدولتهم القومية بنزعتهم الاقتصادية، على عكس الأضرار التي ألحقها هتلر، ولا يزالون يصونون موقعهم هذا، لكنهم فعلوا ذلك مقابل "إخصاء" الحركات الديمقراطية العالمية، وتصييرها قوة احتياطية لبورجوازيهم!

د- إحدى أفضح النتائج الأخرى التي أسفرت عنها الدولة القومية، هي حركة التدمير والتصفية والصهر، التي مارسها على الإرث الثقافي بنحو غير مسبوق في التاريخ. فأحدى خصائص الدولة القومية التي تنفرد بها عن غيرها، هي الاعتماد على الأثنية القومية الحاكمة، وتجاهل كل الأثنيات الأخرى بإرثها الثقافي المعمر آلاف السنين (لغة واحدة، أمة واحدة، وطن واحد، ودولة واحدة) كان يمثل شعار الرئيسيهلتر)، ثم تدميرها بموجب ذلك، وصهرها وتصفيتها. هذه الممارسات التي لم تلجأ إليها أية قوة قمعية أو أيديولوجية في التاريخ، إنما تتعلق ببنية الدولة القومية. ويتجسد صلب سياستها الثقافية في البدء من العزف على وتر واحد من قبيل: "دولة واحدة، أمة واحدة، لغة واحدة، وخلق صحراء قاحلة يعج فيها المواطنون والمؤسسات الأحادية اللون والتي يشابه بعضها بعضاً، بحيث يسودها سواد حالك أو بياض ناصع. وقد سعي إلى تطبيق الداروينية (الأحيائية) على المجتمع أيضاً. وتتعلق إحدى الجرائم الشنيعة الأخرى التي ارتكبتها الوضعية بهذا الميدان. حيث اعتبرت قيام الثقافة الأقوى بصهر كافة الثقافات الأخرى على أنه قانون التطور الطبيعي. وذلك -بالطبع- بتجاهل سياق التطور الطبيعي للإنسان على مر ملايين السنين، أو القضاء عليه!

وما ازدياد جذب الثقافة طردياً في يومنا، وافتقادها جاذبيتها وساحريتها، وسقوطها في وضع العجز عن إيداء مكنونها، وخروجها من كونها منبع الإلهام؛ إلا بسبب حركة الجرف التي طبقتها الدولة القومية على التقاليد الثقافية. هكذا غدت آلاف اللغات، عشرات الآلاف من العشائر والقبائل والأقوام، زخم الإرث الأركولوجي، وشتى أشكال الحياة (الثقافات) ضحية دائمة لسياسة الإبادة الثقافية الأحادية تلك. وليس معلوماً بعد أين ستخط هذه السياسة رجالها. إن ثقافة الدولة القومية والفرد القومي والمجتمع القومي ذات النمط الواحد واللون الواحد، لا تقتصر على إثمار الفاشية وحسب، بل وتجذب الحياة مقجمة إياها في مرحلة من الوحشية التي لا مآرب لها سوى البحث عن هدف لمحاربتها. والمحصلة هي الحروب الأثنية والدينية واللغوية وغيرها من الحروب الثقافية التي لا مخرج لها، وحاضرنا يتخبط ويئن تحت وطأة هذه الحروب. وهتلر هو القيمة الرمزية لبداية هذه الحروب الثقافية. إن حاضرنا شاهد على

تَحُولُ هذه الرزية إلى حقيقة واقعة. وسرة أخرى، فالعراق وما يجري فيه مثالٌ نفيسٌ سلىءٌ بالعبر لمن يعتبر.

الدولة القومية ليست مجرد حركة حرب سياسية وعسكرية تجاه الدول والثقافات البارزة، مثلما حصل في الحرب العالمية الثانية. بل هي حركة حرب اجتماعية حاشدة تجاه التقاليد التاريخية والاجتماعية برمتها، وتجاه كل كيان جديد مغاير يبشر بمستقبل واعد. ذلك أن منطق تأسيس الدولة القومية -والذي يحتوي مفاهيم الأمة الواحدة، الدولة الواحدة، اللغة الواحدة، الوطن الواحد وغيرها من الاصطغافات والمستويات الأحادية ذات المارب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية- لا سعى له سوى سيادة حالة الحرب الدائمة وعلى جميع الجبهات، بحيث تكون سرية حيناً وعلنية أحياناً، دموية حيناً وديماغوجية أحياناً أخرى!

هـ- تحرص الدولة القومية على فرض النمط الأحادي في الميدان السياسي أيضاً. فمثلما أنه لا مكان في الدولة القومية للهويات الوطنية المختلفة، فهي لا تسمح أيضاً بوجود الكيانات السياسية المغايرة. أي أن المقصود من الدولة المركزية -بمعنى آخر الدولة المسماة بالبنية الأحادية- هو تجفيف إمكانيات وفرص مزاوله السياسة على أساس الاختلاف، والتي تُعد من الشروط الأساسية للتحويل الديمقراطي. إذ تعتبرها خطراً محيقاً بكئية بنيان الدولة. بل وتتنظر بعين الشك إلى الاعتراف بالحد الأصغر من الصلاحيات للإدارات المحلية في هذا السياق. أما البيروقراطية المركزية، فتشكل منهل قوتها وبنائها الأساسي. إذن، فالدولة القومية هي الدولة التي خلقتها البيروقراطية الحديثة. وهي تضع المجتمع برمته تحت النظارة داخل القفص الحديدي. وشرطها الأساسي بشأن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، هو الحراك بما يتماشى وسياسات الدولة. بالتالي، فهي ترى في الانتعاش وتطور مختلف التنظيمات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بموجب مبدأ التعددية (الذي هو سداً لا غنى عنه في الديمقراطية) خطراً يهددها، فتطاردُها عن كثب. وهي لا تسمح لها البتة بفرصة تشكيل الخيار البديل، أو باحتلال مكانها في الإدارة والحكم. ونظراً لطبيعة بنية الدولة القومية المناهضة للتعددية السياسية، فهي سضادة للديمقراطية. إذن، فعجز مفاهيم الديمقراطية والاشتراكية (الاشتراكية المشيدة وأمثالها) عن الانتعاش ضمن إطار الدولة القومية، بل وتعرضها للتصفية والزوال؛ إنما ينبع من دفاعها عن الدولة القومية، أو استسلامها لها، مثلما

بيناً سابقاً. لا يمكن الحديث عن بنية منفتحة على الديمقراطية، إلا في حال عقد وفاق مبدئي بين الدولة القومية والديمقراطية كوحنتين مختلفتين.

و- لا تقتصر الدولة القومية على خلق النمط الأحادي في إطار الفرد وحسب. بل وتحقق جميع التكاملات والكتليات المجتمعية بالذهنية والعواطف الأحادية. وهكذا تكون قد عممت سلطتها على المجتمع من جهة، وخلقت المجتمع الأحادي، أي سجتمع الدولة القومية من جهة أخرى. إنها تهدف إلى بناء مجتمع نقابي مركزاً¹ (نموذج مجتمع الفاشية). ينبغي عدم فهم تحول المجتمع إلى سلطة بشكل خاطئ. فالعكس هو الصحيح. فالدولة القومية تقوم أساساً على موضوعة عملاتها وأزلاها من الشخصيات والمؤسسات في كافة مساهمات المجتمع، لأجل تعميم سلطتها عامودياً وأفقياً بين صفوفه. بهذا الأسلوب فقط يتحقق بناء المجتمع الموجه. أي أن استفحال السلطة بين المجتمع يعني إعلان الحرب ضد المجتمع، وليس تحويله إلى سلطة. إن ميشيل فوكو يعنى بهذه النقطة. ويرى أن الذكورة المهيمنة على الزوجة تؤدي هذا الدور وكأنها مؤسسة متواطئة عميلة. فالتعصب الجنسوي الاجتماعي يعلن الحرب ضد المجتمع، باستشرائه بين صفوفه كالمطاعون عبر سياسات الجنس. وتستعيد المرأة على وجه الخصوص حتى النخاع. إن الاعتقاد بأن الاسترجال حرية، ليس سوى أنوثة مهزومة. بل إنها مهزومة حتى النخاع!

لقد تحولت الرياضة والفن أيضاً داخل المجتمع وعلى الصعيد الوظيفي إلى مؤسسات عميلة مسخرة في خدمة الدولة القومية لنشر أعنى أشكال الحرب على المجتمع. نخص بالذكر البرامج الثقافية والرياضية، التي تعتمد على السرعة والاستثارة، والتي تستخدم لهذا الغرض على أوسع نطاق. إن إفراغ ميادين ثلوث الجنس والرياضة والفن من محتواها بشكل مقصود ومنهج على يد رأس المال العالمي، وتحويلها إلى مؤسسات اجتماعية متواطئة؛ قد أفسح المجال لتصويرها حركات قتالية عاتية مسلطة ضد المجتمع. لا ريب أننا لا نرعى من خلال هذا التفسير إلى إدانة الجوهر الأصلي لفعاليات الجنس والرياضة والفن. وعلى النقيض، فمن أولى مهام الحضارة الديمقراطية هي تسخير هذه المجالات لخدمة المجتمع حرصاً على سلامته، وذلك تأسيساً على إعلانها قيمة أخلاقية عظيمة.

¹ المجتمع النقابي المركز: هو المجتمع الحاصل للسلطة العليا في هيئة واحدة من نقابات العمال وأصحاب العمل (المترجمة).

فبينما تكون الرياضة وسيلة تربوية تصب في خدمة بناء المجتمع القويم السليم، نرى أنها قد اختزلت إلى أداة لترويج مجد الدولة القومية. حيث تحصرها السلطة ضمن ثنائية النصر أو الهزيمة، فتحوّلها إلى أداة قتالية، وكأنها تخوض حرباً ضروس. ونخص بالذكر رياضة كرة القدم، التي تستخدمها الدول القومية لهذا الغرض كاحتكار للسلطة. لقد أضحت الرياضة ستدولة قومية، وساحة حرب مؤثرة ضد المجتمع.

الفن هو ثاني ساحة حرب اجتماعية مهمة أحكمت الدولة والاحتكارات الخاصة قبضتها عليها. وقد لعبت ثقافة الصرعة والاستثارة الشعبية وثقافة الأرابيسك بصورة خاصة دوراً مؤثراً في أسر المجتمع تحت يافطة ثقافة اللهو والسمر، وكان جيشاً من النجوميين اللامعين يقصف المجتمع بنيرانه. هكذا يخط من شأن الفن التقليدي، ويحول إلى أداة تؤدي دوراً معاكساً، بإبعادها الثقافة الشعبية عن وظيفتها الأساسية المتميزة بها على مدى آلاف السنين، وبصيغها بطابع الصرعة، وبالتالي بالقضاء من خلالها على المجتمع. كما وصير الجنس والجنسانية موضوع حرب عارمة مع المجتمع بما لا بد له في التاريخ. وما من أداة تؤدي دورها الفعال في محاربة المجتمع بقدر ما هو عليه الجنس.

سأكتفي الآن بالقول ما بين قوسين، أن كل ممارسة جنسية بالنسبة لكل رجل قد تحولت إلى عملية سلطوية. أملاً أن أتناول هذا الموضوع باستفاضة، وأطرحه للنقاش في مجلد "سوسيولوجيا الحرية" من مراجعتي. لقد حرّفت عملية الجنس، أو بالأحرى جرّدت من وظيفتها البيولوجية الرامية إلى تأمين سيرورة الحياة والجنس البشري، لتتحول إلى وظيفة فاعلة للإكثار اللامحدود من السلطة الذكورية المهيمنة، ولتأمين انتشارها اللامحدود اجتماعياً وسياسياً. كما تحولت ممارسة الجنس إلى عملية سلطوية. حيث أدت علاقة السلطة دوراً مصيرياً في كافة أشكال العلاقات الجنسية، اللوطية منها والشبقية. ورغم اتساع نطاق الأساس التاريخي لمثل هذه العلاقات، إلا أنها لم تتكاثر بهذا الإفراط، ولم تطبق بهذه المنهجية، ولم تمارس بهدف السلطة (وبالتالي بهدف الاستعباد)، ولم تستفحل أفقياً وعمودياً في أي شكل من أشكال الدولة والمجتمع بقدر ما هي عليه في الدولة القومية ومجتمعها. أي أن الجنسية الاجتماعية تمثل حدث السلطة الاجتماعية والسياسية، وعلاقتها وظاهرتها.

أدت السياسات المتعلقة بالجنس، والتي طبقتها الدولة القومية داخل الأسرة وخارجها، إلى شدوذ السلطة بكل ما للكلمة من معان. إذ تتحول المرأة إلى سلعة جنسية، ويصبح الرجل أداة

للسلطة الجنسية. وهما بذلك لا يجران المجتمع فقط إلى الأزرسة الأخلاقية. بل ويصبحان مع المجتمع ضحية صراع السلطة.

الإعلام هو الأداة الأكثر تأثيراً في الحرب المندلعة ضمن هذه الحقول الثلاثة. بل لم تؤد أية أداة تدميراً في هذه الحرب المعلنة ضد المجتمع، بقدر ما هو عليه الإعلام القابع تحت رقابة الاحتكارات. في حين أنه لو استُخدم الإعلام من جانب الحضارة الديمقراطية، فلا ريب أنه سيؤدي دوره كوسيلة نافذة في التحول الديمقراطي.

هذا وتُشرع سياسات السجون والمشافي التي ترسمها الدولة القومية بعناية فائقة، لتؤدي دوراً بارزاً في أسر المجتمع وتعزيز سلطة الدولة. فالذين تقع وجهتهم صوب السجون أو المشافي، يرون أنفسهم أمام خسران العديد من قيمهم المادية والمعنوية مقابل السلطة.

في الحقيقة، عندما تقرض الدولة القومية سلطتها على المجتمع حتى أدق شرايينه، فكأنها تعترف بلوغها نهاية النهاية. فالسلطة التي تبلغ هذه الحالة، لا خيار أمامها سوى التمسك في النقطة الأخيرة. ما يلزم هنا هو قيام الحضارة الديمقراطية بتعميم وتطبيق منظورها التقدير والمؤثر بشأن الديمقراطية والتنظيم والعمل بين كافة كليات المجتمع، أي في جميع مناحيه.

ز- تراهن الدولة القومية أساساً على الطبقة الوسطى. أي أنها تتخذ من الخط الوسط دعامة طبقية لها. إذ لا يمكنها تحقيق تطورها على أرض الواقع بغير ذلك، حتى ولو تبدى أن ذلك ممكن نظرياً. الدولة القومية هي الإله العصري للطبقة الوسطى. حيث تعيش الطبقة الوسطى دوماً على خيال بلوغ هذا الإله وإحيائه في عقلها ورغباتها (بتحقيق المهام والمصالح). فكيفما كان المجتمع يخضع لآلهة العصور القديمة ويعبدها، دون أن يدرك وجهها الباطني، فالطبقة الوسطى الحديثة الراهنة أيضاً لا تعرف إلهها (المبنى على الحدائث الرأسمالية). لكنها مدركة أنه لا خيار آخر أمامها، فتحمل مسؤولية أو مهمة في بيروقراطيتها أو احتكاراتها (بموجب التشكيلات المهنية) يعني الخلاص بذاته. وتعتبر الطبقة الوسطى أنها المجتمع بعينه. إنها طبقة أنانية بإفراط. ينظر الليبراليون إلى الطبقة الوسطى على أنها من أهم شروط الديمقراطية. لكن العكس هو الصحيح. فالطبقات الوسطى هي المستودع الذي تُخزن فيه الفاشية - وليس الديمقراطية - أدواتها ومستلزماتها. وستلما أن العلاقة بين الفاشية والدولة القومية بنويوية، كذلك فالعلاقة بين الفاشية والطبقة الوسطى بنويوية أيضاً. وكون العلاقة

بين الفاشية والاحتكار الرأسمالي بنويّة، لا يُغَيَّر من هذا الحكم شيئاً فيما يتعلق بالطبقة الوسطى. والحالات الاستثنائية لا تفيد إلا في تأكيد صحة الميول الأساسية.

وبينما تُعَوِّل الديمقراطية الليبرالية على الطبقة الوسطى أساساً، فإنها تُهَدَفُ في لُعبَتِها الديمقراطية الكبرى إلى إفراغ الديمقراطية من فحواها، بتعزيز تفوقها على قوى المجتمع الديمقراطي الحقيقية. لا يمكن للبورجوازية الليبرالية والديمقراطيين الليبراليين أن يلعبوا دوراً إيجابياً، إلا كتيار يساري في الأجواء التي تشهد الانتعاش الديمقراطي الوطيد. ما ينبغي توخّي الحيطّة منه هو شدوّد الطبقة الوسطى. فقد اكتسبت الرأسمالية تجارب كبرى في استخدام البورجوازية الليبرالية والطبقة الوسطى ضد كفاح المجتمع لأجل التحول الديمقراطي. حيث تمارس سياستها الداخلية إزاءها، بأن تُقدِّم لها التنازلات، وتُوقِّظ فيها الأوهام، وترغب الطبقة الوسطى بالتلويح لها بالبنية التحتية للمجتمع. بهذا المعنى، فالدولة القومية هي الحرب المُركَّزة للطبقة الوسطى. وتأسيساً عليه، فالدولة القومية هي إله الحرب لدى الطبقة الوسطى. هكذا نقيّمها، وهكذا نتوهمها، وهكذا تعبدها بخشوع. ومقابل هذا الإله والحرب المُركَّزة المعلنّة، لا خيار أمام القوى الديمقراطية سوى خلق ذهنيّتها وممارساتها الذاتية الجوهرية. كما إن الخيار الوحيد والأبلى مقابل هذا الإله، هو الحياة الحرة بذات نفسها!

ح- إن مقارنة الدولة القومية مع بعض أشكال الدولة الأخرى لدى تقييمها، والتعرف على النماذج المختلفة ضمنها، سيُثير الأمر أكثر. من المهم ألا ننظر بعين المساواة بين الدولة القومية كاصطلاح ومؤسسة وبين الجمهورية. فكل جمهورية ليست بدولة قومية. بل قد تكون المنكيات أيضاً دولا قومية، وقد تتحول بعض الجمهوريات إلى دولة قومية. فالجمهورية مفتوحة على الديمقراطية أكثر. وعلاقتها مع المجتمع ليست على سنوال الدولة القومية. إذ تكون المسافة الفاصلة بينها وبين الاحتكارات أكبر. وبينما تكون الجمهورية نظام تحالف ووافاق، فالدولة القومية هي نظام إرغام أحادي الجانب وبناء للمجتمع وفق مشيئة الدولة. وبينما تتوخى الجمهورية الدقة في تحالفاتها وفي توازن المجتمع، فإن الدولة القومية تُهَدَفُ إلى إفساد شتى أنواع التحالف والتوازن، وإلى تصعيد الانفراد بالذات والسيادة المركزية حتى أقصاها، وإلى صهر جميع القيم والمفاهيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة في بوتقتها. قد يحصل تشاطر الجمهورية. فبينما نجد العديد من الآراء والتقاليد والأكنيات

والكيانات السياسية والإدارات المحلية والمناطقية مكاناً لها تحت سقف الجمهورية، فإن الدولة القومية ضد مثل هذه التعدديات والكتليات ذهنياً وبنية.

لطالما يدور الحديث عن ثلاثة أمثلة بخصوص نمذجة الدولة القومية:

مثال فرنسا هو النموذج الأول للدولة القومية. فمكان ولادة الدولة القومية هو فرنسا. أما خالقها وإلهها، فهو نابليون. تتخذ فرنسا من الهوية السياسية أساساً. وترسخ الميدان السياسي والقانوني. وتسلك مفاربات أكثر تقليدية، حتى لا تنزلق نحو فاشية من الطراز الألماني. إنها ليست متعصبة فيما يتعلق بالعرق والأثنية الحاكمة. فكل من يتشاطر لغة وثقافة فرنسا، بإمكانه احتلال مكانه في الدولة القومية الفرنسية. وقد استنهم الأتراك لأنفسهم من هذا النموذج. كما له مقتفوه في العالم أيضاً.

أما النموذج الألماني، فيأخذ الثقافة أساساً. فالثقافة الخاصة بالأمة الألمانية هي شرط وجود مواطنيها ودولتها القومية على السواء. ونزوعها أكثر إلى الفاشية متعلق بتطور الدولة القومية الألمانية على هذا الأساس. وقد أثرت في العالم أجمع. كما تأثر الأتراك أيضاً بهذا النمط في التطبيق. لكن الألمان يتجاوزونه حالياً.

في حين أن المثال الإنكليزي هو الأكثر مرونة وسلاسة. فالإنكليز، لا يتخذون الوحدة السياسية أساساً كالفرنسيين، ولا الوحدة الثقافية أساساً كالألمان. بل يعرضون مثلاً من الدولة القومية الأكثر انفتاحاً على الكيانات السياسية والثقافات الأخرى المغايرة.

ط- يشتم تناول الدولة القومية من حيث التوقيت بالأهمية، على صعيد استيعاب تطورها وتحولاتها. إلى جانب التشديد المتواصل على أنها صيغة الدولة الأساسية للحدثة الرأسالية، إلا أننا لن ندرك دورها بشكل كامل، ما لم نتناولها ضمن سياق تطورها التاريخي.

إن نزوع هولندا وإنكلترا إلى تحطيم أسال إسبانيا وفرنسا بشأن الإمبراطورية، قد دفعهما إلى البحث عن مفاهيم الدولة الأكثر تأثيراً. وهذا ما جرهما نحو نمط الدولة القومية. لقد برهن نموذج الدولة القومية تفوقه مع الزمن، مقارنة بالبنى السياسية والعسكرية القديمة. سواء من النواحي المالية والسياسية، أم من حيث إعادة هيكلة الجيش على وجه الخصوص. من هنا، فقد حققت هولندا وإنكلترا تفوقهما البحري أولاً، بحيث انقل زمام النفوذ، وبالتالي الهيمنة على البحر، إليهما مع نهايات القرن السادس عشر. وفي غمار الحروب السلاطية التي خاضتها في فرنسا وإسبانيا في مستهل أعوام 1700م، حسمتا تفوقهما البري أيضاً. لكن

الأسر الحاكمة في فرنسا والنمسا كانت لا تتخلى بأي شكل من الأشكال عن أطماعها في الإمبراطورية. فنفعت ثمن ذلك باهظاً، بحيث خسرت فرصتها في تكوين الدولة القومية. علاوة على أن التكاليف المالية لبنى الدولة لديها كانت باهظة بنسبة أعلى بكثير.

أما هولندا وإنكلترا، فدعمتا تأسيس الدول القومية سياسياً تجاه أمال الإمبراطورية تلك. نخص بالذكر هنا سياستهما المؤثرة بإبرازهما دولة بروسيا كدولة قومية منيعة في وجه فرنسا والنمسا. تجسدت السياسة الأخرى المؤثرة في مساندتهما الدائمة لكل قوى المعارضة في أوروبا، وبالتالي لكل النازعين إلى الدولة القومية، حتى أنهكتا منافسيهما. ذلك أن تغلب أولئك المناقسين على الدولة القومية كان يبدو شبه مستحيل. من هنا جاءت معاهدة واستيفاليا كثمرة لهذه التطورات. فأوروبا ذات الدولة القومية كانت تتسع وتُحقّق تفوقها تصاعدياً إزاء أوروبا الإمبراطورية. ومرام إنكلترا من الثورة الفرنسية كان خلع الملك الذي يأبى الوفاق معها ودعم معارضيه، وجرهم إلى الأجنداث التي تشاءها هي. بالتالي، ساندت كل من كان على تناقض مع الملك. في الحقيقة، فالثورة بمعنى من المعاني (وليس كليا) كانت مؤامرة من إنكلترا. لكن الملكية فيما بعد أقسدت حساباتها مع الجمهورية ونابليون، فيما يتعلق بالانتقال إلى الدولة القومية. فأنقذت إنكلترا نفسها مقابل نابليون بقاءه شجرة. فضلاً عن أن سياستها بشأن بروسيا أيضاً كانت وجهاً لوجه أمام عاقبة مشابهة.

نصادف مثلاً مشابهاً لنابليون في تأسيس جمهورية تركيا. فبدعم إنكلترا للموالين لها تجاه الاتحاديين الألمان، انسحل مصطفى كمال باشا مستفيداً من ذلك، ليكوّن نموذجاً مطابقاً لنابليون. بذلك خسر الموالون للإنكليز والألمان على السواء. ولإنكلترا العديد من التجارب السياسية المشابهة الخليفة بالبحث بكل عناية. علاوة على أنه ينبغي عدم النسيان أنها مارست السياسة بالاشتراك مع الماسونيين¹ أيضاً.

لقد تمّ الحزم بانتصار الدولة القومية أوروبياً مع إعلان الوحدة القومية الإيطالية في 1861م والألمانية في 1871م. فانتقلت ساحة صراع الهيمنة هذه المرة لتكون بين إنكلترا

¹ الماسونية: منظمة عالمية سرية تخدم اليهود بطريق غير مباشر. يتشارك أفرادها أفكاراً واحدة في الأخلاق والميتافيزيقيا وتفسير الكون والحياة والإيمان بخالق إلهي. أنشأها اليهود كجمعية "القوة الخفية" للتقضاء على النصارية عام 43م. ظلت سرية حتى 1717م. حيث ظهرت تحت مبادئ "حرية، مساواة، إخاء، تعاون"، وبدلوا اسم "هيكل" بـ"محفل"، واسم القوة الخفية بـ"البنائين الأحرار". كان للماسونية دور كبير في إنجاح جمعية الاتحاد والترقي بتركيا (المترجمة).

وألمانيا. ومَرَّت السنواتُ الثلاثُ والأربعون فيما بين 1871-1914م بالبحث عن تحالف بين الطرفين. لكن الحرب العالمية الأولى ألحقت ضربة ساحقة بأمال ألمانيا في الهيمنة. فكانت الحرب العالمية الثانية بمثابة انتقام لهذا الأمر. والمحصلة كانت الانهيار الأليم للدولة القومية الألمانية.

سعت روسيا من خلال ثورة أكتوبر 1917م إلى ملء فراغ الهيمنة الناجم عن هزيمة ألمانيا. لذلك تم تحويل السوفييتات بسرعة إلى دولة قومية. لكن تحالف إنكلترا الخبيرة مع أمريكا، أطاح بأمال روسيا في الهيمنة، تماماً مثلما حصل للفرنسيين والألمان. كان انهيار السوفييتات رسمياً في 1989م يعني تخليها عن طموحاتها في الهيمنة. فمع حلول عام 1945م، انتقلت هيمنة إنكلترا المعمرة ثلاثة قرون إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل أن تبقى إنكلترا حليفاً صغيراً الشأن لها. وما سياسة الاتحاد السوفييتي في دعم حركات التحرر الوطنية تجاه الهيمنة الأمريكية سوى حصيلة لمرحلة الحرب الباردة الجارية خلال أعوام 1949-1989م بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي خلال العصر الذهبي للدول القومية. فالتوترات التي بينهما قد هيأت الأرضية للتسريع من نكاثر الدول القومية. من هنا، فمرحلة تشييد الدولة القومية المكتملة في أوروبا حتى 1914، كانت قد اكتملت عالمياً في بدايات 1970. وكانت الحرب العالمية الثانية أول أزمة جدية خانقة للدول القومية الأوروبية. فولد الاتحاد الأوروبي كمنبج لهذه الأزمة.

الموضوع الآخر الجدير بتسليط الضوء عليه، هو دوافع الحداثة الرأسمالية في تطوير الدولة القومية كنموذج. إن سردنا بشرح هذه الدوافع. ونضيف إليه الإشارة إلى أن هذا النمط لا يسمح بسهولة بحصول تطورات من الطراز الإمبراطوري. فلو انتصرت الإمبراطورية، لكانت فرصة الاختكارات الرأسمالية أقرب مجدداً إلى حالها في العصور الوسطى. لذلك تشدقوا بها، وحاربوا بلا هوادة أطماع الإمبراطوريات العظمى الأربع. وهكذا أفرغت آمال إسبانيا فيما بين أعوام 1500-1600م، وفرنسا فيما بين أعوام 1600-1870م، وألمانيا فيما بين أعوام 1871-1945م، وروسيا فيما بين أعوام 1945-1990م في أن تكون إمبراطوريات عظمى (ينبغي إضافة الإمبراطوريتين العثمانية والنمساوية أيضاً)؛ وذلك بواسطة سياسات الدولة القومية.

على الرغم من النظر إلى الدولة القومية بأنها خليقة بثقب البورجوازية الوطنية، إلا إن الواقع البارز للعيان يشير إلى كونها في الأساس منتوج الاحتكارات الرأسمالية الطامعة في بناء نظام عالمي دولي. فحتى تركيا، التي تتظاهر بالنزعة الوطنية العنصرية بإفراط، لم يكن لها أن تقف على قدميها، دون موافقة إنكلترا وتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية. أي أنه يستحيل التفكير بولادة وتنامي دولة قومية من دون النظام الرأسمالي العالمي، بما في ذلك الدولتان القوميتان السوفييتية والصينية. ومن أولى المؤثرات المصرية في بنائها وبقائها، هو أن رأس المال يعدّ الجواب السياسي الأمل لضمان الربح. وعندما فقدت النول القومية خصائصها هذه، تحولت رويداً رويداً، لتقوم بالحفاظ على وجودها واستمراريتها تحت ظل السيادة الإنكليزية ثم الأمريكية. فبدون دعم سياسة النظام العالمي (الحداثة الرأسمالية وهيمنتها)، ما كان لأية دولة قومية أن تصمد مدة طويلة. وفي حال العكس، فإن ذلك كان يعني الشذوذ عن منطق النظام القائم. وما هو شاذ، فإما أن يحيا بصعوبة بالغة، أو أن ينهار. والحاجة الماسة التي تفرض حتى على السوفييت والصين ضرورة الوفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية للتمكن من الصمود وصون الوجود، إنما هي مثال ويرهان آخر على ذلك. إذن، والحال هذه، بمقدورنا الآن استيعاب النهاية المأساوية لصدام حسين بنحو أفضل. ذلك أنه لم يعترف، أو لم يرغب في الاعتراف بالنظام القائم. لم يكن أمامه سوى خيار وحيد للحفاظ على وجوده بثبات، ألا وهو تحويل العراق إلى نظام ديمقراطي شامل. لكنه لم يستغل هذه الفرصة، بسبب إيمانه البالغ بإله الدولة القومية. ورغم إمساكه بالقرآن الذي ينص على كلام الإله القديم لدى إخراجِه إلى منصّة الإعدام، إلا أنه قد تبدّى وبشكل مأساوي أليم، أن الإله القديم لم يأت لنجته. وأن قوته لم تكف لإنقاذه تجاه الإله الجديد للنظام. لكن إله النظام القائم، أي اللويثان، يتخبط في مستنقع العراق، وفي حالة عويصة ضمن منطقة الشرق الأوسط برمتها.

تبحث أوروبا لنفسها عن إله جديد. ومن المحتمل أن تنشئ إلهاً أكثر سلماً وانفتاحاً على الحقوق، إذ تسعى إلى تطوير الاتحاد الأوروبي كردة فعل إزاء ماضيها الحربي برمته، وخاصة تجاه الحرب العالمية الثانية، التي كانت آخر الحروب المروعة التي خاضتها طيلة تاريخ التحول الوطني وبناء الدولة القومية على مدى أربعة قرون. أي أنها تجهّد لتخطي الجوانب المدمرة والمهولة البارزة مع بناء الدولة القومية. وذلك بأساليب التطور التدريجي،

وبالأفكار والعقائد والمؤسسات الجديدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتاريخية، وبالتأسيس على المواطنة الأوروبية. إن هذا أشبه ما يكون بتقديم النقد الذاتي. إنها مرحلة تقتضي متابعتها بكل حساسية وحذر. حيث من المحال التعويل على نتائجها أو التكهّن بها مسبقاً. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فأبدت موافقها الراديكالية الصارمة تجاه الدولة القومية التي لا تتوافق ومصالحها. وذلك بقضائها على صدام حسين، وبهدمها نظامه، لأنه بمثابة لويس السادس عشر في مدنية الدولة القومية في العراق (وهو الملك الذي أعدم بالمقصلة أثناء الثورة الفرنسية). فسيما يكن، فباستطاعتها اختبار أسلوب (عادة هيكله الدولة القومية على الطراز الفيدرالي على الأرجح (بنية الولايات المتحدة الأمريكية نفسها).

إن انحصار أطماع أمريكا بين الإمبراطورية والهيمنة هو برهان جازم على صعوبة المرحلة التي تمرُّ بها. فالتحكُّم بالدول القومية بسيادة هزيلة أمرٌ صعب، مثلما الحال في علاقاتها مع تركيا مثلاً. ففي حال فضلت الإمبراطورية فقد تعزل عن العالم. إذ لا يزال انهيار روما حياً في الأذهان. لكنَّ حسن طالعها يتجسد في غياب أية قوة أخرى تتجرأ على التطلع إلى الإمبراطورية. كلُّ شيء يشير إلى أنها أمام مازقٍ وخيم. فالهيمنة عبر الدولة القومية الكلاسيكية قد أوصلتها بشقِّ الأنفس إلى بدايات القرن الحادي والعشرين. الاتحاد الأوروبي هو الخطوة الأولى التي لا تزال في حالة التكون. ولا يزال الغموض يلفُّ مستقبله. فكان نظام هيئة الأمم المتحدة مرآةً تعكس مازق الدولة القومية. إذ يكاد يكون جهازاً يزيد من وطأة المشاكل عوضاً عن تخفيفها وحلها. أما الوحدات الإقليمية والقارية الأخرى، فكانت إمكانياتها في الحل معدومة، نظراً لانعدام أي أملٍ يرتجى منها في تخطي عائق الدولة القومية. لقد خرجت الدولة القومية منذ زمن بعيدٍ من كونها نموذجاً لحل القضايا الاجتماعية، سواء في الداخل أم الخارج. علماً أنها أثناء تشييدها كانت نموذجاً مناسباً تجاه حملات الغزو والاحتلال، ولأجل أول تكديس لرؤوس الأموال في نفس الوقت. لكن، وعلى الرغم من ذلك، فإن حاضرنّا شاهد على مئات الأمثلة من الأحداث التي تثبت أن الدولة القومية لا تشكل قوة الحل. بل وتعدُّ نموذجاً معيقاً لانتعاش المتجدد لجميع القضايا ذات الأبعاد التاريخية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية والفمينة والسياسية، التي عملت على قمعها داخلياً، وكذلك تجاه حالات النزاعات الدولية.

القضية الإسرائيلية-ال فلسطينية مليئة بالدروس من هذه الناحية. فكلتا الطرفين متشبثان بنموذج الدولة القومية بتحجر صارم. إذ، وكما يحلوا قضية القدس فقط، فلما أن يمزقوا المدينة إرباً إرباً، أو أن ينفوا بعضهم بعضاً. من العسير حقاً العثور على مثال آخر أفضل من هذا، لتسليط الضوء على مازق النظام القائم وأزمته الخائفة. علماً أن وضع العراق وأفغانستان ولبنان مائل للأنظار. وقد يأتي الدور على إيران وغيرها. إذن، ومع مرور كل يوم يتضح أن هذا النمط ليس عادلاً أو إنسانياً، ولا سياسياً أو ديمقراطياً. كما يتضح انعدام فرصته في الاستمرار.

بعدما بلغت الدولة القومية أوجها في السبعينيات، عانت من أزمة عائرة، وخاصة مع انهيار الاتحاد السوفييتي. ومع عجزها عن التجاوب مع الأزمة وقضايا النظام، بل وبتشكيلها حجر عثرة مع الزمن؛ بدأ اعتبارها يتهاوى في عيون الاحتكارات الرأسمالية. فمساعي النفاذ من الأزمة السائدة في نموذج الاتحاد الأوروبي عن طريق التطورات التدرجية، لا تبعث كثيراً على الأمل. ذلك أن هذا الوضع على علاقة بالأزمة العالمية العامة للحدثة الرأسمالية. والشرق الأوسط هو الساحة التي تحولت فيها حالة الأزمة إلى فوضى عارمة. إن ما يجري يصل بأبعاده إلى مستوى حرب عالمية ثالثة. ونموذج ثانٍ من الاتحاد الأوروبي أو مشروع الشرق الأوسط الكبير، هو بعيد كل البعد عن تلبية متطلبات المنطقة. لذا، فمن المتوقع أن تدوم حالة الفوضى مدة طويلة. وقد يسعى النظام القائم إلى إعادة هيكلة الدولة القومية متقمصاً قناع الديمقراطية. لذا، فالسبيل الأنسب للرد على ذلك، هو قيام القوى المناهضة بالمشاوراة والحرية والديمقراطية، والمكافحة في سبيلها، بالشروع في تطوير الحضارة الديمقراطية.

سأسعى لمناقشة مشروع الكونفدرالية الديمقراطية في المنطقة، في مرافعتي التي سأطرحها باسم "أزمة المدينة وحل العصرية الديمقراطية في الشرق الأوسط".

ي- إن الالتفات عن الدولة القومية دون النقاش حول جانبها الأبستمولوجي (المعرفي) كبراديعما متجذرة لأبعد الحدود، يعد نقصاً فادحاً. تشير التوصيفات التي أطلقت حتى الآن إلى استناد الدولة القومية على براديعما مغايرة جداً لأي نمط آخر من الدولة. إن نشاطات توماس

كوهن^٢ بشأن نظرية المعرفة تسرد للعيان مدى أهمية هذه البراديفما، الخاصية التي أرغب في توضيحها ضمن السياق المتعلق بالبراديفما، هي قوة الدولة القومية في التحريف الفطري. فالمنظور العلمي للشخص المترعرع في الأوساط الاجتماعية للدولة القومية، يكون مضاداً للحقائق بنسبة تسعين بالمئة (التخمينات العامة تدل على صحة قناعتي)، والعلّة الأساسية في ذلك هي قيام البراديفما الدولية القومية بإنشاء وعيها الخاص بها بصدد التاريخ والمجتمع. بدءاً من نمط بناء المواطنة والترويج له، وحتى إسقاطه على جميع مستويات المجتمع. نخص بالذكر تاريخ الأمة والدولة الذي أنشأته (حيث تنشئهما بشكل متداخل)، والذي ينكر التاريخ العام، مثلما ينكر تاريخ الأمم والدول والمجتمعات الأخرى بنسبة كبرى، أو يقدمه بعد تزويره وتسخير له خدمة تاريخه.

وأي مواطن لا يمر من تلقين هذه البراديفما، لا يمكنه أن يكون عالماً مثمراً. حتى وإن لم يكن ذلك مستحيلاً، إلا إن علمه سيكون شاذاً جداً، ومفقراً للقدرة اللازمة لتطوير تفسيرات قيمة. أولاً: لأنها تعصبية تنظر إلى كل شيء من زاوية منفعة الدولة القومية. ولا يمكن لكل الظواهر أن تكتسب معانيها، ما لم تمر من عيانتها القومية. وما من إمكانية لاستيعابها علوم الاجتماع. فمثلما أن منظورها الفاشي للأمة قد ضيق الخناق على إمكانية إحراز العلم، فهي غير قادرة على فهمه، إلا عندما يتواءم مع وجهات نظرها. وما من ظاهرة أو علاقة أو حدث منبؤ من قبلها قادر على إفساد حفظياتها. في هذه النقطة بالذات تبرز أسامة التخريبات والأضرار التي تسببت بها القومية كدين. فواقع أي شيء لا يخدم قوميتها، لن يكون له أي معنى أو شأن لديها. وتعتبر ألا جدوى منه، وأن حالته الروحية منزوية، وعقله مغلق. لذا، فهي تنظر إلى الوقائع الاجتماعية المفعمة بالمعاني الخارجة عن نطاق ظواهر الدولة القومية على أنها مضادة لها. ذلك أنه يتعين النظر إلى كل شيء في الواقع الاجتماعي من خلال منظار نزعة الدولة القومية. الأمر كذلك حتى وإن كانت الرؤية أقرب إلى منظار حصان. وكل من ينظر من خلال هذا المنظار، يكون عاجزاً عن التحلي بنظرة موضوعية إلى التاريخ

٢ توماس صامويل كوهن: مفكر أمريكي يهودي (1922-1996). ألحق بغزارة في تاريخ وفلسفة العلوم. جاءت شهرته من كتابه "بنية الثورات العلمية"، الذي يقول أن تطور العلم ليس دافعاً متدرجاً تراكمياً نحو الحقيقة، بل قد يمر بثورات بيولوجية دورية. كما قدم مصطلح "العلم العائدي" أي اليومى الثوري (المترجمة).

والفلسفة. حيث أن تصلب ذهنيته يغدو عائقاً جاداً قائماً بذاته. وهذا النمط من الرؤية غير مناسب لإدراك العلم.

كما إنها عاجزة عن التفكير بالمجتمعات خارج مجتمعها الدولي القومي. والتحجر في هذا المضمار، إما أن يشوّه الملاحظة الموضوعية، أو أن يجزّئها إلى وجهة نظر لامبالية. وعندما تنظر إلى الآخر بهذه البراديجما التعصبية بما يضاهاى أكثر المتدينين عصبية، فإما أنها لن تراه، أو أنها ستراه عدواً لدوداً. هذا هو السبب الذي يجعل عالم الدولة القومية يسفر دائماً عن الحروب. ومثال هتتر قد يكون مثيراً في هذا السياق أيضاً. فإما أن تكون أوروبا والعالم ستما يراها هو من خلال منظوره، أو ألا تكون فيتوجب إبادتها. ليس عسيراً إثبات كيفية تحول هذه البراديجما إلى عامل عنف وتغسف نافذ من خلال عدد كبير من الأمثلة.

من الواضح أن الحروب الدينية أيضاً تتعلق ببراديجماتيات مختلفة. فتكاثرت الحروب الناجمة عن القومية إلى هذا الحد، مرتبطاً ببراديجما الدولة القومية، أي بوجهة نظرها الأساسية المسيطرة. حيث أن القصور عن الإدراك السليم للمعرفة، سيؤدي طبيعياً الحال إلى اكتساب المعارف الخاطئة. وهذا ما يجلب بدوره القرارات والممارسات العملية الخاطئة. من غير المتوقع أن يكون أي عالم محصن بوجهة نظر الدولة القومية العميقة (براديجماتيتها) قادراً على طرح تفسيرات وشروح قيمة بشأن جميع العلوم، وعلى رأسها العلوم الاجتماعية.

هذه الذهنية التي تصبغ كل شيء بطابع "الأنا"، وتنادي بـ"أنا" في كل شيء: "حدودي"، "مجتمعي"، و"وطني"، تغرق في أنانية فظيعة، وتغالي في تضخيم نفسها. بالتالي، فمن الواضح أنه ما من قوة قرار أو علاقة أو ممارسة سليمة يمكن أن تصدر من هكذا شخصية. ومن غير المأمول أن تسمح بفرصة السلم والتضامن والتكافل، وطنياً كان أم دولياً؛ كونها تضع نفسها في كفة، والدولة ومجتمعها وتاريخها وأفاقها ومصالحها وطموحاتها في الكفة الأخرى.

إذن، من المحال أن نحظى بفرصة بلوغ العلم، وبالتالي بالقدرة على إصدار قرار صائب أو عقد علاقة سليمة؛ ما لم نعتد إطار وجهة نظر الدولة القومية في هذه البراديجما، والتي سعينا لتعريفها كمسودة بخطوطها العريضة. فكل المؤشرات تدل على أن الأجواء الديمقراطية تمنحنا الشروط الأكثر ملاءمة للثورة العلمية. وإذا ألقينا نظرة على سعارف المرحلة الممتدة من أعوام 4000-6000 ق.م (الهلال الخصيب)، إلى إيونيا وأثينا في الفترة ما بين أعوام

400-600 ق.م، وصولاً إلى أوروبا بمرحلتها المبتدئة مع النهضة والإصلاح والتنوير منذ القرن الخامس عشر؛ فسند أن المراحل التي تسارع فيها ازدهار العلوم على علاقة كئيبة مع مستوى حرية المجتمعات. وإن كانت أوروبا لا تزال عرضة للانتقادات الصارمة، رغم القيم العظيمة التي قدمتها إلى البشرية، فإن هذا يرجع إلى منفعية الدولة القومية الأنانية. وسبب قصور الحداثة عن إيجاد الحلول للقضايا الراهنة، إنما يعود إلى نظام الدولة القومية التي تعمل به أساساً. تماماً مثلما هو السبب في كل الحروب المهمة الفريدة، التي سادت القرون الأربعة الأخيرة.

أما وجهة نظر الحضارة الديمقراطية، فهي فرصة عظيمة ورائعة من حيث إنتاج العلم السليم. لخص بالذكر الحاجة الماسة إلى علم جديد في أتون الأزمة والقوضى العارمة، والتي لا يمكن تلبيتها إلا بسيادة براديعما المجتمع الديمقراطي فقط.

ونظراً لاستحالة ظهور الحلول العملية دون حلحلة وتفكيك القضايا الأبستمولوجية، فإن تحطيم طوق براديعما الدولة القومية، والتخلي ببراديعما العصرانية الديمقراطية سوف يصل بنا إلى القدرة على إيجاد الحل اللازم والمرتبب.

الفصل الخامس

زمان الحداثة الرأسمالية

ليس خطأ تقسيم التاريخ الحضاري إلى ثلاث مراحل: العصور الأولى، العصور الوسطى، والعصر الحديث. لكن الاختلاف يكمن على الأغلب في مضمون التعاريف. إنني على قناعة بأن شكل ومضمون السرد الذي اعتمدته في مرافعتي منير، فقد دارت النقاشات حول كون الرأسمالية مدنية أم لا. أما نقاشي بشأن المدنية، فيستند إلى حقيقة أنها تشكلت ككل متكامل، وتتميز بنظام متدفق على نحو "النهر الأم". وهي تتحرك وفق مثالب المدينة والطبقة والدولة. وكل شكل يتخذه المثلث، فإنه يحدد ملامح المدنية. بإمكاننا القول أن المدينتين السومرية والمصرية تؤلفان الشكل الكلاسيكي الأول، وأن عصر الإغريق-الرومان والإسلام والمسيحية يعد مرحلة النضوج، في حين أن عصر المدنية الأوروبية هو مرحلة الانهيار والفوضى.

التقسيم الآخر الذي اضطررت إلى طرحه معني ببعده الحضارة الديمقراطية. فرغم تواجدها ضمن النهر الأم، إلا أنه لا يمكن مطابقتها بالأخرى. علماً أن الحضارة والمدنية كل متناقض إلى أبعد الحدود. إذ يكمن التناقض الأولي فيما بين المدنية الاحتكارية والحضارة الديمقراطية للمجتمع غير المتداول. نتلمس التناقض بين المدنية الدولية والحضارة الديمقراطية بأفضل صوره بين الحضارتين الإغريقيتين في العصر القديم، أي، بين إسبارطة التي تحكم بالملكية، وأثينا التي تدار بالديمقراطية. وقد شوهد تناقض مشابه لدى تطور المدنية الأوروبية أيضاً. فالتناقضات الحادة بين الدولة وديمقراطيات السدان منذ القرن الرابع عشر وحتى أواسط القرن التاسع عشر، هي مضمونا تناقضات بين الدولة والحضارات الديمقراطية.

من أهم النواقص الأخرى للماركسية، هي تناوّلها لهذه التناقضات وفق المنظور الطبقي الضيق. فالصراعات الطبقيّة المباشرة تحليليّة الطابع. في حين أنّ الصراع الملموس يدور بين الجنوع الاجتماعيّة. أي بين مجتمع الدولة والمجتمعات الديمقراطيّة. ونتائج وجهة النظر الطبقيّة الضيقة معلومة. بيد أنّ الأصل هو مستوى الوعي والثقافة المعاشية بالنسبة للطبقات، التي يستحيل وضع خطّ فاصل بينها، كونها تشهد حالات عبور وتداول يومية فيما بينها. فالطبقة العاجزة عن معرفة أو تشييد حضارتها، تتخبط بطبيعة الحال في العدم. وما من صراع طبقي بلا مدنية. فقد شوهد في التجربة السوفييتية بالعين المجردة مدى فداحة الخطأ الذي تتميز به الأطروحة القائلة بصراع طبقتين تتضويان تحت سقف مدنية واحدة. فبسبب عدم تحطيم قوالب المدنية الدولتية الأوروبية، لم يتم التمكن من تشييد حضارة سوفييتية خاصة. وكونها اتخذت قوالب الحداثة الرأسمالية أساساً بنسبة كبرى، فإنها لم تستطع تجنّب نفسها من محاكاتها في نهاية المطاف. وقد شهد التاريخ الكثير من الحالات المشابهة. فعندما تحارب بأسلحة الآخرين (نمط حياة المدنية)، ستصبح مثلهم. إن ظهور مثل هذه الأوضاع متعلق بعجز الثورات عن تحديد أشكالها الحضارية الخاصة بها.

بهذا المعنى، فالمدينة الرأسمالية اصطلاح ضيق النطاق. لكن تصوير مدينة كالمدينة الأوروبية -والتي تشمل على العديد من العناصر الديمقراطية المتينة- وكأنها مدينة مشتركة بين طبقتين فقط (العمال-الرأسماليون)، هو تصوير يحتوي على معان خاطئة جداً. لذا، سيكون من المفيد التمييز بين أوروبا الديمقراطية وأوروبا الرأسمالية، بدلاً من القول بوجود حضارة أوروبية وحيدة. فما الاتحاد الأوروبي الحالي سوى مساعٍ لتطوير نمط لأوروبا يسود الوفاق فيه بين الحضارة والمدنية. إنها تجربة مثيرة وخليقة بالبحث والدراسة. فالضرورة الماسة لتأمين توازن مدنية أوروبا الدولتية المتصلبة مع التقاليد الديمقراطية الحصينة، ومع القوى الناعمة كالمنطق والقانون؛ يتماشى وتعريفنا بصدد المرحلة الأخيرة من المدنية الدولتية (أي، تداخل المدنية والأزمات). وما الحروب الضارية المستمرة على مدى أربعة قرون سوى برهان آخر على البنية المتأزمة. كما بالإمكان اعتبار مثال النظام السوفييتي برهاناً آخر على النقاشات الدائرة على قدم وساق بشأن النظام القائم. وبنية الاتحاد الأوروبي وجدالاته بشأن المستقبل كافية لتبيان مدى تردد الحداثة وعجزها عن النفاذ من الأزمة.

يتعلق السبب الأساسي في توصلنا إلى هذا الحكم ببنية الاحتكار الرأسمالي. فمثلما برهن ماركس في كتابه "رأس المال"، فالأزمة متعلقة برأس المال، أي بكونها بنوية على صعيد الاحتكار. إذ يستحيل تكديس رأس المال وجني الربح من دون أزمة. ونظراً إلى استحالة جمود رأس المال دون ربح، فهو لا يكون إلا بالأزمة. وأن تكون الثورات والدمقرطة وحقوق الإنسان قائمة في الأجنحة باستمرار، فهذا ينبع من الحاجة إلى البحث عن جواب للأزمة، وليس من إشكالياتها الداخلية فقط. والسبب في ذلك يرجع إلى حالة العجز عن التحكم بالعالم. هذا ولم يقتصر رأس المال العالمي على التحكم بالعالم في كل مرحلة من مراحله. بل وحاربه أيضاً. وبسبب الأزمة الموجودة في طبيعته، فقد استشرت الحروب عالمياً. وتواجدت الجيوش المحترقة، واندلعت الحروب على الدوام تزامناً مع ولادة المدنية. حيث، وانطلاقاً من طبيعتها، يستحيل أن تتطور المدنية الدولية، ما لم تهيم على المجتمع. والهيمنة بدورها تعني السلطة. والسلطة لا تتحقق دون نفوذ. والنفوذ بدوره لا يتحقق إلا بالعنف والقوة. لهذا السبب شبه هيجل التاريخ بـ "المذبحة الدموية".

يتعلق الفارق بين كلتا المذبتين السابقتين والرأسمالية بحجم بنية الطبقة والمدينة والدولة. حيث كانت المذبتين صغيرتين، والطبقات محدودة، والدول أقل عدداً وأصغر حجماً. بالتالي، كانت الحروب قليلة وقصيرة. كما إن العنف موجود في الطابع البنوي للمدينة. لكن، ومثلما قامت المدينة والطبقة والدولة بابتلاع المجتمع بأكمله في ظل الرأسمالية، كذلك فهي تبتلع البيئة أيضاً وما تحت الأرض وما فوقها. وتحيط حالات الفوضى بالمجتمع والبيئة على السواء. يعرض إيمانويل والرشتاين حكماً يذكر فيه أن الرأسمالية ولجت مرحلة الأزمة البنوية بعد أعوام 1970، وأنها قد تدوم حوالي 25-50 عاماً. وعندما يقول: إن النتيجة تحددها نوعية العلم+التنظيم+الممارسة، فهو يتطرق نسبياً إلى الظواهر وعلاقاتها. من الواضح أنه لا يزال عاجزاً عن الخلاص من المفهوم الماركسي بشأن الأزمة الدورية. إذ أرى أنه من الأصح الافتراض أن الرأسمالية تعني الأزمة من حيث زمانها بأكمله. سأجهد في هذا الفصل إلى تقسيم زمان الرأسمالية باقتضاب، وسأتناول بالخطوط العريضة بنيتها وحالتها المتأزمة وقضاياها في التغير والتحول.

أ- الرأسمالية التجارية الاحتكارية

التجارة هي الميدان الأقدم لرأس المال. بالإمكان الحديث تاريخياً عن وجود عصر تجاري متصاعد حول مدينة أوروك فيما بين أعوام 4000-3000 ق.م. نحن على علم بأن الآشوريين شادوا المستوطنات التجارية من بلاد الأناضول إلى بلاد الهند، والفينيقيون هم أول قوم أبدى مهارته في بناء أولى المستوطنات التجارية المنتشرة على أطراف البحر المتوسط. أما التوسع والأمان في الإمبراطورية البرسية، فكانا مشحونين بأوسع معاني العولمة تجارياً. كما حافظت التجارة على وزنها بنسبة مهمة في المدينة الإغريقية-الرومانية. ذلك أنه من العسير على المدن الكبيرة أن تصمد دون التجارة. فالمدينة الكبيرة تعني التجارة الضخمة. أما الحضارة الإسلامية التي تمثل قوة عالمية في العصور الوسطى، فتعد المرحلة الأخيرة الكبرى على الطريق المتجهة صوب التجارة الغربية، وكان جميع التقاليد اللازمة للتجارة قد تكونت. فعناصر النقود والقروض والبنوك والسندات والسوق والنقل، قد غدت قطاعات طغت بثقلها في الحضارة الإسلامية، باعتبارها تشكل العوامل القديمة والجديدة في الوقت نفسه. أما المدن التجارية الإيطالية، فورثت أساساً التقاليد التجارية لشرقي البحر المتوسط والإسلام وبيزنطة. ينتقل التفوق التجاري في القرن الثالث عشر إلى القارة الأوروبية عن طريق إيطاليا. إذ تحافظ المدن التجارية الإيطالية على تفوقها فيما بين القرنين الثالث عشر والسادس عشر، لينتقل بعدها إلى الاحتكارات في مدن هولندا وإنجلترا. وبعد القرن السادس عشر، تنتصر الرأسمالية التجارية بنسبة كبرى في عاصمتي هذين البلدين، أي في لندن وأمستردام. أما اكتشاف أمريكا وجنوب شرقي آسيا عن طريق المحيط الأطلسي ورأس الرجاء الصالح، وانخراطهما في الطرق التجارية، فيعدّ واحداً من أعظم الثورات التجارية. ومع بروز هذه الطرق التجارية، خسر الشرق الأوسط سيطرته على الطرق التجارية الواصلة بين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب، ليتلقى ضربة كبرى اعتباراً من القرن السادس عشر، فيفقد أهميته القديمة. إن تراجع حضارة الشرق الأوسط طردياً منذ القرن السادس عشر، على صلبة وثيقة بافتتاح هذه الطرق التجارية الجديدة، ومع الثورة الصناعية تلحق الضربة الاستراتيجية الكبرى بحضارة الشرق الأوسط، لتعجز عن لم شملها أو استرداد قوتها حتى يومنا.

أدى التراكم الرأسمالي الكبير الأول في أوروبا دوراً رئيسياً خلال القرنين الخامس عشر والثامن عشر. حيث يسيطر هيمنته لأول مرة على الزراعة والمهن الحرة المتنامية في المدينة منذ القرن العاشر. وغلبة الطابع الاحتكاري على المانيفاكتورات باعتبارها أول حركة صناعية جدية، وانتشارها، وتضخم حجمها؛ هو على صلة وثيقة بهيمنة الاحتكار التجاري. هذا وقد صانعت شركتا الهند الشرقية والغربية مكانتهما الريادية لمدة طويلة، كونهما الشركتين التجاريين الأضخم خلال عهدهما في هولندا وإنجلترا. أما الوسائل المؤثرة لرأس المال كالبنوك، السندات، القروض، العملة الورقية، المحاسبة، والمعارض؛ فتحولت في هذه المرحلة إلى مؤسسات وطنية.

نتلمس مرة أخرى خلال هذه المرحلة الوحدة الوطنية بين الاحتكارات التجارية الخاصة واحتكارات الدولة. وبالأصل، فمن غير الممكن الحديث عن الاحتكارات التجارية، دون وجود الدولة باعتبارها احتكراً. فاحتكار الدولة ظل يتزعم هذه المكانة منذ العصر التجاري الأول وحتى العصر التجاري الأوروبي. أما المناداة بالليبرالية رغماً عن الدولة، فهو مجرد سقطة ولغط. فالمعنى الأولي لليبرالية هو تسخير الدولة كنيأ لخدمة الاحتكار الاقتصادي، وتصيير الدولة السياسية دولة اقتصادية. فالليبرالية بلا دولة كالبيستان بلا ناطور. والنقل التجاري على الدولة في هذه المرحلة، أو بالأحرى علاقاتها مع الاحتكار التجاري، تحتل مرتبة الصدارة.

وبسبب هذا العامل، تُسمى فترة القرنين الخامس عشر والثامن عشر بالمرحلة المركنتلية. فهي من حيث الجوهر تعني لُلمة الدولة عن طريق التجارة، وتخصيص جُل ميزانياتها لأجلها. بالإمكان وصفها بالقومية التجارية أيضاً. فالبيع أكثر من الشراء هو السبيل الأمثل نحو دولة متفوقة. كما وتُعرف الدولة الوطنية بأنها مرحلة انتقال المونارشية إلى الازدهار. وهي نفسها المرحلة التي يتداخل فيها انكباب الأرستقراطية على التجارة من حيث التخطيط الاجتماعي مع أرستقراطية التاجر، وتكتسب فيها البورجوازية تقاليداً الأولى كطبقة عصرية حديثة. وهي تشهد إصلاحات جذرية في جميع المجالات، بدءاً من الأيديولوجية البورجوازية إلى نمط حياتها، ومن مفهومها في الموضة إلى عمار المدن.

لقد تحقّق الإصلاح والتتوير في هذا العصر. ولكن، من الخطأ الجسيم الاعتقاد بأن كلا منهما حركة بورجوازية. فالإصلاح في مضمونه يعني إضفاء الطابع الوطني على الدين، وافتتاح فروعه الوطنية. وما من علاقة سببية بينه وبين البورجوازية. بل يهدف إلى تحديث

الأفكار الدينية التي عفى عليها الزمن، بعدما غرقت في الدوغماتيات، وإلى تجديدها في ظل الشروط المرحلية المستجدة. إنه حركة تكيف الدين مع الزمن. وهذا بدوره جزء من الثورة الفكرية. أما التنوير، فهو ثورة فكرية أشمل. وهو يفيد بتخطي البراديغمات القديمة بنسبة كبرى، وبطبع العصر بطابع البراديغما الجديدة، وبالتحديث الأنماط الفكرية من جميع المناحي. والمستجدات الحاصلة في كلا الميدانين المهمين، هي على علاقة مع ثورة العلم والفلسفة. أما تزامنه مع العصر التجاري، فهو محض صدفة. لكننا نرى الطبقة البورجوازية تتبناه وتجعله حكراً لها، نظراً لطبائعها الطبقيّة المعلومة. إنها تجعل من كلا الميدانين رأساً فكرياً بيدها. وسلوكها هذا أهميته القصوى. حيث تحظى بالمقابل بلقب الطبقة الشرعية. فلمفكر حركة التنوير نصيبهم المهم في التعاضى عن الساهية الطفيلية للاحتكار، والتي تماثل ما لدى الأرستقراطية والتيارات المؤمنة بالمطلقية والحتمية منه بأقل تقدير. ولأن البورجوازية كيانٌ تطبيقي حديث العهد، فإنه لم تحسب النتائج التي ستتمخض عنها بدقة. بل أقيمت جميع الأوزار على كاهل الطبقات القديمة. لقد لعبت البورجوازية دوراً رئيسياً في أن تترك ماهية الطبقة الوسطى بصماتها على العصر.

ترمي البورجوازية من دعمها الأيديولوجي للقومية إلى تأسيس احتكارها على السوق الوطنية. فقد أدت القومية دوراً مؤثراً في تصفية مناقسيها والقضاء عليهم. فتبذها أصحاب رأس المال التجاري من الأمم والقوميات الأخرى، بات أرضية خصبة لنمو شتى أنواع العداء العرقي والوطني والأثني والديني. وهذا ما أوجع النزعة القومية بشكل متبادل. ولهذا السبب تصاعدت مشاعر الكراهية حيال اليهودية في سائر العالم، وبات اليهود ممثلي السوء والردالة، والعائق الأكبر أمام الآمال الوطنية. مقابل ذلك، فقد شرع اليهود بتأسيس المنظمة الماسونية للدفاع عن ذاتهم دولياً، ولمضاعفة أصدقائهم والقضاء على أعدائهم. وعلى الرغم من أن أصول الماسونية ترجع إلى العصور الوسطى، إلا أن دورها الأساسي قد اكتسب معناه وزاد شأنه في هذه المرحلة. فقد كان لها ضلع في العديد من الحركات الثورية، وأفسحت المجال أمام ظهور الصهيونية، التي تمثل القومية اليهودية.

وإذا وضعنا روابط العلاقة بين التجارة والاستيطان مع عصر ولادة الرأسمالية، ومسار تطورها اللاحق نصب العين؛ سنجد أنه كان من المنتظر أن تحقق الاستيطانية نقلة استثنائية في عهد المركنتلية. استيطانية هذه المرحلة تبرز أماننا بالطابع الاستعماري. إذ نرى أن

القارتين الأمريكية والأسترالية، اللتين لم تتعرفا على المستوطنات طيلة تاريخهما، إضافة إلى آلاف الجزر المماثلة لهما؛ تتعرف على الاستعمار في هذه المرحلة. أما جميع القارات القديمة الأخرى في العالم، وعلى رأسها أفريقيا وآسيا، فكانها اكتشفت لتوها بغرض تحويلها إلى قارات مستعمرة. وبناءً على هذا، تمّ الشروع بأنشطة الاستئثار والأنثروبولوجيا. بالإمكان اعتبار ذلك مثلاً جيداً من حيث العلاقات بين العلم والمجتمع الجديد. في هذه المرحلة تجد نظريات العرق الأسمى أيضاً فرصةً للانعتاش. كما عمل على تطبيق الداروينية على المجتمع. ذلك أن أعمالها بشأن الجغرافيا والتاريخ، وإنجازاتها وفق منظور البراديجما الجديدة ترمي إلى نفس الهدف. فافتتاح العالم على الرأسمالية يشبه فعاليات الكشف.

إن الاستيطان والاستعمار (الذي يتميز بنتائج أكثر منهجية) هما أساساً من سياسات الاحتكارات التجارية في التوسع. إنهما الشكل الأكثر عصريةً للتهب والسلب. فالرأسمالية التجارية الأوروبية قد تكونت بدرجة كبرى اعتماداً على سلب المستعمرات ونهبها. فبينما كانت الفضة والذهب الأمريكي يسلبان، فقد كانت المنسوجات الزهيدة أيضاً من الأدوات المهمة في هذه العملية، لبيعها بأثمان باهظة جداً. لم تشهد التجارة تكوينات مختلفة الأسعار فحسب، بل وطالما مرت بمرحل تحدّد فيها الأسعار من طرف واحد. لقد لعب الاستيطان دوراً أولاً في تحكّم الاحتكارات التجارية بالأسعار، وبالتالي في جنبها أرباحاً طائلة. وبالأصل، فمكاسب التجار تركز على الاستفادة من فارق الأسعار بين الأسواق، أو العمل على تكوين هذا الفارق بمختلف الأساليب (تخزين السلع، ندرة السلع).

يقول فرناند بروديل: لعبت الحركات المضاربة في التجارة الكبرى دوراً مصيرياً في نشوء الرأسمالية. ويوضح أن المقايضة العادية في السوق لا دور لها، لأنها تتدرج في قائمة النشاطات الاقتصادية الطبيعية. كما يبتدئ الاقتصاد بتطور عملية المقايضة. ولا يعتبر إنتاج السلع بهدف الاستهلاك اقتصاداً. بل إن بلوغ حافة مرحلة المقايضة يعني بداية الاقتصاد. ليس ثمة مكان للربح في هذا الميدان. فقد تتحدث الأطراف عن مكاسب المقايضة. لكن هذا ليس موضوعاً للمضاربة. فالمضاربة الحقّة موجودة في ميدان التجارة الكبرى، والتي تسمى ببيت الرأسمالية. ففارق الأسعار يتحقق تحديداً بالتلاعب بالأسعار. بالتالي، لا يعتبره بروديل اقتصاداً. بل يراه "شيئاً" مفروضاً على الاقتصاد من الخارج. لكن، وكأنه لا يؤدّ الإفصاح أو

الكشف عنه. والخطأ الجسيم الذي يرتكبه، هو عدم تعريفه لما يأتي بعد ذلك، مخلقاً وراءه إشارة استفهام كبرى.

إن فرناند بروديل متنبه للفرق بين الدولة والسلطة. لكنه لا يحدد مدى تأثيرهما، وإن لم يكن كماركس، الذي يعتبر وظيفة الدولة والسلطة غير ذات شأن. بالإمكان القول أن تعريف الدولة وفق الماركسية كاقتراد مركز، هو أقرب إلى الحقيقة. لكنه تعميم مجرد جداً. فالسلطة والدولة أساساً هما "الاقتصاد" الذي ليس اقتصاداً، أي أنهما ينظران إلى الاقتصاد كميدان لاختلاس فوائض الإنتاج والقيمة. وبموجب ذلك يؤسسان للاحتكار في هذا المجال. وهما بهذا المعنى يعينان المجال الذي يعلو الاقتصاد مباشرة، ومعينان به كثيراً. فكل ألياتهما مسخرة للاستيلاء بشئى الأساليب على فوائض الإنتاج والقيمة. وتأتي الزراعة والتجارة والصناعة في مقدمة الساحات التي يتأسس عليها الاحتكار. وعلى سبيل المثال، فالضرائب غير المباشرة هي مساحة العلاقة، التي تتحرك فيها الدولة مباشرة كاحتكار تجاري. والدولة هنا تاجر بكل معنى الكلمة. إنها ليست تعبيره المركز، بل هي تاجر مباشر. وكما هو معلوم، فهذه الضرائب تُشكل أكثر من نصف وارداتها.

علاوة على ذلك، وانطلاقاً من مكانة الدولة في التحكم بالمزارع والأسواق الزراعية وفي تحديد الأسعار الزراعية، فهي احتكار اقتصادي محض. لكن العلاقة بين الدولة والاقتصاد والسلطة تحيطها هالة من الغموض في مراجع الاقتصاد الأوروبي. فرغم إصدار الاشتراكيين والليبراليين عشرات الآلاف من الكتب والمجلدات، إلا أنهم لا يزالون يعيدون عن إثارة هذا القطاع. إن عدم معالجة ماركس لهذا القطاع، أو عدم إسعاف عصره له في تناوله، يعد نقصاً جدياً، وله نصيبه الوافر في الفوضى البارزة.

أياً كانت الزاوية التي ننظر منها، فإنه ينبغي الاعتراف بالدور الأولي الذي لعبته الآليات الخارجة عن الاقتصاد، في انتصار العصر التجاري بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر. والحال هذه، ما هي الدولة إن لم تكن اقتصاداً؟ إن قيام أية قوة أخرى (عدا السلطة عموماً، وعدا الدولة خصوصاً بصفتها تعبيراً حقوقياً عن السلطة) باستثمار هذه الساحة على هواها، هو أمر عصيب إن لم نقل أنه مستحيل. قد يكون ممكناً الحديث عن مختلف زمر القوى الاحتكارية. لكن تلك القوى مرغمة في النهاية على عقد العلاقة مع السلطة، أو مع تعبيرها الملموس المشخص في الدولة. فأحياناً تسمى بالمجال المالي أيضاً. فإذا خرج المال من كونه

وسيلة بسيطة للتبادل، فبمقدوره فعلاً أداء دوره كقوة قاطعة كحدّ السيف على الأقل. إن عبارة نابليون بشأن الجيش: "المال، ثم المال، ثم المال" لم تكن عن عبث. ولكن، أي مال ذلك؟ إنه ليس المال كأداة للمقايضة. بل هو المال الذي ليس اقتصاداً. إنه المال التجاري الضخم، والمال كوسيلة للمضاربة. فالمال في هذه الميادين سيد وحاكم بكل ما للكلمة من معانٍ. وقد خصّت البورجوازية المال بدورٍ عظيم، نظراً لاستيعابها الأفضل لهذه النقطة. وكى يغزو المال قوة حاكمة وقائدة للمجتمع، فقد مَزَق المجتمع إلى أشلاء، وكان سكّين القصاب قد جرّأته. لقد رُجّ المجتمع - بل والدولة - في حالة يستحيل عليه العيش فيها من دون المال.

يبدو أن وصول المال إلى هذا المستوى يمثل الثورة الحقيقية للبورجوازية. فالمجتمع والدولة اللذان هما بحاجة إلى المال، يدلّان على الامتثال لأوامر البورجوازية. لأول مرة في التاريخ شهدت أوروبا الراهنة بلوغ هذه المكانة وبهذه الشمولية، والتي باستطاعتنا نعتيها بالانقلاب المالي. فمثلاً، لا داعٍ لإخضاع عامل ما كعبد أو قن كما قديماً. لأنه -بطبيعة الحال- سيبقى جائعاً إن لم يقبض أجره اليومي. والجوع بدوره سيختم عليه التبعية للمال. لقد أقحم العامل في وضع بات فيه لا خيار أمامه سوى الاستسلام للمال. بالتالي، لا داعٍ للحراك بالنمط الكلاسيكي العبودي أو كسيد إقطاعي تقليدي لإحكام القبضة على العامل وتوجيهه. فضلاً عن أن ذلك نمطٌ باهظ التكاليف، ويتطلب مسؤولية أكبر. أما الرأسمالي، فيكتفي بإبراز قوة المال، ليتمكن من الحظي بالعامل واستثماره كما يهوى.

يمكننا ذكر الخواص المشابهة فيما يتعلق بموضوع السلع أيضاً. فالسلع كمكّ قد وصلت مستوى لا تستطيع فيه الحراك من دون المال. أي أن كل أنواع تداول السلع على عرى وثيقة بالمال. إذ يستحيل إنتاجها أو نقلها أو استهلاكها من دونه. هذه أيضاً ثورة كبرى للرأسمالية: انصياح الاقتصاد لسيادة المال المطلقة. لقد بات الاقتصاد بمثابة لعبة بيد المال، وتابعاً له بما لا مثيل له في أي عصر من العصور. المال هنا أشبه بالدولة. لا، إنه ليس شبيهاً بها. بل هو الدولة ذاتها! بل حتى إن الدولة تندرج ضمن نوع من التبعية للمال. فالدولة بلا مال، كالعامل بلا مال. لقد اختزلت الدولة إلى مستوى السلعة. في الحقيقة، وحتى لو تبدّى الأمر وكأنه مفارقة، إلا إن المال هو دولة الدولة. وإيصال الدولة إلى هذه الحال هو من ابتكار هولندا وإنكلترا في القرن السادس عشر. حيث خلقت الدولة القوية، لكنها دولة تابعة للمال. يقول

المؤرخون: إن هزيمة فرنسا أمام إنكلترا وهولندا في صراع الهيمنة، أنت لأنها لم تستطع النجاح في هذا المجال. مزيد من النقاش حول المال في عصر المال سيكون أكثر تنويراً. بالمقدور البدء بنقاش موسع حول ظهور البورجوازية التجارية كأهم عامل نافذ في التطور الحضاري بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، وحول تأثيرها على كل المجتمع. فخصائص المجتمع التجاري معلومة. إذ يحتل مكاناً سلبياً إلى أبعد الحدود في ذاكرة البشرية، من حيث كونه يتسق بالمال والمراية وبجني الفوائد وامثلاك البنوك بدرجة مفرطة. هي هذه العناصر التي أوقعت الضربة القاضية بالأخلاق، والتي تأتي في صدارة المواضيع التي تناولتها وانتقدتها الفنون خلال تلك القرون، وأولها الآداب. فكان فيروسا استشرى في المجتمع، ينخر فيه ويفتك به. إن المال الذي يعتبر المسؤول عن مستوى التردّي العام في المجتمع، يجمّد العلاقات الحميمة والإنسانية القديمة على وجهه الجليدي. وكان من لا مال له قد خسر معركة الحياة. فضلاً عن أنه، ولرسم صورة من العظمة، لم يعد هناك داع للعروش الذهبية والأطباق الفضية والقصور المطلية بالذهب، ولا إلى إظهار الأبهة واستعراض القوة والأرياء المبهرة وموائد الترف، على غرار ما كان في الماضي. فليكن لديك مكان تخبي فيه المال، وستغدو أنت الأعظم بلا جدل! يستحيل اعتبار وصول البشرية إلى هذه الحالة رقيّاً، حيث لا يشتمل على أي تحديث، حتى وإن كان اسمه العصر الحديث. إنه بأحسن الأحوال يعني بداية أزمة المدنية. إذ لا يمكن لشخص لم يفقد احترامه للمجتمع أن يتصور وضعاً أكثر تارماً أو سفالة من هذا.

يشاهد أن رأس المال التجاري في هذه المرحلة غير مبال للمباين الأخرى، لأن معدل الربح الذي تعرضه لا يروي ظمأه. إذ ما من ميدان تتوازي أرباحه مع أرباح التجارة الكبرى، عدا قطاعي الزراعة والصناعة، القادرين على تد أرباح قريبة من معدل أرباح التجارة الكبرى. ولهذا لقباً الاهتمام، وبالتالي، وجدا لنفسيهما فرصة النمو، وإن بحدود. عانت هذه المرحلة من تحبطات جذية على صعيد التاريخ السياسي. فكل من إسبانيا وفرنسا والنمسا، التي تشهد نزاعات محتدمة فيما بينها، بسبب أطماعها في أن تكون استمراراً للإمبراطورية الرومانية العظمى؛ ما كانت لتنجو من اجترار الفشل والخسران، لإتقالها بالنزوع إلى النمط الإمبراطوري القديم. وللعلاقة بين المال والدولة دور كبير في ذلك. أما ما وصل بهولندا وإنكلترا على التوالي إلى الهيمنة، فهو قوة الزعامة لدى مال التجارة الكبرى.

فبينما عززت دولتيهما بالقروض التجارية، فقد قاستا بدفع الدولة إلى التحرك وكأنها تاجر بكل معنى الكلمة. يمكن الإشارة هنا إلى وجود دولة وسياسة انتقلت إلى مجال الربح. فقد برهننا على قوة السيادة لدى المال، وخاصةً بإنشائهما الجيوش والأساطيل. والنصر الرأسمالي في اقتصادهما يكمن في الإنتاج الرخيص، الذي يعني بدوره التفوق التجاري. وهذا الأخير يعني هزيمة المنافسين في الساحة الدولية (الدول التي سعت كلتاهما إلى إركاعها). علماً أن هاتين الدولتين هُزمتا على الأغلب عسكرياً. أما تدخل هولندا وإنكلترا بطراز تأمري وباسم الثورة، فقد برهن تفوقهما في الحقل السياسي أيضاً.

واضح جلياً أن تفوقهما على منافسيهما في جميع هذه المناحي سيشير إلى تفوقهما في الهيمنة. وقد برهننا على تفوقهما سابقاً، أثناء استيلائهما على مستعمرات إسبانيا والبرتغال. أما تفوقهما في الهيمنة داخل آسيا وأفريقيا بسنوال مشابه، والتفوق التجاري، فجاء متعاقبين، ومن خلال التحالفات التي أبرمتها في القارة الأوروبية، استطاعتا تحييد الفرنسيين وشل تأثيرهم، وإفراغ آمال النمسا في الإمبراطورية الألمانية، والاستفادة من روسيا القيصرية كما نشاءن. كما أسقطتا الإمبراطورية العثمانية إلى منزلة شبه المستعمرة، رغم أنها كانت من الإمبراطوريات القوية في عهدها. فإزاء شكل الدولة والإنتاج الرأسماليين، كانت الإمبراطورية العثمانية أيضاً كالإمبراطوريات السلالاتية الأخرى، قد أكل عليها الدهر وشرب. أما العاقبة التي تنتظر الإمبراطوريتين الصينية والهندية، فكانت التحول إلى مستعمرة وثية مستعمرة. لقد دخل موضوع حسم أمر المدنات القديمة جدول أعمال التاريخ بسرعة، والجديد كان يتجسد في السير قدماً نحو الأمام، بالرغم من الغموض الذي يلقه. المهم هو الإيمان به، مثلما الحال في كل دين جديد. ذلك أن دينه هو التجارة، وإلهه هو المال.

ب- الثورة الصناعية وعصر الصناعة

غالباً ما يُعمل على السطابقة بين المرحلة الصناعية والثورة الصناعية، علماً أن الصناعة كانت موجودة على مر التاريخ. بل ويُعتبر أول نحت للحجر صناعة أو حرفة. واكتشاف الزراعة هو بمثابة ثورة صناعية ضمن مجالها. والحرفية أيضاً صناعة. بمعنى آخر، فكل

وسيلة أو أداة أو معرفة أو أسلوب جديد معني بالإننتاج، يرادف تطوراً في الصناعة. والنوع البشري هو الكائن الوحيد الذي يحقق إنتاجه بالأدوات في سبيل تأمين المأكل والملبس والسكن. الصناعة، أي الإنتاج بالأدوات، أمرٌ منحصرٌ بالإنسان ويخصه هو.

إن الظاهرة المتحققة، أو بالأحرى التي تترعّمها إنكلترا كبلد مهيم في أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر، هي حلقة مهمة من التحديثات الجارية باستمرار وعلى المدى الطويل. وتشغيل الآلة بالطاقة البخارية مجرد تعبير رمزي عنها. حيث أن قوة البخار والآلات كانت معروفة وتستخدم منذ زمن سحيق. كما كانت هولندا وإنكلترا قد استولتا سابقاً على زمام الريادة في ميدان الزراعة والمانيفاكچورات. ما كان يتحقق هو الإنتاج الجماهيري الأرخص. كان كل ذلك يعد ثورات صناعية. لم يكن لفرنسا وإيطاليا بادئ الأمر أية جوانب متخلقة في المجال الصناعي، لأن الإنتاج الرخيص والجماهيري كان يشكل عاملاً مساعداً. وهذه الظاهرة هي التي تتخفى وراء الهيمنة. إن أهمية الصناعة التي حققت انطلاقة ملحوظة مع القرن التاسع عشر، تتجسد في الربح. أي في تربع رأس المال على المقام الأول من حيث المكسب. والحدث المسمى "الثورة"، ما هو إلا تضخم الأرباح التي يدرها الإنتاج الصناعي بسرعة، نسبة للمكاسب والأرباح التي تجني من التجارة والزراعة. كان الإنتاج الصناعي يستلم زمام الريادة لأول مرة في التاريخ. هذه هي الظاهرة الكامنة في جوهر الثورة الصناعية. ففي السابق، كانت الزراعة وصناعة النسيج قطاعين للإنتاج التقليدي. والتجارة كانت على شكل تبادل السلع اعتماداً على فائض الإنتاج في كلتا الساحتين. هكذا كان جوهر النشاطات التي تسمى اقتصاداً.

لن نتعلم الكثير من الثورة الصناعية، في حال نظرنا إليها من الزاوية الإنتاجية وحسب. فقد وجدت ظاهرة الإنتاج في كل زمان، من حيث التنوع والوفرة. بل بالمقدور القول: إنه ما من ثورة بلغت المستوى الذي أحرزته الثورة التي شهدتها المجتمعات مع الثورة الزراعية، أكان من حيث الفترة الزمنية التي شملتها، أم من حيث الأهمية. إن، ينبغي البحث عن أهمية الثورة الصناعية في مكان آخر. بل تكمن في عدة أماكن، لا في مكان واحد فقط.

1- لأول مرة في التاريخ يتقدم الإنتاج في المدينة على الإنتاج الريفي. فقد كان المهني الضارب بجذور إنتاجه في المدينة منتجاً معاوفاً للريف طيلة آلاف السنين، ومرتبياً بالريف الذي كان باستطاعته الاستمرار بوجوده حتى من دونه. لكن الثورة الصناعية في القرن التاسع

عشر قَلَّبت هذا السياق رأساً على عقب بعد أن دام آلاف السنين. وإذا اعتبرنا الفترة ما بين القرنين الخامس عشر والثاسع عشر بأنها قرون التوازن، فإن القرن التاسع عشر قد أخل به لصالح المدينة كليا. هذا التطور تحديثٌ سيسفر عن نتائج مهمة.

2- التحديث الأهم هو في الحقل الاجتماعي. فمجتمع المدينة يتقدم مرتبةً على مجتمع الريف. بينما كانت المدن سابقاً ملحقاتاً بسيطاً مرفقاً بالمجتمع الريفي. فالثورة الصناعية ضاعفت من قدرات مجتمع المدينة وقوته بنسبة استثنائية. إذ بات المجتمع الريفي يندرج تحت تحكم وسيطرة مجتمع المدينة، بكل بناء الفوقية والتحتية. وبدأ ضرب من ضروب الديالكتيك الاستعماري للمدينة يتأسس على حساب القرية. حيث بدأ مجتمع القرية يستعمر على يد مجتمع المدينة، الذي غدا يسيطر حاكميته الاستعمارية البارزة على القرية، بدءاً من المجال الأيديولوجي إلى وسائل الإنتاج، ومن الأخلاق إلى الفن. وتفتح الثورة الذهنية الباب على مصراعيه أمام تفوق المدينة بأقصى سرعة.

3- ثمة تحولات تاريخية على الصعيد الطبقي أيضاً. فالبورجوازية بلغت مع الثورة الصناعية وضعا يحولها لإعلان تفوقها على جميع الطبقات والشرائح الأخرى. هذه البورجوازية التي جعلت الطبقة العاملة أيضاً قوة احتياطية لديها، قد أعلنت نفسها إزاء الشرائح المتبقية من العصر الإقطاعي والحرف اليدوية بأنها الأكثر تقدمية، وأنها الوحيدة التي تقول الصواب وتشير إلى الحقائق، والعالمية بنسط الحياة العصرية، وصاحبة البراديغما الجديدة. كما أعلنت أنها بيمثولوجيتها ودينها وفلسفتها وعلمها تمثل المجتمع والأمة والتاريخ برمتهم. أما الآخرون، فعلقوا في الماضي القديم، ولا قيمة لهم أكثر من أن يوضعوا في المتحف الأثري.

4- لأول مرة يمكننا الحديث عن مشاركة العلم في الإنتاج بشكل ممنهج مع بدء الثورة الصناعية. ففكرات العلم والإنتاج كانت سابقاً منفصلة عن بعضها البعض، بحيث يتطور كل منهما في مجراه. لكنهما تكاثفا واتحدا لأول مرة تزامناً مع الثورة الصناعية. وبذلك خرج العلم من كونه هدفاً، ليسقط إلى مرتبة الأداة. إن أداتية العلم جلبت معها تردّي المجتمع أيضاً.

5- ضاعف الربح الصناعي من نسبته أكثر مما هو عليه في كل الميادين الأخرى. وبات الصناع الممثلين الجدد للمجتمع. وغدت الصناعة تعني التفوق الاستراتيجي في كل

حق. فمن يمسك بهذا السلاح في قبضته بشكل مؤثر، لا يمكن قهره أبداً أو بطحه أرضاً. فحتى التجارة قد خسرت نفوذها، في حين نهوى المزارعون إلى منزلة المبتدئين.

6- كانت النتائج السياسية التي أسفرت عنها الثورة الصناعية أكثر أهمية. فبينما أفسحت هذه الثورة الطريق أمام الدولة القومية، فإنها من الجانب الآخر كانت ستبتدئ مرحلة الإمبريالية المتجهة صوب الخارج أيضاً. كان ثمة مسيرة صوب العالم أكثر منهجية من الاستعمار. هكذا باتت الدولة (أو الدول) الصناعية التي تلعب دور المفتاح، في وضع يحوّلها فرض الحملة العالمية الكبرى الثانية على العالم. فالاستعمار الذي يمثل الحملة الأولى، كان يواجه المصاعب. إضافة إلى عدم تمكنه من التحول إلى أسلوب منمر بالدرجة المطلوبة في مجال التحكم والهيمنة. كان الاستعمار يعزز مكانته بتصدير رأس المال وعبر المتوطنين المحليين. بينما كانت إمبريالية الرأسمالية ممكنة اعتماداً على الثورة الصناعية.

ومثلما نرى، فنتائج الثورة الصناعية كانت شاملة. وكانت نتائجها الاجتماعية والسياسية مؤثرة بقدر نتائجها الاقتصادية على الأقل. هكذا جُزمت الحملات الصناعية للقرن التاسع عشر بانتصار المدنية الأوروبية.

من المهم انتقاد بعض المفاهيم لدى تقييم الثورة الصناعية. أولها، المساواة بين الرأسمالية والثورة الصناعية، والنظر إلى الأخيرة وكأنها ثمرة مباشرة للرأسمالية. ينبغي تحطيم هذه الرؤية. فمثلما هي حال حركات النهضة والإصلاح والتتوير، فللثورة الصناعية أيضاً سياقها التاريخي والاجتماعي الخاص بها. إنها ثمرة تراكم تاريخي واجتماعي طويل الأمد.

إن احتكار الدولة عموماً والاحتكارات الرأسمالية خصوصاً هي مؤسسات تركز كل اهتمامها على فائض الإنتاج وفائض القيمة. فأينما تواجد فائض مكس، تشم رائحته على القور كالغريبان، وتتسلل إلى هناك. فألوفها حساسة جداً بهذا الصدد، وتشم الرائحة بأفضل الأشكال. كان من العسير عدم التفكير فيما ستأتي به الطاقة والآلة من أرباح طائلة بسبب عملها الآلي وتطبيقه في حقل الإنتاج. والشيء الذي برع فيه رأس المال فيما يتعلق بالصناعة، هو إلحاق هاتين الظاهرتين بأكثر حقول الربح عطاء.

كانت الطاقة تتحرر لأول مرة من تبعيتها للقوة العضلية. إذ جهزت الآلات بمحرك قادر على القيام بالعبء العضلي بنسبة همة. وتحققت ثورة حقيقية بتحويل الفحم والبتروول والكهرباء والماء إلى مصادر جديدة للقوة، بالإضافة إلى البخار كمصدر للطاقة. كان اتحاد

نظام الآلات الميكانيكية مع أنواع الطاقة الجديدة يُشكّل أرضية خصبة لانفجار الإنتاج. وأنظمة الآلات والطاقة تلك، والتي وصلت الملايين من الأنواع في يومنا، تتسارع بنماتها بحيث لا تزال النقطة التي ستبلغها سهولة من حيث تداعياتها السلبية غالباً على الطبيعة والمجتمع، على صعيد تفكيكها وتمزيقها وتشيتها إياهما. ورأس المال، الذي يعتبر ذلك أعظم فرصة له في تاريخه، يعمل على وضع تصورات بشأن أشكال السلطة، وتطبيقها على المجتمع والطبيعة بأبعاد لا نظير لها. أي أن المجتمع والطبيعة وجهاً لوجه أمام اعتداءات رأس المال الفريدة من نوعها. من هنا، فالدفاع عن المجتمع والطبيعة قد تعدى نطاق الصراع الطبقي أو حتى الكفاح الاجتماعي، ليغدو قضية وجودية. بمقدورنا إضفاء الشفافية والوضوح على أطروحاتنا هذه من خلال بعض الأحداث كأمثلة بارزة.

أ- ما يعاش هو تسرطن المدينة وانهيار الريف. إذ أخرجت ثنائية المجتمع والطبيعة من كونها شكلاً للحياة، سواء داخل كل واحد منهما، أو فيما بينهما. إننا في مواجهة الحدث المسمى "المجتمع المريض والاستمرار الأيكولوجي". فعوضاً عن أن يكون المجتمع شكلاً من الوجود الذي يكون العيش ضمنه ممكناً، يتم تحويله إلى جزء من منظومة الآلات أو امتداد لها ضمن إجراءات التحكم والاستغلال. ومثلما يتم الإبقاء على المجتمع والفرد من جهة والطبيعة من جهة أخرى على تنافر وتضاد فيما بينهما بنحو غير مسبوق في أي من مراحل التاريخ الحضاري، فقد أقحمت الفردانية والطبيعة ذات التوازن الأيكولوجي المخفل في وضع غداً فيه عاملين للهجوم المضاد، وكأنهما تنتقمان من المجتمع والبيئة. حيث غدا الطب يبرهن بالمنافع من الأمثلة اليومية على أن السرطان الشخصي ذو جذور اجتماعية. فلن وضعنا نصب العين أن السبجارة وحدها من أهم أسباب السرطان، والتي باتت عادة اجتماعية شائعة (تجارة التبغ مصدر ربح رأسمالي تُحرّضه الحداثة)؛ فسنترك بنحو أفضل صواب الحديث عن مصطلح "السرطان المجتمعي". هكذا بات المجتمع خارجاً عن كونه إطاراً للحياة.

يتمثل الخطر الأكبر الذي تلوح به الصناعية (وجهة النظر إلى الصناعة على أنها مصدر الربح فقط) في بلوغها أبعاداً مناهضة للمجتمعية. وهو أحد المواضيع التي بقيت الماركسية تعاني فيها النقصان الفادح. فنظراً لبنياتها الوضعية، فقد قبلت الماركسية دون أي اعتراض بأن المجتمع الصناعي ظاهرة مثلى. بل وقامت بتأليهه، لأنها تقترض بالأصل استحالة وجود أو عيش الطبقة العاملة من دونها. هذا ما يتواجد في مضمونها النظري. وإلى جانب عدم توجيه

أي نقد - وإن بسيط - إلى الصناعة، فهي بالمقابل تُبجّل منظومة الآلات والمعامل دون حدود. بالتالي، بمستطاعتنا القول بكل سهولة أن نصيب الماركسيين في نشوء الدين المسمى الصناعية، يُعادل ما للرأسماليين منه بأقل تقدير. لقد بلغت الصناعية حالة لويثان عالمي منذ زمن طويل، حتى يكون نداً للويثان الدولة القومية على الأقل.

تُشكّل المدينة نسيجاً أساسياً للسرطنة المجتمعية. وإلى جانب تطرّفنا مراراً إلى وظيفة المدن وتاريخ تأسيسها، فنحن مرغمون على التقييم المتواصل لعلاقتها مع التطور الاجتماعي أيضاً. فيقدر ما تكون المدينة شكلاً للمجتمع، فهي بمثابة ظاهرة للتحويل الطبقي ومركز للتداول. والرأي المُجمع عليه عموماً هو أن هذه الظواهر الأساسية الثلاث تعني التمدن (المجتمعات الطبقيّة والمدينة والدوليّة). لم تأت تسمية "المدينة" من فراغ. فهي تعني "الحياة الخاصة بالمدينة، المدني، أو التمدن". واصطلاح "التمدن" Civilisation في الأجنبية يحمل المعنى القريب من مفردة "المدينة".

من جانب آخر، فالنظر إلى المدينة على أنها ظاهرة الحضارة، يُعدّ تناولاً ضيقاً. إذ ليس بالضرورة أن تعني المدينة التضرر أو مكان الحضرة. فكيفما أن تأسيس القرية ظاهرة تاريخية في بناء الحياة الاجتماعية، فبالإمكان تقييم المدينة أيضاً على هذه الشاكلة. فالمجتمع -بطبيعة الحال- لا يمكن أن يأوي دائماً إلى الكهوف أو يسكن أعالي الشجر. ولا هو مرغم على البقاء في دواحة القرية. لقد كان مضطراً لإنشاء الحياة والأماكن التي تتخطى نطاق الكهوف والقرى. وقد وجدت المدينة مكانها في التاريخ حصيلة هذا البحث. هذا ويُعد دور المدينة مهماً في تطور العقل التحليلي. فالمدينة بصفتها مكان المجتمع المعقد، تقتضي أعمال العقل التحليلي، وترغمه على ذلك. فنظراً لأن البحث عن حلّ للقضايا الاجتماعية المتزايدة سيجري في حقل العقل، فإن تطور القسم المعنى من الدماغ وفق النوال التحليلي أمرٌ مفهوم. وبالطبع، فالمجتمع نفسه يتطلب هذا النوع من الذكاء. والمدينة تُحقّق انتقاله إلى مستوى أعلى. فضلاً عن أنه بالإمكان تعريف المدينة بأنها مكان تلبية الاحتياجات المشتركة لمجموعات القرى أيضاً.

هذا الأمر مهم جداً، حيث نعتز على فلسفة تأسيس المدينة في هذه الظاهرة. إذ من المحال تصوّر المدن ككيانات بلا قرى. يتجسّد جوهر هذه الرؤية المستفحلة، التي لم تتم تسميتها بعد، والتي باستطاعتنا نعتيها بالمدينة (التمدن، التضرر Urbanization)؛ في موضوعة القرية

في المكان المقابل والمضاد للمدينة. والكوارث ذات صلة كثيفة بهذه الرؤية. إن موضوعة القرية على أنها ضد المدينة، ليس مجرد رؤية فحسب، بل وتتعداها لتكون نزعة تنعثر بها بكثرة في السياق التاريخي، من خلال النظر إلى المدينة والإشارة إليها كظاهرة مضادة للقرية والريف. في الحقيقة، هذه النزعة التي لا تتواجد في فلسفة تأسيس المدينة ولا في سياقها التاريخي، تعكس المفهوم الطبقي والدولتي الضيق. وهذا الموقف الذي يعني في الوقت نفسه مزيداً من فائض الإنتاج والسلطة على حساب القرية، قد احتل مكانه في أغوار المدينة أيضاً. فالنوعون التي تزدرى القرية أو الريف وتحنقرهما، وكذلك تعريف الإنسان الريفى بصفات سل: جاهل، فظ، غبي، عديم الثقافة؛ إنما ينبع من الموقف الذي يسلكه هذا المفهوم على مر التاريخ. إذ يضع الدولة والمدينة وكأنهما متنافرتين مع الريف والقرية. بالتالي، فكأنهما أبرمتا تحالفاً تاريخياً فيما بينهما تجاه الوحدات العشائرية والقبلية القاطنة على الأغلب في الساحة الريفية. هكذا وصل هذا المفهوم بالتناقضات بين مجتمعي القرية والمدينة إلى يومنا، بتأجيحها دون وجه حق، وبإبعاد المدينة عن فلسفة تأسيسها الحقيقية، وتحييدها عن مسارها، وتصويرها متبعاً للمشاكل والأزمات.

يبد أنه بالإمكان إنشاء المدينة والقرية-الريف بمنوال متوازن ومتناغم، كمكانين يغذيان بعضهما البعض (تكافليان)، وكساحتين لا غنى عنهما في الحياة الاجتماعية. كان بالمقدور تحديد نسبة معينة لتأمين التوازن الأيكولوجي بين تعداد سكان القرية والمدينة بصورة خاصة. وكان ذلك سيكون التعاطي الأمثل. ومن أقطع التخريبات الأخرى التي تسببت بها المدينة، هي تضخم المدينة الدائم على حساب القرية والريف، والإبقاء عليها مركزاً وسكاناً للتحكم والاستغلال، وتحريف دورها بالتأسيس على ذلك، وإبعاد المدن عن وظائفها الأساسية. بل إن مجرد الوصول بهذه الساحة إلى فلسفتها الحقيقية في التشييد، يقتضي مزاوله نشاطات اجتماعية عظمى.

النتيجة الأخرى التي علينا استخلاصها من تاريخ المدينة، هي تضخم المدينة كورم سرطاني، في حال لم تكثر لها مهابية علاقتها مع البيئة، حيث ما من جواب على سؤال: أين يجب رسم حدودها وتحديد مكانها؟. إن منطق المدينة المحرف، وكذلك المدن المتصاعدة تحت ظله، ليست دليلاً على العقل. بل على اللاعقل. أو بالأحرى، وعلى العكس مما يعتقد، فهي منتوج العقل التحليلي الأشبه بصوت صفيحة تنكية. وقد بتر أواصره مع الحياة

والعواطف وخسرها. واليوم نترك على نحو أفضل أبعاد الكوارث التي ربما يستحيل التراجع عنها أو الحيلولة دونها. رغم ذلك، فالمدن كانت بنى أكثر عظمة في العصور الأولى، ولم تكن قد افقدت فطرتها السليمة بعد. كما لم تكن التناقضات بين الطبيعة والمجتمع الريفي-القروي قد تجذرت بعد في المدينتين السومرية والمصرية. بل كان التوازن لا يزال ذا طابع ريفي. أما المدن المتعاطمة حول القلاع الداخلية والخارجية، فكانت ضمن تكامل مع الزراعة من حيث الموقع. ونادراً ما كان تعداد سكانها يتجاوز مئات الآلاف. ربما تمكنت عدة عواصم من الوصول إلى هذا المستوى. كما لم تكن مشكلة تلوث البيئة قد بلغت أبعاداً جادة. هذا وكانت تتميز بعمار قيم متخيم بالمعاني، وكانت تشكل كلاً عضوياً متكاملًا. كانت المعابد والأسواق والمجالس وقاعات المسارح والساحات الرياضية قد اعتمدت عماراً بهياً متناسقاً في المدنية الإغريقية-الرومانية. كما كانت السطوح والرفدات والحدائق ونظام المنازل ذات ساهية عضوية متكاملة ومنتمية لبعضها البعض. ولا تفك بقايا تلك المدن تبعث على الخشوع والحماس من الأعماق. لقد كانت أمكنة تحتوي على مساحة من القدسية، ومشحونة بالمعاني الفلسفية.

استمر هذا التكامل خلال العصور الوسطى، رغم إصابته بالاختلال إلى حد ما مع صعود التجارة. فالتأثير الطاعى للثقافة المعنوية قد أبرز العمار الديني إلى الصدارة، لكن حجمه لم يبلغ أبداً أبعاداً تلوح بالخطر. كما كان أقرب إلى تحقيق التوازن مع الساحة الريفية، حيث ترجح كفة إتمام بعضهما البعض. فضلاً عن أن أهمية الزراعة ارتقت بالحرف البدوية في المدينة إلى مستوى قطاع متطور. وكان الحرفي محتاجاً للقروي، كما القروي محتاج إليه. لقد كانا ضمن تكامل عضوي، وليس على تناقض. وكانت الحروب والكوارث الطبيعية (الزلازل، الجفاف والشح) تمثل الخطر الوحيد الذي يهددهم. كما كانت نظم الأسوار والقلاع محافظة على زهوها. ولم تكن التجارة الكبرى بلغت أبعاداً تتلغ معها الحرفي والقروي. بل كانت التجارة في مسارها الطبيعي كقطاع من الاقتصاد. كانت المدن الإيطالية الممثل الأخير لهذا السياق، والذي شهد تأثير النهضة أيضاً فيما بين القرنين الثالث عشر والسادس عشر، في حين كانت مدن البندقية وجنوى وفلورنسا بمثابة الجسر الواصل بين المدنية الكلاسيكية ومدنية العصر الحديث.

شرح التمدن يكتسب معانٍ مختلفة مع العصر الحديث. إذ كانت هيمنة السوق تلوح في الأفق، والتجارة تضاعف من شأنها مع مرور الوقت، ليختل التوازن التاريخي رويداً رويداً على حساب الريف-القرية. إذ كان هناك عمارٌ مدنيٌّ يبرز إلى المقدمة لتلبية احتياجات التجارة، بحيث يترأّس أوضاعه مع الحياة والبيئة. فصارت ذهنية الربح تحدد مكانة كل شيء. كانت العديد من المدن، وفي مقدمتها باريس ولندن وأستردام وهامبورغ، تطفح بمركنتلية العهد الحديث. كانت مدن العصر التجاري تزيد من الهوة بينها وبين مفهوم المدينة الكلاسيكية من جهة، وتطفو تناقضاتها مع مجتمع الريف ومع الطبيعة بسرعة ملحوظة من جهة أخرى. كانت المدينة قد باشرت بمدّ سخائبها إلى جميع ميادين المجتمع والبيئة، كونها باتت القاعدة المركزية للولايات العصرية. إن عصر الصناعة يعني موت المدينة. فالجانب الأكثر إثارة في الموضوع، هو أن السرطان البيولوجي داءً منحصرٌ بالمدينة على الأغلب. أي أن السرطان متعلقٌ بكل تأكيد بقيام المدينة بتحويل مجتمعيها إلى مجتمع مريض.

ألحقت الثورة الصناعية المتنامية بسرعة مع حلول القرن التاسع عشر الضربة الحاسمة بالمجتمع في مراكز ولادته أولاً. فنظراً لطبيعتها، كانت المؤسسات الصناعية المتفاقمة ككرة الثلج في المدينة تتبع من الحاجة إلى الريح، لا إلى الحياة. أما الضواحي النائية التي كانت تعج بالبروليتاريا للسكن فيها كعبيد عصريين، فلم تكن سوى أوساط دخيلة على المدينة، وتمثل استعمار الريف. هكذا شيدت الضواحي النائية كغزو استيطانيٍّ دخلني أنكى من الغزو الاستيطاني السائد في عصر التجارة. لقد كانت هذه الأماكن مستودع الجهد والكبح لأجل الصناعة، أكان الشخص السعني صاحب عمل أم لم يكن. وما يمثلته المستودع بالنسبة للتجارة، هو نفسه ما تمثلته الضواحي النائية بالنسبة إلى الصناعي. وإلى جانب هذه الظاهرة، اختلقت أكوام من الظواهر الجانبية الأخرى. فأصحاب المعامل يستولون على المدينة من أجل المعمل. ولم يعد مفهوم ونموذج العصر الكلاسيكي يخطران على البال، لأن المدن باتت مراكز ابتلاع المجتمع واحتوائه. كانت المدن تتنفس بصعوبة تحت طبقة الضباب التي تحفها، حصيلة السياسة التي رسمتها الصناعية بشأن المدينة في نهايات القرن التاسع عشر. ولأول مرة في التاريخ، ظهرت المدن التي يبلغ سكانها مليون نسمة. بينما تنبأت المعلومات المعمارية سلفاً باستحالة قيام المدينة بوظائفها، في حال تجاوزت نصف المليون حتى. أما المدينة ذات المليون نسمة أو يزيد، فتكشف النقاب عن أبعاد أزمة الوباء.

إن الظاهرة المسماة "التسربن" هي عبارة عن تضخم خلية إلى درجة الاستفحال في البنية كلها. وفي هذه الحالة، تعجز الخلايا الأخرى في العضو عن القيام بوظائفها، فيموت المريض. تضخم المدينة أيضاً يتم عن نتائج شبيهة بالنسبة للمجتمع. إذ للظواهر التاريخية الاجتماعية أيضاً أبعادها. فإذا ما تعاظم أحد تلك الأبعاد ككرة الثلج، فذلك يعني أن التسربن قد بدأ. إن تجاوز تعداد سكان المدينة حد المليون نسمة، بل وبلوغه عشرة ملايين نسمة، هو دليل خروجها عن كونها مجتمعاً، وتحولها إلى مجتمع القطيع المسمى "مجتمع الحشد". فكيف أن القطعان تحشر في الحظائر، فـ"التحول إلى حظيرة" هو أفضل وصف يعبر عن المجتمع البشري داخل المدينة. إذ باتت الحظائر المسماة "المدينة" تعج بالناس المصيرين قطيعاً. وقد جرى إرضائهم منذ زمن بعيد، ليصبحوا جمهوراً مستهلكاً ساذجاً. القطيع في الحظيرة أيضاً كذلك. بل وقد وضع قطع من العاطلين عن العمل إلى جانبهم، لتهدئة روعهم من خلاتهم. لكن اصطلاحات المراكز الإدارية والقيادات الخاصة والبيوت ذات الحدائق لا تتناسب مع روح المدينة. لذا، بالإمكان تأسيس المراكز الإدارية على ذرى الجبال. كما أن المنازل والقيادات ذات الحدائق لا تقتضي المدينة حصراً. بل يمكن تبنيها في أي مكان.

ما الذي يتبقى من المدينة حينذاك؟ فالمعابد والمسارح والمجالس والقاعات الرياضية والسوق قد تخلصت عن منزلتها منذ زمن لنسخ تقليدية مشوهة عنها. لذا، سيكون من الأصح نعتها بـ"غرف الإنعاش". مستقبل المدينة بحالتها هذه يكتنفه الغموض. فتأمين المأكّل لمدينة تعدادها عشر ملايين نسمة، يعني موت منطقة بحالها على صعيد المجتمع الأيكولوجي. فتغذية هذه المدينة لوحدها تقتضي إيداع المجتمع والبيئة. وللقضاء على بك ما، يكفي أن تكون لديه عدة مدن ذات خمسة أو عشرة ملايين من الأنفس. فتلوث الهواء بسبب المواصلات فقط، كاف لموت المدينة. لقد فقدت المدينة معانيها بتخطيها المعدل المعقول بفوارق شاسعة. ولا يمكن الحديث عن الحياة في مكان يخلو من المعاني. هذا إن كنا لا نعتبر عملية التنفس وحدها حياة بالطبع.

كانت المدن سابقاً ساحات تكتشف فيها الحقائق، وتصاغ فيها الفلسفة. أما ما هو قائم في مدن الصناعية المنهارة، فليس سوى مراعى يتحقق فيها التحول إلى قطع، بناء على إفراغ ثلوث الجنس والرياضة والفن من جوهره كلياً. فإن لم يكن هذا بموت المدينة، فماذا عساه يكون؟

ب- الجانب الآخر المُفني في الصناعية، هو استهدافها العلاقة بين الحياة والبيئة. فبينما تُسرطن المدينة المجتمع داخلياً على الأغلب، فإن الصناعية تُعتمد على محيط الحياة بكامله. فالسياسة الصناعية التي لم تُفقد أهميتها بعد في الدولة القومية، تقتضي إرفاق كل موارد البلد والمجتمع بالصناعة. وتُرى الدولة القومية في ذلك سبيلاً إلى النماء. في الحقيقة، لا علاقة لهذه السياسة مع رفاه البلد ونمائه وتعزيز شأنه. بل السبب الأولي هو تطلع رأس المال إلى تحقيق أعلى نسبة من "الربح" في هذه الساحة. الصناعية غزو تُسرره إدارة الربح. وما مصطلحات "الاستثمار" و"النتمية" سوى أغطية تُخفي الهدف الأصلي. فإن توفر الربح، فسيتواجد الاستثمار والنماء. وإلا، فلا معنى البتة للاستثمار والنتمية بدونه. الصناعية لصوصية تضاهي الملكية بالآلاف المرات. بل هي لصوصية تُطال الشعب والبيئة في كل بلد.

لننوء إلى أننا لا نَبْدُ أو نَدِينُ الاستثمار أو الإنتاج المعتمد على المصنع بحد ذاتيهما. إذ بالمقدور تطوير نماذج من الاستثمار والمعامل المناسبة، التي تتخذ من رفاه المجتمع وسلامة البيئة أساساً في كل وقت. فهي بمفردها لا تنتثر السينات. ولكنها تؤدي إلى فتح الطريق أمام المِرطنة عندما تأتمر بأمر الربح. ذلك أن الصناعة بغرض الربح لا تهدف إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية. أي أن قاعدة الربح الأعظم لا تتبع من الحاجة. بل لها منطقها الخاص بها. وهي لا تُعنى بحقل الحاجة، إلا إذا در لها الربح. وإلا، فستتركه للموت. وإذا ما طبقت وطورت التقنيات التكنولوجية الموجودة بشكل سليم، فإن تبقى المشاكل الاجتماعية من قبيل البطالة والفقر والمرض والجهل. والأهم من كل ذلك، أنه لن تبقى حاجة لتدمير البيئة بالتقنية والمعامل بغية الاستحواذ على الموارد.

ثمّة الآلاف من المجالات غير الربحية. لكنها بالتأكيد تستطيع تلبية الاحتياجات الحياتية بكل يسر. إلا إنها متروكة للعطالة، لا لشيء سوى لأنها لا تدر الربح. بالمقابل، فإنه يتم هدر المصادر التي تتشكل أحياناً حصيلة التطور التدريجي على مدى ملايين السنين. ويجري استهلاكها خلال فترة وجيزة بهدف الربح، دون النظر إلى التداعيات المصيرية لذلك. فسياسات النفط والبحر والغابات والمعادن، قد حولت البيئة إلى ساحة صراع بين الموت والحياة، بسبب نزعة الربح. ما من ظاهرة تستطيع الكشف عن البعد الوحشي لما يُسمى "الربح"، بقدر ما هي عليه ظاهرة إبادَة البيئة. يؤكد آلاف العلماء على أنه، في حال استمرت

نزعة الربح بهذا المنوال، فستكون الكوارث البيئية على الأبواب بعد عدة عقود، وليس عدة قرون.

الصناعوية انتصاراً بامتياز لصالح العقل التحليلي. لكنها أيضاً هزيمة فظيعة للعقل العاطفي. الصناعوية هي استثارة الوحي الإلهي الأقدم عمراً، والذي يسخر كل الكائنات الحية في العالم لخدمة الإنسان. أو بالأحرى، من الخطأ القول: إنها تدخل في خدمة الإنسان. بل إنها تُضحي بكل الكائنات الحية كرمي لجشع حفنة من الرأسماليين الطامعين بالربح. وأنذ يكون تقديم الإنسان بذات نفسه ضحية لهم، مسألة وقت لا أكثر. ما من مثال يتناسب والتعاريف المدونة في الكتب المقدسة بشأن "الزالة"، بقدر ما هي عليه الصناعوية.

ج- من الضروري عدم النظر إلى الصناعوية على أنها قضية إنتاج. فالربح واحتكار رأس المال المُسلطين على الإنتاج، يزوداننا بمعناها الأصلي. فما دامت الصناعة لا تتدرج في خدمة احتكارات الربح، فبالإمكان تصور سياسة للإنتاج، وبالتالي للاستثمار في كل وقت؛ بحيث تُراعى الاحتياجات الاجتماعية الأساسية والشروط البيئية، وتطبق بموجب الإمكانيات العلمية والتكنولوجية. وسواء اعتمدت على الآلات أم لم تعتمد، فلن يغير ذلك من الأمر شيئاً. الفرق الوحيد هو أن إحداها تنتج ببطء، والأخرى بسرعة. علماً أن العامل المحدد هنا هو شروط الاحتياجات الاجتماعية، والتناغم مع البيئة. فالبطء أو السرعة يحد ذاتيهما ليسا هدفاً. بالتالي، فالمكنة أيضاً يحد ذاتها ليست جيدة أو سيئة. فعندما يباشر هدف الربح بترك بصماته على الظاهرة المسماة بالصناعوية منذ القرن التاسع عشر حتى راهننا، وبدأ يطغى على كافة مراحل الاستثمار والإنتاج والاستهلاك، سواء كانت تسير بالآلات أم دونها؛ منذ ذلك الحين بدأ كل شيء يتحول إلى مشكلة مستفحلة كالغريزا. لهذا السبب تَصَحَّحت المدن على نحو غير اعتيادي، وتطورت الأسلحة بشكل مهول، وتأسست الجيوش الجرارة، واندلعت الحروب العالمية المروعة، وبدأت الإبادة البيئية، وابتكر وحش الدولة القومية، وأفرغت الحياة كلياً من مضمونها، وقضى على السياسة. فعندما تترك الرأسمالية كاحتكار بصماتها على الإنتاج الآلي، حينئذ يبتكر وحش الصناعوية. وهذا هو الجانب المصيري.

لقد أُمسك احتكار الدولة بزمَامِ الفائض الإنتاج في مجال الزراعة ثم التجارة. ومع تأسيس الاحتكار على الإنتاج الصناعي بلحو غير مسبوق وبالتزامن مع اكتشافات الطاقة والآلات الجديدة مع حلول القرن التاسع عشر؛ فقد جنبحت حينها الأرباح (وبمعنى آخر رؤوس الأموال

مقابل فائض الإنتاج) بنسبة لم تحصل في أية مرحلة من التاريخ. عندما يفرض الربح على التصنيع، فإن كل شيء يخرج من أصوله. إذن، والحال هذه، فالصناعة مصطلح يختلف كثيراً عن مصطلح الصناعية، التي هي تكثيف لجني الأرباح. فضلاً عن أن الصناعية ليست اقتصاداً. بل هي احتكار الاقتصاد. وهي الاحتكار المفروض على الإنتاج الصناعي، أكان احتكار الدولة أم احتكاراً خاصاً، فلا فرق بينهما. لا نناقش هنا مجالات الإنتاج التي انشغل بها المجتمع وزاولها بالجهد البدوي طيلة آلاف السنين دون أن يغترب عن ذاته، سواء كانت في المعامل أم المتاجر أم المزارع أم المانيفاكتورات. المشكلة لا تتبع من القيام بالإنتاج في هذه المجالات، ولا تتأتى من مرورها بالمقايضة في السوق. بل، عندما تشرع الدولة أو بعض المتحدثين باسمها، بالتحكم من الخارج على تلك الميادين الهادفة إلى تلبية احتياجات الإنسان، وباختلاس الزيادة الفائضة منها بأساليب الضرائب والنهب والسطو والربح؛ فحينها، وفي هذه النقطة بالضبط، تتولد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعقدة والجادة. ومع تحول الإنتاج إلى مجال لجني الأرباح الطائلة بشكل غير مألوف، وحصيلة إرغافات الاحتكار أيضاً منذ القرن التاسع عشر وحتى يومنا الحالي، أي بعد العصر الذي سميته "الثورة الصناعية"؛ فقد شوهد نشوب سختلف الحروب، وعلى رأسها الحروب الطبقية والوطنية المروعة، وتجزأت النزاعات والتصادمات، سواء داخل المجتمع، أو تجاه المجتمعات الأخرى، أو تجاه الطبيعة. إن المجتمع يشهد تحكم السلطة به على نحو غير مسبوق البتة. فالكُل يحارب الكل. وبمعنى من المعاني، فهذا اللويثان، الوحش الذي تحدث عنه هوبز في كتابه الذي أسماه بنفس الاسم؛ لا ينهي "حرب الكل ضد الكل". بل إن "حرب الكل ضد الكل" تتحول إلى حرب ضد الطبيعة، وحرب ضد الذات. وهي نفسها المرحلة الأخيرة التي يعيشها، أو يأتي بها مجتمع الوحش أو لنقل وحش المجتمع.

د- إن مصطلح "المجتمع الصناعي" بمفرده أيضاً، لا يحمل أي معنى. فلدى تأسيس الاختراعات الصناعية، غالباً ما يجري إتباع المجتمع بالتبضع والإنتاج المعروض للمقايضة، ويلحق الإنتاج بالصناعة. وما الرأسمالية الصناعية الاحتكارية سوى للوصول بساحات الإنتاج الأخرى إلى حالة التبعية للصناعة الاحتكارية. وعليه، فالمجتمع الصناعي يجد معناه كمرحلة سختلفة من المدنية. من الواقعي القول أن مرحلة كهذه من المدنية قد تركت بصماتها على القرن التاسع عشر. وبالإمكان القول أيضاً: إنها تعتبر عصر الرأسمالية الباهر، نظراً لإنتاجها

الفرصة لنهب الربح أكثر من أية مرحلة أخرى، لدرجة أن هوس الربح يُلغى المجتمع برمته في هذه المرحلة. فتصبح الرُسْملة هدف الحياة، وتسقط إلى منزلة النمط الطبيعي للعيش. بهذا المعنى بالتحديد يَكُون المجتمع الصناعي هو الأول من نوعه. إنه مجتمع الرُسملة القصوى. وهو المجتمع الذي يصير فيه المَلِكُ عارياً. أي، ولأول مرة، يصبح الرأسماليون النافذون سجموعاً من الملوك الجدد، ولكن بصورة مختلفة عن الملوك القدماء. إذ تَكُون البُسْتَم وزينتهم اعتيادية، ويظهرون أنفسهم كأَيِّ مواطنٍ آخر. هكذا يكتسبُ الملوكُ وجوداً جديداً بالنكاثِر، وبالتجرد من أحوالهم القديمة في الزينة والزهو والغخاسة. بهذا المعنى، فالمجتمع الصناعي هو مجتمع الملوك العراة.

نستشري حالة العامل المأجور في هذا المجتمع، لينغدو يسعى من المعالي بمثابة طبقة مبتورة من المجتمع. والفارق بينه وبين العبودية الكلاسيكية، هو ارتباطه بعبودية الأجر. وأخلاقياً، من غير الصحيح القول: أيُّ منهما أفضل حالاً. وعليه، فأحد أهم أخطاء الماركسيين هو الإعلان عن البورجوازية الصناعية والطبقة العاملة في هذا المجتمع بأنها تقسيمية، ووَصَم باقي المجتمع بالرجعية. علماً أن العكس هو الصحيح. قد تَكُون وحدة الطبقة العاملة مع الصناعة من خصائص الحدائث. لكنها تدرج في إطار الدولة الاحتكارية على صعيد المساواة والحرية والتحول الديمقراطي. فكلهما تسلكان معاً مواقف أقرب إلى مناهضة المجتمعية. وتعاهد المتتوربين مع هذا التحالف الطبقي كان الانحراف الأسوأ على صعيد الاشتراكية. إن مجتمع الاحتكارات الصناعية هو في جوهره مجتمع الحرب الدائمة. حيث لم تصبح الدولة القومية شكلاً سائداً للدولة في هذه المرحلة عن عبث.

هـ- إن سياسة ودولة الاحتكار الصناعي هي الدولة القومية بذات نفسها، والتي تُعتبر حالة مُركزة وقصوى للقومية، والتي بُنيت على أساس تمازج وتلاحم الدولة مع المجتمع الوطني بأكمله. فالدولة القومية مثال نموذجي وواقع ملموس في هذه المرحلة على الأغلب. الدافع الأساسي وراء ذلك هو الربح المفرط لرأس المال، واستفحالته في المجتمع. فتعاظم الأرباح يقتضي ربط كامل المجتمع بالاحتكارات الصناعية، ما يعني الحرب الداخلية التي لم يَكُن ممكناً قمعها، إلا بالقومية المُركزة وبالدولة القومية التي تنكشف فيها السلطة بأعلى درجاتها، كي يغدو ممكناً بالتالي ضمان نظام المعدل الأعظم للربح. من هنا، فالصعود التدريجي لفئاسية كنظام في هذه الفترة، ليس حدثاً خاصاً بذاته. فهي تعني تحويل المجتمع إلى

قطيع، واستشراء السلطة حتى أدق مساماته، والذي لا يتحقق بدوره إلا من خلال تبيين القومية.

نكتسب الحداثة الغربية المؤلفة من ثلوث الصناعية والدولة القومية والرأسمالية ماهية تشير إلى أنها من أشد عصور التاريخ ومدنياته دموية بسبب شموليتها هذه. إن الحداثة المرتكزة إلى هذا الثالوث المتداخل، تسقط في وضع تندلع معه الحروب الداخلية (الفاشية) داخل المجتمع من جهة، والحروب الوطنية والإقليمية والعالمية فيما بين الدول من الجهة الأخرى. وكما ذكرنا مراراً، فما يكمن وراء ذلك أساساً هو كيفية نشوء وتغاسم الأرباح. فبينما تُحدد الدولة القومية هدفها في التصنيع، فهي تضع ماهيتها أو رغبتها في الرسملة ضمن الأجندة. وعندما يُحدد الرأسماليون الدولة القومية كهدف سياسي لهم، فإنهم بذلك يظهرون أن تشييد الدولة القومية يمر من رص صفوف الأمة ولصقها بالنزعة القومية، وأن هذا هو نظام الدولة الأكثر لزوماً في سبيل ترسيخ نظام الربح. هكذا يكون مصير القرنين التاسع عشر والعشرين قد تبين، مع تحول الصناعة إلى هدف رئيسي للدولة والرأسمالية على حد سواء. الصناعة أيضاً عصر إنتاجي، مثلما هي الزراعة والمانيفاكتورة. وهي تعتمد على الإرث الحضاري. إلا إنه ما من عصر إنتاجي مد الدولة والاحتكار الرأسمالي بقدرة الإكثار من الأرباح والسلطات، بقدر ما هو عليه عصر الصناعة. لذلك تبدأ الدولة والرأسمالي بالتنافس في موضوع التصنيع، ويظهران هذا الحب الأعشى له. لا لتفكيرهما الجدي بالمجتمع والفرد، ولا لاحترامهما الكبير للأمة. بل لأنهما حظيا بفرصة ربح تاريخية.

وعلى الصعيد التاريخي، يعد المجتمع الصناعي على علاقة كثيفة مع طموحات الحرب والهيمنة. فكلما لاهى التحالف بين إنكلترا وهولندا مشقات على يد فرنسا، كلما تسلحت هاتان الدولتان بدرع الإنتاج الرخيص مجدداً، كي لا تخسرا مكانتهما السلطوية. يشير التاريخ إلى أنه لو لا ريادة إنكلترا للثورة الصناعية، لكان من المحتمل أن تخسر هيمنتها في بدايات القرن التاسع عشر، وخاصة تجاه نابليون. كما يعتقد بإمكانية بسط الهيمنة أمام الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا القيصرية المتصاعدتين لتوهما بالقرب من فرنسا، لتتضم ألمانيا إلى هذا التنافس لاحقاً. يتوقف حسن حظ إنكلترا على الثورة الصناعية، التي ربما كانت الحل الوحيد أمامها. يشير هذا الوضع مرة أخرى إلى أن الحاجة أم الاختراع. فالآلة البخارية وآلة النسيج

تُديران عجلة التاريخ لصالح إنكلترا مرة أخرى. أما التحديثات السياسية والعسكرية، فتتسارع وتتقوى مع الإنتاج الصناعي الجديد. وهذا ما يجلب الانتصارات العسكرية المتتالية. عندما يكتمل تكوين السلسلة، فمن الصعوبة كسرها. إذ يرجح احتمال أن تكون هزيمة نابليون نتيجة للثورة الصناعية أساساً، إلى جانب مؤثرات أخرى. إذ تمتد آفاق الهيمنة الإنكليزية لتتعدو إمبراطورية عالمية عملاقة بفضل ثورتها الصناعية خلال القرن التاسع عشر، الذي هو قرن إنكلترا الأبهى. فلأول مرة تحظى إنكلترا خلال هذا القرن بلقب "الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس". إنها ليست إمبراطورية تقليدية. فسلًا، لا سكان فيها للممارسات العملية من الطراز الروماني أو العثماني. وانضواء العديد من الكيانات السياسية على مستوى الدول تحت سقفها، لا يتسبب بأي خلل لإمبراطوريتها. إنها تُعرف كيف تعيش كنموذج يضم بين ثناياه كيانات سياسية متعددة تتمتع بخصوصياتها. بل لا تزال قائمة في يومنا باسم رابطة الشعوب البريطانية (دول الكومنولث)¹، وإن كانت تعاني الهزل طردياً.

يتحقق تصدير الثورة الصناعية إلى العالم بطراز متشابه في كل شكل من أشكال المدنيات. فيعد إثبات جدارتها، تنتشر الثورة الصناعية في أوروبا الغربية أولاً، لتعم أوروبا برمتها مع نهايات القرن التاسع عشر، وتسرع من انفتاحها على العالم أجمع في مستهل القرن العشرين. هذا الخلل في الانفتاح، والذي قام الاحتكاران الإنكليزي والألماني خلاله بزيادة التنافس بين الاحتكارات الصناعية، قد تسبب باندلاع الحربين العالميتين وعدد جم من الحروب الإقليمية والمحلية. مرة أخرى يتبدى لنا أن الربح الصناعي احتكار، وأن الاحتكار يعني الدولة القومية، وأن الدولة القومية تعني الحرب. فإذا وضعنا نصب العين أنه ما من دولة قومية تأسست بدون حرب، فسنتلمس في مععان هذه الحروب، وبشكل لاقت للنظر، التاريخ الدموي والربحي الهادف للحظي بالمناطق الصناعية ومناطق تصدير التصنيع. واضح جلياً أن الربح يتوارى في جوهر تلك الحروب والدول القومية.

¹ رابطة الشعوب البريطانية (دول الكومنولث): اتحاد طوعي من 53 دولة من ولايات الإمبراطورية البريطانية سابقاً (بإستثناء موزامبيق والمملكة المتحدة) و25 وحدة ميثاقية كالمقاطعات والمناطق التي تحت الحماية البريطانية. يشكل أعضاؤه نحو ربع سكان العالم. تتمتع دوله بالتعاون المتمر فيما بينها، وتقوم بتنفيذ مجموعة من برامج التنمية. يُعد كل فترة مؤتمر قمة لرؤسائها لتناول القضايا الدولية، وتحديد أهداف للتنمية الاقتصادية المشتركة والشؤون الخارجية (المترجمة).

واكتساب العصر الصناعي معانيه في هيئة الإمبريالية، هو على صلة بتصديره الصناعي هذا. فتحقيق تطوّر محدود للتصنيع في المستعمرات وأشباه المستعمرات والمناطق التابعة، إنما يعني نشوب الحرب الداخلية والخارجية، مثلما هو مرتقب. ولحروب التحرر الوطني، التي تُعدّ ظاهرة وطيدة في القرن العشرين، أواصرها المنيعَة جوهرياً مع برنامج تصنيع ساحات المستعمرات وأشباه المستعمرات. وأياً كانت مكانتها، فقياسها جميعاً بإبراز الدولة القومية إلى الأمام، وإبراز هذه الأخيرة للتصنيع إلى الأمام؛ يُشكّل حجر الزاوية في التوجه صوب الرأسمالية العالمية. بهذا المعنى، فالثورنر الروسية والصينية ليستا في نهاية المال سوى ثورة الدولة القومية والتصنيع. والأحداث تؤكد هذا السياق بنحو لاقت. إذن، والحال هذه، فالقرن العشرون هو قرن تصنيع دول خارج أوروبا على الأغلب، سواء بحروب التحرر الوطني أو بأساليب أخرى.

يستمر هذا العصر بخطوطه العريضة وبكلّ وطائه حتى الربع الأخير من القرن العشرين. أما ما جرى بعده، فهو سياق تصدير الصناعة إلى الخارج، كونها لم تعد تدرّ الربح الوفير على أوروبا، بل بدأت تُصبح عبئاً يُنقل كاهلها (تلوث البيئة، الأجور المرتفعة). وهكذا، نُقلت إلى العالم متجسدة في تصدير البضائع، ثم تصدير البضائع ورؤوس الأموال في القرن التاسع عشر، ثم تجسدت خلال القرن العشرين في الآلية المكوّنة من تلوث البضائع ورؤوس الأموال والصناعة. لقد أضحت وكأنه لم يبق منطقة في العالم إلا وتعرّفت على التصنيع. هكذا يغدو بإمكاننا التّبيان أن العصر الصناعي خسر وزنه الأساسي. أو بالأصح، لقد أناب عنه الصناعة المرتكزة إلى رأس المال المالي. والسلبية الأوروبية التي خطّت مسار عهدها الأول بالتجارة، وعهدها الثاني بالثورة الصناعية، قد شهدت عصر المال العالمي باعتباره عهدها الثالث والأخير. وقد بدأ عصر المال بلعب دوره الريادي في الفترة اللاحقة لأعوام السبعينيات على الأرجح. وهذا موضوع يتعلّق بالفصل اللاحق.

لا يقوم أي عصر بإفناء سابقه، بل يسقطه إلى المرتبة الثانية. فقد استمرت التجارة في القرن التاسع عشر أيضاً. لكنّها حافظت على مكانتها بعد التراجع إلى المرتبة الثانية، لافتقاده قدرتها القديمة في تأمين الربح المطلوب نسبة إلى الصناعة. كان عصر المال قد رسخ ركائزه منذ زمن طويل. فجمهوريات المدن الإيطالية كانت نوعاً من جمهوريات المال، حيث ربطت العديد من الممتلكات بنفسها من خلال التمويل. كما كانت عالية الوتيرة وكثيفة المساعي في

شؤون المال والقرض والاقتراض خلال العصر التجاري أيضاً. وكانت القروض باباً سهماً لانتزاع المكاسب، لكنها كانت قطاعاً من الدرجة الثالثة من حيث الأرباح التي تأتي بها. ازداد المنتقدون وتضاعفت الانتقادات بشأن الصناعة، مع بلوغ تخريباتها البيئية أبعاداً خطيرة مرئية بالعين المجردة على مستوى عموم الكوكب. الموضوع الذي يغلب حوله الجدل، هو كيفية التغلب على الكوارث الناجمة عن الصناعية. حيث بلغ إجمالي تناقضاتها مع الحياة أبعاداً لا تُطاق. بل بات الجدل دائراً حول أن استخدام العلم والتقنية بهذه الدرجة من اللامبالاة يعني قيام القيامة.

تكمن علاقات الربح والصناعة وراء كل القضايا القائمة. حيث شوهد أن الاتحاد المختل لكليهما يتحول إلى كومة من المشاكل المتعاطمة، فدعك من تأميد التنمية. أما تحكم الصناعة بالميدان الاجتماعي بأكمله، وتحول الساحات الاجتماعية دون استثناء إلى موضوع سلبي؛ فقد بلغ بالمشاكل الاجتماعية حدوداً قصوى لا نظير لها. فالعديد من التطورات الناجمة عن الصناعة مناقضة لطبيعة المجتمعات بقدر تناورها مع البيئة. واليوم أيضاً نواجه مؤخراً النتائج الناجمة من الابتلاع، الذي يكاد يكون تاماً للساحة الريفية. مثلما بدأت تظهر بوادر تحول المدينة إلى مسار مضاد لذات نفسها. أما الجدل بخصوص إشكالية ماهية البدائل الممكنة، فلا يتعدى نطاق النقاش. لا ريب في استحالة أن يعيش المجتمع بلا صناعة. ولكن، لا يمكن تحمّل ما يجري باسم الصناعة. قد تتقوى نزعة مناهضة الصناعية طرداً. حيث احتضنت نشاطات المدينة والبيئة العديد من التيارات في هذا الاتجاه. بل ويكثر الحديث عن انتقالها إلى الميدان السياسي أيضاً. في حين أن انتظار استرداد كلتا الطبيعتين توازلهما المختل، وعقد الأمل في ذلك على النشاطات التي لا تتخطى حدود الإصلاح؛ ليس إلا سذاجة. إذ، يستحيل انتظار نتائج أبعد من التغييرات الشكلية، سادامت تخطيط في إطار براديغما المدينة القائمة.

لقد زاد العصر الصناعي لوحده من السلبيات أضعاف ما حملته منها المدنية طيلة عمرها الذي يمتد إلى خمسة آلاف عام. إنه رأي يجمع عليه جميع الراصدين للأمر. وما الاحتباس الحراري سوى فيض من غيض. فالدمار الجاري أعمق وأشمل بكثير جداً مما يُعتقد. بالتالي، لا يجب الاقتصاد في النقد على العصر الصناعي وحسب. بل ينبغي توجيه النقد إلى المدنية كلها. إن تضيق الماركسيين وغيرهم من المعارضين الخناق على المشاكل، من خلال تناولها بوجهة نظر اقتصادية طبقية ضيقة، أو بتصنيفات كاليثوية والثقافية والفامينية؛ قد أفصح

المجال أمام بعض النتائج الإيجابية. لكن عجزهم عن بلوغ منهج سياسي جاد وتطبيق ممارسة عملياتية ملحوظة، متعلق على ما يبدو بنواقصهم الجذرية. كلما زاد التعمق في خيار الحضارة الديمقراطية، كلما تبدى مع الأيام وعلى نحو أفضل أنه خيار صائب. لكن، وعندما نتحدّ خيارات الحضارة الديمقراطية الجذرية مع البرامج المنهجية والانقادات الشاملة، بقدر اتحادها مع التنظيمات والنشاطات العملية اللازمة بأقل تقدير لتطبيقها على الأرض؛ فحينئذ يمكننا النظر إلى الطبيعة والحياة بوجهة نظر براديغما المجتمع الحر والمتساوي والعاقل والديمقراطي، وقطع المسافات على دربها.

ج- عصر المال-المال السيد

لا شك أن بلوغ المال مستوى التخلّي بقوة القيادة الاجتماعية يُعتبر تطوراً مهماً. وسيبقى التعرف على المجتمع ناقصاً للغاية، ما لم يحلّ هذا الأمر. فالمال هو القيمة التي تؤمّن السبولة في الحياة الاقتصادية كمثال الدم الجاري في العروق (ربما)، والذي يحمل القوت اللازم لجميع الخلايا لأجل تكوين الطاقة اللازمة لكل الجسد. فالمجتمع هو الظاهرة الاجتماعية الأكثر جدية، التي تقتضي إدراك ماهيتها وكيفية وصولها إلى هذه المرتبة. فحصيلته أي من العوامل التاريخية والاجتماعية اكتسب هذا الجهاز -الذي لا يمكن إنكار حمله للتلوث المروع- مكانته تلك؟ ما الذي يحققه فعلاً في المجتمع؟ من هي الشخصيات والمجموعات التي مدها بالمكاسب أو ألحق بها الخسران؟ أيمن العيش بدونه أم لا؟ ما الذي يمكن إحلاله محلّه؟ وهكذا دواليك. بالإمكان الإكثار من الأسئلة.

أن يكون المال وسيلة للمقايضة هو أمر مفهوم تماماً، لأنه وسيلة تؤدي وظيفة بسيطة. مع ذلك، يجب توخّي الحيلة والحذر. ما الذي يتم تبادلّه؟ هل بإمكان المال أن يكون أداة قادرة على تأمين المعيار العادل بين الشينين المتبادلين؟ جلي أن المشكلة منقّلة منذ البداية بمشقات عويصة. لناخذ مسألة تبديل نقاعة بإجاصة على سبيل المثال، باعتبارها أبسط أشكال التبادل. لنفترض أن المعدل هو واحد مقابل اثنين: نقاعة واحدة تساوي إجاصتين. وليقم المال بوظيفة كهذه في السوق. لماذا واحد مقابل اثنين، وليس ثلاثة؟ أو لماذا ليس واحداً مقابل واحد؟ هنا

سَيَدْخُلُ الجُهدُ وَالْقِيَمَةُ فِي صُلْبِ الموضوع في أبسط الحالات. وقد تَرَدَّدَ أسئلةٌ جديدةٌ على البال بالتوالي. ما الذي يُضفي القيمة على الكدح؟ قد يُقال أنه الكدح الآخر، ليستمر التساؤل إلى ما لانهاية. واضح أن تأمين المال للمعيار العادل في مسألة البيع والشراء يتبدى كأمر عسير. ويرجح احتمال كونه سيحظى بقوة واعتباره من خيار ما. فهو مقبول لأنه قبل بذلك وارتضاء لنفسه. أما البحث في أساسه عن العدالة والقيمة والكدح وغيرها من المعايير، فعبثٌ عقيم. فالمتمواجدون داخل الزمان والمكان ارتأوا اختيار وسيط لتسهيل أعمالهم. فسموا الوسيط المبتكر بـ"المال". نحن نسعى لتعريف المال من خلال هذه القصة المقتضية. لكننا أمام أداة وسيطة قادرة على خلط كل الأشياء وقلبها رأساً على عقب، بمجرد تخليها عن دورها هذا وتقمصها أدواراً أخرى.

لنُبسِّط الأمر بمثال. يبين المجتمع قبوله لامرأة ما عندما ترتبط برجل، وتستطيع العيش سعه بنمطٍ نسبيته الشريف تحت سقف بيتٍ يجمعهما. كيف سيكون الوضع حينما تخرج المرأة من كونها كذلك، لتستقبل في بيتها عدة رجال؟ أو بالعكس، عندما يقوم الرجل باستجلاب عدة نساء إلى منزله؟ بطبيعة الحال، وبأخف العبارات، سينقلب كل شيء رأساً على عقب. الأمور أكثر تعقيداً في موضوع المال. لنستطرد في مثالنا. عندما تخل المرأة بما أجمع عليه العموم، فقد تطرد من البيت للوصول إلى حل ما. ولكن، قد لا تسير الأمور في مسألة المال بهذه السهولة. فمن يكون المال بحوزته، فبإمكانه أن يقول في حال لم يكن شريفاً: إني أوافق على ما يضاف إلى الأموال من مال. علماً أن المجتمع لم يقبل بتصيير المال وسيلة على نحوٍ مشابه لذلك الذي أبداه في موضوع المرأة. بل يرجح احتمال كونه نظر إلى تكديس المال على أنه أفظع الذل والأخلاق.

فداعتي الشخصية هي أن الأمر كان كذلك بالضبط. فهذا الوسيط المبتكر والمطروح بهدف تيسير الأمور، كان محدوداً بزمان ومكان نسيبين تماماً. ولم يقبل بتأتا أن ينتشر في عموم الزمان والمكان. ثمة حدث فظيع من سوء الاستثمار هنا. كان بمقدور المجتمع أن يقول: لا أقبل ذلك البتة. لكن الممسك بربط الفرس قد يكون غير مدينة أسكودار! منذ زمن بعيد. عندئذ، لن يكفي حكم المجتمع للخلاص. بالتالي، وللمرة الثانية، ترجح كفة الاحتمال القاتل بتحول المال إلى عاهرة فريضة في تلاعبها وتقلبها حسب الأجواء المحيطة بها. فقد توجر

* غير أسكودار: مثل شعبي يدل على قوات الأول، يقلبه في العربية: "ضرب من ضرب، وهرب من هرب" (المترجمة).

نفسها لشخص ما مقابل دولار واحد، ولشخص آخر مقابل ألف دولار. إذ لم يعد هناك قوة قادرة على صدّها أو اعتراض طريقها. لكن، كيف تم الوصول إلى هذه الحال؟ لنستأنف في تسييط الأمر نوعاً ما، باللجوء إلى لغة الاقتصاد.

بالرغم من أن ابتداء الاقتصاد من المقايضة لا يتسم بمعان ملحوظة، إلا أن المقايضة عامل اقتصادي مهم. يسمى الشيئان اللذان يمكن مبادلة بعضهما ببعض بـ"السلعة" أو "البضاعة". وبينما لم يكن المجتمع قد تعرف بعد على أية قيمة عدا قيمة الاستخدام، فإنه حتى أجل طويل لم يستمع المقايضة أخلاقياً. بل بقي متشبيهاً بنظام نسميه اقتصاد العطايا والهدايا. فأي شيء ينتجه أو يحظى به، ويعتبره قيماً؛ كان يقدمه هدية لمن هو عزيز عليه. فتقافة الهدايا كانت تعبر عن الرفعة والأنفة. فالهدايا كانت تمنح للمعزّز بغية تكريمه. أما الأشياء الأخرى، فكانت تستهلك في الحياة اليومية. هذا وكان التكديس غير مستساغ. هكذا عاشت المجموعات البشرية مدى ملايين السنين. فأخلاق المجتمع وضميره لم يكن يقبل بأي شكل من الأشكال تبادل السلع والأمتعة، أو مقايضتها بالنقود. ذلك أنه لم يكن يفكر بإمكانية وجود شيء للقيمة التي أنتجها. بل لم يكن يرى حتى مجرد التفكير بذلك مناسباً أخلاقياً. ربما كان بقطرته السليمة أو بوعيه الأخلاقي يعتبر ذلك طريقة من الحيلة والمكر.

إذا كانت عتبة المقايضة هي عتبة الاقتصاد، فلن يكون دخول الاقتصاد بهذا النحو مدخلاً حسناً بطبيعة الحال، لأنه قد عمل به رغماً عن التقاليد الأصلية. قد يكون بالإمكان الافتراض أن المقايضة قيمة أساسية في العلاقة الاقتصادية. لكنني على قناعة بأنه من غير المعقول اعتبار ذلك الافتراض الوحيد. بالمقدور علمنة الاقتصاد بمؤثرات أخرى عدا المقايضة. أو بالأصح بالمستطاع، وبكل يسر، تطوير أشكال أخرى تختلف عن المقايضة، بل وترتكز إلى المقايضة المقبولة، وليس إلى أداة كالمال. لا يمكن النأي بالنفس عن الإبداع بشأن تطوير تلك الأشكال نظرياً وعملياً. الأهم من المقايضة هنا، هو مسألة تحويل الأمتعة إلى سلع. نعرف تبعية قيمة الاستخدام للمقايضة بالتسليع. يتقارب توقيت ظهور ظاهرة السلعة في المجتمع مع بدء العصر الحضاري. والسلعة عامل أساسي للقبول بالتجارة. وبدء كينونة السلعة بالذات يتزامن مع لحظة خروجها من حوزة أول مالك لها. أي أن الرضى بإخراجها من حوزته هو بداية ظهور السلعة. وعندما يأخذها أحد ما مقابل شيء آخر، تكون مرحلة التسليع قد اكتملت.

لنُعْطِ مِثَالاً آخَرَ. لِنَتَصَوَّرْ شَخْصاً بَدَلَ غَزَالٍ اعْتَمَى بِهِ وَرْعَاهُ سِتِينَ عِدِيدَةً بِمَاعِزٍ رَعَادٍ شَخْصٌ آخَرُ سِتِينَ عِدِيدَةٍ. مِنَ الْمَحَالِّ الْبَرَهَانُ فِي أَيِّ وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ أَنَّ هَذِهِ الْمَقَابِضَةَ عَادِلَةٌ. لِأَنَّهُ لَا أَحَدٌ يَعْلَمُ كَمْ تَصِيبُ جَبِينِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عِرْقاً. وَالْأَهَمُّ مِنْ ذَلِكَ، لَا يُمْكِنُ أَبَدًا اعْتِبَارُ الْمَاعِزِ وَالْغَزَالِ نَدَيْنِ مُتَكَافَيْنِ. لَا شَكَّ أَنَّ الْغَرَضَ مِنْ هَذِهِ التَّشْبِيهَاتِ الْجَزْئِيَّةِ (التَّشْبِيهِ بِالْأَمْثَلَةِ) هُوَ التَّمَسُّسُ التَّنَاقُضِ فِي مَنَطِقِ الْمَقَابِضَةِ. وَمِثْلُ هَذِهِ التَّنَاقُضَاتِ مُوجُودَةٌ دَوَامًا.

لَدَى عَوْدَتِنَا مَجْدداً إِلَى مَوْضُوعِ الْمَالِ بِنَاءً عَلَى الْقَبُولِ بِوُجُودِ تِلْكَ التَّنَاقُضَاتِ، فَسَنَنْتَبِهُ بِنَحْوِ أَفْضَلِ إِلَى الْحِيلِ الَّتِي يَشْتَمِلُ عَلَيْهَا. إِنْ فَهِمَ خَاصِيَّةً أُخْرَى بِصُورَةٍ جَيِّدَةٍ يَحْطِى بِأَهَمِّيَّةٍ قَصْوَى لَدَى التَّعَرُّفِ عَلَى الْمَجْتَمَعَاتِ. أَلَا وَهِيَ أَنَّ الظُّوَاهِرَ الْاجْتِمَاعِيَّةَ لَيْسَتْ كَالظُّوَاهِرِ الْفِيزِيَاثِيَّةِ. إِنَّ H_2O هُوَ دَائِمًا جُزْءُ الْمَاءِ فِي ظُرُوفِ الدُّنْيَا الْقَائِمَةِ. وَلَا مَعْنَى آخَرُ لَهُ، حَتَّى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ حَكْماً مُعْتَقَداً. أَمَّا الْمَجْتَمَعُ، فَهُوَ حَزْمَةُ الظُّوَاهِرِ الَّتِي أَنْشَأَهَا الْإِنْسَانُ، حَتَّى وَإِنْ كَانَتْ تَحْمِلُ بَيْنَ طَوَائِفِهَا مَجَاهِيلَ كَثِيرَةً. قَدْ يَغْيُرُ الْمَجْتَمَعُ مَا أَنْشَأَ بِنَفْسِهِ، لِيَبْنِيَ تَشْكِيلَاتٍ جَدِيدَةً. تَظْهِرُ الْقَاعِدَةُ التَّالِيَةُ إِلَى الْوَسْطِ: الْوَقَائِعُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ وَقَائِعُ مَنَشَأَةٍ، وَلَيْسَتْ هِيَ مِنَ الطَّبِيعَةِ أَوْ الْإِلَهِ. قَدْ يَقَالُ: إِذَنْ، فَالْمَالُ أَيْضاً وَقَاعٌ مَنَشَأٌ بِسَهُولَةٍ. وَالْمَقَابِضَةُ وَالسَّلْعُ أَيْضاً هِيَ وَقَائِعُ افْتِرَاضِيَّةٍ مَنَشَأَةٍ، وَلَيْسَتْ هِيَ مِنَ الطَّبِيعَةِ أَوْ الْإِلَهِ.

مِنْ أَفْذَحِ أَثَامِ الْوَضْعِيِّينَ هُوَ إِدْرَاجُهُمُ الْوَقَائِعَ الْاجْتِمَاعِيَّةَ فِي فِتْنَةِ ظُّوَاهِرٍ أُخْرَى كَالْحَقَائِقِ الْفِيزِيَاثِيَّةِ. فَعِنْدَمَا نَسَاوِي بَيْنَ الظَّاهِرَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْحَقِيقَةِ الثَّابِتَةِ الْلَا مُتَغَيِّرَةِ، نَكُونُ قَدْ فَتَحْنَا الثَّابِتَ عَلَى مَصْرَاعِيهِ أَمَامَ الْإِرَادِيَّاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ الْمُتَحَمَّةِ بِأَقْصَى دَرَجَاتِ الضَّلَالِ. يَسْتَحِيلُ عَدَمُ تَلَمُّسِ هَذِهِ الْمَخَاطِرِ، عِنْدَمَا نَنْظُرُ إِلَى الْاِقْتِصَادِ مِنَ الْجَانِبِ الْوَضْعِيِّ. فَإِذَا نَظَرْتُمْ إِلَى الْقَوْمِيَّاتِ كَتَعْبِيرٍ عَنِ الْحَقِيقَةِ الْمَوْضُوعِيَّةِ الْقَائِمَةِ، فَسَتَقْطَعُونَ أَنْذًا إِلَى مَنْزِلَةٍ هَتَلَرٍ وَسَتَالَيْنِ الْمَتَمَاتِلِينَ فِلْسَافِيًّا وَالْمُخْتَلَفِينَ مَوْقِعاً. فَكِلَاهُمَا وَجَمِيعُ الْوَضْعِيِّينَ وَالَّذِينَ يَنَادُونَ بِالْمَادِيَّةِ الْبَحْثَةِ، لَنْ يَنْجُوا عِنْدئِذٍ مِنَ النَّظَرِ إِلَى الْحَقَائِقِ الَّتِي يَقْبَلُونَ بِهَا عَلَى أَنَّهَا ظُّوَاهِرٌ مُطْلَقَةٌ. فَضْلاً عَنْ أَنَّ الْمُؤَثِّرَ الْآخَرَ الَّذِي يَجْعَلُ مَوْضُوعَ الْمَالِ شَدِيدَ الْحَسَاسِيَّةِ، يَنْتَهِى مِنَ الْمَفْهُومِ الَّذِي يَنْظُرُ إِلَى الْمَجْتَمَعِ مِنْ هَذِهِ الْمَقَارِبَةِ الْوَضْعِيَّةِ. أَيُّ، مِنْ خِلَالِ اعْتِبَارِ الْمَالِ حَقِيقَةً كَامِلَةً مُطْلَقَةً. بِالتَّالِيِ، فَالْتَّيَادُلُ بِوَسْاطَتِهِ يَتَحَوَّلُ طَرْدِيًّا إِلَى إِدْرَاكِ أَنَّ الْحَقِيقَةَ الْكَامِلَةَ.

لَسْنَا مُعَلِّينَ هُنَا بِالْبَحْثِ فِي كَيْفِيَّةِ دُخُولِ الْمَالِ ضِمْنَ الْاِقْتِصَادِ تَرَاثُماً مَعَ الْمَقَابِضَةِ. وَفِي التَّنَاطُورَاتِ الَّتِي طَرَأَتْ عَلَيْهِ طَوِيلَةُ التَّارِيخِ. لَكِنْ نَحُولُ الْمَالِ تَدْرِيجِيًّا إِلَى عَامِلٍ لَا غَنَى

للاقتصاد عنه، يُغيد بتفاهم المخاطر التي يحتويها. فإذا قارنا عملية مفاوضة واحدة مع ما تحتويه من تناقض، فسيتم استيعاب خطورة الأوضاع والنزاعات والشرور الناجمة عن اكتساب المال قوة لا حدود لها في المفاوضة. فإن يكون الشيء تشخيصاً ملموساً لآلاف التناقضات ليس بالأمر اليسير. وبوصول المال عصر المال بحالته امتناقضة تلك بعد قطع مسافات شاسعة على درب الاقتصاد، فإن العمل على جعل المجتمع مفهوساً، دون الالتفات إلى الوضع البارز بكل هولته، لن يعني شيئاً سوى خداع الذات. إن الكارثة التي نقضها هذا هي وصول المال إلى أكثر عصوره تقدماً من حيث المستوى، رغم كل تناقضاته. إن هذا السجل أشبه بتعيين طاعية متعجرف قائداً لجيش جرار. فهذه الحالة المؤقتة لهذه الأداة المرحلية المشكوك في أمرها، والمستندة بدايةً إلى قبول لحظي من قبل المعيلين فقط من بين المجتمع؛ يتم الإغلاء من شأنها كي تصل مع الزمن إلى طابق الآلهة، بل وكي تحكم قبضتها على زمام القيادة الأكثر نفوذاً.

إن البحث في تاريخ تطور المال موضوعٌ مثيرٌ جداً. يقال: إن أول عملة ذهبية في التاريخ ابتكرها كروسس¹ الليدي. كما يقال: إنه مكث في مدينة سارد التابعة لـ"مانيسا"، والتي تسبب النيش عن الذهب فيها بمشاكل كثيرة، فلم تبقى ولايات إلا وحلت عليها. المال شيء يتميز بشأن شأنك للغاية، بحيث لا يمكن العيش معه ولا من دونه. المعلوم فقط هو تسارع تطور المفاوضة والتسليع والتحول المالي بدأً بيد، واحتلال المال الزاوية الركن في الاقتصاد. ويتضح من مئات أنواع العملات الباقية حتى يومنا، أن استخدام المال كان مستفحلاً جداً في المدنية البرسية والإغريقية-الرومانية.

فالرهن في الحضارة الإسلامية كان قد بلغ مكانة نافذة تعادل ما للسلطين منها بأقل تقدير. إذ كان عرش المال في المدن منيعاً. وكان الصيارفة اليهود على وجه التخصيص قد تمتعوا بأهمية قصوى. حيث كان الصيارفة والتجار اليهود والأرمن قد خطوا مساراً احتكاريًا في المال والتجارة، موازياً للمدن الواقعة على الطرق التجارية الممتدة من أوروبا إلى بلاد الهند. كان خط رأس المال هذا محاذياً في تأثيره البالغ لمسار الهيمنة السياسية، بحيث أخضع السلطنات والإمارات لنفوذه إلى حد كبير. وكان تأثيرهم يتزايد باستمرار في كل من أوروبا وآسيا. ربما لهذا الواقع نصيبه المهم من حيث تزايد ردود فعل المجتمعات إزاء القومين

¹ كروسس: ملك لينديا. امتاز بصك النقود الذهبية والفضية فساعد على انتشار التجارة في بلاد البحر المتوسط (المترجمة).

اليهودي والأرمني. إن هذا الوضع أمر بالغ الأهمية، ويقتضي وضعه نصب العين لدى البحث في المذابح الممنهجة المنفذة بحق اليهود والأرمن.

بدأت المدن الإيطالية تستلم الريادة في شؤون المال والتجارة من العالم الإسلامي، مع حلول أواسط القرن الثالث عشر. نخص بالذكر نشوء البندقية وجنوى وقلورنسا كمعجزات حقيقية في شؤون المال والتجارة. حيث كانت مدناً متلائنة كالنجوم بريادتها لأوروبا حتى القرن السادس عشر من جميع النواحي عموماً، وعلى صعيد النهضة خصوصاً. إذ لم تكف المدن الإيطالية بتحقيق ثورة النهضة وحسب. بل وكانت من المؤسسين النافذين لثورة المال. ورغم تواجدها الأوائل في العالم الإسلامي، إلا أن مساهماتها عظيمة. فتلك المدن هي التي طورت وقامت بمأسسة كل الوسائل والأدوات المالية، التي لا غنى عنها في ظل الحداثة، كالبنوك والسندات والتقود الورقية والقروض والمحاسبة. ولهذه المستجدات دورها العظيم في تاريخ المال. حيث أدت دورها كثورة قائمة بذاتها في مجال نماء السوق والتجارة. بل وربما ضاعفت من وتيرة التسليع والتحول المالي مئات المرات. كما كانت نقطة علام على درب تصاعد هيمنة المال.

كان المجتمع يهياً شيئاً فشيئاً للخضوع لنفوذ تلك الوسائل. ما تحقق كان بمثابة إجراءات تكتيكية بسيطة ظاهرياً. حيث كانت البنوك ستصبح أماكن لادخار المال. والسندات كانت قطعاً ورقية يعمل بها مقابل المال. وكانت التقود الورقية ضرباً من السندات العامة الخفيفة، التي تسهل الأمور وتسرعها. كما كانت القروض ديوناً نقدية ممنوحة للزبائن الذين ضاقت بهم الأحوال، مقابل فائدة مالية مناسبة يتم الإيفاء بها لاحقاً. وكانت تسرع من العمل، وتحول دون البطالة، وتُعجل من سير الأمور، بدلاً من أن يبقى المعني متسكعاً. كما إنها تفيد في سد الديون بالمال الذي سوف يجني، لتؤدي بذلك دوراً نافعاً ومباركاً. وكانت شؤون المحاسبة كناية عن مستندات تقوم بتصفية حسابات الربح والخسارة وجرد الصادات والواردات، وتعكس الوضع المرحلي للأشخاص أو الشركات كالمراة. إنها ثورات بسيطة، ولكن بنتائج مذهلة. كانت المدن الأوروبية، وعلى رأسها إشبيلية، لشبونة، لندن، أمستردام، هامبورغ، ليون، أنتويرب، وباريس؛ قد نشرت سريعاً ثمار تلك الثورات الإيطالية مع نتائج حركة الإصلاح في بلدانها، تُعممها على القارة بأكملها، وتُعظم من شأنها.

كنا قد عرضنا بالخطوط العريضة كيفية قيام هولندا وإنكلترا بإنجاز ثورة رأسمالية عامة في ميدان الزراعة والتجارة، ثم في ميدان الصناعة خلال القرن السادس عشر، وذلك بما أمنتها ثمار هذه الثورة من مساعدة مؤثرة وأرضية مناسبة. إن رأس المال والرأسمالي والرأسمالية هي الدرجات الأولى على سلم سلطان المال. إنهم ملوك حقيقيون يقفزون على هذه الدرجات: إنهم الملوك العراة. لقد كان العصر التجاري وأرباحه المتعاظمة سريعاً تدبّر بنسبة كبرى من الفضل إلى هذا التحول المالي وإلى وسائل المال. كانت سيادة المال تتقدم من الأعماق وبصمت أصم. وكانت تراهن بشكل ذاتي مباشر وغير مقنع، وينحو غير مسبوق؛ لا على الملوكية فحسب، بل وعلى الألوهية أيضاً. فكان العصر الصناعي مديناً له بالكثير من الفضل ويمدّه بالفرص العظيمة في أن معاً. إذ كان تحقيق الثورة الصناعية في المجتمع مستحيلًا دون الشوق، التمدن، التبضع، والتركيز التجاري. كل تلك المراحل كانت ستكون مستحيلة بدون المال. كان تسارع وتيرة المال والتمويل قد اكتسب دور الدورة الدموية في الجسد. فمجرد انقطاعه عنها كان يعني استحالة عمل الأعضاء، وفقدانها وظائفها. وهذا بدوره ما كان يعني الموت بعينه.

سيفهم الوضع على نحو أفضل، لدى تحليلنا العلاقة بين العمل والعمل. إذ من غير الممكن تشغيل المصانع بالعبيد والأقنان القرويين القدامى. وما كان للتحول إلى صفة "عامل" أن يتم، دون الانقطاع عن السيد والأفندي والأرض معاً. أي أن التحول التام إلى عامل، يتحقق فقط بالأجر المطلق. أما الأجر، فهو قيمة لا يمكن دفعها إلا بالمال. هكذا تكون تبعية العامل الأكيدة للمال قد تحققت. كان المال قد نجح في إخضاع العبد الجديد لهيئته، دون الحاجة إلى الأفندي والسيد. إنها خطوة عملاقة على درب التحول إلى سلطة. بهذه الطريقة يغزو المجتمع الصناعي الجديد شكل المجتمع الكبير الأول، الذي يعترف بسيادة المال المطلقة. في حين لم يكن أي مجتمع سابق من مجتمعات المدنية قد اعترف بحاكمية المال وسيادته إلى هذه الدرجة. لقد بات المال ثقافة بحد ذاتها في مجتمع الصناعة. فكل شيء يكتب معناه بناء عليه. وبقدر ما يفسح الطريق أمام الطموحات والخيالات الكبرى، فإنه يستحيل الشروع بالمشاريع الضخمة من دونه. هذا وأضحت كل أسرة تعي ضرورة المال المطلقة، بدءاً من شراء حذاء صغير لطفله، إلى إنارة منزلها؛ سواء أكانت تسكن قرية نائية في الأقاليم، أم في ضواحي المدن الأكثر تقدماً. كان من المستحيل تصور أي عمل أو مخطط، إلا ويؤثر

إليه في سبيل جني المال. لقد أصبح الجميع مرغماً على تقديم كل ما يلزم لإلهه الجديد، في سبيل كسب المال.

ظاهرياً، كانت قيمة الجهد المقدس هي التي تُباع. وهذا أحد أكثر الأخطاء النمطية التي أسفر عنها المال. فما يُباع بالمال، أي ما يخرج من اليد هو ليس الجهد فحسب. فلأجل الحصول على الجهد، كانت هناك حاجة إلى بدن سليم أولاً. ولأجل الحصول على البدن، كانت هناك حاجة إلى أم. وللحصول على الأم، كانت هناك حاجة لامرأة. هكذا تتكاثر لائحة السببيات "لأجل" إلى ما لانهاية. فضلاً عن أن الجهد كان يجب أن يقسم بالمهارة والبراعة. حيث لا يمكن شراؤه من دونها. ولأجل ذلك كانت هناك حاجة إلى المعلم الخبير وصاحب الورشة. ولأجل هؤلاء كانت هناك حاجة إلى خبرة العمل المتراكمة خلال آلاف السنين، وإلى كادحيتها. إذن، فالأجر البخس - بما يزيد قليلاً عن معدل عد الرمح - كان لعبة لإخراج كل هذه القيم المقدسة من قبضة اليد. بالتالي، ما كان يُباع هنا هو التاريخ والمجتمع. هكذا تحول الإنسان الفرد إلى أداة. وما كان لأي إله مجتمعي حتى الآن أن يتحكم بعباده ويتسلط عليهم إلى هذه الدرجة.

نقطة العلام الأخرى المهمة في تاريخ المال، كانت تتجسد في تخلصه من المعادن النفيسة كالذهب والفضة كمقابل في المقايضة. وقد تحققت هذه الثورة الكبيرة - ثورة المال الأسود - في السبعينيات. هكذا بات المال حراً. إذ كان قد أنجز تحرره الأول على يد المدن الإيطالية الحرة، لدى ربطه بآليات الأوراق والسندات والقروض. أما ثورته الكبرى الثانية، فكانت تحققت بإنقاذ الدولار الأمريكي رسمياً من تبعيته للذهب والفضة.

ومع هذه الثورة تم الولوح رسمياً في عصر المال. هذه هي الظاهرة المتسترة وراء التطور التاريخي المسمى بحملة العولمة الكبرى الثالثة. ومثلما هو معلوم، فحملة العولمة الكبرى الأولى للرأسمالية كانت تصادف فترة حملات الاستعمار وشبه الاستعمار القاري في عصر التجارة (ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر للميلاد). وحملة العولمة الكبرى الثانية كانت حملة الإمبريالية في العصر الصناعي (وتستد عموماً من مطلع القرن التاسع عشر إلى الربع الأخير من القرن العشرين)، وما تمخض عنها من حروب طبقية ووطنية واسعة. وكون المال أحد أهم البنائين الأساسيين لهذه المراحل، التي استمرت حوالي أربعة قرون، هي حقيقة مفروغ منها. بالتالي، لن يكون من الخطأ نعتها جميعاً بعصر المال. إن

الإله الأعظم للحدثاء الرأسمالية (زيوس، جوبيتر) هو الدولة القومية. أما المال، إله السلطة والحرب (أرس ومارس)؛ فكان الإله الجديد المتصاعد للاقتصاد وللعصر الحديث، الذي لا رديف له في التاريخ بالمعنى العام. إنه الإله الذي يطغى على كافة الآلهة القديمة، ويؤسس عليها هيمنته وسيادته!

الخاصية الأساسية لعصر المال، هي ارتفاع مؤسسة المال بكل أدواتها إلى مرتبة الصدارة. حيث بسطت رقابتها التامة على الاحتكارات الصناعية والتجارية. وأخضعت الدولة (وخاصة الدولة القومية) لتبعيتها الكاملة باعتبارها احتكاراً. فاندرجت جميع مستويات الاقتصاد الرئيسية المؤلفة من محافل الاستخدام (الاستهلاك) والإنتاج والتبادل تحت سيطرة المال كلياً. أما الأدوات المستخدمة، فتشكل لائحة طويلة بدءاً من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وصولاً إلى جميع البنوك المركزية في العالم، والبنوك العالمية، ومختلف سندات القروض، والسوق والبورصة، وسندات الاستثمار والتحويل، وبطاقة الاستثمار والربا، وسعر الصرف. وبوساطة هذه المؤسسات، بات المال أشبه بشبح. أو بالأحرى، بقي في منزلة الحاكم الهرمي القديم للعائلة الأبوية. وتؤدي هذه المؤسسات الحديثة العهد دور الولد بدلاً منه. لكن الحقيقة هي أنها تحمل بذرة المال بصفته سلفها جميعاً. تؤلف هذه المؤسسات فيما بينها شبكة مذهلة، بحيث تكون منظمة لآخر درجة، وتتخابر فيما بينها ثنائية بثائية. إنها تؤثر ببعضها البعض، ويرتّب حراكها على المدى القصير والمتوسط والطويل. وقد جرت العادة على تسمية الحركات ذات المدى القصير بـ"المال الساخن"، وذات المدى المتوسط بـ"سندات الاستثمار والتحويل"، وذات المدى الطويل بـ"السندات طويلة الأجل". إنها قادرة على تغيير الاسم والفترة على التوالي. وهي الأسرع من حيث البناء الاجتماعي. وأداة المحاسبة الأساسية هي الدولار واليورو. وهما عملتا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وإلى جانب الاستمرار في التمرس والمزاولة، إلا إنه بالإمكان اعتبار هذا النظام مكتملاً. والحال هذه، فكيف تتحقق الأرباح في ظل هذا النظام الجديد، باعتبارها الغاية الأولية؟

لقد نقلت كل العلاقات والتناقضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم إلى هذا النظام الافتراضي الجديد كما هي. بل وتغلغلت سخائب النظام حتى في العوامل والوسائل

الأيدولوجية والأكاديمية والثقافية الأخرى. إن النظر إلى الحقيقة عن كثب سيزيد من قوة إدراكنا.

ما معنى أن الدولار (والْيورو الاحتياطي) وحدة محاسبية أساسية؟ أي من العلاقات والتناقضات، وبالتالي التحالفات والحروب في العوالم الملموسة، تعكسها تبدلات أسعار الصرف والمبادلة بين ساحات تراكم الدولار والأموال الوطنية، وكذلك تبدلات سندات الاستثمار والتحويل والأسهم المالية، وتقلبات أسواقها، وتبدلات الربا والأسعار؟ ترى، ألم تنتقل الحرب العالمية الثالثة، التي طالما يزداد الحديث عنها، إلى هذا العالم الافتراضي الرمزي بدرجة كبرى؟ أوليست الحروب المندلعة في العالم الحقيقي كناية عما ينعكس بين الغلبة والأخرى من داخل تلك التصدعات المتولدة بالقرب من خط الانكسار؟

يتم الإجماع عادة على الرأي القائل أن الولايات المتحدة الأمريكية باتت بعد الحرب العالمية الثانية قوة هيمنة. وما وزن الدولار في العالم كوحدة مالية سوى نتاج تلك الهيمنة. المثير هنا هو تخلص الدولار من استبداله بالذهب، بالتزامن مع بلوغ هذه الهيمنة أوجها. من الواضح أن هذا يعكس كونها هيمنة عالمية تتميز بضرب من اللامحاسبة واللامبالاة. فمعلوم أن أمريكا أطلقت منذ الثمانينيات ما يزيد عن ترليونات الدولارات بأضعاف مضاعفة إلى العالم ودون مقابل. إنه حدث مروع مفاده أن تحني ترليونات الدولارات في العام بتشغيل مطبعة العملات وحدها. لم يضخم المال نفسه إلى هذا الحد في أي عصر أو مكان آخر. هل ثمة أداة أخرى عدا هذه الظاهرة توضح بصورة أفضل مدى انعكاس كينونة الهيمنة على المال لأول مرة، أو مدى الاعتراف بأن المال نفسه هيمنة؟ فإذا وضعنا نصب العين كون جميع الدول القومية مديونة (الغريب حقاً أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها هي الدولة القومية الأكثر مديونية)، فستزداد -مرة أخرى- قدرة إدراكنا لأسباب كون المال هيمنة بكل معنى الكلمة. فضلاً عن أن الأعياب المال الصغيرة جداً (حركات خفض ورفع معدل الفوائد والأسعار)، التي يديرها البنك المركزي الأمريكي، نهز أركان العالم بشدة. هذا ما يوضح بكل جلاء مدى رسوخ نظام المال والتحويل، بمعنى آخر، فالظواهر التي تُبرهن قوة المال زائدة عن الحد.

علاقة الأزمات بالنظام أكثر لفتاً للأنظار. فالأزمات الدورية المتشكلة تسلسلياً في آسيا وروسيا وأمريكا اللاتينية، تدور كلياً في ميدان المال. أما الانعكاسات على الاقتصاد المشد،

فتأتي بعدها دوماً. فبينما كانت الأزمان سابقاً تبدأ في العالم المشيد لتنتهي في دنيا المال، فإن أزمان عصر المال تجري باتجاه معاكس تماماً. حيث تترك الأزمان الاقتصاد المشيد إلى آخر الأمر. ولكن، يتم إنهاؤها دون زيادة حدثها، بعد تجيير وجر ذلك البلد أو أقطابه نحو النهج الذي يشاؤه أسياد دنيا المال. مثال روسيا مفيد في هذا المضمار. فبعدما تشكّلت الاتحاد السوفييتي رسمياً في 1991، أدرج في الأمانة المالية المتناقلة، ليتم تصعيدها إلى الذروة في 1998.

غريب حقاً. أنا أيضاً كنت في موسكو، ارتباطاً بالمستجدات المتسببة بخروحي المعلوم من دمشق في تلك الفترة. كان المسؤولون الروس يقولون بضرورة خروحي من روسيا بأسرع وقت ممكن، وأنهم سيقومون بما يستطيعون في سبيل ذلك. بل حتى إن رئيس شبكة الاستخبارات الماردة بنفسه كان يقول: "لو أنك أتيت إلى هنا بعد ستة أشهر، لكان كل شيء سيكون يسيراً، ولما كنا سنتصرف بهذا النحو". أجل، فأرمنة عام 1998 كانت قد أطبقت على خناق روسيا. كان الاعتراف بذلك يجري على أرفع المستويات. لا زلت أتذكر جيداً أن رئيس الوزراء الإسرائيلي "أرييل شارون" ووزيرة الخارجية الأمريكية "مادلين أولبرايت"، اللذين أشرفا على التمشيط المتعلق بي، كانا قد ذهبا إلى موسكو على عجل، وأما طردي من روسيا مقابل قرض مقداره عشرة مليار دولار. كانت الاتفاقية قد أبرمت مع صندوق النقد الدولي لهذا الغرض. علاوة على إبرام اتفاقية "السليل الأزرق" بين تركيا وروسيا مقابل إخراجي من روسيا. ورغم معارضة أمريكا، لكن التوقيع على هذه الاتفاقية كان أحد الشروط التي فرضتها روسيا. فبعدما انجرت روسيا إلى سياسات الليبرالية المحدثة التي أرادها النظام المهيمن لها، شرعت بالخروج تدريجياً من حالتها المشنولة، لتندمج مع النظام السائد. وهكذا، كانت تتحقق ثورة مضادة أخرى في عصر الثورات المضادة الاقتصادية والمالية!

سيكون من المفيد جداً تحليل كيفية إدارة عصر المال للعالم المشيد.

أ- تطرقنا مراراً إلى الروابط القائمة بين تحكم الاقتصاد المشيد بالعالم، وبين تصاعد قدرة المال على السيادة. فغالباً ما تؤخذ المشاريع التي تخدم السياسات الرئيسية للهيمنة أساساً. كيف سيتم تصور الاقتصاد العالمي والتخطيط له حسب عصر المال؟ ما هي السلع التي يتعين على كل منطقة أن تهتم بتصنيعها وإنتاجها؟ ما هي حصتها؟ كيف ينبغي رسم السياسات الأساسية للبلدان؟ كيف يجب تحديث بنائها الاقتصادية والاجتماعية؟ كيف عليها سد ديونها؟

كيف عليها استثمار مواردها؟ وفضلاً عن ذلك، كيف يتوجب تركيع وتجيير البلدان والكيانات الاقتصادية التي يسمونها العصابات العاقّة؟ كيف ينبغي تأمين تلاحم المعسكر السوفييتي القديم والصين والبلدان الأخرى المسماة "بلدان العالم الثالث" مع النظام المهيمن؟ كيف يتوجب تطبيع العلاقات مع إسرائيل؟ بشكل عام، سيتم وضع المشاريع أمام كل بلد وشركة ودولة وفرد، بناءً على ماهية نقاط العلام، التي ينبغي على البلدان والدول والشعوب والعالم برسته مواكبتها، لتحقيق التوافق والتماهي مع المعايير العامة للبرالية المحدثة في عصر المال الجديد. ويتم تأمين التمويل، أي الأدوات المالية اللازمة للاستثمارات المناسبة لتلك المشاريع، بعد إلزامها بالعديد من الشروط السياسية والعسكرية. أما الذين لا يلتزمون بذلك، فتقرض عليهم الأمانة إلى أن يصلوا نقطة الإفلاس. وبالأصل، فعصر المال يعني عصر تأمين القروض المشروطة للمشاريع.

هكذا يشغل النظام، إيضاحاتنا المقتضية هذه كافيّة للإشارة بكل شفافية إلى كون الرأسمالية في عصر المال ليست اقتصاداً، وهي أدوات مثلي للبرهان على أن التلاعب الورقي ليس اقتصاداً. بل إنه مفروض عليه من الخارج. فجني الاحتكار للأرباح العظمى يتحقق عن طريق هذه الأوراق. فهل ثمة خروج عن الاقتصاد أكثر وضوحاً من ذلك؟ ما من قطاع أو عصر قادر على إيضاح كيفية جني الأرباح مجاناً بما يفوق ما كانت عليه الحال في عصر التجارة والصناعة بفوارق شاسعة، بقدر ما هو عليه نظام المال وعصر المال. إذ يُلطّخ الجميع بالريح مقابل قسائم صغيرة، ليصيروا شركاء النظام في الجرم من جهة، ولينقذ النظام نفسه ويتعزز أكثر من جهة أخرى. إن عصر المال هو عصر الخروج على الاقتصاد بدرجة أشد وطأة مما عليه في الصناعية، وهو شكل مجتمع معين مع ثقافته.

واضح جلياً أننا وجهاً لوجه أمام احتكار مالي من أرفع المستويات. إنها مرحلة تحول احتكاري بامتياز، بحيث يصير الدول أيضاً في بوتقته (حتى أمريكا كدولة). لقد تم بلوغ مرتبة من القوة الممكنة من السيطرة على جميع مراحل السلطة، وعلى تطويرها وتدميرها، ومن ثم إعادة هيكلتها. هذا هو مضمون العولمة الجديدة. أي أن عصر الاتصالات لا يصف العولمة، مثلما يُعتقد. إذ إن تدخل الاقتصاد والسياسة (الاحتكار السياسي) عالمياً وبنسبة فريدة من نوعها، بشكل مضمونه الأصلي. فهو يُعزّز عن انضواء جميع الإرادات المحلية والوطنية

والسياسية والاقتصادية تحت رقابة القوى الاحتكارية العالمية بامتياز. إنه وضع جديد يقتضي التعمق فيه بكل إمعان.

ب- يرمي تأثير المال على الواقع الاجتماعي إلى غزوه بالكامل، بهدف بناء مجتمع مالي افتراضي. فالسبيل الأكثر تأثيراً في رسملة المجتمع، هو إشراكه في الربح بوساطة أدوات كسندات الاستثمار والودائع والتحويلات والأسهم. هكذا يكون المجتمع بأكمله، وفي مقدسته الطبقات الوسطى على وجه الخصوص، قد التحم مع عالم المال، وتحول إلى قوة مدافعة عن النظام مقابل حصة زهيدة من الربح. فتتخطم ردود الفعل المناهضة للنظام بنسبة مهمة. حيث يراد فرض الاستسلام على المجتمع، يربطه بشكل وثيق بالآلاف الأنواع من مشاريع القروض المنهجية، كالمجتمع الاستهلاكي وقروض الاستهلاك والقروض الصغيرة وغيرها. الأسلوب بسيط: تفرض الأزمات أولاً، ويضاف إلى عالم العاطلين عن العمل عالم جديد آخر من أمثالهم العاطلين. ويعمل على إخضاع الطبقة الوسطى حتى تصل نقطة ترتجي فيها المعونة. وتفرض المجاعة والفقر إلى حد بلوغ حافة الموت. وتعمق القوضى والاختلال، ثم تعاد هيكلة المجتمع بإلزامه بالقروض مقابل الشروط المطلوبة.

كانت مساعي تحقيق التحول في المجتمعات سابقاً تركز إلى الثورات والحركات الثورية والثقافية. أما الآن، فيتم انتزاع، أو السعي إلى انتزاع، النتائج المأمونة بالأساليب المالية، وبمنوال شامل ومنهجي، دون بذل أي مجهود، بل بـ"انتقاء ما تشاء بالمقاط، دون لمس النار"¹. وهكذا، تسري على كل المجتمعات حركات التتميط العالمية، ومحاولات تمريرها من الوثيقة الثقافية الأحادية، لخلق مجتمع الحشد وجمع القطيع، وإعادة هيكلة تلك المجتمعات بحيث تخلو من أي اعتراض على النظام، مهما كان بسيطاً. بالتالي، فمشاريع المجتمعات بأحد معانيها تقوم مقام الثورات والنيوتوبيات القديمة. أي، لم تعد ثمة حاجة لليوتوبيات والثورات. فكل شيء يمكن تحويله إلى مشروع. فضلاً عن أن ممولها جاهز. يلوح أن هذا بالضيض هو المجتمع المضاد، مجتمع المحاكاة، المجتمع الافتراضي، ومجتمع الذهنية الأحادية. نرى، أليس ما يفرض هنا هو عالم أو مشروع تطبيق الفاشية بقناع جديد وبأبعاد كونية؟ ينبغي تعريف مجتمع عصر المال، والتعرف عليه من جميع النواحي.

¹ انتقاء ما تشاء بالمقاط، دون لمس النار: مثل شعبي يشير إلى انتقاء النتائج البارزة، والتربيع عليها بتفعل، دون تحمل أية مسؤولية أو تعميم أية مساهمة للوصول إلى تلك النتائج (المترجمة).

ج- تتسم السياسة عموماً وسياسات الدولة خصوصاً في عصر المال بخصائص متناقضة نسبياً مع العصر الصناعي. إذ تتعمق الصناعية أساساً في السياسات القومية وسياسات الدولة القومية، وتسعى لابتكار الاختكارات. في حين أن عصر المال يعتبر تلك الاختكارات حجر عثرة على درب طموحه في العولمة. فالرأسمالية التي باتت نظاماً عالمياً، لا يمكنها دعم اختكارات الدولة القومية حتى النهاية. ذلك أن اختكارات الدولة القومية الميالة إلى الانطواء على الداخل، تغدو عائقاً على طريق الاختكارات المتطلعة للحراك ضمن الآفاق العالمية. نخص بالذكر عصر المال، الذي لا يمكنه مضاعفة أرباحه، إلا باستخدام أدواته عالمياً. والدولة القومية تقف عائقاً جدياً أمامها في هذه الحالة. فإما أن يتم تكيفها مع الوضع الجديد، أو أن تهدم، مثلما هي حال كوريا الشمالية وليبيا وسوريا وإيران والعراق. ونظراً لأن ليبيا قبلت بالتنازل، فقد حافظت على وجودها. في حين عندما لم يقبل العراق، تعرض لغضب عصر المال، الذي يعد قوة ذات أهمية رمزية. فكان لا بد من إنشاء عراق جديد، دون هدم الموجود كلياً. فضلاً عن أن البرازيل وتركيا والأرجنتين والصين والهند وروسيا خصوصاً، وغيرها من البلدان عموماً، ولأنها شهدت الدولة القومية بأعمق حالاتها؛ فقد تصدرت قائمة البلدان التي أرغمت على الترويض بالآزمات، لترغم بعدها على إعادة الإرقاق بالنظام.

الأهم من ذلك هو أن الدولة القومية ذات المعيار الانفرادي، تعيق العولمة أيضاً من الجذور. فالعولمة تضع في أجنداتها نموذج الدولة المقتصرة على السلطة المحدودة والمحجّمة والتابعة؛ وليس نموذج الدولة القومية باتحاداتها السياسية المحلية. كما تجهّد الهيمنة العالمية إلى إطراء التحويل على الدول المتوسطة الحجم من خلال الوحدات المحلية. إن الدولة القومية مرشحة لأن تكون على تناقض طويل الأمد مع عولمة عصر المال. والعناصر المحدودة المناهضة للرأسمالية في بنائها، تجعل من ذلك ضرورة ملحة. ونظراً للنواقص الغائرة التي تتمخض عن الدولة الكلاسيكية عموماً وعن الدولة القومية غالباً، فإنه تجري المحاولات لتطعيمها بنظام عازل يسمى المجتمع المدني، ولكنه مضموناً لا يمثل المجتمع المدني بمعنى الكلمة. إذ يعمل على إفراغه من جوهره الديمقراطي، ومن ثم استخدامه لتخفيف مازق الليبرالية المتمثل في الدولة القومية. المجتمع المدني هو الساحة السياسية التي تركزت عليها منازعات المدنية الكلاسيكية والحضارة الديمقراطية. لذا، فمقرطة المجتمع المدني قضية مبدئية، ومن أولى مهام السياسة الديمقراطية، والتي تنتظر التحليل والتفعيل والتنشيط.

يأتي في مقدمة المواضيع والقضايا المندرجة في أجناس عصر المال أيديولوجياً: صراع الحضارات، الراديكالية، الإرهاب، إعادة هيكلة الدولة، العولمة، وإعلاء شأن الدين. إن أطروحة صراع الحضارات مهمة من ناحيتين. إذ يُتوقع أن تفرض القوة المهيمنة للنظام القائم مدنيّتها التي تنتمي إليها، أي، وبخلاف ما يُعتقد أو ما تعكسه بعض الأوساط، فالموضوع ليس حضارة بيضاء أو حضارة أنكلوساكسونية مسيحية. فعجز الحضارة الاشتراكية المراد خلفها عبر الاشتراكية المشيدة عن تخطي نطاق الحدثة الرأسمالية، أو عجزها عن التحلي بخصائص تجاوزها؛ قد مكّن من الالتقاء بالنظام مجدداً، ومن تخطي أزمة حضارة تبدّت وكأنها موجودة فعلاً. وقد لاح للعيان مع انهيار الاتحاد السوفييتي ورسملة الصين أن الصراع بين القطبين لم يكن صراعاً بين حضارتين، بل بين قوتين مهيمنتين (تمثلان الحدثة عينها).

إلى جانب كون الساحة المسماة "العالم الإسلامي" ميداناً حضارياً عريقاً في قدمه، فإن مكانة الإسلام الأقرب إلى نوع من القومية الإقليمية، وكذلك تناقضاته مع إسرائيل، قد أدرجت قضية المدنيات في الأجنحة. فالشرق الأوسط لم يكن ليندمج مع النظام القائم بأي شكل من الأشكال خلال عصور الرأسمالية الثلاثة. فدعك من أن تأتي الدولة القومية بالحل، بل كانت تُعقد المشكلة أكثر. علاوة على أن تصعيد النزعة القومية الدينية في المملكة العربية السعودية وإيران الشيعية على السواء، وسريان العنف بكل ضراوته، والتداعيات الدائمة للقضية الإسرائيلية-الفلسطينية؛ كل ذلك كان يزيد من أبعاد الجدل بشأن المدنية. إنه بُعد القضية السّلع بدواخل المدنية. أما البعد الآخر، فكان رغبة شعوب المنطقة وسجتمعاتها الموزايكية في صون وجودها، والدفاع عن هوياتها الثقافية، والخلاص من الدولة الفاشية التي ليست سوى مزيج من الدولة القومية والدولة الاستبدادية. وبأحد المعاني، إنه انعكاس إقليمي للصراع بين الحضارة الديمقراطية ذات الطاقة الكامنة العليا، وبين المدنية الاستبدادية الكلاسيكية. واضح تماماً أنه بالمقدور الحديث عن مشكلة جادة بين المدنيات في منطقة الشرق الأوسط بتأثير مسألة النفط والماء.

الراديكالية في مضمونها هي ردة فعل الدولة القومية إزاء عولمة عصر المال. وهي بطابعها الديني والعرفي انطلاقات أيديولوجية سياسية، تهدف إلى تقوقع الدولة القومية باضطراد. وأمثلة ذلك موجودة في كل مجال، فالأمثلة الدينية منها كالإسلامية والمسيحية

والهندوسية¹ والأرواحية الأفريقية، والعناصر القومية-العرقية اليمينية ضمن كل دولة قومية، تشكل مع الجناح الراديكالي الآخر. وطالما نجد أمثلة على تصادم الطرفين. إنهما يمثلان الشكل الرجعي للنزعة المحلية مقابل نزعة العولمة. من جانب آخر، والتيارات المحلية الديمقراطية والثقافية والثامينية والتيارات اليسارية، تقوم بلم شملها في المحافل من قبيل المنتدى الاجتماعي العالمي² بشكل خاص، وتبدي القدرة على النقاش وتداول موضوع الحضارة الديمقراطية فيما بينها، وإن بمستويات منخفضة. ويغلب الظن بأن الإرهاب ما هو سوى حركة استغرافية من جانب النظام القائم. وثمة إشارات قوية تؤكد أنه أداة يلجأ إليها بشكل مقصود لافتعال ذريعة شرعية لسلطة عصر المال. فتنظيم "القاعدة" مثلاً ما يزال يحافظ على خاصيته كغفر. إن عصر المال نفسه مشحون بالخصائص الإرهابية الراسخة.

إن العلاقات الاجتماعية التي دمرها المال هي بحد ذاتها قضية إرهابية كبرى. فما من إرهاب مؤثر بقدر سيادة المال التي تجتث المجتمع من أواصره الغائرة في العمق. والقسم الأكبر من النشاطات التي يبادر إليها النظام القائم في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بهدف إنشاء وجوده وتأمين ديمومته، إنما يندرج في إطار الإرهاب، الذي قلما نجد له مثيلاً في التاريخ. إنه يسعى إلى إخفاء الإرهاب الأكبر من خلال عناصر التحريض والإثارة من قبيل: تأمين جني المال من المال على نطاق واسع خارج إطار الاقتصاد المشيد، وتحويل اليد الماكرة القوية البارزة أساساً طيلة التاريخ إلى نظام قائم، وتربعها على قمة المجتمع. إن ما اشتهر به الأربعة حرامي من سلب ونهب، لا يشكل حتى واحداً من المليار مقابل ممارسات احتكارات عصر المال في السلب والنهب. إذ لا يمكن لعمليات النهب والسطو الشاملة لهذه الدرجة أن تتحقق إلا في نظام إرهابي تاماً. انطلاقاً من ذلك، فالظاهرة المسماة "عصر الاتصالات"، لم يكن لها أن تكون ضرورية إلا لمرآة إرهاب التمويل. وربما

¹ الهندوسية: ديانة يعتنقها معظم أهل الهند، تشكلت منذ القرن 15 ق.م. تبدأ بوجود الإله براهما في السماء، وهو خالق الإنسان والحيوان والنبات. مرت بثلاث حقبة أساسية: دور الآباء وتوحيد الله، دور الكهنة، ودور الإصلاح. تميزت بالظنم الطبقي فيها: البراهمة (الكهنة)، الكاشثريا (الجنود)، الويش (التجار والمزارعون)، والشوادر (المبتدئون). تتمثل عقائدها في: الكارما (قانون الجزاء) وتناسخ الأرواح والانطلاق ووحدة الوجود، وهي تعتقد بثلاث براهما، فشنو، وشيفا (المترجمة).

² المنتدى الاجتماعي العالمي: تأسس عام 2001 كمنظمة مناهضة لمنتدى ديفوس. كان ملتقى للكثير من المنظمات والحركات المعارضة للعولمة الليبرالية والإمبريالية، بهدف تنسيق حملاتهم العالمية، وتبادل وتطوير الاستراتيجيات التي يعملون بها، والتعارف بين الحركات في العالم وساهية للتضامن التي يتولونها. وشعاره "عالم مختلف أمر ممكن" (المترجمة).

يكتسب المصطلح الذي سميناه "إرهاب الإعلام" معناه، نظراً لتطويره هذه المارب، باختصار، فالنظام نفسه أكبر إرهابي ظهر وسيظهر على مسرح التاريخ.

كما يكتسب إعلاء شأن الدين معانيه تأسيساً على عملية الموارد تلك. فطرار الاستغلال يشعر بحاجته الماسة إلى قوة شرعية عليا كالدين. وعليه، تبلغ مرحلة إقصاء المجتمع من الإنتاج المتحقق وفق احتياجاته (والتي كانت قد ابتدأت سابقاً) أوجها مع عصر المال، فتتحقق بذلك بطلانة جماهيرية. والمراحل التي يصعب إيضاحها بالعلم (التطورات التي يستحيل قبولها)، لا يمكن إحيائها إلا بتطويعها من خلال الدين. هذا ما يحصل فعلاً. بالتالي، فما يتعرض للقمع المذكور ليس ثقافة الدين. بل هو الحدث المسمى "إعادة انتيبن". هذا هو الواقع الأيديولوجي الذي ينزلق إليه كل عصر عندما يصاب بالتعصب. وهكذا يضيق الخناق على المجتمع، بتكبله بقيود كالنفعية السمرية الاقتصادية ومجتمع القطيع وصراع الحضارات والإرهاب والتعصب الديني. فعندما لا يجدي القفص الحديدي والنظارة المشددة في إحكام القبضة كلياً على المجتمع، تضاف إليهما هذه الأنواع من المؤثرات الأيديولوجية الجديدة، وتدخل حيز التنفيذ.

إن عصر رأس المال المالي، الذي يبدو وكأنه أعنى عصور الرأسمالية، يعبر بكافة خصائصه عن الانهيار، ويشير إلى انتهاء طاقته الكامنة في تأمين استدامة النظام. فكلما فرغ عصر ما من معانيه، فإنه يشعر بالحاجة إلى التعصب. وهذه الحاجة الاضطرارية لا تدل على قوته. بل هي دليل ضعفه. يعد الإنتاج النشاط الأولي الذي لا يمكن للإنسان أو المجتمع أن يعيش بدونه. أما عصر المال، فهو اعتراف بالعجز عن تحقيق ذلك. والنظام العاجز عن تحقيق الإنتاج، هو نظام عاطل ومعطوب. هذا ما يجري. فالنظام المتناقل لهذه الدرجة مع العمل والإنتاج، لا فرصة له في الحياة سوى باللجوء إلى الإرهاب. هذا ما يدور الجدل حوله أساساً، ويحرف، ويُطبق بأساليب تأمرية استقرارية.

كان قد ابتدئ بالترويج لموجة الإرهاب في مسهل الثمانينيات، مع هجوم الزعيمين رونالد ريغن ومارغريت تاتشر على نيكاراغوا وجزر مالفيناس (فولكلاند). حيث كانا يقودان أمريكا وإنكلترا كقوتين مهيمنتين في النظام السائد. وكانت السلطانان اللتان اعتلتا دفة الحكم بالانقلاب العسكري في باكستان وتركيا، بمثابة مساعدين مقرّبين منهما. في حين تم وصم أمريكا اللاتينية قاطبة بالإرهاب. أما تنافس التسليح المستمر مع "حرب النجوم"، فكان قد نحى روسيا

عن أن تكون قوةً مهيمنة، وإصلاحات ديفغ سياو بينغ^١ في الصين كانت بمثابة تنازلات للنظام. فأُقيمت التنازلات المتحققة مع حروب التحرر الوطني ودولة الرفاه، لتبدأ عاصفة إرهاب عصر المال بالهبوب من كل النواحي. استمرّ كلينتون بهذه السياسة بعنوا أكثر نعومة، ولكن أقوى تأثيراً.

كان لم يبق سوى الشرق الأوسط، الذي لم يُقدّر على فتحه تماماً. إذ كان قد صير ساحة لقضايا تحولت إلى عقدة كداء تتأذى من إشكاليات المدنية والراдикаلية والإرهاب والدين. فإن كان النظام لا يرغب في التراجع، فهو مرغم حينئذٍ على إتمام غزوه، بهذا السبيل أو ذاك. فضلاً عن أنه كانت هناك قضية النفط المصيرية. فالبنترول كان أكثر القطاعات التي استثمرها النظام، ليقينه من حاجته له لمدة قرن آخر. والقضية العربية-الإسرائيلية كانت مسلطة على رأس النظام كسيف ديموقليس. وكانت إيران الشيوعية خطراً جاداً يلوح في الأفق باستمرار.

إن تحول المنطقة إلى كومة من الإشكاليات المتفاقمة، هو إرث تركته لها إنكلترا وفرنسا. في الحقيقة، فالحرب العالمية الأولى لم تكن قد حملت أوزارها بعد في المنطقة. فالانقلابات والتمردات والحروب الأهلية وحرب الكريلا كانت مؤشرات ودلالات على تلك الحالة غير المنتهية. كانت الحدود قد رسمت بالمسطرة، لا شيء سوى لتعقيد المشاكل. كان بالإمكان التخمين بأن أمريكا ترمي إلى مشروع ما منذ أجل طويل من وراء تلك المشاكل. فلولاً مشاكلها مع الحرب الباردة والاتحاد السوفييتي وأمريكا اللاتينية وأوروبا، فكانت مرعومة على التدخل في المنطقة منذ زمن بعيد. فتلك المشاكل المذكورة كانت بالنسبة للنظام تسير على درب الحل النسبي في مطلع التسعينيات. أما قضية الشرق الأوسط، فكانت مستمرة مع استفحال الغرغرينا فيها. فإما أن يتراجع النظام كلياً، أو أن يتدخل كلياً. لكن، لو تراجع فسيفسر النفط وإسرائيل، وستسمح الفرصة لإيران بالتالي لبسط هيمنتها. كما كان صدام حسين قد مسّه هوسٌ باعتقاده بأنه "بسمارك العرب".

كان عصر التجارة قد ستر بحروب النهب والسلب الاستعمارية الكبرى. والعصر الصناعي مرّ متقللاً بالحربين العالميتين والحروب الطبقيّة الداخلية، عدا عن حروب التحرر

^١ ديفغ سياو بينغ: شخصية بارزة في الثورة الصينية، ورئيس الحزب الشيوعي. بعد وفاة ماو، أدبى هو وزوجة ماو بكولينا عشوان في العصابة الرباعية، بسبب تورهما في الثورة الثقافية. ثم اغتلى سدة الحكم في جمهورية الصين الشعبية، وفتح الطريق لالتحام الصين بالنظام الرأسمالي قبل إعلان نيار الاشتراكية المشيدة (المترجمة).

الوطني أيضاً. أما رأس المال المالي، فكان قد ألقى المجتمع برمته في صراع مع السلطة. وآخر محطات احتكارات المدنية هذه، كان بمقدورها الوصول إلى قعر الفوضى البنوية مقابل فقدان الشرق الأوسط تماماً. والوضع المعاش أصلاً كان قريباً من ذلك. ففرصة النظام في النجاح غدت متعلقة بنسبة مهمة بالمستجدات الحاصلة في المنطقة. لهذا السبب، ولظروفها الخاصة، فما جرى كان حرباً عالمية ثالثة. والمستجدات اللاحقة كانت ستؤيد ذلك.

أعتقد أن العلاقة الحرجة والاستراتيجية بين هذا السياق وبينني ستترك لاحقاً بنحو أكثر شفافية. وبالأصل، فالموضوع يزداد وضوحاً بالتدرج. فقد طرق مساعي أن نصف الدوائر الدائرة في اللقائين المنعقدتين بين الرئيسين القديرين السوري حافظ الأسد والأمريكي كلينتون كانت تتعلق بي. إذ كان قد أدرك أنني وصلت حالة حرجة ومفصلية. وكان قد فصل للکرد دوراً استراتيجياً طويلاً الأمد ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير. حيث كان سيستخدم الكرد وكردستان ككبش فداء في حل مشاكل المنطقة مع رأس المال المالي. كان الأرمن وغيرهم من الشعوب (الهيلينيون، الآشوريون، العرب والفلسطينيون، وحتى اليهود) قد استخدموا لمثل تلك المأرب في وقت ما. والعصا الكردية قد تؤثر في انفكاك القوى الإقليمية الدوعمائية المسيطرة، والمتعصبة للدولة القومية، والمكبلة للنظام بدلاً من مساعدته في حل المشاكل، والمتشبثة بهوس الهيمنة على المنطقة.

كنت قد أدرجت كعنصر سفاحي ولكنه مفتاحي في هذا المخطط، الذي يبدو أنه قد أعنت العدة له منذ السبعينيات. فأما كنت سأصبح جندهم المنصاع لما سيمثلونه علي، أو أنه كان ينبغي القضاء علي. بنيتي الشخصية لم تكن تسمح بأن أكون جنداً للنظام القائم. بالتالي، فمن المفهوم بسهولة أن أصبح أول عنصر يجب القضاء عليه. ابتدأت الحرب العالمية الأولى مع مقتل ولي عهد النمسا على يد مناضل صربي. لكن الحرب لم تكن قد وضعت أوزارها بعد في الشرق الأوسط. بل وكانت ستستمر بحدة أكبر، ولكن كحرب عالمية ثالثة. إلا أن الضحية هذه المرة - وعلى النقيض تماماً - هي أنا؛ وذلك بموجب مخطط جميع قوى النظام المنظمة. إن الشبه في هذه النقطة، وتكرار التاريخ مع استحداثه، أمر ملفت للأنظار حقاً. كنت قد قلت في مراقبتي المتعلقة بدعواي في محكمة أثينا الاستئنافية: "مثلما قام كل من الإله زيوس ونائبه الإله أثينا، وبمعونة وتضامن هاديس وأرس، بربط بروجميتوس وتكبيله إلى صخور

قفقاسياً؛ فإن أحفادهم البشر أيضاً كبُلُونِي وأسروني، وربطوني إلى صخور جزيرة إمرالي". يبدو أن تقييمي هذا بقي ناقصاً إلى حد ما.

وبتحليلي هذا، يتجلى بوضوح أكثر أن إلهاً حقيقياً هو الذي كبُلني. ذلك أن فرخ الإله الصغير ذاك، المترعرع سراً، والمتضخم رويداً رويداً في دهاليز التاريخ المعتمعة؛ قد طفا على سطح المجتمع مع حلول العصر الرأسمالي. وجعل نفسه مقبولاً لدرجة زالت معها كل آلهة العصور السابقة عن وجه الأرض. فزحف الملوك على الأرض هلعاً، وقُطعت رؤوسهم. وفرض الإله على البشرية أكثر الأزمان دموية، وسلط الاستغلال حتى النخاع. ولوث ما على الأرض وما في باطنها، وقلبها رأساً على عقب. وقضى فعلاً على الإنسان وغيره من الكائنات الحية اللامحدودة.

إن تأليه المال ظاهرة تبعث على الدهشة أكثر من حقيقة ذاتها. ولو أنني استطعت التعبير قليلاً في هذه السطور عن نظامه الذي يعتمد عليه ويجرّه معه، فلربما تعدّ الظاهرة المسماة "السعادة" المكافأة الوحيدة التي كانت ستصبح من نصيبي. كان سبينوزا قد قال: "الفهم حرية". أنا أيضاً أؤمن أن لا حرية سواه. فتحرري بقدر قدرتي على الإدراك، هو أعظم قوة أتلجأ بها لأجل الحياة. لقد اتحد إله عصر المال الأكبر مع جميع مساعديه وأزلامه، فقيّدوني إلى صخور إمرالي. لكنهم بالمقابل تعثروا بأولئك الذين أضرموا النار التي لن تخدم أبداً في مشعل الحرية على ذرى جبال زاغروس وطوروس، التي تأسست فيها عروش جميع الآلهة والإلهات المقدسة على طول التاريخ.

كان أبولو إله النور والدفاع. إلي أستسيغه نوعاً ما. وديونيسوس كان إله العشق والمرح والخمر في الجبال. إنني معجب بثقافته أيضاً. فكلاهما صورتان للآلهة الأعرق وذات الأصول المنحدرة من جبال زاغروس-طوروس، والمنقولة منها إلى بلاد الأناضول. واضح أنهما يعبران عن هويات الشعوب التي بلغت يومنا عبر آلاف السنين. النور والمرح هما أجمل تعبيرين عن الحياة. كما إنني أتمنى في موضوع "خودا" و"الله" كأقدم إلهين في منطقتنا، وأسعى لتحليلهما. حيث أود معرفة أسباب ترك شعوبنا بلا نور وبلا دفاع في مواجهة المال-الإله، والإبقاء عليها متخبطة في الدم والألم. وكم أنا سعيد، باعتباري ابن المنطقة العاشق، لأنني لم أترك شعوبنا لرحمة إله المال الماكر والدجال الأعشى. ولطالما أؤمن بأن أصدقائي والمجتمعات التي يشكلونها سيقفون معي سعداء إلى ما لانهاية.

الفصل السادس

نتيجة:

هل بإمكان المدنية الدولتية أن تتوافق مع الحضارة الديمقراطية؟

سأعمل هنا على عرض هذا المجلد على شكل نتائج مقتضبة.

1- لن نستطيع القيام بنشاط ميسولوجي سليم، ما لم نحلّ نشوء السلطة التي تنتصب أمامنا على مر التاريخ. إن العلوم الاجتماعية التي أريد تطويرها بمفهوم العلم الوضعي، أو بتعبير آخر بيراديغماد، قد بقيت عالقة في درب مسدود. وإلا، ففي حال عدم القبول بهذه الحقيقة، فلن نستطيع إيضاح ظاهرة الاستغلال المستشرية والحروب المحتدمة إلى هذه الدرجة. فمحال أن يكون العالم أقل مسؤولية إزاء المجتمع من ذلك المعنى بشؤون الدين أو الأخلاق. فما دام العلم يشكل قوة معانٍ أرفع مستوى، مقارنة بالمينولوجيا والدين والفلسفة، إلى جانب إنجازه ثورته وإعلانه انتصاره (في القرن السابع عشر)؛ فلماذا إذا عجز عن التفوق في درء ظواهر الحرب والاستغلال التي لا نظير لها؟ من المقدر الإشارة إلى سلطوية العلم كسبب أساسي في ذلك. فالعلم الذي يلتحم مع السلطة، يفقد حريته دون بد.

فالعلم الذي يمكن تعريفه بأنه التفسير الأرقى للمعاني، إما أن يكون تكاسمه مع السلطة بهذه السرعة القصوى هزيمة نكراء باسم العلم والعلماء، أو أن هناك إشكالية جادة معنية بالمعنى فيما يتعلق بالظاهرة التي عرفت على أنها "علم". رغبنا في عقد العلاقة بين هذه المشكلة ونهج الوضعية. فرغم استخدام الوضعية برواج في توجيه الانتقادات إلى الميتافيزيقيا والدين، إلا أنه يتضح أن الوضعية المتخلفة حتى عن الدين والميتافيزيقيا قد أصبحت خليطاً يتداخل فيه الدين والميتافيزيقيا مع أشد أشكال المادية فظاظية. ويتضح ذلك من خلال مستوى اللامسؤولية

الكبرى للمناهج المسماة بالعلوم الوضعية (حيث لم يفعل الوضعيون شيئاً مقابل الاستغلال والحروب. ولم يعتبروا أنفسهم معنيين بتلك المشاكل. تم ربطوا العلم بالسلطة). النتيجة الأهم التي ينبغي استخلاصها من ذلك، هي مدى الحاجة الماسة إلى إعادة تفسير المعاني فيما يتعلق بالعلم. ثم حاجة ماسة لثورة براديجمائية جديدة في مجال العلم. لقد امتحنت قوتي في التفسير من خلال هذا العمل كتطبيق لمهارتي في المعنى والإدراك. والنتائج متعلقة بهذا الامتحان.

2- ينبغي اعتبار السلطة تقليداً. بل هي إحدى أقدم التقاليد، وليست مجرد تكامل الأعمال اليومية في المجتمعات التي يسري حكمها عليها. فضلاً عن ضرورة الإدراك بأفضل منوال أن السلطة ليست مجرد دولة وحسب. فاختزال السلطة إلى الدولة وأشكالها، يشكل أساس الأخطاء، مثلما يحصل ذلك بكثرة. سيما وأن توحيد وعرض الممارسات والأنشطة الحربية مع تطبيقات السلطة الأخرى الضاربة للنظر، سيكون التفسير الأكثر انتهازية للسلطة. كثيراً ما استخدمت عبارة "الرجل الماكر والقوي" في مؤلفي هذا كمصطلح تصوري. أفلا يدور الحديث عن "اليد الخفية" المرتبة لشؤون الأسواق؟ تلك العبارة أيضاً أشبه بشيء كهذا. لكنني على قناعة بقيمتها التعليمية بدرجة عالية، من حيث استيعاب أساس السلطة. فكل العلاقات وأصحابها الذين يطفون أحياناً على سطح المجتمع، ولكن غالباً ما يبقون تحتهم ويرتّبون شؤون السلطة من هناك، إنما هم مؤسسو السلطة.

السلطة ظاهرة اجتماعية تعني الاستعداد أكثر للتجذر والاستدامة. ربما كان النصيب الأول والأكبر في تطور هذه الظاهرة من حصة الرجل الذي يدجن المرأة، فالشامانيون الذين أسسوا الاحتكار اعتماداً على قوة المعنى، واكتسبوا الهوية الدينية بالكهانة، قد طغى تأثيرهم على تقديس القوة العننية للسلطة، وخلع مسحة من السرية عليها. بالإمكان ربط ميثولوجيا السلطة وجميع اصطلاحات تأليه السلطة بهذه المجموعة. فالعبارات الميثولوجية والدينية قد أثرت بنحو نافذ في تأسيس السلطة وشرعنتها. وثالث النظام الأبوي الهرمي المؤلف من الكاهن+الحاكم+القائد العسكري، هو كناية عن المجموعة التي أسست السلطة ضمن المجتمع على أوسع نطاق. إنهم مبدعو تقاليد تأسيس أول عرش للسلطة وترميزها. وما الظواهر البارزة من قبيل: الألوهية، العرش، السمو، الانقطاع بين الإله والإنسان، الحط من شأن الإلهة الأثني، والعبودية؛ سوى رموز السلطة المنيعّة المتبقية من تلك المرحلة.

3- تعدُّ الهرمية وظاهرة المرأة المدجَّنة وسلطة الدولة المتأسسة على العبودية والاستعباد أشكالاً أكثر عينية واستدامة للسلطة. وتُعبَّر عن ترتيب العلاقات السلطوية المستشرية جداً في المجتمع، والوصول بها إلى حدٍّ معين من المسؤولية، واستخدامها بنفوذ اقتصادي أكبر. أي أن السلطة تحتوي الدولة. ولكنها تحتوي الكثير جداً عداها. فالدول عبر التاريخ هي كناية عن مؤسسات احتكارية تُحصن نفسها بالمصطلحات إلى أقصى درجة، وتبتدئ التاريخ من نفسها. وتُعبَّر في نهاية المطاف عن إخراج القوة الاقتصادية المتزايدة للمجتمع من كونها موضوعاً للسياسة الديمقراطية. وتُعبَّر عن تأسيس الاحتكار عليها متجسدة في قوة السلطة، وبالتالي في الاستيلاء على فوائض الإنتاج والقيمة. وكلُّ الأمور الأخرى المتعقبة بالدولة، كالميثولوجيا والفلسفة والدين والعلم والحرب والسياسة، تكون مرتبطة بهذا الهدف الأصلي. ولن تتغير هذه النتيجة، حتى إن عدت دولة شيوعية. تحظى السلطة بالصفة الرسمية بين صفوف المجتمع بواسطة الدولة، وتُطور من شرعيتها.

كلُّ ما له معنى بالنسبة للمجتمع من نشاطات وأعمال وحروب وأقوال، يكون المواضيع التي يعنى بها الناطقون باسم الدولة غالباً. وعلى الصعيد القانوني، فالدولة كلُّ متكامل من القواعد. بالمستطاع استخدام تعريف آخر للدولة من حيث كونها حالة القواعد المُكرَّسة بقوة التقاليد. بهذا المعنى، بالإمكان القول أنها مجموع العلاقات المجردة الأكثر تطوراً. وبالرغم من الفوارق الشكلية التي تتضمنها تسميات الدولة الدينية أو الاستبدادية أو الملكية أو الإمبراطورية أو الجمهورية أو التوتاليتارية، أو الدولة الوطنية أو الطبقية أو الأثنية، أو دولة القانون أو الدولة العنسانية أو الديمقراطية أو الاجتماعية؛ إلا إنها جميعاً من حيث الجوهر مجرد ترتيب للسلطة، وانعكاس ملموس لعلاقاتها. فكلما زاد تعقيد مجتمع المدينة اجتماعياً، وتنامى التمايز الطبقي فيه، كلما أدى ذلك دوراً رئيسياً في نشوء الدولة والسلطة. لكن، لا يمكن مساواة المدينة وحدها مع الدولة.

4- المدينة هي التعبير الشمولي للسيطرة الاجتماعية، التي تكتسبها الدولة ضمن إطار تركيزها على المدينة. وإدارة الدولة لشؤون المدينة هي أول مبادرة مدنية جادة. وبالأصل، فكلمة "المدينة" التي ترادف الحضارة والتحضُّر، توضَّح معناها هذا بصفاتها الأخرى كالمدينة والتمدن. وللمدينة بعض خصائصها التي تتجاوز الدولة. فأواصرها وثيقة مع الزمان والمكان. وتشتمل على عددٍ جمٍّ من الأثنيات، الأقوام، الأمم، الأديان، العقائد، والأفكار. الدولة

هي نواة المدينة، ولكنها ليست كل شيء فيها. كذلك، فالمدينة أيضاً مكان أصلي بالنسبة إلى الدولة. لكن المدينة ليست مجرد دولة ولا حتى سلطة فقط. فمقدور المدن أن تتعدد في مختلف الأماكن والأزمنة، كما هي حال المدن المصرية، السومرية، البرسية، الإغريقية-الرومانية، المسيحية، الإسلامية، الهندية، الصينية، الأتكية، والأوروبية. وأوجه الشبه فيها جميعاً هي التمدن والتميز الطبقي والمدينة. قد تكون العلاقات داخل المدن أو فيما بينها سلمية أو حربية، حسب مضامينها الاقتصادية والسياسية. فإذا ارتضت الأطراف المتصارعة بحصنها، فهي تصف ذلك بالتقاسم العادل، فتصالح وتتسلم. وفي حال عدم الرضى، فإن الحرب تكون وسيلة العدل التي غالباً ما تلجأ إليها المدن. وبالتالي الدول. ثمة صلات وطيدة بين الحرب والعنف والمدينة والدولة والعدالة والقانون. فهي من حيث الجوهر تُعبر عن بسط النفوذ على الممارسات الذاتية (الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية) للمجموعات الاجتماعية أو الأفراد، لتنبئ أعمالهم تلك باسمهم، أو لتتبنأها المجموعات والشخصيات الأخرى. والمدينة هي تكامل علاقات مجموع هذه التقاليد والمؤسسات والقواعد. ويُعبر عنها أحياناً وفق أنماط تكوين الطبقة وفائض الإنتاج، مثلما المدن العبودية والإقطاعية والرأسمالية. أما مجموع معادلة: المرأة المُدجّنة + النظام الأبوي الهرمي + الدولة + المدينة؛ فيساوي صياغة تدل على مدى تكامل السلطة بكل مكوناتها ومستوياتها كمجموع علاقات قوة شاملة للغاية.

5- الحضارة الديمقراطية صنف مجتمعي مختلف عن المدينة الدولية. فهي تهدف إلى إضفاء المصطلحات على الأشكال الاجتماعية التي سبقت الدول والتمدن، أو على بنائها اللاحقة الباقية خارج نطاق الدولة. في حين تحرص الدول على مطابقة ذاتها مع المجتمع طيلة التاريخ، وتضع في زاويتها الركن العبارات الأيدولوجية القائلة باستحالة وجود مجتمعية منفصلة عن الدولة. أما الإشارة إلى أن المجتمع مختلف عن الدولة، وأن له تناقضاته الجذرية معها؛ فهي أكثر العبارات التي تثير السخط وردود الفعل لدى أصحاب الدولة. لكن، من المهم أيضاً كون الدولة تعني احتكار المصالح الضيقة جداً من حيث الجوهر، وأنها لا تهدف أساساً إلى الاعتناء بالأعمال المسماة "العامة" (الأعمال المشتركة للمجتمع)، وأنها حولتها إلى غطاء لشرعية ذاتها.

لا ريب أن المجتمع أخذ شكلاً أكثر تعقيداً بعد العصر المشاعي البدائي، وظهرت العديد من الأعمال المشتركة الخاصة بالمجتمع، والتي تقتضي الإدارة والتوجيه. وبينما تقوم الدولة بنقد المجتمع وب تحويل هذه الأعمال إلى ذريعة لشرعيتها هي، فإن الديمقراطية تقترح أو تحقق تنفيذ هذه الأعمال المشتركة من قبل المجتمع نفسه. هذه هي الظاهرة الكامنة في أساس التمايز بين المدنية الدولية والحضارة الديمقراطية. وهي ظاهرة تتميز بأهمية حياتية. إذ من غير الممكن التحدث عن أن المجموعات ديمقراطية، إلا عندما تبلغ مستوى يؤهلها لتكون صاحبة القول والقرار بشأن كافة الأعمال المتعلقة بها. وفي حال العكس، أي عندما تقوم الدولة أو المجموعات الأخرى بتأدية غالبية تلك الأعمال، فإن المجموعات حينها تفقد المهارة والحرية والمساواة والوعي. فالأفراد أو المجموعات العاجزة عن جعل نفسها صاحبة القول والفعل، يستحيل عليها التحلي بالوعي، أو اكتساب المهارات، أو العيش بحرية ومساواة. إن الاختلاف الظاهري يسفر عن نتائج مهمة لهذه الدرجة.

من الظواهر الأساسية التي يجب تبيانها بخصوص المجتمع، هي سيادة النظام المشاعي للكلانات والقبائل البدائية على مر ملايين السنين. بمقدورنا العثور على الحالة الأكثر بدائية للديمقراطية ضمن هذا النظام. فكيما أن الدولة نواة المدنية، فالنظام المشاعي البدائي هو نواة الحضارة الديمقراطية. هذه الظاهرة بمفردها كافية لتوضيح مدى متانة الأرضية الديمقراطية. يتحدث التاريخ المدون دائماً عن المدنيات الدولية. أما ما يتعلق بكيفية عيش المجموعات طيلة ملايين السنين ضمن الأنظمة المشاعية، وكيفية تدبيرها شؤونها وأعمالها؛ فلا يندرج ضمن إطار هذا التاريخ. بيد أنه ينبغي أن يكون هذا هو التاريخ الأصلي، باعتبار أن ما يعبر عن المجتمع نفسه، هو تلك الحياة المشاعية التي عاشها النوع البشري ضمن فترة طويلة زمنياً وأوساط قسحة مكانياً. هذا هو المجتمع الأصلي. أما الدولة والمدنية، فمصطنعتان وتأتیان بعده زمن طويل جداً. إنهما عبء زائد وكالزينة الموضوع على ظهر المجتمع دون جدوى. فالمجتمع كان سيستمر بوجوده من دونهما أيضاً. علماً أنه استمر فعلاً. لكنه حكم عليه بسيرة متحرقة ومعلولة ودموية واستغلالية.

وإذ ما ألقينا نظرة على تاريخ ولغة المجتمع المدون والدولتي، فسند أن المصطلحات المستخدمة على الدوام، هي لغة الرياء والحيلة والظلم والقمع. إذ أسس عالم من التصورات وكان الحياة الخالية من القمع والاستغلال والسحق والاضطهاد والعبودية والاستعباد مستحيلة

من أجل المجتمع. هكذا كُتِلت طفولة المجموعات التي تُشكّل حالة التدفق الطبيعي في العبور من التصور نحو الواقع، أي التي تُعتبر طاقة ديمقراطية كاملة. الأمر غير الطبيعي هو هذا الوضع، أي المدنية المُقيّدة. والقول أن هذه المدنية قد فُجرت القنبلة الذرية، وخاضت غمار الحروب دائماً بحيث لم تشهد السلام من عمرها البالغ خمسة آلاف سنة سوى ثلاثة قرون فقط، وأنها هي المسؤولة عن حالة البيئة التي لا تُطاق، وعن إجمالي المشاكل الاجتماعية البالغة حالة الغرغرينا؛ إنما يُشكّل أرضية الدفاع الوطيد عن دواعي الانطلاقة الديمقراطية. الوضع الشاذ هو التضخم المفرط للمدنية الدولية، وتقرّم الحضارة الديمقراطية مقابل ذلك. هذا هو التناقض الأس الذي تحمله كافة المجتمعات بين أحشائها. وهو وباء المدنية الدولية العاجزة عن التطور بالديمقراطية، والخاوية من قوة القول والفعل. ينبغي اعتبار حالات الفرح والطموح والعشق للمجتمعات أمراً طبيعياً، بقدر حالات الألم والحزن واللاعشق بأقل تقدير. فالحضارة الديمقراطية تعني المجتمع المتوجه نحو هذه الحضارة المفعمة بحالات السعادة والطموح والعشق. إنها ليست خياراً وحسب. بل وهي صفة مميزة للحياة الحرة الطبيعية الأكثر تناعماً مع طبيعة النوع البشري، والقادرة على توحيد ذكائه العاطفي والتحليلي.

6- نظام رأس المال ليس -كما يُعتقد- منتج الرأسمالية القائمة خلال القرون الأربعة الأخيرة. بل هو منبج المدنية الدولية المعمرة خمسة آلاف سنة. ففائض الإنتاج الزراعي يُشكّل الأرضية المادية لنشوء رأس المال، حيث أسس أول تنظيم له على أرضية المعبد. فهذا النظام الذي يكون فيه الطابق الأعلى للإله (الحاكم الأعلى)، والطابق الأوسط للكهنة كقوة تشريعية (نائب الحاكم الأعلى، وسفيره المعني بالمجموعات والعباد)، والطابق الأسفل للعباد العاملين مقابل سد الرمي؛ قد تكاثف وانقسم وتعقد، وتضاعف طردياً إلى أن وصل رهننا. أما التمدن والتمايز الطبقي والتدول، فهو في نهاية المطاف من شارب فائض الإنتاج. إن تعريض المجتمع إلى تقسيم العمل الدائم بهدف مضاعفة فائض الإنتاج، وتصنيفه إلى مراتب، وتسليحه بالقوة، وزجه في وضع الدفاع والهجوم؛ كل ذلك يعني أنه يمثل الظاهرة السمة "التمدن"، ويسلط الضوء بوضوح على روابط هذه الظاهرة مع رأس المال. فرغم أن رأس المال يُعرف نفسه من حيث معناه الضيق بأنه مضاعفة الذات اقتصادياً خلال فترات قصيرة، إلا إنه يتطابق جوهرياً مع معناه الشامل، الذي يعني مضاعفة الذات خلال فترات طويلة. فيقدر ما

يَكُونُ الزائدُ اليوسي للتاجر رأس مال، فبالإمكان -وبكل سهولة- تعريفُ فائض الإنتاج السنوي بالنسبة لاحتكار الأراضي (الدولة الزراعية) بأنه رأس مال أيضاً.

يشير التاريخ إلى أن عصر التجارة أطولُ عمراً من المدنية، وأن ماضيه يمتدُّ إلى ستة آلاف عام (يبدأ من عصر أوروک في 4000 ق.م إلى يومنا). فالمدينة التجارية، التي أنت دوماً في المرتبة الثانية بعد الحضارة الزراعية، لم تجد لها منفساً أو رواجاً في المجتمعات بشكل عام، رغم أنها كانت تسفر من حيث الزمان والمكان عن حضارات مدنية باهرة بين الفينة والأخرى. وللطابع الاستغلالي للكسب دورٌ مهم في ذلك. حيث تعشش بالأغلب في دهاليز التاريخ الاجتماعي وزواياه المعتمة، وصعد من نموّه على مدى عصور المدنية. أما القطاع التجاري، الذي صار قوةً مهيمنةً لأول مرة في التاريخ داخل المدن الإيطالية فيما بين القرنين الثالث عشر والسادس عشر، وعم المدن الأوروبية برمتها فيما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر؛ فقد لعب دوراً أساسياً في ولادة المدنية الأوروبية. ومثلما ارتقى إلى مرتبة الممثل الجديد للمجتمع، فقد بسط تأثيره على المحافل السياسية أيضاً. كما لعبت الاحتكارات التجارية الكبرى وعمليات النهب والسلب الاستعماري دوراً مصيرياً في زيادة رأس المال، وعرفت كيف تمدُّ هيمنتها على حركة النهضة والإصلاح والتنوير.

ومع الثورة الصناعية والتصنيع في القرن التاسع عشر، بات التصنيع ساحة ربح أولية لرأس المال. وشكل خضوع الإنتاج والمواصلات والاستهلاك لرقابة الاحتكارات الصناعية قمة المدنية الأوروبية. وقد مهد هذا الوضع الطريق أمام ظهور الصراع الطبقي داخلياً والحروب التحررية الوطنية خارجياً. كما نجحت أيديولوجية النظام السائد في تحييد كلتا حركتي المقاومة تحت سقف النظام مقابل بعض التنازلات. أما الأزمات التي أسفرت عنها الصناعية، وعلى رأسها مشاكل المدينة والبيئة، فاكتمست طابعاً بنوياً مع نهايات القرن العشرين. وحصول ذلك برز عصر المال. هذه المرحلة التي تحرر فيها رأس المال من الإنتاج، وتحرر المال من احتياطي الذهب، واستفحلت فيها اللامسؤولية؛ قد تحولت إلى أزمة شاملة لسياق المدنية. وهكذا قام رأس المال، الذي استنفد طاقته الاجتماعية الكاسنة، باستحداث نفسه على شكل أنظمة افتراضية بغية تأمين سيرورته. أما نظام رأس المال-الربح، الذي بلغ حالة الاعتماد على المستندات الورقية، فيجهد للإبقاء على المجتمع خاسلاً بلیداً من خلال

افتعال الأزمات المتواصلة، وما الظاهرة المسماة "حملة العولمة الثالثة" في حقيقة أمرها سوى طور الأزمة البنوية للمرحلة الثالثة والأخيرة من المدنية.

لقد ارتأينا نعت عصر الرأسمالية بالأزمة الاجتماعية. وشددنا على الأطروحة الأساسية التي مفادها أن الرأسمالية -التي يقال أنها مدنية اقتصادية محضة- ليست اقتصاداً. بل هي قوة احتكارية تفرض نفسها على الاقتصاد من الخارج. بالتالي، يستحيل النظر إليها بعين شرعية. إن شروع قوة كالرأسمالية المتسمة بأقصى درجات الأنانية والمنفعة والتشوق بالحرب، ببسط سيطرتها على ظاهرة كالمجتمع، والذي يتميز بكونه مجموعاً فسيحاً جداً للمجموعات؛ إنما يعني وضعاً "طارئاً" في التاريخ. أي أنه لا يمكن إلا أن يُعبر عن حالة الأزمة. وعصر المال يعني سيادة هذه الحقيقة بكل جوانبها على جميع أجزاء المجتمع. أما مؤشرات نفاذ النظام القائم وانتهائه، فتتجسد في: الإنتاج الدائم للإرهاب، ترك سواد المجتمع عاطلاً عن العمل، اختزال ظاهرة العمل إلى حالة شبيهة بالبطالة، إفساح الطريق لمجتمع الرعية والحشد المتكس، تصنيع الفن والجنس والرياضة، وتسريب السلطة حتى أدق شرايين المجتمع. لقد خلقت أجواء. وكان التاريخ والمستقبل لا يمكن أن يكونا إلا بالتأسيس على نظام رأس المال.

أما الدور المحوري للقطاع المسمى الإعلام، فيكمن في عرض هذا المجتمع الافتراضي القائم على التشبه والسحاكة وكأنه حقيقة واقعة. في حين أن المجتمع الذي ينبغي تحقيقه ومعايشته، يستمر الإبقاء عليه خارج النقاش دوماً، بالزعم بأنه عقيم وخيالي ومجرد يوتوبيا. بالمقابل، وعلى النقيض مما يُعتقد، فرأس المال هو احتكار قوة ونظام عنف ترتفع على الاقتصاد منذ انبداية، وحرقه إلى أبعد الحدود، واستفحل في الميادين حتى الموت؛ وذلك بهدف تضخيم الأرباح كالورم السرطاني، عوضاً عن تلبية الاحتياجات الضرورية.

7- الاقتصاد ساحة لتأمين احتياجات المجتمع المادية، على العكس من نظام رأس المال. وبقاء الاقتصاد مدة طويلة ضمن حدود قيمة الاستخدام، مرتبط بالنظام التشاركي. فالتكامل الاجتماعي يدار بمبدأ يعتمد على طراز يضمن للجميع حياتهم. وطبيعة النوع البشري تقتضي ذلك. حيث لم يتم التفكير بالإنتاج بغرض الربح في أي وقت من الأوقات. بل كان اقتصاد العطايا هو الأساس. لكن، وبعد توجس دام طويلاً، تمكن اقتصاد المقايضة من تخصيص مكان لنفسه داخل المجتمع، بتأثير من تزايد تقسيم العمل ضمنه. كما إن نشوء قيمة المقايضة

وقيمة الاستخدام لم يكن بهدف الربح. بل يشمل تلبية الاحتياجات بناءً على التنوع المتزايد والتبعية المتبادلة. أما العلاقة بين التسليع والسوق والمال، فلم تهدف إلى الربح في البداية. بل طُورت لتلبية تنوع الحاجات وتربط بعضها ببعض. والظاهرة المسماة اقتصاد السوق، ليست اقتصاد رأس المال-الربح مثلما يُعتقد. بل هي الاقتصاد الذي تسوده المقايضة. والتجارة نشاطاً اقتصادياً ناجحاً وضرورياً، في حال وجدت مرادفاً نظيراً على شكل: معدل السيولة مقابل جهد معين. إذ تعدو السوق التي تُحدد فيها الأسعار بالمنافسة بعيداً عن الاحتكار، ميداناً يزدهر فيه الاقتصاد. أما المال، فهو أداة لتسهيل المقايضة، لا غير. وشئ أنواع الزمر، التي تُسمى "أصحاب المهن الحرة وصغار الكسبة"، تؤدي دورها كعناصر اقتصادية لازمة ومفيدة، مادامت لا تعتمد إلى الاستغلال ضمن السوق. وانقسام الاحتياجات إلى قطاعات مختلفة كالمأكل والملبس والسكن وشبكة المواصلات والترفيه، هو مؤشر على نماء الاقتصاد. وكل الجهود المتعلقة بتلك القطاعات تكتسب معناها كنشاطات اقتصادية. كل هذه الأمور مفهومة وقيمة وأخلاقية بالنسبة للمجتمع في الحالات الطبيعية.

أما الظاهرة التي قُوبلت بردود فعل حادة وباعتراض سلخ، ونظر إليها على مر التاريخ كدلالة على السوء والقبح والطغيان والباطل وكل ما ينبغي ألا يكون؛ فهي الإرغامات الاحتكارية المفروضة على الاقتصاد من الخارج، سواء عنوة وبالعنف، أو بأساليب الخداع الدقيقة (الفقر والفاقة، تكديس السلع، التلاعب بالأسعار وقيمة المال). يسمى نظام تأسيس الاحتكار هذا عموماً بنظام رأس المال-الربح. ومبدأه هو قيام البعض بانتزاع مكاسب كبرى، وإفقار القسم الأكبر المتبقي، والإبقاء عليه متخبطاً على تخوم البطالة والفقر والمجاعة، لضمان بقائه محتاجاً دائماً إلى نظام رأس المال. أما ميرر ذلك، فهو أن المنافسة ستبدأ في النقطة التي تُتاح فيها فرصة الكسب الكبير للجميع، وأن هذا بدوره سينمي الاقتصاد. يلاحظ مدى كون ذلك رياءً شنيعاً، من خلال عدم إيلاء المتريعين رهناءً على قمة عصر المال أية أهمية للاقتصاد (فيما خلا مسائل المضاربة كالبورصة والربا وسعر المبادلة والصرف). أما عقد هؤلاء علاقاتهم مع الاقتصاد، فهو مرادف للأزمة من حيث المعنى. ذلك أنه لا هم لهم سوى الربح.

وبينما يقصى النشاط الاقتصادي الحقيقي عن قطاع الاقتصاد وفق منهج علمي كذاك الذي يسمى "الاقتصاد السياسي"، فإن النشاط الخارج عن الاقتصاد يُعرض كمقدمات اقتصادية لا

غنى عنها (مرة أخرى مواضع المضاربة كالبورصة والربا وأسعار المبادلة والصرف). وتجرى محاولات الخداع بالإشارة إلى أنه الاقتصاد الأعلى. بمعنى آخر، يقوم احتكار القوة جهاراً بتقديم ما هو اقتصادي على أنه ليس اقتصاداً، وما هو غير اقتصادي سلباً ومضاداً للاقتصاد - على أنه الاقتصاد الأعلى ومقننات الاقتصاد. وإذا سئل: ما هي المشكلة الأساسية للاقتصاد؟ فعلينا أن نرد على ذلك بأنه: "يجب الخلاص أولاً من احتكار النهب والسلب هذا. ولكي يتحقق الاقتصاد الحقيقي، ينبغي التخلص مما هو ليس اقتصاداً، ومن التضاد المفروض على الاقتصاد بيد احتكار القوة المستلطة عليه من الخارج". كما يتوجب الخلاص من الألعاب المضاربين في الربا والبورصة وأسعار الصرف والمبادلة، والمعرضة تحت اسم "الأخبار الاقتصادية". إن الاقتصاد الحقيقي يعني إنتاج الحاجات الحقيقية، وتوفيرها، واقتسامها، واستهلاكها بالاستثمار والتقنيات السليمة والمعقولة والممكنة والصادقة للبيئة. ولإنشاء اقتصاد سليم نستطيع تعريفه على المنوال الأنف الذكر، فإن الخطوة الأولى اللازمة هي العملية الممنهجة للتخلص مما ليس اقتصاداً.

8- تمردت الأنساب والعشائر بداية وقاومت بربرية العصر الرأسمالي، الذي أراد إخضاعها وإرفاقها بسياق الاستعمار وشبه الاستعمار. فعشائر الهنود الحمر في أمريكا الشمالية، وحضارة الأزتك في أمريكا الجنوبية قاومتا حتى النهاية. والحضارتان الآسيوية والأفريقية، وقبائلها وأقوامها أيضاً (حضارات الصين والهند والحبشة وآلاف القبائل) أبدت مقاومتها وتمرداتها المتواصلة. وتجسدت أغلب المقاومات الأكثر وعياً وتنظيماً في هيئة الحركات التحررية الوطنية خلال القرن العشرين، لتسجل انتصارات مهمة رغم النواقص والأخطاء التي تخللتها. أما المؤشرات الكبرى في الداخل، فتجسدت في مرحلة التحول البروليتاري. فبيع الجهد في السوق لا يعني الخلاص من القنانة وشبه العبودية، كما يعتقد. بل إنه يعني الخنوع لأشد أنواع العبودية جوراً، متجسدة في العمل المأجور الذي لا بديل سواه. فالعجز عن العثور على عمل، وبخس الأجر على الدوام، يظهر على الفور الطابع المهول لنظام الطغيان والاستبداد الجديد، وبما هو أسوأ من سابقه.

كل التمردات الكبرى تجاه الرأسمالية كانت بهدف عدم الوصول إلى حالة العمال تلك. أي أن تلك التمردات لم تكن ترمي إلى التحول العمالي، بل إلى مناهضته. والمناداة بتعريف خاطئ من خلال شعار "يحيا كفاح العمال"، هو رديف لقول "تحيا العبودية". الأمر الصحيح

الذي تؤيده الحياة أيضاً، هو مناهضة الاستسلام للأجر. إن تمردات أشباه القرويين وأشباه الصناع، التي تنامت ثقافياً كالتسلي الجارف، قد فتحت على الدوام مع تاريخ الرأسمالية. من جانب آخر، فالمستورون المثثائمون من مستقل النظام الإقطاعي، وغير الجازمين بكيفية تطور مسار النظام الجديد، قد بحثوا دائماً عن "وطن الشمس". وأصحاب الطوباويات الأولى لم يبنوا بتاتاً بالرأسمالية. بل على النقيض، لم يتولوا أبداً عن عرض مشاريعهم بشأن مستقبل واعٍ مفعم بالأمل -حتى وإن كان خيالياً- تجاه هذا الكابوس المستقل. أي أن عصر الانتقال إلى الرأسمالية كان في الوقت نفسه عصر الكفاح في سبيل المساواة والحرية والنظام الكومونالي لجيل بطولي واسع النطاق، يتصدره الطوباويون العظام من أمثال سان سايمون¹، كامبانيلا²، فوريير³، وأراسموس.

وبريادة كارل ماركس وفريدريك أنجلز، رفعت أول راية للنضال تجاه الرأسمالية بأسس علمية. هذه الحركة الأولى المناهضة للنظام باسم الاشتراكية العلمية، باتت الكابوس الذي يقض مضاجع الرأسمالية مائة وخمسين عاماً، رغم أنها كانت تحتوي أخطاء ونواقص مهمة. فقد أبدت أسمى آيات البطولة، واكتسبت مواقع مهمة، وباتت الأيديولوجية الرسمية للاتحاد السوفييتي مدة طويلة قاربت السبعين عاماً. واستنهضت دولة الصين حتى، وغدت منبع إلهام الحركات التحررية الوطنية. أما سوء طالع هذه الحركة المناهضة للنظام، فيمكن في عجزها عن تحليل الحدثة الرأسمالية، وعن تحقيق الانقطاع الجذري عنها. ذلك أن براديجماها العلمية كانت وضعية. ولما استوعبت أن المدنية الدولية وتقاليد السلطة هما استمراراً للمدينة الرأسمالية. مع ذلك، فهي جديرة تماماً بأن تكون إحدى اللبئات الأساسية للحضارة الديمقراطية.

¹ سان سايمون: قائد عسكري وضابط في حرب الاستقلال الأمريكية (1760-1825)، انخرط في الثورة الفرنسية، وانتخب رئيساً للمشاعة التي يلتقي إليها، لكنه تخلى عن لقب الكونت. معروف بأفكاره المدافعة عن المساواة الاجتماعية، ويتصدر لائحة الاشتراكيين الطوباويين في القرن التاسع عشر (المترجمة).

² توماسو كامبانيلا: شخصية اجتماعية مثالية إيطالية شهيرة (1568-1639). اعتقل بأمر محكمة التفتيش لمرات ولستين بتهمة السبق والفجور لأنه تصحح المفكرين في مؤلفاته بدراسة الطبيعة، وأعد برنامجاً للعودة إلى العلم والفلسفة (المترجمة).

³ شارلز فوريير: اشتراكي مثالي انتقل إلى تلافضات الرأسمالية ورأى الحل في المشاهدة الاجتماعية (1772-1837). قال أن العمل المنهج العلمي يمر عن نتائج عظيمة. وسعى لتطبيق ذلك مبدئياً، لكن الظروف لم تساعد في تخطي النظام. وهو أول مفكر صرح بأن مستوى تقدم المجتمع وحرية يتحدد بمستوى تقدم المرأة وحريةها (المترجمة).

ينبغي عدم استصغار مناهضة الأنارشييين للرأسمالية أبداً. فقد كان العديد منهم ثوريين ماهرين في توحيد انتقاداتهم للنظام مع الكومونالية الديمقراطية، وفي مقدمتهم برودون وياكونين وكروبوونكين. وحركة الحرية والكومونالية تدّين لهم بالكثير. أما النواقص والأخطاء الأساسية التي انزلت فيها هذه الحركة، فتجسدت في حصر الرأسمالية بالنظام الاقتصادي، وفي عجزها عن رؤية دعائم المدنية والسلطة التي تركز إليها، وعن تحطيم قوالب الحداثة. حركة الشبيبة المتتورين، التي حققت طفرة في أعوام 1968، كانت أعظم حركة احتجاج مع ولوج عصر المال. وباتت مشعل الحرية والتتوير تجاه أحلك وأشنع العصور، رغم طغيان الجانب الطوباوي عليها. أما الحركات الثقافية والفامينية والبيئية-الأيكولوجية المتصاعدة على التوالي، فقد قطعت مسافات شاسعة بمنظورها الأول المناوئ للحداثة. ووسعت أفق الكفاح لأجل المساواة والحرية والديمقراطية، دون الاعتماد على السلطة. أما مناهضة النظام القائم، والذين تمكنوا من الترويج للمجتمع العالمي والسير على دربه مقابل الرأسمال العالمي، فقد تعززت حركتهم لأول مرة بتقديم نقدها الذاتي بشأن الماضي. وبات بمقدورها التسلح برؤية شاملة مننظمة بشأن التاريخ والمجتمع، للتقدم على طريق الحرية والمساواة والتشاركية، محققة بذلك التكامل مع الحضارة الديمقراطية مقابل الانقطاع التام عن المدنية الرأسمالية.

9- ما تسبب في فشل ثوار القرنين التاسع عشر والعشرين، هو ضلالهم بشأن السلطة وواقعها العصري الملموس المتجسد في الدولة القومية. إذ كانوا يرون بلوغ السلطة حلقة أساسية لحل القضايا الاجتماعية. وكان الهدف الأولي في برامجهم يشير إلى التربع على السلطة. وكانت كل أشكال الصراع معلقة على هذا التصور. علماً أن السلطة نفسها تعني اللاحرية واللامساواة واللاديمقراطية. إن الأداة ذاتها تتسم بخصائص تقليدية قادرة على إصابة أكثر الثوريين سلامة بالمرض، بمجرد انتقال عدواها إليهم. علاوة على افتقار هؤلاء الثوار إلى التحليل التاريخي والسوسيولوجي بشأن السلطة، التي اعتبروها أداة خلاص. بل ولم يضعوا في أجنداتهم مداولة مواضيع من قبيل: كيفية نشوء السلطة على مر التاريخ، المراحل التي مرت بها، علاقاتها مع الاقتصاد والدولة، الدور الذي أدته في الحضارات والمدنيات، وكيفية احتلالها مكانها داخل المجتمع. فكانها "العصا السحرية"، التي إذا ما وقعت في قبضة الثوريين، فستحول أي شيء تمسه إلى جنّة، وستخرج كل مشكلة في طريق الحل.

بمجرد سلامتها إياها. بل وكان بإمكان النمط الديكتاتوري أيضاً أن يصبح أكثر جاذبية لهم. حيث أعلن عن ديكتاتورية البروليتاريا مقابل ديكتاتورية البورجوازية. ما من سقوط علني في المصيدة أكثر من هذا. فهكذا اختلقت الكفاحات البطولية المستمرة قرناً ونصف، وغرقت في دوامات السلطة وضاعت. وأخيراً أدرك في نهاية المطاف أن السلطة المتبقية في حوزتهم ليست سوى آلية الرأسمالية الأكثر رجعية وخلواً من المساواة والحرية والديمقراطية. لكن الكثير كان قد ضاع حينها. هذا وتكرر مثال مشابه لمرض السلطة خلال تاريخ المسيحية أيضاً.

أما كيفية المقاربة من الدولة القوسية، فاتخذت حالة كارثية. إذ أجمع على القول بأن لوبياتان الحداثه هذا، المتختم بأقصى درجات القومية والجنسوية والدينوية والعلموية، يشكل الإطار الأساسي السليم، الذي يمكن خوض الكفاح بين طواياه. فغرّضت الدولة القومية المركزية على أنها الأداة، أو بالأصح الهدف الأكثر تقدمية وقدرة على حل المشاكل مقارنة بالكونفدرالية الديمقراطية. كما لم يتم القيام بأي تحليل بشأن الدولة القومية، التي اتضح جلياً أنها أساس بنية السلطة المتورمة في أحشائها من خلال المتاجرة الإجمالية بالقومية والجنسوية الاجتماعية والتعصية الدينوية والوضعية العلمية، والمبتدعة لأغرب أشكال المواطن في التاريخ، والصاهرة للمجتمع كئياً في بوتقة الدولة، والمؤدية إلى الفاشية في نهاية المطاف. كان قد تبين مصير الاشتراكية منذ البداية، عندما صارت تلك الأداة التي سربتها السلطة إلى أنق أنسجة المجتمع ومساماته خيار الاشتراكية العلمية أيضاً. لذا، فالانهيار الرسمي المعلن في 1989، كان شكلياً لا غير. إذ كان يتعين الإدراك أنه بمجرد فقدان السوفييتات ماهيتها الديمقراطية منذ بدايات ثورة أكتوبر، فما كان سيتمخص عن ذلك هو الرأسمالية، لا الاشتراكية. وعجز التحرر الوطني عن منح ما كان مأمولاً منه، كان مرتبطاً عن كئيب بهذا الشكل من السلطة. فكيف كانت ستؤسس الحريات والمساواة بهذه الأداة التي تشكل الركيزة الأساسية لقمع الحريات والمساواة والديمقراطية؟ في الحقيقة، ونظراً لرؤية الديمقراطية كأداة تتسبب في رخاوة السلطة، فقد استبعدت من الأجندة منذ البداية.

كانت الدولة القومية باعتبارها النموذج الأولي للفاشية، تمر كالجذافة على الغلي الذي اكتسبه المجتمع طيلة التاريخ، لتغرق آماله المستقبلية في بحر الظلمات الحائكة، فلا يبقى شيء سوى الدولة القومية، التي تولد ذاتها وتُحصن نفسها بتدين القومية الوضعية ذي الطابع

الوثنى الشينى، وتبنى ذاتها وكأنها الصحيح الأوجد. إنها معروفة بتجربتها من العواطف، وبتعسفها الذي بلغ حد الإبادات العرقية. احتكار القوة هذا نفسه كان مصدر كل تلك المشاكل. حيث ظهر حصيلة صهر الاقتصاد والسياسة والمجتمع والأيدولوجيا في بوتقة واحدة لأول مرة في تاريخ رأس المال المعمر خمسة آلاف سنة. واضح جلياً أن نضال الاشتراكية لم يكن ليعنى شيئاً سوى خداع الذات، ما لم يتخط الدولة القومية اصطلاحاً وتطبيقاً. ومن دون تحليل الصناعية كتوأم الدولة القومية، يستحيل سد الطريق أمام تسرطن المدينة ودمار البيئة بالدرجة الأولى. فالصناعية التي يشار إليها كهنف ثوري، ما هي إلا شكل الريح الأعظم لاحتكار الدولة. بالتالي، فلا دلالة لها أبعد من كونها -في أقصى درجاتها- تعني اشتراكية فرعون. إن الاتحاد السوفييتي (حتى وقت انهياره) والصين الاشتراكية (في يومنا الراهن) قد سقطا إلى مرتبة النظام المغذي للنظام الرأسمالي أكثر من غيرهما، كونهما المطبقين الأكثر قضاظة للصناعية. وبلوغ كليهما حالة حدثة الدولة القومية والصناعية الأشد صرامة، ما هو إلا انتصار للرأسمالية الليبرالية.

إن القراءة المقنونة دوماً لنظام مثل عصر المال، والذي يعرض نفسه على أنه اقتصادي جداً؛ ستكون طريقة تعليمية مثمرة أكثر. فعندما ينادي بالمال، علينا الإدراك أنه سلطة مستفحلة حتى مسامات المجتمع. وعندما ينادي بالاقتصاد، علينا الإدراك أنه خارج عن الاقتصاد، بل وضده. وعندما ينادي بالليبرالية المحدثة، علينا الإدراك أنه تعصبية فقط. هذا المنوال من التعاطي سيؤدي بنا إلى تقاسير أسلم.

لا تسعى الدولة القومية والصناعية والاحتكار المالي إلى إيقاف انهيار الحدثة الرأسمالية فحسب. بل إنها أدوات تجهد لسد الطريق أمام انهيار بنية المدنية المعمرة خمسة آلاف عام. وإلى حين تمكنها من إعادة هيكلة نفسها بشكل أكثر استدامة، فستثبت بأدواتها أكثر، وستنجا إلى إرغام نظائرها من البدائل على تحقيق انطلاقات خاطئة وناقصة، وبالتالي إلى تأهيلها وترويضها لاستخدامها كسلاح فتاك.

10- راهنت الشرائح الاجتماعية الديمقراطية الفقيرة والمقهورة على "الفرس الخطأ" طيلة كفاحها الشاق في التاريخ. حيث اعتقدت أنها ستتغلب على أعدائها بمجرد استخدام أسلحتهم. وعجزت عن تطوير أسلحتها المناسبة مع بناء ذات الطابع التحرري العادل والديمقراطي. وحتى إن طورتها، فقد تخلت عنها بسهولة فور إحراز نجاح أو تكبد فشل، لأنها رأت استخدام

أسلحة مناهسيها المتطورة أسهل. لا يقتصر الأمر على التقنيات والأدوات العسكرية فقط. بل ويمتد من صياغات الآلية إلى الملابس والهيئة، ومن العمار إلى نمط التفكير والعقيدة، ومن أشكال الاستغلال إلى تصورات ورؤى السلطة. هكذا ورثت كل ما أنشئ سابقاً من ذهنية المدنية ومؤسساتها كما هي، أو انحلت فيها واستحدثت بالترميم. هذه هي نتيجة المراهنة على الغرس عينه.

تمثل رؤساء القبائل السامية والآرية المهاجمة على المدنية السومرية من الجهات الأربعة الذهنية السومرية ومؤسساتها كما هي. فإما أنهم رادوها وقادوها، أو استعبدوا داخلها. هكذا ذهبت سدى كل آيات وأنغام البطولات الملحمية لآلاف الأنساب والعشائر، والتي تستد إلى آلاف السنين، والتي لا تنفك قلوبنا ترنن على ألحانها المعزوفة على إيقاع الطبل والمزمار.

غالبية قبيلة عابرو المهاجمة على المدنية المصرية باقت من العبيد، والقلّة النادرة منها لم تذهب أبعد من التحول إلى بيروقراطي القصور. كما إننا نعلم بوجود قبيلة عبرية تعدّ إرثاً متبقياً من المدينتين السومرية والبابلية من جهة، والمصرية من جهة أخرى. هي أيضاً أصبحت بلاء على نفسها وعلى العالم في آن. فلا استعبدت تماماً، ولا تحررت تماماً.

الأنساب الميديّة والإسكيتية أيضاً قاومت ثلاثة قرون تجاه الإمبراطورية الآشورية، وهاجمتها. لكنها في المحصلة شقت الطريق أمام إمبراطورية أورارتو والإمبراطورية البرسية، اللتين كانتا نسخة طبق الأصل عن آشور. بل ولم ينج بعضهم من التحول إلى ضباط لدى الأورارتيين والبرسيين، بينما تحول أغلبهم إلى عبيد لهم.

فضلاً عن أن مقاومات القبائل الكلثية والنوردية والقوطية واليهودية وغاراتها على المدنية الإغريقية-الرومانية من الخارج، وتمردات العبيد ومقاومات المسيحية التي كانت بمثابة حزب لجميع الفقراء المعدومين من كافة الأصول الأثنية في الداخل، قد استمرت خمسة قرون بلا انقطاع. لكن مكسبها لم يذهب أبعد من كونه نسخة باهتة من تاج روما، الذي يزين رؤوس الباباوات وبعض رؤساء القبائل. وهكذا تجمّدت ذكرى ملايين المقاومين من المقّدمين لقمة سائغة للأسود والسحوقين والمصلوبين، وعلقت في جليد حسابات المدنية.

كذلك فالأنساب والأقوام العربية والتركية والكردية والأرمنية والآشورية والشركسية والهيلينية، التي قاومت وهاجمت المدينتين الساسانية والبيزنطية (ووارثيهما) مدى سبعة

قرون، لم تُخلف وراءها سوى تيجان السلطنات كنسخ باهتة من المدينات القديمة، إضافة إلى ملايين القبائل البائسة وخادسي الأعوات والعبيد. هذا وكنت قد نظرت سابقاً وبالتفصيل إلى ما حل بالمقاومين والمتمردين على المدينة الأوروبية الرأسمالية.

أما الزخم المتراكم من إرث الأنظمة التشاركية المفعمة بتجديد المجتمعات الثورية العظمى في العصر النيوليتي، والذي لا تزال جميع المدينات عاجزة عن إنهائه رغم تغذيتها عليه (مادياً وسعنياً) على مر تاريخها؛ فلا يفتأ يعتصر قلوبنا عموماً وقلبي خاصة من الألم. علينا اعتبار التاريخ الملحمي لأولئك المقاومين والمهاجمين الأسطوريين المذهلين على أنه تاريخنا أيضاً. أي، 'تاريخ الحضارة الديمقراطية'. ولكن، علينا تنقية هذا التاريخ المنسي المسلوب من الشوائب العالقة، ومن ثم تدوينه وتبنيه. كما علينا ألا ندافع عن تاريخ أصحاب التيجان الباهتة وعبيد القصور، الذين افتتوا وانغروا بزيئة تيجان المدينة، فخانوا كدح ونضال المعدمين والمقهورين من جميع القبائل والأثنيات والأقوام بتمرداتهم ومقاوماتهم وبطولاتهم وحكمهم. إذ لا يمكن تدوين تاريخ الحضارة الديمقراطية دون القيام بهذا التمييز. وإن لم يدون هذا التاريخ، فمن المستحيل إنتاج كفاح الحرية والمساواة والديمقراطية الراهن. فالتاريخ جذر. وكيفما يستحيل على أي كائن حي الاستمرار بحياته ووجوده، إن لم يعتمد على جذره؛ فإن النوع البشري أيضاً لن يستطيع اختيار درب الحياة الحرة والكرامة المشرفة، إن لم يرتكز إلى تاريخه الاجتماعي.

يزعم تاريخ المدينة المهيمنة أنه التاريخ الأوحده، ويتخذ من الأطروحة التي تدعي أن لا تاريخ سواه أساساً له. من هنا، فلن يتطور وعي التاريخ الديمقراطي-المجتمعي، ما لم يتحقق الانقطاع عن مفهوم ذلك التاريخ الاختزالي الدوغمائي. يجب ألا يسود الاعتقاد بأن التاريخ الديمقراطي يفتقر إلى الأحداث والعلاقات والمؤسسات الخاصة به، أو أنها ناقصة فيه. بل على العكس، فهذا التاريخ مليء بأغنى السواد والمواضيع. إذ له سيولوجيا ودينه وفلسفته وعلومه وفنونه وحكماءه وفنانوه وكتابه بقدر ما لتاريخ المدينة منها كحد أدنى. ويكفي أن نعرف كيف ننظر إليه من وجهة نظرنا الفكرية الذاتية، ونعرف كيف ننقيه ونميزه عن غيره ونُدونه! لا أقول باستحالة الاستفادة من أسلحة الأعداء والمناقسين ومؤسساتهم وذهنياتهم. ولكن، إن لم يتم تكوين الذهنيات والمؤسسات والأسلحة الذاتية، والعمل بها أساساً بقدر

الاستفادة من الإمكانيات الأخرى بأقل تقدير؛ فلن يكون ثمة خلاص من الهزيمة النكراء إزاء ذهنياتهم ومؤسساتهم وأسلحتهم، ومن التشبه بهم ومحاكاتهم.

11- خلاصة، ومن جميع أطروحاتي وحلولي تلك، لا يمكن استخلاص حكم مفاده أن "المدنيات تتصارع إلى أن تقني بعضها بعضاً، وتتغلب على بعضها بعضاً، دون أن تتوافق"، فمتلما سعت للشرح في رؤيتي الفلسفية، فإني لا أرى مثل هذا النوع من الأحكام النابعة من مقارنة الرؤية الجدنية المفنية مناسباً لثديالكتيك الجريبي الكوني. فحتى لو تواجدت الأطراف المفنية، إلا إن الأساس هو التطور بالارتباط والتغذية المتبادلين (العلاقة التكافلية). هذا هو الجوهر الجلي الذي يسري بالأغلب في طبيعة المجتمع. أي إن الحالة الأساسية للمجتمعات هي الحيوانات المشتركة، التي تتخذ من الوفاق والتكافل أساساً، دون إفناء بعضها بعضاً. والتاريخ والحاضر يسردان معدلاً مرتفعاً من الأمثلة بشأن هذه الطبيعة. أما أشكال العلاقات المفنية القائمة على الإفراط في نفي الآخر، فهي استثنائية، تماماً مثلما الأسود حالة استثنائية في عالم الحيوان.

بإمكان المدنية الدولية والحضارة الديمقراطية أن تتواجدت معاً وتتوافقا، دون أن تقنيا بعضهما بعضاً. والشرط الأول في ذلك هو الاعتراف بهوية بعضهما البعض، واحترام بعضهما البعض. ففرض إحداهما هويته الذاتية على الأخرى عنوة أو استتاداً إلى مختلف الأولويات والامتيازات لا يعني الوفاق. بل إنه أسلوب إفناء وإهلاك. وهذا الأسلوب هو سبيل السلطة والحرب، والذي تصادفه على طول التاريخ، حيث عمل على الترويج له وتسريبه حتى أدق مسامات المجتمعات في راهنا أيضاً. لقد استخلصت أوروبا، ونسبياً أمريكا، بصفتها القوى المهيمنة للنظام الرأسمالي، الدروس والعبر اللازمة من أسلوب السلطة والحرب المطبق طيلة أربعة قرون. بالتالي، فهما تسعيان إلى إعادة هيكلة الدولة القومية على شكل اتحادات فيدرالية، دون هدمها كلياً (ذلك أن هذا النمط من تنظيم السلطة هو السبب الأساسي وراء جميع الحروب الداخلية والخارجية)، وذلك بعد تضمين ودمج حجج حقوق الإنسان والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي ببعضها بعضاً. من الواضح أن المرام هو تطويع الشكل القديم المتحجر من الدولة القومية، لتحويلها إلى أداة أكثر ملاءمة للحل بالنسبة للدولة. هذا وثمة مستجدات شبيهة في روسيا والصين أيضاً. في حين يتم الضغط بشدة أكبر على المتعنتين في النصلب، ككوريا الشمالية والعراق وسوريا وتركيا وإيران ومثيلاتها من

الدول القومية. وقد اختير العراق ليكون عبرة لمن يعتبر. وهم يرغبون من الآن فصاعداً في الخروج منه بأقل الخسائر والجروح، قبل طبعه بحالة الفوضى العمياء.

يدور الجدل حول إن كان النظام القائم يحيا إمبراطورية على نمط روما أم لا؟. ما من شك في أنه هناك إدارة عالمية سائدة وأكثر نفوذاً مما كانت عليه روما بفوارق شاسعة، وسواء كانت قوة سهيمنة أم إمبراطورية، ففوق هذه الإدارة المسيطرة هي ذات وزن لا يحتمل الجدل. وستسعى دائماً إلى ترميم نظامها والحفاظ على سيورته. والكيانات القارية من نوع الاتحاد الأوروبي مطروحة في أجندة آسيا وأفريقيا وأمريكا أيضاً. بينما يعمل على تطوير مشروع الشرق الأوسط الكبير فيما يتعلق بالمنطقة. ويتم التفكير في إجراء الإصلاحات على هيئة الأمم المتحدة. كما إن إعادة النظر في الإجراءات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية مستمرة على قدم وساق. أي أن نظام المدنية الذي لا يزال تدور في فلكه، لا يعرف الهوة أو السكون، حتى وإن كان يمر بأكثر مراحل فوضوية.

وإذا قيل: وهل من ردود فعل باتجاه الوفاق؟، فإن ذلك لا يقلل من قيمة هذا الأسلوب حسب قناعتي. علماً أن هذا هو الأسلوب الأساسي الذي اختبره النظام القائم في كثير من مراحل تاريخه، وحظي من خلاله بالنتائج. فكلما بقي الطرف المقابل هزئلاً بوعيه وتنظيمه ومبادئه في الحرية، كلما خرج النظام ظافراً من مراحل الوفاق. وعلى سبيل المثال، فقد تمّ تحييد وشل الاشتراكية المشيدة بهذا الأسلوب، مثلما تشهد ذلك في مثال الاتحاد السوفييتي والصين بالدرجة الأولى. إذ نالت الحداثة هذا النصر باستغلال نقاط ضعفهما (الدولة القومية، الصناعية، والوضعية). في حين استطاعت صهر وتحييد حركاتهما التحررية الوطنية والديمقراطية الاجتماعية بسهولة أكبر. كما نجحت في تميع وتذويب الحركات الأنارشيّة والفاميلية والأيكولوجية وبعض الحركات الراديكالية.

رغم كل هذه المؤشرات، إلا إن قوة النظام ليست الكل بالكل. بل إنه يمر بأضعف مراحل. فإن كانت جبهة الحضارة الديمقراطية لا تزال عاجزة عن تحقيق مرادها من إنجازاتها الضرورية التي هي خليفة بها، فإن السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى عدم قدرتها على تحقيق ثورتها الفكرية، التي يتعين العمل بها بصورة ناسية (المقاربة العلمية الأساسية)، وإلى عجزها عن بلوغ البرنامج والتنظيم اللازمين والتخلي بقوة الممارسة الكافية. إنها ليست أهدافاً صعبة المثال. إذ بإمكان حركة الحضارة الديمقراطية أن تتبنى هويتها الأصلية الذاتية

(الحرية، المساواة، والديمقراطية)، وأن تصوغ التحليل التاريخي والاجتماعي السديد الخاص بها، وأن تشكل مختلف أشكال برامجها وتنظيمها وقوتها العملية، وأن تنشرها عالمياً وإقليمياً ومحلياً. بالإمكان طرح الكونفدرالية الديمقراطية العالمية، والكونفدراليات الديمقراطية الإقليمية لأجل آسيا وأفريقيا وأوروبا وأستراليا للمداولة، ونخص بالذكر مشروع الكونفدرالية الديمقراطية الشرق أوسطية من أجل منطقة الشرق الأوسط، والتي ستكون نشاطاً قيماً ونفيساً للغاية في أتون الفوضى العارمة السائدة حالياً.

ينبغي تجنب المقاربات التكتيكية القائلة: "إما الكل أو لا شيء"، والتي عادة ما تم الانجرار إليها حتى الآن. فالتمسك بالثورة حتى آخر نفس، أو خوض الحرب حتى الرمح الأخير، أو سلوك موقف سيدنا عيسى بالتشبث بـ"السلام" حتى النهاية كسبيل مناقض للأول؛ لا يمكن أن يؤثر أو ينجح حيال ظاهرة السلطة التقليدية جداً والمعقدة جداً. أما الأسلوب الذي يؤدي إلى التطور وإحراز المكاسب على الأغلب، فهو تصيير المقاومة والتمرد ونشاطات التأسيس نمطاً للحياة، والتوصل إلى التوافق في الزمان والمكان المناسبين مع كافة قوى النظام، دون التخلي عن زمام مبادرة الحرية. لكنني أكرر مجدداً: إن الحصار الديمقراطية هي هويتنا، وأنها قادرة على التوافق مع قوى النظام. ولكن، بشرط أن نبنيها ونعيد هيكلتها ونصونها، وأن نعلم يقيناً بضرورة عدم انحصارنا أو فئائنا في بوتقة المدنية الدولتية بتاتاً!

12- أود إنهاء الخلاصة بالتطرق إلى عدة نقاط فيما يتعلق بنمط كتابتي. إذ كنت ذكرت في البداية أنني سأجرب استخدام معايير المعنى الميثولوجية والدينية والفلسفية والعلمية بشكل متداخل من حيث الأسلوب. وأعتقد أنني نجحت في هذا الموضوع نسبياً.

لا يمكننا التخلي عن العبارات الميثولوجية. خاصة أن حقبة ما قبل التاريخ والقسم الأكبر من تاريخ العصر النيوليتي والعصور الأولى والحصار الديمقراطية، هي ميثولوجية الطابع. إذ تُعبّر عن ذاتها من خلال الأساطير وأقوال الحكماء. قلن صيغت التحليلات السديدة بشأنها سوسيولوجياً، فسيتمزج شرح التاريخ، وسيصاعف غناه، وستكثر ألوانه بكل تأكيد.

لا جدال في أن الرؤية الدينية أيضاً حجة لا استغناء عنها في الشرح والدراسات التاريخية، بشرط تمريرها من التفسير السوسيولوجي، وليس قبولها كما هي. حيث توارى التاريخ في القوالب الدينية بنسبة لا يستهان بها. ولهذا الأمر أسباب عديدة. كما إن التطورات

الاجتماعية تحتل مكانها في الدين على الأغلب، ولكن بأسلوب خاص من السرد، إنه منبع رائع من المعارف والمعلومات، في حال اتخاذ المقاربة السوسولوجية-التاريخية أساساً. جليّ تماماً أنه يستحيل كتابة التاريخ بلا فلسفة. فرغم أن الوضعية ميتافيزيقيا محضة بأقصى الدرجات، فإن أطروحتها التي تشير إلى إمكانية التاريخ اعتماداً على الظواهر فقط، هي مجرد هذيان وهراء. إن مثل هذه المواقف التي تسردها الوضعية بصفتها الرأي والدين الرسمي للرأسمالية (وكانه لا وجود لرأس المال في التاريخ، وكان كل شيء نزل إلى أوروبا بزنبيل من السماء)، هي ميتولوجية في حقيقتها. فعندما تتحول إلى دين، فإنها تصبح ممثلة لعصر الوثنية الشينيه الحديث. بالتالي، فالفلسفة التي يتعين علينا استخدامها تكرر أوماراً وبنحو مركز، هي بمثابة المصدر الذي لا استغناء لنا عنه في الشرح التاريخي-الاجتماعي. مقصدي من المقاربة العلمية ليس السرد التي يغلب عليها الطابع الموضوعي الشيني، ولا الذاتي المثالي. فأنا مدرك ومنته للتماهي أو التشابه بين الإدراك والظاهرة. ففي حقيقة الأمر، ونظراً لاستخدامي كل المصادر التي ذكرتها بشكل متداخل، فبالإمكان وصف أسلوبي العلمي بـ"الطريقة التفسيرية". ومن خلال نمط تحليلي، يدرك أنني لا أُولي شأن كبيراً للموضوعية الشينية، ولا أرى داع لذلك. هذا وبمقنور العديد من المتمرسين المعنيين بالأمر أن يدركوا أيضاً أنني لم أنزل كثيراً نحو الذاتية المثالية.

وبعد الإشارة إلى جهودتي الدؤوبة في تطوير قوة تفسير يتخطى التمييز بين الذات والموضوع دون أن ينكره، أعرب عن أمني في غفران نواقصي وأخطائي العامة. وإن تم الإدراك أنني أضفت قوة إلى قوة الإدراك والمعنى لدى كل المعنيين بالمجتمع، فسأعتبر نفسي سعيداً.

مؤلفات عبد الله أوجالان في سجن إمرالي الانفرادي:

- 1- أورفا رمز القنسية واللعنة (مرافعة أورفا): 2001
- 2- من دولة الكهنة السومريين نحو الحضارة الديمقراطية (الجزءان الأول والثاني): 2001
- 3- هوية الكردي الحر (مرافعة أثينا): 2003
- 4- دفاعاً عن شعب: 2004
- 5- قضايا الديمقراطية في تركيا، نماذج الحل في كردستان (خارطة الطريق): 2009
- 6- سانيفستو الحضارة الديمقراطية بمجلداتها الخمسة (المدنية، المدنية الرأسمالية، سوسيولوجيا الحرية، أزمة المدنية وحل الحضارة الديمقراطية في الشرق الأوسط، القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية): 2010
- 7- هذا بالإضافة إلى العديد من الكتب التي تم إعدادها من مجموع لقاءات محاميه به، وذلك تحت عنوان (الشمس المنبثقة من إمرالي).

